

الصفوة الصفية
في شرح الدرّة الألفية
« شرح ألفية ابن معط »

تأليف

الإمام العلامة النحوي

تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي

المتوفى في القرن السابع الهجري

المجلد الأول



مكتبة الشجرة الذهبية ، القاهرة

البريد الإلكتروني :

Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

هاتف: +2025922620

فاكس: + 2025936277

مهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

المنشور الصفية في شرح الدرر الألفية

تأليف : تقي الدين إبراهيم بن الحسين النبلي

تحقيق : محمد بن يوسف القاضي

ط 1 القاهرة مكتبة الثقافة الدينية 2018

عدد الصفحات :

1. اللغة العربية - النحو

2. اللغة العربية - الصرف

1. القاضي ، محمد بن يوسف (محقق)

ب. الطول

رقم الإبداع: 2018/7354

الترقيم الدولي: 978-977-341-712-3

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله، خلق كل شيء فقدره تقديراً، وأجرى الأمور على ما يشاء سبحانه حكمة منه وتدبيراً، أحمدته تعالى وأشكره، لم يزل بعباده لطيفاً خبيراً، وأستعينه وأستغفره وأتوكل عليه، وكفى به عليمًا بصيراً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له؛ به المعتمد وإليه الملتجأ، وعليه التوكل، وكان الله على كل شيء قديراً، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله؛ بعثه بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، ومن بهداه اهتدى، وسار على نهجه واقتفى، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فقد تعددت مظاهر التأليف في نحونا العربي ما بين متن ثري مثل مفصل الزمخشري ت ٥٣٧ هـ، ومقدمة الآجرومية لابن آجروم ت ٧٢٣ هـ، ومتن نظمي مثل منظومة الحريري ت ٥١٦ هـ المسماة ملحّة الإعراب، وألفية ابن معط ت ٦٢٨ هـ، وألفية ابن مالك ت ٦٧٢ هـ.

وقد شمل هذا النوع من التأليف كثيراً من العلوم، فلم يقتصر على النحو فقط، بل تعداه إلى غيره من الفنون كالقراءات وأصول الفقه والتفسير وغير ذلك من العلوم، وذلك لأن النفس تميل إلى حفظ الشعر أكثر من ميلها إلى حفظ النثر، لاعتماد الشعر على إيقاعات موسيقية.

وتعد الدرة الألفية في علم العربية من أشهر مؤلفات ابن معط، وذلك لسلاستها وجودة إحكامها في صياغة القواعد النحوية والصرفية، وهي مع صغر حجمها قد ضمنها ابن معط جميع أبواب النحو والصرف، ومن أهم السمات البارزة لهذه الألفية: الجمع بين الحكم النحوي والشاهد الشعري في بيت واحد، وكان جُلُّ هذه الشواهد في عصور الاحتجاج، بل معظم هذه الشواهد من استشهدا سيويه حتى وإن كان لمجهول القائل، مما يدل على أنه حفي بكتاب سيويه وصاحبه.

وألفية ابن معط التي بلغ عدد أبياتها ألفاً وواحدًا وعشرين بيتاً من المنظومات النحوية والصرفية التي لقيت اهتماماً وشهرة، فتلقاها الناس بالقبول؛ فقرءوها وأقرأوها،

وشرحوها، فقد شرحها علماء كبار أمثال ابن الخباز وابن جمعة الموصلي والنيلي، وامتلات موسوعات النحو الكبرى بها كالجمع، والأشباه والنظائر، والتصريح، بل قد تأثر ابن مالك نفسه بها في نظمه لألفيته.

ومن أهم هذه الشروح وأبدعها شرح الإمام تقي الدين النيلي، وقد قمنا بتحقيق هذا الكتاب وغرضنا من هذا العمل أن نقوم بخدمة هذا الكتاب العظيم خدمة علمية فريدة، فدونك أيها القارئ الكريم، والعالم الجليل، والطالب النبيل: جُهد المُقِلِّ، فلم ندخر طاقة في ضبط نصه وتنقيحه وخدمته، وبذلنا قصارى الجهد والسعي في تحصيل صحة المقصد، فإن وجدت خيرًا فسل الله لنا القبول، ولا تبخل بدعوة صالحة لإخوانك، وإن وجدت خللاً -وهي سيما البشر- فالتمس لنا عُذْرًا، ورجاؤنا أن نكون قد أضفنا لبنة جديدة بتحقيق هذا الكتاب النفيس وخدمته.

فاللهم حَسِّنْ نياتنا، وارزقنا الإخلاص، وانفعنا بهذا العمل في يوم اللقاء، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وصَلِّ اللهم على إمام المتقين وخاتم المرسلين وسلِّم تسليمًا كثيرًا.

التعريف

ب (ابن معط الزواوي)

أولاً: اسمه:

هو يحيى بن عبد المعطي^(١) بن عبد النور^(٢) الزواوي^(٣)، النحوي، الفقيه، الحنفي^(٤)، المعروف بابن معط^(٥).

ثانياً: كنيته ولقبه:

يكنى بأبي الحسين^(٦)، ويلقب بـ زين الدين^(٧).

ثالثاً: مولده:

لم يحدد المترجمون لابن معط البلدة التي بها ولد ولا الشهر، ولكن كل ما ذكره هو أنه ولد بالمغرب سنة أربع وستين وخمسمائة من الهجرة النبوية^(٨).

(١) عُرِفَ في بعض كتب التراجم بـ يحيى بن معط. ينظر: معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، الذيل عن الروضتين ١٦٠/، البداية والنهاية ١٨٦/١٧، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، حسن المحاضرة ٥٣٣/١، موسوعة أعلام المغرب ٤٠٣/١.

(٢) ينظر: التكملة لوفيات النقلة ٣٩٢/٣، وفيات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، الجواهر المضية ٥٩٢/٣، تاج التراجم ٣٢٢/، العبر في خبر من غبر ٢٠١/٣، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٥٣/٤، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٠٤/٢، شذرات الذهب ٢٢٦/٧، الأعلام ١٥٥/٨.

(٣) الزواوي بفتح الزاي وألف بين الواوين، هذه النسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من أعمال إفريقية ذات بطون وأفخاذ. وفيات الأعيان ١٩٧/٦، شذرات الذهب ٢٢٦/٧، وينظر: معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، الذيل عن الروضتين ١٦٠/، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٥٣/٤، الأعلام ١٥٥/٨.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، الجواهر المضية ٥٩٢/٣، تاج التراجم ٣٢٢/، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٠٤/٢.

(٥) وتكتب ابن معطي بإثبات الياء، وهو جائز فقد ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجرور كثيراً في أسلوب الإمام الشافعي - رضي الله عنه - وهو حجة، على أن صاحب الترجمة نفسه كان يكتبها ابن معط بحذف الياء. مقدمة الفصول الخمسون / ١١.

(٦) ينظر: التكملة لوفيات النقلة ٣٩٢/٣، وفيات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، الجواهر المضية ٥٩٢/٣، تاج التراجم ٣٢٢/، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٠٤/٢.

(٧) البداية والنهاية لابن كثير ١٨٧/١٧ وينظر: التكملة لوفيات النقلة ٣٩٢/٣، وفيات الأعيان ١٩٦/٧، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، الجواهر المضية ٥٩٢/٣، تاج التراجم ٣٢٢/، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٠٤/٢.

(٨) ينظر: معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، العبر في خبر من غبر ٢٠١/٣، أنباه الرواة على أنباء النحاة ٤٤/٤، تاج التراجم ٣٢٢/، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، حسن المحاضرة ٥٣٣/١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٠٤/٢.

رابعاً: رحلته العلمية:

لم يمكث طويلاً في المغرب، فما لبث أن رحل إلى دمشق وأقام بها زمناً طويلاً^(١)، وأقرأ النحو بها مدة^(٢)، وقد اتصل ابن معط بالملك الكامل سلطان الدولة الأيوبية بمصر، وكان عارفاً بالأدب، وله شعر ودراية بالحديث، وكان قد رغبه الملك الكامل في الانتقال إلى مصر فسافر إليها، وتصدر بالجامع العتيق بمصر لإقراء الأدب، وقرر له على ذلك جار^(٣).

وقد حضر ابن معط مرة مجلس الملك الكامل مع جماعة من العلماء، فسألهم الملك الكامل، قال: "زيد ذهب به" هل يجوز في "زيد" النصب؟ فقالوا: لا. فقال ابن معط: يجوز النصب على أن يكون المرتفع بـ "ذهب" المصدر الذي دل عليه "ذهب" وهو "الذهاب"، وعلى هذا فموضع الجار والمجرور الذي هو "به" النصب، فيجئ من باب: زيد مررت به، إذ يجوز في "زيد" النصب فكذلك هاهنا. فاستحسن الملك جوابه وأعجب به^(٤).

خامساً: مكانته العلمية:

أجمع المترجمون لابن معط على أنه كان إماماً مبرزاً في علوم العربية فيقول عنه ياقوت الحموي وهو أقرب معاصريه ممن ترجم له: "فاضل، معاصر، إمام في العربية، أديب، شاعر"^(٥).

ويقول عنه ابن خلكان: "كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة.... واشتغل عليه خلق كثير، وانتفعوا به، وصنف تصانيف كثيرة"^(٦).

وقال عنه السيوطي: "وكان إماماً مبرزاً في العربية شاعراً محسناً.... وكان يحفظ شيئاً فمن جملة محفوظاته كتاب صحاح الجوهرة"^(٧).

(١) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، وفيات الأعيان ١٩٧/٦.

(٢) بغية الوعاة ٣٤٤/٢، حسن المحاضرة ٥٣٣/١.

(٣) وفيات الأعيان ١٩٧/٦، وينظر: معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٥٣/٤، البداية والنهاية ١٨٦/١٧، الجواهر المضية ٥٩٣/٣، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، حسن المحاضرة ٥٣٣/١.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢.

(٥) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦.

(٦) وفيات الأعيان ١٩٧/٦، وينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٥٣/٤، الجواهر المضية ٥٩٣/٣.

(٧) بغية الوعاة ٣٤٤/٢، حسن المحاضرة ٥٣٣/١، وينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٠٥، ٤٠٤/٢.

سادساً: شيوخه:

ومما يشهد لمكانة ابن معط العلمية تلامذته لطائفة جليلة من علماء عصره فكان منهم:

١. القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر المتوفى سنة ستمائة هجرية من أهل دمشق، وقد روى ابن معط الحديث عنه ^(١).

٢. عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى بن يوماربلي البربري المراكشي اليَزْدَكِيَّيَّ العلامة أبو موسى الجزولي، لزم ابن بري بمصر لما حج، وأخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن معط. شرح أصول ابن السراج، وله مقدمة مشهورة في النحو. مات سنة سبع وستمائة ^(٢).

وقد ذكر الذهبي أنه أجل تلامذة الجزولي ^(٣).

٣. الثالث من شيوخ ابن معط كما قال ابن كثير: الكندي ^(٤): وهو زيد بن الحسن بن الحسن تاج الدين أبو اليمن الكندي. النحوي، المقرئ، المحدث، اللغوي، ولد ببغداد سنة عشرين وخمسائة. قرأ العربية على أبي محمد سبط ابن منصور الخياط، وابن الشجري وابن الخشاب. قدم دمشق ونال الحشمة الوافرة والتقدم، وازدحم عليه الطلاب، توفي سنة ثلاث عشرة وستمائة ^(٥).

سابعاً: تلامذته:

ومما يشهد لمكانة ابن معط العلمية - أيضاً - كثرة تلامذته الذين أفادوا منه فقد قال المترجمون عنه: "واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به ^(٦)"، وقيل عنه: "وأقرأ الناس ^(٧)". وقيل عنه أيضاً: "وحمل عليه الناس ^(٨)".

(١) ينظر: التكملة لوفيات النقلة ٣/٣٩٣، سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٢٤، العبر في خبر من غبر ٣/١٠٢، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤/٥٣، الجواهر المضية ٣/٥٩٣، تاج التراجم ٣٢٢/٣، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/٤٠٥، شذرات الذهب ٧/٢٢٦.

(٢) ينظر ترجمته في: البلغة ٢٢٦/٢، بغية الوعاة ٢٣٦/٢٣٧.

(٣) العبر في خبر من غبر ٣/٢٠٢، وينظر: شذرات الذهب ٧/٢٢٧.

(٤) البداية والنهاية ١٧/١٨٦.

(٥) بغية الوعاة ١/٥٧٠ - ٥٧٣.

(٦) وفيات الأعيان ٦/١٩٧، وينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤/٥٣، الجواهر المضية ٣/٥٩٢.

(٧) التكملة لوفيات النقلة ٣/٣٩٢.

(٨) حسن المحاضرة ١/٥٣٣.

وقيل: "وتخرج به أئمة بمصر ودمشق"^(١) وكان من هؤلاء الأئمة:

الأول: رشيد الدين أبو الحسن علي بن خليفة بن يونس بن أصبغة الخزرجي الدمشقي، المتوفى بها سنة ست عشرة وستمائة، عن سبع وثلاثين سنة، اشتغل على ابن معط وتاج الدين الكندي في الأدب، وأتقن وصار شيخا يقتدى به، له كتاب في الحساب سماه الوجيز المفيد، وكتاب في المساحة^(٢).

الثاني: الكامل أبو الهيجاء علي بن الحسن بن موهوب بن موسى الإربلي النحوي، ذكره صاحب شرف الدين أبو البركات المبارك بن أحمد في تاريخ إربل، وقال: كان أديباً فاضلاً روى عن أبي الحسين يحيى بن معط، توفي سنة تسع وأربعين وستمائة^(٣).

الثالث: الشيخ تاج الدين أبو البقاء محمود بن عابدين بن محمد التميمي الصرخدي النحوي الحنفي الشاعر المشهور، المتوفى بدمشق سنة أربع وسبعين وستمائة، عن ست وتسعين سنة. كان فقيهاً، نحويًا، بارعًا، شاعرًا، محسنًا، كتب عن الديماطي، وأخذ عن ابن معط، قرأ عليه المفصل^(٤).

الرابع: محيي الدين أبو الفضل يحيى بن محمد يحيى بن محمد. قيل: ينتهي نسبه إلى عثمان بن عفان، من أهل دمشق وأبناء قضاتها مولده في شعبان سنة ست وتسعين وخمسمائة، اشتغل على تاج الدين الكندي، واشتغل بالأدب على زين الدين يحيى بن معط المغربي^(٥).

الخامس: العلامة عز الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي السُّوَيْدِي شيخ الأطباء، ولد سنة ستمائة، سمع من العطار وابن مُلاعب، وتأدب على ابن معط، ألف كتاب الباهر، وكتاب التذكرة في الطب، توفي في شعبان سنة ست وتسعين وستمائة^(٦).

السادس: شهاب الدين أحمد بن موسى بن علي المعروف بابن الوكيل المكي الشافعي، المتوفى بها في صفر سنة إحدى وتسعين وستمائة، كان فقيهاً أديباً سمع بمكة

(١) سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢.

(٢) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣٦٢/٢، ٣٦٣.

(٣) معجم الآداب في معجم الألقاب ٤٨/٤، ٤٩.

(٤) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣١٢/٣.

(٥) معجم الآداب في معجم الألقاب ١١٩/٥.

(٦) شذرات الذهب ٧١٨/٧، ٧١٩، وينظر: العبر في خبر من غبر ٣٦٦/٥.

ورحل إلى دمشق ثم عاد إلى مكة ثم رحل إلى القاهرة فأخذ النحو عن ابن معط والضياء القرشي. صنف مختصر المهمات، ومختصر الملحة، وشرحها كان له حلقة اشتغال بالمسجد الحرام^(١).

السابع: رضي الدين القُسْنُطِينِي - بضم القاف وفتح السين وسكون النون، نسبة إلى قُسْنُطِينِيَّة، قلعة بحدود إفريقية - العلامة أبو بكر عمر بن علي بن سالم الشافعي النحوي، أخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب وأضر بآخر حياته، توفي رابع عشر ذي الحجة سنة خمس وتسعين وستمائة^(٢).

ثامناً: مؤلفاته:

خلف لنا ابن معط مكتبة كبيرة تدل على علو كعبه في اللغة، وقد كان أغلب المصنفات التي تركها في النظم وهذه المؤلفات التي توصلت إليها هي:

١. الألفية، وتسمى الدرة الألفية في علم العربية^(٣).

٢. البديع في صناعة الشعر^(٤).

٣. حواش على أصول ابن السراج^(٥).

٤. ديوان خطب^(٦).

٥. ديوان شعر^(٧).

٦. شرح أبيات سيويه نظم^(٨).

٧. شرح الجمل في النحو^(٩).

٨. العقود والقوانين في النحو^(١٠).

(١) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢٥٧/١.

(٢) شذرات الذهب ٧٥٧/٧، وينظر: بغية الوعاة ٤٧٠/١.

(٣) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، وفيات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، أنباه الرواة على أنباه النحاة ٤٤/٤، تاج التراجم ٣٢٣، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، حسن المحاضرة ٥٣٣/١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٤/٢، شذرات الذهب ٢٢٦/٧، ٢٢٧، الأعلام ١٥٥/٨.

(٤) الأعلام ١٥٥/٨.

(٥) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٦) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، الأعلام ١٥٥/٨.

(٧) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، الأعلام ١٥٥/٨.

(٨) بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٩) بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(١٠) بغية الوعاة ٣٤٤/٢، الأعلام ١٥٥/٨.

٩. الفصول الخمسون ^(١).
 ١٠. المثلث في اللغة ^(٢).
 ١١. قصيدة في القراءات السبع ^(٣).
 ١٢. نظم كتاب الجمهرة في اللغة لابن دريد ^(٤).
 ١٣. نظم كتاب الصحاح في اللغة للجوهري، لم يكمله ^(٥).
 ١٤. نظم كتاب في العروض ^(٦).
- تاسعاً: وفاته:

وبعد حياة مليئة بالعلم والدراسة توفي ابن معط، وقد أجمع المترجمون له على أنه توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة عن عمر يناهز أربع وستين سنة، وكان ذلك في سلخ ذي القعدة، ودفن في اليوم التالي، وصلى عليه بجانب القلعة، وحضر الصلاة عليه السلطان الكامل ^(٧).

-
- (١) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، وفيات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، أنباه الرواة على أنباه النحاة ٤٤/٤، تاج التراجم ٣٢٣/، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، حسن المحاضرة ٥٣٣/١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٤/٢، الأعلام ١٥٥/٨.
 - (٢) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، الأعلام ١٥٥/٨.
 - (٣) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، الأعلام ١٥٥/٨.
 - (٤) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، الأعلام ١٥٥/٨.
 - (٥) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، الأعلام ١٥٥/٨.
 - (٦) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، تاج التراجم ٣٢٣/، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٠٤/٢.
 - (٧) الذيل على الروضتين ١٦٠/، وينظر: التكملة لوفيات النقلة ٢٩٢/٣، ٢٩٣، وفيات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، العبر في خبر من غبر ٢٠٢/٣، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٥٣/٤، البداية والنهاية ١٨٧/١٧، ١٨٧، أنباه الرواة على أنباه النحاة ٤٥/٤، شذرات الذهب ٢٢٦/٧، ٢٢٧، وتاج التراجم ٣٢٢/، ٣٢٣، موسوعة أعلام المغرب ٤٠٣/١.

السيرة العلمية للمؤلف

العلامة تقي الدين النيلي

كانت النيل من أشهر المناطق التي ارتبطت بها الحلة قبل تمصيرها وقبل أن ينتقل إليها بنو مزيد، فقد برع في إمارة بني مزيد عندما كانوا يسكنون النيل عدد كبير من العلماء في دراسة اللغة والنحو. وكانت النيل قبل انتقال بني مزيد إليها من الجزيرة الدبسية في سنة (٤٠٥هـ) غنية بالعلماء، وكانت أحد الروافد المهمة لعاصمة الخلافة الإسلامية الكوفة بالعلم والعلماء، لاسيما في القرن الثاني الهجري لذلك لا بد من تسليط الضوء على هذه المدينة.

عُرف في منطقة النيل عدد كبير من الأدباء وعلماء اللغة والقراءات قبل انتقال بني مزيد بقيادة أميرها علي بن مزيد (ت: ٤٠٨هـ) إليها من الجزيرة الدبسية في سنة (٤٠٥هـ) إثر النزاعات الدامية بين بني مزيد، وأبناء عمهم بني عفيف الناشري والبويهيين من جهة أخرى، وكان في إمارة بني مزيد من اشتغل بالأدب والقراءات واللغة قبل أن ينزحوا إلى النيل، فهذه المنطقة غنية بالعلماء والأدباء الذين أسهموا في ازدهار الدراسات النحوية في الكوفة وبغداد، وبعد أن أسس بنو مزيد المدينة الجديدة في الحلة في منطقة الجامعين أخذت الدراسات اللغوية والنحوية في الحلة تتطور حتى بلغت مرتبة متميزة؛ مما أدى إلى انتقال عدد من علماء الحلة ممن كان يُدرس في المدارس النظامية والمدرسة المستنصرية في بغداد إليها.

اسمه ونسبه:

هو أبو إسحاق (إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي، شارح الكافية) هكذا ترجم له السيوطي ولم يذكر أكثر من ذلك، وقد أُخْتُلف في اسم جده، فبعضهم يرويه (عبد الله) كابن قاضي شعبة (ت: ٨٥١هـ)، وطاش كبرى زادة (ت: ٩٦٨هـ)، وحاجي خليفة (ت: ١٠٦٨هـ)، وبعضهم يرويه (عبيد الله) (على صيغة التصغير) منهم السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وابن عزم التونسي (ت: ٨٩١هـ) وهو الراجح، وهو ما أثبت على النسخ المخطوطة للتحفة الشافية والصفوة الصفية.

واختلفوا في نسبة النيلي فمنهم من ينسبه إلى بغداد فيلقبه (البغدادي) وهذا ما أثبتته المستشرق كارل بروكلمان حيث وجد ذلك مثبتاً على غلاف كتابه (التحفة الشافية) نسخة سليم أغا بتركيا، وقد يدل ذلك على أنه سكن بغداد كغيره من علماء النيل الذين رحلوا إلى بغداد للدرس والتدريس فيها وقد ذكرنا علماء النيل اللغويين ممن لقب

بالبغدادى وهم كُثر، وقد يدل على مذهبه النحوي كما لقب بذلك كثير من النحويين، واشتهر بـ(النيلي) نسبة إلى مدينة (النيل) التي تقع على الفرات بين بغداد والكوفة، وسميت بذلك نسبة إلى النهر الذي حفره الحجاج بن يوسف الثقفي في أحد نواحي الحلة وسماه باسم نيل مصر.

أما ابن قاضي شهبة فقد ترجم له في طبقاته بقوله: (إبراهيم بن الحسين بن عبد الله ابن إبراهيم ابن ثابت، تقي الدين المعروف بالنيلي، شرح ألفية ابن معط، والحاجبية وهو من أحسن شروحيها قال فيه: إنه لما شرع فيه عرض له في بصره مرض منعه من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة، ورجع إلى ما يحضره من النقل، وسماه (التحفة الشافية في شرح الكافية)).

مؤلفاته:

- ١- التحفة الشافية في شرح الكافية.
- ٢- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية.
- ٣- التحفة الوافية في شرح الكافية، قال عنه الدكتور سالم العمائري: (لم أجد أحداً ذكره فيما وصل إلينا من المراجع غير صاحب الكشف، وفي دار الكتب المصرية مخطوطة بهذا الاسم (التحفة الوافية في شرح الكافية) لتقي الدين إبراهيم بن ثابت الطائي، مجاميع تيمور برقم/٢٢٠).

وفاته:

لقد أطبق الإهمال والنسيان على هذه الشخصية النحوية حتى أنها لم تكن واضحة عند كثير من المهتمين بشؤون النحو والنحاة مثل ابن قاضي شهبة، والسيوطي فلم تحدد هذه التراجم سنة ولادته ولا سنة وفاته، إلا أن من المرجح وفاته في القرن السابع الهجري لما ورد في كتابيه من ردود ونقود لعلماء معاصرين له واستعماله مصطلحات ظهرت عند علماء القرن السابع الهجري.

متن ألفية ابن معط

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
فَلَمْ يَزَلْ يَنْمِي بِهِ الْإِسْلَامُ
مُؤَيَّدًا مِنْهُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ
لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقُ
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ ثُمَّ سَلَّمَ
وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدْرِ
فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ
فَإِنَّ مَنْ يُثَقِّنْ بَعْضَ الْفَنِّ
وَذَا حَدَا إِخْوَانٌ صَدَقَ لِي عَلَى
أَرْجُوزَةٍ وَجِيزَةٍ فِي النُّخُو
لِعِلْمِهِمْ بِأَنْ حَفِظَ النُّظْمُ
لَا سِيَّمَا مَشْطُورٌ بِخَرِّ الرَّجَزِ
أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ
فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَاسِدٍ
بِاللَّهِ رَبِّي فِي الْأُمُورِ أَغْتَصِمُ

الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

الْلَّفْظُ إِنْ يُفْهِدْ هُوَ الْكَلَامُ
نَحْوُ: مَضَى الْقَوْمُ وَهُمْ كِرَامُ
تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدُهَا
كَلِمَةٌ أَفْسَامُهَا أَحَدُهَا

أقسام الكلمة

و هي ثلاث ليس فيها خُلف الإسم ثم الفعل ثم الحرف

تعريف الإسم

فالاسم ما أبان عن مسمى في الشخص و المعنى المسمى عما

تعريف الفعل

و الفعل ما دل على زمان و مصدر دلالة اقتران

تعريف الحرف

و الحرف لا يفيد معنى إلا في غيره كهل أتى المعلى

خواص الأسماء و علاماتها

فالاسم عرفه و أخبر عنه و تبه و اجمعه أو نونه

و اجرزه أو ناده أو صغزه و انثته أو أثته أو أضمره

خواص الفعل

و الفعل باليتين و سوف عرفا و الأمر و النهي و قد ان ضرفا

علامات الفعل

و الحرف فضلة بلفظ خالي من علم الأسماء و الأفعال

يجيء إما رابطا أو ناقلا أو زائدا مؤكدا أو عاملا

الخلاف في اشتقاق الإسم

و اشتق الإسم من سماء البصريون و اشتقه من وسم الكوفيون

و المذهب المتقدم الجلي دليله الأسماء و الشمي

اشتقاق المصدر

و اشتق الكوفيون أيضا المصدر من فعله نحو نظرت نظرا

و اشتق منه الفعل أهل البصرة و ذا الذي به تليق الضر

إذ كل فرع فيه ما في الأصل و ليس في المصدر ما في الفعل

الإِغْرَابُ وَ الْبِنَاءُ

الْقَوْلُ فِي الْإِغْرَابِ وَ الْبِنَاءِ الْأَصْلُ فِي الْإِغْرَابِ لِلْأَسْمَاءِ
وَحَدُّهُ تَغْيِيرٌ فِي الْآخِرِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ أَوْ ظَاهِرٍ
بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ أَوْ بِالْجَرِّ كَمَرَّ زَيْدٌ رَاكِبًا بِعَمْرٍو
وَالْجَزْمُ مِنْ أَلْقَابِهِ كُلُّ مَنْ يَرْمِ وَ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمُ
وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُ فَعَوَّضْتُ جَزْمًا بِهَا يَقْرُ

الْبِنَاءُ

وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالٍ وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ لِلْأَفْعَالِ

حَدُّ الْبِنَاءِ

وَحَدُّهُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمِ حَرَكَةٌ مَا أَوْ سُكُونًا الثُّلُومِ
كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ فَقَسْ تُصَبِّ وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبُ

سَبَبُ بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ

أَغْنِي فِي الْإِسْمِ وَهُوَ أَنْ يُضَارِعَا الْحَرْفُ أَوْ كَانَ اسْمٌ فَعَلٍ وَاقِعَا
كَمَنْ وَإِيهِ وَ نَزَالٍ وَ هَلُمَّ وَ لَفْظٌ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَغْمُ

الْإِسْمُ الْمُغْرَبُ

فَالْمُغْرَبُ الْإِسْمُ الَّذِي تَمَكَّنَا ثُمَّ مُضَارِعٌ سَيَأْتِي بَيْنَا

أَنْوَاعُ الْمُغْرَبِ

الْقَوْلُ فِي إِغْرَابِ الْإِسْمِ الْوَاحِدِ كُلُّ صَحِيحٍ بِانْصِرَافٍ وَارِدِ

إِغْرَابُ الْإِسْمِ الصَّحِيحِ

فَرَفَعَهُ بِضَمَّةٍ بَيِّنُ وَ يَبْغُ الْحَرَكَةُ التَّنْوِينُ
وَ النَّصْبُ فِيهِ بِانْفِتَاحِ الْآخِرِ وَ الْجَرُّ فِيهِ بِانْكِسَارِ ظَاهِرِ

الاسم المَقْصُورُ

وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلًّا بِأَلِفٍ نَحْوُ الْقَمَى وَحُبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تَقْدُرُ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لَا تَظْهَرُ

الاسم المَنْقُوضُ

وَإِنْ يَكُنْ يَاءٌ وَكَسْرٌ قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنْقُوضًا لِنَقْصِ حَلِّهِ
نَحْوُ الشَّجِي وَالنَّضْبِ فِيهِ يَظْهَرُ وَالرَّفْعُ كَالْجَرِّ بِهِ يَقْدُرُ

إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ وَ الْمَهْمُوزَةِ

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا مَا كَانَا فِي اسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا إِسْكَانًا
أَوْ كَانَ مَهْمُوزًا كَمِثْلِ الشَّاءِ وَالظُّبْيِ وَالْأَيِّ وَكَالْكِسَاءِ
وَالْعَدُوِّ وَالْعَدُوِّ وَالْكَزْسِيِّ جِئْتَ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيٍّ

الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ

وَسِتَّةٌ بِالْوَاوِ رَفْعًا إِنْ تُصِفَ وَالْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّضْبِ الْأَلِفُ
أَخْ أَبَ حَمَّ هَنُّ وَفُوهُ ذُو الْمَالِ قُلُ وَلَا يَجُوزُ ذُوهُ

إِعْرَابُ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحْهُ جَرًّا كِشْحَقٌ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

بَابُ الْوَقْفِ

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمَنْصُوبِ بِأَلِفٍ عَنْ نُوزِهِ مَقْلُوبٍ
وَفِي سِوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ إِبْدَالٍ وَاحْذِفْ مِنَ الْمَنْقُوصِ يَا الْإِغْلَالُ
فَلِنْ تُعْرِفْهُ فَائِثُهُ وَقِفْ وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُورِ حَتْمًا بِأَلِفٍ
وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالتَّضْعِيفُ وَالثَّقُلُ حَالَاتٌ بِهَا الْوُقُوفُ

بَابُ الْمُثْنَى

الْقَوْلُ فِي التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّةِ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَثْنِيَّةٌ

لَأَتَّهَهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فَإِنْ تُثَنِّنَ خَالِدًا مَعَ خَالِدٍ
فِي الرَّفْعِ قُلْتَ خَالِدَانِ بِالْأَلِفِ وَ التَّوْنُ كَالْتَّثْوِينِ فَاحْذِفْ إِنْ تُضِفْ
وَ النَّضْبُ كَالجَرِّ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ وَقَبْلَهَا الْفَتْحَةُ فِيهَا بَائِتُهُ

تَثْنِيَةُ الْمُقْصُورِ الثَّلَاثِيِّ

وَ كُلُّ مُقْصُورٍ ثَلَاثِيٍّ الْبِنَاءِ فِيهَا بِرَدِّ أَضْلِهِ تَعْيِيًّا
فَقُلْ بِوَاوٍ عَصَوَانٍ كَالْقَنَاءِ وَقُلْ بِيَاءٍ رَحِيَّانٍ كَالْفَتَى

تَثْنِيَةُ الْمُقْصُورِ الرَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَ الْمُنْقُوصِ

وَ إِنْ يَزِدْ فَالْيَاءُ لَا تَحُولُ وَ الْيَاءُ فِي الْمُنْقُوصِ لَا تَزُولُ
تَقُولُ: قَاضِيَانِ أَغْلَيَانِ وَ شَدُّ فِي الْمَقْصُورِ مِذْرَوَانِ
مِثْلَ شُدُودٍ قَوْلِهِمْ: أَلْيَانِ فَحَذِّفُوا التَّاءَ كَذَا خُضَيَّانِ

تَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ إِذَا كَانَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ

وَ ارْزُدْ إِلَى الْوَاوِ أَبَا وَ إِخْوَتَهُ وَ فِي دَمٍ وَ بَابِهِ لَنْ تُشَيِّتَهُ

تَثْنِيَةُ الْمَمْدُودِ

وَ الْهَمْزُ إِنْ يُزِدْ فَوَاوًا يَبْدَلُ وَ إِنْ يَكُنْ أَضْلًا فَهَمْزًا يُجْعَلُ
تَقُولُ فِي الْأَضْلِيِّ: قُرَّاءَانِ بِالْهَمْزِ، وَ الْمَزِيدُ حَمْرَوَانِ

جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ

الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ الْعَلَمِ وَ الْوَضْفِ، وَ الْوَاحِدُ فِيهِ قَدْ سَلِمَ
وَ الْعَقْلُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعًا الْإِسْمُ إِنْ سَلَّمَتْهُ مَجْمُوعًا
أَلْحَقْتُهُ فِي الرَّفْعِ وََاوًا سَكِنَتْ وَ النَّضْبُ كَالجَرِّ بِيَاءٍ لِيَتَّ
وَ الضَّمُّ قَبْلَ الْوَاوِ كَالزَّيْدُونَا وَ الْكُسْرُ قَبْلَ الْيَاءِ كَالزَّيْدَيْنَا
وَ الْفَتْحُ فِي الْمَقْصُورِ نَائِبُ الْأَلِفِ وَ التَّوْنُ مَفْتُوحٌ وَ إِنْ تُضِفْ حُذِفْ

إِعْرَابُ جَمْعِي التَّكْسِيرِ وَ التَّأْنِيثِ

وَ أَعْرَبُوا كَالْفَرْدِ جَمْعَ التَّكْسِيرِ وَ سَالِمِ التَّأْنِيثِ يَثْلُو التَّذْكِيرِ
كَخَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَ فِي السَّمَوَاتِ لِحَجَرٍ مُبْلَا
فَالنَّضْبُ كَالْحَجَرِ وَ فِي الرَّفْعِ يُضْمُ وَ فِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزِمٌ
أَلَا تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُضْرَفُ مَعَ أَنَّهَا مُؤَنَّثٌ مُعْرَفٌ

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ ذِي الْعَلَامَةِ

وَ تُحَذَفُ التَّاءُ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا جَمَعَتْهَا لِأَجْلِ الْوَارِدَةِ
وَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ يَاءٌ تُبَدَلُ إِلَّا إِذَا مُدَّتْ فَوَاوًا تُجْعَلُ
فَقَضَرُهَا حُبْلَى وَ حُبْلَيَاتُ وَ الْمَدُّ صَخْرَاءُ وَ صَخْرَوَاتُ
وَ مِثْلُ هِنْدٍ جَمْلٌ دَغْدِ يُجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَ طَوْرًا يُنْبَغُ
وَ مِثْلُ جَفْنَةٍ بِفَتْحٍ جُمِعَتْ كَالْجَفَنَاتِ وَ الصِّفَاتِ أَسْكَنْتُ
وَ أَسْكَنَ الْمُعْتَلُّ كَالْعُورَاتِ وَ مَا حَوَى التَّشْدِيدَ كَالشَّدَاتِ
وَ مِثْلُ خُطْوَةٍ وَ سِدْرَةٍ أَتَتْ فِي جَمْعِهَا لُغَى ثَلَاثَ رُؤَيْتُ
وَ شَذُّ قَوْلِهِمْ: شَرَادِقَاتُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ وَ حَمَامَاتُ
مِثْلَ شُدُودٍ قَوْلِهِمْ: سِنُونَا وَ أَرْضُونَ وَ كَذَا حَرْوْنَا

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْقَوْلُ فِي أَزْمَنَةِ الْأَفْعَالِ الْحَالِ وَ الْمَاضِي وَ الْإِسْتِغْبَالِ

صِيَغُ الْأَفْعَالِ

بِأَمْسٍ قَدِزَ مَا مَضَى نَحْوُ قَعَدَ وَ الْآنَ لِلْحَاضِرِ وَ الْآتِي بِعَدَ
وَ الْحَالُ لَا لَفْظَ لَهُ بِهِ انْفَرَدَ لَكِنْ لَفْظَ الْحَالِ وَ الْآتِي اتَّخَذَ
وَ إِنَّمَا صِيَغٌ لِلْإِسْتِغْبَالِ الْأَمْرُ كَاضْرِبْ، وَ هُوَ غَيْرُ حَالٍ

بِنَاءُ الْفِعْلِ الْمَاضِي

وَ ابْنِ عَلَى الْفَتْحِ الْمَضِيِّ حَتَّى يَأْتِيَ الضَّمِيرُ نَحْوُ قُمْتُ قُمْتَ

بِنَاءُ فِعْلِ الْأَمْرِ

وَ الْأَمْرُ كَأَضْرِبْ بِالشُّكُونِ يُنْبَى وَ اخْذِفْ عَلِيلًا كَامِضٌ وَ اغْزُ وَ اغْنَا

الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ

وَ الْمُجْبَهُمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ بِالاسْمِ حَرْفٌ مِنْ أَتَيْتُ فِيهِ
نَحْوُ أَنَا أَضْرِبُ، نَحْنُ نَضْرِبُ وَ أَنْتَ تَضْرِبُ وَ زَيْدٌ يَضْرِبُ

إِغْرَابُ الْمُضَارِعِ

هَذَا خُصُوصًا مُعْرَبٌ مُزْتَفِعٌ فَاجْزِمُهُ وَ انْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

جَزْمُ الْمُضَارِعِ

فَجَزْمُهُ بِلَمْ وَ لَمَّا وَ أَلَمْ وَ لَامُ أَمْرٍ وَ بِلَا النَّهْيِ انْجَزَمَ

أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الْجَارِمَةِ

وَ اجْزِمَ بِحَرْفِ الشَّرْطِ وَ هُوَ إِنْ وَ مَا
وَ مِنْهُ أَيُّ وَ مَتَى وَ مَهْمَا
وَ مِنْهُ أَيَّانَ وَ مِنْهُ أُنَّى
تَقُولُ إِنْ تُلِمَّ بِنَا نَكْرِمَكَ
وَ اجْزِمَ جَوَابَ الْأَمْرِ وَ التَّمْنَى
نَحْوُ: أَلَا تَنْزِلُ فِينَا تُكْرِمُ
وَ أَحْرَفَ التَّخْضِيعُ مِنْهَا هَلًا
ضَمِّنَ مَعْنَاهُ فَمِنْهُ مَنْ وَ مَا
وَ حَيْثُمَا وَ أَيْنَمَا وَ إِذْ مَا
وَ اجْزِمَ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُنْبَى
وَ أَيُّ شَيْءٍ تُعْطِنَا نَشْكُرَكَ
وَ الْعَرْضُ وَ التَّخْضِيعُ إِنْ لَمْ تَبْنِ
وَ هَكَذَا الْجَوَابُ لِلْمُسْتَفْهِمِ
لَوْ لَا وَ لَوْ مَا مِثْلُهَا وَ أَلَّا

نَوَاصِبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وَ نَضِبُهُ بِأَنْ وَ لَنْ ثُمَّ إِذَنْ
وَ أَحْرَفَ فِيهَا أَتَى إِضْمَارُ أَنْ
وَ الْوَاوُ وَ الْفَاءُ إِذَا أَجَبْتَا
كَى لَمْ كَى لَمْ الْجُحُودُ حَتَّى

الْأَمْرَ وَ النَّهْيَ وَ الْإِسْتِفْهَامَا
كَجِئْنَا لَنَا فَتُولِي الْإِكْرَامَا
وَالْعَرْضَ وَ التَّخْضِيعَ وَ التَّمْيِيزَا
نَحْوُ أَلَا تَزُورُنَا فَتُعْطِينَا
وَ مَا أَعِيبُ فِعْلُهُ فَأَعْذِلْهُ
وَ سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبُلْدَةَ أَيَّ
وَ أَوْ كَمَثَلِ الزَّمَةِ أَوْ يَقْضِيَنِي
وَ لَا تَعِبُ فِعْلُ امْرِئٍ وَ تَفْعَلُهُ
سِرْتُ إِلَى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ كَيِّ
فَانْصِبْ بِإِلَّا أَنْ لِمَعْنَى بَيْنِ

رَفْعُ الْمُضَارِعِ

وَ ارْزُقْ مُضَارِعًا صَحِيحَ الْآخِرِ
مِثْلَ يَقُومُ بِانْضِمَامِ ظَاهِرِ
وَ انْصِبْهُ بِالْفَتْحِ وَ إِنْ تَجَرَّمَ سَكَنَ
وَ الرَّفْعُ فِي مُعْتَلِّهِ لَمْ يُسَيَّبَنْ
وَ النَّصْبُ فِيهِ بَانَ إِلَّا فِي الْأَلْفِ
وَ فِي انْجِرَامِهِ أَخِيرُهُ حُذِفَ

إِغْرَابُ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ

ثُمَّ ثُبُوتُ نُونٍ يَفْعَلُونَا
وَ يَفْعَلَانِ مَعَ تَفْعَلِيْنَا
عَلَامَةً لِرَفْعِ الْمُبِينِ
فَاجْزِمُهُ وَ انْصِبْهُ بِحَذْفِ الثُّونِ

تَوْكِيدُ الْفِعْلِ

وَ نُونٌ يَفْعَلْنَ وَ يَفْعَلْنَا
مُؤَكِّدًا حَلَّ بِهِ لِيَبْنَى

بِنَاءُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وَ نُونٌ يَفْعَلْنَ لِأَنْتَى جُمِعَتْ
يَبْنَى لَهَا بِالْوُفِّ كَيْفَ وَقَعَتْ
وَ ابْنِ افْعَلَاهُ وَ افْعَلِيهِ وَ افْعَلُوا
بِالْحَذْفِ كَالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَلُ

حُرُوفُ الْجَرِّ وَ الْقَسَمِ

الْقَوْلُ فِي ذِكْرِ حُرُوفِ الْجَرِّ
وَ الْقَسَمِ اغْتَقَبَهَا فِي الدِّكْرِ
مِنْ وَ إِلَى وَ فِي وَ رَبُّ وَ عَلَى
وَ عَنْ وَ حَاشَا وَ عَدَا ثُمَّ خَلَا
وَ الْوَاوُ فِي الْقَسَمِ ثُمَّ التَّاءُ
لَوْلَا عَلَى خُلْفٍ وَ كَيِّ فَتَمَّتْ
وَ مَعْ وَ حَتَّى ثُمَّ مِنْذُ ثُمَّتْ

مِثَالُ كَنِي كَيْمَةٍ فِي الْإِسْتِخْبَارِ
وَسَيِّوِيهِ جَرٌّ بَعْدَ لَوْلَا
كَقَوْلِهِمْ كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَا
وَاجْزُرْ بِحَتَّى نَحْوُ حَتَّى مَطْلَعِ
تَقُولُ: مَا أَكَلْتُ مُذْ يَوْمَيْنِ
وَإِنْ جَرَزْتَ فَهَمَّا حَزَفَانِ
هُمَا كَمَنْ فِي غَايَةِ الْمَكَانِ
أَمَّا إِلَى فَلَا نْتِهَاءَ الْغَايَةِ
وَ الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُونُ
فِي قَوْلٍ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنِ
وَ الْلَامُ لِلتَّخْصِصِ وَ التَّمْلِيكِ
وَ الْبَاءُ لِلإِلْصَاقِ قَدْ تَزَادَ
شَاهِدُهُ كَفَى بِهِ شَهِيدَا

رُبٌّ وَ أَحْكَامُهَا

وَ رُبٌّ لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمُنْكَرِ
وَ بَعْدَ وَضِفِ الْإِسْمِ يَأْتِي مُظْهِرَا
وَ رُبٌّ إِنْ كُفِّتْ بِمَا كَرَّبَ مَا
فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَ الْإِسْمُ بَعْدَهَا
وَ حِينَئِذٍ لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي
وَ فِي مَعَ الْخُلْفِ فَقِيلَ ظَرْفُ
وَ عَنْ إِذَا جَرَزْتَهُ اسْمٌ وَ عَلَى

فَمَا عَلَيْهَا اخْكُم بِالْإِنْجَارِ
لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رَأَهُ أَوْلَى
وَ ابْنُ يَزِيدَ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا
وَ بَعْدَ مُذْ وَ مُنْذُ إِنْ شِئْتَ ارْزُقْ
وَ مُنْذُ يَوْمَانِ هُمَا ظَرْفَانِ
حَزَفَا ابْتِدَاءً غَايَةِ الزَّمَانِ
تَقُولُ فِي مَنْ: سَزْتُ مِنْ عُمَانَ
مَبْدُوءَهَا مِنْ وَ إِلَى النِّهَائَةِ
اسْمًا وَ حَزَفَا مِثْلَ مَا يَبِينُ
وَ صَالِيَاتِ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ
كَمَا تَقُولُ: الْمَالُ لِلْمَلِكِ
كَمَا تُزَادُ مِنْ فَلَا تُزَادُ
وَ مَا بِهِ أَحَدٍ مِنْ زَيْدَا

كَرُبُّ ضَعِيفٍ طَارِقٍ لَيْلًا قُرِي
عَامِلُ رُبٍّ أَوْ يَكُونُ مُضْمَرَا
صَارَتْ كَمِثْلِ إِنْئَمَا وَ قَلَّمَا
وَ أَضْمَرُوا فِي الشَّعْرِ رُبٌّ وَ خَدَهَا
كَقَوْلِهِ وَ قَاتِمِ الْأَعْمَاقِ
وَ قِيلَ إِنْ أَشْكِنَ فَهُوَ حَزَفُ
مِنْ عَنْ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقِلَا

بَابُ الْقَسَمِ

وَالْتَّاءُ فِي الْقَسَمِ فَرْعُ الْوَاوِ فِي اللَّهِ حَسْبُ لَهُمَا التَّشَاوِي
وَالْوَاوُ فَرْعُ الْبَاءِ ثُمَّ كَثُرَا وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أَضْمَرَا
وَيُظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ الْبَاءِ فَقَطْ وَيُنْصَبُ الْإِسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطَ
تَقُولُ: وَاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ بِهِ وَقَدْ تَقُولُ: اللَّهُ حَالٌ نَصْبِهِ
وَقُلْ هَالِكٌ اللَّهُ وَاللَّهُ وَجُزْ إِذَا نَابَ هَا وَالْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يَجُزْ
وَفِي أَمَانَةٍ وَعَهْدِ اللَّهِ الرَّفْعُ وَالتَّضْبُ بِلَا اشْتِبَاهِ
وَفِي لَعْنٍ وَأَيْمُنِ الرَّفْعِ وَجَبَ وَعَمَرٌ مَضَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَضَبَ
وَقِيلَ لِلَّهِ وَمِنْ رَبِّي قَسَمٌ وَمِيْمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تَضَمَّ

جَوَابُ الْقَسَمِ

وَالْجُمْلَةُ الَّتِي يُجَابُ الْقَسَمُ بِهَا تَكُونُ اسْمِيَّةً فَتَلَزَمُ
إِنَّ وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ لَامًا مَكَانَ إِنْ أَكْثَرَ الْكَلَامَا
تَقُولُ: وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُفْضِلٌ وَاللَّهُ إِنْ خَالِدًا مُفْضِلٌ
وَالْفِعْلُ إِنْ تُجِبَ بِهِ فَجِي بِقَدْ وَاللَّامُ نَحْوُ وَالسَّمَاءِ لَقَدْ رَشَدَ
وَفِي الْمُضَارِعِ انْتِ بِاللَّامِ وَزِدْ نُونًا مُوَكَّدًا عَلَيْهِ تَعْتَمِدْ
شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّوَاءِ وَمِنْهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَائِي
وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِلَا أَوْ مَا كَقَوْلِي وَالسَّمَاءُ مَا فَعَلَا
فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إِذْ أَمِنُوا الْإِلْبَاسَ حَالُ الْحَذْفِ
كَقَوْلِهِ تَاللَّهِ تَقْتَرُو حُذِفَ لَا مِنْهُ أَيْ لَا تَقْتَرُوا الْمَعْنَى عُرِفَ

مَا لَا يَنْصَرِفُ

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ أَضَلُّ اسْتُخِفَ

وَهُوَ فِي الْإِسْمِ الْأَمْكَنِ الْأَضْلِ يَقَعُ
وَالصَّرْفُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْمٍ مُشَبِّهِ
وَهِيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعَ
عَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ أَفْصَى
وَنُونٌ فَعْلَانُ الْمَزِيدُ وَالصِّفَةُ
فَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ عَمَرَا
وَأَحْمَدٍ وَتَغْلِبٍ وَيَشْكُرَا
وَالْوَضْفُ وَالْعَدْلُ كَمِثْلِ آخَرَ
وَعَلِمَ أَتَيْتَ نَحْوُ حَمْرَةٍ

ألف التأنيث

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ سَكْرَى
يَعْدُ فَرْعَيْنِ فَلَا يَنْصَرِفُ
وَنَحْوُ حَمْرَاءَ وَنَحْوُ بُشْرَى
مَا هِيَ فِيهِ نَكَّرُوا أَوْ عَرَّفُوا

الجمع المنتهي

وَهَكَذَا الْجَمْعُ الْعَدِيمُ الْمِثْلُ
يَعْدُ فَرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
ثَالِثُهُ الْأَلِفُ ثُمَّ بَعْدَهُ
وَزَائِدًا مَعْرِفٍ كَعَمْرَانُ
وَعَطْفَانُ وَانْصِرَافُ حَسَّانُ
وَزَائِدًا الْوَضْفِ كَمِثْلِ سَكْرَانُ
وَعَلَمِيَّةُ الَّذِي تَرْكَبَا
أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَغْلَامِ
فِي الْمُفْرَدَاتِ مَا لَهُ مِنْ شَكْلِ
نَحْوُ مَحَارِيبَ مَسَاجِدَ عُرِفَ
حَزَفَانٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ شِدَّةُ
وَنَحْوُ عُثْمَانَ وَنَحْوُ عَفَّانَ
إِذْ نُونُهُ أَضْلٌ كَذَلِكَ تَبَّانُ
مُقَابِلًا سَكْرَى كَذَا اضْرِفْ عَزِيَانُ
كَحَضْرَمَوْتَ وَكَمَغْدِي كَرَبَا
فَنَحْوُ إِسْحَقَ وَابْرَاهِمَ

إِلَّا ثَلَاثِيَا بِهِ قَدْ سُكِّنَا ثَانِيهِ فَالضَّرْفُ كُنُوحٍ عَيْنَا
إِلَّا مُؤَنَّثَا كَمَضَرَ الْمَعْرِفَةِ فَذَا كَهْنِدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهُ
وَكُلُّ مَا لَا يَنْصَرِفُ مُنْكَرَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفَا كَأَخْمَرَا
وَإِنْ تُعَرَّفَهُ بِلَامٍ أَوْ تُضَفْ أَوْ نُكِرَ الْعَلَمُ فَهُوَ مُنْصَرِفٌ

أَسْمَاءُ الْقَبَائِلِ وَالْأَحْيَاءِ

وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لِأَبٍ تَضَرَّفَهُ نَحْوُ قُرَيْشٍ وَ عَرَبٍ
وَإِنْ تُرِدَ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّا لَمْ يَنْصَرِفْ كَتَغْلِبٍ وَ لَحْمَا

أَسْمَاءُ الْبُلْدَانِ وَالْبَقَاعِ

كَذَا إِذَا أَرَدْتَ بِالْبُلْدَانِ تَأْنِيثٌ تَغْرِيفٍ كَمِنْ عُمَانٍ
لَمْ يَنْصَرِفْ إِذْ بَقْعَةٌ أَرَدْتَا وَإِنْ أَرَدْتَ مَوْضِعًا صَرَفْتَا
كَوَاسِطٍ وَ دَابِيقٍ وَ فَلَجٍ دَلِيلُهَا فِي الشَّعْرِ لِلْمُخْتَجِّ

أَسْمَاءُ السُّورِ

كَذَاكَ لَا تُضَرَّفُ أَسْمَاءُ السُّورِ كَهُودَ وَ التَّأْنِيثُ فِيهَا يُغَيَّرُ
مَا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِذَا ذَاكَ فَاضَرَّفَ مَا اقْتَضَى انْصِرَافُهُ
وَ مِثْلُ حَمِيمٍ وَ يَاسِينَ بُنَي وَقِيلَ بَلْ يَتَزَكَّ صَرَفُهَا اغْتَنِي

اللَّازِمُ وَالْمُتَعَدِّي

الْقَوْلُ فِي الْأَفْعَالِ فِي التَّعَدِّي وَ تَنْتَهِي لِسَبْعَةٍ فِي الْعَدِّ
أَوَّلُهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلًا إِذْ لَيْسَ لِلْمَفْعُولِ ذَاكَ قَابِلًا
كَطَالَ وَ اخْمَرَ وَ نَحَوِ ظَرْفَا وَ مِثْلُ رَاحٍ وَ اغْتَدَى وَ انْصَرَفَا

الْفَاعِلُ

وَ كُلُّ فِعْلٍ رَافِعٍ فَاعِلُهُ وَ لَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا قَبْلَهُ
وَ يَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَ الضَّمِيرُ وَ الْفِعْلُ حَتْمًا وَ ضَعُهُ التَّذْكِيرُ

وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ تَقُولُ قَامَتْ دَعْدُ غَيْرَ فَاصِلٍ
فَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ لَمْ تَجِبِ التَّاءَ لَهُ فِي فِعْلِهِ
وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا تَكْتَرِبُ
وَإِنْ يُؤَنَّثُ فَاعِلٌ ضَمِيرٌ فَلَيْسَ فِي تَأْنِيثِهِ تَخْيِيرٌ

الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ

الْآخِرُ التَّالِيهِ ذُو الْوُضُوعِ بِأَحْزَفِ الْجَرِّ إِلَى مَفْعُولٍ
وَهُوَ عَلَى صَرِيحَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَالْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ يُفْصَلُ
وَالْآخِرُ الَّذِي أَجَازُوا فَضْلَهُ مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا وَاشْكُرْ لَهُ
التَّالِيُ النَّاصِبُ مَفْعُولًا فَقَطْ وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يُشْتَرِطُ
إِلَّا لِلْبَيْسِ لَوْ أَتَى مَعْكَوسًا كَمَا تَقُولُ زَارَ مُوسَى عِيسَى

بَيَانُ انْتِصَابِ الْمَفْعُولِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ تَقُولُ إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ
وَمِثْلُهُ مَكَّةَ وَالهَيْلَالَ لَمَّا رَأَى الْأَهْبَةَ وَالْإِهْلَالَ
شَأْنَكَ وَالْحَجَّ أَيَّ الزَّمِ شَأْنُكَ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ أَيَّ الْحَقِّ أَهْلَكَ
وَهَكَذَا كِلَيْهِمَا وَتَمَرًا إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ الشُّرَا
وَإِنَّهُ خَيْرًا وَوَرَاءَ أَوْ سَعَا وَنَاقَةَ اللَّهِ وَكُلَّ سُومَا
قَدْ أَضْمَرُوا اغْطِ وَزِدْنِي وَاحْذَرِ وَاتَّقِ وَائْتِ مِثْلُ ذَلِكَ يُضْمَرُ
وَمِنْهُ مَفْعُولٌ عَلَى الْمَغْنَى حُمِلَ أَضْمَرَ فِعْلُهُ كَيْبَتٍ قَدْ نُقِلَ
قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ

الرَّابِعُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولٌ ثُمَّ لَهُ لِآخِرِ وَضُوعٍ

لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ اخْتَرْتُ وَ قَدْ أَمَرْتُ وَ قَدْ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُونُ سَاقِطًا وَ مُسْتَبِينًا كَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ
الْخَامِسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ كَسَرْتُ الْعَبْدَ خَلْتَيْنِ

ظَنُّ وَ أَخَوَاتُهَا

وَ سَادِسٌ لَهَا ثَمَانٍ تُطْلَبُ مُبْتَدَأٌ وَ خَبَرًا فَتَنْصِبُ
وَ هِيَ ظَنَنْتُ مَعَ حَسِبْتُ خِلْتُ عَلِمْتُ مَعَ رَأَيْتُ مَعَ وَ جَدْتُ
زَعَمْتُ مَعَ جَعَلْتُ وَ هِيَ كُلُّهَا تُلَغَى أَحْيَرَةٌ وَ قَدْ تُغْمَلُهَا

الْإِلْعَاءُ وَ التَّغْلِيْقُ

وَ إِنْ تَوَسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِيرُ لَكِنَّمَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ
وَ إِنْ تَقَدَّمَ فَاعْمِلْ مُطْلَقًا مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعْلَقًا
لَمْ ابْتِدَاءً وَ حُرُوفَ الْجَحْدِ وَ حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ لَا تُعَدِّ
نَحْوُ عَلِمْتُ مَنْ تُرَى أَبُوكَ وَ قَدْ ظَنَنْتُ مَا هُنَا أَخُوكَ
وَ إِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الشَّانِ فَارْفَعْ كَخَلْتُهُ هُنَا الزَّيْدَانِ
وَ إِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الْمَضَرِ أَوْ الزَّمَانِ أَوْ مَكَانٍ مُضْمَرِ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ وَ إِنْ تَكُنْ رَأَيْتُ رَأَى الْعَيْنِ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولًا فَقَطْ وَ فِي الْجَمِيعِ فَعْلُ قَلْبٍ يُشْتَرَطُ

الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِلَ

السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يَدْخُلُ الْهَمْزُ أَوْ ضَعِيفٌ ثُمَّ يُنْقَلُ
إِلَى ثَلَاثَةِ تَقُولُ أَغْلَمَا الْقَوْمُ خَالِدًا أَبَاكَ الْأَكْرَمَا
كَذَا تَعَدَّى لِثَلَاثَةِ أَرَى كَذَلِكَ أَنْبَأَ وَ كَذَلِكَ أَخْبَرَا

الْمَنْصُوبَاتُ

الْقَوْلُ فِي تَغْدِيَةِ الْأَفْعَالِ لِسَبْعَةٍ تَأْتِي عَلَى الثَّوَالِي

الْمُضَدُّ

الْمُضَدُّ الْمُبْهَمُ لِلتَّأْكِيدِ مِثْلُ بَيَانِ النَّوْعِ وَالْمَخْدُودِ
وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ إِذَا مَا وَقَعَا عَلَيْهِ فِعْلٌ كَطَمَعْتُ طَمَعًا
وَمِنْ بَيَانِ النَّوْعِ عَادَ الْفَهْقَرَى وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ يَمْشِي الْحَطَرَا
وَقَدْ ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ سَوَاطِينٍ أَوْ أَلْفَا كَهَذَا الضَّرْبِ

نَصَبُ الْمُضَدِّ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

وَالْفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مُضْمَرًا وَيَنْصَبُ الَّذِي يَكُونُ مُضَدَّرًا
تَقُولُ خَيْرَ مَقْدَمٍ وَسَقِيَا وَنُعْمَةً وَمَرْحَبًا وَرَغِيَا
وَمِنْهُ لَبَيْكَ وَوَيْلًا كَيْلًا وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَوَيْلًا عَوْلًا
وَخَيْبَةً وَجُنْدَلًا وَبَهْرَا وَصَبْغَةً اللَّهُ وَجَدْعًا عَقْرَا

بَابُ الظَّرْفِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ

وَالظَّرْفُ ظَرْفَانِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ زَمَانُ الْفِعْلِ فِيهِ يُفْعَلُ
تَقُولُ فِي الْمُبْهَمِ سِرْتُ دَهْرًا وَفِي الَّذِي يَخْتَصُّ سِرْتُ شَهْرًا
فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُذَكَّرًا مَعْرِفَةً عُدِلَ أَغْنِي سَحْرًا
وَمِنْهُ مَا تَنْكِيرُهُ قَدْ اسْتَمَرَ نَحْوُ مَسَاءٍ وَصَبَاحٍ وَبَكْرٍ
وَمِنْهُ مَا أَنْتَ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ كَعَذْوَةٍ وَبُكْرَةٍ لَنْ تَضَرِفَهُ
وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ عَنْهُ وَتَارَةً بِهِ تُخْبِرُ

ظَرْفُ الْمَكَانِ

أَمَّا الْمَكَانُ فَالْجِهَاتُ السِّتُ مِثَالُهَا يَمْنَةً خَلْفُ تَحْتُ

وَعَكُسُهَا فَوْقَ أَمَامٍ يُسْرَهُ
مِنْهُ تُجَاهُ وَكَذَا حِذَاءُ
وَدُونَ مِنْهَا وَكَذَا عِنْدَ وَمَعَ
وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي الْمَخْدُودِ
وَالظُّرْفُ قَدْ يَدْخُلُهُ الْبِنَاءُ
وَفِي بِهِ تُقَدَّرُ الظُّرُوفُ
وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي
كَالِدَارِ وَالْمَسْجِدِ وَالْأَسْوَاقِ

الْحَالُ

وَالْحَالُ هَيْئَةٌ شَبِيهَ الْوُضْفِ
مَنْصُوبَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْكُورَةٍ
بَعْدَ كَلَامٍ تَمَّ فَهِيَ فَضْلُهُ
فَتَلَزَمَ الْوَاوُ وَطَوْرًا تُحَذَفُ
فَلَا تُقَدِّمُهَا عَلَى تَنْبِيهِهِ
وَلَا عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهَا عَمَلٌ
وَحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يُحُلُّ
وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيدًا كَمَا
وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ طَوْرًا مَعْرِفَةً
كَقَوْلِهِ إِزْسَلَهَا الْعِرَاقَا

التَّمْيِيزُ

وَالْأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ
وَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَمَمْسُوحٍ يُحَذَفُ

بِوَاحِدٍ مَّنْكَوِرٍ اسْمٍ جِنْسٍ مُقَدَّرٍ بِمَنْ مُزِيلِ اللَّبْسِ
نَحْوُ ثَلَاثَيْنِ مَثَا شَرَابَا وَنَحْوُ قَدَرٍ رَاحَةٍ سَحَابَا
يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينٍ وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّيْنِ
مُشَبَّهِ بِضَارِبَيْنِ رَجُلَا وَهَكَذَا مِلْءُ الْإِنَاءِ عَسَلَا
وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدُ فِي أَفْعَالٍ مَعْمُولُهَا يُؤْذَنُ بِإِنْتِقَالِ
تَقُولُ مِنْهُ طَابَ زَيْدٌ نَفْسَا وَالْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسَا
وَلَا تُؤَخَّرُ عَامِلَ التَّمْيِيزِ وَحَكُمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ
وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحَسَنِ الْأَعْبُدَا وَلَمْ يَكُنْ مَنَّكَرًا مُوَحَّدَا
فَلَيْسَ تَمْيِيزًا وَوَجْهُهُ نَضْبُهُ تَشْبِيهُهُ لَفْظًا بِمَفْعُولٍ بِهِ

المفعول له

أَمَّا الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ يُنْصَبُ نَحْوُ جِئْتُ زَيْدًا قَتَلْتُهُ
مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ فِعْلُ الْفَاعِلِ أَعَمُّ مِنْهُ لَا يَلْفِظُ الْعَامِلِ
بَلْ مَضَدًّا جَوَابَ لِمَ مُقَدَّرَا بِاللَّامِ إِلَّا فَيَكُونُ مُظْهِرَا
وَجَاءَ بِالتَّغْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ يَزَكُّ كُلَّ عَاقِرٍ جُنْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعْلَ الْمَخْبُورِ وَالْهَوْلَ مِنْ تَهْوُلِ الْهُبُورِ

المفعول معه

ثُمَّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهُ تَنْصِيبُهُ إِذْ مَعَ وَاقٍ مَوْضِعَهُ
نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَسطَحِ الدَّارِ وَمَا لِيْزِيدٍ وَازْتِكَابِ الْعَارِ
وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا وَالرَّفْعُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَوْلَى

الاستثناء

هَذَا مَكَانَ ذِكْرِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ عَدَى الْفِعْلِ لِلْأَسْمَاءِ

إِلَّا هُوَ الْأَضْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءٌ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ
تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعَفَرًا وَقَدْ أَجَازُوا التُّغَتْ فِي الَّذِي تَرَى

الاستثناء من غير الموجب

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ التَّنْثِي وَكَانَ الْإِسْمُ فَضْلَةً فَإِنْ نُصِبَ
أَوْ حَرْفِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ لَا التَّنْهِي فَعَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَإِنْ تُبَدِّلُ تُصَبُّ
فِي مِثْلِ مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرٌ يَجُوزُ إِلَّا جَعَفَرًا وَجَعَفَرُ
وَالنُّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالْإِنْقِطَاعِ وَاجِبُ اللَّزُومِ
ثُمَّ الَّذِي ضَمَّنَ مَعْنَى إِلَّا يَجِيءُ إِسْمًا وَيَجِيءُ فِعْلًا
فَالْإِسْمُ غَيْرٌ وَسَوَاءٌ وَسَوَى وَكُلُّ مُسْتَثْنَى بِالْإِسْمِ جُرَّهُ
وَالْفِعْلُ حَاشَا وَعَدَا ثُمَّ خَلَا وَانْصَبَ سَوَاءٌ مَدَّةً وَقَصْرَهُ

غَيْرُ

وَأَنْتَ كَأَنْتَ بَعْدَ إِلَّا تُعْرَبُ فَصِفْ بِهِ طَوْرًا وَطَوْرًا تَنْصِبُهُ

حَاشَا

وَعِنْدَ سَيِّئِيهِ حَاشَا تَخْفِضُ وَمَنْ سِوَاهُ الْجَرِّ لَا يَفْتَرِضُ

خَلَا وَعَدَا

وَإِنْ أَتَتْ مَا مَعَ خَلَا وَمَعَ عَدَا فَتَضْبُ مُسْتَثْنَاهُمَا فَرَضُ بَدَا

المفعول الذي لم يسم فاعله

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظًا جَاهِلُهُ
أَوْ عَالِمٍ فِي حَذْفِهِ لَهُ عَرَضُ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضُ
وَفِعْلُهُ يُضْمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يُجْعَلُ
فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ ضَرَبَا وَافْتَحَهُ فِي الْآتِي وَقُلْ لَنْ يُضْرَبَا
وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيًّا فَانْكِسِرْ بِهِ الْأَوَّلُ نَحْوُ قِيلًا

وَقَدْ يُسَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ثُمَّ الَّذِي يُثَوِّبُ عَنْ فَاعِلِهِ
يَكُونُ مَفْعُولًا كَفَيْضِ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَيُشْفَى الدَّاءُ
وَأَخْرَفَ الْجَرَّ مَعَ الْمَجْرُورِ تَرْفَعُ مَوْضِعًا عَلَى التَّقْدِيرِ
كَمُرِّي بِی وَ سِيرَ بِی وَ قَدْ بُنِيَ فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَانِ
وَلِلْمَكَانِ وَ الْمَصَادِرِ الْأَوَّلِ وَ الْإِخْتِصَاصِ شَرْطُ كُلِّهَا شَمْلُ
لِفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ تَقَامُ هَذِهِ مَعَ التَّزْجِيحِ
فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَ الْمَصَادِرُ ثُمَّ الزَّمَانُ وَ الْمَكَانُ آخِرُ
وَإِنْ ثَقُلَ سِيرَ بِزَيْدٍ سَيِّرَا يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ كَانَ خَيْرَا
وَإِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا فَالْبَاقِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ
وَ حَالِ ذَا الْمَفْعُولِ حَالِ الْفَاعِلِ فِي الرَّفْعِ وَ التَّزْيِينِ فِي الْأَوَائِلِ

مَسْأَلَةٌ لِلْإِمْتِحَانِ

مَسْأَلَةٌ بِهَا امْتِحَانُ النَّشْأَةِ أَعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِهِ أَلْفَ مِائَةٍ
وَ كُسِّيَ الْمَكْسُوفُ فَزَوْا جُبَّةً وَ نُقِصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّةً

النِّكَرَةُ وَ الْمَعْرِفَةُ

الْقَوْلُ فِي التَّعْرِيفِ وَ التَّنْكِيرِ تَنْكِيرُ الْإِسْمِ الْأَضْلُ كَالْتَّذْكِيرِ
أَلَا تَرَى غُمُومَ شَيْءٍ أَوَّلُ وَ كَانَ قَبْلَ زَيْدٍ اسْمًا رَجُلُ

خَصَائِصُ النِّكَرَةِ

وَ كُلُّ مَا يَفْعَلُ رَبُّ أَوْ أَلْ أَوْ كَمُ مُضَافَةً عَلَيْهِ تُدْخَلُ
أَوْ مِنْ لِلْإِسْتِعْرَاقِ أَوْ كَلَّا لَهُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ مَثْلُهُ
رَبُّ غُلَامٍ قَدْ مَلَكَتْ أَوْ كَمِ وَ كُلُّ عَبْدٍ مَالَهُ مِنْ دِزْهِمِ

أنواع المعارف

أما المعارف فخمسة تُذكر أولها الأعلام ثم المضمرة
والمُبهم المخصوص والمُعرف باللام والمضاف لإسم يُعرف

العلم

فالعلم الموضوع للإناسي مما يلا بسوئه كالنعم
ثم الذي في الناس منه مفرد
وضده المنقول نحو الفضل
نحو يزيد وأتى عن أمر
ومتراكب كمعدي كربا
كشباب قزناها وذري حبا
تثبت أخوالي بني يزيد
يكون مثله لغير الناس
كأعوج ولاحق وشذم
مترجل مثال له محمّد
وأسد ونقلوا عن فعل
كإضمت وأطرقا في الشعر
وجملة مخيئة لن تغربا
ومنه بيت قد نمته الأنبا
ظلمنا علينا لهم فديد

المضمرة

والمضمرة الذي له مفسر
أو سياق القول أو حضور
أما الذي قدّم ما يفسره
أما الذي من بعده التفسير
وبئس عبدا قد ملكك رقه
مقدّم أو بعده مؤخر
أو كان معلوما بلا تفسير
فنحو زيد جاء عمرا خبره
فنحو نغم رجلا جريرو
وربّه عبدا أرذت عنقه

ضمير الشأن

ومنه ما تفسيره بجملة
موقعه في الابتدا وإنا
وهو ضمير الشأن حل قبله
وباب كان مع باب ظنا

كَقَوْلِهِ جَلَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ مِنْهُ مَا فُسِّرَ بِاسْمِ انْفِرْدُ
وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى عَوَامِلٍ تَتَارَعُ اسْمًا انْجَلَى
كَمَثَلِ زَارِنِي وَ زُرْتُ عَمْرًا وَ مِنْهُ أَثُونِي أَفْرِغَ قَطْرًا
فَسَيَّوِيهِ يُغْمِلُ الْأَخِيرَا فِي ظَاهِرٍ وَ يَجْعَلُ الضَّمِيرَا
فِي أَسْبَقِ الْفَعْلَيْنِ وَ هُوَ أَوْلَى وَ عَكْسَ الْكُوفِي هَذَا الْقَوْلَا
يَشْهَدُ هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ لِسَيَّوِيهِ وَ اللَّغَاتُ الْعَالِيَهْ
أَمَّا سِيَاقُ الْقَوْلِ فَهَوَ مِثْلُ بَلْ هُوَ شَرُّ وَ الْمُرَادِ الْبُخْلُ
أَمَّا الَّذِي فَسَّرَهُ الْحُضُورُ فَتَخَوُ أَنْتَ وَ أَنَا الضَّمِيرُ
أَمَّا الَّذِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ حَتَّى تَوَارَتْ فِيهِ ذِكْرُ الشَّمْسِ

الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ

وَ كُلُّ مُضْمَرٍ فَحْكُمُهُ الْبِنَا مَفْضُولُهُ فِي الرُّفْعِ نَحْنُ وَ أَنَا
وَ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُمَا أَنْتُمْ هُوَ هِيَ هُمَا هُمْ هُنَا

ضَمِيرُ الْفَضْلِ

وَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُتَبَدَا وَ الْحَبَرِ إِنْ عَرَفَا اخْتُصَّ بِهِذَا الْمُضْمَرِ
يَجِيءُ فِي كَانَ وَ بَابِ إِنْأَا وَ بَابِ مَا أَيْضًا وَ بَابِ ظَنَّا
كَمَثَلِ إِنَّهُ هُوَ الْعُفُورُ فَهُوَ فَضْلٌ زَائِدٌ ضَمِيرُ

الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ

وَ إِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ قُلْنَا قُمْتُ وَ قُمْنَا قُمْتَ قُومِي قُمْنَا
وَ قُمْتُمَا وَ قُمْتُمْ قُمْتُمَا قَامَا وَ قَامَتَا وَ قَامُوا قُمْنَا

الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمُنْفَصِلُ

وَ اللَّفْظُ بِالْمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ إِيَّايَ إِيَّانَا وَ مَنْ خَاطَبْتَهُ

إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَ قُلْ إِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْ
إِيَّاهُ وَ إِيَّاهَا وَ إِيَّاهُنَّ جَمْعُ الْإِنَاثِ مِثْلُ إِيَّاكُنَّ

الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَّصِلُ

وَ إِنْ تَصِلْ بِالْفِعْلِ قُلْتَ صَدَّنِي وَ التَّنُونُ وَاقٍ وَ كَذَاكَ إِنَّنِي
وَ صَدَّنَا وَ صَدَّهُ وَ صَدَّكَ وَ ثَنٍّ وَ أَجْمَعُ وَ كَذَاكَ إِنَّكَ
وَ قِسْ فَكُلُّ مَا بَقِيَ مَفْهُومٌ وَ هَكَذَا مَغْيِيهِ مَغْلُومٌ

الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ

وَ الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ حَتَّمَا يَتَّصِلُ بِالِاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلُ
نَحْوُ غُلَامِي لِي عَلَى مَا قَدِّمًا وَ أَشْرَعُ الْآنَ أَبِينُ الْمُتَّبَعِ

الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْمَعَارِفِ

الْمُبْتَهَمُ

فَالْمُبْتَهَمُ الْمُؤْضُولُ وَ الْإِشَارَةُ شَرَطْتُ فِي كِلَيْهِمَا انْحِصَارُهُ

الْأَسْمَاءُ الْمُؤْضُولَةُ

وَ ذَلِكَ الْمُؤْضُولُ يَحْتَاجُ صَلَةً بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ عَادِلُهُ
وَ هِيَ تَكُونُ خَبَرِيَّةً يَصِحُّ الصِّدْقُ وَ التَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَضَخٌّ
نَحْوُ الَّذِي قَامَ وَ مِثْلُهُ الَّتِي وَ مَنْ وَ مَا وَ الْجَمْعُ وَ التَّنْيِيزُ
نَحْوُ الَّذِينَ وَ الَّذِينَ وَ الْأَلَى وَ اللَّاءُ وَ اللَّاتِي وَ ذُو قَدْ نُقِلَ
عَنْ طَيِّءٍ فِي ذُو حَفَزَتْ شَاهِدُ كَذَا الْأُولَى فِي الشَّعْرِ أَيْضًا وَ ارِدُ
وَ ذَا الَّذِي مَعَ مَا فَقُلْ مَاذَا تَرَى مَعْنَاهُ مَا الَّذِي تَرَى مُسْتَخْبِرًا
وَ أَيُّ الْمُؤْضُولِ وَ اللَّامُ الَّتِي تَوْصِلُ كَالْمُعْطَى بِهِ بِالصِّفَةِ

بَابُ الْإِخْبَارِ بِالَّذِي وَ بِالْأَلِفِ وَ اللَّامِ

وَ مِنْهُ بَابُ اسْمُهُ الْإِخْبَارُ بِأَلٍ وَ بِالَّذِي كَمَا تَحْتَازُ

وَذَاكَ أَنْ يَقَالَ كَيْفَ تُخْبِرُ
 إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفًا
 وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ
 فَاثْقُلْ لِأَخْرِ الْكَلَامِ الْإِسْمَا
 وَائْتِ بِأَلٍ وَبِالَّذِي ابْتِدَاءُ
 نَحْوُ الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمَرُو
 فَفِي يَقُومُ مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرَ
 وَثَنٌ وَاجْمَعْ ثُمَّ أَتِثْ مُحْبِرًا
 عَنْ ذَا بِأَلٍ أَوْ بِالَّذِي فَتَنْظُرُ
 وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعَرِّفَا
 وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِي مُضْمَرُهُ
 وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا
 خَبَرُهُ مَا فِي الْأَخِيرِ جَاءَا
 وَالضَّارِبُ الْغُلَامَ مِنْ بَكَرُ
 كَذَاكَ فِي الضَّارِبِ ذَكَرُ مَا ظَهَرَ
 بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلَامُ خَبَرًا

دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ

وَتَدْخُلُ الْفَاءُ إِذَا وَصَلَتْهَا
 فِي خَبَرِ الْمُوضُوفِ أَيْضًا بِهِمَا
 نَحْوُ الَّذِي يُعْطِي فَجَاوَزَ عَنْهُ
 بِالْفِعْلِ أَوْ ظَرَفَ كَمَا أَدْخَلْتَهَا
 إِذْ شَبَّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا
 وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْهُ

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبُ
 هَذَا يَلِيهِ ذَلِكَ ثُمَّ ذَلِكَ
 هَذَا ثُمَّ ذَلِكَ ثُمَّ ذَلِكَ
 وَهَؤُلَاءِ وَأُولَئِىَ أُولَئِكَ
 كَيْفَ تَرَى ذَلِكَ الْفَتَى يَا سَعْدُ
 وَكَيْفَ ذَاكُمُ الْفَتَى يَا فَيْيُومِي
 فَذَا وَتَا اسْمُ مَنْ لَهُ أَشْرَتَا
 فِي الْقُرْبِ وَ الْبُعْدِ كَمَا تُرْتَبُ
 هَاتَا تَلِيهَا تِيكَ ثُمَّ تَالِيكََا
 هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكََا
 وَفِي الْمُخَاطَبَةِ قُلْ مِنْ ذَلِكََا
 وَكَيْفَ ذَلِكَ الْفَتَى يَا دَعْدُ
 وَكَيْفَ ذَاكُنَّ الْفَتَى يَا نِسْوَتِي
 وَ الْكَافَ حَرْفٌ مَنْ لَهُ خَاطَبَتَا

المُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ

ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ فَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِحَنِيسٍ وَ صِفَةٍ
وَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِمَعْهُودٍ سَبَقَ فَهُوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقُّ
نَحْوُ أَتَى عَبْدٌ فَقَالَ الْعَبْدُ الْأَوَّلُ الثَّانِي فَبَانَ الْعَهْدُ
وَتَلَزَمَ اللَّامُ كَلَامَ الْآنَا وَاللَّهُ وَالَّذِينَ وَالزُّبَانَ
وَقَدْ تَزَادَ مِثْلُ لَامِ النُّشْرِ وَقَوْلُهُ بَاعَدَ أَمَ الْعَمَرِ

بَابُ الْإِضَافَةِ

الْإِضَافَةُ الْمَخْضَةُ

ثُمَّ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرَّفُ الْإِسْمُ فَالْمَخْضَةُ وَ هِيَ تُعَرَّفُ
بِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مَقْدَرَةٌ بِلَامِ تَخْصِيصٍ كَعَبْدٍ حَيْدَرَةٍ
وَتَارَةً قُدِّرَ مِنْ فِي الْمَخْضَةِ كَخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَيْ مِنْ فِضَّةٍ

الْإِضَافَةُ غَيْرُ الْمَخْضَةِ

وَ غَيْرُ مَخْضَةٍ لِنُونٍ قُدِّرَا فَلَمْ تُعَرَّفْ كَمَا لَوْ ظَهَرَا
مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٍ أَرِيدَ الْحَالُ فِيهِ مُضَافًا أَوْ الْإِسْمُ يُقْبَلُ
كَضَارِبِ الْعَبْدِ وَ كَاسِي زَيْدٍ دَلِيلُهُ غَيْرَ مُحَلِّي الصِّيدِ
وَمِثْلُ ذَلِكَ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ وَقَدْ رُويَ كَذَا مُتِمُّ نُورِهِ
وَأَلْحَقُوا بِذَلِكَ عَنْ تَشْبِيهِ مُشَبَّهَةٌ كَحَسَنِي الْوُجُوهِ
وَأَفْعَلُ التَّنْضِيلِ إِنْ أَضِيفَا لَمْ يُغَطَّ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا
كَذَاكَ قَوْلُهُمْ صَلَاةُ الْأُولَى وَمَنْجِدُ الْجَامِعِ حَيْثُ قِيلَا
وَالأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرَبُهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا
وَجُرَّ مَا تُضَيِّفُهُ إِلَيْهِ وَالْحَذْفُ يَطْرَأُ مِثْلُهُ عَلَيْهِ

التَّوَابِعُ

الْقَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ نَعَتْ وَتَأْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

النَّعْتُ

فَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ يُبَيِّنُ الْأَسْمَاءَ
وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ
وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ
وَضِدُّهُ وَ الْجَمْعِ وَ الْإِفْرَادِ
وَالنَّعْتُ مِنْهُ حَلِيَّةٌ وَ نَسَبٌ
وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَ فِعْلُ النَّفْسِ
كَزَيْدِ الْعَالِمِ وَ الْمُصَلِّيِ
وَ عَمَرِو الْعَلَامَةِ الْمَكِّيِّ
وَ كُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يَنْعَتْ وَ لَمْ
يَكُلِّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَعَارِفِ
لَا نَهَا اسْمُ جَائِدٍ كَالرَّجُلِ
ثُمَّ الْمَعْرُفُ بِالْأَمِّ وَضَفُّهُ
ثُمَّ الْمُضَافُ صِفٌ بِهِ وَ صِفُّهُ

أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اسْتِثْقَا حُكْمًا
كَذَاكَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَبْوَابِ
وَ ضِدُّهُ كَذَاكَ فِي التَّنْكِيرِ
وَ الضِّدُّ أَغْنَانِي عَنِ التَّغْدَادِ
وَ مِنْهُ مَا هُوَ عِلَاجٌ يُنْصَبُ
غَيْرُ الْعِلَاجِ رَافِعٌ لِلنَّبَسِ
وَ هُنْدُ الْفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ
وَ رَجُلٌ أَخْرَقَ أَشْوَدِي
يَنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ وَ يَنْعَتْ الْعَلَمُ
أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَتَنْعَتْهَا خَفِي
مَعْرُوفٌ بِاللَّامِ كَالْمُمَثِّلِ
بِمَثْلِهِ أَوْ مَا لَهُ تُضْيِئُهُ
فَالنَّعْتُ قَدْ أَبْتَنَاهُ فَاعْرِفْهُ

التَّوَكِيدُ

وَ هَاكَ فِي التَّأْكِيدِ حَدًّا يَجْمَعُهُ
كَجَاءِ زَيْدٍ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ
وَ ثَنٍّ وَ اجْمَعِ ثُمَّ فِي الْإِحَاطَةِ
وَ هُوَ التَّجَزِّي بِخِلَافِ الْأَوَّلِ

تَحْقِيقُ مَعْنَى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهُ
كَرَّرَ مَعْنَى لِيَزُولَ لَبْسُهُ
قُلْ كُلُّهُ وَ اعْرِفْ لِيذَا اسْتِزَاطُهُ
وَ جَاءَ بَعْدَ كُلِّهِ الْمُمَثِّلُ

أَجْمَعُ أَكْتَعُ يَلِيهِ أَبْصَعُ أَتْبَعُ وَ الْكُلُّ لـ " كُلُّ " يَتْبَعُ
كَمَثَلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَ النَّفْسُ وَ الْعَيْنُ مُقَدِّمَانِ
كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا وَ مَا لِمَا تَلِي سَوَى كُلَيْهِمَا
وَ الْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ وَ بَعْدَ أَبْصَعُونَ أَتْبَعُونَ
وَ قُلْ رَأَيْتُ دَارَهُ جَمْعَاءَ كَتَعَاءَ بَضْعَاءَ وَ قُلْ بَتَعَاءَ
وَ قُلْ لَأَتْلُو جَمْعٌ إِذْ تُجْمَعُ وَ الْكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جَمْعُ
وَ الْقَطْعُ وَ الْعَطْفُ إِذَا أَكْذَبَا امْتَنَعَا وَ النَّعْثُ إِنْ كَرَزْتَا
أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَضْعًا إِنْبَاعَهُ وَ قَطْعَهُ وَ الْعَطْفَا

العطف

عطف البيان

وَ الْعَطْفُ عَطْفَانِ: بَيَانٌ وَ نَسَقٌ عَطْفُ الْبَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقَ
لِكَيْلِهِ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَ لَا فِي حُكْمٍ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى الْبَدَلَا
أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالْأَعْلَامِ وَ بِالْكُنَى كَرَاهَةِ الْإِبْهَامِ
شَاهِدُهُ: يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرَا وَ الثَّارِكُ الْبَكْرِيُّ بِشَرِّ جَرَا

عطف النسق وَ ذِكْرُ حُرُوفِهِ

وَ النَّسَقُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ مَغْطُوفًا بِذِي الْحُرُوفِ
الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلاَ تَرْتِيبِ وَ الْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَ التَّغْيِيبِ
وَ ثَمَّ لِلْمُهْلَةِ أَمَّا حَتَّى فَمِثْلُ ضَمْتُ الدَّهْرِ حَتَّى السَّبْتَا
وَ أَوْ وَ إِمَّا فِيهِمَا مَشْهُورٌ الشُّكُّ وَ الْإِبْهَامُ وَ التَّخْيِيرُ
وَ أَمْ كَأَنَّ أَمَ أَقَامَا وَ لَكِنْ اسْتَدْرَكَ بِهَا الْكَلَامَا
هَذَانِ يَغْطِفَانِ مَا لَمْ يَفْضَلَا وَيُلْ لِإِضْرَابٍ عَنِ اسْمِ أَوَّلَا

وَلَا يَعْكِسُهَا فَهَـذِي عَشْرَةٌ تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ
عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا إِغْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا

الْعَامِلُ بِالْمَعْطُوفِ

وَأَمَّ بِهِ اسْتَفْهَمَ وَبَلَّ مَعْنَاهُ فِي إِنَّهَا لِإِبْلٍ أَمْ شَاهُ
وَالَوَاؤُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةُ نَحْوُ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ

الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلَتْهُ فَأَعِطْفُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكْذَبَتْهُ
كَمِثْلِ سَرْنَا نَحْنُ وَالْغُلَامُ وَلَا تَسِرْ أَنْتَ وَلَا الْأَقْوَامُ
كَذَاكَ أَكْذَبَ بَعْدَ تَأْكِيدِ ظَهَرَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَدَا أَوْ اسْتَرَّ

الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إِنْ عَطَفْتَا عَلَيْهِ جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَزْتَا
نَحْوُ مَضَى بِهِ وَبِالْغُلَامِ وَشَدَّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ

الْبَدَلُ

وَالْبَدَلُ اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ فَأَغْرِبْهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ
مِثَالُهُ جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا عَرَفْتُ أَوْ نَكَّرْتُهُ أَوْ أَضْمَرَا

أَقْسَامُ الْبَدَلِ

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمَ كُلُّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَ
وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نَحْوُ أَكَلِ زَيْدٍ رَغِيفًا ثُلُثِيهِ أَوْ أَقْلِ
وَدُو اشْتِمَالِ ثَالِثٍ مِثَالُهُ أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

بَدَلُ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ

وَأَبْدَلُوا الْفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَذَاكَ مِثْلُ ذَا
إِنَّ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا تَوَخَّذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

بَدَلُ الْغَلَطِ

وَالْبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الْغَلَطًا كَمَثَلِ جِئْتُ دَعَدَ زَيْدًا غَلَطًا
وَالْأَجُودُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ يَبْلُ وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ سُيِّى بِالْبَدَلِ

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ الْمُبْتَدَأُ

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ الْإِسْمِ الْمُبْتَدَأِ الْمُبْتَدَأُ يُرْفَعُ إِذْ تَجَرَّدَا
مِنْ كُلِّ عَامِلٍ لَهُ لَفْظِيٌّ مِنْ كُلِّ عَامِلٍ لَهُ لَفْظِيٌّ
أَغْنِي ابْتِدَاءً وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَرِ أَمَّا ابْتِدَاءُ الْخَبَرِ
وَكُلُّ مَا ابْتَدَأَتْهُ عَرَفَهُ وَإِنْ تَنَكَّرَ صِفُهُ أَوْ أَصِفُهُ

مَوَاضِعُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ

أَوْ قَدِّمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا أَوْ وَعَى أَوْ قَدِّمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا أَوْ وَعَى
مَعْنَى تَعَجُّبٍ وَنَفْيٍ وَدَعَا مَعْنَى مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ مُسْتَفْهَمًا
بِهِ أَوْ الْجَوَابُ أَوْ مُعَمَّمًا أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ
تَقْوُلُ فِي الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرًا وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلِ
وَمِثْلُهُ أَمَقْصَرٌ عَوَازِلِي فَمَقْصَرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَغْنَى

الْخَبَرُ

وَالْخَبَرُ الْمُبْتَدَأُ الْمُفِيدُ أَشْتَقُّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودُ
وَيَسْتَوِي التَّغْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّهُ ضَمِيرُ
تَقْوُلُ رَبِّي اللَّهُ وَاللَّهُ أَحَدُ وَالنَّصْرُ جَوَابُ وَخَالِدٌ أَسَدُ
وَتَارَةً أُخْرَى يَكُونُ الْخَبَرُ ظَرْفًا وَجُمْلَةً وَفِيهَا مُضْمَرُ

تَشْبِيهُ حَرْفِ الْجَزْرِ مَعَ الْمَجْزُورِ بِالظَّرْفِ

وَأَحْرَفُ الْجَزْرِ مَعَ الْمَجْزُورِ كَالظَّرْفِ فِي الْإِخْبَارِ وَالتَّقْدِيرِ

وَالظُّرْفُ فِي الزَّمَانِ أَخْبِرَ عَنْ حَدَثٍ
وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ
أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمَرُو قَائِمًا
وَالْمُضْمَرُ الْعَائِدُ إِذَا غَائِبُ
تَمَثِيلُ ذَلِكَ فِي الْخُطَابِ بَيْنَا
فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا

أَحْوَالُ الْمُبْتَدَأِ بِحَسَبِ التَّقْدِيمِ وَ التَّأْخِيرِ وَ غَيْرِهِمَا
وَقَدْ يَجِيءُ الْمُبْتَدَأُ مُؤَخَّرًا
نَحْوُ عَلَى الثَّمَرَةِ زُبْدٌ مِثْلُهَا
وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَ
أَوْ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِفِعْلِ آخِرَا
وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرَا

جَوَازُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ
وَتَارَةً يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ
فِي قَوْلِهِ صَبْرٌ جَمِيلٌ قَدَّرَا
وَالْحَذْفُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا وَرَدَا
مُبْتَدَأٌ قَوْمٌ وَقَوْمٌ خَبَرَا

وَجُوبُ حَذْفِ الْخَبَرِ
وَمِثْلُ كُلِّ رَجُلٍ وَ ضَيْعَتُهُ
تَحْذِفُ مَقْرُونَانِ لَسْتَ تُثْبِتُهُ

الِاشْتِغَالُ

وَإِنْ أَتَى الْخَبَرُ وَهُوَ جُمْلَةٌ
يَعُودُ لِلْمُبْتَدَأِ الْمَقْدَمِ
فَأَنْتَ لِنَضْبِهِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ
وَإِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ
يَنْصِبُهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرَ
فِعْلِيَّةٌ فِيهَا ضَمِيرٌ فَضْلَهُ
كَمِثْلِ زَيْدٌ زُرْتُهُ لِلكَرَمِ
مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الْآخِرِ الْمُظْهَرِ
بِحَرْفِ جَرٍّ فَهُوَ أَيْضًا مِثْلُهُ
وَالرَّفْعُ أَوَّلَى فِيهِ وَ الْفِعْلُ خَبَرُ

وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ أَوْ التَّخْصِيضُ
كَمَثَلِ هَلَّا خَالِدًا أَعْطَيْتَهُ
وَإِنْ أَتَتْ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ
أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ
كَمَثَلِ زَيْدًا اضْرِبَنَّ عَبْدَهُ
أَوْ قَبْلَ الْإِسْمِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً
وَالتَّضْبُّ فِي جَمِيعِ هَذَا أَجُودُ
مِنْ قَبْلِ فَالْتَّضْبُّ هُوَ الْمَفْرُوضُ
وَإِنْ سَعِيدًا زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ
أَوْ حَزَفُ نَفْسِي أَوَّلَ الْكَلَامِ
أَوْ قَبْلَهُ مَنْضُوبٌ فِعْلٌ مُضَمَّرٌ
وَجَعَفَرًا لَا تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ
كَعَبْتُهِ وَالتَّضَرَّ عِبْتُ زِيَّةَ
وَالرَّفْعُ أَيْضًا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ

النَّوَاسِخُ

الْقَوْلُ فِيمَا يَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ
مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ وَمِنْهُ حَزَفُ
وَيَنْصَبُ الْأَخْبَارَ حَيْثُ جَاءَ
وَالْحَزَفُ فِي اللُّغَاتِ فِيهِ الْخُلْفُ

كَانَ وَ أَخَوَاتُهَا

وَجُمْلَةُ الْأَفْعَالِ كَانَ أَضْحَى
لَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَ وَمَا
صَرَفْتُهُ مِنْهَا تَقُولُ كَانَا
وَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَقْدُمُ الْخَبَرَ
وَلَا تُقَدِّمُ خَبَرَ الْمُقْتَرَنَةِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبَرَ
وَكُلُّهَا دَلَّتْ عَلَى اقْتِرَانِ
فَكَانَ لِلْمَاضِي الَّذِي مَا انْقَطَعَا
كَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً
فَارْفَعْ بِهَا الْفَاعِلَ لَا غَيْرَ وَقَدْ
أَصْبَحَ ظَلٌّ بَاتَ صَارَ أَمْسَى
بَرِحَ مَا فَتَيَّ مَا دَامَ وَمَا
زَيْدٌ شَجَاعًا لَمْ يَكُنْ جَبَانًا
فِيهَا عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا اشْتَهَرَ
بِمَا عَلَيْهَا وَهِيَ خَمْسٌ بَيْنَهُ
عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْأَخْرِ
فَائِدَةُ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ
فَإِنْ أَتَتْ كَانَ بِمَعْنَى وَقَعَا
كُنْ فَيَكُونُ مِثْلَهُ اجْعَلْنَاهُ
زَيْدٌ فَلَمْ تَعْمَلْ وَذَاكَ قَدْ وَرَدَ

نَحْوُ عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَاتِ وَمَا عَدَا كَانَ لِحَالٍ آتِي
كَمَثَلِ ظَلٍّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا وَأَنْ أَتَتْ فِعْلًا لَوَقَّتِ حُودًا
كَمَثَلِ أَمْسَيْنَا وَبَثْنَا نَقْتَسِيسَ فَارْفَعْ بِهَا الْفَاعِلَ لَا غَيْرَ وَقِسْ

مَا الْحِجَازِيَّةُ

وَالْحَرْفُ مَا وَهُوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ
فِي لُغَةِ الْحِجَازِ إِنْ لَمْ يُتَطَّلِ
خَبَرُهَا مُقَدِّمًا عَلَى اسْمِهَا
يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ
وَمَنْ عَدَا أَهْلَ الْحِجَازِ رَفَعُوا
النَّصْبُ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذَكَرَا
وَأَدْخَلُوا الْبَاءَ عَلَى خَبَرِ مَا
تَقُولُ لَيْسَ قَوْلُهُ بِكَذِبٍ
تَقُولُ مَا زَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلَا
كَذَاكَ مَا زَيْدٌ كَرِيمًا عُمُهُ
فَانْصَبْ كَرِيمَةً وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعْ
وَإِنْ تَقُلْ وَلَا كَرِيمٌ جَعْفَرُ
وَسَبَّهُوا لَا تَبْلَيْسَ فِي الْعَمَلِ
وَرَفَعُ لَا تَحِينُ قَدْ يُبَاحُ

النَّفْيُ مِنْهَا وَإِذَا لَمْ يُجْعَلِ
حَيْثُ زَيْلُهَا عَنْ حُكْمِهَا
مَقَالَةً مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
خَبَرَ مَا إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا
وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ هَذَا بَشَرًا
كَلَيْسَ لِلتَّأْكِيدِ زَيْدٌ فِيهِمَا
وَجُرَّ مَا تَعَطَّفَهُ أَوْ انْصَبَ
مُفْضَلٌ وَإِنْ تَشَاءُ مُفْضَلًا
وَلَا كَرِيمَةً عَلَيْهِ أُمُّهُ
وَإِنْ تَشَاءُ جَرَزْتَ فَالْكُلُّ وَعِي
فَارْفَعُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرُ
وَالِاسْمُ مَحذُوفٌ بِهَا قَدْ انْصَلَّ
فَلَا تَحِينُ مِثْلُ لَا بَرَاخُ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

وَالْحَقُّوا بِكَانَ كَادَ وَعَسَى
وَعَنْهُمْ مَا كَذْتُ آيَا سَمِعَ
ذَلِيلُهُ عَسَى الْغَوِيرُ أَبْوَسَا
فَالْخَبَرُ انْصَبَ وَالِاسْمُ يَرْفَعُ

وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسْبُ تُخْبِرُ
وَفِي عَسَى تَأْتِي بِأَنْ فِي الْخَبَرِ
وَأِنْ تَصِلْ عَسَى بِأَنْ سَدَّ مَسَدُ
أَنْ مَعَ كَادَ فِي شُدُودٍ وَضَحَا
وَتَرَكْ أَنْ أَوْلَى بِذَلِكَ وَرَدَا
وَاسْتَغْمَلُوا طَفِقَ أَيْضًا وَكَرَبَ

إِنَّ وَ أَخَوَاتُهَا

الْقَوْلُ فِيمَا يَزْفَعُ الْأَخْبَارَا
وَهِيَ حُرُوفٌ عَامِلَاتٌ عَمَلًا
إِنْ وَأَنْ وَ كَأَنَّ وَ لَعَلَّ
تَقُولُ إِنَّ خَالِدًا كَرِيمٌ
وَاللَّامُ فِي خَبَرٍ إِنَّ يَدْخُلُ
وَأِنْ تُخَفَّفُ إِنَّ فَهِيَ تَعْمَلُ
وَالْغَيْثُ فِي نَحْوِ إِنَّ كُلُّ لَمَّا
كَأَنَّ مَا وَ لَيْتَ مَا الْمَكْفُوفَةُ
مِنْ الثَّقِيلَةِ فَأَوْجِبْ لَأَمَّا
نَحْوُ وَأِنْ كَادُوا لِيَفْتَنُونَكَا
كَذَاكَ أَنْ وَ كَأَنَّ خُفِّفَا
نَحْوُ كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ أَنْ لَا يَزْجِعُ

مَوَاضِعُ فَتَحْ هَمْزَةً إِنَّ

وَ كُلُّ مَوْضِعٍ بِالِاسْمِ انْفَرَدَا
أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلِ أَبَدَا

تُفْتَحُ أَنْ فِيهِ نَحْوُ قِيلِي لَوْ أَنَّهُ أَتَاكَ أَتَى مُوَلِي

مَوَاضِعُ كَسْرِ هَمْزَةٍ إِنَّ

وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَغْتَقِبُ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبُ
فَأَكْسِرْهُ بَعْدَ الْقَوْلِ أَوْ لِلْأَمِّ وَإِنْ أَتَى مَعَ أَتَقُولُ أَنَا
وَذَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخِطَابِ وَكُلُّهَا لَا يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ
تَقُولُ لَيْتَ بَيْنَنَا مُحَمَّداً وَإِنْ أَتَى ظَرْفٌ يَكُونُ خَبَرًا
أَوْ اجْعَلِ الظَّرْفَ مُعَلِّقًا بِهِ تَقُولُ إِنَّ الْمَالَ عِنْدِي هَيْئًا
وَالْإِتِّدَاءُ وَمَعَ الْأَقْسَامِ فَتَحَسَّتَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الظَّنَّ
غَيْرَ حِكَايَةٍ وَلَا إِيجَابٍ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا ظُرُوفًا تُغْتَبَرُ
وَمِثْلُهُ إِنْ عَلَيْنَا لِلَّهِ دَى وَخَبَرٌ فَاجْعَلْهُ حَالًا مُظْهِرًا
خِيَرَتَ بَيْنَ رَفْعِهِ وَنَضْبِهِ أَوْ هَيْئًا فَالْنَضْبُ فِيهِ أَحْسَنُ

لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ

وَيَجْعَلُونَ لَا كَانٍ فِي الْعَمَلِ وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا
مُرَكَّبًا مَعَ لَا كَخَمْسَةِ عَشْرٍ وَالْأَصْلُ لَا مِنْ وَرَزُ ثُمَّ حُذِفَ
وَقَدْ تَقُولُ لَا أَبَا لِعَمْرٍو وَاللَّامُ مُفَحِّمٌ كَأَنَّ لَمْ يَثْبُتِ
وَإِنْ تَصِفُ مَبْنِيَّ لَا فَابِنِ مَعَهُ وَتَارَةً تَنْصِبُ بِهَا مُنَوَّنَةً
وَإِنْ تَصِفُهُ بِالْمُضَافِ فَانْصِبِ تَقُولُ لَا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلٍ
مُنْكَرًا غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدًا مُضَمِّنًا مِنْ نَحْوِ قَوْلِي لَا وَرَزُ
وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ مِنْ لَا إِذْ عُرِفَ وَلَا يَدْنِي لَهُ بِدَفْعِ شَرٍّ
وَمِثْلُهُ يَا بُؤْسَ لِلْحَزْبِ الَّتِي وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةً مُزْتَفَعَةً
تَقُولُ لَا رَجُلَ خَوَانًا هُنَا تَقُولُ لَا عَبْدَ كَرِيمٍ الْحَسْبُ

الْعَطْفُ عَلَى اسْمٍ لَا الْمُفْرَدِ

وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعَ بَعْدَ وَائٍ عَاطِفًا وَإِنْ تُكْرِرُ لَا فَكُنْ مُسْتَأْنِفًا
تَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي سِتَّةَ أَوْجِهٍ بِهِذَيْنِ اجْعَلِ
فَتَحُهُمَا وَالرَّفْعُ فِيهِمَا مَعًا وَفَتْحُ قُوَّةٍ وَحَوْلٍ رُفْعًا
وَعَكْسُهُ وَجَعْلُ لَا الْمُؤَخَّرَهُ كَلَيْسَ أَوْ زَائِدَةً مُكْرَّرَةً

الْعَطْفُ عَلَى اسْمٍ إِنَّ وَ أَخَوَاتِهَا

وَاعْطِفْ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي إِنَّ كَ لَا بِالرَّفْعِ بَعْدَ خَبَرٍ تَكْمُلًا

فِعْلُ التَّعَجُّبِ

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ أَبْنَتْ عَنْهُ
تَقُولُ مَا أَحْسَنَ خَالِدًا فَمَا مُبْتَدَأً مُنْكَرٌ قَدْ أَبْنَاهَا
وَ خَالِدٌ مُنْتَصِبٌ بِأَحْسَنًا وَإِنْ تَقُلْ أَحْسَنَ بِخَالِدٍ هُنَا
فَاللَّفْظُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَالْمَعْنَى خَبَرٌ مَعْنَاهُ مَا أَحْسَنَهُ وَقَدْ ظَهَرَ
وَلَا تُصَرِّفُهُ وَلَا تُقْلِدِمَا مَعْمُولُهُ وَلَا تَحُلْ بَيْنَهُمَا
لَكِنَّ كَانَ قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا تَقُولُ مَا كَانَ أَشَدَّ خَالِدًا
وَاللُّونُ وَالْخَلْقُ إِنْ عَجِبْنَا بَنَيْتَ مِنْهَا مَضْدَرًا وَجِئْنَا
بِالْفِعْلِ نَحْوُ مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ وَنَحْوُ مَا أَوْضَحَ مِنْهُ بُلْبُجَتَهُ
إِذْ فِعْلُ كُلِّ خِلْقَةٍ وَ لَوْنٍ مُجَاوِزٌ ثَلَاثَةً فِي الْكَوْنِ
وَشَدُّ مَا أَعْطَاهُ فِي الرُّبَاعِي وَمِثْلُهُ يَحْتَاجُ لِلْسَّمَاعِ

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ

وَمِنْهُ نِعَمٌ وَهُوَ فِعْلُ الْمَدْحِ وَبِئْسَ لِلذَّمِّ وَ ذِكْرِ الْقُبْحِ
فَالْمَدْحُ نِعَمَ الْعَبْدُ عَبْدُ اللَّهِ وَالذَّمُّ بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ لَاهِي

وَكُلُّ مَمْدُوحٍ وَ مَذْمُومٍ رُفِعَ
وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلُ خَبَرِهِ
وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِيكَ
وَلَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِيهَا لَمْ يَغْدُ

بِالِإِيتِدَاءِ وَالْمِثَالِ قَدْ سَمِعَ
أَوْ خَبَرَ وَالْمُبْتَدَأُ تَقْدِيرُهُ
عَنْ رَاجِعٍ لِلْمُبْتَدَأِ يَأْتِيكَ
كَنِغَمٍ مَوْطِنًا حِرَاءً وَأُخِذَ

حَبْدًا

وَجَعَلُوا لِلْمَذْحِ أَيْضًا حَبْدًا
وَافْتَرَيْنَا مَعًا فَصَارَا مَذْحَا
وَحَبْدًا مُحَمَّدٌ رُسُولًا
وَذَلِكَ الْمَمْدُوحُ فِيهَا خَبَرٌ

فَحَبَّ فِعْلٌ وَ بِهِ يُرْفَعُ ذَا
كَحَبْدًا نَضَحَ الشَّفِيقُ نَضْحًا
وَالْحَالُ وَ التَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلًا
لِحَبْدًا أَوْ مُبْتَدَأًا يُقَدَّرُ

الِإِسْمِ الْعَامِلِ

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ الْإِسْمِ الْعَامِلِ كَالْفِعْلِ فِي الْمَفْعُولِ أَوْ فِي الْفَاعِلِ

إِسْمِ الْفَاعِلِ

فَالأَوَّلُ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ
يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ كَالْفِعْلِ
وَالشَّرْطُ فِي إِعْمَالِهِ أَنْ يَغْتَمِدَ
فَإِنْ تُرِدَ بِهِ الْمَضِيَّ فَأَضِفْ
فَالنُّصْبُ لَأَزَمَ بِكُلِّ حَالٍ
كَزَيْدِ الضَّارِبِ عَمْرًا وَ الرَّجُلِ
الضَّارِبِ الْعَبْدَ وَ التُّونَ ثَبَتَ
كَالْحَافِظِ عَوْرَةَ ثَوْنِهِ حَذَفَ
وَ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ

أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْإِسْتِقْبَالِ
تَقُولُ زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ
عَلَى مُصَدِّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَتِنُ
وَإِنْ تُعَرِّفُهُ بِلَامٍ وَ أَلِفٍ
فِي الْحَالِ وَ الْمَاضِي وَ الْإِسْتِقْبَالِ
وَإِنْ تَكُنْ ثَبَّتَ أَوْ جَمَعْتَ قُلْ
وَلُغَةً بِالْحَذْفِ وَ النُّصْبِ أَتَتْ
إِذْ حَلَّهُ الْمُؤْضُولُ لَامٌ وَ أَلِفٌ
تُجْرِيهِ فِي الْإِعْمَالِ مُجْرَى فَاعِلٍ

فَيَسْتَوِي مُفْعَلٌ وَ مُفْعِلٌ بِفَاعِلٍ وَ هَذَا مُسْتَفْعِلٌ

صِيَغُ الْمُبَالَغَةِ

وَ شَبَّهُوا الْأَمْثِلَةَ الْمُبَالَغَةَ بِفَاعِلٍ وَ تِلْكَ حَالٌ سَائِعَةٌ

فِي مَثَلِ الْفَعَالِ وَ الْفَعِيلِ وَ مَثَلِ الْمَفْعَالِ وَ الْفُعُولِ

وَ فَعِلٌ أَجْرُوهُ مَجْرَى فَاعِلٍ وَ فُعُلٌ يَغْمُلُ كَالْفَوَاعِلِ

تَقُولُ زَيْدٌ حَزِرٌ عُيُوبًا وَ قَوْمٌ عَمِرُوا غُفْرًا ذُنُوبًا

الصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ

وَ يُشَبِّهُ اسْمُ الْفَاعِلِ الْإِسْمَ الصِّفَةَ كَيْفَ أَتَتْ نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً

فِي سَبَبٍ لَا أَجْنَبِيٍّ أَعْمَلْتُ إِذْ تُنِيتُ وَ جُمِعَتْ وَ أَتَتْ

وَ الْأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعَ وَ قَدْ يُجَرُّ وَ انْتِصَابُهُ سُمِعَ

تَقُولُ زَيْدٌ حَسَنُ الْمَقَالِ وَ هُوَ جَمِيلُ الْوَجْهِ وَ الْفَعَالِ

وَ الْأَصْلُ فِيهِ حَسَنٌ مَقَالُهُ وَ التَّنْصِبُ فِيهِ جَائِزٌ مِثَالُهُ

شَتَاءٌ أَنْيَابًا وَ جَاءَ نَضْبًا الْحَزَنُ بَابًا وَ الْعُقُورُ كُلْبًا

أَفْعَالُ التَّفْضِيلِ

وَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ يَرْتَفِعُ مَظْهَرُهُ إِلَّا شُدُودًا قَدْ سُمِعَ

فِي مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنَيْهِ كُخْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِيِّ

إِمَّا أَضْفَتْهُ وَ إِمَّا نَضَبَا كَخَيْرٍ حَافِظٍ وَ خَيْرٍ عُقْبَا

الْمَضَدُّ

وَ يَغْمَلُ الْمَضَدُّ مَهْمًا قُدِّرَ بِأَنْ وَ فَعِلٌ مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا

كَسَرْنِي ضَرْبٌ سَعِيدٌ عَمَرَا وَ سَاءَنِي إِغْضَابٌ عَمِرُوا بِكَرَا

يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَ قَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ

وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا كَالضُّرْبِ مِسْمَعًا فَقَالُوا ضَعُفًا
وَكُلُّ مُضَدٍّ فِي الْإِسْمِ قَدْ عَمِلَ مَعْمُولُهُ أَخْرَجَ إِذْ بِهِ وَصِلَ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى نَحْوُ زُوِيْدًا وَهَلُمَّ سَعْدًا
وَهَا وَحَيْهَلْ وَبَلَّهَ الشَّعْرَا وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَاكِ عَمْرَا
فِي شَعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا
مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا وَقِيلَ يُخْتَاَجُ إِلَى سَمَاعِهَا
وَقِيلَ بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالٍ كُلُّ ثَلَاثِيٍّ مِنَ الْأَفْعَالِ
وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّرُوفِ دُونَكَا ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا وَعِنْدَكَا
كَقَوْلِهِ عَلَى نَيْكُم أَنْفُسَكُم أَيِ الزَّمَوَا كَمَا تَقُولُ حِذْرَكُم
وَدُونَ فِي الشَّعْرِ أَتَى تَضْدِيقُهَا دُونَكِهَا يَا أُمَّ لَا أَطِيقُهَا
كَذَاكَ لَوْلَمْ يَبْلُغْ مَا أَنْشَدَكَا يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ ذُلُّوِي دُونَكَا
وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبَا
أَمَّا عَلَيَّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلَنِي وَقَوْلُهُمْ عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَنِي
فَهُوَ شُدُودٌ لَا تَقْسُ عَلَيْهِ وَالظُّرْفُ إِنْ أَكْذَتَ مُضْمَرِيهِ
رَفَعْتَ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُشْتَرِيزِ وَإِنْ تُؤَكِّدُ كَافَهُ الْمَجْزُورَ جُزْ
فَارْفَعْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ الْفَلَاخَا وَاجْزُرْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ النَّجَاحَا
وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظُّرُوفِ إِذْ كَافُهَا لَيْسَ مِنَ الْخُرُوفِ
فَكَافُهَا كَالْكَافِ فِي حِذَارِكَا لَيْسَ بِحَرْفٍ مِثْلِ كَافِ هَائِكَا

الْمُنَادَى

الْقَوْلُ فِي الْبَدَاءِ وَالْمُنَادَى يَا وَهْيَا وَ أَيْ بِهَا يُنَادَى

يَا لِلْبَعِيدِ وَهَيَا وَإِنْ قَرُبَ
وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولُ
وَإِنَّمَا يَبْنَى عَلَى الضَّمِّ الْعَلَمُ
تَقُولُ يَا زَيْدُ وَيَا غُلَامُ
أَمَّا الْمُضَافُ وَالَّذِي يُشَابِهُهُ
فَإِنَّهَا ثَلَاثَةٌ تَنْتَصِبُ
نَضْبًا كَيَا رَبِّ الْعِبَادِ رَبَّنَا
وَعَبْرًا مَقْضُودٍ كَقَوْلِ أَعْمَى

نُودِي بِالْهَمْزِ وَ أَيْ نَحْوُ أَرَبَ
وَهُوَ لِفِعْلِ مُضَمَّرٍ مَعْمُولُ
أَوْ مُتَنَكَّرٌ مُوَاجَهٌ يُضَمُّ
فَيَسْتَوِي الْمُنْكَوِّرُ وَالْأَعْلَامُ
وَمُقَرَّدٌ بِالْقَضْدِ لَا تُوَاجِهُهُ
لَأَنَّهَا لَمْ تُبْنَ فَهِيَ تُعَرَّبُ
يَا عَافِرَا ذَنْبَ الْمُسِيءِ مُحْسِنَا
يَا رَجُلًا هَلْ مِنْ طَرِيقٍ ثَمَّا

حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ

وَأَحْرَفُ النَّدَاءِ قَدْ تَنَحَّضُ
إِلَّا عَنْ اسْمِ اللَّهِ وَالْإِشَارَةِ
لَوْ قُلْتَ هَذَا فِي النَّدَا وَاللَّهُ
وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لَامٌ وَالْفُ
تَمَثِيلُ أَيْ لِنَدَاءِ الْمَعْرِفَةِ
وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَغْنِي يَا رَجُلُ

كَمَثَلِ رَبَّنَا وَمَثَلِ يُوسُفُ
فَالْحَذْفُ فِيهِمَا اخْذَرِ اخْتِصَارَهُ
وَشِبْهَهُ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ
نُودِي بِلَا أَيْ سِوَى اللَّهِ وَصَفُ
يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ وَالْقَضْدُ الصِّفَةِ
وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

نَدَاءُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَإِنْ تُصِفُ لِلْيَاءِ فِي النَّدَاءِ
وَإِنْ تَشَأْ فَتَخْتِ أَوْ حَذَفْتُهَا
وَإِنْ تَشَأْ قَلْبْتَ يَاءَهُ أَلِفُ
وَنَعْتُ مَا يُضَمُّ إِنْ عَرَفْتَهُ
تَقُولُ يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ ذَا الْحَسَبِ

قُلْ يَا غُلَامِي بِسُكُونِ الْيَاءِ
وَقِفْ بِهِاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتُهَا
كَيَا غُلَامًا وَبِهِاءِ السَّكْتِ قِفْ
بِاللَّامِ جَاَزَ الضَّمُّ أَوْ نَضَبُهُ
وَإِنْ أَصَفْتَ النُّعْتَ فَالنُّضْبُ وَجَبَ

وَإِنْ نَعَتْ بِإِنْسَةٍ أَوْ ابْنِ كَقَوْلِهِ يَا عُمَرُ بْنُ مَعْمَرٍ
فَأَفْتَحْهُ إِيْتَابًا لِلْإِنِّ وَ ابْنِ وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ
وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلًا لَمْ يُنْكَرِ وَالْعَطْفُ فِي يَا زَيْدُ وَالضَّحَاكُ
كَقَوْلِهِ يَا نَضْرُ نَضْرُ حَثْمُ وَارْفَعُ أَوْ انْصِبْ يَا تَمِيمُ جُمْعُ
فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكُ وَكُلُّكُمْ وَكُلُّهُمْ لَا يُرْفَعُ

النَّدْبَةُ

وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِي قُلْتُا وَارْزُدْ وَاعْمُرُو وَإِنْ أَرَدْتَا
جِئْتَ بِمَا فَقُلْتَ يَا سَعِيدَاهُ وَفِي الْمُضَافِ يَا عُيَيْدَ اللَّهِاهُ

الِاسْتِغَاثَةُ

وَتُلْحِقُ السَّلَامَ إِذَا اسْتَعَثْتَ بِمَنْ تُنَادِيهِ إِذَا دُهِمَّتَا
تَقُولُ يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرُو وَيَا لِحَالِدٍ لِهَذَا الْأَمْرِ
وَلَا مَن بِهِ اسْتَعَثْتَ تَفْتَحُه إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ نَشْرَحُهُ
وَمَا عَدَاهُ لَأَمُّهُ مَكْشُورُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرُ

التَّرْجِيمُ

ثُمَّ إِذَا زَادَ الْمُنَادَى الْعَلَمَ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَقَدْ يُرْخَمُ
فَمِنْهُ مَا يُحَذَفُ مِنْهُ حَرْفُ وَمِنْهُ مَا فِيهِ تَوَالِي الْحَذْفِ
فَمَنْ يَقُلْ يَا حَارٍ بِالْكَسْرِ يَقُلْ بِالْوَاوِ يَا ثَمُو وَمَنْ يَضُمُّ يُعَلِّ
فَهُوَ يَقُولُ يَا ثَمِي فَيَبْدِلُ الْوَاوَ يَاءً وَكَذَاكَ يَفْعَلُ
فِي كُلِّ مَا أَدَّى إِلَى الْإِغْلَالِ بِالْقَلْبِ أَوْ بِالْهَمْزِ أَوْ إِبْدَالِ
لَأَنَّ مَنْ يَقُلْ يَا حَارُ وَضَمَّ يُجْرِيهِ مَجْرَى اسْمٍ تَكْمَلُ وَتَمَّ
لَأَنَّ مَنْ يَقُولُ يَا حَارُ وَضَمَّ يَجْرِيهِ مَجْرَى اسْمٍ تَكْمَلُ وَتَمَّ

وَمَنْ يَقُلْ يَا حَارِ وَ الرَّاءُ انْكَسَرَ
كَذَا تَقُولُ يَا هِرَقُ وَيَا عِمَا
وَتَحْذِفُ الْحَرْفَيْنِ إِنْ زِيدَا مَعَا
تُرِيدُ عُثْمَانَ وَ أَشْمَاءَ وَ قُلْ
حَرْفَيْنِ حَرْفَ الْمَدِّ وَ الْمُؤَخَّرِ
وَ كُلُّ مَا أَتَتْ بِالْهَاءِ حُذِفَ
تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا سَلَمَ اِغْلَمَا
أَمَّا الْمُرَكَّبُ كَمَغْدِي كَرَبَا
كَذَاكَ إِنْ رَحِمْتَ بَغْلَبَكَا
وَ خَصَّضُوا التَّدَاءَ عَنْ سَمَاعِ
وَ لِمَذْكُورٍ فَقُلْ يَا لُكْعُ

فَهُوَ لِبَاقِي الْإِسْمِ وَهَمَّا انْتَظَرُ
وَيَا سَعِي وَيَا ثُمُو مُرْخَمَا
تَقُولُ يَا عُثْمَ وَيَا أَشْمَ اسْمَعَا
يَا مَنْصُ يَا عَمَّ وَيَا زِحْلَ فَزِلْ
إِذَا بَقِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
الْهَاءُ مِنْهُ وَ كَذَا افْعَلْ بِالْأَلْفِ
وَ الْهَاءِ أَثْبُتْهُ بِفَتْحٍ مُقَحَّمَا
تَقُولُ يَا مَغْدِي فَلَا تُرَكِّبَا
وَ لَا تُرْجِمْ جُمْلَةً إِذْ تُحْكِي
بِمَثَلٍ يَا هَنَاهُ يَا لَكَاعِ
وَ قُلْ وَ اللَّهُمَّ فِيهِ يَقْعُ

الاختصاص

وَبَابُ الْإِخْتِصَاصِ كَالْتِدَا
كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُزْبُ أَقْرَى لِلنُّزْلِ

فِي التَّضْبِ بِالْفِعْلِ وَ فِي الْبِنَا
وَ إِنَّنِّي أَفْعَلُ أَيُّهَا الرَّجُلُ

مُدَّةُ الْإِنْكَارِ وَ الْحِكَايَةِ

الْقَوْلُ فِي الْمُدَّةِ لِلْإِنْكَارِ
تَقُولُ مُنْكَرًا أَرْزِدُنِيهِ
كَذَا اخْكِ مُنْكَورًا بِمَنْ وَ لَيِّنِ
وَ قُلْ مَنَانٍ وَ مَثُونٍ وَ مَنَهُ
كَذَاكَ أَيُّ وَ حِكَايَةُ الْعَلَمِ
وَ جُرَّهُ إِنْ جُرَّ وَ انْصَبَ إِنْ نُصِبَ

وَقَفَا وَ مَا يُحْكِي فِي الْإِسْتِخْبَارِ
فِي كُلِّ حَالٍ بِسُكُونٍ فِيهِ
رَفْعًا مَثُونُ نَضْبًا مَنَّا جَرًّا مَنِي
مَثْنَانٍ وَ الْجَمْعُ مَنَاتٌ مَسْكَنَهُ
أَوْ كُنْيَةٍ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ ضُمَّ ضَمَّ
وَ اسْأَلْ عَنِ الْوَصْفِ الْمُنِيِّ إِنْ نُسِبَ

مُفَسِّرُ الْأَعْدَادِ

الْقَوْلُ فِي مُفَسِّرِ الْأَعْدَادِ أَوَّلُهَا مَزَبَّةُ الْأَحَادِ
تُضَيِّفُهَا إِلَى جُمُوعِ الْقُلَّةِ أَفْعَلَةٌ وَأَفْعُلٌ وَفَعْلَةٌ
وَوَزْنُ أَفْعَالٍ فَصَارَتْ أَرْبَعَةٌ مِثَالُهَا تِسْعَةُ أَفْرَاسٍ مَعَهُ
وَتِسْعُ نِسْوَةٍ وَحَذْفُ الْهَاءِ مِنْ عَدَدِ الْإِنَاثِ حَتَّمَا جَائِي
وَتَثْبِثُ الْهَاءَ مَعَ الذُّكُورِ مِنْ حَيْثُ ثَلَاثَتٌ إِلَى التَّعْشِيرِ
فَإِنْ تَجَاوَزَتْ أَقْلَ الْعَدَدِ جِئْتُ بِتَيْفٍ كَمِثْلِ أَحَدٍ
مُنْفَتِحًا مَعَ عَقْدِهِ مُرَكَّبًا مُفَسِّرًا بِمُفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا
وَجِيءَ بِإِخْدَى وَانْتَنَى فِي التَّثْنِيَةِ تَقُولُ إِخْدَى عَشْرَةَ ابْنَةٍ لِيَهْ
فَمِنْ هُنَا تَنْصِبُ تَقْسِيرَ الْعَدَدِ إِلَى انْتِهَاءِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ فَعُدْ
مِنْ مِائَةٍ بِالْجَرِّ لِلِإِضَافَةِ وَفَسْ عَلَى أَحَادِهِ أَلَا فُهُ
وَعَرِّفَ الثَّانِي فِي الْأَحَادِ وَأَوَّلًا رُكِّبَ فِي الْأَعْدَادِ

إِسْمُ الْفَاعِلِ الْمَأْخُوذِ مِنَ الْعَدَدِ

وَابْنِ اسْمِ فَاعِلٍ كَحَادِي عَشْرًا وَثَالِثٍ وَرَابِعٍ كَمَا تَرَى
قَالَ تَعَالَى ثَانِي اثْنَيْنِ كَمَا قَدْ قَالَ ثَالِثٌ ثَلَاثَةٍ وَمَا
أَيُّ أَحَدٍ اثْنَيْنِ فَإِنْ تَوَثَّنَا كَرَابِعٍ ثَلَاثَةَ نَصَبَتْ

التَّوَارِيخُ

وَفِي التَّوَارِيخِ اللَّيَالِي عُدَّتْ نَحْوُ كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَّتْ
مِنْ غُرَّةٍ إِلَى انْتِصَافِ الشَّهْرِ وَبَقِيَتْ إِلَى سِرَارِ الْبَذْرِ

كَمْ

وَسُيِّمُوا بِالْعَدَدِ الْكَثِيرِ كَمْ فِي السُّؤَالِ نَاصِبَ التَّفْسِيرِ

تَقُولُ كَمْ عَبْدًا مَلَكَتُ نَاصِبَهُ وَ اخْفِضْ بِكُمْ حَيْثُ تَكُونُ وَاجِبَهُ
 أَنِّي خَبْرِيَّةٌ كَكَمِ عَبْدٍ لِيَا فَهِيَ نَقِيضُ رَبِّ وَ اسْمُ بَيْنَا
 مَوْضِعُهَا فِي خَالَتَيْهَا يُعَرِّبُ يُزْفَعُ أَوْ يُجَرُّ أَوْ يَنْتَصِبُ
 نَحْوُ بِكُمْ بَعْتُ وَ كَمْ مَلَكَتْ وَ كَمْ لَهُ اسْتَحْبَزَتْ أَوْ خَبَزَتْ
 وَ انْصَبْ بِكُمْ مُفَسِّرًا إِنْ فُصِّلَ كَكَمِ بِجُودٍ مُقْرِفًا نَالَ الْعُلَى
 وَ الْجَرُّ بِالسُّوَالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدَ وَ النَّضْبُ فِي الْإِخْبَارِ أَيْضًا لَا يُرَدُّ

مَعَانِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ

الْقَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ يَحْتَاجُهَا النَّاشِئُ فِي التَّعَلُّمِ

كَأَيِّ

مَعْنَى كَأَيِّ كَمْ وَ مِنْ لَهَا التُّزِمَ جَنِرَ وَ إِي مِثْلُ نَعَمْ قَبْلَ الْقَسَمِ

نَعَمْ وَ بَلَى

نَعَمْ بِمَعْنَى الْوَعْدِ وَ التَّضَدِيقِ بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ

قَدْ وَ كَلَّا

قَدْ لِتَوْقِعٍ وَ تَقْرِيبٍ وَضَعُ كَلَّا لِرَدِّعٍ وَ لِرْجَرٍ مُزْتَدِعٍ

إِذَا وَ إِذَا

إِذَا لِلْمُضِيِّ وَ إِذَا لِلْآتِي وَ قَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجِآتِ

هَلْ وَ إِنْ

وَ هَلْ لِلْاسْتِفْهَامِ وَ الِهْمَزُ وَ إِنْ تَكُونُ نَفْيًا وَ تُزَادُ مِثْلَ أَنْ

لَوْ وَ لَوْلَا وَ أَلَا

لَوْ امْتِنَاعٌ لِامْتِنَاعٍ وَضِعَا لَوْلَا امْتِنَاعٌ لَوْجُودٍ وَقَعَا

لَوْلَا مَعَ الْأَفْعَالِ حَرْفُ حَضٍ أَلَا لِلْإِسْتِفْتَاحِ أَوْ لِلْعَزْضِ

حَتَّى وَ أَمَّا

حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً فِي الْجَمَلِ أَمَّا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلٍ

لَمَّا وَ أَجَلَ وَ قَطُ وَ عَوْضُ

لَمَّا كَحِينٍ وَ أَجَلَ مِثْلُ نَعَمٍ قَطُ كَعَوْضُ زَمَنٌ يُتَنَى بِضَمٍّ

كَيْفَ وَ وَائِ الْحَالِ

كَيْفَ لِلِاسْتِفْهَامِ عَنْ أَحْوَالِ الْوَائِ فِي تَقْدِيرِ إِذْ لِلْحَالِ

سَوْفَ وَ السَّيْنِ وَ أَيْ وَ أَنْ

سَوْفَ مَعَ السَّيْنِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنِ أَيْ حَرْفُ تَفْسِيرٍ وَ مِثْلُ ذَاكَ أَنْ

هَيْهَاتَ وَ شَتَّانَ وَ وَشَكَانَ وَ سَرْعَانَ

هَيْهَاتَ أَيْ بَعْدَ مِثْلُ شَتَّانَ وَشَكَانَ أَيْ قَرَبَ مِثْلُ سَرْعَانَ

هَيْتَ وَ إِيهِ وَ قَطُ وَ لَعَا وَ مَهْ وَ آمِينَ

وَهَيْتَ أَسْرَعَ وَ إِيهِ زِدْ وَ قَطُكَ اخْتَسِبْ لَعَا انْتَعَشَ مَهْ كُفَّ آمِينَ اسْتَجِبْ

أَنْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ

الْقَوْلُ فِي أَنْبِيَةِ الْأَحَادِ إِذَا خَلَتْ مِنْ طَارِيٍّ مُزْدَادٍ

أَنْبِيَةُ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ

فَعَلٌ كَفَلَسَ فَعَلٌ كَجَمَلٍ فَعَلٌ كَجَبَرٍ فَعَلٌ كَلْبَلٍ

فُعْلٌ كَقُفْلٍ فُعْلٌ كَضَرَدٍ وَ زِدْ مِثَالَ عَضُدٍ وَ كَبِدٍ

وَ عُثْقُ وَ عَنَبٌ وَ فُعْلٌ قَدْ جَاءَ فِي الشُّذُوزِ مِنْهُ دُئِلٌ

أَنْبِيَةُ الرَّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ

وَ لِلرَّبَاعِيِّ قَمَطَرٌ سَلْهَبٌ وَ زَبْرَجٌ وَ دَرْهَمٌ وَ جُخْدُبٌ

أَنْبِيَةُ الْخُمَاسِيِّ الْمُجَرَّدِ

وَ لِلْخُمَاسِيِّ جَاءَ قِزْطَعُبٌ وَ لَهُ سَفَزَجَلٌ جَحْمَرِشٌ قَدْغِمَالَةٌ

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ الَّذِي يُكْسَرُ وَاحِدُهُ عَنْ وَضْعِهِ يُغَيَّرُ

جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلِاسْمِ الْمُجَرَّدِ

أَوَّلُهَا فَعْلٌ كَأَسَدٍ فِي أَسَدٍ وَفَعْلٌ كَنُثْرٍ أَوْ كَأَسَدٍ

وَفَعْلَةٌ كَرَجَلَةٍ وَفَعْلَةٌ حَبَبَةٌ ثِيَرَةٌ وَحِسْلَةٌ

وَأَفْعَلٌ كَأَفْلَسٍ وَأَزْمَنُ وَأَضْلَعُ وَأَزْجَلُ وَأَزْكَنُ

ثُمَّ فِعَالٌ كَالْفِرَاحِ قَالُوا فِيهِ بَيَّارٌ وَكَذَا رِجَالٌ

ثُمَّ فُعُولٌ فَقُلُ الثُّغُولُ كَذَا الضُّلُوعُ وَكَذَا السُّوُوقُ

فُعُولَةٌ بُعُولَةٌ جِمَالَةٌ فَعَالَةٌ كَذَا الْأَسُودُ ثُمَّ مَعَ فِعَالَةٍ

وَجَاءَ فِي فِعْلَانٍ كَالْعَبْدَانِ وَجَاءَ كَالْقِنَوَانِ وَ الْعِيدَانِ

وَجَاءَ كَالذُّؤْبَانِ وَ الزُّقَانِ وَجَاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ

وَجَاءَ كَالْأَرْطَابِ وَ الْأَزْنَادِ وَجَاءَ كَالْأَضْلَاعِ وَ الْأَكْبَادِ

ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي وَجَاءَ كَالْأَبَالِ وَ الْأَحْمَالِ

وَبَابُ فَعْلٍ أَفْعَلٌ فِي الْقِلَّةِ وَ الْكَثْرَةُ الْفُعُولُ وَ الْفِعَالُ

وَعِيْرُهُ قِلْتُهُ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي

مَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيَهُ حَرْفُ عِلَّةٍ وَ غَيْرُهُ قِلْتُهُ الْأَفْعَالُ

وَفِي الرُّبَاعِيِّ مَعَ الْخُمَاسِيِّ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلِاسْمِ الرُّبَاعِيِّ

يَأْتِي فَعَالٌ عَلَى الْقِيَاسِ نَحْوُ ضَفَادِعَ وَ فِي سَفَرَجَلٍ

جَمْعًا سَفَارِجُ بِحَذْفِهِ قُلُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلِاسْمِ الرُّبَاعِيِّ

يَأْتِي فَعَالٌ عَلَى الْقِيَاسِ نَحْوُ ضَفَادِعَ وَ فِي سَفَرَجَلٍ

جَمْعًا سَفَارِجُ بِحَذْفِهِ قُلُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلِاسْمِ الرُّبَاعِيِّ

وَإِنْ تَشَا عَوَّضَ وَقُلْ سَفَارِيخَ فَصَارَ بِالتَّغْوِيضِ كَالْهَمَالِيخِ

جَمْعُ تَكْسِيرِ الثَّلَاثِي الْمُوْنُثِ بِالتَّاءِ

وَفَعَلَةٌ كَالْجَفَنَاتِ شَلِمَتْ وَكَالْجَفَانِ وَالْمَوُونِ كَثِرَتْ

وَفَعَلَةٌ كَرُكِبَاتٍ وَعُدْدُ وَكَالْقَبَابِ وَكَسْرَاتٍ وَرَدُ

وَفَعَلَةٌ كَالسِّدَرَاتِ وَالْكِسْرِ فَعَلَةٌ كَثْمَرَاتٍ وَثَمَرُ

وَكَالزَّحَابِ وَكُثُوقٍ وَقِيمٍ فَعَلَةٌ كَثَخَمَاتٍ وَتُخَمُ

فَعَلَةٌ كَثْمَرَاتٍ وَثَمَرُ فَعَلَةٌ كَبَشُرَاتٍ وَبُشُرُ

جَمْعُ مَا ثَالِثُهُ حَرْفٌ مَدٍّ مِنَ الثَّلَاثِي

وَفِي فِعَالٍ جَاءَ خُونُ أَخُونَهُ وَغَيْنُ أَحِلَّةٍ وَأَضْوَنَهُ

وَفِي فِعَالٍ قُذِلَ وَأَجُوبَهُ وَفِي فِعَالٍ جَاءَ قُزْدُ أَغْرِبَهُ

وَجَاءَ كَالْعَزَبَانِ وَالذِّبَّانِ وَفِي فَعِيلٍ جَاءَ كَالرُّغْفَانِ

وَفِي فُعُولٍ مِثْلُ خِرْفَانٍ كَثُرَ أَرْغَفَةٌ وَأَنْصَبَاءٌ وَسُرُرُ

وَفَاعِلٌ دَوَانِقٌ وَفَاعِلٌ جَاءَ لَهُ الْحِيطَانُ وَالْكَوَاهِلُ

وَفِي الْإِنَاثِ أَغْنَقُ وَأَذْرُعُ وَأَغْقَبْتُ وَأَيْمُنُ مُشْسِعُ

جَمْعُ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ التَّائِيثِ

وَجَمْعُ فُعْلَى فُعْلٌ مِثْلُ الدُّنَا وَجَمْعُ فِعْلَى مَعَ فَعْلَى يُبَيِّنَا

فِي مِثْلِ ذِفْرَى كَذَفَارٍ جَاءَ كَذَا فَعَالَى الْجَمْعُ فِي فَعْلَاءَ

وَذَاكَ فِي الْأَسْمَاءِ كَالصَّخْرَاءِ فَقُلْ صَحَارٍ وَصَحَارَى جَائِي

جَمْعُ الصِّفَاتِ

وَفِي الصِّفَاتِ شَيْخَةٌ خُلُقَانُ كُتُّ كُهُولٍ أَجْلَفُ حِسَانُ

وَمِثْلُ أَبْطَالٍ صِعَابٍ وَوَرْدُ فِي أَفْعَلٍ بَيْضٌ وَخُمْرٌ فَاطْرُدُ

وَضَفَا وَ فِي الْأَسْمَاءِ كَالْأَفَاكِلِ
وَفَاعِلٌ كَشْهَدَ حُلُولِ
هَلَكَى وَ أَشْهَدَ غَزِيٍّ وَ نُزِلَ
وَ فِي فَعِيلٍ أَنْبَاءً وَ نُذِرَ
فُعُولُ الْأَنْثَى عَجَائِزُ وَ قُلْ
وَ فِي فَعَالٍ ذَلِكَ هِجَانُ
وَ فِي فَعَالٍ ضُنْعُ نُورِ الْخَفَرِ
وَ مَفْعَلٌ كَيْفَ أَتَى مَفَاعِلُ
وَ عَنكَبُوتٌ جَمْعُهُ عَنَاكِبُ
وَ فِي الْمَهَالِبَةِ هَاءٌ لَاحِقَةٌ

بَابُ التَّضْعِيرِ

الْقَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ التَّضْعِيرِ
عَلَى فَلَيْسَ وَ ذَرِيهِمْ بِنِي
أَوَّلُهَا جَمِيعُهَا قَدْ ضَمًّا
فَقُلْ مَمْلَأًا لِذَاكَ رَاوِيَا
وَ فِي الرُّبَاعِيِّ فُعْيِعِلٌ وَ جَبَ
إِذْ كُنْتَ تَحْدِفُ الْأَخِيرَ مِنْهُ
فَقُلْ سُفْيَرِيحٌ وَ طَوْرًا أَلْزَمَا
فِي كُلِّ مَا الرَّابِعُ مِنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ
إِلَّا أَفْعَالًا فَأَنْبَتَ أَلْفَهُ
كَذَا فَعْيَلَاءُ فَلَا يُعْيَرُ

أَشْبَهُ شَيْءٍ هُوَ بِالتَّكْسِيرِ
ثُمَّ دُنَيْنِيرٍ بِيَاءٍ لَيِّنِ
فَلِلثَّلَاثِيِّ فُعْيِلٌ حَتَمًا
أَخْشَى رُكْبِيَا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا
وَ فِي الْخُمَاسِيِّ الْأَصِيلُ يُسْتَحَبُّ
نَحْوُ سَيْفَيْرِجٍ فَعَوَّضَ عَنْهُ
نَحْوُ دُنَيْنِيرٍ بِيَاءٍ حَتَمًا
وَ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ
كَذَا فُعْيَلَانُ فِي الْأَسْمِ وَ الصِّفَةِ
مِنْ لَفْظِهِ الْأَلْفُ إِذْ يُصْغَرُ

فَقُلْ حُمَيْرَاءُ وَقُلْ سُكَيْرَانُ وَقُلْ أَجْنِمَالُ وَقِسْ فَقَدْ بَانَ
وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مِثْلُ هَائِهِ تَبَيَّنَتْ لَا تَزُولُ عَنْ بَنَائِهِ
نَحْوُ حُبَيْلَى وَمِثَالُ الْهَاءِ طَلَيْحَةً فَقِسْ عَلَيْهِ الْجَائِي
وَكُلُّ مَحذُوفٍ إِذَا مَا صُغِرَا يُرَدُّ لِلْأَضَلِّ فَقُلْ مُصْغَرَا
وَعَيْدَةٌ يَدْيِيَّةٌ شُؤْنِيَّةٌ ثُبْيَةٌ عُضْيَةٌ شُؤْنِيَّةٌ
وَقُلْ أَبَيٍّ وَفُؤَيْهَ وَذُؤِي وَفِي غُضَى وَبَابُهُ فَقُلْ غُضِي
وَفِي عَمٍ وَبَابِهِ فَقُلْ عَمِي وَمِثْلُ نَحْوِ ادْغَمَنْ فَقُلْ نُحِي
وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ نَحْوُ أَزْطَى وَنَحْوُ مَغْزَى يَسْتَوِي بِمُغْطَى
فَقُلْ أَرْنِطٍ وَمُعْيِزٍ ثُمَّ قُلْ قُبَيْعَتْ تَغْزِي الْقُبْعَتَرَى الْجَمْلُ
وَفِي حُبَارَى قُلْ حُبَيْرٍ حُذِفَ وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ حُبَيْرَى بِالْأَلْفِ

تَصْغِيرُ الْجَمْعِ

وَازْدُدْ إِلَى الْوَاحِدِ جَمْعًا كَثُرَا فَاجْعَلْهُ جَمْعًا سَالِمًا مُصْغَرَا
نَحْوُ رُجَيْلَيْنِ ظُرَيْفَيْنَا وَاجْمَعْ بِتَاءٍ غَيْرَ عَاقِلَيْنَا

تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ

وَشَدُّ قَوْلُهُمْ زُهَيْرٌ صُغِرَا مُرَحَّمًا كَذَا عَثِيمٌ حُقِرَا
كَمِثْلٍ مَا شَدُّ مُغَيْرَبَانُ فِي مَغْرِبٍ كَذَا عُشِيشِيَانُ

تَصْغِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ

مِثْلَ شُدُودِ قَوْلِهِمْ هَازِيَا تَصْغِيرُ هَذَا وَكَذَا اللَّذِينَ
كَمِثْلِ قَوْلِ الْقَائِلِ الْمَرْوِي أَتَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِي

تَصْغِيرُ الثَّلَاثِي الْمُؤَنَّثِ

وَازْدُدْ إِلَى الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِي هَاءٌ بِهِ عَلَامَةُ الْإِنْثِ

فَقُلْ قَدِيرَةٌ تُرِيدُ الْقُدْرَا وَ بَعْدَ هَذَا الْبَابِ ذَاكَ يُذَرَى

بَابُ التَّذْكِيرِ وَ التَّائِيثِ

الْقَوْلُ فِي التَّائِيثِ وَ التَّذْكِيرِ تَذْكِيرُ الْإِسْمِ الْأَصْلُ كَالْتَّذْكِيرِ

بَيَانُ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ وَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ

ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ الَّذِي نُورِدُهُ إِمَّا حَقِيقِيٌّ وَ إِمَّا ضَرْبُهُ

غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ بِإِلَاحَةِ كَالْعَيْنِ

وَ عُثْقٍ وَ فَخْذٍ وَ الْأُذُنِ وَ الرَّجْلِ وَ الْعَقَبِ ثُمَّ السِّنِّ

وَ الْقَنْبِ ثُمَّ الْكَرْشِ ثُمَّ الضِّلَعِ وَ الْكَفِّ وَ الشِّمَالِ ثُمَّ الْكَبِدِ

وَ الْأُذُنِ وَ الرَّجْلِ وَ سَاقِ تُخْضَدُ وَ مِنْ سَوَى الْأَعْضَاءِ عَيْنٌ وَ يَدٌ

وَ الدَّارُ وَ الْعَرُوضُ وَ الصُّغُودُ وَ الْخَيْلُ وَ الْغَنَمُ وَ الْجَزُورُ

وَ عُرْشٌ وَ ضَرْبٌ وَ الطُّسْتُ وَ الشَّمْسُ وَ الْأَرْضُ مَعَ السَّمَاءِ

فَلِذِي وَ شَبَّهَهَا إِذَا صَغُرَتْهَا إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ مَعَ الْخُمَاسِيِّ

قَالُوا قَدِيدِيَّةٌ فِي قَدَامٍ مِثْلَ شُدُودٍ قَوْلِهِمْ قُوَيْسٌ

فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا تُيُوبُ كَذَا وَرَبَّمَا شَدَّ عَنِ الْقِيَّاسِ

كَذَا وَرَبِّيَّةٌ عَنْهُمْ نَامِي كَذَا دُرَيْعٌ وَ كَذَا عُرَيْشٌ

كَذَا عُرَيْبٌ وَ كَذَا حُرَيْبٌ ذَكَرَ الْمُؤَنَّثَ بِالْعَلَامَةِ

أَمَّا الَّذِي أَنْتَ بِالْعَلَامَةِ فَالْهَاءُ نَحْوُ غُرْفَةٍ وَرَامَةٍ

وَالْأَلِفُ الْمَقْصُورُ نَحْوُ دُنْيَا وَ نَحْوُ بُشْرَى وَ كَذَاكَ طُعْيَا
وَأَدَمَى وَ الْقَهْقَرَى وَ الْخَوْزَلَى وَ أَرَبَى وَ دَقَرَى وَ نَمَلَى
وَ مِثْلُ دِفْلَى وَ كَذَاكَ شَرْوَى وَ مِثْلُ حِجْلَى وَ كَذَاكَ دَعْوَى
وَ الْأَلِفُ الْمَمْدُودُ كَالسَّوَاءِ وَ مِثْلُ عَلِيَاءِ وَ سَائِيَاءِ
فَعَلِمُ التَّائِيثِ تَاءٌ وَ أَلِفٌ وَ الْهَاءُ عَنْ تَاءٍ تُنْشَأُ إِذْ تَقِفُ
وَ الْيَاءُ فِي هَذِي وَ تَاءٌ قَامَتْ وَ نُونٌ قَمَنْ وَ يَثْمَنْ بَانَتْ

المؤنث الحقيقِي

ثُمَّ الْمُؤنَّثُ الْحَقِيقِيُّ عُرِفَ بِخَلْقَةٍ خُصَّتْ بِهِ لَا تَخْتَلِفُ
وَ هُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرَبَتْ مِنْهُ بِأَلَا عَلَامَةٌ تُبَيِّنُ عَنْهُ
كَزَيْنَبٍ وَ طَالِقٍ وَ جَيْئَلٍ وَ رَخِيلٍ وَ حَائِلٍ وَ مُطْفِلٍ
وَ ضَرْبُهُ الثَّانِي لَهُ عَلَامَةٌ فَالْهَاءُ كَالْمَرْأَةِ وَ الْغُلَامَةِ
وَ الْأَلِفُ الْمَقْصُورُ وَزْنُ فُعْلَى كَمِثْلِ سُلْمَى وَ مِثَالِ فُضْلَى
وَ مِثْلُ قُضْوَى وَ مِثَالِ أُخْرَى وَ وَزْنُ فَعْلَى فِي مِثَالِ سَكْرَى
وَ الْأَلِفُ الْمَمْدُودُ كَالْحَمْرَاءِ وَ نَفْسَاءٍ قَسَ عَلَيْهَا الْجَائِي

النسب

الْقَوْلُ فِي النِّسْبَةِ وَ هِيَ يَاءٌ زَائِدَةٌ تُغَرِّى بِهَا الْأَسْمَاءُ
إِلَى قَيْلٍ أَوْ أَبٍ أَوْ لِبَلَدٍ أَوْ لِصِنَاعَةٍ وَ يَأْوُهُ تُشَدُّ
وَ حَذْفُ كُلِّ تَاءٍ تَأْنِيثٌ وَ جَبْ وَ حَذْفُ كُلِّ تَاءٍ تَأْنِيثٌ وَ جَبْ
مِنْ جَمْعِ تَائِيثَيْنِ فِي اسْمٍ يُنْسَبُ مِنْ جَمْعِ تَائِيثَيْنِ فِي اسْمٍ يُنْسَبُ
إِلَى مِثَالِ فَعِلٍ فَتَحْتَا إِلَى مِثَالِ فَعِلٍ فَتَحْتَا
أَوْ سَطُهُ قُلْ نَمَرِيٍّ ثُمَّ قَسْ دُكِّرَ أَوْ أَنْثَ لَيْسَ يَنْعَكِسُ

وَ اكْسِرْ إِذَا زَادَ كَتَغْلِبِي
وَمِنْ فُعَيْلَةٍ مَعَ الْفُعُولَةِ
مِثْلُهَا ثَلَاثَةٌ مَعْرُوفَةٌ
تَقُولُ مِنْهَا حَتَفِي فَاتِحَا
إِلَّا مُضَاعَفًا أَوْ الْمُعْلَلًا
يُعَزَى عَزِيزِي إِلَى عَزِيرَةٍ
فَإِنْ خَلَتْ مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثٌ فَلَا
وَإِنْ يَكُنْ تَأْنِيثُهُ بِالْأَلِفِ
الْفَهَا كَالِهَاءِ قُلْ حُبْلِي
وَإِنْ يَكُنْ عَلَى ثَلَاثٍ وَالْأَلِفِ
تَقُولُ هَذَا رَحَوِي مُبْدَلًا
وَإِنْ تَشَأْ فَاخْذِفْ وَ قُلْ مُلْهِي
وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ نَحْوُ أَرْطَى
وَهَمْزُ قُرَاءٍ أَصِيلٌ بَاقِي
كَهَمْزَةِ الْكَسَاءِ وَالْحَزَبَاءِ
وَالْيَاءِ فِي الْمُنْقُوصِ وَأَوْ أَبْدَلَتْ
وَإِنْ تَزِدْ فَاخْذِفْ وَ قُلْ قَاضِي
إِذْ شَذَّ عَنْهُمْ فَتُحْ تَغْلِبِي
وَرُدُّ مَا تَخْذِفُ مِثْلُ أَخَوِي
فِي شَفَةِ وَ انْشُبْ إِلَى اسْتِ سَتَهِي

وَزَبْرَجِي وَ قُلْ ذُعْمَلِي
تَخْذِفْ حَزَفَ اللَّيْنِ كَالْفَعِيلَةِ
قَرِظَةٌ شَنْوَةٌ حَنِيفَةٌ
أَوْ سَطَةٌ كَشَقَرِي وَاضِحَا
فَامْنَعُهُمَا الْخَذْفَ وَ قُلْ مُمَثَّلَا
كَذَا حَوِيزِي إِلَى حَوِيرَةٍ
تَخْذِفْ وَ قُلْ هَذَا قُرْشِي الْوَلَا
مَقْصُورَةٌ فَإِنْ نَسَبْتَ فَاخْذِفْ
وَإِنْ مَدَدْتَ قُلْتَ صَحْرَاوِي
آخِرُهُ أَضَلُّ فَلَيْسَ يَنْخَذِفُ
وَإِنْ يَزِدْ كَمَلْهَوِي أَبْدَلًا
وَ قُلْ بِحَثِمِ الْخَذْفِ مُضْطَفِي
تُبْدِلُهُ وَ اخْذِفْهُ مِنْ حَبْنَطَى
وَالْهَمْزُ ذُو الْإِبْدَالِ وَالْإِلْحَاقِ
يُنْسَبُ كَالْقُرَاءِ وَالْحَمْرَاءِ
ثَالِثَةٌ كَالْعَمَوِيِّ مِثْلَتْ
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ قَاضَوِي
وَاللَّازِمُ الْخَذْفُ كَمُشْتَرِي
وَدَمْوِي إِنْ تَشَأْ وَ شَفْهِي
كَذَا إِلَى شَيْءٍ انْشُبْ وَ شَوِي

وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ وَشَيْئِي
وَأَنْسَبُ إِلَى شَاةٍ فَقُلْ شَاهِي
وَمِثْلُ لَا إِذَا نَسَبْتَ مُدَّهُ
وَأَنْسَبُ بِوَاوٍ لِعَلِّي عَلَوِي
وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ أَمِّي بِشَذْ
وَأَنْسَبُ أَسِيدِيَا إِلَى أَسِيدِ

النسبة إلى الجمع والمثنى

وَأَزْدُ إِلَى الْفَرْدِ الْجُمُوعِ فِي النَّسَبِ
كَذَا إِلَى زَيْدَيْنِ زَيْدِي أَنْسَبُ
إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ جَمْعٍ عَلَمًا
نَحْوُ كِلَابِي مُعَاوِيَّيْ
وَأَنْسَبُ إِلَى يَبْرِينَ يَبْرِينِي
كَذَا نَصِييْنِ وَقَتْسَرِينَ

النسبة إلى المضاف

وَاحْذَفْ مِنَ الْمُضَافِ ثَانِي اثْنَيْنِ
تَقُولُ عَبْدِي وَبَغْلِي وَقَسْ
فِي كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بِالثَّانِي
فَقُلْ زُبَيْرِي وَشَيْبَانِيُونُ
وَعَبْشَمِي ثُمَّ عَبْدَرِي
كَذَا سَلِيقِي إِلَى السَّلِيقَةِ
وَحَذَفْ إِحْدَى يَاءِنِ النَّسَبَةِ فِي

وَأَنْسَبُ لِمِثْلِ عِدَّةٍ عِدِّي
أَمَّا إِلَى مَاءٍ فَقُلْ مَائِي
تَقُولُ لِأَيِّ كَالِاسْمِ رُدَّهُ
كَذَا إِلَى أُمِّيَّةٍ أَنْسَبُ أُمَوِي
وَالْأَجْوَدُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَرَدُ
وَفِي مُهَيِّمِي الْيَاءُ أَزْدُ

إِلَى رِجَالٍ رُجُلِي قُلْ تُصَبِّ
وَمِثْلُ ذَاكَ فِي الْمُثْنَى أَوْجِبُ
فَلَا تُغَيِّرْهُ لثَلَاثَةٍ يَهُمَّا
مَدَائِنِي وَكَأَنَّنَاوِي
وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ يَبْرِي
وَمِثْلُهَا بِالْوَاوِ مَا طَرُونُ

مِثْلَ الْمَرْكَبِ الَّذِي فِي اسْمَيْنِ
وَفِي الْمُضَافِ ذَاكَ طَوْرًا يَنْعَكِسُ
كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَبَنِي شَيْبَانَ
وَشَذُّ فِي الْمُضَافِ عَبْسِيُّونُ
مِثْلَ شَذُوذِ قَوْلِهِمْ حَارِي
وَهَذَا لِي خَالَفَ الطَّرِيقَةَ
مِثْلَ يَمَانٍ عَوْضُوا بِالْأَلْفِ

بَيَانُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ

الْقَوْلُ فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ	يُغَرَفُ بِالْقِيَاسِ وَ التَّغْدِيدِ
مِنْ الْقِيَاسِ أَنْ تَقُولَ الْمَضَرُّ	لِفَعْلٍ يَغْتَلُّ حَتْمًا يُقْصَرُ
مِثْلُ الصَّدَى وَكَالطَّوَى وَالْمُفْتَعَلِ	يُقْصَرُ مِثْلُ الْمُشْتَرَى كَذَا الْفَعْلُ
نَحْوُ الْقَرَى كَذَا الْمَشَى كَالْحَيَكَى	وَالْمَرْطَى وَ الْخَوْزَلَى وَ الْبَشَكَى
كَذَاكَ فَعِيلَى كَخَلِيفَى قُصِرَ	كَذَاكَ فَعَلَى ضِدَّ فَعْلَانِ الدُّكْرُ
وَفَعْلٌ وَاحِدٌ أَفْعَالٍ يَعْلُ	تَقْصِرُهُ مِثْلُ رَحَى وَزُنْ فَعْلُ
وَمَفْعَلٌ يُقْصَرُ إِمَّا مَضَرًا	أَوْ الزَّمَانَ أَوْ مَكَانًا قُصِرَا
كَمِثْلِ مَزْمَى وَ كَذَاكَ مَفْعَلٌ	كَمِثْلِ مُعْطَى وَ كَذَا مُسْتَفْعَلٌ
كَمِثْلِ مُسْتَدْعَى كَذَاكَ فَعَلَى	كَأَجَلَى وَ بَرْدَى وَ نَمَلَى
وَيُغَرَفُ الْمَمْدُودُ بِالْقِيَاسِ	كَمَضَدٍ لاشْتَفَعَلَ الشُّدَاسِي
كَمِثْلِ الْإِسْتِغْنَاءِ وَ الْفَعَالِ	نَحْوُ رِمَاءٍ وَ كَالْإِفْعَالِ
أَوْزَنَةِ الْأَفْعَالِ وَ الْأَفْعَالِ	وَزَنَةِ الْفِعْلَاءِ وَ الْفِعْلَالِ
كَمِثْلِ إِعْطَاءٍ مَعَ الْأَرْجَاءِ	وَ مِثْلِ حَزْبَاءٍ مَعَ الرُّبُزَاءِ
أَمَّا السَّمَاعُ فِيهِمَا فَيَكْثُرُ	وَ قَدْ يُمَدُّ تَارَةً مَا يُقْصَرُ
إِمَّا بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ مُخْتَلِفٍ	وَ لَفْظُهُ مُخْتَلِفٌ أَوْ مُؤْتَلِفٌ
نَحْوُ الرِّبَاءِ وَ الْبُكَاءِ وَ الرِّبَا	وَ كَالصِّلَاءِ وَ الْفِدَاءِ وَ الْكِبَا

بَيَانُ حُرُوفِ الْهَجَاءِ وَ الْإِمَالَةِ

الْقَوْلُ فِي الْهَجَاءِ وَ الْإِمَالَةِ	أَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَلِفَ الْمُمَالَةَ
هِيَ الَّتِي قَدْ قَلَبْتُ عَنْ يَاءٍ	أَوْ جَاءَ وَرَثَ لِكُنْشَرَةٍ أَوْ رَاءٍ
مَكْشُورَةٍ نَحْوَ رَمَى وَ مَزْمَى	وَ بَاعَ وَ اشْتَرَى وَ نَحْوَ أَعْمَى

وَهَكَذَا إِن قُلِبَتْ عَنْ وَاوٍ
وَالرَّاءِ نَحْوَ كَافِرٍ وَالثَّارِ
وَالهَاءِ لِلثَّانِيَةِ قَدْ أَمِيلَتْ
فِي دَوْدٍ كُلِّ نَهْزٍ شَمْسٍ جَثَتْ
فَإِنْ تَقْدُمُ أَحْرَفُ مُسْتَعْلِيَةٍ
مَكْشُورَةٍ كَخَافَ خَوْفِ الْعَاوِي
وَالْكَسْرِ نَحْوَ لِعِبَادِ الْبَارِي
بَعْدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قَدْ أُبَيِّنَتْ
كَخِيفَةٍ وَقَفَا وَ قَدْ تَبَيَّنَتْ
فَامْنَعْ لَهَا الْإِمَالَةَ الْمُسْتَوَلِيَةَ

بَيَانُ الْحُطِّ

وَكُلُّ مَقْضُورٍ يَاءٍ تُبَيِّنُ
كَمَثَلِ حُبْلَى وَرَحَى فَقَسْ تُصَبِّ
وَالْإِسْمُ وَالْفِعْلُ بِذَا لَا يَخْتَلِفُ
يُبَيِّنُ أَضْلَهُ لَكَ الْخِطَابُ
خَوْفِ التَّيَاسِ مِثْلَ مَا قَدْ كَتَبُوا
وَشَبَّهَهُ وَزَيْدَ وَאוُ عَمَرُوا
كَمَا إِذَا أَمِيلَ فَاكْتُبْهُ يَاءَ
كُلُّ ذَوَاتِ الْيَاءِ بِالْيَاءِ كُتِبَ
وَ اكْتُبَ ذَوَاتِ الْوَاوِ كُلاً بِالْأَلِفِ
هَذَا عَلَيْهِ اضْطَلَحَ الْكُتَّابُ
بِالْأَلِفِ مِنْ بَعْدِ وَاوٍ ضَرَبُوا
لَا عَمَرَ فِي رَفْعِهِ وَالْجَرِّ

كِتَابَةُ الْهَمْزَةِ

وَكَتَبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ
وَأَلِفَ ابْنٍ وَ ابْنَةَ وَضَفَا حُذِفَ
الْقَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ
أَمْثَلُهُ الْفِعْلُ الثَّلَاثِي فَعَلَا
وَأَوَّلًا بِالْأَلِفِ الْمَغْرُوفِ
كَحَذَفِ تَنْوِينِ كَزَيْدِ بْنِ خَلْفٍ
وَفِعْلُهَا الْمُشْتَقُّ مِنْهَا الصَّادِرِ
وَ اكْخَسِرَ وَ قُلْ فَعِلَ وَ اضْمُمْ فَعَلَا

مَصَادِرُ الثَّلَاثِي

فَعَلٌ يَفْعَلُ مِنَ الْمَعْدَى
ضَرَبَ وَقِيلَ سَرِقَ وَ غَلَبَ
وَحَمَيْةٌ حِمَايَةٌ لِيَأْنُ
لَهُ مَصَادِرُ تُعَدُّ عَدَاً
سَرِقَةٌ غَلَبَةٌ وَ كَذِبٌ
وَمِثْلُهُ الْحَزْمَانُ وَالْعُفْرَانُ

فَعَلَ يَفْعُلُ شُكُورٌ وَ حَلَبَ قَتَلَ وَ كَفَرٌ وَ كِتَابٌ لِكَتَبَ
 حَجٌّ وَ نَشْدَةٌ وَ شُكْرَانٌ خَنِقُ فَعَلَ يَفْعُلُ الْمُعْدَى قَدْ نَطِقُ
 فِيهِ بِحَمْدٍ وَ سَمَاعٍ وَ عَمَلُ شَرِبَ وَ غَشِيَانٍ سَفَادٍ فَكَمَلَ
 فَعَلَ يَفْعُلُ بِحَرْفِ الْحَلْقِ تَفْتَحُ مُسْتَقْبَلُهُ فِي التُّطْقِ
 كَمَثَلٍ يَسْأَلُ سُؤَالًا وَ نَصَحَ نَصَاحَةٌ نَصِيحَةٌ نَضْحًا أَصَحَ
 مَضْدَرٌ غَيْرِ الْمُتَعَدَّى اطَّرَدَا فِيهِ مُزَاحٌ ضَحِكَ فِنْقٌ حَرَدَ
 فِيهِ مُزَاحٌ ضَحِكَ فِنْقٌ حَرَدَ

مَصَادِرُ الرُّبَاعِي

وِ لِلرُّبَاعِي مِثَالٌ فَعْلَالًا مَضْدَرُهُ فَعْلَلَةٌ كَشَمَلًا
 وَ مِنْهُ مُلَحَقٌ بِهِ كَجَهْوَرَا حَوَقَلَ مِثْلُهُ كَذَاكَ يَبْطَرَا
 وَ مِنْهُ ذُو التَّضْعِيفِ وَ هُوَ فَعْلَالًا مَضْدَرُهُ التَّفْعِيلُ ثُمَّ أَفْعَالًا
 مَضْدَرُهُ الْإِفْعَالُ ثُمَّ قَالُوا فَاعَلَ مِنْهُ الْمَضْدَرُ الْفِعَالُ

مَصَادِرُ الْخُمَاسِي

وِ لِلْخُمَاسِي تَفْعَلَلُ انْفَعَلَ تَفْعَّلَ افْعَلَّ تَفَاعَلَ افْتَعَلَ
 تَمَثَّيْلُ كُلِّهَا تَدَخَّرَجَ انْكَسَرُ تَكَبَّرَ ارْبَدَّ تَعَاظَمَ اقْتَدَرَ
 مَضْدَرُهَا التَّدَخَّرَجُ انْكَسَارُ تَكَبُّرٌ ارْبِدَادٌ اقْتِدَارُ

مَصَادِرُ الشُّدَاسِي

وِ لِلشُّدَاسِي اسْتَفْعَلَ افْعَنْلَى افْعَالٌ افْعُوْ عَلَ افْعُوْلَ مِنْهُ افْعُوَالُ
 كَاجْلُوْدَ اسْتَغْطَفَ وَ اسْلَنْقَى اشْهَابُ وَ اغْدُوْدَنَ اسْحَنْكَكَ فَاَنْقَضَى الْبَابُ

هَمَزَةُ الْوَضَلِ

وَ اغْلَمَ بِأَنَّ أَلْفَاتِ الْوَضَلِ تَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ الثَّلَاثِي الْأَضْلِ

تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ أَوْ فُتِحَ وَ الضُّمُّ إِنْ يُضْمُّ ثَانٍ مُتَضَخٌ
وَأَلِفُ الْوُضَلِ مَعَ الْخُمَاسِي يُلْحَقُ مَكْسُورًا كَذَا السُّدَاسِي
فِي الْأَمْرِ وَالْمَاضِي وَفِي الْمَصَادِرِ كَالْإِنْطِلَاقِ وَاضْطَفَى وَاسْتَأْثِرِ

الْأَسْمَاءُ الْمَبْدُوءَةُ بِهَمْزَةِ الْوُضَلِ

وَأَلِفُ الْوُضَلِ أَتَى فِي الْإِسْمِ فِي امْرَأَةٍ وَ اثْنَيْنِ وَ ابْنٍ وَ اسْمٍ
وَاسْتِ وَفِي امْرِئٍ وَفِي الْحَرْفِ كَأَلٍ لَكِنَّهُ يَفْتَحُ كَأَيْمُنٍ جُعِلَ
وَأَلِفُ الْوُضَلِ مَتَى يُوَضَّلُ حُذِفَ كَأَيْمُنِ اللَّهِ وَ بِاسْمِهِ خُلِفَ
فَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِهِ مُسَكَّنٌ فَكُسِرَ أَوْ ضُمَّ مُعَيْنٌ

بَابُ التَّضْرِيفِ

الْقَوْلُ فِي التَّضْرِيفِ وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةٍ وَ حَذْفٍ وَ بَدَلٍ

أَحْرُفُ الزِّيَادَةِ

وَ أَحْرُفُ الزِّيَادَةِ الْمُنْخَصِرَةُ أَوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ هَجَاءُ الْعَشْرَةِ

زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ

فَالْهَمْزُ نَحْوُ أَفْكَلٍ وَ أَوَّلٍ وَ أَوْزَقٍ حُطَّائِطٍ وَ شَمَائِلٍ
مَا لَمْ يَكُنْ بِنَاوُهُ كَأَيْتَقِ أَوْ بَانَ أَضْلًا كَأَشْتَقَاقٍ أَوْلَقِ

زِيَادَةُ الْأَلِفِ

وَالْأَلِفُ السَّاكِنُ نَحْوُ فَاعِلٍ وَ فِي الْفِعَالِ زَيْدَ وَ الْقَوَاعِلِ
وَزَيْدَ لِلتَّأْنِيثِ أَمَّا أَزْطَى فَزَيْدٌ إِلْحَاقًا كَذَا حَبْطَى

زِيَادَةُ الْوَاوِ

وَالْوَاوُ زَيْدٌ ثَانِيًا كَجَوْهَرٍ وَ كَوُثْرٍ وَ ثَالِثًا كَجَهْوَرٍ
وَزَيْدٌ رَابِعًا كَمَثَلٍ تَزْفُوهُ وَ خَامِسًا مِثَالُهُ فَلَنْشُوهُ

زِيَادَةُ الْيَاءِ

وَالْيَاءُ زِيدَ أَوَّلًا كَيَغْمَلِ وَثَانِيًا كَزَيْتَبٍ وَجِيئَلِ
وَالثَّالِثَا مِثْلَ قَضِيبٍ اطَّرَدَ وَخَامِسًا كَمُنْجِنِيْقٍ قَدْ وَرَدَ

زِيَادَةُ التَّاءِ

وَالتَّاءُ زِيدَ أَوَّلًا كَتَثْفَلًا وَثَوْتَبٍ وَثَانِيًا كَأَفْتَعَلًا
وَآخِرًا كَعَنْكَبُوتٍ يَكْثُرُ وَزِيدَ لِلثَّانِيَةِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ

زِيَادَةُ الْمِيمِ

وَالْمِيمُ زِيدَ أَوَّلًا كَمَكْرِمٍ وَآخِرًا كَزُرْقِمٍ وَسُتْهِمِ
وَشَدُّ حَشَوَا لَبَنٍ قَمَارِضٍ وَمِنْ دِلَاصٍ قَوْلُهُمْ دُلَامِضُ

زِيَادَةُ النُّونِ

وَالنُّونُ زِيدَ أَوَّلًا كَنَزَجِسٍ وَثَانِيًا كَعُنْضِلٍ وَعَنْبَسِ
وَزِيدَ فِي الْفِنْفَخِرِ وَالْكَنْهَبِلِ كَذَلِكَ فِي الضَّيْفَنِ وَالْجَحَنْفَلِ

زِيَادَةُ السِّينِ

وَالسِّينُ فِي اسْتَفْعَلَ كَاسْتَطَاعَا وَزِيدَ لِلتَّغْوِيضِ فِي أَسْطَاعَا

زِيَادَةُ الْهَاءِ

وَالْهَاءُ فِي هَزْكُولَةٍ إِذْ أَضْلَهَا رَكُلٌ وَهَاءُ أُمَّهَاتٍ مِثْلُهَا

زِيَادَةُ اللَّامِ

وَاللَّامُ نَحْوُ عَبْدَلٍ وَذَلِكَ كَذَلِكَ لِلْبَعِيدِ قُلْ هُنَالِكَ

الْمِيزَانُ الصَّرْفِيُّ

وَكُلُّ حَرْفٍ زِيدَ لَا تُغَيِّرُهُ بِلَفْظِهِ إِذَا وَزَنْتَ تَذَكُّرُهُ
وَالْأَحْرَفُ الَّتِي تَكُونُ أَضْلًا قَابِلٌ بِهَا إِذَا وَزَنْتَ فِعْلًا
وَإِنْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ كَرِرَ اللَّامُ نَحْوُ فَعْلَلٍ فِي جَعْفَرٍ

مَسَائِلُ التَّمْرِينِ

وَإِنْ بَيَّتَ فَعَلًا مِنْ ضَرَبَا تُلْحِقُهُ بِجَعْفَرٍ قُلْ ضَرَبَا
وَإِنْ بَيَّتَ مِنْ وَآى كَمَفْعَلٍ مَوَاى عَلَى مِثَالِ مَزْمَى يُجْعَلِ

الْحَذْفُ

وَ الْحَذْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ وَ أَلِفٍ فَمِنْهُ مَا لِغَيْرِ عَلَّةٍ حُذِفَ
كَالْأَبِ وَ الْيَدِ اغْتِبَاطًا عَرَفَا وَ مِنْهُ مَا لِعِلَّةٍ قَدْ حُذِفَا
كَالْحَذْفِ لَالْتِقَاءِ سَاكِنَيْنِ وَ الْحَذْفُ لَالْتِقَاءِ هَمْزَتَيْنِ
نَحْوُ فَتَى وَضَلَا وَ نَحْوِ أَكْرِمٍ أَوْ مُلْحَقٍ بِهِ كَمِثْلِ يُكْرِمُ

حَذْفُ الْوَاوِ

وَ الْوَاوُ بَيْنَ الْكَسْرِ وَ الْيَاءِ حُذِفَ مُطَّرِدًا كَيَعِدُ الْحُكْمُ عُرِفَ

تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ

وَ حَقَّقُوا الْهَمْزَةَ بِالْحَذْفِ كَحَبٍ فِي الْحَبِّ إِذْ سُكُونُ قَبْلَهَا وَجَبَ

بَيَانُ حُرُوفِ الْإِبْدَالِ

وَ أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ يَأْتِي التَّيْسِينَ بِحَضْرَتِهَا فِي أَجْهَدْتُمْ طَاوِينَ

إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنْ أَحْرَفِ الْمَدِّ

فَالْهَمْزُ قَدْ يُحْذَفُ إِذْ يُخَفَّفُ يُبْدَلُ مِنْهُ مِثْلُ رَأْسِ أَلِفٍ
وَ مِثْلُ مُؤْمِنٍ بِوَاوٍ يُبْدَلُ وَ مِثْلُ بَشِيرٍ مَخْضٍ يَاءٍ يُجْعَلُ
وَإِنْ فَتَحَتْهَا وَ ضَمٌّ أَوْ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا كَمُؤْنٍ أَوْ كَمَيَّرَ
أَبْدَلَتْهَا لِلضَّمِّ وَآوَا فَتَحَتْ كَذَا لِكَسْرِ صَارَ يَاءٌ حُرِّكَتْ

إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ هَاءً

وَ أَبْدَلُوا الْهَمْزَةَ فِي أَرْقَتْ هَاءً وَ إِيَّاكَ وَ فِي أَنْزَتْ

إِبْدَالُ الْأَلِفِ هَمْزَةً

وَأُبْدَلُوا الْأَلِفَ هَمْزًا لِيَصِحَّ فِي مِثْلِ حَمْرَاءَ وَصَخْرَاءَ يَصِحَّ
كَذَاكَ مَعَ شُدُودِهِ شَأْبَةً مِثْلُ الضَّالِّينَ رَوَوْا ذَأْبَهُ

إِبْدَالُ الْأَلِفِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا تَحَرَّكََا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لَازِمٍ فَلْيُشْرَكََا
فِي الْإِنْقِلَابِ أَلِفًا نَحْوُ رَمَى وَنَحْوُ مَزَمَى وَدَعَا وَكَالْعَمَى
مَا لَمْ يَجِئَا فِي مِثَالِ الْحَوْنَةِ وَمِثْلِ وَدَعَوَاتٍ بَيَّنَّهُ

قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً

وَالْوَاوُ إِنْ يَسْكُنَ وَقَبْلَهُ انْكَسَرَ فَاقْلِبْهُ يَاءً نَحْوُ مِيزَانٍ اشْتَهَرَ

إِبْدَالُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ هَمْزَةً فِي فَاعِلٍ

وَيُبْدَلَانِ هَمْزَةً فِي فَاعِلٍ وَجَمْعِهِ كَبَائِعٍ وَقَائِلٍ

إِبْدَالُ حُرُوفِ الْمَدِّ فِي الْجَمْعِ هَمْزَةً

كَذَاكَ يُبْدَلَانِ فِي فَعِيلَةٍ مِثْلُ فَعَالَةٍ مَعَ الْفُعُولَةِ
هَمْزًا فَقُلْ جَامِعَهَا صَحَائِفُ كَذَا رَسَائِلُ كَذَا تَنَائِفُ
أَمَّا مَعَايِشُ فَلَا تَهْمِزُهَا لِأَنَّهَا مَفَاعِلٌ فَمِزُهَا

إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ

وَأُبْدَلَا هَمْزًا لِأَجْلِ أَلِفٍ زَائِدَةٍ قَبْلَهُمَا فِي الطَّرَفِ
نَحْوُ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ أَمَّا شَقَاوَةُ عَبَايَةٍ فَحَتَمَا
يُضَحِّحَانِ فِيهِمَا لِلْهَاءَيْنِ تَضَحِّحُ مِذْرَوَيْنِ وَالثَّنَائَيْنِ

جَوَازُ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ

وَتَهْمِزُ الْوَاوِ إِذَا ضَمَمَتْهُ وَالْوَاوُ أَوَّلًا إِذَا كَسَرَتْهُ
كَوَقَّتْ وَكَوَشَّحَ وَأَخْذَ وَأَثُوبٌ مِثْلُ قُؤُوسٍ أَطْرَدَ

إِنْدَالُ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ

وَأُبْدِلَتْ تَاءٌ صَرِيحًا نَحْوًا بُنْتُ وَ أَخْتُ وَ اتَّزِنُ وَ تَقْوَى

إِنْدَالُ تَاءٍ افْتَعَلَ ذَالًا

وَيُبْدِلُونَ التَّاءَ ذَالًا قَالُوا ازْدَانُ يَزْدَانُ لَهُ مِثَالُ

إِنْدَالُ تَاءٍ افْتَعَلَ طَاءً

وَالْتَّاءَ طَاءً فِي فَحَضَطُ وَ اضْطَجَعَ وَ الثُّونُ مِثْمَا مِثْلُ عُنْبَرٍ سُمِعَ

إِنْدَالُ الْيَاءِ جِيمًا

وَ الْيَاءَ جِيمًا فِيهِ لِلْمُخْتَجِّ خَالِي عُوَيْفٌ وَ أَبُو عَلِيٍّ

الْإِذْغَامُ

الْقَوْلُ فِي الْإِذْغَامِ بِاخْتِصَارِ وَ بَعْدَهُ ضَرَائِرُ الْأَشْعَارِ

أَمَّا إِذْغَامُ الْحَرْفِ فِي مِثْلِهِ كَالذَّالِ فِي الذَّالِ فَمِنْ تَمَثُّلِهِ

شَدُّ يَشُدُّ شَدُّ يَدُ دَاوُدَا مُحَرَّكََا أَوْ سَاكِئَا مَوْجُودَا

أَمَّا إِذْغَامُ الْمُتَقَارِبَيْنِ كَالذَّالِ فِي الذَّالِ مُلَاصِقَيْنِ

كَإِذْرَى وَ قَدْ ذَرَى فَقَسَّ تُصَبِّ الْقَوْلُ فِي ذِكْرِ الْمَخَارِجِ يَجِبُ

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ

حَلَقِيَّةٌ لَهَوِيَّةٌ شَجَرِيَّةٌ وَ أَسَلِيَّةٌ مَعَ النُّطْعِيَّةِ

وَ لَثَوِيَّةٌ مَعَ الذَّلَقِيَّةِ وَ شَفَهِيَّةٌ مَعَ اللَّيْنِيَّةِ

صِفَاتُ الْحُرُوفِ

مَهْمُوسَةٌ مَجْهُورَةٌ مُسْتَرْخِيَّةٌ شَدِيدَةٌ بَيْنَهُمَا مُسْتَعْلِيَّةٌ

مُطَبَّقَةٌ مُنْخَرِفٌ مُكَرَّرٌ هَاوٍ أَعْنَانٍ طَوِيلٌ ضَمُرٌ

الْإِذْغَامُ الشَّاذُّ

وَ مِنْ شُدُودِ مُذْغَمٍ عُلَمَاءُ مَلْعَبٍ بِالْحَارِثِ مِنْهُ جَائِي

الضُّرُورَاتُ الشَّعْرِيَّةُ

وَفِي اضْطِرَارِ الشَّعْرِ جَازَ صَرْفُ
 حَذْفُ الْحُرُوفِ وَانْحِذَافُ الْحَرَكَه
 وَالْفَضْلُ وَالْقَلْبُ وَقَصْرُ مَا يُمَدُّ
 تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ الْمَزُويَّة
 نَظَمَهَا يَخْيِي بْنُ مُعْطٍ الْمَغْرِبِي
 وَفَقَ مُرَادِ الْمُتَنَهَى وَالنُّشَاهُ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهِ أَعْتَصِمُ
 مَا لَيْسَ مَضْرُوفًا وَجَازَ الْحَذْفُ
 كَمَا أَتَتْ سَوَاكِينُ مُحَرَّكَه
 وَشَذُّ مَا خَفَّ وَفَكَ مَا يُشَدُّ
 هَذَا تَمَامُ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّة
 تَذَكُّرَةً وَجِيزَةً لِلْمَغْرِبِ
 فِي الْخَمْسِ وَالتِّسْعِينَ وَالْخَمْسِ الْمَائَةِ
 ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ أَسْلِمُ

وصف مخطوطات الكتاب

اعتمدنا في تحقيقنا لكتاب الصفوة الصفية على نسختين خطيتين:

- ١ - وهي النسخة الأم التي اعتمدناها أصلاً للكتاب، وهي محفوظة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم (١٦٠) نحو، عن صورة من الأصل في مكتبه عارف حكمت برقم (١٤٣) نحو، ويبلغ عدد أوراقها: (٢٥٢).
- ٢ - وهي النسخة الثانية التي طابقنا عليها الأصل، وكانت محفوظة في المكتبة السليمانية برقم (٤٩٢٨)، ويبلغ عدد أوراقها: (٣٢٢).

منهج التحقيق

حاولتُ جهدي إخراج كتاب "الصفوة الصفية" كما أراده مؤلفه، واستنفذتُ الوسعَ في أن يكون في المكانة اللائقة به وبصاحبه. ولذا حرصتُ على اتباع منهج علمي سليم مُتَحَرِّياً بالأمانة والدقة في كل ما أكتبه أو أعرض له. ولهذا قُمتُ بما يلي:

- ١ - اعتمدتُ نسخة "معهد المخطوطات" أصلاً، لامتيازات حظيت بها، ثم نسختُها كاملةً مراعيًا في ذلك قواعدَ الإملاء الحديثة وعلامات الترقيم إلا ما كان من الآيات القرآنية فإنني أثبتُ رسمها كما هو في المصحف العثماني.
- ٢ - قابلتُ نسخة الأصل بالنسخة الأخرى المعتمدة، ذاكرًا الفروق بينها في الحاشية.

٣ - عزوتُ الآيات القرآنية، بذكر اسم السورة ورقم الآية؛ مُفَرِّقاً بين الاستشهاد بجزء الآية والآية؛ بقولي في الجزء: "من الآية" أو "بعض الآية"، ومكملًا بعض الآيات في الحاشية إن تطلّب الإيضاح ذلك. كما أنني قمتُ بتمييز الآيات عن سائر النصوص بوضعها بين قوسين مُزهرين ﴿﴾.

- وثقتُ القراءات القرآنية من كتب القراءات بالدرجة الأولى، ثم من كتب التفسير التي تُغنى بالقراءات، ونسبتها إلى أصحابها.

٤ - خرّجتُ الأحاديث النبوية والآثار من مصادر الحديث المعروفة، متبداً بالبحث عن الحديث أو الأثر في كتب الصحاح، فإن لم أجِدْ بحثاً في كتب غريب الحديث والأثر، مشيراً في الغالب إلى لفظ الحديث كما ورد في مصدره.

٥ - خَرَّجْتُ أمثال العربِ السَّائرةَ وأقوالهم المَشْهُورَةَ من كتبِ الأمثالِ، ومن بقيَّةِ كتبِ الأدبِ واللُّغة.

٦ - خَرَّجْتُ الشُّواهدَ الشَّعْرِيَّةَ الواردةَ في الكتابِ مبتدأً بالذِّيانِ إنْ كانَ للشَّاعرِ ديوانٌ، أو من مَجْمُوعه الشَّعْرِي إنْ وُجِدَ. مع تخريجه -أيضاً- من بعضِ كتبِ اللُّغة والأدب. مُشِيرًا في غالبِ الآياتِ إلى اختلافِ رواياتِ البيتِ، فإنْ لم أجد ديوانًا أو مَجْموعًا شعريًّا خَرَّجْتُ البيتَ من كتبِ اللُّغة والنَّحو والأدب.

وإذا كانَ الشَّاهدُ الشَّعْرِيُّ بلاغيًّا أَشْرْتُ -إضافةً إلى ما تقدَّم إلى - الاستشهادِ به في المصادرِ البلاغيَّةِ المتقدِّمة على المُصنِّف.

كما أَنني حرصْتُ على نسبةِ الآياتِ -التي لم يُنسبها الكتابُ- إلى قائلِها، مبيِّنًا الخلافَ في نسبةِ البيتِ إنْ نسبَ إلى أكثرِ من قائلٍ، ومتى ورد صدرُ البيتِ أو عجزُه أو جزؤه أَكْمَلْتُهُ في الهامِشِ إنْ اِهْتَدَيْتُ إلى بقيَّته، وقد أَذْكَرُ في الهامِشِ بيتًا أو بيتين وَرَدَا برفقةِ البيتِ المُستشهد به.

٧ - قمتُ بتخريجِ أقوالِ العلماء وغيرهم، وما وقفتُ عليه من آرائهم من مؤلفاتهم إنْ كانَ لهم مؤلَّفَات، فإنْ لم تُكُنْ أو فُقدت خَرَّجْتُها من المصادرِ الَّتِي تَنَقَّلُها.

٨ - وضعتُ الأحاديثَ النَّبَوِيَّةَ، والآثارَ، والأقوالَ، والأمثالَ، والنُّصوصَ المُنْقولة، وأسماءَ الكُتُبِ بَيْنَ قَوْسَيْنِ صَغِيرَيْنِ: "".

٩ - شَرَحْتُ المُفْرَدَاتِ الغَرِيبَةَ، وحاولْتُ أن يكونَ ذلكَ مِن مَظَانِهَا قَدْرَ الإمكانِ؛ فإنْ كَانَتِ اللَّفْظَةُ الغَرِيبَةُ في آيةٍ قرآنيَّةٍ فَسَرْتُها من كتبِ غريبِ القرآنِ أو التَّفْسِيرِ، وإنْ كَانَتِ في حديثٍ أو مثلي شَرَحْتُها من كتبِ غريبِ الحديثِ، أو شُروحِ الحديثِ، وإنْ كَانَتِ في سائرِ النُّصوصِ الأخرى فَمِنَ كُتُبِ المَعَاجِمِ، والمصادرِ اللُّغَوِيَّةِ.

١٠ - علَّقتُ على بعضِ عباراتِ الكتابِ بما يُزِيلُ إبهامها، ويوضِّحُ غموضها، وحرصْتُ على إعادة الضَّمائِرِ إلى مَرَجِعِها من الكلامِ.

١١ - خَرَّجْتُ الكلماتِ الدَّخِيلَةَ أو المُعَرَّبَةَ من كتبِ المعرَّبِ أو الدَّخِيلِ إنْ وجدتُ بالدرجَةِ الأولى، فإنْ لَمْ توجدْ فَمِنَ بقيَّةِ كُتُبِ اللُّغة.

١٢ - ضَبَطْتُ الآياتِ القرآنيَّةَ، والأحاديثَ النَّبَوِيَّةَ، والآثارَ، والأشعارَ، والأمثالَ بالشَّكْلِ الثَّامِ.

١٣ - صنعتُ ترجمةَ وافيةَ للمؤلفِ.

١٤ - ترجمتُ للأعلام الذين وردَ ذكرُهم في متن الكتاب، وحاولتُ أن تكونَ الترجمةُ موجزةً متناولةً أبرزَ معالمِ الشخصية؛ كاسمه، ونسبه، ولقبه، وكُنْيته، وولادته، وتاريخ وفاته، وأهم مؤلفاته. مُشيرًا - بعد ذلك - إلى أهم مصادر الترجمة التي استفدتُ منها.

١٥ - حرصتُ - جهدي - أن أرتب المصادر التي أُحيلُ عليها في الهامش بحسبِ وفیات مؤلفيها ما لَمْ يَسْتَدْعِ السِّياقُ تقديمَ متأخرٍ على متقدِّم.

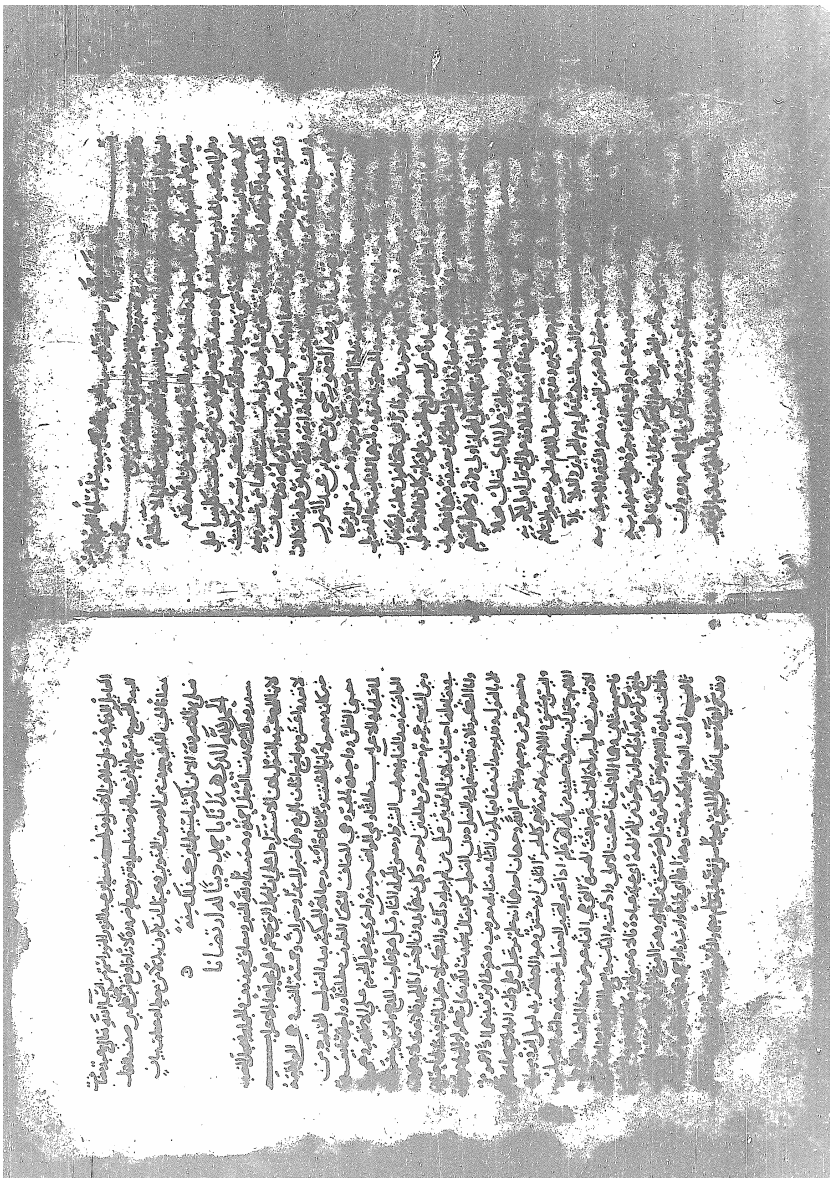
١٦ - عرفتُ بالأماكن والبلدان والمواضع التي ورد ذكرها في المتن، وعَوَّلْتُ في ذلك على كتب الأماكن والبلدان.

١٧ - ذَيْلتُ الدِّراسةَ بنماذجٍ من صُور الصِّفحاتِ الأولى والأخيرة للأصل وبقِيَّةِ النُّسخ المُعتمدة.

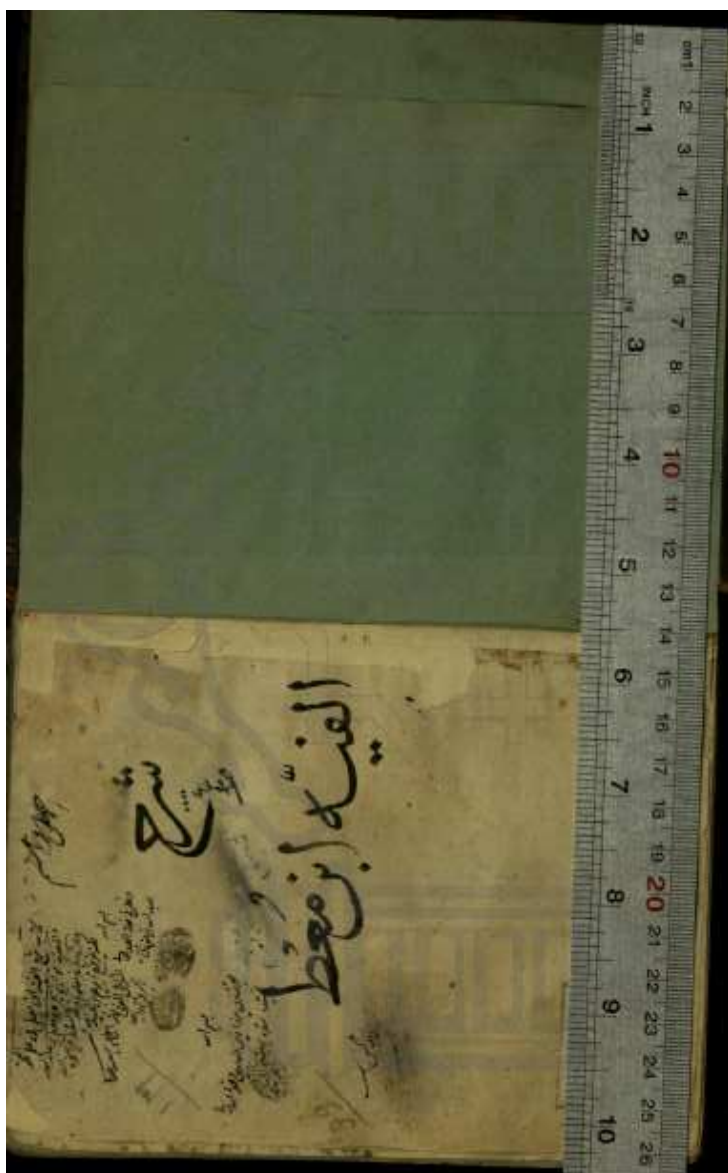
١٨ - وضعتُ للكتاب فهرس للموضوعات؛ تيسيرًا للإفادة منه.

وبعد، فإن ما قمت به، ما هو إلا محاولة متواضعة، أرجو أن أكون قد وفقت في مساعي، لإخراج هذا الكتاب في حلة جديدة تليق به، داعيًا المولى عز وجل أن ينفعنا به، إنه سميع مجيب. والله الموفق.

صور مخطوطات الكتاب



صور مخطوطات الكتاب



صور مخطوطات الكتاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الراجي في جميع حالاته إبراهيم بن عبيد الله - رحمه الله تعالى -:

الحمد لله مانح كل عطية، وغافر كل خطية، ومنيل كل أمل، ومزيل كل وجل، وميسر كل يسير، ومسهل كل عسير، باسط النعم، ودافع النقم، وصلاته على خير خلقه، محمد الهادي إلى مناهج الحق وطرقه، وعلى آله الطاهرين الأبرار، وصحبه المهاجرين والأنصار.

وبعد؛ فإني رأيت الأرجوزة الموسومة بـ "الدرة الألفية" دقيقة المعاني وثيقة القواعد المباني، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب، ولا يرشد إلى نهج الصواب، والتمس مني طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها، ويفصح عن معماها، ويطباق ألفاظها، ويُغري بها حفاظها؛ فأجبتهم إلى ذلك راجيًا من الله لا من سواه جزيل الثواب، إنه يرزق من يشاء بغير حساب، لأن النحو ميزان اللغة العربية وقسطاس الأمثال الأدبية، والشيء إذا لم يوزن بميزانه، لم يُعرف رجحانه من نقصانه، لاسيما كتاب الله المبين للحلال والحرام والفروض والأحكام، الدال على صفات الله وتوحيده، والمعاد ووعدته وووعيده، ولا ريب أن العلم بهذه الأمور من أفضل المعارف، وأعلى رتبة وصل إليها فهم العارف، ويتوقف تحصيل كمال ذلك وتمامه على التبحر في علم النحو وأحكامه، وسميتها "الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ألفية ابن معط

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ يَخِي بَنُ مُعْطٍ بَنُ عَبْدِ الثَّوْرِ

(الراجي): الأمل، والرجاء: الأمل، يقال: رجوت فلاناً رجواً ورجاء ورجاوة: إذا أملت، وهو مأخوذ من الرجا المقصور، وهو الناحية، وجمعه الأرجاء؛ لأن الراجي في ناحية والمرجو في ناحية فمعنى قولهم: أرجو الشيء أي: أريد أن يحصل في الرجا الذي أنا فيه أي في ناحيتي، وكذلك "الإرجاء" وهو تأخير الشيء عن زمانك الذي أنت فيه إلى زمان آخر، والرجاء يستعمل بمعنيين أحدهما: الأمل، والثاني: الخوف، قال أبو ذؤيب^(١): [الطويل]

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يُرْجَ لَسَعَهَا وَخَالَفَهَا فِي يَتِّ نُوبَ عَوَاسِلِ

أي: لم يخف لسعها، والنوب: النحل، جمع نائب كقولهم: فاره وفره، سميت بذلك؛ لأنها ترعى وتنوب إلى مكانها، قال الأصمعي: هو من النوبة التي تنوب الناس لوقت معروف، وفي التنزيل: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، أي: لا تخافون عظمة الله، وفيه: ﴿وَأَرْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، أي: خافوه، وإنما استعملوا الرجاء بمعنى الخوف؛ لأن الرجاء عبارة عن الطمع في حصول المرجو والخوف من فواته فجردوه من معنى الطمع واستعملوه في الخوف مجازاً، ولهذا قال سيبويه: لعل فيها طمع وإشفاق، كما ذكرنا.

وراجي فاعل يقول، ويحيى عطف بيان، وهو أولى من جعله بدلاً لافتقار الأول إلى البيان، ولأن البدل يحتاج إلى تقدير العامل، والتقدير خلاف الأصل، ولا يحسن أن يكون يحيى فاعل، وراجي ربه حال وقد أسكن الياء للضرورة؛ لأن ذلك إنما يصح إذا لم يتعرف اسم الفاعل بالإضافة لكونه للحال أو للاستقبال، وليس الأمر هنا كذلك، فإنه لم يرد أن رداءه مقيد بزمان دون زمان، بل إن شأنه راء ربه مطلقاً في جميع الأوقات في الماضي وغيره من غير تقييد بزمان فلم يتعين اسم الفاعل للحال أو للاستقبال فلم يكن

(١) انظر: ديوان الهذليين: (١/ ١٤٣)، والرواية فيه: «إذا لسعته الدُّبْرُ...»

إلخ» والدُّبْرُ: النحل، والرواية في اللسان: «النحل» كما هنا، وتسمية النحل بالتُّوب هي التسمية الشائعة في اللهجات اليمنية، انظر المعجم اليمني (٨٨٣ - ٨٨٤).

نكرة فلم يكن حالاً، وأيضاً فبتقدير جعله للماضي يصح استمراره إلى زمن الحال، ولا ينعكس.

قوله: (ربه) الرب: المالك، والرب: المصلح، يقال: رب الضيعة: إذا أصلحها، والرب: المربي، والرب: الإله، ورب القوم: سائسهم وسيدهم، فإذا استعمل هذا اللفظ في "الإله" فالإله جامع لجميع مفهوماته؛ لأنه تعالى "مالك، ومصلح، ومربي الأشياء، وسيد الموجودات". فهل يكون استعماله فيه استعمالاً للمشارك في إفادة جميع مفهوماته؟ وفيه نظر، ولا يستعمله الإسلاميون في غير اسم الله تعالى إلا مضافاً، وأما الجاهلية فقد استعملته في غير "الإله" بمعنى المالك بالألف واللام، قال الحارث بن حلزة^(١): [الخفيف]

وَهُوَ الرَّبُّ وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ
الْحَوَارِينَ وَالْبُلَاءِ بَلَاءٍ
والحواران: موضعان

قوله: (الغفور) فعول وهو من أبنية المبالغة والتكثير، فالغفور أبلغ وأعظم من غافر كما أن الطهور أبلغ من طاهر، والغفور: الستور، والغفر: الستر، يقال: اصبغ ثوبك فهو أغفر "للوسخ" أي أستر له، ومنه سميت البيضة التي توضع على الرأس مغفراً؛ لأنها تستره وتغطيه، والمراد بالغفور في صفات الله تعالى هذا المعنى وهو ستر ذنوب عباده وتغطيتها بالعفو عن المعاقبة، لأن عظمة عفوه تنغمر فيها الذنوب وتغطي ولا تظهر. قوله: ابن عبد النور ابن بدل من معط وليس بصفة؛ لأن العلم إذا وصف بابن مضاف إلى علم لم ينون الموصوف وهذا أولى من جعله وصفاً مع أنه نون ضرورة قال ابن جني في قول الشاعر^(٢): [الرجز]

(١) انظر: ديوانه ٢٩. وينظر: اللسان (قوا) ٢٠٨/١٥.

(٢) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيويه ٢/ ٣١٢؛ والكتاب ٣/ ٥٠٦؛ ولسان العرب ١/ ٢٣٨ (ثعلب)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٩ (قَب)؛ وجمع الهوامع ١/ ١٧٦.

الإعراب: "جارية": خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. "من قيس": جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ "جارية". "ابن": صفة مجرورة بالكسرة وهو مضاف. "ثعلبة": مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وسكن لضرورة الشعر. وجملة هي "جارية": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "من قيس" حيث نون "قيس"، وهو الموصوف بـ "ابن"، وذلك لضرورة الشعر.

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ

إن ابن ثعلبة بدل من قيس، لما ذكرنا، ويجوز أن يكون ان عبد النور عطف بيان، وعبد النور كقولهم: عبد الحق، وعبد السلام والمراد بذلك الله تعالى، لقوله تعالى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيِّمُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وكذا عبد النور، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، والنور أيضًا جمع نار كقولهم: دار ودور، والنور أيضًا جمع نوار، وهي النفور من الريبة، يقال: امرأة نوار ونساء نور، وأصله نور بضم الواو، فحذفوا الضمة؛ لثقلها على الواو المضموم ما قبلها.

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا بِأَحْمَدٍ دِينًا لَهُ ارْتَضَانَا

المبتدأ والخبر هنا في موضع نصب بيقول؛ لأنه محكي بالقول، والجملة التي لها موضع من الإعراب تسع، اثنتان منها في موضع رفع، وهما الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ، والجملة الواقعة خبرًا لـ(إن)، وخمس منها في موضع نصب، وهي الجملة الواقعة خبرًا لـ(كان)، والواقعة مفعولًا ثانيًا لظننت، وثالثًا لأعلمت، والواقعة حالًا، والمحكية بعد القول، والثامنة تتبع ما قبلها في إعرابه وهي الجملة الواقعة صفة للنكرة، والتاسعة في موضع جزم على خلاف فيه، وهي الجملة الواقعة بعد الفاء في جواب الشرط بدليل قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] فمن قرأ بالجزم فإنه عطفه على محل الجملة الواقعة جواب الشرط.

و(الحمد): الثناء والمدح، وقيل: الحمد مقلوب من المدح، والحمد أعم من الشكر من وجه والشكر أعم من الحمد من وجه، أما وجه عموم الحمد فإنه قد يحمد الرجل على شجاعته وعلى علمه من لم ينتفع بذلك كما يحمد الشاعر المجيد بعد موته من لم يقل فيه شعراً، والطبيب الحاذق من لم يستطبه، وقد يكون في مقابلة صنيع كإحسان، أما الشكر فهو الثناء على المحسن بما أولأكه من إحسانه لا غير، وأما وجه عموم الشكر فإن الحمد لا يستعمل إلا في القول الجميل، وأما الشكر فيستعمل في القول الجميل وفي العمل أيضًا يقال: سجدت شكرًا لله، والسجود عمل.

قوله: (الله) قيل: اسم الله علم ليس بمنقول ولا مشتق فلا يطلق إلا على رب العالمين المعبود بالحق، وأقول لو كان كذلك لم تلزمه الألف واللام ولذلك قال سيبويه: الألف واللام فيه عوض من الهمزة فأصله إله، ويدل ذلك على صحة ما قال سيبويه - في أن الألف واللام فيه عوض من الهمزة قولهم: يا الله بقطع الهمزة كما تقول: يا إله، فالإله في الأصل اسم جنس يقع على كل معبود بحق أو باطل فلما غلب

على المعبود بحق لزمته الألف واللام كما لزمّت النجم حين غلب على الثريا، وهو اسم علم على الباري تقدست أسماؤه وليس بصفة؛ لأنه يوصف ولا يوصف به بل صفات الباري تعالى كلها جارية عليه، ومن قال باشتقاقه فيحتمل أن يكون مشتقاً من لاه الشيء إذا خفي.
قال الشاعر:

لا هت فما عرفت يوماً بخارجة يا ليتها خرجت حتى عرفناها

أي: خفيت واستترت، وهذا المعنى - وهو الخفاء - موجود في معنى هذه اللفظة المقدسة؛ لأن حقيقة الباري - سبحانه - خفيت على العقول فلم تدركها، وأقول: هذا الاشتقاق ليس بصحيح إذ إله فاءه همزة وعينه لام ولامه هاء، وألفه التي قبل الهاء زائدة ووزنه فعال، وفاء لاهت في البيت لام والألف فيه منقلبة عن عين الكلمة، والألف في إله زائدة، فإن جعلنا الألف في إله بدلا من عين الكلمة كانت الهمزة زائدة؛ لأنها لا تقع أولا ومعها ثلاثة أصول إلا زائدة.

وقيل: هو مشتق من إله بوزن علم إذا تحير؛ لأن العقول تتحير في معرفة حقيقته سبحانه وإنما تعرف صفاته دون حقيقته، وإنما لزمه التفخيم إذا انفتح ما قبله أو انضم للفرق بينه وبين اللات - أعني اسم الصنم - لأن منهم من يقف عليها بالهاء فيقول: اللاه، والألف التي قبل الهاء في اسم الله تعالى على القول الأول عين الكلمة ووزنه أفعال وهي منقلبة عن ياء فكأن أصله ليه فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم: لهي أبوك. بسكون الهاء وتأخير العين إلى موضع اللام وتقديم اللام إلى موضع العين، و"لهي" مبني لتضمنه معنى حرف الجر وهو اللام.
قوله: هداانا أي: دلنا، وأرشدنا، والمصدر هدى.

وقوله: بأحمد يريد به: رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال صلى الله عليه: "اسمي في السماء أحمد وفي الأرض محمد".

ومعنى ذلك أنه أحمد أهل السماء، أي أكثرهم حمدا لله تعالى فهو منقول من أفعال التفضيل، ومعنى قوله: وفي الأرض محمد أي كثرت خصاله المحمودة في الأرض. والدين هنا ملة الإسلام، والدين: الطاعة، قال عمرو بن كلثوم^(١): [الوافر]

(١) عجز بيت صدره:

وأيا ما لنا غرّا كراما

عصينا المَلِكُ فيها أن نَدِينَا

أي أن نطيع، والدين: الجزء والمكافأة، ومنه قولهم: كما تدين تدان، أي كما تجازي تجازي، وارتضانا اختارنا له أي للدين، وإذا ارتضانا له فقد ارتضاه لنا، ولام ارتضى في الأصل واو لقولهم: الرضوان، وموضع له ارتضانا نصب نعت لدين.

فَلَمْ يَزَلْ يَنْمِي بِهِ الْإِسْلَامُ حَتَّى اسْتَبَانَ لِلْهُدَى أَعْلَامُ

يريد بالنماء هنا الزيادة والارتفاع على غيره من الأديان، ومنه نَمَى الخضاب ينمي إذا: علا لونه وارتفع، ومنه قول النابغة^(١): [البسيط]

وَأَنْمِ الْقَتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أَجْدٍ

أي: أرفعه عليها، والقتود: جمع قتد وهي: خشب الرحل، والأجد: الناقة القوية على السير، وربما قالوا: نما الشيء ينمو نموا بالواو.

وأما اسم لم يزل، فيحتمل أن يكون ضمير الشأن، ويجوز أن يكون ضمير أحمد، والإسلام على هذين الوجهين فاعل ينمي، وإن جعلته اسم لم يزل جعلت في ينمي ضميرا هو فاعله يعود على الإسلام، والوجهان الأولان أقوى.

والإسلام في الأصل التفويض والانقياد وهو مشتق من السلامة ثم غلب على دين محمد صلى الله عليه وسلم، واستبان هنا بمعنى بان، أي: اتضحت وظهرت، قوله للهدى أي للدلالة على الحق. والأعلام: العلامات، والأعلام: الجبال، والأعلام:

=

وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٧١؛ ولسان العرب ١٢ / ٦٤١ (يوم)، ١٣ / ١٦٩ (دين)؛ وتهذيب اللغة ١٣ / ١١٤؛ وجمهرة أشعار العرب ١ / ٣٩٥؛ وشرح ديوان امرئ القيس ص ٣٢٤؛ وشرح القصائد السبع ص ٣٨٨؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٣٤؛ وشرح المعلقات السبع ص ١٧٢؛ وشرح المعلقات العشر ص ٩٠؛ وتاج العروس (دين).

(١) عجز بيت صدره:

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا اِزْتِجَاعَ لَهُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦؛ ولسان العرب ٣ / ٣٤٢ (قتد)، ١٥ / ٣٤٢ (نمي)؛ وكتاب العين ٢ / ٢١٥؛ ومقاييس اللغة ١ / ٦٢، ٤ / ٢٥١؛ وتهذيب اللغة ١٥ / ٢١٧.

فعد عما ترى: انصرف عنه، يريد به انصرف عن الدار التي وقفت عليها تتذكر من كان يحل بها، فانك لا ترتجع بحزنك وبكائك عليهم شيئا مما كنت فيه. وانم القتود: ارفعها، يقال نميت الشيء أنميه إذا رفعته، والقتود: الرحل بما عليه، وقيل: القتود: خشب الرحل، والعيرانة: الموثقة الخلق.

الرايات، ويجوز أن تكون الأعلام هنا كناية عن رؤساء الإسلام الذين بهم ظهر الدين وانكشف أمره بقهرهم الباطل.

مُؤَيَّدًا مِنْهُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ وَخِيَا إِلَيْهِ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ

التأييد: التقوية، والمؤيد: المقوي، يقال: أد الرجل يئيد أيدا، إذا اشتد وقوي، والأيد والأد: القوة، وأما نصب مؤيد، فإن جعلت اسم لم يزل ضمير أحمد جاز أن يكون خبرا بعد خبر لقوله: لم يزل ويجوز أن يكون حالا من الهاء في به، وإن جعلت اسم لم يزل ضمير الشأن أو الإسلام تعين أن يكون حالا من الضمير في به؛ لأنه ضمير أحمد.

وخير الكتاب: أفضلها وأكثرها خيرا، وأصله أخير فحذفت الهمزة ونقلت حركة الياء إلى الخاء، ولا يثني ولا يجمع ما دام للتفضيل، فأما قول الشاعر^(١): [الطويل]

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ بَعْمُرٍ وَبَنِي مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمْدِ

فإنما ثنى خيرا ثم خففه كتخفيف هين، ويعني بخبر الكتب: القرآن، ويريد خير الكتب المنزلة، والكتب جمع كتاب، والوحي: الكتاب، وجمعه وحي مثل حلي وحلى، قال لبيد: كما ضمن الوحي سلامها. والوحي سلامها. والوحي: الإشارة، والكتابة، والرسالة، والإلهام، والكلام الخفي وكل ما ألفيته إلى غيرك على خفاء، يقال: وحيته إليه الكلام وأوحيت وهو أن تكلمه بكلام خفي، وأوحى أيضا: كتب، قال الراجز: [الرجز]

لَقَدِرْ كَانَ وَحَاهُ الْوَاوِي

أي: كتبه الكاتب، فإن جعلت الوحي هنا بمعنى الكتابة أو بمعنى الإلهام أو بمعنى الكلام الخفي، أو الإشارة فهو تمييز، وكذا إن جعلت الوحي بمعنى الكتاب فيكون التقدير خير الكتب كتابا كما تقول، هو أفضل الآباء أبا، وهو أفضل الكرام سخاء.

قوله: بلسان يريد بكلام، واللسان: الجارحة التي يتكلم بها. واللسان: اللغة، واللسان: الكلمة، قال الشاعر^(٢): [البسيط]

(١) البيت دون عزو في اللسان (صمد).

(٢) صدر بيت عجزه:

مِنْ عَلُوٍّ لَا عَجَبَ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

البيت لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص ٢٦؛ والأصمعيات ص ٨٨؛ وأما لي المرتضى ٢ / ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ٩٥٠، ١٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥١١؛ وسمط اللآلي ص ٧٥؛ ولسان العرب ٤ /

إني أَتَنِّي لساناً لا أُسَرُّ بها

والعربي: الفصح، أي بلسان عربي ذي بيان.

لِكُونِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقَ كَمَا الرُّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقَ

اللام في لكونه للتعليل أعني تعليل تفضيل الكتاب الذي أيد به النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا يتعلق بفعل دل عليه خير، أي زاد في الخير على غيره من الكتب؛ لكونه أشرف ما به نطق، ويجوز أن يتعلق بـ عربي؛ لأن المراد به القرآن ولا شك أن العربية أشرف من سائر اللغات، ويجوز أن يتعلق بفعل دل عليه وجيا، ويضعف تعليقه الثانية بها، ولأن تقديره: أيد بخير الكتب لكون خير الكتب أشرف ما به نطق، وهل يكون خير الكتب إلا كذلك؛ اللهم إلا أن يقال:

إنما أيد بخير الكتب لكونه خير الخلق، وصورة اللفظ ليست كذلك، وإن لم تجعل اللام للتعليل لم يجز تعليقها بـ " مؤيد " أيضاً؛ لأنه قد تعلق به حرفا جر وهما الباء في بخير، ومنه. و" ما " في " كما " كافة، ولذلك وقعت بعد الكاف الجملة الابتدائية،

=

٣٥٢ (سخر)، ١٣ / ٣٨٥، ٣٨٦ (لسن)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١ / ١٩١، ٤ / ١٥٦؛ ولسان العرب ١٥ / ٨٣ (علا).

شرح المفردات: السخر: السخرية.

المعنى: جاءت أنباء من أعلى نجد، وهو لا يعجب من الموت ولا يسخر.

الإعراب: "إني": حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير المتكلم مبني في محل نصب اسم "إن". "أتني": فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، والياء: ضمير المتكلم مبني في محل نصب مفعول به. "لسان": فاعل مرفوع بالضمّة. "لا": حرف نفي. "أسر": فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. "بها": جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. "من علو": جار ومجرور مبني على الفتح في محل جر، متعلقان بصفة محذوفة للسان. "لا": حرف نفي يعمل عمل "ليس". "عجب": اسم "لا" مرفوع بالضمّة. "منها": جار ومجرور متعلقان بخبر "لا" المحذوف. "ولا": الواو: حرف عطف، "لا": زائدة لتوكيد النفي. "سخر": اسم معطوف على "عجب" مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة "إني أتني": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أتني لسان": في محل رفع خبر "إن". وجملة "لا أسر": في محل رفع صفة لـ "لسان". وجملة "لا عجب كائنا": في محل رفع صفة ثانية لـ "لسان".

والشاهد فيه قوله: "من علو" حيث بناها على الفتح في محل جر، وكل اللغات تؤدي معنى: من فوق.

ويتعلق - أعني بـ "أشرف"؛ لأنها نعت لمصدر محذوف، أي: لكون الكتاب يزيد شرف النطق على غيره من المنطوق به زيادة مثل زيادة فضل الرسول على الخلق. وأما نصب أشرف؛ فإنه خبر لا حال بدليل قولك: عجبت من كون زيد أخاك، فلو كان حالا لم يقع معرفة؛ فإن قيل: كان الناقصة لا مصدر لها، قلت: لها في الأصل مصدر لكن لا يذكر مع خبرها؛ لأنه قد صار عوضا من المصدر، ولا يصح العوض إلا مما هو ثابت، وإذا لم يذكر مع خبرها جاز أن يذكر على انفراده، ولذلك يقدر بأن والفعل ليفيد الدلالة على الزمان المجرد من الحدث، وهو اختيار أبي علي في "الدمشقيات".

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَّمَا

الصلاة في اللغة هي: الدعاء، والصلاة منا على النبي كذلك، وصلاة الله: رحمته ورضوانه، وصلاة الملائكة: استغفار وهو دعاء أيضًا للنبي بالرحمة والرضوان. وأما السلام من الله فهو السلامة من كل محذور في الدنيا والآخرة. وأصل آل واهل، فأبدلوا من الهاء همزة، ومن الهمزة ألفا، ولا يستعمل الألف إلا في الأشرف الأخص فلا يقال: آل البزاز ولا آل العطار، بل يقال: أهل البزاز وأهل العطار، ويقال: آل محمد، وآل إبراهيم، والمراد بالآل - هنا - الأهل، لعطف الصحب عليهم، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تحل الصدقة وآل محمد". قال الشافعي: دل هذا الحديث على أن آل محمد هم الذين حرمت عليهم الصدقة، وعوضوا عنها الخمس، وهم صليبة بني هاشم وبني عبد المطلب. والتكريم: التعظيم والتشريف، ورفع المنزلة، وهل الصحب اسم جمع كالركب أم هو جمع. فيه بين سيويوه والأخفش، فعند سيويوه أنه اسم للجمع وإن كان من لفظ الواحد، وعند الأخفش أن كل فاعل جمع على فعل مثل ركب، وسفر، وصحب، فهو جمع يرد في التصغير إلى واحده، فيقال في تصغير صحب: صويحبون، وسيويوه يقول في تصغيره: صحيب كفلس وفليس؛ لأن فعلا بفتح الفاء وسكون العين ليس من أبنية الجموع؛ لأنها أخف أبنية الواحد.

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدْرِ وَفِي قَلِيلِهِ نَفَادُ الْعُمَرِ

يريد بعد حمد الله والصلاة على رسوله، فلما حذف المضاف بناها، والعلم هو إدراك الشيء كما هو، جليل القدر: عظيم المبلغ، وقدر الشيء: مبلغه، ونفاد العمر: فناؤه؛ لأن العمر منتهاه والعلم غير منتهاه، وأي نسبة للمتناهي إذا انضم إلى غير المتناهي.

فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ فَالْحَازِمُ الْبَادِئُ فِيمَا يُسْتَمُّ

يقول: إذا كانت العلوم لا تنهى والعمر يتناهى فقدم منها الأهم فالأهم على غيره بترتيب، والأهم: أفعل من هممت بالشيء إذا أردته، فالأهم ما كان تعلق المهمة به أشد والحاجة إليه أمس.

والحازم: الضابط أمره الأخذ بالثقة في تصرفه، وهو ذو الرأي السديد الصائب المرتفع على غيره من الآراء فكأنه مأخوذ من قولهم: أرض حزم، أي مرتفعة على غيرها من البقاع، ومنه سمي الصدر خيزوما لقوته وشدته وضبطه بالعظام، ومنه سمي الحبل الذي يشد به حزاما لضبطه ما شد به. ويستتم بمعنى يتم، يقال: أتممت الشيء وتممته واستتمته بمعنى واحد، يريد أن الأهم من العلوم ما يمكن إتمامه، وأما مطلق العلم فلا.

فَإِنْ مَنْ يُثَقِّنُ بَعْضَ الْفَنِّ يُضْطَرُّ لِلْبَاقِي وَلَا يَسْتَغْنِي

الإتقان: الإحكام وإصلاح الشيء وإجادته وتهذيبه، ويقال: رجل تقن أي حاذق، والفن: النوع، والفنون: الأنواع، والأفانين: الأساليب وهي أنواع الكلام وطرقه، وبعض الفن: جزء منه، يضطر أي تحوجه الضرورة إلى معرفة الباقي. ولا يستغنى أي: ولا يستغنى بمعرفة جزء الشيء عن معرفة جزئه الآخر، مثال ذلك أن من عرف العوامل اللفظية يضطر إلى معرفة العوامل المعنوية، وكذلك من عرف أن خبر إن لا يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفا يحتاج إلى معرفة الظرف، وكذلك من عرف أن خبر المبتدأ إذا كان استفهاما يلزم تقديمه على المبتدأ، يحتاج إلى معرفة أسماء الاستفهام ليقدمها عليه إذا وقعت خبرا عنه، وكذا من عرف الادغام يحتاج إلى معرفة مخارج الحروف وصفاتها، ليعرف المتقارب من غيره.

وَذَا حَدَا إِخْوَانٌ صِدْقِي لِي عَلَى أَنْ افْتَضُّوا مِنِّي لَهُمْ أَنْ أَجْعَلَ

ذا هنا إشارة إلى مجموع الأمور التي ذكرها من كون العلم لا يتناهى والبداية بالأهم منه، واضطرار بعض الفن الواحد إلى بعضه الآخر أي ذا الذي هو مجموع هذه الأمور حث المذكورين وبعثهم على طلب مختصر يحيط بالأبواب المشتمة على وفق مرادهم، ويدل على صحة ما ذكرنا - من أن ذا إشارة إلى مجموع ما كر - قوله: أرجوزة وجيزة أي مختصرة ليقرب زمان تناولها وتفي الأعمار بمعرفتها

فإن قلت: فلفظ ذا مفرد وما ذكر مجموع أمور قلت: قد أشير باللفظ المفرد إلى الاثنين فصاعداً بدليل قوله تعالى: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، فأضاف بينا إلى ذلك، ولا تصح إضافته إلا إلى الاثنين فصاعداً. قوله حدا أي: حث وبعث، والإخوان الأصدقاء، وأكثر ما يستعمل الإخوان. في الأصدقاء والإخوة في الولادة.

قوله صدق أي صادقين في مودتهم. واقتضوا: طلبوا، أي: جعلوا ذلك مني قضاء لحق صداقتهم، وأجعل هنا بمعنى أعمل، قال الله تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨] أي: اعمل.

أَرْجُوزَةٌ وَجِيزَةٌ فِي النُّحُو عِدَّتُهَا أَلْفٌ خَلَتْ مِنْ حَشْوٍ

أرجوزة: أفعولة من الرجز، وهو ضرب من الشعر، يقال: رجز الشاعر وارتجز، وجيزة أي: قصيرة مختصرة، يقال: أوجزت الكلام إذا قصرته، وكلام موجز ووجيز أي: قصير.

والنحو لغة هو القصد، يقال: نحاه إذا قصده، ثم غلب على هذا العلم فلا يفهم منه عند الإطلاق غيره، إما لأن النحويين القدماء قصدوا كلام العرب وتتبعوه حتى استنبطوا منه هذه القوانين والمقاييس، وإما لأن المراعي لهذه القوانين يقصد أن يشبه كلامه بكلام العرب إعراباً وبناءً، وهو من المصادر، والتسمية به تسوُّغٌ تشبُّهه وجمعه، فيقال: أنحاء في جمع القلة، ونحو في الكثرة، وقيل: إن انقلاب واوه يمنع من تحريك عينه مع كونها حلقية، وقيل: تحريك حرف الحلق ليس بقياس بل سماع، ولذلك لم يسمع التحريك في كعب اسم القبيلة مع كون عينه حلقية، وقيل في تعريفه الصناعي: النحو صناعة علمية يبحث فيها عن أحوال الكلم مفردة ومركبة، ليتوصل بها إلى معرفة كيفية الكلام العربي وفهمه والتكلم بمثله.

قوله: عدتها ألف خلت ليس بصحيح، إنما عدتها ألفان؛ لأن الذي جعله مصراعاً من بيت يجعله العروضيون بيتاً برأسه، وذلك ظاهر في المشطور من الرجز؛ لأنه إذا سقط شطره بقي الآخر بيتاً وهو في الأصل نصف بيت، لكن يحتمل أن يريد ألف مزدوج أو ألف مماثل للتصريع؛ لأن التصريع يكون في بيت واحد.

قوله: خلت من حشو يريد أنها ليس فيها كلمة لغير فائدة، بل لزيادة قيد أو لتقييد مهمل أو لغير ذلك من إفادة معنى، وقد بينا ذلك في مواضعه.

لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ وَفَقُّ الذِّكْرِ وَالْبَعِيدِ الْفَهْمِ

اللام في لعلمهم يتعلق باقتضوا، والمراد بالنظم هنا الشعر، والنظم بمعنى المنظوم، كقولهم: نسج اليمن بمعنى المنسوج وصيد البحر أي مصيده، ونظم الشعر: اتساقه وحسن تألقه، وإنما كان النظم وفقاً لاعتدال أوزانه في تأليفه، والطبع يميل إلى طرف الاعتدال طبعاً لا يخر عنه إلا بقاسر؛ لأنه كمال اللذة والخروج عنه ألم ومشقة وبحسب تزايد الخروج عنه يكون تزايد الألم وبحسب القرب منه تتضاعف اللذة.
قوله:

وَفُقُّ الذِّكْيِ وَالْبَعِيدِ الْفَهْمِ

أي: ملائم للطبيعتين، والموافقة: الملاءمة، والملاءمة هي: التام الشيء بالشيء والتحامه، ومنه: التأم الجرح. إذا التحم، والذكي فعيل من قولهم: ذكي الرجل يذكي ذكاء وهو حدة الفؤاد وتوقده، فهو مأخوذ من ذكاء النار وهو اتقادها واشتغالها، ولامه واو.

والبعيد الفهم: البطيء الفهم، وهو البليد فكأنه مأخوذ من البلدة، وهي الأرض لسكونها وعدم حركتها فكذلك ذهن البليد ساكن غير جوال ولا متحرك لإدراك المعاني بسرعة.

لَا سَيْمًا مَشْطُورُ بَخْرِ الرِّجَزِ إِذَا بُنِيَ عَلَى اَزْدَوَاجٍ مُوَجَزِ
أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ مُزْدَوِجِ الشُّطُورِ كَالْتَضَرِّعِ

المشطور: الذي قد ذهب شطره أي: نصفه؛ لأن أصله على ستة أجزاء فلما ذهب شطره بقي على ثلاثة أجزاء؛ فلذلك سمي مشطوراً، وكل شيء ذهب شطره فهو منتصف وكل شيء ذهب نصفه فهو مشطور، وهذا النوع هو العروض الثلاثة من أعاريض الرجز، وبيته^(١): [الرجز]

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١٣ / ٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧؛ والخصائص ١ / ١٧١؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥١٤؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٩٤؛ والمقاصد النحوية ١ / ٢٦؛ ولرؤية في معاهد التنصيص ١ / ١٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤؛ ولسان العرب ٨ / ٢٧ (بيع).
اللغة: الشجو: الحزن. الطلل: آثار الديار. الأتحى: نوع من الملابس المخططة. أنهجن: أنهج أي بلي واهترأ.

المعنى: يتساءل لماذا تحرك دمع عينه وهطل، عندما رأى آثار ديار صارت كملايس بالية مهترئة.
الأعراب: "ما": مبتدأ. "هاج": فعل ماضٍ. "أحزاناً": مفعول به منصوب. "وشجوا": الواو حرف عطف، و"شجوا": مفعول مطلق منصوب "قد": حرف تحقيق. "شجا": فعل ماضٍ، والفاعل ضمير

مَا هَاجَ أَخْزَانَا وَشَجَّوْا قَدْ شَجَا

وعدد حروفه أحد وعشرون حرفاً وهي: مستفعّلن مستفعّلن مستفعّلن ثلاث مرات، ولا شطر له ولا عروض له فلما عدم العروض صارت العناية والقصد الضرب فاكتفوا به كما اكتفوا بالمفعول عند عدم الفاعل.

ويجوز في مشطور الجر على أن تجعل ما زائدة وتجره بإضافة سي إليه، والسي: المثل، ولم يتعرف السي بالإضافة كما لم يتعرف مثل؛ لأنه مرادف له، ويجوز رفعه إذا جعلت ما موصولة أي: لا سي الذي هو مشطور، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، ويجوز نصبه بفعل دل عليه قوله لا سيما كأنه قال: أخص مشطور بحر الرجز.

قوله: أو ما يضاهيه من السريع يريد أو ما يشابه مشطور الرجز من مشطور السريع، وهي أيضاً العروض الثلاثة من السريع، وهو المشطور منه، وضربه وعروضه أيضاً واحد كما ذكرنا في مشطور الرجز، وأصله على ستة أجزاء فذهب شطره وهو ثلاثة أجزاء فبقي على ثلاثة أجزاء مستفعّلن مستفعّلن مفعولات، فكرهوا الوقوف على التاء لحركتها، والقوافي جوامد للاستراحة فأبدلوا من التاء نونا بعد سلب حركتها فصار مفعولان، وبيته^(١): [مشطور السريع]

يَا دَارَ سَلَمَى بَيْنَ دَارَاتِ الْعُوجِ

ومثله: [مشطور السريع]

جَرْتُ عَلَيْهَا كُلَّ رِيحٍ سَيْهُوجٍ

ومثله:

ينضحن في حافته بالأبوال

=

مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "من طلل": جار ومجرور متعلقان بـ "هاج": "كالأتحمي": جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل "هاج". "أنهجن": فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والنون: بدل عن ألف الإطلاق.

وجملة "ما هاج" ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "هاج": خبر المبتدأ "ما" محلها الرفع. وجملة "شجا" معطوفة في محل رفع. وجملة "أنهجن": في محل نصب حال من "الأتحمي". وجملة "يا صاح": ابتدائية لا محلّ لها. وجملة "ما هاج": استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: "وأنهجن" حيث جاءت نون الترنم بدلاً من ألف الإطلاق.

(١) البيت أقصى نسبة له أنه لبعض بني سعدة (انظر اللسان: سهج). وذاتي العوج: موضع.

ومثله^(١):

في منهل قد جئته طام خال

ولمشطور السريع نوع آخر، ضربه مفعولن، ويسمى المكسوف وتفسير هذا اللقب أن أصله مفعولات فكسفوا التاء عنه بإذهابها فبقي مفعولا فأبدلوا من الألف نونا فصار مفعولن، وبيته:

سيروا على اسم الله لا ترتدوا

وتقطيعه: مستفعلن مستفعلن مفعولن، ومثله^(٢):

يا دارَ سَلَمَى يَا اسْلَمِي بالقاع

والبيت الذي ذكر فيه مشطور السريع من مشطور السريع، ومعنى التصريح أن يكون حرف الروي من نصف البيت الأول كحرف الروي من نصف الثاني كما يفعلون في أوائل القصائد.

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَاسِدٍ أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِدٍ

غير آمن حال من التاء في قلت، والأمن: هو الطمأنينة والسكون إلى الشيء، والخوف ضده، وغير الآمن: هو الخائف، فكأنه قال: فقلت خائفاً، والحاسد: هو الذي يتمنى زوال نعمة المحسود وانتقالها إليه. وقيل: الحاسد: هو الذي يتمنى زوال نعمة المحسود وإن لم تصل إليه.

يقال: حسد يحسد حسوداً، وبعضهم يقول: يحسد بكسر السين ومصدره حسدا بالتحريك وحسادة.

ويقال: حسده على كذا، وحسده كذا بمعنى.

والغابط: هو الذي يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، يقال: غبطت الرجل أغبطه غبطاً وغبطة.

وليس في هذا التقسيم تداخل كما ظن بعض الناس؛ لأن الحاسد قد يخلو من الجهل، والجاهل قد يخلو من الحسد، والعالم قد يخلو من الحسد.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣١ / ٧ (خوص)؛ وتهذيب اللغة ٧ / ٤٧٧.

اللغة والمعنى: المنهل: مكان الشرب. الطامي: المرتفع حتى الامتلاء.

ربما وردت نبعاً كان غزيراً ممتلئاً فجف وخلا من مائه.

(٢) البيت من بحر الرجز المشطور، وهو للعجاج، من أرجوزة طويلة في أغراض مختلفة، ومنها

في الثناء على الله، ووصف حجاج بيت الله الحرام، انظر ديوان العجاج (١ / ٤٤٢)، بتحقيق: السطلي

والمعاند: هو المخالف الذي يرد الحق وهو يعرفه، يقال: عند يعند عنودا، فهو عاند وعنيد، والجمع عند - بضم الفاء والعين -، وعند بتشديد العين.

بِاللّهِ رَبِّي فِي الْأُمُورِ أَعْتَصِمُ الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ

الباء في بالله يتعلق بـ أعتصم، وموضع الجملة الفعلية نصب؛ لأنها محكية بالقول، وربّي يجوز أن يكون نعتا لاسم الله، وبدلا منه، ويقبح أن يكون عطف بيان إذ لا مشارك له في هذا الاسم حتى يتبين باسم آخر، قال الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] أي: هل تعلم أحدا يشاركه في هذا الاسم الشريف؟ والأمور جمع أمر، وهو الشأن، وأعتصم: أمتنع، ومنه سمي السير الذي تربط به القربة عصاما؛ لأنه يمنع ما فيه أن يخرج عنها يحفظه.

وأما بيان الكلام والكلم فيذكر فيما بعد.

والحد: قول وجيز يدل على ذاتيات الشيء، وقيل: الحد هو الشامل المانع، يمنع ما دخل فيه أن يخرج عنه، وما خرج عنه أن يدخل فيه.

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

الَلْفُظُ إِن يُفْهَدُ هُوَ الْكَلَامُ نَحْوُ: مَضَى الْقَوْمُ وَ هُمْ كِرَامُ

قوله: اللفظ احتراز به عن الإشارة، والكتابة، وعن كلام النفس عند من يقول به، ثم نقول: اللفظ إما أن يكون مركبا أو ليس بمركب، والثاني: الكلمة، والأول إما أن يكون مركبا من كلمتين أو أكثر، والثاني الكلم، والأول إما أن يكون مفيدا، وهو الكلام، وإلا فهو القول.

قوله: يفد يريد به الفائدة التامة إذ لو أراد مطلق الفائدة لاندرجت الكلمة المفردة في هذا التعريف؛ لأنها تفيد فهم معناها الذي وضعت له فدل على أنه يريد الفائدة التامة التي يحسن السكوت عليها، وتلك الفائدة لا تحصل إلا بتركيب، فلذلك اقتصر على ذكر الإفادة، ولم يقل: اللفظ المركب، إما لتضمن الإفادة التركيب، وإما لقوله فيما بعد: تأليفه من كلم. قوله: هو الكلام أراد به فهو الكلام فحذف الفاء التي هي جواب الشرط: لضرورة النظم.

وأما اشتقاق الكلام فهو من الكلم الذي هو الجرح، لأن الجرح يؤثر في بدن المجروح وكذلك الكلام إن كان حسنا أثر في نفس السامع سرورا، وإن كان قبيحا أثر في نفسه هما وانقياضا، فقد وافق الكلام المركب من اللفظ الكلم الذي هو الجرح في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأن الكاف واللام والميم - التي هي حروف الكلم الذي هو الجرح - موجودة في الكلام وكذلك معناه وهو التأثير، وهذا هو حقيقة الاشتقاق. وقال قوم: الكلام مصدر بدليل عمله عمل المصدر في قولك: كلامك زيدا حسن، فنصبوا زيدا بالكلام كما نصبوه بالتكليم في قولك: تكليمك زيدا حسن، وقال قوم: هو اسم للمصدر، والمصدر مسماه؛ لأنه لو كان مصدرا لم يخل إما أن يكون مصدرا لكلمت أو لتكلمت، والأول مصدره التكليم، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، والثاني مصدره التكلم، نحو تكلمت تكلما، ولا يجوز أن يكون مصدرا لكلمت بحذف الزوائد؛ لأن فيه الألف وهي زائدة، فعلى هذا يكون الكلام اسما للتكليم كما أن السلام اسم للتسليم، وهذا ليس بشيء؛ لأن الكلام في اصطلاح النحاة مسماه الجمل المفيدة، فلو قيل: بأنه اسم للمصدر مع أنه اسم للجملة لزم الاشتراك، وهو خلاف الأصل.

والحق عندي أن الكلام اسم للجملة المفيدة، وإنما عمل بما فيه من حروف المصدر التي هي مادة الفعل، ثم إن كان الجزء الأول من الجملة اسماً فهي الجملة الاسمية كقوله: وهم كرام، وإن كان فعلاً فهي الجملة الفعلية كقوله: مضى القوم، وكان الواجب أن يبدأ بتعريف الكلمة قبل تعريف الكلام؛ لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته، وإنما بدأ بالمركب الذي هو الكلام لشرفه، لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد إذ كان يفيد جميع ما يفيد أفراداه وزيادة على ذلك، ولأن المركب هو الغرض من وضع المفردات.

تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدَةٍ كَلِمَةٌ أَفْسَامُهَا أَحْدُهَا

التأليف أخص من التركيب؛ لأنه تركيب ذو نسبة وهو بمعنى الألفة وهي الملاءمة بين الشيئين، ولذلك قال تأليفه ولم يقل تركيبه، والهاء ضمير الكلام. قوله: من كلم الكلم أعم من الكلام من وجه؛ لأنه يصدق على المفيد وغيره من المركب من ثلاثة ألفاظ، ولذلك أدخل عليه لفظة من، لأن من التي للبيان تدخل على الأعم، يريد أن تأليف الكلام من بعض الكلم الثلاث؛ لأن الحرف يتم الكلام بدونه، فإن قيل: فالفعل يتم الكلام بدونه بحصول الفائدة على هذا جزء الكلام، قلت: الفرق بينهما أن الكلام الذي فيه فعل جزؤه الفعل، والكلام الذي فيه حرف ليس جزؤه الحرف.

والكلم: جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء. فالواحد الكلمة وهي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، فهذه أربعة قيود عند من يرى أن يقيد بالجنس، وثلاثة عند غيره. القيد الأول: اللفظة وفيه احتراز عن الإشارة، والكتابة.

القيد الثاني: الدالة على معنى وفيه احتراز عن المهمل هو اسم، ولا مسمى له كقولهم: العنقاء، والغول، قالوا: إن هذين اللفظين لا مسمى لهما. القيد الثالث: معنى مفرد وفيه احتراز عن الكلام المنطوق بأحد جزأيه، نحو: قم، واذهب، فإنه كلمة واحدة في المسموع، وهو كلام؛ لأن فاعله منوي فيه، أو نقول: فيه احتراز عن المعروف باللام كالرجل؛ فإن اللام تفيد التعريف ورجل يفيد الذات فهو مركب. القيد الرابع: بالوضع وفيه احتراز عن المنقول كتأبط شراً فهو لفظ مركب دال على معنى مفرد بالنقل لا بالوضع الأول، هذا علقت الباء من قولك: بالوضع بمفرد، أما إذا علته بالدالة أي: الدالة بالوضع على معنى مفرد ففيه احتراز من أح؛ فإنه يدل على معنى مفرد وهو ألم الصدر، وليست كلمة؛ لأن العرب لم تضعها، إذ المراد بالوضع تخصيص اللفظ

بمسماه، فإن قيل: قد تطلق الكلمة على القصيدة، والخطبة، قيل: ذلك مجاز من قبيل تسمية الكل باسم الجزء، وإذا أمكن جعله مازا كان أولى من الاشتراك. فإن قيل: لا بد في المجاز من ملاحظة معنى الحقيقة، قلت: هو كذلك فإن الخطبة والقصيدة بمجموع أجزائها تفيد المعنى الذي قصد إليه الشاعر والخطاب كما أن الكلمة بمجموع أجزائها يفيد المعنى الذي قصده الواضع، فاعرفه! والكلمة جنس بدليل أنها تصدر في حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف، والمبدوء به في الحد هو الجنس، والمعقب به بعد الجنس هو الفصل، والمركب من الجنس، والفصل هو النوع، ولذلك قال: أقسامها أي: أنواعها.

قوله: أحدها: أي: أعرف حقائقها، إشكال على قولهم: الكلمة جنس وذلك أن الكلمة اسم بالاتفاق، فلو كانت جنسا لا ندرج تحتها الاسم والفعل والحرف، فيكون الشيء جنسا لنفسه، أو يكون الفعل والحرف نوعين للاسم ضرورة أن الكلمة اسم، واسم الجنس يصدق على النوع فيجب أن يصدق على كل واحد من الفعل والحرف أنه اسم.

جوابه: أن المتنوع معنى الكلمة لا لفظها، فافهمه.

أَقْسَامُ الْكَلِمَةِ

وَهِيَ ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهَا خُلْفٌ الْإِسْمُ ثُمَّ الْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ

هي: ضمير الأقسام، وحذف التاء من ثلاث لتأنيث المعدود معنى؛ لأن كل قسم من أقسام الكلمة كلمة، فاللفظ مذكر، والمعنى مؤنث، فهو مثل قولك: ثلاث شخصٍ إذا أردت به النساء، فاعرفه.

قوله: ليس فيه خلف أي: ليس في قسمتها إلى هذه الثلاثة الأقسام خلاف، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، دليل الحصر أن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أولاً، والثاني الحرف، والأول إما أن يدل على الزمان المعين من الثلاثة لذلك المعنى أولاً، والثاني الاسم، وإنما قدم الاسم على الفعل؛ لأن عليه مدار الكلام، أي: لا يتم كلامه إلا به، وهو يتم بدون أخويه فهو أصل لما سواه؛ لتوقف غيره في الفائدة عليه، فالاسم ينتظم ركني الكلام. وقد الفعل على الحرف؛ لأنه أحد ركني الجملة، فالاسم والفعل هنا ركنا الكلام، متى وجدا مع التأليف - الذي هو الإسناد - تم الكلام وحصلت حقيقته، ومتى انتفيا، أو أحدهما - أعني الاسم - انتفت حقيقة الكلام.

وأخر الحرف؛ لأنه ليس أحد جزأي الجملة، فأما اعتراضهم بالنداء فلنيابة الحرف عن الفعل والفاعل الذي هو أدعو أما المنادى فمفعول، والمفعول ليس جزء الكلام ما دام منصوباً. وقيل: إن حرف النداء اسم للفعل الذي هو أدعو، وأنادي فسقط الاعتراض على هذا القول. وقيل: الفائدة إذا وقعت بين شيئين استحال أن يكون أحدهما حرفاً؛ لأن الحرف لإيقاع العلة بين شيئين. ولهذا قيل: الحرف روابط، والربط بين شيئين ولا شيان محال.

تَعْرِيفُ الْإِسْمِ

فَالْإِسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمًى فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى الْمُسَمًى عَمَّا

لفظ ما في قوله: ما أبان أعم من اللفظ الذي هو أعم من الكلمة، لكنه جرى على المؤلف في التصدير بالألفاظ العامة ثم التقييد بالألفاظ الخاصة.

وأقول: إن ما موصولة لا يتبين معناها إلا بصلتها فأشبهت جزء الكلمة في أنه لا يفيد إلا بتمامه.

قوله: ما أبان عن مسمى في قوة قوله: كلمة. قوله: في الشخص فصل يخرج به الفعل والحرف؛ فإن سماها ليس شخصا.

قوله: أبان عن مسمى أي عن معنى مسمى، فإن قيل: كيف يقول: ما أبان عن معنى، ومسمى اللفظ يكون جوهرًا ومعنى؟ قلت: إنما قيل لمسمى اللفظ معنى - وإن كان جوهرًا -؛ لأن اللفظ يدل على الصور الذهنية وتلك الصور الذهنية تدل على ما في الخارج، والصور الذهنية أعراض فهو أعم من المعنى الذي هو المصدر، ولذلك قيل: الاسم ما دل على معنى، ثم ذلك المعنى الذهني إن دل في الخارج على ما يقوم بنفسه فهو العين كالإنسان وإلا فهو المعنى كالعلم.

وقوله: عما في موضع جر صفة لمسمى أي: ما دل على معنى مسمى قد عم في دلالاته الشخص والمعنى. ويعني بـ مسمى بالقوة لا بالفعل، أي: على ما له صلاحية أن يدل على مسمى إلى آخر التعريف، إذا جعل اسمًا له حتى كأنه قال: الاسم ما من شأنه أن يدل على ما يسمى به وعلى هذا لا يلزم الدور، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابن الخباز في شرحه.

وبقوله: في الشخص والمعنى خرج الفعل؛ لأن مدلول الفعل هو الحدث والزمان المعين وكلاهما معنى لا شخص، فدلالة الفعل خاصة بالمعنى، ودلالة الاسم عامة في الأشخاص والمعاني.

وقيل في حد الاسم: هو الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين. قولهم: الكلمة الدالة على معنى يندرج فيه الاسم والفعل والحرف. وقولهم: "في نفسها" فصل للاسم والفعل عن الحرف.

وقولهم: غير مقترن بزمان معين فصل للاسم عن الفعل، وصار الحد خاصًا بالاسم.

وإذا كان المنفي في حد الاسم هو دلالة على المعين فيندرج الصبوح، والغبوق في الحد؛ لأنهما يدلان على شرب في عشي أو في صباح فليس أحدهما معينا في الأزمنة الثلاثة، إذ المراد بالتعيين أحد الأزمنة الثلاثة، ولذلك يجوز أن يفسر بغبوق أمس أو اليوم أو غد، وتضيفه إلى كل واحد من الثلاثة، فتقول: صبوح أمس، وغبوق اليوم، وصبوح غد، وإذا جاز أن يفسر بكل واحد من صبوح أمس أو اليوم أو غد لم يكن له دلالة على أحد الأزمنة بعينه، والمنفي في حد الاسم هو الدلالة على أحد الأزمنة بعينه، فلا يرد ذلك نقضا على الحد، وكذلك قولهم: مضرب الشول، ومقدم الحاج لا يرد نقضا؛ لأن مضرب الشول عبارة عن وقت مضربها لا عبارة عن الضراب والوقت بدليل قولك: مضى مضرب الشول ولم يقع فيه ضراب، فلو كان مضرب الشول عبارة عن الوقت والضراب لكان تناقضاً، فيكون المضرب زمان الضراب، والمقدم زمان القدوم، وحصل التعيين بالإضافة إذ قد علم أن ذلك الزمان معلوم بالعرف لا من مفهوم اللفظ، ألا ترى أنك لو قلت: أتيت مضرباً أو مقدماً لم يفهم من ذلك زمان أصلاً، فعلم أن هذه الألفاظ مجردة عن الاقتران في أنفسها وضعاً، ولولا خوف الإطالة لأتينا بكل ما يرد نقضا على حد الاسم بجوابه.

تَعْرِيفُ الْفِعْلِ

وَالْفِعْلُ مَا ذَلَّ عَلَى زَمَانٍ وَمَضَدَرِ دَلَالَةٍ اقْتِرَانِ

خرجت أسماء الزمان كأمس واليوم وغد بقوله: ومصدر؛ لأن هذه الأسماء تدل على الزمان وجده، أما على المصدر فلا، فإن قيل: كان وأخواتها لا تدل على المصدر فلا تكون أفعالا، قلت: مراده الفعل التام، فأما كان فهي ناقصة، ولذلك لم يتم بها الكلام مع مرفوعها، وأيضا فإن خبرها قائم مقام المصدر.

وخرج بقوله: دلالة اقتران اللفظ المجمل، كالقرء للحيض والطمهر، فإنه إذا أطلق من غير قرينة لا يكون المراد به مجموع الحيض والطمهر، بل أحدهما لا بعينه. ويدخل في هذا التعريف الصبوح، والغبوق إلا أن يريد الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة وليس ذلك مذكور في لفظه.

وقيل: إن للفعل دالتين، دلالة بمادته أي: بحروفه، وهي دلالة على المصدر، ودلالة بصيغته، وهي: دلالة على الزمان، كما أن الاسم المعرب له دالتان دلالة بذاته ودلالة بإعرابه، والدليل على أن الفعل يدل على الزمان المعين أن دلالة صيغة الماضي غير دلالة صيغة المستقبل وضعاً، وليست المغايرة إلا بتعيين الزمان.

وقد قيل في حده: كلمة تدل على معنى في نفسها وزمان معين من الثلاثة لوجود ذلك المعنى بالوضع، وهذا لا يرد عليه مثل الصبوح وإن دل على معنى وزمانه -؛ لأن زمانه ليس أحد الأزمنة الثلاثة.

فإن قيل: المبهم نحو يفعل لا يتعين زمانه.

قلت: قد حصل الامتياز عن الماضي، وأما المضارع فجميع الألفاظ لا تدل لذواتها، بل بإرادة المطلق لها، ثم المتكلم بها إذا أطلقها فلا بد أن يريد أحد الزمانين بعينه، وإنما اتفق أن دلالة مشتركة فيلتبس على السامع مراد المتكلم منه، أما دلالة في نفسه فهي على زمان معين في نفس المتكلم.

فإن قيل: نعم وبئس، وفعل التعجب لا يدخل في هذا التعريف. قلت: المراد ما كان باقياً على أصالته، وهذه الأفعال لها دلالة على الزمان في أصل وضعها إلا أنها لما ضمنت ما ليس في أصل وضعها وأجريت مجرى الحروف بطلت دلالتها على الزمان وصار القصد بها التعجب أو المدح أو الذم مع قطع النظر عن الزمان وصار القصد بها التعجب أو المدح أو الذم مع قطع النظر عن الزمان المعين، وكذلك جميع الألفاظ

الإنشائية، نحو بعت، وطلقت؛ لأنها خارجة عن موضوعها الأصلي، وكلامنا إنما هو في أصل الوضع، وكذلك الأسماء التي أشبهت الحروف، لا ترد نقضاً على حد الاسم؛ لأن الحد إنما هو باقياً على أصلته، أو لأن هذه الأسماء التي شابهت الحروف لها دلالة في نفسها مع دلالتها على معنى في غيرها.

والصحيح ما قاله سيويه، وهو قوله: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولما هو كائن لم ينقطع.

قال أبو علي: لا يعلم شيء من الأفعال يخرج عنه إلا ليس فإنه لا دلالة لها على الماضي، يدلك على ذلك قولك: ليس زيد قائماً غداً، ولو قيل في حده: ما كان من الألفاظ خبراً ولم يخبر عنه لكان جيداً قاله أبو علي.

فإن قيل: فلم قال للفعل أمثلة وليس للفعل إلا مثالان الماضي والمضارع؟ قيل: لأن مثال المضارع يأتي على قسمين: الحال والاستقبال، فمدلول أحدهما غير مدلول الآخر، فاتفقهما في اللفظ لا يجعلهما مثالا واحداً، أو نقول: الأمر له مثال يغير كل واحد منهما، وهذا الذي قاله سيويه هو أليق بصناعة النحو، واعترض على قوله: من لفظ أحداث الأسماء باستنوق الجمل، واستحجر الطين، فأجابوا عنه بأن استنوق مأخوذ من الاستنواق، واستحجر من الاستحجار، قال المبرد: أراد من لفظ أحداث أصحاب الأصحاب، فحذف المضاف، وأراد به ما هو كائن لم ينقطع الحال.

تَعْرِيفُ الْحَرْفِ

وَالْحَرْفُ لَا يُفِيدُ مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى الْمُعَلَّى

هذا من أحسن ما حد به الحرف؛ فإنه أتى بهذه العبارة بين النفي والإثبات لغرض الحصر.

فإنه بقوله: لا يفيد معنى خرجت الأسماء المناسبة للحروف كـ أين، وكيف، وخلص الحد للحرف؛ لأن أسماء الشرط، والاستفهام لها دالتان: دلالة في نفسها بحكم الأسمية، ودلالة في غيرها بما تضمنته من معنى الحرفية، ولذلك بنيت، والحرف ليس له إلا دلالة واحدة، وهي في غيره، ألا ترى أن هل في قوله: هل أتى المعلى تفيد معنى الاستفهام، وفائدتها له متوقفة على اقترانها بما بعده من الجملة، ولو أتى بها على انفرادها لم تفد معنى أصلاً.

وقيل: معنى قولهم إن الحرف لا يفيد معنى في نفسه أنه لا يقتصر عليه في الجواب، فإنك إذا قلت: من عندك؟ فجوابه زيد، ولو قلت: ما فعل زيد؟ قلت: انطلق، فحسن الاقتصار على كل واحد من الاسم والفعل في الجواب، والحرف ليس كذلك فلو قال: أين زيد؟ لقلت: في الدار، ولو اقتصرت على لفظة في لم يجز، فإن قيل: فإذا قلت: أقام زيد؟ فجوابه: نعم أو لا، فتقتصر على الحرف الذي هو نعم، أو لا، قيل: ذلك لنيابته عن الجملة، والأصل: نعم قام، لكن حذفت الجملة الجوابية لدلالة الحرف مع قرينة السؤال في الجواب عليها.

خَوَاصُّ الْأَسْمَاءِ وَعَلَامَاتُهَا

فَالْإِسْمُ عَرَفُهُ وَأَخْبِرْ عَنْهُ وَثَبِّتْهُ وَاجْمَعْهُ أَوْ نَوِّنْهُ
وَاجْرُزْهُ أَوْ نَادِهِ أَوْ صَغِّرْهُ وَأَنْعَثْهُ أَوْ أَثْنِ لَهُ أَوْ أَضْمِرْهُ

لما ذكر حد الاسم وعرفه به أراد أن يعرفه بعلامات تختص به، ليعرف الشيء بحده وخاصته، والفرق بين الحد والخاصة أن الحد يكون بذاتيات المحدود حتى لو انتفى شيء منها لانتفى المحدود، ألا ترى أنه لو انتفت دلالة الاسم على معنى في نفسه لانتفت حقيقة الاسم.

وأما الخاصة فلا يلزم من انتفائها انتفاء الاسم، ألا ترى أن الألف واللام لو انتفى عن الاسم لمانع لم تنتف حقيقة الاسم، بل متى وجدت لا توجد إلا في الاسم دون غيره.

وقد ذكر للاسم إحدى عشرة علامة: أحدها: قوله: عرفه وإنما اختص الاسم بالتعريف ليفيد الإخبار عنه، ولم يقل باللام لعموم التعريف؛ لأن من العرب من يعرف بالميم.

وثانيهما: قوله واخبر عنه ولو قال: أسند إليه كان أولى، لأن الإسناد أعم من الإخبار، فكل إخبار إسناد فإن قولك: هل قام زيد؟ إسناد لا إخبار.

وثالثها: التثنية وهي مختصة بالاسم، لأن مدلول الفعل جنس يقع على الكثير والقليل فلا يثنى، والقول في الجمع كالقول في التثنية.

الخامسة: التنوين، والذي يختص منه بالاسم أربعة أضرب: تنوين التمكين: وهو الفارق بين المنصرف وغيره كرجل.

والثاني: تنوين التنكير، كما في صه، وكالتنوين في العلم إذا طرأ عليه التنكير نحو مررت بأحمد وأحمد آخر، فهذا خاص بالاسم؛ لأنه دليل التنكير الطارئ على العلمية المختصة بالاسم.

الثالث: تنوين العوض من المضاف إليه كما في حينئذ، ويومئذ. الرابع: تنوين المقابلة كما في مسلمات؛ لأنه في مقابلة نون الجمع المختص بالاسم.

السادسة: الجر، وإنما قال: اجرره ولم يقل: أدخل عليه حرف الجر، لأنه أعم؛ لأن الجر يكون بالإضافة وبحرف الجر، ولأن حرف الجر قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية. قال الشاعر^(١): [الرجز]

والله مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

أي: بمقول فيه نام صاحبه، أو بليل نام صاحبه، فالجملة صفة لموصوف محذوف. السابعة: النداء، وهو خاصة بالاسم؛ لأن المنادى مفعول، والمفعول: ما يتعلق به الفعل، فوجب أن يكون اسماً، لأن الشيء لا يتعلق بنفسه.

(١) الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيويه ٢ / ٤١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٩، ١٠٠؛ والإنصاف ١ / ١١٢؛ وخزانة الأدب ٩ / ٣٨٨، ٣٨٩؛ والخصائص ٢ / ٣٦٦؛ والدرر ١ / ٧٦، ٦ / ٢٤؛ وشرح الأشموني ٢ / ٣٧١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٩؛ ولسان العرب ١٢ / ٥٩٥ (نوم)؛ والمقاصد النحويّة ٤ / ٣؛ وجمع الهوامع ١ / ٦، ٢ / ١٢٠.

وبعده: ولا مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

اللغة: المخالط: المعاشر. الليان: ضدّ الخشونة.

المعنى: يقسم بأنّه لم يعرف النوم في هذه الليلة، وجانبه لم يعرف اللين أيضاً.

الإعراب: "والله": الواو: واو القسم حرف جرّ، "الله": اسم الجلالة، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره "أقسم". "ما": حرف نفي. "ليلي": مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. وقد تكون "ليلي" اسم "ما" العاملة عمل "ليس" - على رأي الحجازيين - مرفوعاً. "بنام": الباء: حرف جرّ زائد، مجروره محذوف تقديره: ما ليلى بليل مقول فيه: "نام صاحبه". "نام": فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. "صاحبه": فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "ولا": الواو: حرف عطف، "لا": زائدة لتوكيد النفي. "مخالط": معطوف على المجرور بالباء الظاهرة، وقد تكون نعتاً لـ "ليل" المحذوف تبعاً للفظه، وهو مضاف. "الليان": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "جانبه": فاعل "مخالط" مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "ما ليلى بليل": لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة "نام صاحبه": في محلّ رفع أو نصب صفة "ليل" المحذوف، وقيل: في محل نصب مقول القول المحذوف تقديره: "والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه".

والشاهد فيه قوله: "بنام صاحبه" حيث قيل إنّ "نام صاحبه" علم منقول عن جملة، وقيل: أراد: ما ليلى بليل نام صاحبه، ثم حذف الموصوف. وقيل: إنّ حرف الجرّ داخل على محذوف، والتقدير: بمقول فيه: نام صاحبه.

الثامنة، والتاسعة: التصغير، والنعت؛ لأنهما يختصان الاسم فتحصل الفائدة بالإخبار عنه نحو رجل كريم، وكذلك دريهم بمنزلة قولك: درهم صغير، لأنه وصف للشيء بالصغر.

العاشرة: التأنيث: لأنه إن كان حقيقيا - وهو الذي بإزائه ذكر من الحيوان - فلا يكون إلا في الأشخاص وهي الأسماء، وغير الحقيقي محمول عليه، ولأن مدلول الفعل جنس والجنس مذكر.

الحادية عشرة: الإضمار: وهو يختص بالاسم نحو زيد ضربته، فالهاء ضمير زيد؛ لأن الفعل لا يضمم وهو يدل على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بصيغته، ولفظ المضمر غير لفظ المظهر، وإذا تغير لفظ الفعل وصيغته بطلت فعليته.

فهذا آخر علامات الاسم التي ذكرها، وعلاماته كثيرة تنتهي إلى سبعين علامة ولا حاجة إلى الإطالة بذكرها؛ فإن فيما ذكره كفاية، وقد يستدل على الاسم بالتقسيم نحو كيف يقال: لا تخلو من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، لا يجوز أن تكون حرفا لإفادتها مع الاسم في غير النداء، ولا يجوز أن تكون فعلا، لعدم دلالتها على الزمان، فتعين أن تكون اسما ضرورة الحصر في الثلاثة.

خَوَاصُّ الْفَعْلِ

وَالْفَعْلُ بِالسِّينِ وَ سَوْفَ عُرِّفَا وَ الْأَمْرُ وَ النَّهْيُ وَ قَدْ إِنَّ صُرِّفَا

إنما لقب هذا النوع فعلا - وإن كانت الأشياء كلها أفعالا لله تعالى - ليمتاز عن قسيمته بلقب يخصه، واختص بهذا اللقب لدلالته على المصدر الذي هو حقيقي إذ هو فعل الفاعل وقد سمي سيبويه - في مواضع كثيرة من كتابه - المصدر بالفعل فسمى باسم ما دل عليه، فهذه تسمية الدليل باسم المدلول.

فإن قيل: فالفعل يدل على الزمان فهلا سموه زمانا؟ قيل: لأنه مأخوذ من لفظ المصدر وليس مأخوذا من لفظ الزمان، فلما دل عليه وهو مشتق من لفظه كان أخص به من لفظ الزمان. فإن قيل: فهلا سموه عملا؟ قلت: لفظ الفعل أعم؛ لأنه يقال لمن تكلم: فعل ولا يقال: عمل. وقوله: عرف أي: جعلت هذه الحروف دليلا ومعرفة له من غيره؛ لأن هذه الحروف مختصة به، وقد ذكرنا الفرق بين الحد والخاصية. وإنما اختصت هذه الأشياء بالفعل؛ لأن معانيها لا تصح إلا في الفعل أما قد فلتقريب الماضي من الحال، وأما السين، وسوف فإذا دخلت على المبهم من الفعل خلصته للاستقبال.

أما الأسماء الجامدة فليس فيها ماض ولا مستقبل؛ لأنها أعيان ثابتة في كل حال فلا يصح فيها دخول شيء من هذه العلامات، وزمان سوف أوسع استقبالا من زمان السين وفي سوف ثلاث لغات، تقول: سوف أفعل، وسو أفعل، وسف أفعل.

وأما الأمر والنهي فهما يختصان بالفعل؛ لأن الأمر هو طلب إدخال ما ليس موجودا في الوجود، والنهي هو طلب استمرار الترك، والأسماء أعيان ثابتة موجودة، فالأمر بإدخالها في الوجود أمر بتحصيل الحاصل، وقيل: أراد بقوله الأمر: حرف الأمر، وهو اللام نحو ليقم زيد، وبالنهي: حرف النهي نحو لا يقم زيد، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ لأن الأمر قد يكون بالاسم نحو صه بمعنى أسكت، وكذلك النهي نحو إياها بمعنى لا تتكلم.

قلت: هذا ليس بشيء؛ لأنه علق دخول هذه العلامات الخمس عليه بشرط التصرف، وأسماء الأفعال لا تصرف لها، والتصرف هو اختلاف أبنية الفعل المأخوذة من المصدر، لاختلاف أزمنتها.

عَلَامَاتُ الْحَرْفِ

وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خَالِي مِنْ عِلْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
يَجِيءُ إِمَّا رَابِطًا أَوْ نَاقِلًا أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا أَوْ عَامِلًا

إنما كان الحرف فضلة؛ لأنه لا يفيد مع الاسم لعدم المخبر به أو عنه، ولا مع الفعل لعدم المخبر عنه، لأن الفائدة لا تحصل إلا بمخبر به ومخبر عنه، فمتى انتفيا أو أحدهما انتفت الفائدة، ومرادهم بكون الحرف فضلة أنه فضلة في التركيب لا في المعنى.

وقوله: خالي من علم الأسماء والأفعال أي: من علامات الأسماء والأفعال وهي المعروفة لهما، وسميت علامة، لأن الشيء بها يعلم ويتميز عن غيره، ومعرفة كل واحد من الاسم والفعل لا تتوقف على الحرف المختص به بل يعرف كل واحد بكونه يصح الإخبار به أو عنه، وعلى هذا يسقط اعتراض من قال: إن علم الأسماء والأفعال هو الحرف، فيكون حاصل هذا الكلام، الحرف لفظ خال من الحرف لما بينا أن علامة الأسماء والأفعال ليس هي الحرف فقط فيكون المراد خلوه من تلك العلامات التي هي غير الحرف، فلا يلزم منه ما ذكرتم.

ثم ذكر في البيت الثاني الغرض بمجيء الحرف، وذلك لأربعة معان، وهي الربط، والنقل، والزيادة، والعمل؛ لأن الحرف لما كان معناه في غيره فلا يخلو ذلك الغير من أن يكون اسما، أو فعلا، أو مركبا منهما - وهو الجملة -، والحرف يدخل على كل واحد منها، ولا يخلو الحرف إما أن يختص بما دخل عليه أو لا يختص، والمختص إما أن يختص بالاسم أو بالفعل، فالمختص بالاسم إما عامل كحروف الجر - وهي الروابط بين الأسماء والأفعال -، وإما غير عامل كحرف التعريف.

والمختص بالفعل إما عامل كحروف الجزم، ومنها حرف الشرط - وهو الرابط بين جملتين - نحو: إن يقيم أقم، أو غير عامل كالسين وسوف.

وأما غير المختص كواو العطف، وهو يربط إما بين اسمين نحو قام زيد وعمرو، أو بين فعلين - مع قطع النظر عن الفاعل - نحو قام وقعد.

وأما الداخل على الجملة فعلى ضربين إما مغير لمعناها أو مؤكد له، والمغير لمعناها إما يؤثر في اللفظ أو لا يؤثر، فالأول كليت، ولعل، والثاني: كحروف

الاستفهام، وأما المؤكد لمعنى الجملة فإما أن يؤثر في اللفظ أولاً، فالأول نحو إن المكسورة، وأن المفتوحة.

والثاني: وهو الذي لا يؤثر كلام الابتداء نحو لزيد قائم.

وأما الزائد المؤكد فنحو ليس زيد بقائم فالباء زائدة للتأكيد، وكذلك بحسبك زيد فالباء زائدة في المبتدأ، وقد يكون عامل كما ذكرناه، وغير عامل نحو: إذا ما جاء زيد فأكرمه فـ " ما " زائد غير عامل، وكذلك قوله^(١): [الوافر]

فَمَا إِنْ طُبَّنَا جُـبُنْ

والمراد: فما طبنا جبن، والزائد قد يكون زائداً في اللفظ دون المعنى كـ من في الاستغراق نحو: هل عندك من رجل؟، وقد يكون زائداً في اللفظ والمعنى فيكون الغرض به تكثير اللفظ، نحو: ما إن زيد قائم.

(١) صدر بيت عجزه:

مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرَيْنَا

من أبيات لعزوة بن مسيك المرادي يقول فيها:

فإن نغلب فغلابون قدما... وإن نغلب فغير مغلبينا

والطب بكسر الطاء: العلة والداء، يقول: لم يكن سبب انهزامنا علة الجبن والخور ولكن القدر جرى بمنايانا وانتصار غيرنا.

قال الأعلام: إن كافة لما عن العمل كما كفت ما إن عن العمل.

والطب بالكسر هاهنا بمعنى العلة والسبب أي: لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عتاً والدولة. وقال في الصحاح: تقول ما ذلك بطبي أي: دهري وعادتي.

انظر: خزانة الأدب ٤/ ١٠٣، وفرحة الأديب ١/ ١٤٧، وديوان المعاني ١/ ٢٤٨.

الْخَلَاْفُ فِي اسْتِقَاَقِ الْإِسْمِ

وَاشْتَقَّ الْإِسْمَ مِنْ سَمَا الْبَصْرِيُّونَ وَاشْتَقَّهْ مِنْ وَسَمِ الْكُوفِيُّونَ
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيُّ دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالشُّمَى

ذهب البصريون إلى أن اشتقاق الاسم من السمو وهو الارتفاع، لأنه سما على قسميه، إما لأنه لا يفتقر إلى غيره في الإسناد، وإما لافتقار غيره في الإسناد إليه، قال بعضهم: لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه كان خاملاً وبعد وضعه عليه صار نابهاً، وهذا ليس بشيء؛ وذلك الخامل لا يعرف وما لا يعرف لا يشعر الذهن به وما لا يشعر الذهن به لا يتصوره وما لا يتصوره الذهن لا يمكن الإشارة إليه حتى يوضع له لفظ يعبر به عنه، ثم هذا القائل جعله مسمى قبل وضع الاسم عليه، وقبل وضع الاسم لا يكون مسمى؛ لأن لفظ مسمى مشتق من التسمية، والمشتق متأخر عن المشتق منه، فكيف يعيب على المصنف مثل هذا في حد الاسم ثم يقع فيه.

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم الذي هو العلامة؛ لأن الاسم علامة على المسمى يعرف به كما تعرف الدابة بما عليها من الوسم، فالمحذوف منه عند الكوفي فاءه وهي الواو التي في وسم، وأحلت الهمزة محل الواو، ووزنه عندهم إعل، والمحذوف منه عند البصريين لامه، ووزنه إفع، لأنهم لما حذفوا الواو وبقيت الميم ساكنة جعلوا السكون في السين فصارت الميم محلاً لحركات الإعراب، وهذا هو الحق لأمر:

أحدها: أنه جمع على أسماء دون أوسام.

وثانيها: التصغير؛ لأنه صغر على سمي دون وسيم أما أسماء فأصلها أسماو فوqعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت همزة، وأما سمي فأصله سميو فاجتمعت الياء والواو، والأول فيهما ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

الثالث: تصريف الفعل.

الرابع: التعويض في الأول إنما يكون في المحذوف اللام غالباً نحو ابن واثنان.

وفيه خمس لغات بكسر الأول وضمه مع الهمزة، وبهما أيضاً مع حذفها، وضم السين مع قصره وإتمامه، فوزنه في الأولى إفع بكسر الهمزة، وفي الثانية أفع بضم الهمزة، وفي الثالثة فع بكسر السين، وفي الرابعة فع بضمها، وفي الخامسة فعي بوزن هدى.

اشتقاق المصدر

وَاشْتَقُّ الْكُوفِيُّونَ أَيْضًا الْمَصْدَرَا مِنْ فِعْلِهِ نَحْوَ نَظَرْتُ نَظْرًا

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، واحتجوا بوجوه:
أحدها: أن الفعل عامل فيه، والعامل سابق على المعمول. والثاني: أنه يؤكد به الفعل، والتأكيد تابع للمؤكد.

الثالث: أنه يصح بصفة الفعل ويعتل باعتلاله نحو استحوذ استحواذاً، فصحت الواو في المصدر لصحتها في الفعل، وتقول: استقام استقامة فتعتل الواو، وتقلبها ألفا في المصدر، كما أعلت في الفعل؛ لأن أصله استقوم فقلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

الرابع: أنا نجد أفعالا لا مصادر لها نحو نعم، وبئس، وليس وعسى فلو كان الفعل فرعاً لوجب أن يكون لهذه الأفعال مصادر؛ لأن الفرع لا بد أن يسبقه أصل.
والجواب عن الأول أن الحروف عاملة في الأسماء، ولا قائل بأصالتها، وأيضاً فإن الاشتقاق يؤخذ من جهة التصرف والمعنى لا من جهة العمل.
وعن الثاني: أنه ليس تأكيداً صريحاً، بدليل جواز تقديمه على الفعل.
وعن الثالث من وجوه:

أحدها: أن الكلام في المصادر الأصول التي ليس فيها زيادة، وهي لا تكون إلا صحيحة. الثاني: أنه يجوز عند الكوفيين حمل الأصل على الفرع في شيء من الأحكام؛ فإن الفراء يقول: إن الماضي بني على الفتح إذا كان للواحد حملاً على فعل الاثنين.
الثالث: أن المستقبل يعتل باعتلال الماضي، وليس فرعاً عليه.

وعن الرابع: أنه معارض بالمصادر التي لا أفعال لها نحو ويل وويح، وويس.
وَاشْتَقُّ مِنْهُ الْفِعْلُ أَهْلُ الْبُضْرَةِ وَذَا الَّذِي بِهِ تَلِيَقُ الْبُضْرَةُ
إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ

ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر لوجوه:
أحدها: أن المصدر يدل على الحدث - أي: على الحركات الصادرة من الفاعل، والفعل يدل على هذا المعنى وعلى شيء آخر وهو الزمان فالمصدر كالمفرد؛ لأنه يدل على شيء واحد، والفعل كالمركب لأنه يدل على شيئين وهما الحدث والزمان، والمفرد جزء المركب والجزء مقدم على الكل، لأن المركب فيه المفرد وزيادة، وهذا

معنى قوله: إذ كل فرع فيه ما في الأصل أي الفعل فيه ما في المصدر من الدلالة على الحدث، وليس في المصدر ما الفعل من الدلالة على الزمان، وهو معنى قوله: وليس في المصدر ما في الفعل فلو كان الفعل هو الأصل لوجب أن يكون في المصدر جميع ما في العمل من الدلالة على الحدث والزمان المعين.

الثاني: أن الاشتقاق: هو أخذ لفظ فرعي من لفظ أصلي موافق له في الحروف الأصلية والمعنى الأصلي، وهذا لا يتحقق إلا إذا جعلنا المصدر أصلاً، أما لو جعلنا الفعل أصلاً وهو يدل على الزمان المعين فيجب أن يكون المصدر دالاً عليه ولا قائل به؛ لأن المصدر أحد مدلولي الفعل، وليس الفعل أحد مدلولي المصدر.

الثالث: أن المصدر يقع للماضي والمستقبل فهو كالعام، والفعل مختص بأحد الزمانين، فأشبهه الخاص، والعام مقدم على الخاص.

الإِعْرَابُ وَ الْبِنَاءُ

الْقَوْلُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ الْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ لِلْأَسْمَاءِ

إنما قدم الإعراب على المعرب؛ لأن المعرب مشتق من الإعراب، والمشتق منه مقدم؛ لأنه الأصل، وإنما كان الأصل في الإعراب للأسماء؛ لأن الاسم صيغة واحدة وتتوارد عليه معان مختلفة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه المعاني منفية عن الفعل والحرف، أما الفعل فالمعاني التي تعتقب عليه فليس إلا الدلالة على الزمان المعين، واختلاف الصيغة كاف في ذلك. وأما الحرف فسيأتي بيانه.

فاحتيج في الاسم إلى ما يفرق بين هذه المعاني فأتوا بالإعراب وسيأتي الكلام عليه، ألا ترى أنك لو قلت: ما رأيت الهلال بالنصب كنت نافيا لرؤية الهلال، ولو رفعت الهلال كنت مثبتا للرؤية وجعلت ما موصولة مبتدأ ورأيت صلتها والعائد محذوف وهو المفعول، والهلال خبر المبتدأ تقديره: الذي رأيت الهلال، فلولا الإعراب لالتبس النفي بالإثبات، وكذا لو قلت: ما أخذت منك درهما بالنصب كنت جاحدا، ولو رفعت الدرهم كنت مقرا معترفا، وتقديره الذي أخذته منك درهم فلولا الإعراب لالتبس الإنكار بالإقرار، وكذلك لو قلت: ما أحسن زيد بغير إعراب احتمل ثلاثة أوجه: التعجب، والنفي، والاستفهام.

وفي اشتقاق الإعراب أصول:

أحدها: من أعرب الرجل عن حاجته، إذا أبان؛ لأن الكلام إذا أعرب تبين معناه. الثاني: من أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية، فإن قيل: المتكلم بالبناء كذلك ! قلت: البناء لا يخص لغة العرب، بل هو في كل لغة.

الثالث: من عربت معدة الفصيل: إذا تغيرت وفسدت، فالهمزة للسلب فكأنك إذا أعربت الكلام أزلت عربيه أي: فساد، كقولك عجمت الكتاب: إذا أشكلته، وأعجمته أي: سلبت عجمته وأزلتها.

الرابع: من قولهم: امرأة عروب أي: متحسنة، لأن الكلام إذا أعرب فهم معناه وحسن عند سامعه.

وَحَدُّهُ تَغْيِيرٌ فِي الْآخِرِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ أَوْ ظَاهِرٍ

بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنُّصْبِ أَوْ بِالْجَرِّ كَمَرٌّ زَيْدٌ رَاكِبًا بِعَمْرٍو

قوله: تغير في الآخر، كالجنس يشمل المعرب والمبني؛ لأن المبني يتغير آخره نحو: رد، وغض فإنه يضم آخره إتباعاً لأوله، ويفتح تخفيفاً، ويكسر على أصل التقاء الساكنين، لكن لا لعامل، وقوله: بعامل فصل للمعرب عن المبني، لأن تغيره لا لعامل. وقوله: في الآخر أحسن من قول الجماعة تغير الآخر، لأن الآخر هو الحرف، وذات الحرف لا تتغير ولا تتبدل، بل التغير في هيئة الحرف مع بقاء ذاته.

ومثال الرفع بعامل مقدر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ف أحد فاعل فعل مقدر أي: إن استجارك أحد، ومثال النصب قراءة من قرأ ﴿وَالْقَمَرَ قَدْرَنَاهُ﴾ [يس: ٣٩]، أي: وقدرنا القمر، ومثال الجر قولهم: في الدار زيد والحجرة عمرو أي: وفي الحجرة، ولولا تقدير حرف الجر في الحجرة لعطف على عاملين أحدهما معموله مرفوع وهو زيد، والآخر مجرور وهو الدار، وهو غير جائز عند سيبويه، وأما العامل الظاهر فقد مثل به في قوله: مر زيد راكبا بعمرو وإنما قدم الرفع على النصب؛ لأن الرفع مقتضى الفاعلية وهي مقدمة فمقتضاها كذلك، وقدم النصب على الجر، لأنه من تأثير الفعل بواسطة حرف الجر، والأول أقوى فقدمه لذلك، وإنما خالفوا بين ألقابها لاختلاف معناها، وخصت بهذه الألقاب التي هي الرفع والنصب، والجر، والجزم للفرق بينها وبين حركات البناء إيجازاً واختصاراً؛ فإن قولهم رفع أخصر من قولهم ضمة أحدثها عامل وكذلك الباقي، وكان ينبغي أن يضيف إلى حد المعرب زيادة فيقول: تغير في الآخر لفظاً أو تقديرًا كاللفظ، ليدخل بقوله: تقديرًا المعتل في الحد، ويخرج بقوله: كاللفظ المبني، فإنه لا يقدر على آخره إعراب، بل يقال: هو في موضع رفع أي: في موضع مرفوع.

وإنما كان الإعراب في آخر الكلمة؛ لأنه علم بحال الكلمة، وعلم حال الشيء يتوقف على العلم بذاته، ولأنه لا يخلو من أن يكون في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها، والأول باطل؛ لأن من جملة الإعراب الجزم وهو سكون، ولا يتبدأ بساكن، والثاني - أيضاً - باطل، لثلا يختل وزن الكلمة على تقدير أن يكون مفتوحاً فيضم، أو بالعكس، أو ساكناً فيحرك أو بالعكس، فتعين الآخر.

وَالْجَزْمُ مِنَ أَلْقَابِهِ كُلُّهُ يَرْمِ وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمُ
وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَنْجَزِمُ فَعَوَّضْتُ جَزْماً بِهَا يُقَرُّ

لما استغرق الرفع والنصب والجر الحركات الثلاث والحروف المشبهة لها لم تبق للجزم علامة لا من الحركات ولا من الحروف فجعل علامته حذفها، ويسمى سكونا إن كان المحذوف حركة.

ولما كانت الحركات ثلاثا كان الحذف رابعا، فانحصر الإعراب في أربعة أصناف، وجعل لكل صنف لقبا يخصه.

والهاء في ألقابه ضمير الإعراب، أي والجزم من ألقاب الإعراب. وإنما اختص الجزم بالفعل، لثقة وخفة الجزم، واختص الجر بالاسم لخفته وثقل الجر، فحصل التعادل، لأن الجزم حذف حركة أو حرف، فكان أخف. والجزم في اللغة: القطع، يقال: جزمت يد اللص: إذا قطعته، وخبر جازم أي: قاطع للشك ومزيله، وكذلك هنا هو قطع حركة أو حرف، وإنما كان الفعل أثقل من الاسم لوجهين:

أحدهما: أن الاسم يضمّر في الفعل، نحو قولك: قم؛ أي: قم أنت؛ لأن الإضمار هو الاستتار والمستتر في الشيء كالجزء منه، والجزء لا يكون أثقل من الكل ولا مساويا له.

الثاني أنك إذا قلت: زيد مثلاً أو عمرو فهم منه المعنى ولم يحتاج بعد ذلك إلى سؤال، فإذا قلت: ضرب فقد فهم منه حصول الضرب، وبعد ذلك يحتاج إلى أسئلة: أحدها: أن يقال: من ضرب؟ فيقول: زيد.

الثاني: أن يقال: لمن ضرب؟ فيقول: لعمرو.

الثالث: أين؟ والرابع: متى؟ والخامس: لم؟

إلى غير ذلك من اللوازم، والشيء يثقل بكثرة لوازمه، وأيضا فإن الفعل يدل على المصدر ضمنا، والمصدر اسم، وهو جزؤه، والجزء أخف من الكل، فلذلك خص الجزم بالفعل، ولو دخل الجزم الاسم مع خفته لكان إجحافا به، ولو دخل الجر الفعل لآزداد الثقل ثقلًا، وهو معنى قوله: وليس في الأفعال ما ينجر، وأيضا فالجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم فلو دخل الجر الفعل لكان جمعا بين العوض والمعوض عنه، وهذا معنى قوله: فعوضت جزما بها يقر يعني: الأفعال يلزمها الجزم، ولو دخل الجزم الاسم لم يخل إما أن تحذف الحركة أو التنوين أو هما، لا جائز حذف الحركة؛ لأنها تدل على الإعراب فلو حذفت لالتبس المعرب بالمبني وكان يلزم من حذفها حذف التنوين لسكونه وسكون حرف الإعراب بعد حذف الحركة، ولو حذف التنوين

لالتبس المنصرف بغيره، وإذا امتنع حذف كل واحد منهما امتنع حذفهما معا، فهذا معنى قوله: وليس في الأسماء شيء ينجزم.

وقيل: إنما لم ينجزم الاسم؛ لأنه لا معنى لعوامله في الأسماء، والجزم أثر العامل وإذا انتفى العامل انتفى أثره، وكذا لم يدخل الجر في الأفعال؛ لأنه لا معنى لعوامله في الأفعال لأنه إما بحرف جر أو بإضافة، وكلاهما لا يفيد معناه في الفعل فلا يفيد أثرا فيه، وعلى هذا القائل أن يقول: هلا انجر الفعل بعوامل غير عوامل الجر في الأسماء كما انتصب وارتفع بعوامل غير عوامل النصب والرفع في الأسماء؟ وكذلك القول في دخول الجزم الأسماء.

والحق أن يقال: إن للرفع في الاسم عاملين: قوي وضعيف فلما دخل الرفع الفعل كان بأضعف العاملين وهو المعنوي، وكذلك النصب له في الأسماء عاملان قوي وهو الفعل، وضعيف وهو الحرف، فكان نصبه بالحرف الذي هو أضعف العاملين، وأما الجر فليس له في الاسم إلا عامل واحد، وهو الحرف فليس له عاملان: قوي وضعيف حتى يدخل الفعل أضعفهما؛ لأن الحرف أضعف العوامل.

الْبِنَاءُ

وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالٍ وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ لِلْأَفْعَالِ

لما كان المقتضي للإعراب في الاسم ما يتوارد عليه من المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، والحرف ليس كذلك، فالإعراب منتف عن الحرف لانتفاء المقتضي له، وكذلك الكلام في الفعل.

وإنما قال: الأصل في البناء للأفعال، ولم يقل: هي مبنية بكل حال كما قال في الحرف؛ لأن فيها ما خرج عن أصله فأعرب وهو المضارع، والحرف لم يخرج عن أصله، فإن سمي به خرج عن الحرفية ودخل في حيز الاسم، فإن سميت بحرف المعنى فإن كان على حرف واحد كباء الجر، وكاف التشبيه، وواو العطف زدت عليه حرفاً من جنس حركته وحرفاً آخر من جنس الحرف المجانس للحركة، فإن كانت حركته كسرة زدت ياء ثم زدت ياء أخرى، فتقول: إذا سميت بالباء: جاءني بي، ورأيت بيا، وإن سميت بالكاف زدت ألفاً؛ لأن حركة الكاف فتحة ثم ألفاً أخرى، فيلتقي ساكنان فتقلب الثانية همزة، فتقول: هذا كاء، ورأيت كاء، ومررت بكاء، وكذلك واو العطف تقول: هذا واء.

وإنما زدت على كل واحد من الحروف الأحادية حرفين، ليلحق بالأسماء المتمكنة، وليس في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين إلا ما استعمل محذوفاً. وإن كان على حرفين وكان الثاني صحيحاً ففيه وجهان:

أحدهما: الإعراب تقول: جاءني هل، وبل، وقد رأيت هلا، وبلا، وقد، ومررت بهل، وبل، وقد فتجربه مجرى يد، ودم.

والثاني: أن تحكيه وتسكن آخره كما كان فيجري مجرى كم، ومن، وإن كان معتلاً فوجهان أيضاً، الحكاية، والإعراب، إلا أنك إذا أعربته زدت عليه حرفاً مثله فتزيد على الألف ألفاً نحو: لا فتقول: جاءني لاء فتقلب الألف الأخير همزة لالتقاء الساكنين، وتزيد على الواو مثلها نحو لو فتقول: جاءني لو فتدغم الواو الأولى في الثانية، وتزيد على الياء مثلها نحو كي فتقول: هذا كي، قال الشاعر^(١): [الخفيف]

(١) هذا شطربيت من الخفيف وقائله أبو زيد الطائي في ديوانه (ص ٢٤) وصدرة:

ليت شعري وأين مَنِّي ليت

إِنَّ لَوًّا وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءً

وإنما زيد على ما ثانيه معتل حرف مثله؛ لأن ثانيه ساكن، فإذا أعربته دخله التنوين، وهو ساكن، فتحذف ثانية لالتقاء الساكنين، فيبقى اسماً معرباً على حرف واحد. وإن كان حرف المعنى على ثلاثة أحرف لم تزد شيئاً، نحو: ليت وإن سميت بحرف مركب من حرفين نحو إما، وإلا في الشرط - فإن إلا مركبة من إن ولا، وكذا إما مركبة من إن، وما - ففيه وجهان: أحدهما: الحكاية، وهو الصحيح.

والثاني: الإعراب ومنع الصرف؛ للتعريف والتركيب، كمعد يكرم. فإن قيل: لا نسلم أن أصل الفعل البناء؛ لأن الحاجة ماسة إلى الإعراب في الفعل المضارع كما هي ماسة في الاسم بدليل أن صورة واحدة وهي لا تأكل السمك وتشرب اللبن تحتمل ثلاثة معان لا يفرق بينها إلا بالإعراب؛ لأنك إذا رفعت كان المعنى النهي عن الشرب للبن في حال أكل السمك، وإن جزمت أفاد النهي عنهما معاً، وإن نصبت أفاد النهي عن الجميع فقط.

والجواب لا نسلم أن الإعراب دخل للفرق بين المعاني الطارئة على الفعل بل الإعراب أزال اللبس الذي نشأ من حذف أن الناصبة، لأنها لو ظهرت لارتفع اللبس ولم يحتج إلى الإعراب أصلاً، أو نقول: الإعراب أزال اللبس الناشئ من احتمال الواو المترددة بين العاطفة والتي للحال والتي للصرف، والإعراب لم يوضع للفرق بين المشتركات بالوضع؛ فإن القرائن كافية في ذلك.

=

الشرح: قوله وأين مني ليت؟ يريد: وأين مني ما أتمناه؟ كأنه قال: وأين مني ما أتمناه بقولي: ليت، وأراد بـ «لو» ههنا لو التي للتمني في نحو قولك: لو أتينا، لو أقمت عندنا، والاستشهاد في البيت: على أن «لو» المشددة اسم للو المخففة ولذلك زيد عليها واو أخرى لأنه لا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما واو أو ياء أو ألف فإذا سميت بشيء مما ثانيه حرف من هذه الحروف زدت على الحرف الثاني مثله. والبيت في الكتاب (٣ / ٢٦١) (هارون) والمقتضب (١ / ٣٢٥)، (٤ / ٣٢)، وابن يعيش (٦ / ٣٠)، والخزانة (٣ / ٤٥).

حَدُّ الْبِنَاءِ

وَحَدُّهُ لُزُومٌ آخِرُ الْكَلِمِ حَرَكَةٌ مَا أَوْ سُكُونًا تُلْزِمُ

إذا كان الإعراب هو التغير، والبناء ضده وجب أن يكون البناء هو اللزوم، إذ لا واسطة بين التغير، واللزوم.

وما في قوله: حركة ما زائدة، وتحتمل أن تكون صفة لحركة أي: أي حركة كانت. وليس التزم في قوله: التزم حشوا بل فيه تنبيه بأن السكون ألزم للبناء من الحركة وإن كانا جميعا لازمين؛ لأن الإعراب ضد البناء، وإذا كان أصل الإعراب بالحركة فوجب أن يكون أصل البناء بضد الحركة وهو السكون.

معنى البناء في اللغة

ومعنى البناء في اللغة، هو وضع الشيء على صفة يراد ثبوتها، وكذلك هو في معناه الصناعي.

والبناء إن كان بحركة سمي ضمًا وفتحًا وكسرًا، وإلا سمي وقفًا، وقيل: حركات البناء أصل؛ لأنها أعم من حركات الإعراب، والعام أصل للخاص.

كَحَيْثُ أَئِنَّ أَمْسَ كَمْ فَقَسْ تُصَبِّ وَعَلَّةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبُ

لما كانت ألقاب البناء أربعة مثل بأربعة أمثلة:

أولها حيث، قيل: إنها بنيت، لافتقارها إلى جملة كالحرف، وقيل: بنيت؛ لأنها خالفت جميع ظروف المكان، فإنه ليس شيء منها يضاف إلى الجمل إلا حيث فأشبهت إذ فبنيت وقيل: بنيت لإيهامها؛ لأنها تقع على جميع الجهات، وهذا ليس بشيء؛ لأن عند كذلك وهي معربة، وقيل: إنما بنيت لشبهها بالموصول من جهة افتقارها إلى جملة توضح معناها وخالفت الموصول في أنها لا تحتاج إلى عائد من الجملة، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة حملا على ما بني من الظروف كقبل وبعد، ومنهم من يفتحها حملا على أين، ومنهم من يكسر على أصل التقاء الساكنين، وتقال بالواو بهذه اللغات.

وأما أين فبنيت لتضمنها حرف الاستفهام إن كانت استفهاما، وحرف الشرط إن كانت شرطا، وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت تخفيفا.

وأما أمس فبني لتضمنه معنى لام التعريف؛ لأنه معرفة وليس أحد المعارف الخمس فدل ذلك على تضمنه معنى اللام، وبني على حركة لالتقاء الساكنين وكسر

على أصل التقاء الساكنين، فإن قيل: فقد يقال الأمس بالألف واللام فلو تضمن معنى اللام لما صح ظهورها فيه.

قلت: هذه اللام زائدة بدليل بنائه معها. ومن العرب من يجعله معدولا عن اللام فيعربه ولا يصرفه.

وأما كم فعلة بنائها ظاهرة في الاستفهام، وأما الخبرية فمحمولة على الاستفهامية؛ لأنها مثلها في اللفظ وفي أصل المعنى؛ لأنها في كلا الحالين محمولة على العدد.

سَبَبُ بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ

أَغْنِي فِي الْإِسْمِ وَهُوَ أَنْ يُضَارِعَا الْحَرْفُ أَوْ كَانَ اسْمٌ فِعْلٍ وَقَعَا

لما ذكر حد البناء وكان بعض الاسم قد دخله البناء لمناسبة ما لا تمكن له في الأصل أخذ يتكلم في سبب البناء في ذلك البعض لأن الأصل في الأسماء كلها الإعراب على ما تقدم ثم ذكر لذلك علتين: إحداهما: مضارعتة للحرف. الثانية: كونه اسماً للفعل.

أما المضارعة فقد تكون بواسطة وقد تكون بغير واسطة، أما التي بغير واسطة فلتضمنه معنى الحرف بأن يؤدي معناه، كـ أين وأمس وقد مضى ذكرهما، أو بأن يشبه الحرف كالمبهمات والغايات؛ لافتقاره إلى ما يوضحه من لفظ ينضم إليه، أو قرينة كالمضمورات.

وأما ما ضارع الحرف بواسطة فالمنادى المضموم؛ فإنه أشبه المضممر، والمضممر أشبه الحرف.

وأما الواقع موقع الفعل فقد يكون بغير واسطة كنزال، وبواسطة كفجار فإنه أشبه: نزال.

وبالجملة فالعلل الموجبة للبناء في الأسماء سبعة: أحدها: أن يتضمن معنى الحرف، والثانية: أن يشبه الحرف، الثالثة: أن يشبه ما أشبه الحرف كالمنادى.

الرابعة: أن يضاف إلى ما يشبه الحرف كيومئذ، وحينئذ، وكقول الشاعر^(١):

[البيسط]

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦؛ والدرر ٣/ ١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاع في شرح أبيات سيويه ٢/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٥؛ والكتاب ٢/ ٣٢٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٥٤ (نطق)، ١١/ ٧٣٤ (وقل)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٩؛ وجمع الهوامع ١/ ٢١٩.

اللغة: الأوقال: جمع الوَقْل وهو شجر المقل.

المعنى: لم يمنع الشاربين من ورود الماء سوى حمامة صوّتت على غصون الشجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

الإعراب: "لم": حرف جزم ونفي وقلب. "يمنع": فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحُرِّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين. "الشرب": مفعول به منصوب بالفتحة. "منها": جار ومجرور متعلقان بـ

لم يَمْنَع الشُّرْبَ منها غير أن هتفت حَمَامَةٌ في غُصُونِ ذات أَوْقَالَ
ففتح راء غير وهي فاعلة يَمْنَع لإضافتها إلى أن هتفت و أوقال: أوراق.
الخامسة: لوقوعه موقع الفعل كنزال.

السادسة: لشبهه ما وقع موقع الفعل كفجار وقطام.

السابعة: إضافته إلى الفعل كقول الشاعر^(١): [الطويل]

على حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصَّبَا

ففتح حين بعد حرف الجر؛ لأنه بناها؛ لإضافتها إلى عاتبت لأن المضاف يكتسي
بعض أحكام المضاف إليه.

=

"يَمْنَع". "غير": اسم مبني على الفتح في محل رفع فاعل. "أن": حرف مصدري. "نطقت": فعل ماضٍ
مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. "حمامة": فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من
"أن" وما بعدها في محل جر بالإضافة. "في غصون": جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ
"حمامة". "ذات": صفة "غصون" مجرورة بالكسرة، وهو مضاف. "أوقال": مضاف إليه مجرور
بالكسرة.

وجملة "لم يَمْنَع...": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "غير" حيث جاء بها مبنية على الفتح في محلّ رفع فاعل لإضافتها إلى غير
متمكن، وإن كان في موضع رفع.

(١) صدر بيت عجزه:

وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ

قائله النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان.

الشرح: "عاتبت": لمت في تسخط، "الصبا" -بكسر الصاد- اسم الصبوة، وهي ميل إلى هوى النفس
واتباع شهواتها، "المشيب" هو ابيضاض المسوّد من الشعر وقد يراد به الدخول في حده، أصح "فعل
مضارع مأخوذ من الصحو وهو زوال السكر، "وازع" زاجر، كاف.

المعنى: أسلبت العبرة وقت معابتي الشيب حين حل وارتحل الصبا وقلت لنفسي موبخا: كيف لا
أفبق من غفلتي والشيب أكبر زاجر.

الشاهد: في "على حين عاتبت"، فإن الرواية وردت فيه بفتح "حين" على أنه مبني؛ لأنه اكتسب البناء
مما أضيف إليه.

انظر: ابن الناظم ص ١٦٠، وابن عقيل ٢ / ٤٥، والأشموني ٢ / ٣١٥، وابن هشام ٦ / ١٩٨، وأيضا
في المغني ٢ / ١١٥، والسيوطي في الهمع ١ / ٢١٨، وابن يعيش ٢ / ١٦، الشاهد ٤٩٩ من الخزانة،
وسيبويه ١ / ٣٦٩.

فإذا وجدت اسما مبنيا فاسأل عن بنائه: لأنه قد خالف الأصل، فإن كان ساكنا ففيه سؤال واحد وهو لم بني؟ وإن كان متحركا ففيه ثلاثة أسئلة وهي:
 لم بني؟ ولم حرك، ولم اختص بتلك الحركة دون غيرها؟ وأما الأفعال والحروف فلا سؤال عن بنائها؛ لأنها على أصلها جاءت، فإن كانت متحركة ففيها سؤالان لم تحركت؟ ولم اختصت بتلك الحركة؟ والأصل في البناء السكون لوجهين:
 أحدهما: قد تقدم.

والثاني: أنه أخف، ولا يعدل عن الأخف إلا لموجب، والموجب إما أن يلتقي ساكنان، أو لثلاثا يتبدأ بساكن نحو كاف التشبيه وباء الجر، أو لأن البناء عارض في الكلمة بأن يكون الاسم معربا ويعرض له البناء كالمنادى فيبنى على حركة تنبيهها على تمكنه في الأصل.

وما وجب تحريكه لالتقاء الساكنين فالأصل فيه الكسر؛ لأن الكسر لا يوجد إعرابا إلا مع تنوين التمكين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام، أو إضافة بخلاف الضم والفتح فإنهما يوجدان إعرابا بغير تنوين التمكين وذلك فيما لا ينصرف فإذا وجب التحريك لالتقاء الساكنين حركناه بحركة لا توهم إعرابا؛ لأنه لو حرك بالفتح أو بالضم لالتبس بحركة المعرب الذي لا ينصرف؛ لأنهما يوجدان بغير تنوين.

فأما الكسر فإذا وجد عاريا من التنوين أو ما قام مقامه علم أنه بناء.
 واحترزنا بقولنا: تنوين التمكين عن تنوين التنكير؛ فإن كسر البناء يوجد معه نحو صه، ومه، واه.

كَمَنْ وَإِيهِ وَنَزَالٍ وَهَلُمَّ وَلَفْظُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَغْمُ

لما ذكر للبناء علتين: إحداهما مضارعة الحرف، والثانية كونه اسما للفعل مثل بمقتضى علتين، فأما من فمما ضارع الحرف؛ لأنها إن كانت موصولة أو موصوفة فقد أشبهت الحرف، لافتقارها إلى الصلة أو الصفة، وإن كانت شرطية أو استفهامية فلتضمنها معنى حرف الاستفهام أو الشرط، وقد زعم قوم أنها تأتي زائدة في قول الشاعر^(١): [البسيط]

(١) مجهول القائل، آل: مبتدأ. وسنام: خبره. والأثرون: معطوف على الخبر. وجملة «قد علمت ذاك القبائل» اعتراضية لتقوية المعنى. وذاك: مفعول به لعلمت. والقبائل: فاعل. والأثرون: جمع الأثرى، أفعل تفضيل، من ثريت بك - بكسر الراء - أي: كثرت بك.
 والشاهد: أن «من» زائدة، عند الكسائي.

آل الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمْتُ كُلَّ الْقَبَائِلِ وَالْأَثَرُونَ مَنْ عَدَدَا
أي: والأثرون عددا، ف من زائدة مشبهة للحرف في الزيادة، أو لأنها بلفظ غير
الزائدة وتلك مبنية، ومنهم من يجعلها في البيت غير زائدة وموضعها نصب على التمييز
أي: والأثرون من يعد عددا، فحذف الفعل واكتفى بالمصدر. وأما إليه وما بعدها فمثال
للعلة الثانية وهي اسم الفعل، فإنه اسم ل زد ومسامها لفظ، وهو قولك: زد إذا أمرته
بالزيادة، قال ذو الرمة^(١): [الطويل]

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِلَيْهِ يَا أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِ
وكان الأصمعي يخطئ ذا الرمة في هذا البيت، وزعم أن العرب لا تقول إلا إليه
بالتنوين، والبصريون صوبوا ذا الرمة وقالوا: إذا نون أراد النكرة فكأنه قال: زد زيادة ما،
وإذا لم ينون أراد المعرفة فكأنه قال، زد الزيادة المعروفة، وكسرهما في المعرفة لسكون

=

انظر: الأزهية ص ١٠٣، وشرح القصائد السبع ص ٣٥٣، والضرائر ص ٨١، وشرح الجمل ٢ /
٤٥٨، ٥٦٠، والمغني ص ٣٢٩، وشرح أبياته ٥ / ٣٤٤، والخزانة ٦ / ١٢٨.
(١) البيت لذى الرمة في ديوانه ص ٧٧٨؛ والأشباه والنظائر ٦ / ٢٠١؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩١،
٣٠١؛ وتذكرة النحاة ص ٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٦ / ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ١٠ / ١١٣، ١١٤؛ ورصف
المباني ص ٣٤٤؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٤؛ ولسان العرب ١٣ / ٤٧٤ (أيه)؛ وما ينصرف وما لا
ينصرف ص ١٠٩؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦ / ٢٣٧.
اللغة: إليه عن أم سالم: حدثنا عنها. والبال: الشأن. والديار البلاق: الديار التي ارتحل سكانها، فهي
خالية.

المعنى: طلب من الطلل أن يحدثه عن محبوبته أم سالم، وهذا من فرط تحيره وولعه، ثم أفاق
وأنكر على نفسه ذلك لأنه ليس من شأن الأماكن الإخبار.

الإعراب: "وقفنا": فعل ماضٍ، و"نا": فاعل. "وقلنا": الواو: حرف عطف، "قلنا": مثل "وقفنا"، "إيه":
اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى (حدث)، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت. "عن أم": جار
ومجرور متعلقان باسم الفعل (إيه). "سالم": مضاف إليه. "وما": الواو: حرف استئناف ما: اسم استفهام
مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. "بال": خبر للمبتدأ (ما). "تكليم": مضاف إليه، وكذلك
"الديار". "البلاق": صفة "الرسوم" مجرورة.

وجملة "وقفنا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة "قلنا". وجملة "إيه": مقول
القول محلها النصب. وجملة "ما بال": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أنه قال: "إيه" بكسر الهاء لا بتنوينها، لأنه طلب إلى الأطلال أن تحدث حديثاً معهوداً
عن أم سالم، ولو أراد أن تحدثه حديثاً غير معهود أو غير محدد لنون، وقال: إيه.

الهاء والياء قبلها، وفي النكرة لسكون الهاء والتنوين بعدها، والدليل على اسميتها دخول التنوين.

وأما هلم فاسم لقولك: تعال أو أقبل عند أهل الحجاز، والدليل على الاسميتها أنها بلفظ واحد في كل حال، فتقول: هلم يا زيد وهلم يا رجال وهلم يا امرأة، ولو كانت فعلا لقلت: هلموا أو هلمي كما تقول: أقبلوا وأقبلي إذا أمرت جماعة أو مؤنثا، وهي مبنية لوقوعها موقع الفعل، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين وهي الميم الأولى والثانية، وكانت الحركة فتحة تخفيفا لأجل التضعيف، والدليل على أنها اسم للفعل أنها تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر كالفعل، مثال الأول قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: احضروا وهاتوا شهداءكم، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] أي: أقبلوا إلينا، وأما بنو تميم فهي عندهم فعل، فيقولون: هلم للواحد، وهلمي للواحدة، وهلما للاثنتين، فيحلقون بها ضمير التثنية والجمع، وعلامة التأنيث، وقيل: إنها عند بني تميم اسم أيضا، وإن ألحقوها الضمائر، بدليل تجويزهم في آخر الأمر من المضاعف ثلاث حركات نحو: شد ومد، ومنهم من يتبع ومنهم من يكسر، ومنهم من يفتح، وكلهم مجمعون على فتح الميم من هلم من غير كسر ولا ضم، فدل ذلك على خروجها عن الفعلية.

وهي عند البصريين مركبة من ها، ولم فحذفوا الألف من حرف التنبيه فصارت هلم وهي عند الكوفيين مركبة من هل مع أم التي بمعنى أقصد فحذفوا الهمزة من أم فصار هلم، وحركوا لام هل لالتقاء الساكنين، وقيل ألحقوا حركة الهمزة على اللام ثم حذفوها، ويدل على صحة هذا القول ضم اللام.

وإذا أمرت جماعة المؤنث على لغة تميم قلت: هلمن يا نسوة فتفك الإدغام؛ لأن هذه النون يسكن ما قبلها فإذا سكن تعذر الإدغام في الساكن، وأجاز الفراء هلمن يا نسوة فأبقى الميم مفتوحة على ما كانت عليه وزاد نونا ساكنة قبل نون الضمير لتسكن النون الزائدة وتبقى الميم على ما كانت عليه من الفتح.

وأما نزال فاسم لقولك: انزل، والدليل على اسميتها أنها يسند إليها الفعل كما قال الشاعر^(١): [الكامل]

(١) قال البغدادي: إن رواية البيت على هذه الصورة ملفقة من بيتين لشاعرين مختلفين، فالصدر الذي هنا من شعر المسيب بن علس وتماحه:
يقع الصراخ ولج في الذعر

ولأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
فنزال قائمة مقام الفاعل، وبنيت لوقوعها موقع الفعل، وحركت لالتقاء الساكنين،
وكانت الحركة كسرة؛ لأنها الأصل بعد السكون لما تقدم، وجميع أسماء الأفعال
مسمياتها ألفاظ، فاسم هلم هات أو أقبل وهو لفظ، واسم نزال انزل وهو لفظ وقوله:
ولفظ غير المتمكن يعم يريد يعم جميع المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف؛ لأنه
إذا كان المعرب هو المتمكن كان غير المتمكن مبنياً، ويجوز أن يعني بقوله: غير
المتمكن الحرف والفعل أي: غير المتمكن في الأصل، وغير المتمكن في الأصل هو
الحرف والفعل، فما ناسب من الأسماء ما لا تمكن له في الأصل بني ولا يحتاج على
هذا إلى تفصيل، فتقول: علة بناء الاسم إما شبهه للحرف، أو كونه اسماً للفعل.

=

والعجز الذي في الشرح من شعر زهير بن أبي سلمى، وصدرة:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا...

وهو في سيبويه ٣٧ / ٢.

والشاهد فيه: (نَزَالٍ) حيث بني (نَزَالٍ) على الكسر؛ لأنها بمعنى انزل.

انظر: الكتاب ٣ / ٢٧١، والمقتضب ٣ / ٣٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والأصول ٢ /

١٣٢، والجمل ٢٢٨، والتبصرة ١ / ٢٥٢، وشرح الملحة ٣٦٧، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٥٤،

والإنصاف ٢ / ٥٣٥، وشرح المفصل ٤ / ٢٦، ٥٠، ٥٢، والديوان ١١٦.

الاسم المعرب

فَالْمُعْرَبُ الْإِسْمُ الَّذِي تَمَكَّنَّا ثُمَّ مُضَارَعٌ سَيَأْتِي بَيْنَنَا

الاسم المتمكن: هو الذي لم يشابه الحرف، وقيل: المتمكن في الأصل هو المتصرف في أكثر من حركة مأخوذ من التمكين الذي هو القدرة على الشيء، وعدم المانع واحترزنا بقولنا في الأصل من الفعل المضارع؛ فإن إعرابه ليس بأصيل فيه إذ فيه مانع أصلي وهو الفعلية، فمعنى تمكن الاسم على هذا هو أنه لا مانع فيه من الإعراب إذ المانع هو شبه الحرف وهو منتف عن المتمكن، وقيل: هو مأخوذ من المكنة وهو الثبوت؛ لأنه إذا لم يخرج إلى شبه الحرف فهو ثابت في مكانه الأصلي فما كان كذلك من الأسماء فهو متمكن معرب، وليس في الكلام معرب إلا الاسم المتمكن والفعل المضارع، والمضارعة هي المشابهة فأعرب لمشابهته الاسم وقوله: سيأتي بينا أي: سيأتي ذكره مبينا فيما بعد، فالذي يستوفيهما كلها أشد تمكنا من غيره فهو الأمكن لا محالة.

فانقسم الاسم لذلك ثلاثة أقسام:

- ١- متمكن، وهو المعرب.
- ٢- وأمكن وهو المعرب المنصرف.
- ٣- ولا متمكن ولا أمكن، وهو المبني.

أنواع المعرب

الْقَوْلُ فِي إِعْرَابِ الْأِسْمِ الْوَاحِدِ كُلُّ صَحِيحٍ بِانْصِرَافٍ وَارِدٍ

الغرض بهذا الفصل تبين أنواع المعرب.

وقوله: الاسم احترز به من الفعل، والواحد احترز به من المثنى والمجموع، والصحيح احترز به من المعتل، والصحيح هنا هو الذي يعتقب على آخره الحركات الثلاث.

واحترز بقوله: بانصراف من غير المنصرف، ويدخل في قوله: وارد ما صرف للضرورة.

إِعْرَابُ الْأِسْمِ الصَّحِيحِ

فَرَفَعَهُ بِضَمَّةٍ تَبِينُ وَيَتَّبِعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينَ
وَالنَّضْبُ فِيهِ بِانْفِتَاحِ الْآخِرِ وَالْجَرُّ فِيهِ بِانْكِسَارِ ظَاهِرٍ

أي: رفع الصحيح المنصرف بضممة ظاهرة في اللفظ.

وقوله: ويتبع الحركة التنوين ولم يقل الضمة لعموم الحركة؛ لأن التنوين في المنصرف يصحب جميع الحركات، والحركة أقل ما ينحل إليه اللفظ، فهي لذلك صوت ضعيف، والسكون ليس بحركة فليس بصوت ومعنى الحركة: أن ينطق بالحرف موجها إلى جهة من جهات الأحرف الثلاثة - أعني الواو، والألف، والياء؛ لأن الحركات أبعاضها.

والتنوين: مصدر نونت، وسمى تنوينا للفرق بينه وبين النون التي من نفس الكلمة، وإلا فهو في الحقيقة نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عما بعده، وهذا قول الجزولي، واحترز بقوله: ساكنة عن نون ضيفن؛ فإنها نون زائدة وليست ساكنة، والضيفن: هو الذي يتبع الضيف، وبقوله: زائدة عن نون حصن، وبقوله: تلحق الاسم عن نون التأكيد الخفيفة فإنها نون ساكنة زائدة لكن تلحق الفعل، وبقوله: بعد كماله عن نون عنسل فإنها نون ساكنة زائدة لكن لم تلحق الاسم بعد كماله، وقوله تفصله عما بعده، أي تقطعه عن الإضافة.

والتنوين يثبت لفظا لا خطأ، ووصلا لا وقفا.

وفائدته: الدلالة على الأمكنية، ومعنى الأمكنية أن الاسم باق على أصالته لم يخرج عن ذلك لشبه الفعل، قال الفراء: فائدته الفرق بين المنصرف وغيره فمن يرى أن المنصرف هو المنون يكون حاصل قوله أن التنوين دخل للفرق بين المنون وغير المنون، ويتجه على قول من يرى أن الصرف هو الجر والتنوين معًا.

وجملة أصناف الإعراب تسعة، ثلاث حركات، وأربعة أحرف، وحذف، وسكون، والحركات قد ذكرها، والحروف يذكرها فيما بعد - وهي الألف، والواو، والياء، والنون -، وأكثر هذه مشتركة في الإعراب، فالفتحة علامة النصب وعلامة الجر في غير المنصرف، والألف للنصب في الأسماء الستة، وللرفع في التثنية، والياء للجر في الأسماء الستة وللنصب في التثنية وجمع السلامة وللجر فيهما أيضًا، وحذف النون للجزم في الأمثلة الخمسة، وللنصب فيها أيضًا.

الاسم المقصور

وَأِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلًّا بِأَلْفٍ نَحْوُ الْفَتَى وَحُبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لَا تَظْهَرُ

بدأ بالصحيح لأنه الذي يظهر فيه الإعراب، ثم أتى بعد ذلك بالمعتل، والمعتل أعم من المنقوص والمقصور؛ لدخول الفعل فيه، وأما المقصور والمنقوص فخاصان بالاسم.

قوله: آخره معتلا احترز به من أوله أو وسطه، وإنما خص الحرف الأخير بالذكر دون الأول والأوسط؛ لأن ذلك ينظر فيه التصريفي، أما النحوي فينظر في حرف الإعراب دون غيره.

وقوله: معتلا بألف احترز به عن المعتل بالياء المكسور ما قبلها وهو المنقوص. قوله: نحو الفتى مثال لما ألفه منقلبة عن حرف أصلي، وحبلَى مثال لما ألفه زائدة. والمقصور لا يخلو من أن تكون ألفه منقلبة أو زائدة؛ لأنه ليس في الأسماء والأفعال ألف إلا زائدة أو منقلبة، فالمنقلبة إما عن ياء كالفتى أو عن واو كعصا، والزائدة إما للتأنيث كسعدى وحبلَى، وإما للإلحاق كأرطى ملحق بجعفر، وإما للتكثير كقبعثرى؛ فإنها ليست للتأنيث؛ لتنوينها، وليست للإلحاق؛ لعدم ما تلحق به. فإن قيل: كان ينبغي أن يقول: كل اسم معرب آخره ألف مفردة؛ لأن نحو لدى، وإذا - من المبنيات - آخره ألف وليس مقصورًا.

قلت: لا حاجة به إلى ذلك؛ لأن كلامه في تقسيم الاسم المعرب، ولا حاجة إلى قوله: ألف مفردة؛ لأن قوله: آخره يغني عن ذلك.

وسمي المقصور بهذا الاسم إما لأنه قصر عن الإعراب أي: حبس، أو لأن الإعراب قصر عنه، وإما لأنه يقابله الممدود؛ لأن الألف هوائية لا يمكن تحريكها؛ لأن الحركة تقطع الحرف وتمنعه من الجري؛ فتحريكها يبطل حقيقتها؛ لأنها لو حركت فإما أن تقلب واوا أو ياء، وأيا ما كان وجب أيضًا قلبها ألفا، وإن قلبت همزة بطلت حقيقة الألف، فوجب أن تقدر الحركة في النية، قال الأخفش: الحركة على الألف كالكتابة في السواد، أي: لا تظهر، فعلى الألف ضمة مقدرة في الرفع، وفتحة في النصب، وكسرة في الجر، إن كان الاسم منصرفا كالفتى، وإلا قدر عليه في الجر فتحة إن كان غير منصرف كحبلَى.

الاسم المنقوص

وَأِنْ يَكُنْ يَاءٌ وَ كَسْرٌ قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنْقُوصًا لِنَقْصِ حَلِّهِ
نَحْوُ الشَّجِيِّ وَ النَّضْبِ فِيهِ يَظْهَرُ وَ الرَّفْعُ كَالْجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

إنما قيد الياء بكسر ما قبله ليحترز به من مثل ظبي؛ لأن قبل يائه ساكنا فحكمه حكم الصحيح؛ لأن الياء إذا انفتح ما قبلها وتحركت قلبت ألفا كالفتى، والواو إذا انكسر ما قبلها طرفا قلبت ياء نحو غاز، وأصله غازو أو سكنت في غير الطرف نحو ميقات، وميزان لأنه من الوقت والوزن، والياء إذا انضم ما قبلها ساكنة في غير الطرف قلبت نحو موسر؛ لأنه من اليسر.

وقولي: في غير الطرف احتراز من أظب جمع ظبي في القلة؛ فإن أصله فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قبلها واوا ليس في الكلام اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة ثابتة في كل حال، وإن وجد أبدلت الضمة كسرة والواو ياء.

وقولي: معرب احتراز من مثل نزلت من علو، أي: من فوق؛ فإنه مبني، وقولي: ثابتة في كل حال احتراز من الأسماء الستة؛ فإن في آخرها واوا قبلها ضمة لكنها ليست ثابتة في كل حال بل في حال الرفع، وسمي هذا النوع من المعتل منقوصا لنقصانه من ظهور علامة الرفع والجبر، وقيل: لأنه ينقص منه حرف عند دخول التنوين، والأول أظهر؛ لشموله المنون وغيره، وإلا فغير المنون على القول الثاني لم ينقص منه حرف، فلا يسمى على هذا منقوصا، والأمر بخلافه.

وأيضاً فلو سمي منقوصا لنقصان حرف منه لوجب أن يسمى المقصور منقوصا على أن جماعة قد سموا المقصور منقوصا منهم الزمخشري فقال في باب الشنية: وإن كان المنقوص ألفه ثالثة فما فوق ذلك وإنما قدرت الضمة والكسرة استقئالا لهما؛ لأنه لو ظهرت الكسرة لاجتمع أربع كسرات متواليات، الياء بكسرتين وقبلها وبعدها كسرتان، وإذا ثقلت الكسرة فالضمة أثقل للخروج من كسر إلى ضم، ولأن الضمة بعض الواو عند قوم ولذلك سماها المتقدمون الواو الصغيرة، والواو أثقل من الياء بدليل قلب الواو إلى الياء إذا اجتمعا والأول ساكن دون العكس نحو طويت طيا.

وإنما صح في النصب لخفة الفتحة، ولا يلزم إذا ثبت للأثقل حكم أن يثبت مثله في الأخف؛ لأن الفتحة بعض الألف، والألف أخف حروف المد، وبعض الأخف في غاية الخفة.

والمنقوص إذا كان منونا حذف منه الضمة والكسرة؛ لما بينا، والياء لالتقاء الساكنين، هي والتنوين بعدها، وكانت الياء أولى بالحذف؛ لأن الكسرة قبلها تدل عليها ولأن التنوين دخل لمعنى، وهو الصرف، ففي إبقائه دلالة على ذلك المعنى، والياء لا تدل على معنى بل جزء مما يدل على معنى وهو الكلمة بكمالها، وتحريك هذه الياء في الرفع والجبر من ضرورات الشعر، وتسكينها في النصب جائز في الشعر، قال المبرد: هو من أحسن الضرورات إذ كان تحريكها ثقيلًا بكل حال، ولأنه حمل لأقل أحوال الكلمة على أكثرها، فإن حذف التنوين من المنقوص لشبه الفعل كجوار حركت الياء في موضع النصب، وحذفت في الرفع والجبر، وعوض منها التنوين، لئلا يشبه آخر المعرب آخر المبني.

إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ وَالْمَهْمُوزَةِ

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا مَا كَانَا فِي أَسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا إِنْكَانَا
أَوْ كَانَ مَهْمُوزًا كَمِثْلِ الشَّاءِ وَالظُّبْيِ وَالْأَيِّ وَكَالْكِسَاءِ
وَالْعُدُوِّ وَالْعُدُوِّ وَالْكُرْسِيِّ جِئْتُ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِي

قوله: في اسم احترز به عن الفعل؛ فإن الياء والواو يسكن ما قبلهما في المضارع ويعتل مع ذلك لاعتلال الماضي بنقل الحركة، نحو يقوم، ويبيع.

يقول: إذا سكن ما قبل الواو والياء جرتا مجرى الصحيح في تعاقب حركات الإعراب عليهما كقولك: هذا ظبي وعدو، ورأيت ظبيا وعدوا ومررت بظبي وعدو؛ لأن الضم والكسر إنما منع من قاض لأجل الثقل الحاصل من ضم الياء وكسرها مع انكسار ما قبلها وهذا المجموع منتف هنا، أو لأنه لو سكنت الياء في ظبي لالتقى الساكنان هي وما قبلها، أو لأنه إذا سكن ما قبل الحرف كان كالموقوف عليه فتكون الياء كالمبدوء بها والابتداء بساكن ممتنع. وخص الياء والواو بالذكر؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا. وكذلك ما أخره همزة؛ لأنها حرف صحيح يجري عليه الإعراب.

والممدود ليس من المعتل في شيء إلا عند طائفة من القراء، لما رأوا من تخفيف الهمزة وجعلها بين بين، ويبدل منها حرف العلة، ذكروها مع المعتلات من هذا الوجه. فعلى هذا الاسم على ثلاثة أضراب، صحيح كرجل، ومعتل كقاض، وعصا، ومشبّه بالمعتل، وهو ما أخره همزة، أو ياء، أو واو قبله ساكن، وإذا كان ما قبل الواو والياء ساكنا فلا يخلو: إما أن يكون صحيحا كالباء من ظبي، والదال من عدو، وإما أن يكون معتلا، فإن كان معتلا فإما أن يجانس ما بعده كالياء الأولى من كرسي، والواو الأولى من عدو فيدغم الأول في الثاني، وإما أن لا يجانس ما بعده كالألف من الآي جمع آية فلا إدغام؛ لأن الألف لا تدغم؛ لاستطالتها بالمد، ولا يدغم فيه؛ لسكونها.

والشاء: جمع شاة وليس ممدودا؛ لأن ألفه منقلبة عن واو، وألف المد تكون زائدة، وليس مهموزا؛ لأن همزته بدل من هاء كهزمة ماء لأن أصل شاة شوهة بدليل قولهم في الجميع: شياه، وفي التصغير شويهة، فلما حذفت الهاء التي هي لام الكلمة وأولي تاء التأنيث الواو وجب تحريك الواو؛ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركا كالباء من ضاربة فلما تحركت قلبت ألفا فصار شاة فلما حذفت التاء؛ لأجل الجمع، بقي الاسم على حرفين، ثانيهما ساكن، ثم يأتي التنوين وهو ساكن فيحذف الألف لالتقاء

الساكنين، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد، فلما اضطروا إلى الزيادة ردوا الهاء المحذوفة التي هي لام الكلمة فصار شها ثم أبدلوا من الهاء همزة فصار شاء لأنهما حلقتان.

وقيل: المهموز: ما كان آخره همزة سواء كانت أصلية أو منقلبة؛ فكل ممدود مهموز، وليس كل مهموز ممدودًا.

قوله: جئت بإعراب لها جلي أي: ظاهر في اللفظ.
قوله: لها أي: هذه الأمثلة الثلاثة التي ذكرها، وما أشبهها.

الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ

وَسِتَّةٌ بِالْوَاوِ رَفْعًا إِنْ تُضَفَ وَالْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ الْأَلْفُ
أَخْ أَبَ حَمَّ هَنَّ وَفُوهُ ذُو الْمَالِ قُلْ وَلَا يَجُوزُ ذُوهُ

مذهب سيبويه أن هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة كما في المنقوص والمقصور، وإليه أشار المصنف بقوله: بالواو رفعا ولم يقل الواو علامة الرفع.

قوله: إن تضيف احتراز عن الإفراد، فإن قيل: يلزم منه جواز استعمالها غير مضافة وهو باطل؛ فإن ذو لا تستعمل إلا مضافة، وإنها - أعني هذه الأسماء - إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تعرب بالحروف.

قلت: إنما قال ذلك؛ لأن أكثرها يجوز إفراده فغلب جانب الأكثر، وأما الإضافة إلى ياء المتكلم فلا يرد عليه؛ لأن كلامه في المعرب، والمضاف إلى ياء المتكلم مبني عند الأكثر، فلعله يقول ببنائه.

قوله: ولا يجوز ذوه، لأن ذو وضعت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس لقبح الوصف باسم الجنس بدون ذو كما وضعت الذي وصله إلى الوصف بالجمل، فالمضمر لا يوصف به فلا يضاف إليه ذو؛ لأن المضمر لا يشعر بالجنسية.

القول في اختلاف العلماء في هذه الأسماء:

ذهب سيبويه إلى أن هذه الحروف حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها؛ لثقله في الواو، والياء، ولتعذره في الألف، أما وجه ثقله في الواو فلأن الواو في تقدير ضمتين وقبلها ضمة وتأتي ضمة الإعراب فتتوالى أربع ضمات وذلك ثقل، وكذلك القول في الياء لاجتماع أربع كسرات متواليات، وأما الألف فلو حركت خرجت عن كونها ألفا فتعذر تحريكها، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات وقد أمكن هاهنا فوجب المصير إليه، وأيضا فإن هذه الأسماء معربة بالحركات في حال الإفراد فوجب أن تكون في الإضافة كذلك.

فأما الحركات التي قبل هذه الحروف فاختلف فيها أصحاب سيبويه، فقال الرباعي: إن الضمة في الباء من قولك: أبوك منقولة من الواو ففي الرفع نقل الحركة إلى الحرف الذي قبل الواو بعد إسكانه، وفي النصب قلب وحذف حركة لفظا لا تقديرا إذ أصله أبو، وأخو فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها في الأصل، فقلبت ألفا، وفي الجر نقل كسرة

الواو إلى ما قبلها بعد إسكانه، وقلبها ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها فإن قيل: هذا ضعف؛ لأن في النقل يلزم أن تكون حركة الإعراب وسط الكلمة، ولا نظير له. قلت: له نظير في الوقف رفعا وجرا إذا نقلت الحركة إلى الساكن الذي قبل حرف الإعراب فيكون قد أجري الوصل مجرى الوقف، ولهذا لم ينقل في النصب، بل فيه قلب فقط.

وقيل: الضمة والكسرة في الرفع والجرح محذوفتان لفظا، وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء ليصح.

وقال آخرون: إن هذه الحركات إتباعات تنبيهًا على أن هذه الأسماء إذا أفردت كان إعرابها في عيناتها، وإن رد اللام عارض؛ لأن الأفراد هو الأصل، وقيل: الإضافة في هذه الأسماء هي الأصل لإيجابها رد اللام، والحذف خلاف الأصل، فاستعمالها مفردة خلاف الأصل، والإضافة أول أحوال هذه الأسماء، هذا قول سيبويه وأصحابه.

وذهب الأخفش إلى أن هذه الحروف زوائد دوال على الإعراب كالحركات، فإذا قلت: قام أبوك فالواو كالضمة في قولك: قام زيد، وكذلك الألف في رأيت أباك كالفتحة في قولك: رأيت زيدا والياء في قولك: مررت بأبيك كالكسرة في مررت بزيد، وردوا عليه بأنه يلزم أن فوك، وذو مال اسمان معربان على حرف واحد.

واحتجوا للأخفش بأن هذه الحروف تختفي لاختلاف العامل فوجب أن تكون علامة الإعراب كما في المثنى، فأما اعتراضهم بأنه يلزم أن يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن ذلك إنما يحذر إذا لم يكن ثم بدل، ألا ترى أن الميم في قولك: فم بدل من الواو في قولك: فوك فكذلك الواو في أخوك بدل من الواو الأصلية وإن وافقت في اللفظ المبدل منه، ألا ترى أن التاء في أخت بدل من الواو مع أنها للتأنيث عند من يرى ذلك، فلا يبعد أن يكون الواو في أبوك للإعراب مع كونها بدلا من الواو الأصلي وكما أن الألف في التثنية للإعراب مع كونها للتثنية.

الثاني: أن ذلك إنما يحذر في المعرب بالحركات وهذا ليس معربا بالحركات. ثم هذه الأسماء بالنسبة إلى الإضافة والأفراد على ثلاثة أضرب منها ما لا يفرد أصلا وهو ذو، ومنها ما لا يفرد إلا معوضا من واوه ميمًا وهو فوك، ومنها ما يفرد مطلقا وهي الأربعة الباقية، وإنما وجب التعويض في فوك، لأنه لما دعت الحاجة إلى الأفراد فلو لم يعوض من واوها شيئًا للزم بقاؤها على حرف واحد عند لحوق التنوين، لأنهم

إذا أفردوها أعربوها بالحركات، فإذا تحركت الواو وما قبلها مفتوح لأن فوك وزنه فعل بفتح الفاء - فتقلب الواو ألفا ويلحق التنوين فيحذف الألف لالتقاء الساكنين، فافهم هذا! ولا يلزم أن تفعل في ذو كما فعلت في فوك من الإبدال؛ لأنه ليس بقياس وكانت الميم أولى بالبدلية من غيرها؛ لأنها من مخرج الواو.

ووزن هذه الأسماء فعل، بفتح العين، لجمعها على أفعال إلا فوك فوزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين، والدليل على أن هنوك فعل - بفتح العين - قولهم: هنا وهناك بالقصر ولا تقلب الواو ألفا إلا إذا انفتح ما قبلها وتحركت.

ولاماتها واوات لظهورها في التثنية نحو أبوان وأخوان إلا فوك فلامه هاء لقولهم في جمعه: أفواه وفي تصغيره فويه، وأما ذو فلامه ياء؛ لأن ماعيته واو في الأكثر لامه ياء نحو طويت، وشويت فحمله على الأكثر أولى من حمله على باب قوة، وحوه؛ لقلته. وفي هذه الأسماء ثلاث لغات: الأفراد، والإضافة، والقصر فيها، فمثال القصر قولهم في المثل: مكره أخاك لا بطل، فتكون بالألف رفعا ونصبا وجرا مثل عصا، فتقول: هذا أبا وأخا وحما، ومنهم من يعربها بالحركات مع الإضافة ولا يرد لاماتها، فيقول: هذا أبك، وأخك، وحمك، وهي لغة ضعيفة.

ومنهم من يجمعها جمع سلامة ولا يرد لاماتها، فيقول: هؤلاء أخوك، ومررت بأبيك الصالحين يريد الجمع فحذف النون للإضافة، ومنه قول الشاعر^(١): [المقارب]

(١) البيت لزباد بن واصل السلمى في خزانة الأدب ٤/ ٤٧٤، ٤٧٧؛ وشرح أبيات سيويه ٢/ ٢٨٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨، ٤٦٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٦ (أبي)؛ والمحتسب ١/ ١١٢؛ والمقتضب ٢/ ١٧٤.

اللغة: تبيّن: تعرفن، وبه روي أيضاً. فديننا: أي قلن: جعل الله آباءنا فداءً لكم.
المعنى: البيت من أبيات يفخر فيها الشاعر بآباء قومه وأمهاتهم، وأنهم قد أبلوا في الحرب بلاءً حسناً، فلما عادوا إلى نساءهم، وعزفن أصواتهم، فدينهم، لأنهم أبلوا في الحرب.
الإعراب: "فلما": الفاء: بحسب ما قبلها، و"لما": اسم زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل "بكين". "تبين": فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. "أصواتنا": مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "بكين": تعرب كإعراب "تبين". "فديننا": الواو: حرف عطف، و"فديننا": تعرب كإعراب "تبين" أيضاً، و"نا": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "بالأبينا": جار ومجرور متعلقان بالفعل "فدين"، والاسم المجرور ها هنا مجرور بالياء لأنه حمل على جمع المذكر السالم، والنون عوض من التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

فَلَمَّا تَسْمَعْنَ أَصْوَاتَنَا بَكَّيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَيْنَا
وقال الآخر:

ضربت أخيك ضربة لا جبان ضربت بمثلها قدما أبيكا
أراد: أخين لك فحذف النون وأضاف. والخلاف في هذه كثير جدًا لا يليق بهذه
النبة.

=

وجملة "بكين لما تبين": بحسب الفاء. وجملة "تبين": مضاف إليها محلها الجر. وجملة "فديننا":
معطوفة على جملة "بكين".

والشاهد فيه جمع "أب" جمع مذكر سالم، وهو جمع غريب، لأن جمع السلامة إنما يكون في
الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل كـ "مسلمين" و"مسلمات". وعليه فقد حمل "أبي" على
لفظ الجمع إذ ليس من قرينة تخلصه للإفراد، وبذلك يسقط الاحتجاج به فيكون أصله على هذا "أبين"
سقطت النون للإضافة وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم.

إِعْرَابُ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرًّا كِاسْحَقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

لما كان الاسم إذا أشبه الفعل ثقل خفيف بحذف التنوين وقدر التنوين وقد تقدم
علة ثقل الفعل، وسيأتي ذكر مشابهة الاسم للفعل في ما لا ينصرف، فإذا لم ينصرف
الاسم منع من دخول التنوين.

ومنع من الجر لوجوه:

أحدها: أن التنوين خاص بالاسم، والجر خاص، فأتبع الخاص الخاص.

الثاني: ما ذكره أبو علي أنه كان يفضي بقاء الجر بعد حذف التنوين وما يعاقبه إلى
الشبه بالمبني، نحو نزال.

الثالث: ما حكاه أبو عثمان أن لغة قوم حذف ياء المتكلم في غير النداء وأنشدوا
عليه^(١): [الكامل]

شَرِقتْ دُمُوعٌ بِهِنَّ فَهَيَّ سَجُومٌ

أراد دموعي، فلو بقي الاسم بغير التنوين ولا ما يقوم مقامه مجرورًا لالتبس
بالمضاف إلى ياء المتكلم، نحو هذا غلام على لغة من يحذف الياء.

(١) بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ٣١٦.

بَابُ الْوَقْفِ

وَقَفَ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمُنْصُوبِ بِأَلْفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبِ

أراد بالمنصرف المنون، بدليل قوله: بألف عن نونه مقلوب وأراد بالنون التنوين؛ لأنه نون ساكنة، وإنما أبدلوا من النون ألفا في حال النصب، ما لم يكن مؤنثا بالتاء، لأجل الفتح، لمضارعه التنوين لحروف المد، ولأن التنوين زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعا لحركات الإعراب، فكما لا يوقف على الإعراب فكذلك لا يوقف على التنوين، ومن العرب من لا يبدل في النصب كما لا يبدل في الرفع والجبر، ومنه قول الشاعر^(١): [الرمل]

شِئْزُ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرُ

ومنهم من يبدل من التنوين في الرفع واوا، وفي الجرياء وهم أزد السراة، فيقولون: هذا زيدو، فيبدلون من التنوين واوا، ومررت بزيدي، فيبدلون منه ياء.

وَفِي سِوَاهُ قَفٍ بَغَيْرِ إِبْدَالٍ وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ يَاءَ الْإِغْلَالِ

فَإِنْ تُعْرِفْهُ فَائْتِثْهُ وَقِفْ وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُورِ حَتْمًا بِأَلْفٍ

يعني في سوى المنصوب المنون وهو المرفوع والمجروح، أما المرفوع فلا يبدل من تنوينه واوا لثقل الواو، وكذلك المجروح لا يبدل من تنوينه ياء لثلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم في اللغة الفصيحة.

وقوله: بغير ابدال يريد بغير إبدال من تنوينه، ولم يرد مطلق الإبدال؛ لأن تاء التأنيث تبدل في الوقف هاء في الأحوال الثلاثة نحو قائمة، وكذلك الخطأ والكلاء من المهموز فإن منهم من يبدل من الهمزة في الرفع واوا، وفي النصب ألفا، وفي الجرياء ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، ويفتح ما قبل الألف، والأصل في الوقف السكون، لأنه ضد الابتداء، وكما لا يكون المبدوء به إلا متحركا فالموقوف عليه لا

(١) البيت لعدي بن زيد. ومكان شأز، وشئز، غليظ، وشئز مكاننا، شأزا: غلظ، ويقال:

قلقي، وأشأزه: أفلقه، ومهدأ: بضم الميم، الصبي المعلن لينام، ويروى في البيت (مهدأ) أي بعد هاء من الليل وهو أقوى من الأول، وأنشد ابن يعيش الشطر الثاني شاهدا على أن بعض العرب يقف على الاسم المنصوب بالسكون لا بالألف كما هي اللغة الفاشية الكثيرة الاستعمال، ومحل الاستشهاد «إبر» فقد جاء به ساكن الراء، ولو أنه عامله بمقتضى الكثير لقال «إبرا» بالألف من غير تنوين.

انظر: شرح المفصل ج ٩ / ٦٩، واللسان هداً.

يكون إلا ساكنا لتحصيل غرض الاستراحة، وأما المنقوص فإن كانت ياؤه قد أسقطها التنوين فلك في الوقف عليها وجهان:

أحدهما: أن تقف على ما قبلها ساكنا، نحو: هذا قاض - بغير ياء - وهو الأجود؛ لأن الياء لما لم تكن ثابتة في الوصل فلا تردها في الوقف، لأنه محل الاستراحة، أو لأن الكلمة منصرفة فحكم التنوين باق، وبقاء حكمه يمنع من رد الياء، ويجوز أن ترد الياء فتقول: هذا قاضي؛ لأن هذه الياء إنما حذفت في الوصل لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فلا حذف.

قوله: وإن تعرفه يعني إن تعرف المنقوص باللام فأثبتته أي: فأثبت الياء في الوجه المختار؛ لأنها لما لم تسقط وصلا لم تسقط وقفا، ومنهم من يحذف الياء فيقول: هذا القاض كأنهم أدخلوا اللام بعد أن وجب الحذف.

وقيل: إنما حذفت الياء في المعرف تشبيها لها بالحركة لسكونها كما حذفت في الجزم لحذف الحركة، ولهذه العلة حذفت ياء المتكلم في قوله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمُنِ﴾ [الفجر: ١٥].

وكان ينبغي بدل قوله: فإن تعرفه أن يقول: فإن امتنع دخول التنوين فأثبت ياءه؛ لأن امتناع التنوين أعم من التعريف؛ لأنه قد يمتنع بمشابهة الفعل، نحو: هذه جوارى، وكان ينبغي أن يقول: فإن تعرفه باللام، فإنك إن سميت رجلا بقاض فقد صار معرفة؛ لأنه علم عليه ومع ذلك لو وقف عليه لم يثبت الياء. ومنصوب المنقوص كالصحيح؛ لأن الواقف يجد الياء متحركة فيحذف ويقف على الياء إن لم يكن منونا، نحو: رأيت القاضي، ورأيت جوارى، ويبدل من التنوين ألفا إن كان منونا نحو: رأيت قاضيا.

وأما المقصور فالوقوف عليه بالألف الأصلية على كل حال - ما لم يكن منونا - نحو: هذه العصا، وهذه حبلى، فإن كان منونا فإن ألفه تسقط وصلا؛ لسكونها التنوين بعدها، فإذا وقف عادت الألف بخلاف الياء في قاض، وذلك لخفة الألف وثقل الياء بدليل أنهم يفرون من الواو والياء إلى الألف في قال، وباع، وما ذلك إلا لخفة الألف. ثم وقع الخلاف في المقصور المنون في الوقف. أما مذهب سيبويه فهو أن الوقف في الرفع والجر على الألف الأصلية التي هي لام الكلمة -، وفي حال النصب يبدل من التنوين ألفا وتحذف الألف الأصلية؛ لسكونها وسكون الألف التي هي بدل من التنوين بعدها قياسا للمعتل على الصحيح، فالألف في قولك هذه عصا غير الألف في قولك: رأيت عصا؛ لأنها في النصب بدل من التنوين كالألف في قولك: رأيت زيدا.

ومذهب المازني أنها في الأحوال الثلاث بدل من التنوين واحتج بأن الموجب لإبدال التنوين في الصحيح في حال النصب ألفا هو الفتحة قبله، وتلك الفتحة زائلة بزوال عامل النصب، والفتحة في المقصور لازمة في كل حال، فكان الموجب للإبدال في المقصور أقوى، وهو ضعيف لقولهم: هذا فتى بالإمالة، ولو كانت الألف بدلا من التنوين لامتنعت الإمالة إذ لا سبب لها.

وقال قوم: تقف على كل حال على الألف الأصلية بدليل أنهم أمالوها وكتبوها بالياء في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] وبدليل وقوع المنصوب رويا في الشعر مع المرفوع والمجرور.

وَالرُّومُ وَالْإِشْمَامُ وَالتَّضْعِيفُ وَالثَّقُلُ حَالَاتٌ بِهَا الْوُقُوفُ

الاسم الموقوف عليه لا يخلو من أن يكون صحيحا أو معتلا، فإن كان صحيحا فلا يخلو من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، فإن كان مرفوعا ففي الوقف عليه أربعة أوجه:

أحدها: الإسكان وهو الأصل؛ لأنه سلب الحركة ووؤ أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

والثاني: الإشمام وهو تهئية العضو للنطق بالضم من غير صوت، بل تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة وهو شيء يخص البصر دون السمع ولذلك يدركه البصير دون الأعمى؛ لأنه ليس بصوت يسمع، بل هو بمنزلة تحريك اليد أو غيرها من الأعضاء.

ولا يكون الإشمام عند البصريين في جر ولا نصب، أما الجر فلأجل تشويه الخلقة، وأما النصب؛ فلتعذره - وأجازه الكوفيون في الجر - لأن حركتي الجر والنصب من حرفين مخرجهما ليس بظاهر لحاسة البصر، فالفتحة من الألف وهي من الحلق، والكسرة من الياء وهي من وسط اللسان واشتقاق الإشمام من الشم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة، وقيل: من أشممت الشيء إذا أدنيت منه وقربته إليه.

الثالث: الروم: وهو صوت ضعيف، تضم شفتيك في الرفع بعض الضم وتكسر في الجر بعض الكسر كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير؛ لأن فيه صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا، وبعض النحويين لا يفرق بين الإشمام والروم، وسمي روما؛ لأن الروم هو الإرادة، فكأن المتكلم أراد الحركة التامة

ولم يأت بها ولكن بقى على إرادتها دليلا وهو الإتيان ببعض الحركة. الرابع: التضعيف وهو أن يشدد حرف الإعراب بشرطين: أحدهما: أن يكون صحيحًا.

الثاني: أن يكون ما قبله متحركًا. ويجوز في الرفع والجعر وفي المنصوب غير المنون، فتقول: هذا جعفر، وهو يضرب، ورأيت الرجل، وكأنهم جعلوا التضعيف عوضا من حركة الإعراب؛ لاهتمامهم به.

وقد جعل سيبويه لكل واحد من هذه الأربع علامة، فجعل علامة السكون خاء بعد الحرف، وعلامة الإشمام نقطة بعد الحرف، وعلامة الروم خطا بين يدي الحرف، وعلامة التضعيف شينا فوق الحرف، فمعنى الخاء خف أو خفيف؛ لأن الساكن أخف من غيره، وبعض الكتاب يجعلها دائرة؛ لأن الدائرة في علم الحساب صفرا أي: لا شيء لها من العدد فجعلوها علامة للسكون لخلوه من الحركة، وإنما جعل علامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف، وعلامة الروم خطا بين يدي الحرف؛ لأن الإشمام أضعف من الروم لأنه لا صوت فيه فجعلوا له النقطة؛ لأنها أول الخط، وبعض له. وأما كون الشين علامة التضعيف فكأنهم أرادوا شدد فاكثفوا بأول حرف منه.

وأما النقل فيختص بالمرفوع والمجرور إذا كان ما قبل الحرف الأخير ساكنا صحيحا، فلا ينقل في حكم؛ لأن الكاف مشغول بالحركة فلا يقبل حركة ثانية، ولا ينقل في زيد؛ لأن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، وتقول: هذا عمر فتنقل الضمة إلى الميم، وكذا الكسرة، إلا فيما يؤدي النقل فيه إلى الخروج عن أبنية الأسماء، فلا تقول مررت بفعل فتنقل كسرة اللام إلى العين؛ لأنه يصير مثل ضرب وذلك مختص بالفعل، ولا يثقل الكسر فيما فاؤه مضمومة كقفل، ولا الضمة فيما فاؤه مكسورة كحبر. فإذا كان الاسم الموقوف عليه مفردا صحيحا وقبل آخره حرف ساكن جاز في مرفوعه أربعة أوجه: الإسكان، والإشمام، والروم، والنقل.

بَابُ الْمُثْنَى

الْقَوْلُ فِي التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّةِ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَثْوِيَّةٌ
لَأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فَإِنْ تُثْنِيَ خَالِدًا مَعَ خَالِدٍ
فِي الرَّفْعِ قُلْتَ خَالِدَانِ بِالْأَلِفِ وَالتَّوْنُ كَالْتَّوَيْنِ فَأَخَذْتَ إِنْ تُضْفِ
وَالنُّضْبُ كَالْجَزِّ بِيَاءٍ سَاكِئَةٍ وَقَبْلَهَا الْفَتْحَةُ فِيهَا بَائِتَةٌ

قوله: اللفظية احترز به من التثنية في المعنى دون اللفظ، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، ونحو كلا وكلتا عند البصريين، ويدخل في قوله: التثنية اللفظية المثنى في اللفظ والمعنى معا كالرجلان، والمثنى في اللفظ دون المعنى كقولك: عینان لعین الشمس وعین الماء، وكالقمرین للشمس والقمر؛ لشمول التثنية اللفظية النوعين جميعًا.

قوله: الواو للعطف بها منويہ المنوي: هو المقصود، يعني: أن المقصود بقولك: جاءني الزيدان: زيد وزيد، إلا أنه عدل عن العطف إلى هذه الصيغة المخصوصة إيجازًا واختصارًا، ولهذا الشاعر إذا لم يقدر على صيغة التثنية عطف رجوعًا إلى الأصل كقوله^(١): [الرجز]

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٣٦ (زك)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١؛ وأسرار العربية ص ٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥.

بعده:

فَأَرَّةٌ مَسْكٌ ذُبِحَتْ فِي دُسْكٍ

اللغة: الْفَكُّ: الحنك. الْمَسْكُ: ضرب من الطيب، وكذلك السُّكُّ. والفأرة (هنا) الوعاء الذي يجتمع فيه المسك. ذُبِحَتْ: (هنا) قُتِلَتْ، أو سُقِّتْ.

المعنى: وصف امرأة بطيب الفم، فريح المسك يخرج من فيها.

الإعراب: "كَأَنَّ": حرف مثله بالفعل. "بَيْنَ": مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر "كَأَنَّ". "فَكَّهَا": مضات إليه، وكذلك "ها". "والفك": الواو: حرف عطف، "الفك": معطوف على "فكَّها" مجرور مثله. "فأرة": اسم "كَأَنَّ" منصوب: "مسك": مضات إليه مجرور. "ذُبِحَتْ": فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هي. "في سَك": جار ومجرور متعلقان بالفعل "ذُبِحَتْ".

كَأَنَّكَ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ فَأَرَّةٌ مِسْكٌ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ
 أراد فكّيها، ولأن التشية والعطف لفظان مترادفان كقولهم: ثبّت العود أي: عطفته.
 والباء في بها للسببية لا الظرفية كقولك: أخذ بذنبه؛ أي: ذنبه سبب في أخذه،
 ولذلك قال: لأنها اسمان بلفظ واحد أي: الواو المنوية لأجل اتفاق الاسمين في اللفظ،
 ولهذا لو اختلفا لرجعت إلى العطف نحو: جاءني زيد وعمرو.

فإن قيل: يلزم أن يكون الاسم المثنى مبنياً؛ لتضمنه معنى الحرف، وهو الواو؟
 قلت: قد سبق أن معنى إرادة الواو هو أن الأصل في قولك: جاءني الزيدان جاءني
 زيد وزيد؛ لأن واو العطف لا يمكن إرادتها إلا بين شيئين، كل واحد منهما على انفراده
 كخمسة عشر، وإرادتها بين شيئين ولا محال؛ فإن قولك: الزيدان كلمة واحدة، فإن ألف
 التشية كتاء التأنيث وكياء النسب فلا يمكن تقديرها منفصلة، وإنما جعلت الألف علامة
 الرفع في التشية لكونها ضمير المثنى المرفوع في نحو الزيدان ضرباً، أو لأن الألف
 أخف من الواو، والتشية أعم من الجميع وأكثر وجوداً لشمولها ما يعقل، نحو: الرجلان،
 وما لا يعقل كالفرسان، والجداران، والجمع مخصوص بالعلم المذكر العاقل فجعل
 الحرف الأخف - وهو الألف - للمثنى، والحرف الأثقل - وهو الواو - للجمع؛ ليقع
 التعادل. قوله: والنون كالتنوين أي: النون في المثنى كالتنوين في المفرد بدليل حذفها
 في الإضافة كما يحذف التنوين، قال سيبويه: وتكون الزائدة الثانية يعني النون - عوضاً
 من الحركة والتنوين، قال السيرافي: والدليل على ذلك أن الاسم المفرد نحو قولك:
 زيد فيه حركة وتنوين بحق التمكن والاسمية، فلما ضم إليه غيره وثني معه زيد عليه
 حرف لمعنى التشية، وامتنع ما قبل حرف التشية من الإعراب والتنوين ولزم حركة واحدة
 ولم تزل التشية عنه ما كان يستحقه من التمكن فعوض النون من الحركة والتنوين؛ لأن
 المعنى الذي أوجبها باق في التشية ولو دخل التنوين التشية لوجب حذف علامة
 لسكونها وسكون التنوين كما في المقصور، ولما كانت علامة التشية تفيد التشية
 والإعراب جعلوا النون فيها عوضاً من شيئين، وهما الحركة والتنوين.

=

جملة "كأن بين فكها فأرة مسك": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ذُبِحَتْ": صفة لـ "فأرة"
 محلها نصب.

والشاهد فيه قوله: "بين فكها والفك"، فقد كان القياس أن يقول: بين فكّيها، لكنه أتى بالمتعاطفين
 للضرورة.

فإن قيل: إذا كانت النون عوضاً من الحركة والتنوين فينبغي أن تحذف مع الألف واللام كما يسقط التنوين وأن تثبت مع الإضافة كما ثبتت مع الحركة.
فالجواب أن هذه النون بالنظر إلى كونها عوضاً من الحركة تثبت مع الألف واللام ثبوت الحركة تغليبا لجانب الحركة، وبالنظر إلى كونها عوضاً من التنوين تسقط في الإضافة سقوط التنوين تغليبا لجانب التنوين في الإضافة. وبعبارة أخرى أنها تثبت مع الألف واللام لما فيها من قسط الحركة، وتسقط مع الإضافة لما فيها من قسط التنوين، وحركت هذه النون لالتقاء الساكنين، وكسرت لأنه الأصل، وقد تقدم علته.
والصحيح أن يقال باعتبار كونها عوضاً من التنوين - لو ثبتت في الإضافة لفصلت بين المضاف والمضاف إليه اللذين من شأنهما الاتصال لأنها جارية مجرى التنوين في أحد وجهي تعويضها أما المعرف باللام فلا يكون مضافا فتقع فيه طرفا. فإن قيل: فالمبهمات لا تنوين فيها ولا حركة ومع ذلك يدخل النون في تشيتها، نحو هذان، واللدان.

قلت: النون في هذان عوض من ألف هذا الأصلية، فإنها سقطت لسكونها وسكون ألف الثانية، وكذلك ياء الذي أيضاً سقطت لسكونها وسكون ألف الثانية، وكذلك ياء الذي أيضاً سقطت لسكونها وسكون ألف الثانية، فالنون عوض من الحرف الساقط، وقيل: دخلت على المبهمة المثني لثلا يختلف لحاقها الأسماء، وحملها على المعرب وطردها للباب في الأسماء المثناة، وكان الأولى أن تعوض حروف المد، لكن لو زادوها لزم التغيير إما بالحذف، أو بالقلب؛ لكون ما قبلها حرف مد أيضاً.

وأما قوله: والنصب كالجر إنما حمل النصب على الجر في الثانية؛ لأن الجر يختص بالاسم ولا يقع إلا فيه، والثنية تختص بالاسم ولا تقع إلا فيه فكان حمل النصب في الثانية على الجر أولى، وأيضاً فإن المنسوب والمجرور - نحو نصحت زيدا، ونصحت لزيد، ونظرت، ونظرت إليه - متفقان في المعنى فحمل أحدهما على الآخر لاتفاقهما في المعنى، وقد اتفقا في الضمير، نحو إنه، وله، وإنك، ولك بخلاف الرفع.

قوله: وقبلها الفتحة فيه بئنة أي: قبل الياء فتحة ظاهرة في النصب والجر، وإنما فتحوا ما قبل ياء الثانية لوجوه:

أحدها: أن الألف بعض علامات الثانية، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، ففتحوا ما قبل غيرها حملا عليها.

الثاني: أنهم فتحوا ما قبل ياء التثنية وكسروا ما قبل ياء الجمع للفرق، واختاروا الفتحة للتثنية؛ لعموم التثنية.

فإن قيل: بكسر نون التثنية، وفتح نون الجمع يحصل الفرق؟

قلت: ال نون تخذف في الإضافة، وتسكن في الوقف، فلا يبقى فرق.

فإن قيل: فما قبل ياء الجمع في المقصور مفتوح كالمثنى فيقع اللبس في الإضافة.

قلت: حصل الفرق بينهما في الرفع، فكان الفرق من وجه يدل على الوجه الآخر.

الثالث: نون التثنية مكسورة، فلو كسروا ما قبل الياء لثقل ذلك.

وإنما أعرب المثنى بالحرف؛ لأنه أكثر من الواحد فأعربوه بشيء أكثر من إعراب

الواحد، وهذا الحرف هو حرف الإعراب الدال على التثنية الذي به فارق المثنى المفرد

وهو الألف، والياء، والنون كالتنوين، وكما أن التنوين في المفرد ليس حرف الإعراب

فالنون في التثنية كذلك، وكما أن الحركة في الواحد قبل التنوين علامة الإعراب كذلك

علامة التثنية قبل النون علامة الإعراب.

تثنية المقصور الثلاثي

وَكُلُّ مَقْصُورٍ ثَلَاثِيٍّ الْبَاءُ فِيهَا بِرَدِّ أَصْلِهِ تَعَيَّنَا
فَقُلْ بِوَاوٍ عَصَوَانٍ كَالْقَنَاءِ وَقُلْ بِيَاءٍ رَحِيَّانٍ كَالْفَتَى

احترز بقوله الثلاثي من الرباعي، فإذا لحقت علامة التثنية المقصور وهي ساكنة وفي آخره ألف ساكنة فيجتمع ساكنان ألف المقصور، وعلامة التثنية فلا بد من حذف أو تحريك ولا سبيل إلى الحذف؛ لأنه يفضي إلى اللبس، فإنه لو حذفت ألف عصا وقيل: عصان في التثنية ثم حذفت النون للإضافة فصار عصاك التبس بالمفرد، فلما امتنع الحذف، وتحريك الألف متعذر وجب ردها إلى أصلها كوجوب الحركة.

ثم لا يخلو إما أن يعلم أصل الألف أو يجهل أو يكون فيه لغتان، فإن علم أصلها ردت إليه لا غير، فتقول في فتى: فتیان بالياء لظهور الياء في قولهم: فتية، وفتيان في الجمع، وتقول في عصا: عصوان لقولهم: عصوت الرجل إذا ضربته بالعصا. وصحت الياء والواو مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما لوجود المانع من القلب، وهو سكون الألف بعدهما كما قالوا: غزوا، ورميا. وإن جهل أصل الألف فيما أن تسمع فيه الإمالة أو لا، فإن سمعت فيه الإمالة ردت ألفه إلى الياء، تقول في تثنية من سميته بمتى، وبلى: متيان وبليان وإن لم تسمع فيه الإمالة نحو لدى، وعلى، فلو سميت به رجلا لقلت: لدوان، وعلوان تقلب ألفه واوا.

وإن كان في الكلمة لغتان ثني على الأغلب في الاستعمال، وإن تساويا في ذلك جاز الوجهان، فمن ذلك رحي، فمن قال: رحوت بالرحا أي: طحنت - قال: رحوان، ومن قال: رحيت بالياء قال: رحيان.

وأما الكوفيون فوافقوا في المفتوح الأول، نحو عصا، وخالفوا فيما ضم أوله أو كسر فتكتبوا الضحى، والزنى بالياء.

تثنية المقصور الزائد على ثلاثة والمنقوص

وَإِنْ يَزِدْ فَالْيَاءُ لَا تَحُولُ وَالْيَاءُ فِي الْمَقْصُورِ لَا تَزُولُ
تَقُولُ: قَاضِيَانِ أَغْلِيَانِ وَشَذُّ فِي الْمَقْصُورِ مَذْرَوَانِ
إذا زاد المقصور على ثلاثة أحرف فإن البصريين يقلبون ألفه في التثنية ياء مطلقاً،
سواء كانت الألف عن ياء أو عن واو.

أما إذا كانت منقلبة عن ياء فلا كالام، وأما إذا كانت منقلبة عن واو فوجه قلبها أن
الألف المنقلبة عن الواو إذا كانت رابعة تقلب في الأفعال ياء نحو أغزيت، وأدنت من
الغزو، والدنو، فحملت الأسماء على الأفعال، وقيل: قلبت لثقل الواو فيما كثرت
حروفه، وأجروا الألف الزائدة مجرى المنقلب سواء كانت للتأنيث نحو جبليان، أو
للإلحاق نحو أرطيان، أو للتكثير نحو قبعثران، أما الكوفيون فوافقوا في الرباعي
وحذفوا مما زاد عليه، فقالوا فيما ألفه خامسة نحو زبعرى: زبعران، وفيما ألفه سادسة
نحو قبعثرى: قبعثران، ولم نرهم احتجوا على ذلك بشيء سوى كثرة الحروف، والقياس
حذف الألف في المقصور عند علامة التثنية إلا أنه عدل عنه إلى الإبدال خوف اللبس،
أما في الرفع فيلتبس إذا أضيف بالمفرد، نحو: عصاك، وحبالك، وقبعثراك، وأما في
النصب والجر فيلتبس بجمع المقصور الصحيح.

وأما المنقوص فثبت يائه بطريق الأولى، إذ غاية ما في الباب أنها تحرك بالفتح إذا
ثبتت، والفتح يدخلها مفردة فيدخلها مثناة.
وأما قوله: أعليان تثنية أعلى، فكان الأصل أن يقول: الأعليان بالألف واللام، أو
أعليا القوم بالإضافة؛ لأن أفعل التفضيل لا يثنى ولا يجمع إلا معرفاً باللام أو مضاف.
وأما مذروران فهما طرفا الأليتين، وقياسه مذران بالياء؛ لأن واوه رابعة، واعتذروا
عنه بوجهين:

أحدهما: أنه وضع في أول أمره مثني، ولم يسمع في واحده مذكرى ثم ثني، لكن
وضع بالواو مثني في ابتداء وضعه.

الوجه الثاني: أنه لما لم يفرد واحده صارت علامة التثنية فيه لازمة غير مفارقة فلم
تقع الواو لذلك متطرفة فصحت كما صحت في شقاوة، وعباية للاعتداد بتاء التأنيث
وبناء الكلمة عليها.

مِثْلَ شُدُوذٍ قَوْلِهِمْ: أَلْيَانِ فَحَذُّوا الثَّاءَ كَذَا خُضَيَانِ

أما خصية، وألية فمن العرب من يقول: خصي، وألي. فلا شذوذ في تثنيته بغير تاء على هذه اللغة، فأما من قال: خصية، وألية فحذفت التاء في التثنية شاذ، والقياس أن يقول: خصيتان، وأليتان مثل قائمان بإثبات التاء؛ لأن المثنى يجري مجرى المفرد في احتياجه إلى علامة التأنيث، فلو حذفت لوقع لبس بين المذكر والمؤنث، فلو حذفنا التاء من قائمتان في التثنية لالتبس بالمذكر.

وقيل: الخصية هي البيضة، والخصي وعاءها، وهي الجلدة التي تحويها.

فإن قيل: كيف يكون تاء التأنيث حشوا؟

قيل: لما كانت هذه الحروف تدل على الإعراب من وجه وهي حروف إعراب، جاز وقوع تاء التأنيث قبلها، من حيث هي دالة على الإعراب لا من حيث هي حروف الإعراب، كل ذلك محافظة على لفظ المفرد في التثنية بخلاف الجمع لاتفاق كمية المثنى واضطراب كمية الجمع، لأن الجمع له قلة وكثرة، فتكون جماعة أكثر من جماعة، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين، وثبتت تاء التأنيث قبل علامة التثنية يقوي مذهب من يقول: إن الألف والياء في التثنية علامات الإعراب، بمنزلة الضمة والكسرة في المفرد، وكذلك الواو والياء في الجمع، وهو مذهب قطرب ومن تابعه، لأن تاء التأنيث تكون بعد حرف الإعراب وقبل علامة الإعراب، فدل ذلك على أن الألف والياء في التثنية والواو في الجمع بمنزلة الحركات في زيد، وعمرو.

وذهب سيويه وأصحابه إلى أن هذه الحروف حروف إعراب بمنزلة الدال من زيد، والألف من عصا، ثم اختلف أصحاب سيويه في ذلك، فقال قوم: الحركة فيها منوية كما كانت في المقصور؛ لأنها حروف إعراب بدليل أنه لا يجوز سقوط هذه الأحرف، ولو كانت بمنزلة الحركات لجاز سقوطها ولم يختل معنى الكلمة فلما كان يختل معنى التثنية بسقوطها دل ذلك على أنها حروف إعراب، وإذا كانت حروف إعراب وجب تقدير الحركات فيها، كما في: عصا.

وقال قوم: ليس فيها إعراب مقدر؛ لأن اختلافها يغني عن تقدير الإعراب، فهي علامة وحرف الإعراب كياء النسب هي حرف الإعراب وعلامة النسب، ومن قال: بأن فيها حركات مقدرة كالمقصور يلزمه أنها لا تختلف كما لا يختلف المقصور، والجواب عن ذلك أن المقصور إذا أشكل أمره أمكن كشفه بالوصف أو بالتأكيد أو بأن يمد كقولك: هذا فتى عفيف، ورأيت فتى عفيفا، ومررت بفتى عفيف، أما المثنى فيوصف ويؤكد بالمثنى والإشكال فيه كالإشكال في الموصوف والمتبوع فلا يكشف أمره أبدا،

فجعلوا الانقلاب فيه قائما مقام الإعراب، أو عوضا من فقد النظير أو التابع الدال على مثل إعراب المثنى، ومما يدل على أن تغيير هذه الحروف ليس هو الإعراب ولا دالا عليه أنا قد رأينا الذي، والتي تتغير حروفها في الثنية وهي مبنية.

تثنيةُ الأسماءِ المُعرّبةِ إذا كانت على حرفين

وَازْدُدْ إِلَى الْوَاوِ أَبَا وَإِخْوَتَهُ وَفِي دَمٍ وَبَابِهِ لَنْ تُثْبِتَهُ

اعلم أن في هذه العبارة تسامحا، وروي: واردد إلى الأصل أبا وإخوته وعلى كلا القولين فيه تسامح؛ لأن فوق لم ترد الواو في تثنيته فكان ينبغي أن يقول: واردد إلى الواو أبا وإخوته ما لم يكن قد أبدل من الواو ميما إلا ذو؛ فإن فوق قد أبدل من واوه ميم في إفراده فما لزم إبداله في الأفراد صادفته التثنية كذلك يثنى بالميم، فيقال في تثنية فوق: فمان، فأما قول الفرزدق^(١): [الطويل]

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا

ففيه جمع بين المبدل والمبدل منه، وذلك جائز في البدل بخلاف العوض. وأما ذو فلامه ياء وأصله ذوي، فتقول في تثنيته: ذوا مال فلا يرد اللام، وأيضا فلام ذو ليست واوا فلو أمكن ردها لم تكن إلا ياء.

فالمحذوف اللام على ثلاثة أضرب، ضرب يجب في التثنية وهو ما رد لاه في الإضافة نحو أبوك تقول: أبوان، وأخوان.

وضرب لا يجوز رده وهو ما عوض منه في الأفراد نحو فم. وضرب يجوز فيه الأمران وهو ما حذف منه لاه اعتباطا - لا لموجب - ولم يعوض منه، نحو يد، ودم، ولم ترد في الإضافة فإنه يجوز فيه يدان، ويديان، ودميان قال الشاعر^(٢): [الكامل]

(١) صدر بيت عجزه:

على النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ لِحْجَامِ

البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة للفرزدق يتوب فيها إلى الله ويهجو في أكثرها إبليس الشيطان:

أطعتك يا إبليس سبعين حجة... فلما انتهى شيبني وتمّ تمامي

فررت إلى ربّي وأيقنت أنّني... ملاق لأيام المنون حمامي

انظر القصيدة في ديوان الفرزدق: (٢/ ٢١٢).

اللغة: نفثا: ألقيا على لسانني. وروي في مكانه كفلا وهما بمعنى. العاوي: النابح وأراد به من يتعرض للهجو والسب له من الشعراء وأصله في الكلب. الرجاء: مصدر راجمه بالحجارة أي راماه. والمعنى: أن إبليس وأعوانه عذبوا الناس وسقوهم لبن الشر والمعصية ومن هؤلاء الفرزدق.

وشاهده واضح: حيث ثنى لفظ الفم برد لاه فدل على أنه يستعمل مقصورا.

والبيت في شرح التسهيل (١/ ٤٨)، وفي التذييل والتكميل (١/ ١٦٩).

(٢) صدر بيت عجزه:

يَدِيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

وقال الآخر^(١): [الوافر]

=

قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٦، ٤٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ والمقرب ٢/ ٤٢؛ والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨.

اللغة: له يد بيضاء؛ أي حاذق أو كريم. تضام: تُذَلَّ وتُظَلَّم. تضهد: تُقْهَر وتُذَلَّ.

المعنى: العمل الخير عند إنسان عاقل يمنعه من أن يكون ذليلاً.

الإعراب: "يديان": مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثني. "بيضاوان": نعت "يديان"، مرفوع بالالف لأنه مثني. "عند": ظرف مكان متعلق بخبر المبتدأ، وهو مضاف. "محلم": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "قد": حرف تكثير. "تمنعانك": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والالف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "أن": حرف نصب ومصدر. "تضام": فعل مضارع مبني للمجهول منصوب، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من "أن"، والفعل بعدها في محل جر بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "تمنعانك"؛ أو في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل "منع". "وتضهدا": الواو: حرف عطف، و"تضهدا": معطوف على "تضام"، والالف: للإطلاق. والمصدر المؤول من "أن" والفعل "تضهدا" معطوف على سابقه.

وجملة "يديان بيضاوان": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "قد تمنعانك": في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه أنه ثنى "اليد" على "يديان"، فردّ لامه شذوذاً، وقال ابن يعيش في شرحه: إنه تشنية "يدى" بالقصر، فلما ثنى قلبت ألفه ياءً كـ "فَتَيَان" في مثني "فتى"، لأن أصلها الياء، والتشنية من جملة ما يردّ الشيء إلى أصله.

(١) عجز بيت صدره:

ولو أنا على حَجَرٍ دُبِحْنَا

البيت لعليّ بن بدّال بن سليم، ونُسب - أيضاً - إلى المثنّى العبديّ، وإلى الفرزدق، وإلى الأختل - وليس في ديوان أيّ منهم -، وإلى المرداس بن عمرو.

وقد رجّح البغداديّ في الخزانة ٧/ ٤٨٩ نسبته إلى عليّ بن بدّال قال: "وابن دُرَيْد هو المرجع في هذا الأمر؛ فينبغي أن يؤخذ بقوله - والله أعلم -". وقد نسب ابن دُرَيْد إلى عليّ بن بدّال.

والمعنى: أنّه لشدة العداوة والبغضاء بينه وبين من ذكره لا تختلط دماؤهما؛ فلو دُبِحَا على حجر لذهب دم هذا يمنية، ودم ذاك يسرة.

والشاهد فيه: (الدّميّان) حيث أتى بمثنى الدّم، وجعل لامه ياءً؛ ومن المقرّر أنّ التشنية والجمع يرذّان الأشياء إلى أصولها؛ فمجيء (الدّميّان) بالياء يدلّ على أنّ اللام المحذوفة من (الدّم) كانت ياءً.

جَرَى الدَّمْيَانِ بِالحَبْرِ اليَقِينِ

وقوله: وفي دم وباب لن تثبته يريد: في الأكثر أو وجوبا. وقولنا: ولم يعوض
احترزنا به من مثل ابن، واسم، وعدة؛ فإن الهمزة في ابن عوض من اللام المحذوفة،
وكذلك التاء في عدة عوض من الواو في وعد، فتقول في التثنية: ابنان وعدتان فلا يرد
المحذوف، لقيام العوض مقامه.

وقولنا: المحذوف اللام احترزنا به عن المحذوف العين، نحو سه فإن تثنيته سهان
من غير رد.

=

وهي مسألة خلافية بين النُّحاة؛ لأنَّ بعضهم يقول: أصل اللام المحذوفة من (الدَّم) واو؛ بدليل أنَّهم
ثَنَّوه فقالوا: (دموان)؛ وبعض العرب يقولون في تثنيته: (دمان)؛ فلم يردّوا اللام.
انظر: المقتضب ١ / ٢٣١، ٢ / ٢٣٨، وجمهرة اللُّغة (دمي) ٢ / ٦٨٦، ٣ / ١٣٠٧، والمجتنى ٦٢،
والمنصف ٢ / ١٤٨، والتبصرة ٢ / ٥٩٩، وأمالِي ابن السُّجَرِيِّ ٢ / ٢٢٨، ٣ / ١٢٧، والإنصاف ١ / ٣٥٧،
وشرح المفصل ٤ / ١٥١، ٥ / ٨٤، والمقرَّب ٢ / ٤٤، والممتع ٢ / ٦٢٤، والخزانة ٧ / ٤٨٢.

تثنية الممدود

وَالْهَمْزُ إِن يُرْزَدَ فَوَاوًا يَبْدَلُ وَإِنْ يَكُنْ أَضْلًا فَهَمْزًا يُجْعَلُ
تَقُولُ فِي الْأَصْلِيِّ: قُرَاءَانِ بِالْهَمْزِ، وَالْمَزِيدُ حَمْرَوَانِ

الهمزة في الممدود على أربعة أضرب: أصلية كقراء، ووضاء، والوجه إقرارها على حالها في التثنية من غير قلب، والقراء: هو الرجل المتنسك، وقيل: المداوم على القراءة، والوضاء: الحسن الوجه، ومعنى الأصلية أنها توجد في جميع تصارييف الكلمة، نحو قرأ يقرأ قراءة وهو قارئ، وكذلك توضحأت أتوضأ وضوءاً.

وأما الزائدة فتقلب واوا كقوله: حمراوان، وإنما قلبت؛ لأن الهمزة هنا بصورة الألف وقبلها ألف المد وبعدها ألف التثنية فكأنه قد اجتمع فيه ثلاث ألفات زوائد. بخلاف قراءان فإنه لم يجتمع فيه ثلاث ألفات زوائد، إذ همزته أصلية، وهمزة حمراء زائدة للتأنيث.

وأما المنقلبة عن حرف أصلي كرداء وكساء فالأجود إقرارها ويجوز قلبها؛ لأن الأصل في رداء: رداي بدليل قولهم: هو حسن الردية فقلبت الياء همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، والأصل في كساء: كساو بالواو؛ لأنه من الكسوة، فقلبت الواو همزة كما قلبت الياء في رداء.

وإما منقلبة عن حرف ملحق كعلباء، فأصله علباي فألحقت الياء بالسين من قرطاس ثم قلبت همزة؛ لما ذكرنا في رداء، وهذه يتساوى أمرها بين القلب والإقرار، تقول: علباوان، وعلباءان.

والعلباء: عصب العنق، فالهمزة منقلبة عن زائد لقولهم: علب البعير: إذا أصابه داء في جانبي عنقه، وبعير معلب أي: موسوم في علبائه، والحق أن الهمزة المنقلبة منقلبة عن ألف، والألف بدل من الياء أو الواو.

جَمْعُ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ

الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ الْمَذْكُرِ الْعَلَمِ وَالْوَصْفِ، وَالْوَاحِدُ فِيهِ قَدْ سَلِمَ
وَالْعَقْلُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعًا الْإِسْمُ إِنْ سَلَّمَتْهُ مَجْمُوعًا

الجمع: هو ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ من غير حرف عطف.

فقولنا: ضم واحد إلى أكثر منه احتراز من التثنية لأنها ضم واحد إلى مثله، وبقولنا: بشرط اتفاق الألفاظ: احتراز من المختلف الألفاظ نحو زيد، وعمرو، وبكر؛ فإنه لا يضم فيه واحد إلى مثله في التثنية ولا إلى أكثر منه في الجمع إلا بحرف العطف، وقولنا: بغير حرف العطف احتراز من قولك: جاءني زيد وزيد وزيد فإنه ضم واحد إلى أكثر منه لكن بحرف العطف.

وقيل في حد التثنية والجمع: هو اجتماع معنيين أو أكثر في التعبير عنهما بصيغة مخصوصة، وهذا أجود ما سمعت في أحدهما.

قوله: المذكر إنما اختص هذا الجمع بالمذكر لشرف الذكورية، وأن المذكر أصل للمؤنث، وهذا الجمع إذا كان اسما جامدا ففيه أربعة شروط: أحدها: الذكورية.

الثاني: قوله: العلم احتراز به عن الصفات والنكرات، أما الصفات فلجمعها جمع الصحة شرطان: الذكورية، والعقل، وأما النكرات فلا يقال

في رجل: رجلون وإن كان مذكرا يعقل؛ لفوات العلمية، فاشتراط العلمية لكثرتها في من يعقل، وينبغي أن يقول: المذكر العلم العاري من تاء التأنيث؛ فإن طلحة مذكر علم يعقل ولم يجمع بالواو والنون - عند البصريين - لوجود تاء التأنيث، فالذكورية والعقل شرطان عامان في الأسماء والصفات، والعلمية خاصة بالأسماء، وأما اشتراط العقل؛ فلشرفه، ولذلك لا يقال في لاحق: لاحقون في اسم فرس وإن كان علما مذكرا؛ لفوات العقل.

ولو قال: والعلم شرط فيهما لكان أشمل، ليندرج فيه صفات القديم سبحانه وتعالى.

وإنما اختص هذا الجمع بمن توجد فيه هذه الأوصاف؛ لأنه بمجموع هذه الصفات يكون أشرف المسميات وأفضلها، فصانوا اسميته عن التغيير عند الجمع تنبيهها على فضله وإظهارا لشرفه، وقيل: بل خص المذكر العلم العاقل بهذا الجمع لرفع اللبس؛

لأنه لو كسرتة لقلت مثلاً في عمرو: عمور لاحتـمـل أن يكون جمع عمر وأن يكون جمع عمرو، فإذا قلت: جاء العمرون - بفتح العين وسكون الميم - علم أنه جمع عمرو وإذا قلت: جاء العمرون - بضم العين وفتح الميم - علم أنه جمع عمر؛ لأن صورة لفظ الواحد باقية بحالها سالمة من التغيير في الجمع السالم، وهذا معنى قوله: الاسم إن سلمته مجموعاً.

أَلْحَقَّتْهُ فِي الرُّفْعِ وَآوَا سُكِّنَتْ وَالنُّصْبُ كَالْجَرِّ يَاءٍ لُتِيَتْ
وَالضَّمُّ قَبْلَ الْوَائِ كَالزَّيْدُونَ وَالْكَسْرُ قَبْلَ الْيَاءِ كَالزَّيْدَيْنَا

إنما جعلت الواو تدل على الجمع لدالاتها عليه في الإضمار، نحو: قاموا، أو لأن معناها في العطف - أيضاً - الجمع، وخص بها الرفع؛ لأنها من جنس الضمة، ولأنها تكون ضمير الجمع المرفوع المتصل نحو قاموا، وجعلوا الياء في الجر؛ لأنها من جنس الكسرة، وحملوا النصب في الجمع على الجر كما فعلوا في الشنية.

وإنما ضم ما قبل الواو لأن الضمة من جنس الواو، ولو فتح ما قبل الواو لالتبس بجمع المقصور، ولو كسر لانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها كميّعاد - قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنه من الوعد -، فتعين الضم وكسر ما قبل ياء الجمع؛ لأنه لو ضم لانقلبت الياء واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها كموسر قلبت ياؤه واوا، لسكونها وانضمام ما قبلها، ولو فتح لالتبس بالمتنى عند الإضافة وفي غير الإضافة في لغة من يفتح النون في المتنى أو في الوقف، فتعين الكسر.

وَالْفَتْحُ فِي الْمَقْصُورِ نَائِبُ الْأَلْفِ وَالتَّوْنُ مَفْتُوحٌ وَإِنْ تُضِفْ حُذِفْ

لما ذكر جمع الاسم الصحيح أخذ في بيان جمع المعتل، فإذا جمعت مصطفى جمع السلامة قلت: مصطفىون - بفتح ما قبل واو الجمع، لتدل الفتحة على ألف مصطفى المحذوفة؛ لسكونها وسكون واو الجمع.

فإن قيل: فهلا رد الألف إلى الياء من غير حذف !

قلت: لو قلبت الألف ياء لوجب ضمها في الرفع وكسرها في الجر والنصب؛ لأن ما قبل واو الجمع يجب ضمه، وما قبل يائه يجب كسره؛ والضمة والكسرة ثقيلتان على الياء فيجب حذف الضمة والكسرة فيسكن الياء وعلامة الجمع بعدها ساكنة فيجتمع ساكنان: الياء وعلامة الجمع، فيجب الحذف لالتقاء الساكنين ولا سبيل إلى حذف علامة الجمع لاختلال معنى الجمع بحذفها، فيجب حذف: الياء، ويضم ما قبل الياء

بعد حذفها مع الواو، ويكسر مع الياء فيشبه جمع المقصور جمع المنقوص، فتعين حذف الألف وإبقاء الفتحة قبلها تدل عليها، فإن حذفت النون للإضافة ولقي علامة الجمع المقصور ساكن بعدها حركت بالضم إذ لا يمكن حذفها؛ لأن حركة ما قبلها ليس من جنسها فلو حذفت علامة الجمع في المقصور لالتبس بالمشي، فتقول: هؤلاء مصطفوا الله فتضم الواو، ومررت بمصطفى الله فتكسر الياء، لالتقاء الساكنين، فكانت حركة الواو ضمة وحركة الياء كسرة؛ للتجانس، وإنما فتحت النون في الجمع؛ لأن تحريكها واجب لأجل سكون ما قبلها، والكسر في النون بعد الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها ثقیل، وإذا ثقل الكسر فالضم أثقل، فتعين الفتح.

وأما المنقوص فتنتقل ضمة يائه أو كسرتها إلى الحرف الصحيح قبلها، وتحذفها؛ لسكونها وسكون الواو في الرفع أو الياء في الجر والنصب، فتقول: هؤلاء قاضوك، ورأيت قاضيك الصالحين، ومررت بقاضيك الفضلاء، والأصل: قاضونك، وقاضينك فحذفت النون للإضافة، وقد ذكرنا علة حذف النون في التثنية.

إِعْرَابُ جَمْعِي التَّكْسِيرِ وَالتَّائِيثِ

وَأَعْرَبُوا كَأَنفَرَدَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ وَسَلِّمَ التَّائِيثِ يَتْلُو التَّذْكِيرُ
كَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَفِي السَّمَوَاتِ لِحَجَرٍ مَثَلًا

يريد: أن جمع التفسير يعرب كإعراب الاسم المفرد وقد تقدم أن المفرد يعرب بالحركات لأنها أخف من الحروف، وإذا حصل الغرض بالأخف لم يعدل عنه إلى الأثقل، ولأنهم لو جعلوا الإعراب بالحروف لكان ربما حصل من ذلك لبس فلا يدرى هل ذلك الحرف زائد للإعراب أو هو من نفس الكلمة؟ ولهذا جرى الخلاف في الأسماء الستة، فأما الحركة فإنها تعرف زيادتها بحذفها في الوقف، وإذا كان الأصل أن يكون الإعراب بالحركات وقد أمكن ذلك في الجمع المكسر وجب المصير إليه فأعرب الجمع المكسر كإعراب الاسم المفرد بالحركات، إما ظاهر فيما صح منه حرف إعرابه كرجال، وإما مقدر فيما اعتل منه حرف الإعراب، نحو جرحى، وقتلى، وجوار، وغواش.

وجمع التفسير: ما تغير فيه نظم الواحد وبنائه لفظاً أو تقديراً. فأما ما تغير فيه النظم والبناء جميعاً ف نحو: أسد وأسود.

وأما تغير البناء دون النظم فنحو: أسد وأسد؛ فإن التغير بالحركة وهو ضم الهمزة وسكون السين أو ضمها، وقد يكون التغير بزيادة كرجل ورجال، أو بنقصان نحو: رسول ورسول، وقد يكون بالزيادة والنقصان معاً، نحو: غلام وغلما، فإن حذف ألف غلام نقصان، والألف والنون زائدة.

وأما التغير في التقدير دون اللفظ فنحو: ناقة هجان، ونوق هجان فيعتمد أن الكسرة في الهاء إذا جمعت غير الكسرة في الأفراد، والألف في هجان المجموع غير الألف في هجان المفرد.

قوله: وسالم التائيث يتلو التذكير أي يتبعه؛ لأن التالي هو التابع، ووجه تبعه له أنه سلم في الجمع واحده كما سلم في المذكر، فتقول: مسلمة ومسلمات كمسالم ومسلمون وأنه زيد على واحده زيادتان - وهما الألف والتاء كما زيد على الواحد في جمع المذكر زيادتان - وهما الواو والنون -، لكن الزيادتان في جمع التائيث في حكم زيادة واحدة؛ فإن الألف والتاء تدلان جميعاً على الجمع والتائيث من غير توزيع، كما أن الواو في الجمع تدل وحدها على الجمع والتذكير، فالألف والتاء جميعاً بمنزلة الواو

في الجمع، وقال بعض المتقدمين: التاء وحدها للجمع والتأنيث، والألف إنما دخلت للفرق بين الجمع والواحد، وقيل: التاء للتأنيث، والألف للجمع، والصحيح هو الأول. فلما كان بين جمع التأنيث وجمع التذكير من المشابهة من ذكرنا حمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأن جعل له في الرفع علامة تخصه وهي الضمة كما جعل للجمع المذكر في الرفع علامة خاصة وهي الواو، ثم حمل نصبه على جره كما حمل نصب جمع التذكير على جره تسوية بين الأصل وفرعه.

فَالنُّصْبُ كَالْجَرِّ وَفِي الرُّفْعِ يُضْمُ وَفِيهِ تَنْوِينٌ كُنُونٍ مُلْتَزِمٌ
أَلَّا تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُضَرَفُ مَعِ أَنَّهَا مُؤَنَّنَةٌ مُعَرَّفُ

قد ذكرنا علة حمل نصبه على جره، وحكى البغداديون فتح هذه التاء في النصب، قالوا: سمعت لغاتهم - بفتح التاء -، ورأيتهم ثباتاً أي: جماعات، ولا حجة لهم فيه، لاحتمال أن تكون لغاة، وثبابة مفرداً لا جمع لغة، وثبابة؛ لأن أصل لغة لغوة وأصل ثبابة ثبوة مثل حطمة فحذفت لامه إلا أن منهم من رد وقلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها. وقال أبو الخطاب: واحد الطلى طلاة، وكذلك حكى بعضهم في إحدى لغات الاسم سمة فرد اللام وإن كان الاستعمال حذفها، فلغاة مثل سمة، ومثله في الإتمام قول الشاعر^(١): [الرجز]

(١) البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣؛ والدرر ١/ ١٥٢؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٣٧٤؛ والكتاب ١/ ٢١٠؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٠.

اللغة: تعفوا: تُمنح لكم العافية. الخميص: الجذب والجوع. المعنى: على الإنسان أن يحسب للأيام الشديدة حسابها. وحتى الطعام يجب الإقلال منه، فأول فائدة منه هي الصحة.

الإعراب: "كلوا": فعل أمر مبني على حذف النون لأنّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. "في بعض": جارّ ومجرور متعلقان بالفعل "كلوا". "بطنكم": مضاف إليه مجرور، و"كم": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "تعفوا": فعل مضارع مجزوم (لأنه جواب الطلب) بحذف النون من آخره، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. "فإن": الفاء: استثنائية، "إن": حرف مشبه بالفعل. "زمانكم": اسم "إن" منصوب، و"كم": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "زمن": خبر "إن" مرفوع بالضمّة. "خميص": صفة مرفوعة.

وجملة "كلوا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تعفوا": جواب شرط لأداة شرط مقدّرة لا

لَا تَقْلُوهَا وَادْلُوهَا دَلُوهَا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوهَا
أراد غدا فرد اللام المحذوفة.

فأما ما حكاه الخليل: استأصل الله عرقاتهم أي: شأفتهم بفتح التاء - فيحتمل أن يكون عرقاتهم واحدا، والألف فيه للإلحاق بدرهم، كألف سعادة، فاعرفه.
قوله:

وَفِيهِ تَنْوِينٌ كُنُونٍ مُلْتَزَمٌ

أي: التنوين في مسلمات كالنون في مسلمون أي في مقابلة النون، والملتزم أي: الثابت مع الألف واللام بخلاف التنوين فلذلك قال: كنون ملتزم فهذا التنوين الذي في مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف بدليل ثبوته في عرفات وهي غير منصرفة؛ لما فيها من العلمية والتأنيث، يدل على تعريفه نصب الحال عنه في قولهم: هذه عرفات مباركا فيها، ويدل على تأنيثه قولهم: هذه أشاروا إليه بالاسم الذي يشار به إلى المؤنث، لأنه علم على البقعة المعينة كمصر، وقيل: الأولى في عرفات الصرف؛ لأن التاء فيها لم تتمحض للتأنيث بل هي أيضا للجمع، وهذا قول سخي؛ لأن امتناع الصرف ليس لأجل التاء بل لكون الاسم مؤنثا، ولذلك جمع بالألف والتاء.

وأراد بقوله: ألا ترى من عرفات تصرف أي: تنون؛ لأن الصرف - عندهم - هو التنوين، وهذا التنوين الذي في عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة.

وقيل: التنوين في جمع التأنيث عوض مما منع هذا الجمع من الفتحة في النصب وعرفات ليس بجمع إذ لو كان جمعا لوجب أن يكون له آحاد، اسم كل واحد عرفة، ولو كان كذلك لكان نكرة كطلحة وطلحات، وليس بنكرة فليس بجمع، بل هو على صيغة الجمع سمي به الواحد؛ لأن مدلول عرفة، وعرفات واحد وهو البقعة المخصوصة، فاعرفه.

=

محل لها من الإعراب. وجملة "زمانكم زمن خميص": استثنائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: "في بطنكم" حيث وضع "البطن" موضع "البطون" اجتزاءً بالمفرد عن الجمع.

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ ذِي الْعَلَامَةِ

وَتُحْذَفُ التَّاءُ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا جُمِعَتْهَا لِأَجْلِ الْوَارِدَةِ
وَأَلِفُ التَّائِيثِ يَاءٌ تُبَدَلُ إِلَّا إِذَا مُدَّتْ فَوَاوًا تُجْعَلُ
فَقُضِرَ رُهَا حُبْلَى وَ حُبْلَيَاتُ وَالْمَدُّ صَحْرَاءُ وَصَحْرَوَاتُ

المؤنث على ضربين:

أحدهما بلا علامة، فإذا جمعته فليس فيه إلا زيادة الألف والتاء نحو هند، وهندات.

والثاني: ما فيه علامة، وهو على ثلاثة أضرب:

الأول: ال: مؤنث بالتاء، نحو قائمة فهذه تحذف في الجمع نحو قائمة، وقائمت، وإنما حذفت التاء في الواحدة لأجل التاء الثانية الواردة مع الألف؛ لأجل الجمع والتأنيث، واختصت الأولى بالحذف لوجهين:

أحدهما: أن علامة التأنيث لا تكون حشوا في وسط الكلمة، ولهذا تحذف في النسب نحو بصري.

والثاني: أن الثانية تدل على الجمع والتأنيث فلو حذفت لاختل معنى الجمع فكان حذف ما لا يخل بمعنى أولى.

والثاني: المؤنث بالألف المقصورة، نحو سعدى تقلب ألفه في الجمع ياء؛ لسكونها وسكون ألف الجمع، ولم تحذف كما حذفت التاء؛ للزومها في الجمع والنسب وغير ذلك بخلاف التاء، وإنما قلبت ياء لوجه:

أحدها: أن الياء يؤنث بها في نحو تفعلين، وافعلي يا امرأة الثاني: أنها تمال في المفرد إلى الياء.

الثالث: أن المقصور يجمع فيه الاسم والصفة نحو سعدى وسعديات، وحبلَى وحبليات، والممدود يجمع فيه الاسم دون الصفة، والياء أخف من الواو فجعلوها مع الأكثر للتعادل.

الثالث: المؤنث بالهمزة، نحو صحراء تقلب فيه الهمزة واوا وإنما قلبت واوا؛ لأن الهمزة تشبه الألف ولذلك تخفف إلى الألف فلو لم تقلب لتوالت ثلاث ألفات زوائد، فلو حذفت لالتبس بالمقصور، واختيرت الواو دون الياء للفرق بين الممدود والمقصور؛ ولأن الواو تشبه الهمزة في الثقل كما أن الألف في المقصور تشبه الياء في الخفة.

مسألة

لا يجمع فعلى فعلان، ولا فعلاء أفعل جمع سلامة فلا يقال في سكري: سكريات، ولا في حمراء: حمراوات ما دامتا وصفين؛ لأن جمع التأنيث فرع على جمع التذكير فكما لا يجمع مذكرها بالواو والنون فكذلك لا يجمع مؤنثها بالألف والتاء، فكما لا يقال: سكرانون فلا يقال: سكريات وكما لا يقال: أحمرن لا يقال: حمراوات، ألا ترى أن أفعل التفضيل لما جمع بالواو والنون جمع مؤنثه بالألف والتاء، فكما قالوا: الأفضلون، قالوا: الفضليات، وإنما قالوا: لم يجمع للفرق بين أفعل التفضيل وأفعل الذي لغيره، والحق عندي أن هذا الجمع في الأصل للصفات الجارية على أفعالها، فالأصل: يضربون ثم ضاربون ثم ضاربات، وإنما جمع العلم بالواو والنون حملا على الصفات؛ لأن العلمية طارئة على الاسم بعد التنكير كما أن الصفة بعد الموصوف؛ ولأن أكثر الأعلام منقولة فأشبهت الصفات فجمعت جمعها، فأما أحمر فلم يقل فيه أحمرن لما لم يكن جاريا على الفعل، ولذلك قالوا: مسودون حيث قالوا: يسودون.

وَمِثْلُ هُنْدٍ جُمْلٌ دَعْدٍ يُجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يُثْبَغُ
حكم المؤنث الذي لا تاء فيه إذا جمع بالألف والتاء حكم ما فيه تاء نحو هند، وهندات، وجمل وجملات، ودعد ودعدات كما تقول: سدرات، وغرفات، وجففات. وقوله: بتخفيف فيه نظر فإنه ليس في الاسم المفتوح الفاء الساكن العين إلا التحريك في الاختيار، والسكون شاذ وقد جاء، قال الشاعر^(١): [الطويل]

(١) البيت الذي الرمة في ديوانه ص ١٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٨ / ٨٧، ٨٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ ولسان العرب ١ / ٤٧٥ (شنب)؛ والمحتسب ١ / ٥٦، ١٧١ / ٢؛ والمقتضب ٢ / ١٩٢. اللغة: رفضات: جمع رَفْضَةٍ وهي التفريق والتفتيح في المفاصل. المعنى: جاءت الذكريات التي اعتادت البقاء بين جوانحه، وإبقاء قلبه خفًا نابضًا بحبها، بينما يسري في مفاصله الضعف بسبب فراغها وبعدها عنه. الإعراب: "أتت": فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. "ذكر": فاعل مرفوع بالضمّة. "عوّدن": فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محل رفع فاعل. "أحشاء": مفعول به أول منصوب بالفتحة، وهو مضاف. "قلبه": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جرّ مضاف إليه. "خفوقًا": مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. "ورفضات": الواو: حرف عطف، "رفضات": اسم معطوف على "ذكر" مرفوع مثله بالضمّة، وهو مضاف. "الهوى": مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. "في المفاصل": جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ "رفضات".

أَبَتْ ذَكَرٌ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفُضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
وقال الآخر^(١): [الرجز]

أَوْ تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

وقيل: إن السكون لغة، فعلى هذا يكون قوله: طورا بتخفيف على تلك اللغة، ومراده بالتخفيف: السكون، ويحتمل أن يكون أراد بقوله: طورا بتخفيف يتبع هند، وجمل دون دعد فكانه قال: ومثل هند جمل يجمع طورا بتخفيف إلى آخره، ويدل عليه أن الحركة في العين فيما فاؤه مفتوحة لا يقال لها: حركة إتباع، وتقول في: أرض: أرضات بفتح الراء، وفي أهلة: أهلات بفتح الهاء، وقال الزمخشري: إن أهلات جمع أهل، وليس بشيء؛ لأن أهلا مذكر يجمع بالواو والنون، قال الشاعر^(٢): [الطويل]

=

وجملة "أبت ذكر": جواب شرط غير جازم في البيت السابق له، لا محل لها من الإعراب. وجملة "عودن": في محل رفع صفة لـ "ذكر".

والشاهد فيه قوله: "ورفضات" حيث سكن الفاء وكان حقها الفتح إتباعاً لحركة الراء.

(١) الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٠، ٦٦٨ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، ١١/ ٤٧٣ (علل)، ١٢/ ٥٥٠ (لمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٦.

(٢) البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٥؛ ولسان العرب ٩/ ٢٤١ (عرف)؛ والمحتسب ١/ ٢١٨؛ والمنصف ٣/ ٦؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٦٦.
اللغة: السِّد: الذئب. العملس: القوي على السير، السريع. الأرقط: ما فيه نقطٌ بياضٍ وسواد، والمراد هنا النمر. الزهلول: الأملس. العرفاء: مؤنث أعرف وهو الضبع الكثيرة شعر الرقبة. جِيَالُ: اسم للضبع.

المعنى: اتخذت هذه الوحوش أهلاً بدلاً منكم، لأنها تحميني من الأعداء، ولا تخذلني في حال الضيق، وهذا تعريض بأهله الذين ليس لهم منهم ذلك.

الإعراب: "ولي": الواو: بحسب ما قبلها. "لي": جازر ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. "دونكم": مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بحال من "أهلون"، و"كم": مضاف إليه محله الجر. "أهلون": مبتدأ مؤخر. "سيد": خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: "هم سيد". "عملس": صفة لـ "سيد" مرفوعة مثله. "وأرقط": الواو: حرف عطف، "أرقط": معطوف على "سيد" مرفوع مثله. "زهلول": صفة لـ "أرقط" مرفوعة مثله. "وعرفاء": الواو: حرف عطف، "عرفاء": معطوفة على "سيد" مرفوعة مثله. "جِيَالُ": بدل من "عرفاء" مرفوع مثلاً.

وجملة "لي دونكم أهلون": بحسب الواو. وجملة "هم سيد" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

ولي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدُ عَمَلَسْ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيَّالٍ
إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا وَصَفُوا بِهِ جَرَى مَجْرَى الصِّفَاتِ فِي دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ لِلْفَرْقِ فَقَالُوا:
رَجُلٌ أَهْلٌ، وَامْرَأَةٌ أَهْلَةٌ كَقَوْلِهِمْ: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١): [الطويل]
وَأَهْلَةٌ وَدَّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهِمْ وَأَلْبَسَهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي
فَكَمَا قَالُوا فِي الْمَذَكِرِ: أَهْلٌ وَأَهْلُونَ قَالُوا فِي الْمُؤْنِثِ: أَهْلَةٌ وَأَهْلَاتٌ بِالسُّكُونِ،
وَالْفَتْحِ أَفْصَحَ، وَمَنْ أَسْكَنَ حَمْلَهُ عَلَى جَمْعِ الْمَذَكِرِ فِي السُّكُونِ فَقَالَ: أَهْلَاتٌ بِسُكُونِ
الْهَاءِ كَمَا قَالُوا أَهْلُونَ فَاعْرِفْهُ.

وَمِثْلُ جَفْنَةٍ بِفَتْحٍ جُمِعَتْ كَالْجَفْنَاتِ وَالصِّفَاتِ أَشْكِنَتْ
اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمُؤْنِثِ الثَّلَاثِي بِوزنِ فَعْلَةٍ مَفْتُوحِ الْفَاءِ سَاكِنِ الْعَيْنِ فَجَمَعَهُ أَبَدًا
بِفَتْحِ عَيْنِهِ إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْوَ قِصْعَةٍ وَقِصْعَاتٍ، وَجَفْنَةٍ وَجَفْنَاتٍ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً بَقِيَ عَلَى
سُكُونِهِ نَحْوَ جَارِيَةٍ خَدْلَةٍ، وَجَوَارٍ خَدَلَاتٍ، وَالْخَدْلَةُ: الْمُمْتَلِئَةُ السَّاقِينَ، وَحَالَةٌ سَهْلَةٌ،

=

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: أَنَّ "أَهْلًا" لَيْسَتْ عَلَمًا لِمَذَكِرٍ عَاقِلٍ وَلَا صِفَةً لَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَمَعَ ذَلِكَ جَمَعَهُ
جَمْعُ الْمَذَكِرِ الْعَاقِلِ، وَذَلِكَ لِتَنْزِيلِهِ هَذِهِ الْوَحُوشَ الثَّلَاثَةَ مِنْزِلَةَ الْأَهْلِ الْحَقِيقِيِّينَ.
(١) الْبَيْتُ لِأَبِي الطَّمْحَانَ الْقَيْنِيِّ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ٨ / ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١١ / ٢٨١
(أَهْلٌ)؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي إِصْلَاحِ الْمُنْطَقِ ص ١٥٤؛ وَالْمَحْتَسَبِ ١ / ٢١٧.
اللُّغَةُ: تَبَرَّيْتُ لِمَعْرُوفِهِ: إِذَا تَعَرَّضْتُ لَهُ. أَبْلَيْتَهُمْ: أَوْصَلْتَهُمْ، وَمُنَحْتَهُمْ، الْبَلِيَّةُ بِمَعْنَى الْمُنْحَةِ تَارَةً،
وَالْمُنْحَةُ أُخْرَى. الْجَهْدُ: الطَّاقَةُ. وَالنَّائِلُ وَالنَّوَالُ: الْعَطَاءُ.
الْمَعْنَى: رَبُّ أَهْلٍ وَدَّ قَدْ تَعَرَّضْتُ لَهُمْ حَامِدًا، لِيَعْلَمُوا أَنِّي أَوْدَهُمْ، وَبَذَلْتُ لَهُمْ حَمْدِي وَشُكْرِي
جَهْدَ طَاقَتِي.

الإِعْرَابُ: "وَأَهْلَةٌ": الْوَاوُ: وَاوِ رَبِّ. "أَهْلَةٌ": اسْمٌ مَجْرُورٌ لِفَتْحٍ مَرْفُوعٍ مَحَلًّا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ. "وَدَّ":
مُضَافٌ إِلَيْهِ. "قَدْ": حَرْفٌ تَحْقِيقٌ. "تَبَرَّيْتُ": فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَالتَّاءُ: فَاعِلٌ مَحَلُّهُ الرِّفْعُ.
"وَدَّهِمْ": مَفْعُولٌ بِهِ، وَ"هُمْ": مُضَافٌ إِلَيْهِ مَحَلُّهُ الْجَرِّ. "وَأَلْبَسْتَهُمْ": الْوَاوُ: حَرْفٌ عَطْفٌ، "أَلْبَسْتُ": فَعْلٌ
مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَالتَّاءُ: فَاعِلٌ مَحَلُّهُ الرِّفْعِ، وَ"هُمْ": مَفْعُولٌ بِهِ مَحَلُّهُ النِّصْبِ. "فِي الْحَمْدِ":
جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِ"أَلْبَسْتَهُمْ". "جُهْدِي": مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ،
وَالْيَاءُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ. "وَنَائِلِي": الْوَاوُ: حَرْفٌ عَطْفٌ، "نَائِلِي": مَعْطُوفٌ عَلَى "جُهْدِي" مَنْصُوبٌ مِثْلُهُ.
جُمْلَةٌ "وَأَهْلَةٌ وَدَّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهِمْ": ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةٌ "تَبَرَّيْتُ": خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ
"أَهْلَةٌ" مَحَلُّهَا الرِّفْعُ، وَعَطْفٌ عَلَيْهَا جُمْلَةٌ "أَلْبَسْتَهُمْ".

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: أَنَّ "أَهْلًا" الْوَصْفُ قَدْ يُؤَنَّثُ بِالتَّاءِ، فَيُقَالُ: أَهْلَةٌ. كَمَا فِي الْبَيْتِ. وَ"أَهْلَةٌ" صِفَةٌ
لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَجَمَاعَةٌ مُسْتَأَهْلَةٌ لِلْوَدِّ، أَيْ مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ.

وحالات سهلات، وصعبة وصعبات، وإنما فعلوا ذلك للفرق بين الاسم والصفة، واختص الاسم بالفتح؛ لخفته والصفة بالسكون لثقلها، ووجه ثقل الصفة أن الصفة تدل على الموصوف وعلى معنى فيه، فتدل على شيئين:

الذات ومعنى في الذات، فهي كالمركبة، والاسم يدل على الذات فقط، فهو كالمفرد، والمركب أثقل من المفرد، فالصفة أثقل من الاسم، ولأن الصفة تتحمل ضمير الموصوف، فهي والضمير شيان، وشيئان أثقل من شيء واحد.

فأما قولهم: شاة لجة - للتي قد جف لبنها - وشياه لجبات بفتح الجيم في الجمع وسكونها في المفرد ففيه وجهان: أحدهما أن لجة في الأصل اسم ثم وصف به فحرك في الجمع تنبيها على أصله.

والثاني أن من العرب من يقول: شاة لجة - بفتح الجيم - بوزن سمكة واتفقوا في الجمع على هذه اللغة.

وكذلك قولهم: ربعة هو في الأصل اسم وصف به بدليل ثبوت تاء التأنيث فيه مع المذكر والمؤنث، تقول: رجل ربعة، وامرأة ربعة فهو اسم يقع على المذكر والمؤنث وصف به كما يقال: رجال أربعة، وأربعة اسم مؤنث وصف به المذكر، ولو كان ربعة، صفة في الأصل لحذفت تاؤه في المذكر وثبتت في المؤنث؛ للفرق بينهما كما تقول: رجل ضارب، وامرأة ضاربة؛ لأنهم قد يصفون بالأسماء على تخيل معنى الوصفية فيها، كقولهم ليلة غمر أي: مظلمة، وامرأة كلية أي: لثيمة، وكذلك قولهم: العبلات لقوم من قريش سموا بذلك؛ لأن أهمهم كان اسمها عبله، والصفة إذا سمي بها خرجت عن حكم الصفة وجرت عليها أحكام الأسماء، فاعرفه.

وَأَشْكِنَ الْمُعْتَلُّ كَالْعَوْرَاتِ وَمَا حَوَى الشَّدِيدَ كَالشَّدَاتِ

اعلم أن مراده بالمعتل ما كان معتل العين لكنه اجتزأ بالمثال عن التقييد فإنه مثل بمعتل العين وهو العورات، والاختيار في فعلة المفتوح الفاء الساكن العين إذا اعتل عينه بالسكون، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: ٢٢]، ولا تحريك في الاختيار فيقال: عورات وروضات كما حرك جفنت؛ لأنه لو تحرك الواو والياء وما قبلهما مفتوح لقلبا ألفين فكان يصير عارات، وراضات في جمع عورة، وروضة فيلبس فعلة الساكن العين ب فعلة المفتوحة العين، نحو قامة وقامات، فأصله قومة فقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك هامة وهامات. وأما المكسور الفاء كديمات، والمضموم كدولات فيحتمل في الإسكان على المفتوح الفاء كبيضات، ومنهم من

يقول: بيضات، وجوزات وهي لغة هذيل، فيفتح ولا يقلب حرف العلة ألفاً؛ لأن الفتحة عارضة، قال الشاعر^(١): [الطويل]

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٍ

فحرك العين وهو قليل، وكذلك المضاعف كشدة وشدات، وسرة وسرات لا يحرك؛ لثقل اجتماع المثليين؛ ولأن الموجب للإدغام في الواحد هو اجتماع المثليين والجمع غير مبطل لذلك الموجب فبقي الإدغام في الجمع كما كان في الواحد لبقاء موجبه.

وَمِثْلُ خُطْوَةٍ وَ سِدْرَةٍ أَتَتْ فِي جَمْعِهَا لَعْنَى ثَلَاثَ رُوَيْثٍ

اعلم أن ما كان على مثال فعلة مضموم الفاء ساكن العين، وهو غير مضاعف ولا معتل العين - سواء كان معتل اللام بالواو كخطوة، أو صحيحاً كغرفة - ففي جمعه ثلاث لغات: ضم ثانيه إتباعاً لأوله، وفتحته تخفيفاً، وتركه على سكونه، وهو الأصل، وأما المضاعف نحو قلة وقلات أو معتل العين كدولة ودولات فالإسكان لا غير، وكذلك الصفة أيضاً، نحو حلوة وحلوات، والمكسور الفاء مثل المضموم كجذوة في

(١) صدر بيت عجزه:

رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سُبُوح

البيت لأحد الهذليين في الدرر ١ / ٨٥؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٩٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٥ وخزانة الأدب ٨ / ١٠٢، ١٠٤؛ والخصائص ٣ / ١٨٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨؛ وشرح الأشموني ٣ / ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢؛ ولسان العرب ٧ / ١٢٥ (بيض)؛ والمحتسب ١ / ٥٨؛ والمنصف ١ / ٣٤٣؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٣.

اللغة: بيضات: ج بيضة. رائح: عائد في العشي. متأوب: عائد في أول الليل. مسح المنكبين: تحريك اليدين. السبوح: الحسن الجري.

المعنى: يشبه الشاعر سير مطيته بطائر يعود بسرعة إلى احتضان بيضه عند العشاء.

الإعراب: "أخو": خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والتقدير: "هو أخو"، وهو مضاف "بيضات": مضاف إليه مجرور "رائح": نعت "أخو"، أو خبر ثانٍ للمبتدأ مرفوع. "متأوب": نعت "أخو"، أو خبر للمبتدأ. "رفيق": نعت "أخو"، أو خبر. "بمسح": جارٍ ومجرور متعلقان بـ "رفيق"، وهو مضاف. "المنكبين": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. "سبوح": نعت "أخو"، أو خبر المبتدأ.

وجملة "هو أخو": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "بيضات" حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع "فَعْلَة" صحيحاً كان أو معطلاً، والقياس التسكين في المعتل.

أحد لغاتها إن كان معتلا، وصحيحا كسدره، ففيه أيضًا ثلاث لغات: كسر الثاني، وفتحته وإسكانه على ما تقدم، فإن كان لامه ياء فلا إتباع فيه، نحو كلية، ومديّة قال سيبويه: ومن خفف قال: كليات، ومديات قال السيرافي: لوضموا الثاني في مديات إتباعا لقلبته الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها، فيقال: مدوات، وكلوات.

وقول صاحب الأرجوزة: لغى ثلاث هو جمع، واحده لغة كطلا واحده طلاة فرد لام لغة، وقلبها ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاعرفه.

وَشَذُّ قَوْلُهُمْ: سُرَادِقَاتُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ وَحَمَامَاتُ

لما لم يجمع سرادق، وحمّام جمع تكسير - لأن جمع التكسير يصير به جمع التذكير مؤنثا، تقول: هذه الرجال، وقامت الرجال - عوض عن تأنيث التكسير أن جمع بالألف والتاء، فلما لم يقولوا: حماميم قالوا: حمامات بالألف والتاء، ولما لم يقولوا: سرادق بفتح السين - قالوا: سراداقات فجعلوا التأنيث بالألف والتاء عوضا من تأنيث التكسير، قال سيبويه: ألا ترى أنهم لما قالوا: فراسن في جمع فرسن لم يقولوا: فرسنات، يعني أن المذكر لم يجمع بالألف والتاء إلا إذا لم يكسر، وربما جمعوا بالألف والتاء مع وجود جمع التكسير، فقاموا: بوانات، والواحد بوان بكسر الباء، وهو أحد أعمدة الخيمة، وكسروه فقالوا بون بضم الباء وسكون الواو، والقياس ضمها كحمار وحرر إلا أنهم حذفوا الضمة لثقلها على الواو.

وقيل: إن السرادق في المعنى خيمة فجمعوه بالألف والتاء بهذا الاعتبار، والحمّام في المعنى بنية فكما قالوا في خيمة: خيمات قالوا: سرادقات، وكذلك قول الشاعر^(١):
[البسيط]

(١) البيت كاملا:

يا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزَجِّي مَطِيئَةً... سَائِلُ بَنِي أُسْدٍ مَا هَذِهِ الصُّوْتُ

البيت لرويشد بن كثير الطائي في الدرر ٦ / ٢٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦؛ ولسان العرب ٢ / ٥٧ (صوت)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٣، ٥ / ٢٣٧؛ والخصائص ٢ / ٤١٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٤ / ٢٢١؛ وجمع الهوامع ٢ / ١٥٧.

اللغة: المُزَجِّي: اسم الفاعل من أَرَجَى يَزْجِي، ومعناه السائق. المَطِيئَةُ: كل ما يركبه الإنسان. المعنى: يا حادي هذه الإبل سلهم ما هذه الأصوات الصادرة هناك (أهي أصوات حربٍ وشجار أم أصوات فرح وغناء؟).

..... مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

أنث الصوت لأنه ذهب بها مذهب الصيحة، وقال بعض العرب: لله در فلان جاءته كتابي فاحترقها فأنت الكتاب؛ لأنه ذهب بها مذهب الصحيفة، فكذلك أرادوا بالسرادق: الخيمة، وبالحمام: البنية.

مِثْلُ شُدُوذِ قَوْلِهِمْ: سِنُونَا وَأَرْضُونِ وَكَذَا حُرُونَا

الشاذ: هو الخارج عن القياس، وجمع السلامة إنما يكون لأولي العلم المذكرين، وصفاتهم؛ لشرفهم، وقد شذت ألفاظ مما لا يعقل وجمعت جمع السلامة؛ لأن تلك الألفاظ دخلها النقص إما بحذف أو إعلال فجمعت جمع السلامة جبراً لما لحقها من النقص، وقد مثل بذلك كله، أما سنة فأصلها سنة فحذفت الواو التي هي لام الكلمة وعوضت من ذلك الحذف أن جمعت أشرف الجموع وكسرت سينها تنبيهاً على أن هذا الجمع ليس لها بحق الأصل، لأن كسر السين فيه ضرب من التغيير وقد اجترأوا على تغييره حتى جعلوا إعرابه في النون، وأضافوه أيضاً، قال الشاعر^(١): [الطويل]

=

الإعراب: "يا أيها": "يا": خوف نداء، "أي": منادى نكرة مقصودة مبنية على الضم في محل نصب على النداء، و"ها": للتنبيه. "الراكب": صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة. "المزجي": صفة مرفوعة بالضمة المقدرة على الياء. "مطيته": مفعول به لاسم الفاعل "المزجي" منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. "سائل": فعل أمر مبني على السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. "بني": مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحذفت النون للإضافة. "أسد": مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. "ما": اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. "هذه": الهاء للتنبيه، و"ذه": اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ مؤخر. "الصوت": بدل من اسم الإشارة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وجملة "يا أيها الراكب": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "سائل": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما هذه الصوت": في محل نصب مفعول به لسائل.

والشاهد فيه قوله: "هذه الصوت" حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة مشيراً به إلى الصوت وهو مفرد مذكر، والشاعر فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ الجلبة أو الصيحة، وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث.

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخلص الشواهد ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٨ / ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦؛ وشرح الصريح ١ / ٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧؛ والمقاصد النحوية ١ /

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْئًا وَشَيْئَنَا مُرْدًا
فأضاف سنين إلى الهاء، وقيل: الهاء في سنينه للوقف وليست هاء الضمير، كقوله
تعالى: ﴿فَبِهَذَا هُمْ أَفْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] وإنما حركوا الهاء لأنهم أجروا الوقف مجرى
الوصل فحركوا الهاء في سنينه، وقال الآخر^(١): [الوافر]

=

١٦٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩؛ ولسان العرب ٣ / ٤١٣
(نجد)، ١٣ / ٥٠١ (سنه)؛ ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.
اللغة: دعاني: اتركاني. نجد: اسم موضع. السنين: ج السنة، وهي العام. المرد: ج الأمرد، وهو
الذي لم ينبت شعر بوجهه.

المعنى: يطلب الشاعر إلى صديقيه أن يتركاه من ذكر نجد لأن الأيَّام التي قضاها هناك شبيته رغم
صغره، وذلك لكثرة ما لاقى من المآسي والأحزان.

الإعراب: "دعاني": فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع
فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "من نجد": جارّ ومجرور
متعلّقان بـ "دعاني". "فإنّ": الفاء استئنافية، و"إنّ": حرف مشبّه بالفعل. "سنينه": اسم "إنّ" منصوب
بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبني في محل جر بالإضافة. "لعبن": فعل ماضٍ مبني
على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "بنا": جارّ ومجرور متعلّقان بـ "لعبن".
"شيئًا": حال منصوبة. "وشيّئنا": الواو: حرف عطف، و"شيئنا": فعل ماضٍ مبني على السكون،
والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و"نا": ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به.
"مردًا": حال منصوب.

وجملة "دعاني...": ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة "إنّ سنينه...": استئنافية لا محل لها
من الإعراب. وجملة "لعبن...": في محل رفع خبر "إنّ". وجملة "شيئنا...": معطوفة على جملة
"لعبن"، فهي مثلها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: "فإنّ سنينه" حيث نصب "سنين" بالفتحة على لغة بعض العرب. ولو عاملها
معاملة جمع المذكر السالم لقال: "سنينه"؛ لأنّ نون الجمع تُحذف عند الإضافة.

(١) عجز بيت صدره:

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مَيَّي

البيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦؛ وتخليص الشواهد ص ٧٤؛ وتذكرة؛ النحاة
ص ٤٨٠؛ وخزانة الأدب ٨ / ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨؛ وحماسة البحري ص ١٣؛ والدرر ١ / ١٤٠؛
وسرّ صناعة الإعراب ٢ / ٦٢٧؛ وشرح التصريح ١ / ٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١؛ ولسان العرب ٣ /
٥١٣ (نجد)، ٨ / ٩٩ (رفع)، ١٤ / ٢٥٥ (دري)؛ والمقاصد النحويّة ١ / ١٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر ٧ / ٢٤٨؛ وجواهر الأدب ص ١٥٥؛ وشرح الأشموني ١ / ٣٨، ٣٩؛ والمقتضب ٣ / ٣٣٢؛
وهمع الهوامع ١ / ٤٩.

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

فجعل الإعراب في النون وجرها بالإضافة، وإذا جعل الإعراب في النون جعلت هذه الألفاظ بالياء غالباً على كل حال؛ لخفة الياء، وقيل: إن كسرة النون في الأربعين ليست إعراباً بل كسر التقاء الساكنين وكان حقه أن يفتح إلا أنه كسر على الأصل، كما أن نون الاثنين حقها الكسر، وقد فتحت في قول الشاعر^(١): [الرجز]

=

المعنى: ماذا يريد الشعراء مَنِي؟ وكيف يَمْنُون أنفسهم في خديعتي وقد بلغت سنَّ الأربعين، وهي سنَّ الحنكة والتجربة والاختبار؟

الإعراب: "وماذا": الواو: بحسب ما قبلها، و"ماذا": اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدّم لـ "يَدْرِي"؛ أو "ما": اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ أو خبر مقدّم، و"ذا": اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ "ما" أو مبتدأ مؤخر. "يَدْرِي": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. "الشعراء": فاعل مرفوع بالضمة. "مَنِي": جَارٌّ ومجرور متعلقان بـ"يَدْرِي". "وقد": الواو: حالية، و"قد": حرف تحقيق. "جاوزت": فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "حدّ": مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. "الأربعين": مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة "ماذا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يَدْرِي الشعراء": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب إذا أعربنا "ماذا" مفعولاً به. وجملة "قد جاوزت": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "الأربعين" حيث أعرب بالحركات، فجُرَّ بالكسرة، ولم يعامل معاملة جمع المذكر السالم الذي هو الأكثر شيوعاً. وقيل: إن كسرة النون، هنا، لغة من لغات العرب، وقيل: كسرت النون على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ ولرؤبة أو رجل من ضبّة في الدرر ١ / ١٣٩؛ والمقاصد النحوية ١ / ١٨٤؛ ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٧ / ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧؛ ورسف المباني ص ٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٨٩، ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١ / ٣٩؛ وشرح التصريح ١ / ٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢؛ وجمع الهوامع ١ / ٤٩. وقبله:

إِنْ لِسَلَمَى عِنْدَنَا دِيَوَانًا... أَخْزَى فُلَانًا وَابْنَهُ فُلَانًا

اللغة: المنخر: ثقب الأنف. ظبيان: قيل اسم رجل، وقيل: مثني "ظبي"، وهو الغزال، وهنا لا معنى له. والمرجح أن يكون اسم علم.

الإعراب: "إن": حرف مشبّه بالفعل. "لسلمى": جارٌّ ومجرور متعلقان بحال محذوفة من "ديواناً". "عندنا": ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. "ديواناً": اسم "إن" منصوب بالفتحة. "أخزى": فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "فلاناً": مفعول به منصوب بالفتحة. "وابنه": حرف

أحب مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا
 ففتح النون في قوله: العينانا، وظيفانا وجعله بالألف النصب، وأراد منخري ظيين
 فحذف المضاف، لأن المنخر لا يشبه الظبي بل يشبه منخرها بمنخر الظبي، لفتح.
 وأما أرضون فجمع بالواو والنون؛ لأنه مؤنث، وكان حقه أن يكون بالتاء فلما
 حذفت التاء عوض من حذفها جمع السلامة وحركوا الراء من كل وجه، وقيل، وقيل:
 شبهت الأرض بمن يعقل؛ تعظيمًا لشأنها لكثرة المنفعة بها.
 وأما حرون فجمع حرة وهي الأرض ذات الحصا السود، فلما أعل الراء الأولى
 بإدغامها في الثانية عوض من الإعلال جمع السلامة، وقد قالوا: أحرون بفتح الهمزة
 فزادوا حرفًا ليدخلوها ضربًا من التغيير، وزيادة الهمزة بمنزلة الكسرة في سنون وفتح
 الراء في أرضون.

وإذا كان واحد المحذوف اللام مضموم الأول جاز في جمعه ضم الأول وكسره،
 نحو قلة وقلون معًا وإن كان الأول في الواحد مفتوحًا فالكسر لا غير نحو سنة وسنين
 وكذلك إذا كان مكسورًا، نحو عضين في جمع عضه، وأما عشرون، وثلاثون إلى
 التسعين فلما كان العدد يشتمل على العقلاء وغيرهم غلب فيه جانب العقلاء فجمع
 بالواو والنون، وقيل: إن هذه صيغ وضعت للجمع وليست بجمع على الحقيقة؛ لأن
 العشرين لو كانت جمع عشرة لكانت ثلاثين؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، وثلاث عشرات:
 ثلاثون، وكذلك ثلاثون لو كانت جمع ثلاثة لكانت تسعة، وكذلك تسعون لو كانت

=

عطف واسم معطوف، والهاء مضاف إليه. "فلانًا": بدل منصوب بالفتحة. "أعرف": فعل مضارع مرفوع
 بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. "منها": جار ومجرور متعلقان بحال مقدمة
 محذوفة من "الأنف". "الأنف": مفعول به منصوب. "والعينانا": الواو: حرف عطف، "العينانا":
 معطوف على "الأنف" منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. "ومنخرين": الواو: حرف عطف،
 "منخرين": معطوف على "الأنف" منصوب بـياء لأنه مثني. "أشبهها": فعل ماضٍ، والألف: ضمير
 متصل مبنى في محل رفع فاعل. "ظيفانا": مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة "إن" ومعمولها: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أخزى": في محل نصب نعت لـ
 "ديوان". وجملة "أعرف...": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أشبهها ظيبانا": في محل
 نصب نعت "منخرين".

والشاهد فيهما: أن لزوم الألف في المثني "العينان" وفي الأحوال الثلاثة، لغة بني الحارث بن
 كعب.

جمع تسعة لكان سبعة وعشرين، ألا ترى أنك تقول في ثلاثة زيود: زيدون، ولا تقول في ثلاث تسعات: تسعون فاعرفه.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فلما وصف السموات والأرض بالقول والطاعة وهي من صفات العقلاء جمعها جمع العقلاء، وقيل: أراد أهل السموات والأرض، فحذف المضاف.

وقيل: المراد بالطاعة سرعة الكون، والانقياد وعدم الاستعصاء.
وباب التأويل مفتوح، فكلما أتاك خارج عن الأصل فردّه بالتأويل إلى الأصل.

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْقَوْلُ فِي أَزْمَنَةِ الْأَفْعَالِ الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالْإِسْتِقْبَالِ

أزمنة الأفعال ثلاثة، دليل الحصر أن الفعل إما أن يذكر حين وجوده، أو ليس، فإن ذكر حين وجوده فهو الحال، وإن لم يذكر حين وجوده فإما أن يذكر بعد وجوده، أو ليس، فالأول الماضي، والثاني المستقبل، وهو الذي يذكر قبل وجوده، ومن الناس من أنكر زمن الحال، وقال: الفعل إما أن يكون داخلا في الوجود وهو الماضي وإلا فهو المستقبل. والجواب أن بين الماضي والمستقبل فصلا وذلك الفصل هو الحال ولأن الزمن الماضي والمستقبل معدومان والأفعال واقعة قطعاً فإما أن تقع في الزمن المعدوم، وهو محال، وإما في غير زمان، وهو أيضاً محال. فتعين وقوعها في زمن موجود، وهو غير الماضي والمستقبل، وذلك هو الحال، واستدل النحويون على زمن الحال بقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: ٦٤] فما بين أيدينا هو المستقبل وما خلفنا هو الماضي، وما بين ذلك هو الحال، وهو الفاصل بين الماضي والآتي، واستدلوا أيضاً بأن العرب وضعت حروفاً لنفي الماضي وهي لم، ولما، وحروفاً لنفي المستقبل وهي لن، ولا وحروفاً لنفي الحال وهي ما، وكلا فتعين أن الحال ثابت حتى يصح نفيه، فاعرفه.

صِيغُ الْأَفْعَالِ

بِأَمْسٍ قَدْزَ مَا مَضَى نَحْوُ قَعْدَ وَالْآنَ لِلْحَاضِرِ وَالْآتِي بِغَدَ

اعلم أن الغرض من اشتقاق أمثلة الفعل من المصادر الاختصار؛ لأن المثال يدل على شيئين على الحدث وزمانه المعين، ألا ترى أن قولك: ضرب أخصر من قولك: لزيد ضرب في زمان ماض، والماضي: هو كل فعل تقدم وقت وقوعه على وقت إخبارك به، ويحسن معه أمس توكيداً. والحاضر: هو كل فعل أخبر به في وقت وقوعه، كقولك: يكتب وهو متلبس بالكتابة، ويقترن به الآن، والساعة، والآن هو الفاصل بين الماضي والمستقبل.

وأما المستقبل فهو كل فعل تقدم وقت الإخبار به على وقت وجوده. ولفظ الفعل الماضي والمستقبل يأتي على ثلاثة أضرب: ماض في اللفظ والمعنى، وهو الذي لم تصرفه قرينة عن موضوعه، نحو ضرب؛ وماض في المعنى دون اللفظ، وهو المقترب بـ

لم، ولما، نحو: لم يقم أمس؛ وماض في اللفظ دون المعنى، وهو المقترن بحرف الشرط، نحو إن قام قمت، وكذلك المستقبل في انقسامه.

وَالْحَالُ لَا لَفْظَ لَهُ بِهِ انْفَرَدَ لَكِنَّ لَفْظَ الْحَالِ وَالْآتِي اتَّخَذَ

معنى هذا البيت أن لفظ قولك: يفعل إذا تجرد عن القرائن يكون مشتركا بين الحال والاستقبال، والاشتراك هو أن يتحد. اللفظ ويتكرر المعنى لا لأجل نسبة بين المعنيين ولا لقدر مشترك بين المعنيين، فقولنا: لا لأجل نسبة بينهما ليخرج منه رجل سميته بأسد؛ ولأجل شجاعة فيه مناسبة لشجاعة الأسد.

وقولنا: ولا لقدر مشترك ليخرج منه قولنا: حيوان فإنه يطلق على الإنسان والفرس وغيره، للقدر المشترك بينهما، وهو الحيوانية.

وقيل: إذا أطلق قول القائل: يفعل أفاد الحال؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مطابقا للمخبر عنه، ولأن الحال هو الذي يتمكن الإنسان من معرفة صحته وبطلانه؛ ولأن الإنسان بالحال أشد اهتماما منه بالاستقبال، فيحمل إذا تجرد عن قرينة على الحال، وأيضا فإن المستقبل له تخصص، وهي الأمر، وللماضي صيغة تخصصه، فوجب أن يكون للحال صيغة تخصصه، وصيغة يفعل تحتل ذلك وتقبله فوجب أن تجعل له.

وَأَنَّمَا صَيَغَ لِلْإِسْتِقْبَالِ الْأَمْرُ كَاضْرِبَ، وَهُوَ غَيْرُ حَالٍ

صيغة الأمر للاستقبال بالوضع، ويريد بقوله: صيغ للاستقبال أنه وضع له، لأن الأمر هو طلب إيقاع الفعل، فلا بد أن يكون غير واقع ليصح طلب إيقاعه، وكذلك النهي.

قوله: وهو غير حال أي: هو غير مشترك بين الحال والاستقبال إذا أطلق ك يفعل عند إطلاقه من غير قرينة، فأما مع وجود القرينة فيتعين بها - أعني يفعل. فأما ما يخلص يفعل للحال فهو: الآن، أو الساعة، أو هذا الوقت.

وإذا قيل لك قول، قلت لقائله: إذا أظنك كاذبا فإن قولك: أظن للحال، ولام الابتداء عند قوم، نحو: إن زيدا يقوم.

وأما القرائن التي تخلصه للاستقبال فالسين، وسوف، ولام الأمر، ولا - نافية ونهائية - ونونا التوكيد والثقلية، ولام القسم نحو والله لأقومن، وأدوات الشرط، وأن يقع في ظرف مستقبل، نحو يقوم غدا، ونواصب الفعل.

وقد يدخل عليه ما يخلصه للماضي مثل لو؛ لأنها شرط في الماضي، نحو لو يقوم زيد لأكرمته، وأن يكون خبرا ل كان، نحو كان زيد يضرب عمرا.

بِنَاءُ الْفِعْلِ الْمَاضِي

وَإِنِّي عَلَى الْفَتْحِ الْمُضِيِّ حَتَّى يَأْتِيَ الضَّمِيرُ نَحْوُ قُمْتُ قُمْتَا

اعلم أن حق الفعل البناء على السكون كفعل الأمر، وإنما بني الماضي على الحركة؛ لأنه يشبه الفعل المضارع وهو معرب لمشابهة بينه وبين الاسم على ما يأتي، ووجه شبه الماضي للمضارع من وجوه:

أحدها: أنه يقع صفة للنكرة، تقول: مررت برجل قام، فقام في موضع جر، كما تقول: مررت برجل يقوم، فيقوم في موضع قائم.

الثاني: أنه يقع خبراً عن المبتدأ، وعن إن، ومفعولاً ثانياً لظننت كما يقع المضارع كذلك، تقول: زيد قام، فقام واقع موقع يقوم، ويقوم واقع موضع قائم. الثالث: أنه يقع شرط، نحو إن قمت قمت، وقد وقع المضارع موقع الماضي نحو لم يضرب، فلما أشبه ما أشبه الاسم فكأنه قد أشبه الاسم، إلا أن مشابهته للاسم بواسطة المضارع وهي مشابهة ناقصة، ألا ترى أنه لم تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على المضارع، وليس فيه اشتراك بين زمانين كما في المضارع، فلما أشبه المضارع كان أشرف وأفضل من فعل الأمر فبنى على حركة، لأن المتحرك أفضل من الساكن وأقوى منه، وكانت الحركة فتحة؛ لأن القصد بتحريكه إخراجاً من رتبة السكون وقد حصل القصد بالفتحة وهي أخف الحركات، فتعاطى غيرها مع حصول الاكتفاء بها عبث، وأيضاً فإذا احتجنا إلى الحركة فلا تخلو من أن تكون فتحة أو ضمة أو كسرة، فلو ضم آخر الماضي لحصل لبس بين فعل الواحد والجماعة على لغة من يحذف الواو ويكتفي بالضمة، نحو قول الشاعر^(١): [الوافر]

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩؛ والحيوان ٥/ ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٩، ٢٣١؛

والدرر ١/ ١٧٨؛ ومجالس ثعلب ص ١٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

اللغة: الاطبا: جمع طبيب. الأساة: جمع آس وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ.

المعنى: حتى لو كان الأطباء والمشافون والمداؤون حولي لما أراحوني مما يؤلم قلبي من العشق، حتى لو قالوا إن المشافين هم الذين يداؤون الجروح.

الإعراب: "فلو": الفاء: بحسب ما قبلها، "لو": حرف شرط غير جازم. "أن": حرف مشبّه بالفعل. "الأطبا": اسم "أن" منصوب بالفتحة المقدرة على الالف (أو على الهمزة المحذوفة). "كان": فعل ماضٍ ناقص، والواو المحذوفة: ضمير متصل في محل رفع اسمها. "حولي": مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، والظرف متعلّق

فلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وكان مع الأطباء الشُّفَاءُ
 أراد كانوا فحذف الواو واكتفى بضمة النون، ولو كسر آخره لدخله حركة لازمة
 تشبه الجر، وذلك ممنوع في الأفعال، فلما امتنعت الضمة والكسرة تعينت الفتحة.
 فإن قيل: فقد دخل الفعل الكسر، نحو اضرب الرجل، وخذ الكتاب.
 قلت: هذه كسرة عارضة، لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثاني زالت، وقد
 احترزنا عن ذلك بقولنا: لازمة ألا ترى أنهم صانوه بنون الوقاية عن الكسر إذا اتصل
 بضمير المتكلم المفعول، نحو أكرمني زيد.

فإذا اتصل به ضمير الفاعل تغير آخره إما بالسكون، نحو قمت، أو بالضمة نحو
 قاموا، أو بالفتح نحو قاما، فالفتح في قاما ليس هو الفتح في فعل الواحد، بل فتحة
 مجتلبة؛ لأجل الألف، كما أن الضمة في قاموا مجتلبة لأجل الواو، وذلك لشدة امتزاج
 الفعل بفاعله فهو بمنزلة جزء من الفعل على ما يأتي بيانه في موضعه، إن شاء الله تعالى.
 وقد مثل بتغير آخره بالسكون بقوله: قمت قمتا وذلك لثلا يجتمع في كلمة أربعة
 أحرف متحركات لوازم متوالية.

فقولنا: لوازم احترزنا به عن ضمير المفعول؛ لأنه لا يسكن له آخر الفعل إذا اتصل
 به نحو ضربك؛ لأن ضمير المفعول غير لازم فيجوز حذفه خصوصاً في الصلة كقوله
 تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]

أي: بعثه، فتقول: ضربنا زيدا بسكون الباء إذا أردت الفاعل، وضربنا زيد بفتح الباء
 إذا أردت المفعول، فالفرق بين ضمير الفاعل وضمير المفعول إذا كان لجماعة
 المتكلمين أنك إذا أسكنت آخر الفعل فالفعل فالضمير فاعل، وإذا حركت فالضمير
 مفعول، وعن مثل أكمة؛ فإن التاء ليست لازمة؛ لسقوطها في الجمع.

=

بخبر "كانوا"، أو هو الخبر على رأي ثان، والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل رفع فاعل
 لفعل محذوف تقديره: "ثبت". "وكان": الواو: حرف عطف، "كان": فعل ماضٍ ناقص. "مع": مفعول
 فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بمحذوف خبر "كان" المقدم. "الأطباء": مضاف إليه مجرور
 بالكسرة الظاهرة. "الأساءة": اسم "كان" مرفوع بالضمة.

وجملة "لو أن الأساءة كانوا حولي ما أذهبوا" الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة "ثبت": جملة
 الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "كانوا حولي": في محل رفع خبر "أن".
 وجملة "كان الأساءة مع الأطباء": معطوفة على سابقتها في محل رفع.
 والشاهد فيه قوله: "كان" حيث حذف الشاعر واو الجماعة، واكتفى بالضمة دلالة عليها.

وإنما سكن آخر الفعل دون أوله وأوسطه؛ لأن أوله يبتدأ به فلا يمكن إسكانه، ولا يجوز إسكان وسطه؛ لثلاث تلبيس أوزان الثلاثي بعضها ببعض فتعين إسكان الأخير. ويخرج الفعل الماضي الصحيح عن الفتح في تسعة مواضع فيسكن في ثمانية ضمائر اثنان للمتكلم نحو قمت، قمنا، وخمسة للمخاطبين نحو: قمت، قمتما، قمتم، قمتمن، وواحد في ضمير جماعة الإناث نحو: قمن. ويضم مع الواو ك قاموا، والضابط في سكون آخر الماضي أن تقول: إذا جاء الضمير المرفوع المتصل المتحرك، فبهذه القيود يجب تسكين لام الفعل، وإن فقد أحدها لم يجب السكون، مثال فقدان كونه متصلا ما قام إلا هو واحتزننا بكونه مرفوعا عن ضمير المفعول، نحو ضربنا، وبكونه متحركا عن نحو ضربا وقد يحذف آخره لاجتماع الساكنين عند الإعلال واتصال الضمير به نحو غزوا ورموا.

بِنَاءُ فِعْلِ الْأَمْرِ

وَالْأَمْرُ كَاضْرِبَ بِالشُّكُونِ يَبْنَى وَاحْذِفْ عَلِيلاً كَافِضٍ وَاغْزُ وَاغْنًا

كان ينبغي أن يقول: والأمر للمواجه إذا كان للفاعل إلا أنه اكتفى بالمثال - وهو قوله: اضرب عن التقييد؛ لأن الأمر إذا كان للغائب كان باللام فيكون معرباً نحو ليقم زيد وإذا كان للمواجه ولم يكن مبنيًا للفاعل كان أيضًا باللام نحو لتضرب يا زيد، لأن الفعل مبني للمفعول، وإذا بني للمفعول كان المأمور في الحقيقة غائبًا، وأمر الغائب باللام، وإنما زادوا اللام في أمر الغائب؛ للفرق بين أمر الغائب والمخاطب، وكان الغائب أولى بالزيادة، لقلته.

ولا سؤال عن بناء الفعل؛ لأن أصله البناء، ولا سؤال عن بنائه على السكون، لأنه الأصل، وقيل: إنما بني على السكون؛ لأنه أشبه الحرف في كونه لا يخبر به.

وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم باللام المضمر كما تضر أن الناصبة للفعل، وهذا ليس بشيء؛ لأن الموجب لإعراب المضارع هي حروف المضارعة وقد انتفت فيتنفي الإعراب، ولو كانت اللام مضمرًا كـ أن الناصبة للفعل لوجب أن تبقى حروف المضارعة كما في أن الناصبة للفعل.

قوله: واحذف عليلاً إنما حذف حرف العلة من آخر الفعل الأمر؛ لأنهم حملوا المجزوم الصحيح على الأمر فسكنوه، كذلك حملوا فعل الأمر المعتل في الحذف على المعتل في الجزم، فالسكون في الجزم حملاً على الأمر، والحذف في الأمر حملاً على الجزم، ولما كانت حروف العلة ثلاثة - الواو والياء والألف - مثل لكل منها مثلاً، فقوله: أمض مثال للمعتل بالياء، واغز مثال للمعتل بالواو، واغن مثال للمعتل بالألف.

الفعل المضارع

وَالْمُبْتَدَأُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ بِالاسْمِ حَرْفٌ مِنْ أُنْثِ فِيهِ

المبهم: هو المشترك، ومشابهته للاسم من ثلاثة أوجه، وهي الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء.

أما الإبهام، فهو الاشتراك؛ لأن المضارع شائع بين زمانى الحال والاستقبال، فلا اختصاص له بواحد بعينه عند السامع إلا بقرينة، فهو كالنكرة نحو رجل فلا يخص واحدا بعينه.

وأما التخصيص فإنه إن اقترن به الآن تعين للحال، وإن اقترن به السين وسوف تعين للاستقبال، كما أن النكرة إذا دخل عليها الألف واللام نحو الرجل صارت لمعهود معين.

وأما لام الابتداء فحقها أن تدخل على الاسم فلولا مشابهة بين المضارع والاسم لما دخلت عليه، نحو إن زيدا يقوم، ولهذا لا يدخل على الماضي؛ لعدم المشابهة، فلا تقول: إن زيدا لقام، ولا يصلح دخول اللام عليه أن يكون دليلا على مشابهة الاسم؛ لأنه لما حصلت المشابهة دخلت اللام، فدخول اللام متوقف على المشابهة. وقوله: من أنيت فيه هي كلمة جامعة لحروف المضارعة، وهي الهمزة، والنون، والياء، والتاء.

قوله: فيه يريد في أوله؛ فإنه يأتي الفعل ويزاد فيه أحد هذه لكن في غير أوله، فلا يسمى مضارعاً.

والمضارع يقال في رسمه: هو كل فعل أوله إحدى الزوائد الأربع مرفوعا قبل أن تدخل عليه النواصب أو الجوازم.

فقولنا: مرفوع ليخرج منه مثل أكرم وتكلم، فإنه وإن كان في أوله إحدى الزوائد الأربع لكن ليس مرفوعا؛ لأنه مبني، والأولى أن يقال: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع الدالة على التكلم والخطاب والغيبة، فإن التاء في تكلم لا تدل على الخطاب والهمزة في أكرم لا تدل على التكلم فاعرفه.

وإنما زيدت هذه الحروف دون غيرها؛ لأن أولى ما زيد هي حروف المد واللين، وهي الواو، والياء، والألف.

فإن قيل: ليس من حروف المد في هذه الزوائد غير الياء. فالجواب أن الألف تعذرت زيادتها أولاً؛ لسكونها، فعدلوا عنها إلى شبيها، وهي الهمزة، والواو كرهت زيادتها أولاً؛ لثقلها، ولأنه قد يكون فاء الكلمة واواً، ولام الكلمة التي قبلها واواً، وتدخل واو العطف، فلو زيدت الواو للمضارعة لثبوت النطق باجتماع أربع واوات، فعدل عنها إلى التاء؛ لأنها قد أبدلت منها في تجاه، وتخمة.

وقيل: إنما عدلوا عن زيادة الواو؛ لأنها لو زيدت أولاً لضممت في الرباعي، وفي الثلاثي إذا بني للمفعول فيجوز إبدالها إذا ضمت - همزة نحو وقتت، وأقتت فلا يدري هل الهمزة بدل من الواو أو للمتكلم.

وزيدت الياء لإمكان زيادتها، فبقي الواحد إذا كان معه غيره فزيدت النون؛ لأنها تشبه حروف المد؛ لأنها تحذف في الجزم في الأمثلة الخمسة كما تحذف حروف المد في الجزم، فاعرفه.

نَحْوُ أَنَا أَضْرِبُ، نَحْنُ نَضْرِبُ وَ أَنْتَ تَضْرِبُ وَ زَيْدٌ يَضْرِبُ

هذه أمثلة الأفعال التي تدخلها الزوائد الأربع، وإنما كانت أربع لا أكثر ولا أقل؛ لأن المخبر إما أن يخبر عن نفسه أو عن غيره، فإن أخبر عن نفسه فإما أن يكون واحداً أو أكثر، فإن كان واحداً فبالهمزة ذكرنا كان أو أنثى، كقوله: أنا أضرب، وإن كان أكثر من واحد فبالنون نحو نضرب، وإن أخبر عن غيره فذلك الغير إن كان حاضراً فبالتاء، أنت تضرب، وأنت تضربين، وأنتما تضربان، وأنتم تضربون، وإن كان غائباً: فالياء إن كان مذكراً، وبالتاء إن كان مؤنثاً مفرداً أو مثنى نحو هو يضرب، وهند تضرب، والهندان تضربان، وإن كان المؤنث جمعاً وفاعله مضمر فبالياء نحو الهندات يضربن؛ لأن النون للتأنيث فأغنت عن التأنيث الذي يفيد التاء.

وقيل: الهمزة مأخوذة من أنا الذي هو ضمير المتكلم فجعلت للمتكلم، وكذلك النون مأخوذة من ضمير الجماعة وهو نحن فعل لجماعة المتكلمين، والتاء مأخوذة من أنت، وكان ينبغي أن تؤخذ الواو من هو لكن كرهوا زيادتها أولاً فعدلوا عن الواو من هو إلى الياء من هي لاشتراكهما في الغيبة فجعلوها للغائب لأنها مأخوذة من ضمير الغائب، فاعرفه.

واستدل على هذا القول بأنه لا يبرز معها الفاعل بته لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه، إلا الياء، لكونها عدل منها عن الواو الذي هو للمذكر، وهو الأصل، فجاز إسناد الفعل فيها إلى الظاهر والمضمر، فاعرفه.

إِعْرَابُ الْمُضَارِعِ

هَذَا خُصُوصًا مُعْرَبٌ مُزْتَفِعٌ فَاجْزِمُهُ وَانْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

هذا إشارة إلى المبهم وخصوصا منصوب؛ لأنه مصدر، وفعله محذوف، أي أخص خصوصاً، معرب خبر هذا.

وارتفع الفعل المضارع عند سيبويه لوقوعه موقع الاسم معرى عن العوامل اللفظية، أي اسم كان سواء كان الاسم خبر أو مبتدأ، أو بأي إعراب كان، ألا ترى أن يقوم من قولك: يقوم زيد واقع موقع أخوك في قولك: أخوك زيد؛ لأن المتكلم له الخيار إن شاء صدر كلامه باسم، وإن شاء صدره بفعل.

فإن قيل: قد ارتفع الفعل بعد كاد وأخواتها، نحو كاد زيد يقوم، ولا يقال: كاد زيد قائماً فلا يصح وقوع الاسم في خبر كاد فعنه جوابان:

أحدهما: أن كاد مشبهة في العمل بـ كان، والفعل بعد كان يرتفع لوقوعه موقع الاسم، فحكم كاد حكم كان، على أنه قد جاء الاسم في خبر كاد منبهاً على الأصل - كما جاء القود واستحوذ منبهاً على الأصل في قول الشاعر^(١): [الطويل]

(١) صدر بيت عجزه:

وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَضَعُرُ

البيت لتأبط شراً في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ٢١ / ١٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨ / ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ١ / ٣٩١؛ والدرر ٢ / ١٥٠؛ وشرح التصريح ١ / ٢٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ ولسان العرب ٣ / ٣٨٣ (كيد)؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٦٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٥٤٤؛ وخزانة الأدب ٩ / ٣٤٧؛ ورسف المباني ص ١٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢؛ وهمع الهوامع ١ / ١٣٠.

اللغة: أبت: عدت. فهم: اسم قبيلة الشاعر. تصفر: تتأسف.

المعنى: عدت إلى قبيلتي بعد أن عزّ الرجوع إليهم لمشارفتي على التلف، وكم مثلها فارقتها وهي تتأسف.

الإعراب: "فأبت": الفاء: بحسب ما قبلها، و"أبت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "إلى فهم": جار ومجرور متعلقان بـ "أبت". "وما": الواو حالية، و"ما": حرف نفي. "كدت": فعل ماض ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "كاد". "آثبا": خبر "كاد" منصوب. "وكم": الواو: حرف استئناف، و"كم": خبرية تكثيرية مبنية في محل رفع مبتدأ. "مثلها": مضاف إليه مجرور، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "فارقتها": فعل ماضٍ،

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيًّا

في رواية من روى كدت.

والثاني: أن كاد وأخواتها أفعال مقاربة، والشيء إذا قرب وقوعه لم يكن واقعا في الحال؛ لأن مقاربة الوقوع غير الوقوع، فلو جعل اسم الفاعل خبرا ل كاد - واسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال - للزم التناقض؛ لأن كاد تدل على أن زمان الوقوع قريب من الحال، واسم الفاعل يدل على الوقوع في الحال، فيلزم أن يكون الشيء الواحد واقعا في الحال غير واقع في الحال؛ لأن قرب الوقوع ليس هو نفس الوقوع، فاعرفه.

فلهذا المعنى عدل عن الاسم في خبر كاد إلى الفعل؛ لأن لفظ الفعل أدل على الاستقبال من اسم الفاعل، وأيضا فإنك تقول: موضع الفعل نصب في أخبار كاد وأخواتها، فلولا أنه واقع موقع الاسم لما حكمت على موضعه بالنصب. وأما السين وسوف فهما بمنزلة الجزء من الفعل؛ لأنهما يخصصانه فهما كالألف واللام في الاسم، فقولك: زيد سيقوم بمنزلة زيد قائم غدا، وقال الفراء: الفعل المضارع يرتفع لخلوه من النواصب والجوازم، وأجابوا عنه بأن الخلو عدم والعدم لا أثر له في شيء، وقال الكسائي: يرتفع بحرف المضارعة، فإذا دخل عليه ناصب أو جازم بطل عمل حرف المضارعة؛ لضعفه؛ لأن الطارئ عليه أقوى منه كما أن حرف الشرط - وهو إن - يبطل عمله بلم وأجابوا عنه بأن قياسه على إن الشرطية إذا دخل عليها لم فاسد؛ لأن عملها بطل بعامل بعدها، وحرف المضارعة قد بطل عمله بعامل قبله والحكم للعامل الثاني لا للأول، ولما كان الحكم للمتأخر علق اللام ظننت عن العمل، وأيضا فكان يلزم أن يكون مرفوعا منصوبا إذا دخل عليه ناصب، وكذا مع الجازم.

=

والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و"ها": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. و"هي": الواو حالية، و"هي": ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. "تصفر": فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.

وجملة "أبت...": بحسب ما قبلها. وجملة "وما كدت آيّا": في محل نصب حال. وجملة "كم محلها فارقتها...": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "فارقتها": في محل رفع خبر المبتدأ "كم". وجملة "هي تصفر": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله "كدت آيّا" حيث جاء خبر "كاد"، وهو "آيّا"، اسماً مفرداً على الأصل، وإنّما القياس استعمال الفعل.

والصحيح ما قاله سيبويه من أنه مرفوع بعامل معنوي، وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فأشبهه المبتدأ؛ لأن العامل في كل واحد منهما معنوي فما ارتفع به الفعل غير ما استحق به الإعراب.

جَزْمُ الْمَضَارِعِ

فَجَزَمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا وَ أَلَمْ وَلَمْ أَمَرٍ وَ بِلَا التَّهْيِ أَنْجَزَمَ

حروف الجزم خمسة. وهي على ضربين، أحدهما يجرم فعلا واحدا، وهي أربعة: أولها: لم ومعناها نفى الماضي، فإذا قال القائل: فعل زيد فنفية لم يفعل، وقد تحمل على ما فيقع الفعل بعدها مرفوعا، قال الشاعر^(١): [البسيط]

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتْهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يَوْفُونَ بِالْجَارِ

وقيل: إنها تأتي بمعنى أن فتنصب الفعل، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] فيمن قرأ بفتح الحاء.

الثاني لما وهي لنفي فعل معه قد، فإذا قيل: قد فعل فنفية: لما يفعل، وهي مركبة من لم، وما فأدغمت ميم لم في ميم النفي - وهي ما لاجتماع المثليين، وإنما زيدت ما في لما، لأنه لما زاد حرفا في الإثبات وهو قد زد حرفا في النفي وهو ما -، ليتكافأ الإثبات والنفي.

والفرق بين لم ولما من وجهين: أحدهما: أن لما تقبل امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك، تقول: ندم زيد ولم ينفعه الندم أي: عقيب ندمه، فإن قلت: ولما ينفعه كان معناه أنه لم ينفعه إلى وقته هذا، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، والمعنى أنهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غير مؤمنين.

الثاني: أنه يوقف على لما دون الفعل إذا تقدم ما يدل على الفعل كقولك: خرج زيد ولما أي: ولما يخرج.

وقد حملت لم لما في الشعر فوقف عليها دون الفعل.

(١) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

ونعم: اسم امرأة؛ وقال البغدادي في الخزائن ٤/٩، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٥: (إنها محرفة من دُهل، وهي اسم قبيلة). الصُّلَيْفَاءُ تصغير صُلْفَاءٍ؛ وهي: الأرض الصلبة؛ ويوم الصُّلَيْفَاءِ: يومٌ من أيام العرب كان لهوازن على فَرَاةٍ وَعَبَسَ وَأَشْجَعَ؛ ويروى: (الصُّلَعَاءُ) و (الصُّلَيْعَاءُ) وهو: اسم موضع كانت به وقعة لهم. ذكره ياقوت في معجم البلدان ٤٢١/٣، ٤٢٢.

والشاهد فيه: (لم يوفون) حيث ألغيت (لم) حملاً على (ما) فارتفع الفعل بعدها.

انظر: سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، وشرح المفصل ٨/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣، ١٥٩٢، واللسان (صلف) ١٩٨/٩، والمغني ٣٦٥، وتوضيح المقاصد ٢٣٧/٤، والمقاصد التحويتية ٤٤٦/٤، والهمع ٣١٣/٤، والخزانة ٣/٩.

قال الشاعر^(١): [الكامل]

أُرْدُدْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَحَارِبِ إِنْ وَصَلْتُ وَإِنْ لَمْ
أَي: وإن لم تصل.

وأما ألم فهي لم زيدت عليها همزة الاستفهام، فلما ركب مع الاستفهام حدث معنى ثالث، وصار المعنى إيجاباً والاستفهام تقريراً.

الثالث: لام الأمر، وأصلها السكون، وحركت لامتناع الابتداء بها ساكنة، وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام التوكيد، وقيل: لأنها أشبهت لام الجر إذ كانت مختصة بالفعل كما أن لام الجر مختصة

بالاسم، فإذا بني الفعل للمفعول لزمته مطلقاً نحو لتعن بحاجتي يا رجل معناه ليعنك أمر بحاجتي، وإذا بني للفاعل لزمته مسنداً إلى الغائب، نحو ليقم زيد والمتكلم نحو لأقم أنا، وكقوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب، جاز الجمع بين التاء واللام فتفيد التاء الخطاب، واللام الغيبة، فيفهم العموم، كقوله عليه السلام: لتأخذوا مصافكم، فإن دخلت الواو، والفاء على هذه اللام فالأجود إسكانها؛ لأنه الأصل، وإن دخلت ثم فالأجود الكسر؛ لأنها كلمة منفصلة عن اللام.

الرابع: لا الناهية، نحو لا تقم.

وإنما عملت هذه الحروف لاختصاصها، وعملت الجزم؛ لأن لم تقلب معنى الفعل المستقبل إلى الماضي، والفعل ثقيل وقد ازداد بقلب معناه على كونه فعلاً، فناسب أن يحذف منه شيء؛ ليخف. وقيل: أشبهت إن الشرطية بنقل المستقبل إلى الماضي كما أن إن الماضي إلى المستقبل.

(١) هو لإبراهيم بن هرمة القرشي.

والشاهد فيه: (وإن لم) حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه (لم) حملاً على (لما)؛ والتقدير: وإن لم تصل.

انظر: جواهر الأدب ٢٥٦، ٤٢٤، والجنى الداني ٢٦٩، وتوضيح المقاصد ٢٣٤/٤، والمغني ٣٦٩، والمساعد ١٣١/٣، والمقاصد التحوية ٤٤٣/٤، والتصريح ٢٤٧/٢، والهمع ٣١٣/٤، والخزانة ٨/٩، والديوان ١٩١.

وفي جميع هذه المصادر (احفظ) بدل (اردد)، و (يوم الأعازب) بدل (يوم الأحارب). ويوم الأعازب: يوم معهود من أيام العرب.

وقيل: لما صار ما بعد لم يستحق البناء باعتبار معناه ويستحق الإعراب باعتبار لفظه، جعل له حال متوسطة، وهو السكون الذي يكون في المبني وفي المعرب، وكذلك القول في لما.

وأما لام الأمر فإنما جازمت لأن الأمر الصريح موقوف الآخر، كقولك: اضرب فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني؛ لاشتراكهما في المعنى.
وأما النهي فهو مثل الأمر؛ لأنه طلب الترك، كما أن الأمر طلب الفعل.

أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ

وَأَجْزِمُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ وَهُوَ إِنْ وَمَا ضَمِّنَ مَعْنَاهُ فَمِنْهُ مَنْ وَمَا
وَمِنْهُ أَيُّ وَمَتَى وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا وَأَيْنَمَا وَإِذَا مَا
وَمِنْهُ أَيُّ إِنْ وَمِنْهُ أَنَّى وَأَجْزِمُ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبَيَّنْ

الشرط في اللغة هو العلامة، فكأن وجود الفعل الأول في هذا الباب علامة لوجود الفعل الثاني، وحرف الشرط وما حمل عليه هو الضرب الثاني من الجوازم، وهو ما يجزم فعلين، فحرف الشرط هو إِنْ، والذي حمل عليه على ضربين: أسماء، وظروف، فالأسماء أربعة، وهي من وما، وأي، ومهما، والظروف على ضربين: زمانية ومكانية، فالزمانية ثلاثة، وهي متى، وأيان، وإدما، والمكانية ثلاثة، وهي أين، وأنى وحيثما واشرع الآن أبين كلمة كلمة من كلمات الشرط، فالأصل منها هو إِنْ؛ لأن الشرط معنى من المعاني فوجب أن يكون بالحرف، كالنفي والاستفهام، وإنما جزمتم، لأنها اقتضت فعلين، ولكل واحد منهما فاعل، فطال الكلام فخفف بالجزم.

وقيل: أن إِنْ جزمت الشرط، والشرط جزم الجواب، وعمل الشرط في الجواب؛ لأنه يقتضيه فوجب أن يكون عاملا فيه.

وأجيب عنه بأن كل واحد يقتضي الآخر فليس أحدهما أولى من الآخر في العمل.

وقيل: حصل للشر مزية بالتقديم.

وقيل: إِنْ والشرط جميعا عاملان في الجزاء وقال المازني: هما مبنيان؛ لأنهما وقعا بحيث لا يقع الاسم.

والصحيح أن حرف الشرط اقتضاهما معا فعمل فيهما معا، ولا يصح الشرط إلا في شيء ممكن الوقوع، نحو إِنْ قمت قمت معك؛ لأن القيام ممكن.

واحترزنا بقولنا ممكن عن المستحيل والواجب فلا يصح أن تقول: إِنْ تكلم الجبل أكرمك إلا أن تريد المبالغة في عدم الإكرام؛ لأن الكلام من الجبل محال، وكذلك لو قلت: إِنْ طلعت الشمس أتيتك، لم يجز؛ لأن طلوعها واجب في العادة إلا في يوم الغيم، فإن قلت: إِنْ مات زيد أتيتك جاز؛ لأن موت زيد وإن كان معلوما إلا أن وقته غير معلوم، فما من وقت إلا ويمكن أن يموت فيه.

ويجوز حذف الفعل مع إن؛ لأنه الأصل، قال الله تعالى: ﴿إِنْ أَمُرُّ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقال الشاعر^(١): [الوافر]

فَطَلَّقَهَا وَأَنْتَ بِهَا زَعِيمٌ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ
أي: وإلا تطلق يعل.

فأما باقي كلمات الشرط فلا يجوز فيها حذف الفعل إلا في الضرورة، قال الشاعر^(٢): [الخفيف]

(١) هذا بيت من الوافر، وهو للأحوص.

و (المفروق): وسط الرأس.

والشاهد فيه: (وإلا يعل) حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه؛ والتقدير: وإلا تطلقها يغل مفروق الحسام.

انظر: أمالي الرّجّاجي ٨٢، وأمالي ابن السّجري ٩٦/٢، والإنصاف ٧٢/١، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشّافية ١٦٠٩/٣، وابن النّاطم ٧٠٥، ورصف المباني ١٨٨، والمغني ٨٤٨، وابن عقيل ٣٤٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٣٥/٤، والديوان ٢٣٨.

(٢) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٦؛ وخزانة الأدب ٤٦/٣، ٣٧/٩، ٣٩؛ والدرر ٥/٧٨؛ وشرح أبيات سيويه ٨٨/٢؛ والكتاب ١١٣/٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/٧٣٢ (وغل)؛ والمقتضب ٧٦/٢؛ وجمع الهوامع ٥٩/٢.

اللغة: واغل: الرجل الذي يدخل على الشرب من غير أن يدعى. يُنْبَهُم: ينزل بهم.

المعنى: متى يزهرهم هذا الواغل المتطفل يلقي التحية والعطف والإكرام منهم.

الإعراب: "فمتى": الفاء بحسب ما قبلها، "متى": اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بـ "يحيوه". "واغل": فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. "يُنْبَهُم": فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، و"هم": ضمير مبني في محل نصب مفعول به، وهو فعل الشرط. "يحيوه": فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره، والواو: ضمير رفع متحرك مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفعل جواب الشرط. "وتعطف": "الواو": عاطفة، "تعطف": فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه السكون. "عليه": جار ومجرور متعلقان بالفعل تعطف. "كأس": نائب فاعل مرفوع بالضمّة. "الساقى": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة "الفعل المحذوف مع واغل": في محل جر بالإضافة. وجملة "ينبهم": تفسيرية. وجملة "يحيوه": جواب شرط جازم لا محل له من الإعراب لأنه غير مقترن بالفاء. وجملة "تعطف": معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: "متى واغل ينبهم": حيث جزم "ينبهم" لما كان مستقبلاً، فدلّ على أن موضع الفعل الماضي جزم إذا أتى بعد الشرط.

وَمَتَّى وَاغْلُ يُنْبِئُهُمْ يُحْيُو ه وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي
فحذف الفعل مع متى حملا على إن، أي: ومتى ينبهم واغل، والواغل: الذي يهجم
على القوم وهم يشربون.

وأما الأسماء التي تضمنت معنى إن فكلها مبنية؛ لتضمنها معنى الشرط إلا أيا فإنها
معربة تنبيهها على أن الأصل في الأسماء الإعراب، فخرجت منبهة على الأصل، كما أن
القوم واستحوذ خرج منبها على الأصل، قال عبد القاهر: تضمن الاسم معنى الحرف
مجوز للبناء لا موجب له، ولذلك لم تبني أي.

وقيل: أعربت للزومها الإضافة أو التنوين، وقيل: حملت على البعض، لأنه نظيرها
فأعربت، أو على الكل؛ لأنها جزء منه. وما حرك من هذه الأسماء فلاجتماع الساكنين.
وفائدة هذه الأسماء الاختصار لما فيها من العموم لما وضعت له، ف من: تعم ذوي
العلم، ألا ترى أنك لو قلت: إن يقيم بكر أو عمرو أو خالد قمت لطال الكلام ولم
يحصل العموم، فإذا قلت: من يقيم أقم معه كان أخصر وأعم، فجعلت شرطا فيمن
يعقل.

وما يعم غير ذوي العلم فجعلت شرطا فيما لا يعقل، وأي تعم الأبعاض من ذوي
العلم وغيرهم، فجعلت شرطا في تلك الأبعاض، نحو: أي الرجال يقيم أقم معه، وأي
الدواب تركب أركب.

ومهما بمعنى ما، فإذا قلت: مهما تفعل أفعَل؛ فمعناه لا أصغر عن كبير فعلك ولا
أكبر عن صغيره، قال الخليل: هي ما زيدت عليها ما أخرى، فهي بمنزلة ما مع متى،
نحو متى ما تأتني آتكَ فكرهوا أن يوالوا بينهما فيقولوا: ما ما تفعل أفعَل، فأبدلوا ألف
الأولى هاء، وإنما قلبوا ألف الأولى دون الثانية، لئلا يتوهم أن القلب لأجل الوقف.
وقيل: أصلها مه التي للكف ضم إليها ما فحدث من التركيب معنى ثالث، وهو
الشرط.

والدليل على اسميتها عود الضمير إليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾
[الأعراف: ١٣٢]، فالهاء في به ضمير مهما، والضمير اسم فلا يفسره إلا اسم، ومن
العرب من يقول: مهمن ويزيد عليها من التي لمن يعقل، قال الشاعر^(١): [الطويل]

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٣ / ٥٤٢ (مهمه)؛ وخزانة الأدب ٩ / ١٦. اللغة: مأوي: مرخم
مأوية، وهي من أسماء النساء. مهمن: اسم شرط جازم كـ"من".

أَمَاوِيٌّ مَهْمَنْ تَسْمَعِي فِي صَدِيقِنَا أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِي تَنْدَمِي
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١): [السريع]

=

المعنى: يريد أن الإنسان إذا اهتم لما يقوله الناس في صديقه يندم، لأنهم كثيراً ما يقولون على هذا الصديق ما لم يكن منه أو فيه.

الإعراب: "أماوي": الهمزة: حرف نداء. "ماوي": منادى مفرد علم مرخم، مبني على الضم المقدّر على هاء التانيث المحذوفة للترخيم. "مهمن": اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. "يستمع": فعل مضارع مجزوم بـ "مهمن" وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر تقديره: هو. "في صديقه": جار ومجرور متعلقان بالمصدر "أقاويل"، والهاء: مضاف إليه محله الجر. "أقاويل": مفعول به منصوب. "هذا": اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة. "الناس": بدل من "ذا" مجرور مثله. "ماوي": مثل الأولى. "يندم": فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة "أماوي": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "مهمن يستمع.. يندم": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يستمع": جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "يندم": جواب شرط جازم غير مختزن بالفاء لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي الشرط والجواب "يستمع... يندم": في محل رفع خبر للمبتدأ "مهمن". وجملة "ماوي" الثانية: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن الكوفيين حكوا عن العرب مجيء "مَهْمَنْ" بمعنى "من" الشرطية الجازمة كما في هذا البيت.

(١) البيت لعمر بن ملقط في الأزهية ص ٢٥٦؛ وأما لي ابن الحاجب ص ٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٨، ١٩، ٢٣؛ والدرر ٥/ ٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٣٠، ٧٢٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥١، ٦١١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٣ (مهه)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٨.

اللغة: أودى الشيء: هلك، وهوى؛ وأودى به: أهلكه، وأضله. السربال: القميص، وقيل: الدرع.

المعنى: يستغرب الشاعر، ويستعظم ما حلّ به هذا اليوم حتى زلت قدمه وهوى في الهاوية.

الإعراب: "مهما": اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. "لي": جار ومجرور متعلقان بالخبر. "الليلة": مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالخبر المحذوف. "مهما ليه": مثل الأولى، أما الهاء، فهي هاء السكت. "أودى": فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر. "بنعلي": الباء: حرف جر، "نعلي": اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه مشئى، وياء المتكلم: مضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أودى". "وسرباليه": الواو: حرف عطف، "سرباليه": معطوف على "نعلي" مجرور مثله، وعلامة جزمه الكسرة المقدّرة على ما قبل الياء، وياء المتكلم: مضاف إليه، والهاء: للسكت.

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ
فإن ما الأولى استفاهمية فقلبت ألفها هاء لزيادة ما الثانية عليها فكرهوا الجمع بين
الأمثال، أراد مالي.

ولما أرادوا الشرط في المكان أتوا بأين، وأنى، وحيث مقرونة بما.
فأين يستوعب بها السائل جميع الأمكنة فأتى بها اختصارا، فكذلك أنى.
وأما حيث فتعمل الجزم بشرط زيادة ما لتقطعها عن الإضافة إلى ما بعدها وتهيتها
للعمل في الفعل جزما؛ لأن المضاف عمله في المضاف إليه الجر، وما يعمل الجر
الجزم، فلذلك زيدت ما عليها، قال الشاعر^(١): [البسيط]

وَحَيْثُمَا يَكْ أَمْرٌ صَالِحٌ يَكُنْ

ويستعمل عند الأخفش للزمان، ولما أرادوا الشرط في الزمان أتوا بمتى وهي
تستوعب الأزمنة كما تستوعب أين الأمكنة، وفي معناها أيان.

وأما إذ فلا يجازى بها إلا مقرونة بـ ما كـ حيث، ليغير زمانها، وهو الماضي إلى
المستقبل، تقول: إذ ما تفعل أفعل وهي حرف عند سيبويه إذا جوزي بها؛ لأنها صارت
تدل على خلاف ما وضعت له؛ لأنها موضوعة للماضي وفي الشرط تدل على
المستقبل.

وقوله - رحمه الله تعالى عليه -: واجزم جواب الشرط إن لم يبين الشرط؛ لأن
الشرط إذا كان ماضيا وجوابه مستقبل لم يلزم الجزم في الجواب، بل يجوز الجزم
والرفع، قال زهير^(٢): [البسيط]

=

وجملة "مهما لي": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "مهما لي": توكيد للأولى. وجملة
"أودى بنعلي": استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: أنَّ "مهما" فيه اسم استفهام بمعنى "ما".

(١) عجز بيت صدره:

هَنَّاكَ رَبُّكَ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنٍ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٢٣، يمدح هرم بن سنان، ودلائل الإعجاز ص ٣١٠.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان.

اللغة: "خليل" المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلعة وهي الفقر والحاجة "مسغبة" مجاعة، من
سغب فلان: إذا اشتد به الجوع "حرم" ممنوع وحرام.

وإن أتاه خلیل يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ
 رفع يقول وهو جواب الشرط؛ لأن الشرط ماض غير معرب، وعللوا هذا بأنه لما
 لم يظهر لحرف الشرط أثر في الشرط - لأنه مبني - لم يظهر له أثر في الجزاء؛ ليطابقوا
 بينهما.

ويحتمل أن يكون الضمير في يبنى عائداً على الجواب ومعنى يبنى يجعل خبراً،
 ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم أي: يكون خبراً عنه،
 وهو كقول الشاعر^(١): [الرجز]

=

المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلاً فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع
 لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع
 محروم.

الإعراب: "إن" حرف شرط يجزم فعلين "أتاه" فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله
 "خليل" فاعله "يوم" ظرف متعلق بقوله أتاه "مسألة" مضاف إلى يوم "يقول" فعل مضارع جواب الشرط
 مرفوع "لا" نافية عاملة عمل ليس "غائب" اسم لا مرفوع بها "مالي" فاعل لغائب سد مسد خبر لا
 "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "حرم" معطوف على غائب.

الشاهد: قوله: "يقول" حيث رفع وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماضٍ.

انظر: الأشموني ٥٨٥ / ٢، وابن هشام ٣٩٨ / ٣، وابن عقيل ٢٧٨ / ٢، والمكودي ص ١٤٨،
 والسيوطي في الهمع ٦٠ / ٢، وسيبويه ٤٣٦ / ١.

(١) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٢١، والكتاب ٣ / ٦٧؛ ولسان
 العرب ١١ / ٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمر بن خثارم البجلي في خزانة الأدب ٨ / ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح
 شواهد المغني ٢ / ٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣٠؛ ولعمر بن خثارم البجلي في الدرر ١ / ٢٧٧؛
 وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢ / ٦٢٣؛ ووصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح
 الأشموني ٣ / ٥٨٦؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٤٩؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٤؛ ومغني اللبيب ٢ /
 ٥٥٣؛ والمقتضب ٢ / ٧٢؛ وجمع الهوامع ٢ / ٧٢.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "أقرع": منادى مبني على الضم في محل نصب. "ابن": نعت "أقرع"،
 تبعه في المحل منصوب، وهو مضاف. "حابس": مضاف إليه مجرور. "يا أقرع": توكيد لفظي للنداء
 الأول. "إنك": حرف مثله بالفعل، والكاف: ضمير في محل نصب اسم "إن". "إن": حرف شرط
 جازم. "يصرع": فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنه فعل الشرط. "أحوك": نائب فاعل مرفوع،
 وهو مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة. "تصرع": فعل مضارع مبني للمجهول، وهو جراب
 الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ
 رفع تصرع؛ لأنه بناه على إِنْ أي جعله خبراً لها، وقد سد مسد الجواب، وتقديره:
 إِنْكَ تصرع إِنْ يصرع أخوك.
 ولا يخلو الشرط والجزاء إِمَّا أَنْ يكونا مضارعين فيجب الجزم إلا أَنْ ينوى بالجزاء
 التقديم كما في قول الشاعر:

إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ

وإِما ماضيين، نحو إِنْ قمت أَكرمتك فيحكم على موضوعها بالجزم، أو يكون
 الأول ماضياً والثاني مضارعاً لم يعمل في الأول؛ لوجود المانع، وهو البناء، وجاز في
 الثاني وجهان: أحدهما الجزم؛ لأنه جواب الشرط، والثاني: الرفع كما في بيت زهير،
 وقد تقدم.

أو يكون الأول مضارعاً والثاني ماضيان، وهو قليل كقول الشاعر^(١): [البسيط]
 إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً

=

جملة النداء "يا أقرع": ابتدائية لا محل لها من الإعراب- وجملة "إِنَّكَ إِنْ يصرع.." :استثنائية لا
 محل لها من الإعراب. وجملة "إِنْ يصرع أخوك": اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة
 "يُضْرَعُ"، جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "تصرع": في محل رفع خبر
 "إِنَّكَ".

والشاهد فيه قوله: "إِنْ يُضْرَعُ.." تُضْرَعُ": حيث رفع "تصرع" على تقدير الفاء، أو على تقدير: "إِنَّكَ
 تُضْرَعُ إِنْ يصرع أخوك".

(١) صدر بيت عجزه:

مَتَّى وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

البيت في اللسان (زكن) لَقَعْبُ بن أم صاحب، واسم أبيه ضمرة من غطفان، وَقَعْبُ شاعر إسلامي
 كان في أيام الوليد بن عبد الملك، وأورد له صاحب الحماسة (٢/ ١٨٧) وانظر شرح شواهد المغني
 (٩٦٥ / ٢).

فصل

وأما جواب الشرط ففيه ثلاثة أشياء: الفعل، والفاء، وإذا.

أما الفعل فقد تقدم، وأما الفاء فإذا كانت الجملة اسمية فلا بد من الفاء، نحو إن يقيم زيد فهو مكرم؛ لأن الجملة الاسمية كلام مستقبل بنفسه فاحتاجت إلى رابط بخلاف الجملة الفعلية؛ لأن حرف الشرط يربط بين الجملتين الفعليتين ولا يربط بين الفعلية والاسمية؛ لأنه لا يصلح دخوله في الاسمية فاحتاج إلى رابط، وكانت الفاء أولى من الواو؛ لأن معناها التعقيب بغير مهلة، وجواب الشرط كذلك؛ لأنه يقع عقيب الشرط بلا مهلة، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]، أي: فهو لا يخاف، فحذف المبتدأ للعلم به، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أي: فهو ينتقم الله منه، وإن قام زيد فرحمه الله أي: فهو مدعوله بذلك، قال عبد القاهر: كل ما لا يصلح أن يقع شرطاً إذا وقع جزاء فلا بد فيه من الفاء، فتقول: إن تقم أحسن إليك فلا يحتاج فيه إلى الفاء، لأن الجواب يصح وقوعه بعد إن، وتقول: إن قام زيد فعمرو يكرمه فتأتي بالفاء؛ لأن المبتدأ لا يلي الشرط فلا يكون شرطاً، وكذلك إن قام زيد فأكرمه؛ لأن الأمر لا يكون شرطاً، وقس على هذا أمثاله - كالماضي لفظاً ومعنى - وغيره.

فإن قيل: فالفعل المضارع مع فاعله جملة ومع ذلك لم يحتج إلى الفاء فيه، فالجواب أن الفاعل كالجاء من الفعل وإن تربط الفعلين إذا كانا مستقبلين لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً. فأما الجملة الاسمية بمجموعها فلا إشعار لها بالاستقبال لا لفظاً ولا معنى فنافت مقتضى الشرط فاحتاجت إلى رابط.

وأما إذا التي للمفاجأة فتلزم الجملة الاسمية كالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] أي: فهم يقنطون، ف وقعت إذا موقع الفاء؛ لاشتراكهما في المعنى؛ لأن المفاجأة والتعقيب بالفاء سواء في عدم المهلة.

والعامل في إذا يقنطون، وموضع الفاء وما بعدها جزم، وكذلك إذا وما بعدها، بدليل قراءة حمزة والكسائي: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. بجزم يذرهم حملاً على موضع قوله: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقيل: الفاء

محذوفة، وقيل: هو جواب قسم محذوف، وسد جواب القسم مسد جواب الشرط، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْئَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿لَيْئَ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] فجواب الشرط في هذا كله محذوف؛ لسد جواب القسم مسده.

مسألة: قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

فكيف يكون الشرط مضارعا، والجزاء ماضيا لفظا ومعنى والشرط سبب في الجزاء والسبب متقدم على المسبب، فالشرط متقدم على الجزاء، وإذا كان الجزاء ماضيا لفظا ومعنى فهو متقدم على الشرط؟

وقيل: إن الشرط سبب في قولهم وإخبارهم عنه ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ وإخبارهم عنه متأخر عن الشرط، وكذلك إذا قلت: إن تكرمني اليوم فقد أكرمتك أمس أي: إن إكرامك لي الآن سبب في إخباري إياك بأن جزاءك قد سبق، والإخبار متأخر عن الشرط، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] أي: ما استقر بكم من نعمة تجهلون من أنعم بها عليكم سبب في الإخبار بها من الله، فاعرفه.

تَقُولُ إِنَّ تُلِمُّمَ بِنَا نَكْرِمَكَ وَأَيُّ شَيْءٍ تُغْطِنَا نَشْكُوكَا

اعلم أن هذا البيت مثال لما تقدم من كلام الشرط.

وأسماء الشرط إن كانت ظروفًا فهي منصوبة بالفعل بعدها، وإن كانت أسماء، فإن عاد الضمير إليها مرفوعا، نحو من يقيم أقيم معه فهي مبتدأ وكذلك إذا كان منصوبا نحو من تكرمه أكرمه لاشتغال الفعل عنها بضميرها، وفعل الشرط خبرها، وإن لم يعد عليها ضمير، نحو من تكرم أكرم فهي منصوبات بالفعل بعدها.

فإن قيل: فكيف تكون جازمة للفعل والفعل ناصب لها فيكون كل واحد منهما عاملا معمولا؟

قلت: جهة عملها فيه غير جهة عمله فيها؛ لأنها تجزم الفعل بما فيها من تقدير حرف الشرط، ويعمل فيها الفعل باعتبار الاسمية.

وتزاد ما مع أين، ومتى للتوكيد، ومع حيث عوضا عن الإضافة وتهيئه للعمل، وتزاد مع إذ لقلب زمانها من الماضي إله المستقبل، وتزاد مع أي عوضا عن الإضافة إن لم تكن مضافة، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

واعلم أن كيف لا يجازى بها؛ لأنها للحال، ويتعذر أن يكون لك مثل حال غيرك في جميع أحواله، ألا ترى أنك لو قلت: كيف تكن أكن لم يمكن ذلك، ولو قلت: كيف تذهب أذهب - حتى يذهب مغمومًا أو مسرورًا - لم يمكن تكلف مثل تلك الحال، وأجاز الكوفيون الجزم بها قالوا: لأنه يصح أن نقول: كيف تصنع أصنع بالرفع فليصح بالجزم، وأجابوا عنه بأنه في الرفع يمكن حمله على حال معلومة بقرينة تميزها، وأما في الحال الجزم فتكون للعموم كمن ومتى؛ لأن أسماء الشرط من حكمها العموم.

وَاجْزِمِ جَوَابَ الْأَمْرِ وَ التَّمَنِّيِ وَ الْعَرْضِ وَ التَّخْضِيعِ إِنْ لَمْ تَبْنِ
نَحْوُ: أَلَا تَنْزِلُ فِينَا تُكْرِمُ وَهَكَذَا الْجَوَابُ لِلْمُسْتَفْهَمِ
وَ أَخْرُفُ التَّخْضِيعِ مِنْهَا هَلًا لَوْلَا وَ لَوْ مَا مِثْلَهَا وَ أَلَا

اعلم أن قولهم جواب الأمر مجاز وإنما هو جواب شرط محذوف؛ لأن جواب الشيء هو ما لا يصح ذلك الشيء إلا به، ألا ترى أنك إذا قلت: قم استغثيت عن قولك: أكرمك بخلاف قولك: إن تقم فإنك لا تستغني عن الجواب، لكن لما دل لفظ الأمر على الشرط المحذوف سمي المجزوم بعده بحرف الشرط المقدر جواب الأمر، ألا ترى أن قولك: أسلم تدخل الجنة، لا يكون أمرك له بالإسلام سببا في الدخول بل وقوع الإسلام منه وفعله هو السبب لا لفظ الأمر.

وجملة الأشياء القائمة مقام الشرط سبعة، وهي الأمر، والنهي - في بعض المواضع -، والاستفهام، والدعاء، والعرض، والتمني، والتخضيع مثال الأمر: زرني أزرك؛ أي: زرني إنك إن تزرني أزرك، ومثال النهي: لا تدن من الأسد تنج.

وقولنا في بعض المواضع احتزنا به عن مثل قولهم: لا تدن من الأسد يأكلك - بالجزم - فإنه غير جائز، ويجوز بالرفع؛ لأنك إن جزمت جعلت عدم الدنو سببا لأكله، فإن قيل: فهلا قدرت إن تدن من الأسد يأكلك بغير حرف النفي؟.

قيل: المحذوف يجب أن يكون من جنس المذكور؛ لأن المذكور دليل عليه والفعل المذكور قولك: لا تدن وهو في حكم النفي، فإذا قدرت الشرط بغير لا لم يكن مساويا للمذكور في ذلك.

ومثال الاستفهام: أين بيتك أزرك أي: إن تعرفني بيتك أزرك، ومثال التمني: ليت لي مالا أنفقه أرى: إن أعط مالا أنفقه، ومثال العرض: ألا تزورنا نكرمك، فإلا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية، ومعنى العرض: أنك عرضت عليه أن يزور ولم تأمره

به، لأن الأمر إلزام فعدلوا عنه إلى اللفظ الصريح في العرض، والتقدير إن ترزنا نكرمك، ومثال الدعاء قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ﴾ ﴿٥﴾ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥-٦] أي: إن تهب لي وليا يرثني.

فإن قيل: لا يلزم من هبة الولد أنه يرثه، وإنما يرثه إذا عاش بعده.

قيل: قد فهم من فحوى طلب زكريا أنه أراد بقاءه بعد موته فصار كانه قال: هب لي وليا يبقى بعد موتي ويرثني فاكتفى بالمسبب عن السبب، ويقراً بالرفع على أنه صفة لولي، وهو أقوى لأن الورثة إذا رفعت كانت مندرجة في الطلب. ومثال التحضيض هلا تسافر تغنم.

وجميع الأشياء التي تجاب بالفاء وينتصب الفعل بعدها بإضمار أن إذا حذفت الفاء جزمت إلا النفي، فإنك إذا قلت: ما أنت بصاحبي أكرمك لم يجز الجزم؛ لأنك لم تجعل عدم الصحة سببا للإكرام ولا لغيره. وإنما نابت هذه الأشياء عن الشرط؛ لأنها أسباب لما بعدها كما أن فعل الشرط كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: زرني أكرمك فقد جعلت الزيارة سببا للإكرام كما تقول: إن ترزني أكرمك.

وقوله: إن لم تبني أي لم تجره على ما قبله ولم تجعله جواباً وذلك بأن تعطفه فتجعله خبراً لمبتدأ محذوف، كقولك: زرني أكرمك بالرفع، أي أكرمك فجعلت أكرمك مبنياً على أنا الذي هو المبتدأ أي: خبراً عنه، أو حالا كقول الشاعر:

تعالوا نخوض الحرب بالسيف إنما ينال العلى من لم ينم عن وتورها

أي: تعالوا خائضين، أو صفة كقولك: اقصد رجلاً يحسن إليك أي رجلاً محسناً، وكقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ﴾ ﴿٥﴾ يَرِثُنِي﴾ بالرفع أي: وارثاً، والحال مبنية على ذي الحال، والصفة مبنية على الموصوف أي: جارية عليه ومحمولة عليه.

وأحرف التحضيض أربعة هلا وهي مركبة من هل ولا فحدث من تركيب النفي مع الاستفهام التحضيض، وهو الحث على طلب الشيء، وقيل: هي مركبة من هل التي للحث لا من هل التي للاستفهام؛ وأصل ألا هلا فأبدل من الهاء همزة كقولهم: أرقت الماء، وهرقته، ولولا ولوما مركبتان من لو وحرف النفي.

وهذه الأحرف الأربعة إذا وليهن الماضي فهن توبيخ على الترك، وإذا وليهن المستقبل فهن تحضيض وحث على الفعل وهي مختصة بالأفعال، فإذا وقع بعدها اسم

فإن كان مرفوعاً فرفعه بفعل محذوف كقولك: ذهب الناس هلا زيد أي: هلا ذهب زيد، وإن كان منصوباً فنصبه بفعل محذوف أيضاً، قال الشاعر^(١): [الطويل]
تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيّ الْمُقْتَنَعَا
أي: لولا تعدون الكمي المقنعا، يريد أنهم يفتخرون بالسخاء ولم يكونوا شجعانا فيفتخروا بالشجاعة، وقال الله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ [المنافقون: ١٠] أي: هلا أخرتني.

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠؛ والخصائص ٢/ ٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٨ (ضطر)؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٠؛ والجنى الداني ص ٦٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٥؛ ورصف المباني ص ٢٩٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤، ١٨٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤.

اللغة: العقر: النحر أو الذبح. النيب: جمع ناب وهي الناقة المسنة. ضوطرى: المرأة الحمقاء. الكمي: الفارس المدجج بالسلاح.

المعنى: يهجو الشاعر قوم الفرزدق فيقول: إنَّ أفضل ما يقومون به هو نحر ناقة مسنة، فهل لهم قدرة على التصدي للفارس المدجج بالسلاح؟!

الإعراب: "تعدّون": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "عقر": مفعول به أول، وهو مضاف. "النيب": مضاف إليه مجرور. "أفضل": مفعول به ثان لـ"تعدّون"، وهو مضاف. "مجدكم": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"كم": ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "بني": منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء، وهو مضاف. "ضوطرى": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعدّر. "لولا": حرف تحضيض. "الكمي": مفعول به لفعل محذوف تقديره: تعدّون، والمفعول به الثاني محذوف، والتقدير: "لولا تعدّون الكمي أفضل مجدكم". "المقنعا": نعت "الكمي" منصوب والألف للإطلاق.

وجملة "تعدّون": ابتدائية لا محل من الإعراب. وجملة النداء "يا بني": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تعدّون" المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "لولا الكمي" حيث دخلت أداة التحضيض "لولا" على الاسم "الكمي"، وهي مختصة بالدخول على الفعل، فقدّر هذا الاسم مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: "لولا تعدّون الكمي".

نَوَاصِبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وَنَضْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ تُمَّ إِذَنْ وَأَخْرُفَ فِيهَا أَتَى إِضْمَارُ أَنْ

اعلم أن الفعل لا ينصبه إلا الحرف إما ظاهراً أو مقدراً، فالناصب الظاهر ثلاثة أن ولن وإذن، وأما المقدر فيعد أحرف مخصوصة يأتي ذكرها، وأما كي ففيها خلاف. والأصل فيها أن وهي المتفق على إعمالها وفي أخواتها خلاف، وإنما عملت؛ لاختصاصها، ولأنها تشبه أن المخففة من الثقيلة في اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠]، وفي أنها والفعل في تأويل المصدر، نحو أريد أن تقوم أي: أريد قيامك، كما أن المشددة كذلك نحو سرنى أنك قائم أي: سرنى قيامك، وفي أن الفعل بعد كل واحدة منهما صلة لها.

وتحمل أن على ما المصدرية فيرتفع الفعل بعدها، قرأ مجاهد ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع، وقال الشاعر^(١): [البسيط]
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِني السَّلامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
فرفع ما بعد أن الأولى حملاً لها على ما المصدرية؛ لأنهما حرفان مصدران، ونصب ما بعد الثانية، وهو قوله وأن لا تشعرا أحد ربا على الأصل.

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣، والإنصاف ٢/ ٥٦٣؛ والجنى الداني ص ٢٢٠؛ وجواهر الأدب ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٩٠؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٣ (أن)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠؛ والمنصف ١/ ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٠.

الإعراب: "أن": حرف نصب مهمل. "تقرآن": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "على أسماء": جار ومجرور متعلقان بـ"تقرآن"، والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها بحسب ما قبلها. "ويحكمَا": مفعول مطلق، وقيل: مفعول به لفعل محذوف تقديره: "ألزكما الله ويحَا"، وهو مضاف، و"كما": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "مِني": جار ومجرور متعلقان بـ"تقرآن". "السَّلام": مفعول به لـ"تقرآن". "وَأَنْ": الواو: حرف عطف، و"أن": حرف مصدري ونصب. "لا": حرف نفي. "تشعرا": فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق. "أحداً": مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة "... ويحكمَا": اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "أن تقرآن" حيث لم تعمل "أن"، تشبيهاً لها بـ"ما" المصدرية.

وأما لن فإنها عملت تشبيهاً لها بـ " أن " في أنها تخلص الفعل للاستقبال، أو لأنها نقيضة أن؛ لأنك إذا قلت: أريد أن تفعل فنفيه لن تفعل، وحكي عن الخليل أنها مركبة وأصلها لا أن فحذفت الهمزة تخفيفاً - كما قالوا: أيش - في أي شيء - فبقيت النون ساكنة وقبلها ألف ساكنة فحذفت الألف لاجتماع الساكنين، فعند الخليل أن العمل هو لـ(أن) وحدها.

وأجابوا عنه بأن تقديم معمولها عليها يبطل القول بالتركيب، نحو زيداً لن أضرب؛ لأن ما في صلة أن لا يتقدم عليها، ولأن التركيب على خلاف الأصل، والحذف في الحروف خلاف الأصل.

وقال الفراء: أصل لن لا فأبدلت من الألف نون، وكذلك لم أصلها لا فأبدل من الألف ميم.

وأما إذن فقليل: أصلها إ أن فحذفت الهمزة تخفيفاً وحركت الذال لسكونها وسكون النون فلا ناصب عند هؤلاء سوى أن وحدها. وأجابوا بأن إذ للماضي وأن للمستقبل فبينهما تناف ولا تركيب مع التنافي، وقال بعض الكوفيين: هي اسم منون ومنهم من يشبه نونها بالتونين فيقف عليها بالألف، وهم الأكثر إلا المازني فإنه لا يرى الوقف عليها بالألف، ويقول: هي حرف بمنزلة أن، ولن، وقال الفراء: إذا أعملتها فاكبتها بالألف، وإذا لم تعملها فاكبتها بالنون حتى لا تلتبس بـ إذا الزمانية؛ لأن إعمالها يميزها عنها.

وأما معناها فهو الجواب والجزاء، فإذا قال لك قائل: أنا أزورك قلت له: إذن أكرمك فقد أجبته وجعلت إكرامك جزاء لزيارته فذلك جواب لكلامه وجزاء لفعله. وأما عملها فلا تعمل إلا بشروط خمسة:

أحدها: أن تكون جواباً؛ لأنها إذا كانت جواباً قويت لأنها بالوضع للجواب، وحق الجواب أن لا يتقدم عليه ما ليس منه.

الثاني: أن لا يكون معها حرف عطف كقولك: زيد يقوم وإذن يقعد فإن عطفت يقعد على يقوم رفعت فالغيت إذن، وإن عطفت يقعد على الجملة التي هي زيد يقوم جاز النصب؛ لأن عطف جملة فعلية على جملة اسمية جائز.

الثالث: أن يعتمد الفعل عليها، أي: تقع مبتدأة، فإن توسطت بين المبتدأ والخبر نحو أنا (إذن) أكرمك بطل عملها، لاعتماد الفعل على ما قبلها وهو (المبتدأ)، وكذلك

(إذا) توسطت بين الشرط وجوابه نحو إن تقم إذن أكرمك، وكذلك بين القسم وجوابه كقولك: والله إذن لأفعلن، قال الشاعر^(١): [الطويل]

لئن عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا

رفع أقيلها؛ لأنه جواب القسم، وكما أن المبتدأ لا يصح بدون الخبر كذلك الشرط والقسم لا يصحان بدون الجواب.

الرابع: أن لا يفصل بينهما وبين الفعل بغير اليمين نحو: إذن والله أكرمك فينصب، وكذلك النداء لا يعد فصل نحو إذن يا زيد أكرمك؛ لأن هذه الأشياء مؤكدة للكلام. فإن قلت: إذن عند زيد أكرمك رفعت؛ لأنك فصلت بغير اليمين.

الخامس: أن يكون الفعل مستقبلاً؛ فإن كان حالاً لم يعمل فيه نحو قولك لمن يقول لك: أنا أزورك: إذن أظنك كاذباً؛ لأن أظنك ثابت في الحال، فلو عملت فيه لخرجت عن أخواتها؛ لأن نواصب الفعل لا تعمل إلا في المستقبل، ومن الناس من

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦؛ والدرر ٤ / ٧١؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٤٤؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣؛ وشرح المفصل ٩ / ١٣، ٢٢؛ والكتاب ٣ / ١٥؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ١٦٥؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٤٧، ١١ / ٣٤٠؛ ورصف المباني ص ٦٦، ٢٤٣؛ وشرح الأشموني ٢ / ٥٥٤؛ والعقد الفريد ٣ / ٨؛ ومغني اللبيب ١ / ٢١.

اللغة: عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم. أقيلها: أتركها، أو أمنعها من السقوط. المعنى: إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقاً، فإني لن أتركها.

الإعراب: "لئن": اللام: موطئة للقسم، و"إن": حرف شرط جازم. "عاد": فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط. "لي": جار ومجرور متعلقان بـ "عاد". "عبد": فاعل مرفوع، وهو مضاف. "العزيز": مضاف إليه مجرور. "بمثلها": جار ومجرور متعلقان بـ "عاد"، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. "وَأَمْكَنَنِي": الواو: حرف عطف، و"أمكنني": فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "منها": جار ومجرور متعلقان بـ "أمكن". "إذن": حرف جواب غير عامل. "لا": حرف نفى. "أقيلها": فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، و"ها": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة "عاد لي...": جملة الشرط غر الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "أمكنني...": معطوفة على جملة "عاد". وجملة "لا أقيلها": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة "جواب الشرط" محذوفة.

والشاهد فيه قوله: أن "إذن" لا تعمل في الفعل المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها.

يرفع ما بعدها على كل حال، وإن وجدت هذه الشروط، فإن قيل: فإن الشاعر في قوله^(١): [البسيط]

أَزْدُ حِمَارِكَ لَا يَزْتَعُ بَرَوْضَتِنَا إِذْنَ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

قد أعمل إذن في يرد فنصبه وليست جوابا قيل: هي جواب تقديرًا لا صريحًا، فكأن قائلًا يقول: وماذا يكون إذا رتع؟

فقال مجيبًا له: إذن يرد، فأما قول الشاعر^(٢): [الرجز]

(١) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي في الأصمعيات ص ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٦٢؛ ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيويه ٢ / ١٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤١؛ ولسان العرب ١ / ٧١٣ (كرب)، ١٣ / ١٤ (أذن)؛ والمعاني الكبير ص ٧٩٣؛ ولسلام بن عوية الضبي في لسان العرب ١٤ / ٤١٦ (سوا)؛ وللضبي في المقتضب ٢ / ١٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢١؛ وجواهر الأدب ص ١٤١؛ ورصف المباني ص ٦٣. اللغة: اردد حمارك: إنه نفسك عن التعرض لنا. المكروب: المدانى المقارب، كناية عن تقييد حركة الحمار، من "كربت القيد" أي ضيقته على المقيد به. العَيْرُ: هو الحمار نفسه.

المعنى: انتبه عنا، وازجر نفسك عن التعرض لنا، وإلا ردّدناك مُضَيّقًا عليك ممنوعًا من إرادتك. الإعراب: "اردد": فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. "حمارك": مفعول به، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح محله الجر. "لا": ناهية جازمة، "يرتع": فعل مضارع مجزوم بـ"لا" الناهية، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. "بروضتنا": جار ومجرور متعلّقان بـ"يرتع"، و"نا": مضاف إليه محله الجر. "إذن": حرف نصب وجواب. "يردّ": فعل مضارع مبني للمجهول منصوب، ونائب الفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هو. "وقيد": الواو: حالية، "قيد": مبتدأ مرفوع "العير": مضاف إليه مجرور. "مكروب": خبر مرفوع بالضمة. وجملة "اردد": ابتدائية لا محل لها. وجملة "لا يرتع": استئنافية لا محل لها. وجملة "قيد العير مكروب": حالية، محلها النصب. والشاهد فيه قوله: "إذن يردّ" حيث جاءت "إذن" حرفًا ناصبًا، نصبت الفعل "يردّ" بعدها.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١ / ١٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨ / ٥٦٤، ٤٦٠؛ والدرر ٤ / ٧٢؛ ورصف المباني ص ٦٦؛ وشرح الأشموني ٣ / ٥٥٤؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٧٠؛ ولسان العرب ٤ / ٤٠٨ (شطر)؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٣؛ والمقرب ١ / ٢٦١؛ وهمع الهوامع ٢ / ٧. اللغة: الشطير: البعيد والغريب. أهلك: أموت. أطير: أذهب بعيدًا.

الإعراب: "لا": حرف نهى. "تركتني": فعل مضارع مبني على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، في محل جزم، والنون: للتوكيد. والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. "فيهم": جار ومجرور متعلّقان بـ"ترك" "شطيرًا": مفعول به ثانٍ منصوب. "إني": حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير في محل نصب اسم "إنّ". "إذن": حرف نصب. "أهلك": فعل مضارع

لا تتركّني فيهم شطيّرا إني إذن أهلك أو أطيرا
فأعمل إذن وهي متوسطة بين اسم إن وخبرها، فقيل: إنه جعل إذن وما عملت فيه
خبرا لـ"إن"؛ لأنه شبهها بـ"لن" في قولك: إني لن أقوم، وقيل: الخبر محذوف، وتقديره
أني أقول إذن أهلك، وقيل: أهلك مرفوع، خبر إن، وأطير منتصب بعد أو بإضمار أن
أي: إني إذن أهلك إلا أن أطير.

ولك في قولهم: إن تأتني آتكَ وإذن أحسن إليك ثلاثة أوجه، جزم أحسن عطفا
على الجزاء، ونصبه على القطع بما قبله والاستئناف، ورفع على أن تجعله خبرا لمبتدأ،
أي: أنا إذن أحسن إليك، فاعرفه.

وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ إِذَا أَجَبَتَا	كُنِي لَأَمْ كُنِي لَأَمْ الْجُحُودِ حَتَّى
كَجِئْنَا لَنَا فَتُولِي الْإِكْرَامَا	الْأَمْرَ وَالتَّهْيِي وَالِاسْتِفْهَامَا
نَحْوُ أَلَا تَزُورُنَا فَتُعْطِيَا	وَالْعَرْضَ وَالتَّخْضِيعَ وَالتَّمْنِيَا
وَلَا تَعِبْ فِعْلَ امْرِئٍ وَتَفْعَلْهُ	وَمَا أَعِيبُ فِعْلَهُ فَأَعْذِلْهُ
سِرْتُ إِلَى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ كُنِي	وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَةَ أَيْ
فَانْصَبْ إِلَّا أَنْ لِمَعْنَى بَيْنِ	وَأَوْ كَمَثَلِ الزَّمَةِ أَوْ يَقْضِيَنِي

(كي)

اعلم أن كي إنما تنصب بإضمار أن؛ لأنها حرف جر بدليل أنك تقول: قصدت
فلانا فيقال لك: كيمه؟ فتقول: ليحسن إلي، فلو لم تكن حرف جر لما حذفت - عند
دخولها - الألف من ما الاستفهامية، كقولك: لم فعلت؟ ولم أخذت زيدا؟ فإذا وقفت

=

منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. "أو": حرف عطف. "أطيرا": فعل مضارع منصوب معطوف
على "أهلك"، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والألف: للإطلاق.

وجملة "لا تتركّني": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إني..." : استئنافية لا محل لها من
الإعراب. وجملة "أهلك": في محل رفع خبر "إن". وجملة "أطير": معطوفة على جملة "أهلك".

والشاهد فيه قوله: "إني إذن أهلك" حيث نصب الفعل المضارع "أهلك" بعد "إذن" مع أنها ليست
مصدّرة، بل مسبوقة بـ"إني". وقيل: إنها ضرورة، وقيل: خبر "إن" محذوف، و"إن" واقعة في صدر
جملة مستأنفة.

ألحقت الهاء، فتقول: لمه وبمه، فالهاء في كيمه زائدة للوقف كالهاء في لمه، وبمه، فإذا ثبت أنها حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على الفعل - فوجب إضمار أن بعدها، ليصير الفعل مع أن في تأويل الاسم.

وقيل: إن كي تنصب بنفسها، ولو كانت حرف جر لما دخل عليها حرف الجر، فدل دخول حرف الجر عليها على أنها بمنزلة أن وأن تنصب بنفسها نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

وقيل: إذا دخل عليها اللام نصبت بنفسها، وإذا لم تدخل عليها اللام نصبت بإضمار أن.

فإن قيل: فقد ظهرت أن بعدها مع دخول اللام عليها، قال الشاعر^(١): [الطويل]
أَرَادَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي فَيُتْرَكَهَا شَتًّا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ
فإظهار أن بعدها تنبيه على أن النصب بـ"أن" مضمرة، وقيل: أن هنا بدل من كي؛ لأن كي وأن حرفان مصدران عند من يرى أن كي مصدرية فأبدل أحدهما من الآخر كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان بمعناه، وقيل: دخلت أن توكيدا لـ كي لاتفاقهما في المعنى، كما قال الشاعر^(٢): [الرجز]

قد يكسب المال الهدان الجافي بغير لا عصف ولا اصطراف

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٥٨٠؛ والجنى الداني ٢٦٥؛ وجواهر الأدب ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١ / ١٦، ٨ / ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧؛ ورصف المباني ٢١٦، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣ / ٥٤٩؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٥٠٨؛ ومغني اللبيب ١ / ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٠٥.

اللغة: القربة: جلد ماعز أو نحوه يتخذ للماء. الشَّن: القربة البالية. البلقع: الخالي. المعنى: لقد ذهبت بقربتي بعيدا وتركتها ممزقة بالية في صحراء خالية من الناس. والشاهد فيه قوله: "لكيما أن" حيث ظهرت "أن" بعد "كي" ضرورة. وقيل: إن "أن" زائدة. وقيل غير ذلك.

(٢) رجز قاله العجاج، وينسب أيضا إلى ابنه رؤبة. والهدان: بكسر الهاء، الأحمق، الثقيل في الحرب. والجافي: الغليظ. والعصف، والاعتصاف: الطلب والحيلة. والاصطراف: بمعنى العصف. وهذا البيت من شواهد الكوفيين على أن الكلمتين إذا كان معناهما واحدا جاز أن نؤكد إحداهما بالآخرى، كما أكد الراجز «غير» ب «لا». وبالتالي فإنهم يرون أن «أن» المصدرية، إذا وقعت بعد «كي» المصدرية، تكون «أن» توكيدا لـ كي؛ لأنهما بمعنى واحد. انظر: الخصائص ٢ / ٢٨٣، والإنصاف ٥٨١، واللسان (صرف) وعصف.

فأكد غيرا بـ لا؛ لاتفاقهما في معنى النفي.

وقيل: لا يلزم من كون كي حرف جر أن يضم بعدها أن لأن كون الفعل في تأويل الاسم لا يفتقر إلى إضمار أن، نحو قولك: أتيتك يوم يخرج زيد أي: يوم خروجه وليست أن هنا مضمرة بدليل رفع الفعل.

وتضمّر أن بعد خمسة أحرف إن قلنا: إن كتنصب بنفسها، وهي اللام، والواو، والفاء، وأو، وحتى، وهذه الحروف الخمسة بالنسبة إلى جواز إظهار أن بعدها على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز الإظهار، وضرب يجب الإظهار، وضرب يدور فيه الأمران.

فأما الموضع الذي لا يجوز فيه الإظهار فبعد حتى، ولام الجحود والواو، والفاء وأو، وأما الموضع الذي يجب الإظهار فبعد لام كي إذا وقع بعدها لا، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وإنما وجب إظهار أن؛ لأن لام كي حرف جر ولا حرف نفي فلو لم تظهر أن لدخلت اللام الجارة على حرف، وهو لا. فإن قيل: فقد دخلت على أن وهو حرف.

قلت: الفرق أن " أن " وما بعدها في تأويل المصدر والمصدر اسم فكأن حرف الجر لم يدخل إلا على الاسم.

وأما الموضع الذي يجوز فيه الأمران فبعد لام كي أيضًا إذا لم يكن بعدها (لا) نحو قمت ليقوم، ولأن يقوم فرقا بينها وبين لام الجحود، ومما يجوز فيه الإظهار والإضمار حرف العطف إذا عطف به فعل على مصدر ملفوظ به كقولك: أحب إكرامك وأن أزورك - بالإظهار، وأحب إكرامك وأزورك - بإضمارها -، ومنه قول الشاعر^(١):
[الوافر]

(١) البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨ / ٥٠٣، ٥٠٤؛ والدرر ٤ / ٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٧٣؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٣ / ٤٠٨ (مسن)؛ والمحتسب ١ / ٣٢٦؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤ / ٢٧٧؛ وأوضح المسالك ٤ / ١٩٢؛ والجني الداني ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٨ / ٥٢٣؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح الأشموني ٣ / ٥٧١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ٦٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨؛ والكتاب ٣ / ٤٥؛ والمقتضب ٢ / ٢٧.

اللغة: العبادة: الرداء الواسع. تقرّ عيني: تطمئن، أو يرتاح بالي. الثوب الرقيق الناعم.

المعنى: إن لبس العبادة مع راحة البال أحبّ إليها من لبس الثياب الناعمة التي تلبسها المتحضرات.

لَلْبِسِ عَبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فمذهب البصريين أن الناصب بعد هذه الحروف أن مضمرة، والذي حملهم على ذلك أن اللام، وحتى حرفا جر، ومعناهما إذا دخلا على الفعل كمعناهما إذا دخلا على الاسم، وحرف الجر لا يعمل في الفعل لكن في الاسم أو ما كان في معنى الاسم فوجب أن يتأول هذه الفعل الداخل عليه حرف الجر بالاسم، والذي يصير الفعل في تأويل الاسم إما أن أو ما المصدرية، ولا يجوز أن يكون الحرف المقدر هو ما؛ لأنها لا تنصب، وقد سمع النصب بعد هذه الحروف فتعين أن تكون أن هي المضمرة.

فإن قيل: فمن الناس من يرى أن كي مصدرية، ويرى أنها تنصب بنفسها فهلا كانت كي هذه هي المقدرة؟ قلنا: لا يجوز أن تكون كي هي المقدرة، أما عند من يرى أنها غير مصدرية فظاهر، وأما عند من يرى أنها مصدرية فتقديرها يؤدي إلى تغيير المعنى لا سيما بعد حتى، فإنك إذا قلت: لا أسير حتى تطلع الشمس، فلو قدرت كي وهي معناها التعليل فلا يتصور أن يكون طلوع الشمس معللا بسيرك، وبعد اللام يؤدي إلى تقدير حرف هو واللام بمعنى واحد فيكون تكريرا مع إمكان اجتنابه، ولأنه قد ظهرت أن مع اللام، فوجب أن تكون مقدرة مع البواقي.

بحث الفاء، والواو

أما الفاء، والواو فهما من حروف العطف فلا يصح جعلهما على بابهما إلا بتأويل يجعل الأول اسمًا، وإذا جعلته اسمًا فلا تعطف عليه الفعل إلا إذا صارت بتأويل الاسم، ويؤيده قول الشاعر^(١): [الكامل]

=

الإعراب: "لبس": اللام: لام الابتداء، "لبس": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. "عباءة": مضاف إليه مجرور. "وتقَرَّ": الواو: حرف عطف، "تقر": فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة، والمصدر المؤول من "أن تقَرَّ" معطوف على "لبس" في محل رفع. "عيني": فاعل مرفوع بالضممة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. "أحب": خبر المبتدأ مرفوع. "إلي": جار ومجرور متعلقان بـ"أحب"، "من لبس": جار ومجرور متعلقان بـ"أحب"، وهو مضاف. "الشفوف": مضاف إليه مجرور.

وجملة "لبس عباءة...": ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "وتقَرَّ" حيث نُصِبَ الفعل المضارع بـ"أن" مضمرة بعد الواو التي بمعنى "مع".

(١) البيت أنشده الأنباري في «الإنصاف» ولم ينسبه إلى شاعر. وأبو الدهيق: كنية رجل.

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهْيَقِ بِمَظْلِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُو الْقَعْدَانُ

فالمصيف مجرور بحتى، ويغلو معطوف عليه، ولا يصح عطف الفعل على الاسم إلا بإضمام أن ليصير في تأويل الاسم، ألا ترى أنك إذا قلت: زرني فأكرمك فلا يصح عطف الثاني على الأول؛ لأن الأول أمر والثاني خبر، فوجب أن يقدر الأول بمعنى ليكن منك زيارة، فإذا قدر كذا صار اسماً فوجب أن يكون المعطوف عليه في تأويل الاسم ليعطف الاسم على الاسم، فوجب أن تكون أن هي المقدرة، وأيضاً لو نصب حرف العطف هنا لنصب في كل موضع، إذ معناه في الجميع واحد. ومثال الأمر قوله: جيء لنا فنولي الإكراماً.

ومثال النهي قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَکُمُ﴾ [طه: ٦١]، ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: لا يكن منكم افتراء فسحت من الله، وإن يكن معرفة منا بذوي شفاعة فشفاعة منهم لنا. ومثال النفي قوله: وما أعيب فعله فأعذله والمعنى لا عيب فعذل، ومنه: ما تأتينا فتحدثنا، بالنصب، والرفع، أما النصب فعلى معنيين: أحدهما: أن الإتيان والحديث متفتيان جميعاً؛ لأن الإتيان سبب للحديث وإذا انتفى الإتيان الذي هو سبب فينتفي

=

والمطل: التسويف في قضاء الحاجة. والمصيف: زمان الصيف. ويغلو القعدان: القعدان: جمع قعود: وهو ما اتخذه الراعي للركوب وحمل الزاد. أو الذي يقتعده الراعي في كل حاجة: والقعود من الإبل: هو البكر حين يركب. أي: يمكن ظهره من الركوب، وأدنى ذلك أن يأتي عليه سستان، وهو اسم للذكر، والأنثى: قلوص. ويغلو: إذا ارتفع في سيره فجاوز حسن السير، هكذا شرحه أبو رجاء، ولكن ما العلاقة بين المصيف، وغلو القعدان في السير؟ ربما كان المراد: حتى تكبر الأبكار وتصبح قعدانا تركب، وربما كان المعنى: أن يغلو سعر القعدان، وهذا خلاف في غير محله، لأن موضوع الخلاف - بيت الشعر - لا تدري أهو قول شاعر، أم صناعة نحوي؟ فليس للبيت مصدر إلا نقل الأنباري عن البصريين، محتجين به لرأيهم في النصب بعد «حتى»: فهم يقولون: إن الفعل بعدها منصوب بأن مقدرة بعد الواو العاطفة، ويكون منها والفعل مصدر مؤول، معطوف على المصيف المجرور بحتى. أما الكوفيون: فيرون أن حتى تنصب الفعل بنفسها، لأنها إما أن تكون بمعنى كي، مثل: «أطع الله حتى يدخلك الجنة» أو بمعنى (إلى أن) كقولك: اذكر الله حتى تطلع الشمس، فإذا أخذ الحرف معنى الحرف الآخر عمل عمله. والحق في هذه المسألة مع الكوفيين، لأن إعمال الظاهر خير من إعمال المضمّر. ولم نلتق العرب الأقدمين الذين نطقوها منصوبة، لنسألهم لماذا نصبتم، وما يتعلل به البصريون ضرب من الحكم على الغيب، والغيب لا يعلمه إلا الله. [الإنصاف ص ٥٩٩].

الحديث؛ لانتفاء سببه، ولهذا يفسرونه بـ كيف، فيقولون في معناه: ما تأتينا فكيف تحدثنا أي إذا انتفى السبب فكيف يثبت المسبب؟.

الثاني: - من معنى النصب أن يثبت الإتيان وينتفي الحديث، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا أي: ما يكون منك إتيان هو سبب لحديث، بل تأتينا لا لحديث، والغرض من هذا نفي مجموع الإتيان والحديث، ونفي المجموع قد يكون الجزأين، وهو الوجه الأول، وقد يكون بنفي أحد الجزأين، ثم لا يخلو إما أن ينتفي الإتيان ويثبت الحديث، وهو محال، أو يثبت الإتيان وينتفي الحديث، وهو الوجه الثاني من وجهي النصب. وأما الرفع فعلى وجهين:

أحدهما أن تعطف الثاني على الأول فتشركه في إعرابه، أي: ما تأتينا فما تحدثنا. الثاني: أن يكون نفي وقوعهما بصفة أن الثاني عقيب الأول، فكأنه نفي الإتيان الذي يعقبه الحديث لا أنه نفي كل واحد منهما ولذلك قالوا: معناه ما تأتينا محدثاً، ويجوز أن ترفع بإضمار مبتدأ أي ما تأتينا فأنت تحدثنا، فيكون خبر مبتدأ محذوف، وموضع الجملة نصب؛ لأنها جواب النفي كقوله تعالى: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ [الروم: ٢٨] أي: فتستووا فيه فالجملة في موضع نصب، وكذلك قال الشاعر^(١): [الكامل]

ولقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أي: فهي تجزع، فالجملة في موضع نصب؛ لأنها جواب وهي متنتفة - وإن كان الفعل مرفوعاً -؛ لأن الأول سبب للثاني؛ أي: لو درت لجزعت فالسببية باقية فانتفاء الثاني لانتفاء الأول، ويجوز إثبات الجزع مع نفي الدراية أي فهي تجزع فعطف جملة على جملة فلم يجعل الأول سبباً للثاني، فأما قول العنبري^(٢): [الخفيف]

(١) أورده أبو تمام في الحماسة مع أبيات لمويلك المزموم، يرثي زوجته أم العلاء، وهو من شواهد المعاني، وأن معناه: لم تجزع لكونها لم تعرف الجزع لصغرها، وهذا تفسير من جعل «الفاء» سببية. وهناك تفسير آخر بجعل «الفاء» زائدة، ويكون المعنى: لم تدر ما جزع عليك جازعة، أي: تركت صبية جازعة، وإن لم تعرف الجزع. أو تكون الفاء للاستئناف، أي: فهي تجزع، أي: مع أنها لا تعرف الجزع، جازعة. وعلى هذا أثبت لها الجزع، وهو أقوى، وكأن المعنى: إن شعورها بالفقد جعلها تجزع، وإن كانت طفلة لا تعرف الجزع، فروح الأطفال تشعر بما حولها. [الخزانة/ ٨ / ٥٣١].

(٢) البيت لبعض الحارثيين في خزانة الأدب ٨ / ٥٣٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ والكتاب ٣ / ٣١، ٣٣، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢ / ٨٧٢؛ والمقرب ١ / ٢٦٥.

اللغة: الترجي: الأمل.

غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بَيِّقِينَ فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا
فلا يحتمل إلا الرفع؛ لأن المعنى أن الآتي لم يأتنا بيقين فيما أخبرنا به، فنحن
نرجي خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به فوجب الرفع؛ لأنه لو جزم لدخل مع
الإتيان في النفي بلم، ولو نصب لكان الجواب أيضًا منفياً فيفسد المعنى في جزمه
ونصبه، لأن الرجاء ثابت بخلاف ما أتى به، فأما قول جميل^(١): [الطويل]

=

المعنى: إذا لم تأتنا بما يدفع الشك عن نفوسنا، فنحن نامل خلاف ذلك.
الإعراب: "غير": اسم منصوب على الاستثناء. "أنا": "أن": حرف مشبه بالفعل، و"نا": ضمير متصل
مبني في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من "أن" ومعموليهما في محل جر مضاف إليه "لم
تأتنا": "لم": حرف نفي وقلب وجزم، و"تأت": فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و"نا": ضمير
متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. "بيقين": جار
ومجرور متعلقان بالفعل "تأت". "نرجي": الفاء السببية: عاطفة، و"نرجي": فعل مضارع مرفوع بالضممة
المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. "ونكثر": الواو: عاطفة، و"نكثر":
فعل مضارع مرفوع بالضممة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. "التأميلاً": مفعول به
منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. وجملة "لم تأتتنا": في محل رفع خبر "أن". وجملة "نرجي": في
محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن. وجملة "نحن نرجي": معطوفة لا محل لها من الإعراب.
وجملة "نكثر التأميلاً": معطوفة على جملة "نرجي" محلها الرفع.
والشاهد فيه قوله: "نرجي" حيث رفعه بعد فاء السببية.

(١) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧؛ والأغاني ٨ / ١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨ / ٥٢٤، ٥٢٥؛
والدرر ٤ / ٨١؛ وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٠١؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١ /
٤٧٤؛ ولسان العرب ١٠ / ١٦٤ (سملق)؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٠٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك
٤ / ١٨٥؛ والجنى الداني ص ٧٦؛ والدرر ٦ / ٨٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ ورصف المباني ص
٣٧٨، ٣٨٥؛ والكتاب ٣ / ٣٧؛ ولسان العرب ١ / ٣٠٠ (حذب)؛ ومغني اللبيب ١ / ١٦٨؛ وهمع
الهوامع ٢ / ١١، ١٣١.

اللغة: الربع: مكان الإقامة، أو الدار. القواء: الأرض المقفرة التي لا أنيس فيها. الببداء: الصحراء.
السملق: الأرض التي لا نبات فيها، أو الأرض المستوية.
المعنى: جرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه بقوله: ألم تسأل عن أحبابك الدار التي أضحت
موحشة بعد أن غادرها أهلها؟ ثم يستدرك فيقول: وهل تجيب صحراء مقفرة؟

الإعراب: "ألم": الهمزة: حرف استفهام، و"لم": حرف نفي وجزم وقلب. "تسأل": فعل مضارع
مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.
"الربع": مفعول به منصوب. "القواء": نعت "الربع" منصوب. "فينطق": الفاء: حرف استئناف، و"ينطق":
فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. "وهل": الواو: حرف عطف، و"هل":

أَلَمْ تَسْأَلِ الرُّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلَقُ

قال سيبويه: لم يجعل الأول سبباً للثاني، ولكنه جعله ينطق على كل حال.

فقوله: لم يجعل الأول سبباً للثاني مما ينفي النصب، وقوله: وجعله مما ينطق على

كل حال مما ينفي الجزم.

والربع: المنزل والمربع في الربيع خاصة. والقواء: الخالي والسملق: الأرض التي

لا نبات فيها.

ومثال التمني قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]،

أي: ليت لي بهم صحبة ففوزا.

ومثال الدعاء قولهم: اللهم ارزقني مالا فأنفقه، فالتقدير فيه كالتقدير في الأمر؛ لأن

لفظه الأمر، وإنما لم يسم أمراً؛ لأنه طلب من الأدنى إلى الأعلى.

ومثال العرض قوله: ألا تزورنا فنعطيا فعرض عليه الزيارة وجعلها سبباً للعطاء،

وكذلك التحضيض كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾. وإنما لزم

إضمار "أن" بعد الفاء، والواو، وأو؛ لأنها حروف العطف فلو ظهرت أن بعدها لظهر

عطف الاسم على الفعل - ولا يجوز ذلك، ولا يجوز إظهار أن مع لام الجحود، وهي

اللام الواقعة بعد النفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال:

٣٣]، قالوا: لأنه جواب قول قائل: سيعذبهم الله أو سوف يعذبهم، وإظهار أن مع السين

أو سوف ممتنع، لأن السين وسوف للاستقبال وأن كذلك فلا يجوز الجمع بينهما كما

لا يجوز الجمع بين إن ولام الابتداء؛ لاتفاقهما في المعنى فكذلك مع جوابه الذي هو

نفي لهذا القول، وتسمى هذه اللام لام الجحود؛ لكونها عقيب لنفي، وقيل: إنما لم

تظهر؛ لأن الكلام قد طال بحرف النفي فلم تظهر أن كما لم يظهر خبر المبتدأ مع لولا؛

=

حرف استفهام. "يخبرنك": فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والكاف: ضمير متصل

مبني في محل نصب مفعول به. "اليوم": ظرف زمان منصوب متعلق بـ"تخبرنك". "بيداء": فاعل مرفوع

بالضمة. "سملق": نعت "بيداء" مرفوع بالضمة.

وجملة "ألم تسأل الربع": لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "ينطق": استئنافية لا محل

لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، فتكون الجملة "هو ينطق":

استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "هل تخبرنك...": معطوفة على جملة "ألم تسأل" لا محل

لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "فينطق" حيث بقي الفعل المضارع مرفوعاً بعد الفاء الاستئنافية.

لطول الكلام بجوابها، وقيل: إنما لم يجز إظهار أن مع اللام التي بعد النفي للفرق بين لام كي في الإثبات ولام الجحود، وإنما وجب الإضمار بعد لام الجحود إذا تقدمها حرف النفي الداخِل على كان لأن هذه اللام زائدة للتوكيد، فالإضمار أولى عند الزيادة للاختصار، ألا ترى أنك إذا أسقطتها فقلت: ما كنت أضربك، جاز، والفرق بين ما كنت أضربك بغير لام، وما كنت لأضربك، بلام أن الضرب في المسألة الأولى جائز الوقوع، وفي الثانية ممتنع الوقوع.

وتتعلق هذه بمحذوف تقديره ما كان الله مريداً ليعذبهم.

فصل

فإن قيل: ما موضع ما بعد الفاء في جواب الأشياء الثمانية المتقدم ذكرها؟ لأنه إذا قدرت أن كان ما بعدها في تأويل المصدر والمصدر اسم؟ فالجواب ما قاله عبد القاهر: إن ذلك يأتي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون موضع أن والفعل رفعاً، كقولك: زرني فأكرمك أي: ليكن منك زيارة فإكرام مني.

الثاني: أن يكون في محل نصب كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾؛ لأن ليت ناصبة أي: ليت بهم صحة ففوزاً. الثالث: يجوز فيه الرفع والنصب كقولك: اذهب فتدرك خيراً وإن شئت قدرت ليكن منك ذهاب فإدراك خيراً، وإن شئت افعل ذهاب فإدراك خير.

فصل الواو

وأما الواو فت نصب في كل موضع نصبت فيه ما بعد الفاء من الأشياء الثمانية، تقول في الأمر: زرني وأزورك، قال الشاعر^(١): [الوافر]

(١) البيت للأعشى في الدرر ٤ / ٨٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ والكتاب ٣ / ٤٥؛ وليس في ديوانه؛ وللفرزدق في أمالي القالي ٢ / ٩٠؛ وليس في ديوانه؛ ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢ / ١٥٩؛ وسمط اللآلي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ١٥ / ٣١٦ (ندى)؛ ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢ / ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٢٧؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٦٤؛ والإنصاف ٢ / ٥٣١؛ وأوضح المسالك ٤ / ١٨٢؛ وجواهر الأدب ص ١٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٩٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤١؛ ولسان العرب ١٢ / ٥٦٠ (لوم)؛ ومجالس ثعلب ٢ / ٥٢٤؛ وجمع الهوامع ٢ / ١٣. اللغة: أُنْدَى: أفعل تفضيل من الندى. ويقال: فلان أُنْدَى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت. المعنى: تعالى لندعو معاً فيبعد صوتنا أكثر، أو: تعالى ندعو معاً، لأن الصوتين قد يكونان أبعد مدى.

الإعراب: "فقلت": الفاء: بحسب ما قبلها، و"قلت": فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "ادعي": فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "وأدعو": الواو: للمعية، و"أدعو": فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. والمصدر المؤول من "أن أدعو" معطوف على مصدر منتزع مما قبله. "إن": حرف مشبه بالفعل. "أُنْدَى": اسم "إن" منصوب بالفتحة المقدرة على الألف. ويمكن اعتبارها: خبر مقدم لـ"إن"، مرفوع بالضمّة المقدرة، واسم "إن" المصدر المؤول من "أن ينادي".

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ
يقال: فلان أندى صوتاً من فلان أي: أقوى.

وتقول في النهي: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإذا نصبت كان النهي عن الأكل المقترن بالشرب، وإذا جزمت كان النهي عن كل واحد منهما مجتمعين ومفترقين، وفيه نظر؛ لأنك إذا قلت: لا يقيم زيد وعمر جاز أن يتناولهما النهي بصفة لاجتماع، ومعنى الواو يقتضي ذلك إلا أن تدل قرينة على خلاف كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] لأنه قد علم بدليل آخر أن كل واحد من اللبس وكتمان الحق محرم منهيه عنه، وأما تجويزهم أن يكون وتكتموا منصوباً فوجهه أن بعده ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، كأن المعنى: لا يجتمع منكم لبس وكتمان مع علم؛ لأن اللبس الذي لا يعلمه الإنسان لا تناوله النهي عنه، وكذلك النهي عن الأكل إذا نصبت لم يتناوله من حيث إنه لا يضر بالشرب، وإن رفعت وتشرب اللبن كانت الواو للحال، والمبتدأ محذوف أي: وأنت تشرب اللبن.

ومثال الاستفهام قول الشاعر^(١): [الوافر]

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمُ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

"لصوت": جار ومجرور متعلقان بـ"أندى". "أن": حرف نصب ومصدر. "ينادي": فعل مضارع منصوب. "داعيان": فاعل مرفوع بالألف لأنه مثني.

وجملة "قلت..." بحسب ما قبلها. وجملة "ادعي": في محل نصب مفعول به لـ"قلت". وجملة "إن أندى لصوت": لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "أن ينادي داعيان" المؤولة بمصدر في محل رفع خبر "إن"، والتقدير: "إن أندى" لصوت مناداة داعيين.

والشاهد فيه قوله: "وأدعو" حيث نصب الفعل المضارع بـ"أن" مضمرة وجوباً بعد واو المعية.

(١) البيت للحطيئة من أبيات يهجو بها الزبرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس. (قطر، وشذور).. يريد أن يقول: كنت جاركم، ثم عدلت إلى غيركم فأنتم غير أهل للجوار والمودة...

أك: أصلها: أكن: مجزوم بالسكون، والنون المحذوفة للتخفيف. ويكون. مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام الإنكاري، وهو شاهد البيت. والظرف الأول (بيني) خبرها مقدم. والمودة: اسمها، مؤخر.

انظر: الكتاب (٣/ ٤٣)، والمقتضب للمبرد (٢/ ٢٧)، شرح أبيات الكتاب (٢/ ٧٣)، والمغني (٦٦٩)، ووصف المباني للمالقي (٤٧)، وشرح القطر لابن هشام (٧٦)، وجواهر الأدب (١٦٨)، وشرح شواهد المغني (٩٥٠).

وتقول في النفي: لا يسعني شيء ويعجز عنك أي: لا يجتمع في شيء أن يسعني وأن يضيق عنك، ولو رفعت الثاني عطفًا على الأول لفسد المعنى؛ لأنه يصير الثاني منفيًا كالأول ويصير المعنى لا يسعني شيء ولا يضيق عنك شيء وهو عكس المعنى في النصب، لكن يجوز الرفع على أن تجعل الواو للحال أي لا يسعني شيء وهو يعجز عنك.

ومثال التمني: ليت يأتينا ويحدثنا، وقرأ بعض القراء: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] بنصب الفعل الثاني والثالث. ومثال العرض: ألا تزورنا وتحدثنا، ومثال الدعاء: "اللهم اغفر لي وتدخلني الجنة"، ومثال التحضيض: هلا تحسن إلى زيد ويشكر.

وهذه تسمى واو الجمع، والكوفيون يسمونها واو الصرف؛ لأن الفعل الذي بعدها مصروفًا عن إعراب الفعل قبلها وعن معناه أيضًا، ويجوز الرفع بعد هذه الواو إما على العطف إن أمكن نحو ألا تزورنا وتحدثنا، وإما على القطع والاستئناف إن لم يمكن العطف نحو: أريد أن تعطيني وتمنعني، أو يكون الواو للحال نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن إذا رفعت، قال الشاعر^(١): [الطويل]

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٧٦؛ والرّد على النحاة ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٨ / ٥٦٩، ٥٧٣؛ والكتاب ٣ / ٤٦، ولسان العرب ١١ / ٥٧٣ (قول)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٠٤؛ والمقتضب ٢ / ١٩؛ والمنصف ٣ / ٥٢.

المعنى: لست ممن يقول قولاً يغضب صاحبي منه، ولا سيّما إذا لم يكن قولي هذا ينفعني شيئاً. الإعراب: "وما": الواو: بحسب ما قبلها، و"ما": حرف نفي يعمل عمل "ليس". "أنا": ضمير منفصل مبني في محل رفع اسم "ما". "للشيء": جار ومجرور متعلّقان بـ "قؤول". "الذي": اسم موصول مبني في محلّ جرّ صفة "الشيء". "ليس": فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "نافعي": خبر "ليس" منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. "ويغضب": الواو: للعطف، و"يغضب": فعل مضارع مرفوع بالضمّة، ويجوز فيه النصب بـ "أن" المضمر بعد الواو. "منه": جار ومجرور متعلّقان بـ "يغضب". "صاحبي": فاعل "يغضب" مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "بقؤول": الباء: حرف جرّ زائد، و"قؤول": مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر "ما".

وجملة "ما أنا بقؤول": بحسب ما قبلها. وجملة "ليس نافعي": صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "يغضب" (في حال الرفع): معطوفة على جملة "ليس نافعي" لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ويغضب" حيث جوّز سبويه فيه الوجهين: الرفع والنصب.

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ
إذا رفعت عطفته على الصلة أي: وما أنا بالشيء الذي ليس نافعي والذي يغضب
عنه، وأما يغضب فإن عطفته على الشيء وجب نصبه؛ لأن الشيء اسم ويغضب فعل
ولا يصح عطف الفعل على الاسم إلا بإضمار أن ليصير في تأويل الاسم ويكون في
موضع جر أي: وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول، ولا بد في هذا الوجه من تقدير
حذف المضاف ليصح المعنى أي: وما أنا بقؤول الشيء ولسبب غضب صاحبي، لأن
الغضب لا يكون مقولا بل المقول هو سبب الغضب، واللام التي في الشيء، يتعلق
بقؤول، والرفع هو الوجه، وأما قول الشاعر^(١): [الطويل]

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ
فلا يجوز عطف يقصد على يجور؛ لأن غرضه نفي الجور وإثبات، ولو عطفه على
يجور دخل في النفي فيصير نافيًا للجور ونافيًا للقصد فيحصل التناقض فوجب

(١) البيت لأبي اللّحام التغلبي في خزنة الأدب ٨ / ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٨٢؛ ولعبد الرحمن بن أم الحكم في الكتاب ٣ / ٥٦؛ ولأبي اللّحام أو لعبد الرحمن في لسان العرب ٣ / ٣٥٣ (قصد)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص ١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٨؛ والمحاسب ١ / ١٤٩، ٢ / ٢١.

اللغة: الحكم: الحاكم. المأتي: اسم المفعول من أتى. لا يجور: لا يظلم أو لا يميل إلى الحق.
المعنى: يجب على الشخص الذي يتولى الحكم والقضاء بين الناس أن لا يتجاوز الحق، بل يجب
أن يعدل في حكمه.

الإعراب: "على الحكم": جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم. "المأتي": صفة لـ "الحكم"
مجرورة مثله. "يومًا": ظرف زمان متعلق باسم المفعول "المأتي". "إذا": ظرف زمان متعلق بالفعل
"يجور"، مبني على السكون في محل نصب. "قضى": فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، والفاعل
ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. "قضيّته": مفعول به منصوب، والهاء: ضمير متصل مبني في محل
جر بالإضافة. "أن لا يجور": "أن": حرف مصدري ونصب، "لا": نافية، "يجور": فعل مضارع منصوب
بـ "أن"، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، والمصدر المؤول من "أن" والفعل "يجور" مبتدأ
مؤخر. "ويقصد": الواو: حرف استئناف، و"يقصد": فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازًا تقديره: هو.

وجملة "قضى قضيّته": في محل جرّ بالإضافة. وجملة "يقصد": استئنافية لا محل لها من الإعراب.
وجملة "على الحكم أن لا يجور": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: "أن لا يجور ويقصد" حيث رفع الفعل "يقصد" على القطع الذي قد يجيء بعد
الواو غير الجمعية.

الاستئناف ليكون مثبتاً للقصد ونافياً للجور فيحصل المقصود ويندفع التناقض، ولا يجوز أن تكون الواو للحال؛ لأنه في حال القصد يمتنع أن يكون جائزاً؛ لاجتماع الضدين؛ ولأن عليه أن لا يجوز مطلقاً في كل حال، ولو كانت الواو للحال لكان تقدير الكلام عليه أن لا يجوز في حال وليس القصد وليس المراد كذلك بل عليه أن لا يجوز مطلقاً.

وقيل: يجوز أن يكون حالاً مؤكدة؛ لأنه إذا انتفى الجور تعين القصد.

فصل

وأما حتى فينصب الفعل بعدها بإضمار: أن، وذلك على ضربين:
فالأول إذا كانت غاية كقوله: سرت حتى أدخل البلدة.

فالسير متصل بالدخول، والدخول غاية للسير، فهي إذا كانت غاية بمعنى إلى أن، ويجوز أن تقدرها في هذه المسألة بكي، فإن قلت: سرت حتى تطلع الشمس فتعين أن يكون المعنى إلى أن؛ لأن سيرك ليس سببا في الطلوع، وهي جارة ولذلك أضمرت أن بعدها.

الضرب الثاني: أن تكون بمعنى كي، وهي إذا كان ما قبلها سببا لما بعدها كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة فالطاعة سبب لدخول الجنة، ولا يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبب، وقد يكون الدخول في الحال وينصب ما بعدها؛ لأنه - أعني الدخول - مستقبل بالإضافة إلى وجود السبب.

ويرتفع ما بعد حتى على أحد معنيين:

أحدهما: أن يكون الفعل الذي بعدها وسببه ماضيين كقولك: سرت حتى أدخلها إذا كنت قد سرت ودخلت، كأنك قلت: سرت فدخلت.

الثاني: أن يكون السبب ماضيا وما بعدها حالا، كقولك: سرت حتى أدخلها الآن، إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول، وإنما رفعت؛ لأن النصب بعدها بإضمار أن، وأن يخلص الفعل للاستقبال، وإذا كان الفعل حالا أو ماضيا لم ينتصب؛ لأنها لم تصلح فيهما لتنافي المعنيين، وكذلك لا يرتفع ما بعدها في النفي والاستفهام؛ لأنهما غير مثبتين تقول: ما سرت حتى أدخلها وقلما سرت حتى أدخلها، وأسرت حتى تدخلها؟ بالنصب، فإن قلت: من سار حتى يدخلها؟ جاز الرفع؛ لأن الاستفهام عن السائر لا عن السير، فأما قولهم: مرض حتى لا يرجونه فالرفع واجب، لأن انتفاء الرجاء حاصل في الحال؛ لشدة خطر المرض فلا يصح تقدير أن للتناقض الحاصل بين الحال والاستقبال، فإن قلت: كان سيري حتى أدخلها إذا جعلت كان ناقصة وجب النصب؛ لأنها تحتاج إلى خبر، وليس معك ما يصح أن يكون خبرا، إلا الجار والمجرور، وهو حتى وما بعدها فلذلك وجب النصب، ولو رفعت لكان ما بعد حتى جملة مستقلة - لأنك إذا نصبت جعلتها جارة وعلقتها بكائن أو مستقر، وإضمار أن: يصير الفعل بعدها في تأويل المصدر ولا ضمير فيها يرجع إلى اسم كان، والجملة إذا كانت خبرا لا بد فيها من ضمير، ولا ضمير فيها، فلا تكون خبرا فيبقى اسم كان بغير خبر، فإن قدرت كان

تامة جاز رفع الفعل؛ لأن التامة لا تحتاج إلى خبر، فإن قلت: كان سيري أمس و جعلت أمس خبر كان جاز الرفع، وكذلك: كان سيري سيرا متعبا، فجعلته خبرا جاز الرفع؛ لأنك لم تحتج إلى خبر حتى يجب النصب.

قال الكوفيون: حتى تنصب بنفسها من غير تقدير أن كما أن اللام كذلك، وجميع الحروف عندهم تعمل بأنفسها، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(١): [الطويل]

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكنْ مَقَالَتْهَا ما دمتُ حَيًّا لأَسْمَعَا

أراد: ما كنت لأسمع مقالتها، والتقديم يدل على عدم إضمار أن؛ لأن مقالتها منصوب بـ أسمع فلو أضمرت أن لكان أسمع من صلتها، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وأجابوا عنه بأن مقالتها منصوب بفعل مقدر دل عليه أسمع.

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨ / ٥٧٨؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٣٦.

اللغة: عدل: لام وعاتب.

المعنى: لقد عاتبني أم عمرو مع أنني لم أكن يوماً لأسمع عتابها ولومها لي.

الإعراب: "لقد": اللام حرف ابتداء وتوكيد، "قد": حرف تحقيق. "وعدتني": "وعد": فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، التاء: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. "أم": فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. "عمرو": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. "ولم": الواو عاطفة، "لم": حرف جزم ونفي وقلب. "أكن": فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره: "أنا". "مقالتها": مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه الفعل المذكور، وتقديره: لم أكن أسمع مقالتها، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والضمير "ها" مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة. "ما كنت": "ما": مصدرية، "كنت": فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. والتاء: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسمها. "حيًّا": خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والمصدر المؤول من ما وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف "أسمع". "لأسمع": اللام لام الجحود، "أسمع": فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: "أنا"، والمصدر المؤول من أن وما بعدها صلة الموصول الحرفي.

وجملة "عدلتني أم عمرو": ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة "لم أكن..." : معطوفة على السابقة لا محل لها. وجملة "كنت..." : صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "أسمع": صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "مقالتها" أراد "ولم أكن لأسمع مقالتها" وقدم منصوب لأسمع عليه، وفيه لام الجحود، فدُل على جواز ذلك.

فصل

وأما أو فأصلها العطف؛ فإذا رفعت الفعل بعدها عطفته على ما قبلها إن أمكن كقوله تعالى: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ [الحجرات: ١٦]، ويجوز الاستئناف، ومعنى ذلك أن تجعله خبراً لمبتدأ محذوف أي: أو هم يسلمون، فإن لم يمكن العطف تعين الاستئناف كقولك: هو قاتلي أو أفتدي منه إذ ليس الأول إلا الاسم ولا يصح عطف الفعل على الاسم؛ لأن عوامل الأسماء لا يصح دخولها على الأفعال فلا يصح عطف الفعل على الاسم إذ لا مشاركة بينهما في العوامل فتعين الاستئناف أو النصب بتقدير أن ليصير في تأويل الاسم.

والفرق بين أو إذا لم ينتصب الفعل بعدها وبينها إذا انتصب أنها في الوجه الأول لأحد الشيئين ولا تعلق بين ما قبلها وما بعدها، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ إنما هو إخبار بأحدهما، وهي في الوجه الثاني الفعل الذي قبلها كالعام في كل زمان، ألا ترى أنك إذا قلت: لألزمك أو تقضيني أن إلزام عام لجميع الأوقات إلا الوقت الذي يقع فيه القضاء، فقد شاركت أو إلا أن في هذا المعنى للشبه الذي بينهما وهو الخروج عما أوجبه اللفظ الأول، وهذا معنى قوله: فانصب بـ "إلا" أن لمعنى بين أي: فانصب الفعل بـ "أن" مضمرة بتقدير أو بـ "إلا" أن، وقد يقدرونها بـ "إلى أن"، أي: لزومي مستمر إلى وقت القضاء، قال امرؤ القيس^(١): [الطويل]

(١) البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ٦٦؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وخزانة الأدب ٤ / ٢١٢، ٨ / ٥٤٤، ٥٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٥٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨؛ والكتاب ٣ / ٤٧؛ واللامات ص ٦٨؛ والمقتضب ٢ / ٢٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٣١٣؛ والجنى الداني ص ٢٣١؛ والخصائص ١ / ٢٦٣؛ ورصف المباني ص ١٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٤؛ واللمع ص ٢١١.

المعنى: يخاطب الشاعر رفيقه عمرو بن قميئة حين استصبحه في مسيره إلى قيصر الروم ليساعده علي بني أسد، فقال له: لا تبك إنما نحاول طلب الملك، أو نموت فيعذرنا الناس. الإعراب: "فقلت": الفاء: بحسب ما قبلها، و"قلت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "له": جار ومجرور متعلقان بـ "قلت". "لا": ناهية جازمة. "تبك": فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. "عينك": فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني، في محل جرّ بالإضافة. "إنما": حرف مشبه بالفعل بطل عمله لدخول "ما" عليه. "نحاول": فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. "ملكاً": مفعول به منصوب. "أو": حرف عطف. "نموت": فعل مضارع منصوب بـ "أن" المضمرة، ويجوز فيه الرفع (وهو موطن الشاهد)، وفاعله ضمير

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرًا
ولو أن القصيدة مرفوعة لجاز الرفع على نحاول.

=

مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. "فنعذرا": الفاء: حرف عطف، و"نعذرا": فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب عطفاً على "نموت" والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. وجملة "قلت...": بحسب ما قبلها. وجملة "لا تبك...": في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة "نحاول ملكاً": تعليلية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: "نموت" حيث أجاز فيه سيبويه الرفع إمّا بالعطف على "نحاول"، أو بالقطع، أي: نحن نموت.

رَفَعُ الْمُضَارِعِ

وَأَزْفَعُ مُضَارِعًا صَاحِحَ الْآخِرِ مَثَلٌ يَقُومُ بِإِنْصِمَامِ ظَاهِرِ
وَأَنْصِبُهُ بِالْفَتْحِ وَإِنْ تَجَزِمَ سَكَنَ وَالرَّفْعُ فِي مُغْتَلِّهِ لَمْ يُسْتَبْنَ
وَالنَّضْبُ فِيهِ بَانَ إِلَّا فِي الْأَلْفِ وَفِي انْجِزَامِهِ أَخِيرُهُ حُذِفَ

اعلم أن الفعل المضارع إذا صح آخره ولم يتصل به ضمير الاثنين نحو: يقومان ولا ضمير الجماعة الذكور، نحو: يقومون، ولا ضمير المؤنث المخاطبة، نحو تقومين فرفعه بضمّة ظاهرة، نحو هو يقوم، ونصبه بفتحة ظاهرة نحو: لم يقوم، وجزمه بسكون آخره نحو لم يقيم، وقد يسكن المرفوع في الشعر ضرورة كقول امرئ القيس^(١):
[السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢؛ والأصمعيات ص ١٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ٩٦٢؛ وحماسة البحتري ص ٣٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥؛ والدرر ١/ ١٧٥؛ ورصف المباني ص ٣٢٧؛ وشرح التصريح ١/ ٨٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٢؛ والكتاب ٤/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٢٥ (حقب)، ١٠/ ٤٢٦ (ذلك)، ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمحتسب ١/ ١٥، ١١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦؛ والاستقاق ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩؛ والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣/ ٩٦؛ والمقرب ٢/ ٢٠٥؛ وجمع الهوامع ١/ ٥٤.

اللغة: استحقب الشيء: أي شدّه وحمله خلفه، وهنا بمعنى ارتكب. الإثم: الخطأ الكبير. الواغل: الداخل على قوم من غير أن يدعى إلى مشاركتهم في طعامهم أو شربهم.
المعنى: إنه مرتاح البال، لم يرتكب أيّ إثم يعاقبه عليه الله، ولم يكن متطفلاً.
الإعراب: "فاليوم": الفاء: حسب ما قبلها، "اليوم": ظرف متعلّق بـ "أشرب". "أشرب": فعل مضارع مرفوع، وسكّن للضرورة، والفاعل أنا. "غير": حال من فاعل "أشرب" منصوب، وهو مضاف. "مستحقب": مضاف إليه مجرور. "إثماً": مفعول به لاسم الفاعل "مستحقب". "من الله": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ "إثماً". "ولا": الواو: حرف عطف، "لا": لتأكيد النفي. "واغل": اسم معطوف على "مستحقب" مجرور بالكسرة.

جملة "أشرب غير مستحقب": بحسب ما قبلها.
والشاهد فيه قوله: "أشرب" حيث سكّن الباء ضرورةً. ويروى: "فاليوم أسقى"، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

وقيل: هو مجزوم بلام الأمر محذوفة، والتقدير لأشرب أمر لنفسه. وأما المعتل فسواء كان آخره واوا نحو يغزو، أو ياء نحو يرمي، أول ألفا نحو يخشى فإنه يسكن آخره في الرفع، أما سكون الواو والياء فلثقل الضمة كثقلها على المنقوص في الأسماء وأما سكون الألف فلتعذر الحركة.

وأما الجزم فبحذف الثلاثة الأحرف تشبيها لها بالحركات؛ لأن هذه الحروف قد جعلت في الأسماء الستة إعراباً كالحركة على قول بعضهم فحذفت في الجزم حذف الحركة لدلالة الحركات التي قبلها عليها.

وأما في النصب فتحرك الواو بالفتح والياء في الاختيار، وتبقى الألف ساكنة؛ إذ لا سبيل إلى تحريكها، وذلك لخفة الفتحة كما يحرك الياء في المنقوص بالفتح.

إِعْرَابُ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ

ثُمَّ ثُبُوتُ نُونٍ يَفْعَلُونَا وَيَفْعَلَانِ مَعَ تَفْعَلِيْنَا
عَلَامَةً لِرَفْعِ الْمُبِينِ فَاجْزِمُهُ وَأَنْصِبْهُ بِحَذْفِ الثُّونِ

اعلم أن كل فعل مضارع لحقه ضمير المثنى - وهو الألف -، أو ضمير الجماعة المذكرين العقلاء - وهو الواو، أو ضمير الواحدة المخاطبة من المؤنث - وهو الياء -، وسلم من نوني التوكيد فرفعه بنون محركة لالتقاء الساكنين فتكسر مع الألف على أصل التقاء الساكنين، أو حملا على نون التثنية، وتفتح مع الواو، والياء طلبا للخفة، أو حملا على نون الجمع. والأمثلة التي تعرب بالنون خمسة: اثنان للمثنى نحو يفعلان، وتفعلان، واثنان للجمع نحو يفعلون، وتفعلون، وواحد للمؤنث نحو تفعلين، وإنما كانت خمسة؛ لأن المثنى إما مخاطب أو غائب وكذلك الجمع، وأما المؤنث فقسم واحد وهو الواحدة المخاطبة، فكل واحد من ضمير المثنى والجمع انقسم قسمين ولم ينقسم المؤنث؛ لأن غائب المؤنث يجري مجرى غيره من الأفعال فتعينت الخمسة.

وهاهنا مسألتان:

إحداهما: أن هذه الأمثلة معربة لوجهين:

أحدهما: أن المعنى الذي لأجله أعرب المضارع موجود في هذه الأمثلة من غير مانع فتكون معربة بالقياس على غيرها من الأفعال المعربة.

الثاني: أن النون تثبت رفعا وتسقط نصبا وجزما، وذلك اختلاف بعامل، ولا معنى للإعراب إلا ذلك، فكان إعرابا.

المسألة الثانية: أن هذه الأمثلة لا حرف إعرابها لها، إذ لو كان لها حرف إعراب فلا يخلو من أن يكون اللام في يفعلان أو الألف أو النون فلا جائز أن يكون اللام؛ لأن حركتها تابعة لما بعدها من الضمائر فتفتح قبل الألف، وتضم قبل الواو، وتكسر قبل الياء؛ ولأن الحركة قبل الألف لا يمكن اختلافها، لأنه لو انضم ما قبل الألف قلبت واوا، وكذلك القول في الواو والياء فيحصل اللبس، ولا يمكن السكون؛ لأنه جمع بين ساكنين في الجزم.

ولا يجوز أن يكون الألف في يفعلان حرف إعراب؛ لأنه اسم وفي موضع رفع بالفعل، فالفعل عامل فيه والمعمول لا يكون حرف إعراب للعامل، ولأن الضمير مبني

على السكون فلا يقبل الحركات، ولأنه حرف علة، فلو كان حرف إعراب لحذف في الجزم، فيبقى الفعل بلا فاعل.

ولا جائز أن تكون النون حرف إعراب؛ لأنها قابلة للحركات فلو كانت حرف إعراب لضممت في الرفع، وفتحت في النصب، وسكنت في الجزم؛ لأنها حرف صحيح. فقد ثبت أن هذه الأمثلة معربة وليس لها حرف إعراب، ثم علامة الإعراب هي ثبوت النون وحذفها، وإنما جعلت النون إعراباً؛ لأن الإعراب إما بالحركات أو بالحروف المجانسة لها، والأسماء قد أخذت الحركات والحروف المجانسة لها أفراداً وتثنية وجمعاً، فجعلوا إعراب الفعل بما يجانس الحروف المشبهة للحركات وهو النون إذ كانت تشبه الواو والياء ولذلك تدغم فيهما وتشبه الألف ولهذا تبدل منها وقفاً ولأن فيها غنة - وهي صوت زائد - كما أن مع حرف العلة مداً، ولما كان الرفع أسبق أنواع الإعراب، والثبوت سابق على الحذف؛ لأن الحذف طارئ فلا يصدق اسمه إلا على إزالة ثابت فجعل الثبوت الذي هو أسبق من الحذف للرفع الذي هو أسبق أنواع الإعراب، ولما كان الحذف متأخراً على الثبوت جعل للجزم الذي هو متأخر عن الرفع، وحمل النصب في هذه الأفعال على الجزم كما حمل النصب في تثنية الأسماء وجمعها على الجر؛ لأن الجزم في الفعل عوض من الجر في الأسماء.

وليس في العربية ما هو متفق على إعرابه بالحرف غير هذه الأمثلة، وقيل: إنما جعل إعرابها بالحرف؛ لأن الحركة لا تقوم بنفسها، بل لا بد لها من حرف الإعراب يحملها، وقد تعذر حرف الإعراب لما ذكرنا، فأتوا بالحرف، لأنه يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى حرف إعراب يحل فيه.

وقال الجرجاني: لما ثبت أن النون في يقومان بإزاء الضمة في يقوم، والضمة تحذف في الجزم فكذلك تحذف النون كما تحذف الضمة، وجعلت حال النصب مساوية لحال الجزم في الحذف؛ لأن الجزم خاص بالفعل، والحمل على الخاص أولى، كما حمل النصب على الجر في التثنية؛ لأنه خاص.

فإن قيل: النون متحركة والجزم إنما يحذف حركة أو حرفاً ساكناً. قلت: ذكر أبو إسحاق أنها ساكنة وحركتها عارضة؛ لسكونها وسكون ما قبلها فهي بمنزلة الحركة ولذلك زيدت في الأسماء مع الحركة الإعرابية لتمام التمكن، فلما زيدت في الأسماء مع الحركات زيدت مع الحروف المجانسة لهن - وهي الواو والياء، والألف - وحذفت في الجزم حذف الحركة للمضارعة التي بينها وبين الحركة، ولما ذكرنا من مضارعتها لحروف اللين، فحذفت كحذفهن.

توكيدُ الفعل

وَنُونٌ يَفْعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ مُؤَكِّدًا حَلَّ بِهِ لِيَبْنَى

قوله: يفعلن الأولى مثال للتأكيد بالنون الخفيفة، ويفعلن الثانية مثال للتأكيد بالنون الثقيلة، ونون يفعلن مبتدأ وحل خبره، ومؤكدا حال من فاعل حل، وكان ينبغي أن يقول: حل به ليؤكد فيبنى، لأن الغرض بالنون التأكيد لا البناء، لكن لما كان التأكيد بالنون سبباً للبناء أقام المسبب مقام كقول الشاعر^(١): [الرجز]

قد علمت إن لم أجد معينا لَتَحْلِطَنَّ بِالْخُلُوقِ طِينَا

أي: قد علمت أنني إن لم أجد معينا على سقي الإبل أسقت معي، فيخلط طين الحوض يدها، فأقام اختلاط الطين بالخلوق مقام السقي؛ لأن السقي سببه. وإنما بني الفعل عند اتصال أحد النونين؛ لأن حركة آخره صارت تدل على معنى، وهو كون الفاعل واحداً، أو جماعة، أو مؤنثاً، وهذه النون لتأكيد الفعل كما جاءت إن لتأكيد الاسم.

والخفيفة هي الأصل؛ لأن الشديدة فيها زيادة تأكيد، وتلك الزيادة مسبوقة بأصل التأكيد والسابق هو الأصل.

مسألة: وإنما زيدت هذه النون آخر الفعل؛ لأنها لو زيدت في أوله لاجتمع زيادتان حرف المضارعة والنون؛ ولأن التأكيد في الأصل تابع والتابع بعد المتبوع.

مسألة: وإنما اختصت هذه النون بالأفعال؛ لأن القصد بها تأكيد ما لم يقع، ليكون ذلك التأكيد حاملاً على الإيقاع وباعثاً عليه، ولهذا لم تدخل على الماضي؛ لأنه قد وقع وحصل فاستحال طلبه، ولا على الحال؛ لأنه مشروع فيه فلا يمكن طلبه أيضاً.

وحركة ما قبل النون عند سيبويه حركة بناء، وعند الزجاج حركة التقاء الساكنين، وحجة سيبويه أنها لو كانت لالتقاء الساكنين لم يرد المحذوف قبلها نحو قولن، وبيعن كما لم يرد في قل الحق، وبع الثوب؛ لأن حركة التقاء الساكنين عارضة.

وإنما فتح ما قبل هذه النون في الواحد، لأنه إما أن يحرك أو يسكن فالسكون ممتنع لالتقاء الساكنين: النون وما قبلها، فبقي التحريك، ولا تخلو الحركة من أن تكون ضمة أو كسرة أو فتحة، ولا جائز أن تكون ضمة؛ لئلا يلتبس الجمع بالواحد، ولا جائز أن تكون كسرة فيلتبس المذكر بالمؤنث، لأن الضمة في قولك: هل تضربن يا رجال

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٠ / ٩١ (خلق)؛ وتاج العروس ٢٥ / ٢٥٧ (خلق).

تدل على الواو، والكسرة في قولك: هل تضربن يا امرأة؟ تدل على الياء، فتعين الفتح. وإنما سقطت الواو من يضربون، والياء من تضربين لالتقاء الساكنين، ولم تسقط الألف من يضربان لثلاثا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد وإنما حذفت النون من يضربان، ويضربون، وتضربين إذا أكد بالنون؛ لأن هذه النون المحذوفة علامة الرفع، والرفع إعراب ولا إعراب مع نون التوكيد فلا تثبت النون.

ومذهب سيبويه والخليل أن كل موضع تدخل فيه النون الخفيفة تدخل فيه النون الشديدة إلا في موضعين، فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث، لأنها إن بقيت ساكنة جمعت بين ساكنين في الوصل، وهو غير جائز إلا إذا كان بعد الألف حرف مشدد نحو دابة، وإن حذفت الألف لسكونها وسكون النون التبس فعل الاثنين بفعل الواحد، وإن كسرت النون لاجتماع الساكنين فقد حركت ما أصله السكون من غير ضرورة، وأجاز الكوفيون ويونس ذلك؛ لأن المد الذي في الألف بمنزلة الحركة، ولولا ذلك لما جاز أن يقع بعد الألف النون المشددة؛ لأن الحرف الأول من المشددة ساكن.

والجواب أن الحرف المدغم قد دخل في المدغم فيه واستهلك فيه وصار اللسان يرتفع عنهما ارتفاعا واحدا فكان الساكن لدخوله في الحرف المتحرك قد صار متحركا، فأما قراءة ابن عامر: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ﴾ [يونس: ٨٩] بالنون الخفيفة، فقالوا فيه: إن لا نافية والفعل مرفوع، وثبت النون علامة الرفع.

فصل

وأما الفعل الذي يدخله نون التوكيد فهو المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وهو سبعة، الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والقسم، والشرط إذا زيدت على إن الشرطية ما المؤكدة، فتدخل هذه النون تأكيداً لطبه وحثاً على إيقاعه. واعلم أن دخول هذه النون على الفعل ينقسم إلى ثلاثة أضرب:

ممتنع، وواجب، وجائز، أما الممتنع فالماضي والحال، وأما الواجب ففي جواب القسم إذا كان مستقبلاً في الإيجاب لزمّت فيه النون فرقاً بين لام القسم التي تكون للاستقبال وبين لام التوكيد التي تصلح للحال.

فقد صارت مع التوكيد فارقة بين اللامين لام التوكيد التي في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ولام القسم، ولو قال: ليحكم بالنون لعلم أنه جواب قسم محذوف، فلذلك لزمّت، وأجاز أبو علي إسقاط النون في القسم. وأما الجائز فهو ما عدا القسم، إن شئت ألحقت النون، وإن شئت لم تلحقها؛ لأنها تدل على الاستقبال فلا حاجة إلى النون سوى التوكيد، والتوكيد غير لازم، وذكر ابن جني أن هذه النون تدخل في النفي؛ لأنه يقصد به ترك الفعل فأشبه النهي كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، جعل "لا" نافية غير ناهية، وأما الاستفهام فطلب للتفهم فهو بمعنى خبرني، والعرض والتحضيض بمعنى الأمر، والشرط محمول على النهي؛ لاشتراكهما في الجزم وعدم الثبوت؛ أو لأن الشرط إذا علق عليه الجزاء كان الشرط مطلوباً ومراداً، وأبو علي لا يرى لزوم النون في الشرط المؤكد بـ "ما"، بل الزيادة في الشرط عنده مسوغة لدخول النون لا موجبة، قال الشاعر^(١): [المتقارب]

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ (مع تغيير فيه)؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٠، ٤٣، ٤٣٢، ٤٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٦؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٣٢ (حدث)، ١٥/ ٣٨٥ (ودي)؛ والمقاصد النحوية / ٤٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٧٦٤؛ ورفص المباني ص ١٠٣، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٥.

شرح المفردات: اللّمة: الشعر المجاوز شحمة الأذن. الحوادث: المصائب. أودى بها: ذهب بها. المعنى: يقول: فإذا رأيت شعر رأسي قد تبدّل فذلك لما أصابني من مصائب الدهر وآلامه. الإعراب: "فإِذَا": الفاء بحسب ما قبلها، "إِذَا": "إِنْ": حرف شرط جازم، و"ما": زائدة. "تريني": فعل مضارع معزوم بحذف النون لأنّه فعل الشرط، والياء ضمير في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء

فَإِمَّا تَرِينِي وَلِي لَمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
فزاد "ما" على "إن" ولم يؤكد بالنون، لكن يلزم من وجود النون زيادة ما ولا
ينعكس، وأما قول الشاعر^(١): [الرجز]

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

فضعيف، لأن لم لنفي الماضي ثابت فلا يؤكد، وكذلك الفعل بعد ما لأنها لنفي
الحال وهو ثابت أيضاً، وحسن دخولها بعد "لا"؛ لأنها لنفي المستقبل، قال سيويه:
ويجوز في الضرورة أنت تفعلن، وأما قول الشاعر^(٢): [المديد]

=

الثانية في محل نصب مفعول به. "ولي": الواو حالية، و"لي": جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ.
"لمة": مبتدأ مؤخر مرفوع. "فإن": الفاء رابطة جواب الشرط، "إن" حرف مشبه بالفعل. "الحوادث":
اسم "إن" منصوب. "أودى": فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي". "بها": جار
ومجرور متعلقان بـ "أودى".

وجملة "إمّا تريني... " الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة "تريني": جملة الشرط غير الظرفي لا
محل لها من الإعراب. وجملة "ولي لمة": في محل نصب حال. وجملة "وإن الحوادث...": في
محل جزم جواب شرط. وجملة "أودى بها": في محل رفع خبر "إن".

والشاهد فيه قوله: "إن الحوادث أودى بها" حيث لم يلحق تاء التأنيث الفعل الذي هو "أودى" مع
كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو "الحوادث"، وذلك للضرورة الشعرية.

(١) قاله: هو أبو الصماء مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.
اللغة: "يحسبه" يظنه "معمما" لابسا عمامة.

المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علته رغبة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذي لا يعلم الحقيقة شيخاً
لابسا عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسيه.

الشاهد: قوله: "لم يعلما" حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً بعد "لم".

انظر: الأشموني ٤٩٨ / ٢، وابن هشام ٣١١ / ٣، وابن عقيل ٢٩٩ / ٢، وابن الناظم والمكودي
ص ١٣٦، والسيوطي ص ١٠٩، في همعه ٧٨ / ٢، وذكره سيويه ١٥٢ / ٢، وشرح المفصل ٤٢ / ٩،
والإنصاف ٣٨٥ / ٢، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

(٢) البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥، والأغاني ١٥ / ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ١١ /
٤٠٤، والدرر ٤ / ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٢؛ وشرح شواهد
الإيضاح ص ٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣؛ والكتاب ٣ / ٥١٨؛ ولسان العرب ٣ / ٣٢
(شبخ)، ١١ / ٣٦٦ (شمل)؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٤٤، ٤ / ٣٢٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١٠؛ وبلا
نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨؛ والدرر ٥ / ١٦٢؛ ورصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ يَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ
فلأن رب للتقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، أو لأن التقليل نفي التكثير.

=

الأشموني ٢ / ٢٩٩؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٠٦؛ وكتاب اللامات ص ١١١؛ ومغني اللبيب ص ١٣٥،
١٣٧، ٣٠٩؛ والمقتضب ٣ / ١٥؛ والمقرب ٢ / ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢ / ٣٨، ٧٨.
اللغة: أوفى: أشرف أو نزل. العلم: الجبل. الشمالات: جمع الشمال، وهي ريح الشمال.
المعنى: يفخر الشاعر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة.
الإعراب: "ربّما": "ربّ": حرف جرّ شبيه بالزائد، و"ما": حرف كافّ. "أوفيت": فعل ماضٍ، والتاء:
ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. "في علم": جار ومجرور متعلّقان بـ "أوفيت". "ترفعن": فعل
مضارع مبني على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، والنون: حرف توكيد. "ثوبي": مفعول به منصوب، وهو
مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "شمالات": فاعل مرفوع بالضمّة.
وجملة "ربما أوفيت": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "ترفعن": في محلّ نصب حال.
والشاهد فيه قوله: "ترفعن" حيث أكّد الشاعر الفعل بالنون الخفيفة بعد "ما" المسبوقة بـ "رُبّ"، وهذا
للضرورة.

فصل

وإن لقي هذه النون الخفيفة سكان حذفت ولم تحرك كما تحرك التنوين عند لحاق الساكن للفرق بينها وبين التنوين الذي يلحق الاسم، وإنما اختص التنوين بالحركة؛ لأن الفعل أثقل من الاسم والساكن أخف من المتحرك فلو حركت نون التأكيد لازداد الفعل ثقلًا، أو لأن التنوين في الاسم يدل على زيادة التمكن الذي يستحقه الاسم فحذفه إخلال بما يستحقه في الأصل، والنون تدل على التأكيد وهو ليس بلازم، وتقول لجماعة الإناث: اضربن يا نسوة فتزيد ألفا فاصلة بين النونات الثلاث، نوني التأكيد ونون التأنيث كما زادوا الألف فاصلة بين الهمزتين في ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾.

فإن قيل: فقد قالوا في الماضي النساء حنن، وفي المضارع يحنن وفيه ثلاث نونات.

قيل: نونا منها أصل من نفس الكلمة، وواحدة زائدة وهي الضمير، وفي اضربن ثنتان للتوكيد وهما زائدتان، والأولى ضمير، والثلاثة زوائد ليست من نفس الكلمة.

فصل

فإن وقفت على النون الخفيفة المفتوح ما قبلها أبدلت منها ألفا كقوله تعالى: ﴿لَنْسَفَعًا﴾ تشبيها لها بالتنوين، لسكونها وانفتاح ما قبلها. وإن وقفت على المضموم ما قبلها والمكسور لم تبدل من النون شيئًا، بل تحذف فتقول: اضربوا، واضربي فترد الواو، والياء؛ لأنهما حذفا لسكونهما وسكون النون وقد زالت النون فوجب ردهما، وتقول في المعرب: هل تضربون، وهل تضربين؟ فترد نون الإعراب فيكون الفعل معربا وقفًا مبنيا وصلًا؛ لأن الموجب للبناء هو نون التوكيد وقد زالت.

فصل

والمعتل اللام إن كان ما قبل الواو والياء مضمومًا أو مكسورًا جريا في التأكيد مجرى الصحيح فتقول: اغزون، وارمين، واغزوان وارميان، وفي جمع المؤنث اغزونان، وارمينان، وتقول: اغزن يا رجال، وارمن فتحذف الواو؛ لسكونها وسكون النون؛ لأن الأصل اغزوا، وارموا، وتحذف الياء من الواحدة المؤنثة؛ لالتقاء الساكنين أيضًا، فتقول: اغزن، وارمن يا امرأة وتكسر ما قبلها لتدل عليها.

فإن انفتح ما قبل واو الجمع وياء المؤنث لم يجر الحذف؛ لأنه ليس قبلهما ما يدل عليهما، فتقول: لا تخشون سوءاً يا قوم، ولا ترضين عن عمرو يا هند فتضم الواو؛ لأن الضمة من جنسها، وكذلك تكسر الياء لأن الكسرة من جنس الياء.

والقاعدة في هذا أن كل واو لجمع أو ياء لمؤنث تحذف - إذا لقيها ساكن من كلمة بعدها - فإنها تحذف مع نون التوكيد، وكل واو وياء تحرك إذا لقيها ساكن بعدها فإنها تحرك مع نون التوكيد فتقول: اغزن يا رجال فتحذف الواو مع النون كما تحذفها في قولك: اغز القوم يا رجال، وتقول ارمين يا هند، فتحذف الياء كما تحذفها من قولك: ارم القوم يا هند، وتقول: اخشون يا رجال فتحرك الواو بالضم كما تحركها في قولك: اخشوا الله يا رجال، وتقول: ارضين يا هند فتحرك الياء بالكسر كما تقول: ارضي الله يا هند، فاعرفه.

فصل

إذا أمرت جماعة الإناث فأكدت بالنون من قولك: أن الرجل يئن قلت: إينان يا نسوة تقلب همزة يئن ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فإن أمرت من ود يود قلت: ايددنان بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ومن سن، يسن: أسننان، ومن وضؤ يوضؤ: أو ضؤنان، ومن أزيؤز: أوززنان. ومن وضع ضعنان، ومن رأى: رينان ووزنه فينان فالمحذوف عين الكلمة ولا مها، ومن وأى: اينان بحذف الواو التي هي فاء الفعل؛ لوقوعها بين ياء وكسرة في قولك: يئي، وبقيت الهمزة والياء، وأما النون التي بعد الياء فضمير، والنون الأخيرة تأكيد، ومن أوى: ايونان، فالياء بدل من الهمزة الأصلية، وتقول في الواحدة من وأى يئي: إن يا هند، ففاء الكلمة محذوفة ثم حذفت الياء؛ لسكونها وسكون النون، وفي الواحد من أوى: ايوين وتقول: رين يا رجل فتد لام الفعل؛ لزوال السكون والأصل إراين مثل ارعين وريان للثنتين، والأصل إرايان مثل ارعيان وللجماعة رون والأصل ارأون كارعون ورينان للنسوة، والأصل: ارأينان كارعينان، فوزن الواحد المذكر فلن، وللمؤنثة رين ووزنه فين.

بِنَاءُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وَنُونٌ يَفْعَلُنْ لِأَنْتَى جُمِعَتْ يَبْنَى لَهَا بِالْوَقْفِ كَيْفَ وَقَعَتْ

اعلم أن البناء يعرض للفعل المضارع في موضعين:

أحدهما: مع نون التوكيد، وقد ذكرنا علته. الثاني مع نون جماعة الإناث، وإنما بني؛ لأن هذه النون توجب تسكين ما قبلها كما أوجبته في الماضي نحو فعلن، وإذا وجب السكون تعذر الإعراب، وإذا تعذر الإعراب وجب البناء.

قال سيبويه: وإذا تعذر الإعراب وجب البناء فأسكن هذا كما أسكن فعل؛ لأنه فعل كما أنه فعل، وهو متحرك كما أنه متحرك، يعني أن المضارع قد شارك الماضي في الفعلية وأن آخره متحرك كآخر الماضي، وإذا جاز حمل الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب وليس من الأسماء فحمل الفعل المضارع على الماضي في البناء أولى؛ لاتفاقهما في الفعلية.

وقيل: لما كان البناء أصلاً في الفعل بني المضارع إذا اتصلت به نون جماعة الإناث تنبيهاً على الأصل كما صححوا القود، ونحوه تنبيهاً على الأصل.

وقيل: كما حمل المضارع على الماضي في الصحة والاعتلال حمل عليه في البناء، بيانه أنك تقول: قاوم، يقاوم فتصح الواو في المضارع لصحتها في الماضي، وتقول: قام، يقوم فتعتل الواو في المضارع لاعتلالها في الماضي، وعكسه قلب الألف المنقلبة عن الواو في الماضي الرباعي لقلبها ياء في المضارع، نحو أدنى يدني فلا موجب لقلبها في الماضي إلا حملها على المضارع، ولذلك تقول: أدنيت، بالياء.

فصل

وتقول: الرجال يعفون، والنساء يعفون اللفظ متفق والتقدير مختلف، ففي فعل المذكرين حذفت الواو التي هي لام الفعل لسكونها وسكون واو الضمير بعدها كما حذفت الياء من يرمون، فالنون في فعل الرجال حرف وهي علامة الرفع، والفعل معرب والواو فيه اسم وهي ضمير الفاعل، والنون في قولك: النساء يعفون اسم، والواو حرف وهي لام الكلمة والفعل مبني ولم تسقط هذه النون في النصب والجزم؛ لأنها اسم كما لم تسقط الواو في قولك: لم يفعلوا، والياء في لم تفعلوا والألف في لم يفعلا لأنها أسماء.

وَابْنِ أَفْعَلَاهُ وَافْعَلِيهِ وَافْعَلُوا بِالْحَذْفِ كَالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَلُ

يريد بالحذف هنا حذف النون؛ لأن ثبوتها في المضارع نحو: يفعلان وأخواته علامة الرفع، وفعل الأمر مبني فوجب حذفها منه، ثم حذف هذه إن كان بعامل فهو نصب أو جزم، وإن كان بغير عامل فهو بناء.

حُرُوفُ الْجَرِّ وَالْقَسَمِ

الْقَوْلُ فِي ذِكْرِ حُرُوفِ الْجَرِّ وَالْقَسَمِ اغْتَقَبَهَا فِي الذِّكْرِ

إنما لقبت هذه الحروف حروف الجر؛ لأنها تجر معنى الفعل الذي لا يتعدى بنفسه إلى الاسم أي: توصل معنى الفعل إلى الاسم وتعيده إليه، ولهذا سميت حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم.

وقيل: سميت حروف الجر؛ لأنها أضيفت إلى عملها كما قالوا: حروف الجزم، وحروف النصب، وإنما عملت لاختصاصها، وإنما عملت الجر للفرق بين عمل الفعل الواصل بنفسه إلى المفعول وبين عمل الفعل الواصل بغيره. وقد استولى الفاعل على الرفع، والمفعول على النصب، فلم يبق إلا الجر.

وقيل: لما كانت هذه الحروف تزداد مع الفاعل والمفعول كان أثرها متوسطا بين الأثر المختص بالفاعل والأثر المختص بالمفعول؛ لأن الجر أخف من الرفع وأثقل من النصب.

فإن قلت: فإن واو مع وإلا في الاستثناء معديتان للفعل فهلا جرتا كما جرت هذه الحروف؟

قلت: أما واو مع فأصلها العطف، وحروف العطف لا اختصاص لها وشرط العمل الاختصاص، وكذلك إلا في الاستثناء لا اختصاص لها بدليل قولهم: ما كان زيد إلا يضرب عمرا، فأدخلوها على الفعل تارة وعلى الاسم أخرى، فلذلك لم تعمل. وإنما اعتقب القسم حروف الجر في الذكر؛ لأن أصل حروف القسم الباء وهي من حروف الجر.

مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرُبَّ وَ عَلَى وَ عَنْ وَ حَاشَا وَ عَدَا ثُمَّ خَلَا
وَ الْكَافُ وَ اللَّامُ وَ مُذْ وَ الْبَاءُ وَ الْوَأُو فِي الْقَسَمِ ثُمَّ التَّاءُ
وَ مَعَ وَ حَتَّى ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ لَوْلَا عَلَى خُلْفٍ وَ كَيْ فَتَمَّتْ

اعلم أن حروف الجر تنقسم قسمين ما يلزم الحرفية، وما يخرج عن الحرفية، ثم ما يلزم الحرفية ينقسم قسمين أيضًا لازم للجر، وغير لازم، فاللازم للجر ستة أحرف من،

وإلى، وفي، والباء، ورب عند البصريين، ومن المضمومة الميم في القسم عند البصريين؛ فإن الكوفيين يزعمون أن رب اسم، واستدلوا بقول الشاعر^(١): [الكامل]
 إِنَّ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلْتَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ
 فقالوا: رب مبتدأ وعار خبره، ولو كانت حرفا لم يخبر عنها، وهذا دلا ليل فيه؛ لأن عارا خبر مبتدأ محذوف أي ورب قتل هو عار، والجملة صفة لـ "قتل".
 وقالوا: مُنْ في القسم مقطوعة من أيمن يدل على ذلك ضم ميمها.
 فإن قيل: فإن من يكون فعل أمر من مان يمين: إذا كذب فهلا تكون من قبيل ما يخرج عن الحرفية إلى الفعلية؟

قلت: الكلام فيما كان بأصل وضعه من غير تغيير ولا إعلال، ومن في الأمر أصله أمين فألقى حركة اليا على الميم فحذفت همزة الوصل لما تحركت الميم ثم حذفت الياء لسكونها وسكون النون، وإنما صار بلفظ الحرف بالحذف لا بأصل وضعه، وكذلك القول في إلى - التي بمعنى نعمة - واحدة آلاء الله قلبت ياؤه ألفا فصار بالقلب والإعلال بلفظ الحرف الذي في الجر، وكذلك علا في الفعل قلبت واوه ألفا فصار بالقلب والإعلال بلفظ على لا بأصل وضعه.
 وأما ما يلزم الحرفية ولا يلزم الجر فستة أحرف، وهي الواو، والتاء - في القسم -، واللام، وحتى، ولولا، وكي.

أما اللام فتدخل على الفعل المضارع، واللام يستعمل في الابتداء، وفي جواب لو، ولولا، وغير ذلك، فإن قلت: لام الجر مكسورة. قلت: مع المظهر غير المستغاث به.
 وأما ما يخرج عن الحرفية فعلى ضربين ضرب يخرج إلى حيز الأفعال، وضرب يخرج إلى حيز الأسماء، فما يخرج إلى حيز الأفعال ثلاثة حاشا، وخلا، وعدا، أما سيبويه

(١) البيت للشاعر ثابت بن كعب، وهو ثابت قطنة، شاعر فارس شجاع من شعراء الدولة الأموية، ولقب قطنة، لأن عينه ذهبت في المعارك فحشاها قطنة. والبيت من قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، وكان - يزيد - قد خلع يزيد بن عبد الملك، ورام الخلافة لنفسه في البصرة.
 والكوفيون يستشهدون بالبيت على اسمية «رب» وأن «عار» خبر عنها، وردّ هذا ابن هشام، وقال: عار: خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور أو خبر للمجرور، إذ هو في موضع مبتدأ.

انظر: التعريفات ١/ ٤٦، والجنى الداني ١/ ٧٤، والمقتضب ٣/ ٦٦، وتاج العروس مادة ذهب ٢/ ٤١٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤١٤، ولسان العرب مادة يمن ١٣/ ٤٥٨، ومختصر المعاني ١/ ٢٧١، ومغني اللبيب ١/ ٤١، وجمع الهوامع ٢/ ٤٣٠، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٢، والأمال في لغة العرب ٢/ ٧٤ والبديع في نقد الشعر ١/ ٥٩، وخزانة الأدب ٩/ ٨٢.

فيرى أن حاشا تلزم الحرفية، وأما عدا ففعل عند الأكثر، والأخفش يجعلها تارة فعلاً وتارة حرفاً.

وأما الضرب الذي يخرج إلى حيز الاسمية فخمسة أحرف وهي عن وعلى، وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ، ومع، ومجموع ما ذكره عشرون حرفاً.

مِثَالُ كَيْ كَيْمَةٍ فِي الْإِسْتِخْبَارِ فَمَا عَلَيْهَا اخْكُم بِالْإِنْجَارِ

اعلم أن كي تكون تارة جارة بمعنى اللام، وتارة ناصبة للفعل المستقبل، مثل أن، والذي يدل على أنها تستعمل جارة أمور ثلاثة:

أحدها أن معناها الغرض كما أن اللام كذلك؛ فإن قولك: جئت كي تكرمني بمعنى قولك: جئت لتكرمني.

الثاني ظهور أن بعدها في قول الشاعر^(١): [الطويل]

(١) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨؛ والدرر ٤ / ٦٧؛ وشرح التصريح ٢ / ٣، ٢٣١؛ وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١ / ٥٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ١١؛ وخزانة الأدب ص ١٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٢٥؛ والجنى الداني ص ٢٦٢؛ ورصف المباني ص ٢١٧؛ وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٣؛ وشرح التصريح ٢ / ٣٠؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٧؛ ومغني اللبيب ١ / ١٨٣؛ وجمع الهوامع ٢ / ٥.

اللغة: المانح: المعطي، الواهب. تغز: تخدع.

المعنى: أتقدم لكل الناس المدح والثناء بلسانك، وأنت في ذلك تغرهم وتخدعهم. أي: هو يظهر عكس ما يخفي.

الإعراب: "فقلت": الفاء: بحسب ما قبلها، و"قلت": فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. "أكل": الهمزة: حرف استفهام، و"كل": مفعول به أول مقدم لـ "مانحاً"، وهو مضاف. "الناس": مضاف إليه مجرور. "أصبحت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "أصبح". "مانحاً": خبر "أصبح" منصوب. "لسانك": مفعول به ثانٍ لـ "مانحاً"، منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "كيما": حرف جرّ للتعليل، و"ما": حرف زائد. "أن": حرف نصب ومصدر. "تغز": فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جرّ بـ "كي"، والجار والمجرور متعلقان بـ "مانحاً". "وتخدعاً": الواو: حرف عطف، و"تخدعاً": فعل مضارع منصوب بـ "أن" مقدرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من "أن" المقدرة والفعل معطوف على المصدر المؤول السابق.

وجملة "قلت...": بحسب ما قبلها. وجملة "أكل الناس أصبحت مانحاً...": في محل نصب مفعول به.

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَحْدَعَا؟
فلولا أنها جارة لما جاز ظهور أن بعدها كما جاز ذلك في اللام، نحو: جئت لأن
تكرمني.

الثالث: إذا قال لك قائل: أنا أكرمك فتقول له مستفهماً: كيمه؟ أي: كيم تكرمني؟
كما تقول: لم تكرمني؟ فحذفت الفعل ووقفت على ما وحذفت ألفها كما تحذفها بعد
اللام، والباء في قولك: لم فعلت؟ وبم خرجت؟ فرقا بين الاستفهامية والموصولة، فإنك
إذا قلت: أنت على ما أنت عليه أثبت ألفها؛ لأنها موصولة، ولو قلت: علام فعلت كذا؟
حذفت الألف لما ذكرنا من الفرق، ولا تحذف ألف ما الاستفهامية إلا بعد حرف الجر،
وقد حذفت بعد كي في الاستخبار أي: في الاستفهام، فدل الحذف على أن كي حرف
جر، وما الاستفهامية اسم، وعوامل الفعل لا تدخل على الاسم، ثم لما حذفوا الألف
أتوا بهاء الوقف فقالوا: كيمه؟ كما قالوا: لمه؟.

وقال الكوفيون: ما في موضع نصب بفعل مقدر كأن قائلًا قال: أنا أزور زيدا كيما
يكرمني فلم يسمع السامع ما بعد كي فأخذ في السؤال فقال: كيمه؟ أي: كي تفعل ماذا؟،
قال الزمخشري: ولا أراه بعيدا من الصواب، وإنما قال ذلك لاحتمال أن تكون ما
موصولة بمعنى الذي، وقد حذفت ألفها كما حذفت في قولهم: ادع بم شئت، ويحتمل
أن تكون استفهاما، وتكون منصوبة بفعل مقدر بعدها.

وألزمهم البصريون أنه إذا قال القائل: أنا أزورك، فقال له المجيب أنا إذن أكرمك
أن يقول للمجيب: إذا مه؟ إذا لم يسمع ما بعد إذن وأنتم لا تقولون به.

وَسَيَبُوءُهُ جَرٌّ بَعْدَ لَوْلَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رَأَهُ أَوْلَى
كَقَوْلِهِمْ كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَا وَإِنْ يَزِيدَ رَدُّ هَذَا الرَّأْيَا

ذهب سيبويه إلى أن لولا إذا وقع بعدها الضمير المتصل - وهو الكاف، والياء،
والهاء، وفروعها كالجمع والتثنية - يكون حرف جر، والكاف في لولاك، والهاء في
لولاه، في موضع جر بلولا، حجة سيبويه أن المرفوع بعد لولا إما مبتدأ - عند البصريين
- وإما فاعل - عند الكوفيين - وهذه الكاف، والياء، والهاء لا يجوز أن تكون مرفوعة؛

=

والشاهد فيه: ظهور "أن" المصدرية بعد "كي"، وذلك دليل على أمرين: الأول أن "كي" دالة على
التعليل، وليست حرفا مصدرية، والثاني: أن "كي" التعليلية تقدّر بعدها "أن" إذا لم تكن موجودة.

لأنها ليست من الضمائر المرفوعات، ولا يجوز أن تكون منصوبة لعدم الناصب، فتعين أن تكون مجرورة^(١).

وأما ابن يزيد فهو أبو العباس المبرد قال: لا يجوز أن يقال: لولاك، ويرى أنه لحن ولم يحك عن الفصحاء، ويؤيد قول سيبويه قول عمر بن أبي ربيعة^(٢): [السريع] أَوَمْتُ بَعِينِهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجْ وَقَوْلُ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ^(٣):

(١) انظر: الكتاب ٣٧٣/٢، شرح المفصل ١٢٢/٣، التوطئة للشلوبين ٢٤٢/٢، رصف المباني ٢٩٥/، الجنى الداني ٦٠٢/٢، المساعد ٢٩٢/٢، شرح ابن عقيل ٨/٣، تمهيد القواعد ٣٠٥٢/٦، الأشباه والنظائر ٢/٢١٠، ٢١١، شرح الأشموني ٤٥٥/١، الدرر اللوامع ٨١/٢.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٥/٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢؛ وكتاب الصناعتين ص ١١٤؛ وللعرجي في الدرر ٤/١٧٦؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/٢٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/٣٣.

اللغة: أومت: أومات أي أشارت. الهودج: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير. المعنى: أشارت إلي بعينها من الهودج، تدعوني إلى لقائها، مدعية بأنها لولا هذا اللقاء لما خرجت إلى الحج.

الإعراب: "أومت": فعل ماض مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. "بعينها": الباء: حرف جرّ، و"عينها": اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أومت". "من": حرف جرّ. "الهودج": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أومت". "لولاك": حرف جرّ شبيه بالزائد، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجرّ، وقيل: في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف. "هذا": "ها": للتنيية، و"ذا": اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل "أحجج". "العام": بدل من "ذا" منصوب بالفتحة. "لم": حرف جزم. "أحجج": فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا.

وجملة "أومت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لولاك... لم أحجج": تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "لولاك" حيث اتصل بـ "لولا" الامتناعية ضمير متصل هو الكاف، والقياس يقتضي قوله: "لولا أنت".

(٣) البيت من بحر الطويل، ليزيد بن الحكم في الكتاب ٢٧٤/٢، سر صناعة الإعراب ٣٩٥/١، الخصائص ٢٥٩/٢، شرح أبيات سيبويه ٢٠٢/٢، الأزهية ١٧١/، شرح المفصل ١١٨/٣، الدرر اللوامع ٨١/٢، وبلا نسبة في: الإنصاف ٦٩١/٢، الجنى الداني ٦٠٥/، شرح التسهيل ١٨٥/٣، شرح ابن

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى
ولولا عند الأخفش في هذين البيتين على بابها من كونها حرف ابتداء، وأن الكاف،
والياء في موضع رفع، والكاف في لولاك وقع موقع الضمير المنفصل المرفوع في لولا
أنت، والياء في لولاي بمنزلة لولا أنا كما وقع الضمير المرفوع موقع المجرور في نحو
ما أنا كأنت فأوقعوا مضمرًا موقع مضمرًا مجازًا واتساعًا؛ إذ لا يلتبس؛ كما لم يلتبس
إيقاع الضمير المرفوع موقع الضمير المجرور في التوكيد نحو مررت بك أنت، ومررت
بنا نحن، وكذلك ضربته هو، وضربتنا نحن فأكد الضمير المنصوب بالضمير المرفوع؛
لأنهم لو أوقعوا الضمير المؤكد هنا منصوبًا لالتبس بالبدل، وقال لو كانت لولا جارة
لجرت المظهر، وهذا لا يقدح في كونها جارة بالاتفاق، فإن مذ ومنذ، وكاف التشبيه،
وواو القسم لا تدخل على المضمر وهي جارة بالاتفاق، وكذلك تاء القسم لا تجر
سوى اسم الله تعالى، وقد شبه سيبويه لولا - في أنها لا تجر إلا المضمر المتصل - بـ
لذن في أنها لا تنصب إلا غدوة.

وأيضًا فإن الأخفش وصاحب الكتاب قد اتفقا على أن التغيير حاصل، فالأخفش
يرى أن التغيير في المضمر، وسيبويه يرى أن التغيير في لولا، ورأي سيبويه أولى؛ لقلة
التغيير؛ لأنه إذا اعتقد أن لولا هنا جارة كان ذلك تغييرًا واحدًا، وهو تغيير الحرف من
كونه حرف ابتداء إلى جعله حرف جر، وأما تغيير المضمر وإيقاعه موقع المرفوع فإنه
يرتقي إلى اثني عشر تغييرًا؛ لأن المضمر المتصل اثنا عشر اثنان للمتكلم، وخمسة
للمخاطب، وخمسة للغائب، ولا يخفى ما في ذلك من كثرة التغيير، وقلة التغيير أولى،
وأيضًا فتغيير لولا أمر تقديري ومعنوي، وتغيير المضمر أمر لفظي، والتغيير التقديري
كالمعدوم، وليس التغيير اللفظي كذلك^(١).

=

عقيل ٩/٣، تمهيد القواعد: ٦ / ٣٠٥١، رصف المباني / ٢٩٥، شرح الأشموني ٤٥٥/١، الممتع في
التصريف ١٩١/١، المنصف ٧٢/١.

اللغة: موطن: أراد به المشهد من مشاهد الحرب. طحت: هلك. هوى: سقط. بأجرامه: الأجرام:
جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسد. القلة: أعلى الجبل. النيق: أرفع موضع في الجبل. منهوى:
ساقط.

المعنى: كثير من مشاهد

(١) انظر: المقتضب ٧٦/٣، شرح التسهيل ٨٥/٣، شرح المفصل ١٢٠/٣، شرح ابن عقيل ٨/٣،
تمهيد القواعد ٣٠٥٢/٦، الدرر اللوامع ٨١/٢.

وأما قولهم: ما أنا كَأَنْتَ فقليل شاذ، وأما قولهم: مررت بك أنت فلم يقع موقع ضمير آخر مجرور إذ لا ضمير منفصل للجذر، وأما قولهم: ضربته هو ضربا فإنهم لو قالوا: ضربته إياه لكان بدلا، فإذا قالوا: ضربته هو كان تأكيدا، فصار إنما وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتأكيد، فبقي قول سيويه هو الراجح.

وَاجْرُزْ بِحَتَّى نَحْوُ حَتَّى مَطْلَعٍ وَبَعْدَ مُذْ وَ مُنْذُ إِنَّ شِئْتَ ازْفَعِ
تَقُولُ: مَا أَكَلْتُ مُذْ يَوْمَيْنِ وَ مُنْذُ يَوْمَانِ هُمَا ظَرْفَانِ

إذا كان المجرور بحتى اسما صريحا كقوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] فهي على ضربين، وقولنا: اسم صريح احترزنا به عما يكون في تأويل الاسم كالفعل المنصوب بعدها بأن مضمرة؛ فإن الكلام قد تقدم على ذلك في نواصب الأفعال، فأحد الضربين أن يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، وضربت القوم حتى زيدا فإن الرأس مأكول وزيد مضروب.

والثاني: أن يكون ما بعدها غير داخل فيما قبلها، بل يكون الفعل قد انتهى عنده لا به كقولك: صمت الأيام حتى يوم الفطر فيوم الفطر غير داخل في الصوم، فكأنك قلت: إلى الفطر.

وغير ذلك أن كل موضع صح أن تجعلها عاطفة كالواو فما بعدها داخل فيما قبلها وجزء منه قد انتهى الأمر به؛ فإنه يصح أن تقول: أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب، ولا يصح أن تقول: صمت رمضان حتى يوم الفطر بنصب يوم الفطر على العطف؛ لأنه غير داخل في الصوم؛ لانتهاء مدة الصوم عنده لا به.

ويجب أن يكون ما بعد حتى آخر جزء مما قبلها أو ملاقيا لآخر جزء مما قبلها؛ لأن حتى للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ولا يكون طرف الشيء من غيره، فلو قلت: رأيت القوم حتى حمار كنت قد جعلت الحمار طرفا للقوم ونهاية لهم وذلك محال؛ لأن طرف الشيء لا يكون من غيره.

ولهذا كان ما بعدها مشعرا بالتعظيم أو التحقير كقولك: مات الناس حتى الأنبياء وذلك أن الشيء إذا أخذ من أدناه فأعلاه غاية، وطرف الأنبياء عليهم السلام - غاية نوع الناس إذا أخذنا من أدنى المراتب واستقريناها صاعدين إليهم، فإذا أخذنا من أعلى الشيء فأدناه غاية له وطرف، فتقول: قدم الحاج حتى المشاة فنأخذ من الركبان

المتمكنين وننزل فننتهي إلى المشاة فيكون المشاة غاية للحاج وطرفا كما كان الأنبياء غاية للناس في العلو وطرفا.

ولا يجوز دخول حتى على المضمّر نحو مررت بالقوم حتاه وأجازه المبرد وأنشد^(١): [الوافر]

فلا والله لا يلقاه ناسٌ فتّى حتّاك يا ابنَ أبي يزيد
وردوا عليه من ثلاثة أوجه:

أولها: أن ما بعد حتى جزء مما قبلها، فإن عاد الضمير إلى ما قبلها لزم أن يكون ما بعدها هو عين ما قبلها فلا يكون جزءه، وإن عاد إلى الجزء فلم يتقدم لفظ ظاهر يعود عليه فامتنع الإضمار.

الثاني: إنك إذا قلت: ضربت القوم حتّاك جاز أن تكون عاطفة فيكون الضمير منصوبا، وجاز أن تكون جارة فيكون مجرورا وذلك ملتبس، وأقول: الصواب في العطف أن يقال: ضربت القوم حتى إياك بضمير منفصل لتعذر المتصل بعد حرف العطف.

الثالث: أنه كان يلزم قلب ألفها ياء كما في إلى، وعلى إذا دخلتا على المضمّر، ولم يعهد ذلك في حتى، ففي القلب ارتكاب ما لم يعهد، وفي ترك القلب خروج عن نظائرها - أعني عليه، وإليه -، انقضى الكلام على حتى.

(١) البيت من بحر الوافر، وهو مجهول القائل، ولم ينسبه العيني إلى قائله، وحتى لم يشر إلى ذلك، وهو في الجنى الداني (٥٤٤)، والخزانة (٩/ ٤٧٤، ٤٧٥)، والدرر (٤/ ١١١)، ورصف المباني (١٨٥)، والمقرب (١/ ١٩٤)، والهمع (٢/ ٣٢).

الكلام على (مذ ومنذ)

اعلم أن مذ، ومنذ يستعملان تارة اسمين وتارة حرفين، ومذ أدخل في حيز الأسماء من منذ؛ للحذف اللاحق لها؛ لأن أصلها منذ فحذفت نونها تخفيفاً؛ لأن الحذف تصرف، والتصرف بعيد من الحرف إلا في التضعيف نحو "إن" ولكن، ورب فيخففن بالحذف لأجل التضعيف، ومنذ غير مضاعفة فلو سميت بها ثم صغرتها أو كسرتها لرددت النون فكنت تقول: منيذ في التصغير، وأما في الجمع.

وإنما بنيا - إذا كانا اسمين - لتضمنهما معنى "من"؛ لأنهما لا ابتداء الغاية في الزمان كما أن من لا ابتداء الغاية في المكان.

قوله: وإن شئت أرفع جعله مخيراً بين الرفع والجبر، كأنه يشير بذلك إلى ما نقل عن أسد، وتميم من رفع ما بعدها في الماضي، ونقل عن مزينة، وغطفان وغيرهم خفض الماضي.

والرفع بعدهما على أحد معنيين:

أحدهما: أن يكونا لبيان مقدار المدة، ويكون ما بعدهما في هذا الوجه نكرة كقولك: ما رأيته مذ يومان، ومذ يوم، قال ابن السراج: وتختص في هذا الوجه، ف "مذ" مبتدأ وما بعدها خبر، وتقديره أمد انقطاع الرؤية يومان.

والوجه الثاني في الرفع: أن تكونا لبيان أول المدة ولا يقع بعدهما إلا المعرفة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ لأنه بين أن أول مدة انقطاع الرؤية يوم الجمعة ولم يبين فيها انتهاء المدة، وفي الوجه الأول بين ابتداء المدة وانتهاءها.

قوله: هما ظرفان كأنه يختار مذهب الزجاجي؛ فإنه يجعل مذ خبراً مقدماً مبتدأ، والتقدير عنده بيني وبين الرؤية يوم الجمعة ولم يبين فيها انتهاء المدة، وفي الوجه الأول بين ابتداء المدة وانتهاءها.

قوله: هما ظرفان كأنه يختار مذهب الزجاجي؛ فإنه يجعل مذ خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأ، والتقدير عنده بيني وبين الرؤية يومان، فتكون مذ على هذا متعلقة باسم فاعل، أو بفعل محذوف وفيها ضمير، فعلى هذا لو قلت: ما رأيته مذ يوم كله أجمع جاز على أنه تأكيد للضمير في "مذ"؛ لأنها ظرف وفيها ضمير مستتر مرفوع بها.

وليس لـ مذ وما بعدها في الرفع موضع عند الجمهور، وقال السيرافي: موضعها حال، كأنك قلت: ما رأيته متقدماً، أو مقدراً.

وَإِنْ جَرَزْتَ فَهُمَا حَرْفَانِ حَرْفَا ابْتِدَاءٍ غَايَةِ الزَّمَانِ

يعني بقوله: هما حرفان عند الأكثر؛ لأن قوما من البصريين ذهبوا إلى أنهما اسمان على كل حال، فإذا رفعوا بهما كان التقدير على ما تقدم في البيت السابق، وإن جروا بهما فبالإضافة ولا توجب الإضافة إعرابهما كما لا توجب إعراب لدن، وكم وهما إذا كانا للزمان الحاضر جرا نحو: أنت عندنا مذ اليوم، ومنذ الليلة، ومنذ الغداة أي: في اليوم، وفي الليلة، وفي الغداة، فهما حرفا جر.

والفرق بينهما إذا كانا حرفين، وإذا كانا اسمين أنهما إذا كانا حرفين جرا ما بعدهما وتعلقت كل واحدة منهما بما قبلها، وكان الكلام بها مع ما قبلها جملة واحدة، وإذا كانا اسمين رفعت ما بعدهما عند الأكثر، وكان الكلام بهما جملتين، الأولى فعلية غالبا، والثانية اسمية.

واحترزنا بقولنا غالبا عن مثل قولهم: زيد غائب مذ يومان. وأما قولهم مذ كم سرت؟ فمذ هاهنا تتعين للحرفية لتعلقها بالفعل الذي بعدها، كقولك: لمن ضربت، فاللام متعلقة بضربت، فكذلك مذ متعلقة بـ"سرت"؛ لأن الاستفهام لا يتقدم عليه عامله إلا إذا كان معنويا كالابتداء، أو حرف جر.

وإذا وقع بعدها الفعل كان في تقدير حذف المضاف، نحو ما رأيته مذ كان كذا أي مذ زمن كان كذا، وكذلك إذا وقع بعدها المصدر، نحو ما رأيته مذ قيام زيد يريد مذ زمن قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لأن مذ لا ابتداء الغاية في الزمان فلا يقع بعدها إلا الزمان، فإن وقع بعدها غيره قدر الزمان محذوفا.

وتقول: أنا أراك مذ سنة تتكلم في حاجة زيد فتجر؛ لأنك تريد أنك في حال الرؤية ولم تنقطع رؤيتك ولا كلامه، فإذا أردت أن مدة انقطاع هذه الرؤية سنة رفعت؛ لأن المعنى أنك رأيته ثم غبرت سنة لا تراه.

هُمَا كَمِنْ فِي غَايَةِ الْمَكَانِ تَقُولُ فِي مَنْ: سِرْتُ مِنْ عُمَانَ

هما ضمير مذ ومنذ، ويريد بقوله: هما كمن إذا كانا للماضي؛ فإنهما في الحاضر بمعنى في، أي: هما في ابتداء غاية الزمان كـ "من" في ابتداء غاية المكان، وهو اختيار سيبويه، وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان، وهو رأي المبرد، وابن درستويه من البصريين فإنهما يريان أنها لا ابتداء الغاية في الأزمنة والأمكنة واحتجوا بقوله تعالى:

﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وبقول زهير^(١): [أخذ الكامل]

لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
وقال سيبويه ومن تابعه: تقديره من تأسيس أول يوم، ومن مر حجج، ومن مر دهر،
فحذف المضاف وهو المصدر وأقام المضاف إليه مقامه، ف من داخله في التقدير على
المصدر، والمصدر ليس بزمان.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦؛ والأزهية ص ٢٨٣؛ وأسرار العربية ص ٢٧٣؛
والأغاني ٦/ ٨٦؛ والإنصاف ١/ ٣٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩، ٤٤٠؛ والدرر ٣/ ١٤٢؛ وشرح
التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٠؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٤؛ والشعر والشعراء
١/ ١٤٥؛ ولسان العرب ٤/ ١٧٠ (هجر)، ١٣/ ٤٢١ (منن)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣١٢؛ وبلا نسبة في
جواهر الأدب ص ٢٧٠؛ ورصف المباني ص ٣٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣٥
وهمع الهوامع ١/ ٣١٧.

اللغة: القنة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون. مذ حجج: منذ
سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قنة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة.
الإعراب: "لمن": جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم للمبتدأ. "الديار": مبتدأ مؤخر مرفوع. "بقنة":
جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "الديار"، وهو مضاف "الحجر": مضاف إليه مجرور.
ب"أقوين": فعل ماضٍ، والنون: ضمير في محل رفع فاعل. "من حجج": جار ومجرور متعلقان بـ
"أقوين". "ومن دهر": الواو: حرف عطف، "من دهر": جار ومجرور متعلقان بـ "أقوين".
جملة "لمن الديار": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أقوين": في محل رفع نعت "الديار".
والشاهد فيه قوله: "من حجج"، و "من دهر" حيث جاءت "من" لابتداء الغاية في الزمان، على رأي
الكوفيين.

(من)

أَمَّا إِلَى فَلَا نَتَّهَاءُ الْغَايَةَ مَبْدُوءَهَا مِنْ وَإِلَى النِّهَائِيَّةِ

اعلم أن من في مقابلة إلى؛ لأن من لا ابتداء الغاية وإلى للانتهاء؛ لأن كل فاعل شرع في فعل فلفعله ابتداء منه يأخذ، وانتهاء إليه ينقطع.

فإن قلت: ما معنى قولهم: ابتداء الغاية؟ لأن غاية الشيء آخره وابتدأه أوله، فكأنك قلت: من لا ابتداء الآخر ولأول الآخر؟ قلت: غاية الشيء طرفه، فكل فعل فله طرفان، طرف ابتداء وطرف انتهاء، ف من لطرف الابتداء، وإلى لطرف الانتهاء، فالطرفان غايتان.

والذي يعرفه به كون من للابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ نحو سرت من البصرة إلى الكوفة، والتقدير نحو قولهم: زيد أفضل من عمرو فكأنك قلت: ابتداء الفضل من عمرو وانتهاءه في الزيادة والارتقاء إلى زيد.

وهي - أعني من - أكثر حروف الجر تصرفاً؛ لانفرادها بالدخول على عند، ولها معان: معاني من أحدها: ابتداء الغاية، وقد تقدم.

والثاني: التبعض كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣] وتعرف بأن يحسن مكانها بعض، وقيل: لا بد أن يكون ما بعدها في التبعض أقل من النصف، وقيل: هي لا ابتداء الغاية، والتبعض مستفاد من القرينة.

الثالث: لبيان الجنس كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، وتعرف بأن يصح وقوعها صفة لما قبلها، أو يحسن مكانها الذي إذا كان المبين بها معرفة، أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن، ولا يجوز أن تكون في هذه الآية للتبعض، إذ ليس المراد اجتناب بعض الأوثان، لأن بعض الأوثان رجس وبعضها غير رجس، بل كلها رجس يجب اجتنابه، قال ابن السراج: لفظ الرجس جامع للأوثان وغيرها، فإذا قال: من الأوثان فمعناه: الذي ابتداءً من هذا الصنف، وهي لا ابتداء في جميع أحوالها، وإن أفادت معنى آخر فبالقرائن.

وقال بعض المحققين: هي في كل حال للتبيين فإذا قلت سرت من البصرة، فقد بينت مبدأ السير، وكذا ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ بينت الشيء المأخوذ منه كما بينت في آية الرجس الذي يجب اجتنابه.

الرابع: بدليله كقوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] قالوا: معناه بدل الآخرة.

والخامس: بمعنى اللام كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢] أي: لأجل ذلك.

السادس: أن تكون زائدة بعد غير الموجب، وتذكر فيما بعد.

(إلى)

الكلام على ومعناها الانتهاء، تقول: إنما أنا إليك أي: أنت غايتي ومنتهاى، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] أي ألا إلى الله غاية المصير ومنتهاه، وكذلك قولهم: كتابي إلى فلان أي: غاية الكتابة ومنتهاها إليه، وقد جعلها قوم، بمعنى مع، قال الله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] أي: مع المرافق، قالوا: لأنك لا تقول: غسلت إلى المرافق، بمعنى غسلته وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله؛ لأنك لا تقول: نصرت إلى فلان بمعنى نصرته، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] أي: مع أموالكم إذ لا يقال: أكلت إلى مال فلان بمعنى أكلته.

والتحقيق في هذا أن إلى على بابها، وبيانه أن الفعل إذا كان يتعدى بحرف جر وبمعناه فعل آخر يتعدى إما بنفسه أو بحرف آخر، جاز أن يتعدى أحدهما بالحرف الذي يتعدى به الفعل الآخر الذي بمعناه، مثاله قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها فتعدية بالباء، لكن لما كان الرفث بمعنى الإفضاء، والإفضاء يتعدى بـ إلى عدت الرفث بـ إلى؛ لأنه في معناه.

فأما قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ فالتقدير - والله أعلم - من يضيف نصرته إياي إلى نصره الله.

وتأويل الآية الأخرى: ولا تضموا أموالهم إلى أموالكم في الانفاق حتى لا يتميز أحد المالين من الآخر قلة مبالاة بما لا يحل لكم. وأما آية الغسل فـ "إلى" فيها للانتهاء، ودخول المرفق علم من السنة.

واختلف الناس في معنى "إلى" على أربعة أقوال: أحدها: أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازاً. والثاني: أنها ظاهرة في الدخول فلا يخرج ما بعدها عما قبلها إلا مجازاً.

والثالث: أنها مشتركة تستعمل تارة في الدخول، وتارة في غيره.
والرابع: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً منه دخل، وإلا فلا كالمرفق فإنه جزء من اليد، فلذلك دخل.

(الكاف)

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا مِثْلَ مَا يَبِينُ
فِي قَوْلٍ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنِ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَّا يُؤْتَفَيْنِ

الكاف على ضربين: حرف، واسم، والحرف على ضربين: زائد، وغير زائد، فغير الزائد معناه التشبيه نحو زيد كعمرو^(١).

وتتعين الحرفية إذا وقعت صلة للذي نحو الذي كعمرو زيد فالكاف حرف كما تقول: الذي في الدار زيد^(٢).

فإن قلت: هلا جعلت الكاف اسما بمعنى مثل وهي خبر مبتدأ محذوف تقديره الذي هو مثل عمرو زيد كقولهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً أي: ما أنا بالذي هو قائل. قلت: الحذف في جزء الصلة على خلاف الأصل ولا سيما إذا كان جزؤها هو العائد، وإن لم تقدر مبتدأ محذوفا فقد وصلت: الذي بالمفرد وهو ممتنع، فتعين أن تون الكاف في صلة الذي حرفا كالباء وفي؛ لأنها تتعلق بالفعل المضمر وهي نائبة عن الفعل الذي هو مع فاعله جملة.

فأما قولهم: إن كزيد عمرا فإن جعلت الكاف حرفا فانصب عمرا اسم إن وإن جعلتها اسما رفعت عمرا خبر إن، والكاف هي الاسم، كأنك قلت: إن مثل زيد عمرو. وأما الزائدة فلا تكون إلا حرفا كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي ليس مثله شيء، والكاف زائدة.

وقيل: لو لم تجعل الكاف زائدة لأدى إلى المحال أو التناقض. وبيانه أن الشيء إذا كان له مثل كان هو مثل ذلك المثل وإلا لم يكن أحدهما مثلاً للآخر، فلو لم تقدر زيادة الكاف لزم نفي مثل مثله، ومثل المثل نفسه؛ لأن المثل ثابت، ومثل هو المنفي وهو

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٠/١، أسرار العربية ٢٥٧/، شرح المفصل ٤٢/٨، ارتشاف الضرب ١٧١٠/٣، مغني اللبيب ٧/٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١١/٣، ١٢، وشرح التسهيل ١٧٠/٣، رصف المباني / ٢٠٠، ارتشاف الضرب ١٧١٢/٣، الجنى الداني ٨٤/، المساعد ٢٧٦/٢، شرح الدماميني على المغني ١٠١/٢، همع الهوامع ١٩٥/٤.

محال؛ لأن المماثلة لا تتحقق إلا من الطرفين، لأن من ماثل شيئاً فقد ماثله ذلك الشيء، فلو لم يحكم بزيادة الكاف لزم التناقض^(١).

وقيل: الكاف غير زائدة؛ لأنه قد يراد بمثل الشيء نفس الشيء كقولك: مثلي لا يفعل كذا أي: أنا لا أفعله^(٢)، ومنه قول الشاعر^(٣): [السريع]

يَا عَاذِلِي دَغْنِي مِنْ عَذْلِكَا مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا

أي: أنا لا أقبل منك، فيكون التقدير على هذا ليس كهو شيء ومن هذا قول المتنبي^(٤): [السريع]

وَلَمْ أَقُلْ "مِثْلُكَ" أَغْنِي بِهِ سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِلاَ مُشْبِهٍ

وأما كون الكاف اسمًا فمثل قول الراجز^(٥):

(١) انظر: الجنى الداني / ٨٤، وشرح التسهيل ١٧٠/٣، شرح الكافية الشافية ٣٦٦/١، شرح الدماميني على المغني ١٠٠/٢.

(٢) انظر: البسيط شرح الجمل ٨٥٠/٢، شرح الرضي ٣٢٤/٤، ارتشاف الضرب ١٧١٣/٣، الجنى الداني/٧٨، مغني اللبيب ٢٢/٣، المساعد ٢٧٦/٢، شرح الدماميني على المغني ١٠٣/٢، همع الهوامع ١٩٧/٤.

(٣) العاذل: الذي يلوم في تسخط وكراهية لما يلومك فيه. ودعني: اتركني. وقوله: مثلي لا يقبل من مثلك هو.

محلّ الشاهد فأصل معناه: من كان متّصفاً بصفاتي، فإنه لا يقبل ممن كان متّصفاً بصفاتك. وقد جرت عادة العرب أنهم يكونون بهذه العبارة عن معنى. «أنا لا أقبل منك» والعرب إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد، قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصافه، فقد نفوه عنه، ومن الكناية قولهم: «مثلك لا يبخل»، فقد نفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك، فسلكوا به طريق الكناية، والخلاصة أن «المثل»، يطلق في كلام العرب، ويراد به ذات الشيء.

والحاصل من هذا الشاهد: أن «الكاف» في قوله تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، [الشورى: ١١] لا تكون زائدة؛ لأن «مثله» هنا، بمعنى: «هو»، كأنه قال: ليس كهو شيء، وهذا التفسير، أبلغ من قولهم بزيادة الكاف؛ لزعم القائل بالزيادة، أنّ

المعنى يفسد بها، حتى يصبح المعنى: «ليس مثل مثله شيء»، وهذا باطل، فزادوا «الكاف»، وتفسير «المثل» بمعنى الذات، جيد. [الإنصاف / ٣٠١].

(٤) انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي (١ / ٣٩٩) وزهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي (١ / ١٠٤) ونهاية الأرب (٧ / ٥٨) ودلائل الإعجاز (١ / ١١٧) والإيضاح في علوم البلاغة (١ / ٦٥) ومعجز أحمد (١ / ٤٦٣).

وَصَالِيَات كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

فالكاف الأولى حرف، والثانية اسم؛ لدخول حرف الجر عليها، ولا يجوز جعل الأولى اسما والثانية حرفا؛ لما يلزم من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإنما تعين أن تكون الثانية اسما؛ لأن الكاف الأولى حرف جر وحرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء، فإن قيل: فقد دخل حرف الجر على حرف جر مثله^(١)، قال الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

=

(١) البيت من بحر السريع، واعترض البغدادي أن يكون من الرجز قال: وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز كما توهمه بعضهم، لأن الرجز لا يكون فيه معمولات فيرد إلى معمولات. وقبل البيت:

وَعَبْرُ نُؤْيٍ وَحَاجِي نُؤَيْنَ وَعَبْرُ وَدٍ جَازِلٍ أَوْ وَدَيْنَ

وهو لخطام المجاشعي في: الكتاب ٣٢/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٦٤/١، الجني الداني ٧٩/، شرح شواهد الشافية ٥٩/٤، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٤٥/٤، خزانة الأدب ٣١٣/٢، وبلا نسبة في: البسيط شرح الجمل ٨٥٢/٢، الفصول الخمسون ٢١٨/، المقتضب ٩٥/٢، ١٤٠/٤، شرح الكافية للرضي ٣٢٣/٤، شرح التسهيل ١٧٠/٣، الخصائص ٣٦٨/٢، سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١، التبصرة والتذكرة ٧٥١/٢، مغني اللبيب ٤٢/٢، شرح المفصل ٤٢/٨، التعليقة على المقرب ٢٩٩/١، المسائل البصريات ٥٣٨/١، ارتشاف الضرب ٢٤٢/١.

اللغة: الصاليات: أراد بها الأثافي أيضا، لأنها قد سعتفها النار، أي: سودتها وغيّرت لونها.

الأثافي: جمع أثفية، وهي الأحجار الثلاثة التي ينصب عليها القدر.

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: يؤتفين، فقد اختلف النحويون في وزنه فقال قوم: وزنه يُؤفَعْلَن، والهمزة زائدة، والفاء فيه فاء الفعل، فكان يجب أن يقول يُؤفَعْلَن لكنه جاء على الأصل للضرورة، وعلى هذا فَأَثْفِيَّةُ أَفْعُولَةٌ، فأصلها أَثْفَوِيَّةٌ، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء لتبقى الياء على حالها.

وقال قوم: وزنه يُفَعْلَعْلَن فالحمزة أصل ووزن أثفين على هذا فعلين، فقوله: نَأْفَكْ، وزنه تَفَعْلَن، لا يصح فيه غيره ولو كان من ثَفَيْتِ القدر لقال: تَنَفَّاكْ، ومعناه صار أعدائي حولك كالأثافي تظافرا.

شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٤١/٤، ١٤٢، وينظر: خزانة الأدب ٣١٦/٢.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ٢٠٦/، المسائل البصريات ٥٣٧/١، ٥٣٨، المسائل البغداديات ٣٩٨/١، والمقتصد شرح الإيضاح ٨٤٩/٢، البسيط شرح الجمل ٨٥١/٢، ارتشاف الضرب ١٧١٣/٣، الجني الداني ٧٩/، مغني اللبيب ٢٣/٣، المساعد ٢٧٦/٢، شرح الدماميني على المغني ١٠٣/٢، همع الهوامع ١٩٩/٤، كفاية المعاني في حروف المعاني ٥٤/.

فأقول: إنه لم يثبت كون اللام اسماً في موضع سوى هذا كما ثبت في الكاف فوجب أن تكون إحدى اللامين

زائدة للتأكيد، ووجب أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى، لأن حكم الزائد أن لا يبتدأ به، وأما الكاف فقد ثبت اسميتها في مواضع، منها قول الأعشى^(١): [البسيط]
أَتَتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفُتْلُ

قال أبو علي: الكاف هي الفاعل في البيت ولا يكون الفاعل حرفاً، فوجب أن تكون اسماً، ولا يحسن أن يكون الفاعل محذوفاً والكاف صفة له؛ لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا بحيث يصح أن يعمل فيها عامل الموصوف، فلو قدرت شيء كالطعن لكان الموصوف هنا فاعلاً والصفة جملة، والجملة لا تكون فاعلاً^(٢)، ومنه قول الشاعر^(٣): [الطويل]

أَبَيْتُ عَلَى مَيِّ كَثِيبًا وَبَعَلَهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ
فَالْكَافُ فِي كَالنَّقَا اسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا. ووزن يؤثفين يؤفعُعلن: مثل قوله^(٤): [الرجز]

(١) هو للأعشى الكبير.

و (الشَّطَطُ): الجُرُورُ والظُّلُمُ. و (يذهب فيه): يغيب فيه. و (الْفُتْلُ) جمع فتيلة: يداوى بها الجرح. والمعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم، ولا يردع الظَّالِمِينَ عن ظلمهم؛ مثل الطَّعْنِ الشَّدِيدِ الَّذِي تَكُونُ جِرَاحُهُ غَائِرَةً يَغِيبُ فِيهَا الزَّيْتُ، والفتل التي توضع في الجرح لتجفيفه ومداواته. والشَّاهد فيه: (كالطَّعْنِ) حيث وقعت (الكاف) فاعلاً ل (ينهى)؛ فهي اسم بمعنى مثل.

انظر: المقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وأسرار العربية ٢٥٨، وشرح المفصل ٤٣/٨، وابن النَّاظِم ٣٦٩، ورصف المباني ٢٧٢، والجنى الدَّاني ٨٢، وابن عقيل ٢٨/٢، والهمع ١٩٨/٤، والدِّيوان ٦٣ - والزَّواية فيه (هَلْ تَنْتَهُونَ؟ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ.....).

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٣/٣، وسر صناعة الإعراب ٢٨١/١، شرح اللمع للأصفهاني ٥١٤/١، ٥١٥، البسيط شرح الجمل ٨٥١/٢، شرح المفصل ٤٢/٨، ارتشاف الضرب ١٧١٢/٣، ١٧١٣، الجنى الداني ٨٤/، شرح الدماميني على المغني ١٠٤/٢، همع الهوامع ١٩٩/٤.

(٣) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (ص ٨٥)، والخصائص (٢/ ٣٦٩). هذا، وعالج: موضع بالبادية، ويتبطح: يستلقي على وجهه، وفي الديوان «على مثل الأشافي» بدل «على مَيِّ كَثِيبًا».

(٤) البيت لأبي حيان الفقهسي - ولم نقف له على تكملة.

وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره.

اللغة: "أهل" مستحق وذو أهلة "يؤكرم" أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكْرَمَا

لأن الهمزة زائدة، ووزن أثفية أفعولة بدليل سقوط الهمزة في قولهم: ثفيت القدر إذا جعلتها على الأثافي، وقيل: وزنها فعلية، والهمزة أصل، فوزن يؤثفين على هذا يفعلين؛ لأن الهمزة فاء، ومنه قول النابغة^(١): [البسيط]

وَلَوْ تَأَثَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالصَّفْدِ

ووزنه تفعل. ومعنى يؤثفين: يجعلن أثافي تحت القدر، والصاليات: المسودات من النار.

ولا تدخل الكاف على المضممر استغناء بـ "مثل"، وقيل: لو دخلت الكاف على المضممر ومن جملة المضممر كاف الخطاب. فيؤدي إلى الجمع بين المتماثلين^(٢)، وأما قول العجاج^(٣): [الرجز]

=

الإعراب: "إنه" إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها في محل نصب "أهل" خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة "لأن" اللام للتعليل وأن حرف مصدري ونصب "يؤكرما" فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل.

الشاهد: قوله "يؤكرم" حيث أثبت الهمزة، ولم تحذف تخفيفاً لضرورة الشعر والقياس حذفها. انظر: المقتضب ٢/ ٩٨، والأصول ٣/ ١١٥، والمنصف ١/ ٣٧، ١٩٢، ٢/ ١٨٤، وشرح ابن الناظم ص ٨٦٨، والمساعد ٤/ ١٩٠، والعيني ٤/ ٥٧٨، والخزانة ١/ ٣٦٨.

(١) عجز بيت صدره:

لَا تَقْذِفَنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: (٥٧) - ط دار الكتاب العربي.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٣١٥/٢، والمسائل البصريات ٥٣٩/١، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٢١/١، شرح المفصل ٤٢/٨.

(٣) عجز بيت قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتته حين أرادوا ورود الماء، فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.

وصدره: خَلَى الذَّنَابَاتُ شَمَالًا كَتَبَا

الشرح: "الذنابات" - بفتح الذال - جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كتبا" - بفتح الكاف والتاء - أي: قربا، "أم وعال" - بفتح الهمزة - هي هضبة في ديار بني تميم. المعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشي - عن طريقه في جانب شماله قريبا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.

الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

انظر: ديوان رؤبة بن العجاج ص ٧٤، وجمهرة الأمثال ١/ ١٤٦، والكتاب لسيبويه ١/ ١٦٨.

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

فمحمول على الاضطرار، وحملها في ذلك على مثل لاتفاقهما في المعنى، وأم
أوعال هضبة بعينها، وهو الجبل المنبسط.

(اللام)

وَاللَّامُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّمْلِيكِ كَمَا تَقُولُ: الْمَالُ لِلْمَلِكِ

اعلم أن الاختصاص هو أعم أحوال اللام وألزم لها إذ لا ينفك الملك عن الاختصاص، وينفك الاختصاص عن الملك، فمثال الاختصاص قولك: السرج للدابة، والضوء للنهار، وهذا أخ لزيد، وابن له، ومثال الملك قولك: المال لزيد، أي: مالكة ومستحقه، وقد يكون لمجاز الملك كقولك: الفرس للسادس وقد تكون زائدة كقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدَفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢]، فالتقدير ردفكم أي: لحقكم بعض الذي تستعجلون من العذاب، وهو عذابهم يوم بدر بالقتل والأسر، وقيل: ردف بمعنى دنا، وأزف وذلك مما يتعدى باللام، فعلى هذا ليست اللام زائدة، وقد عداها الشاعر بـ " من " في قوله:

فلما ردفنا من عمير وصحبه

أي: دنونا، فأما لام الاستغاثة فمعناها الاختصاص؛ لأنك إذا قلت: يا لزيد فالمعنى أنه مخصوص بالاستغاثة دون غيره، وأما قولهم في القسم: لله لا يؤخر الأجل فهو بمعنى الواو، فإن القسم له اختصاص بالاسم المقسم به، وكذا لام التعليل نحو جئتكم لإكرامك؛ إذ لمجيئك اختصاص بالإكرام، وكذا لام التعدية التي يجوز إسقاطها، نحو: نصحت لك أي: لك اختصاص بنصحي، والتي لا يجوز إسقاطها نحو ما أضرب زيدا لعمره؛ لأن فعل التعجب لا يتعدى إلى غير المتعجب منه إلا بالحرف نصحت، فالتعجب من ضرب زيد الذي لعمره - اختصاص به، واللام في قول الشاعر^(١):

[الطويل]

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدْرُه:

تَنَاولَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ اتَّيَّ لَهُ

يُنْسَبُ إِلَى جَابِرِ بْنِ حُجَيِّ التَّغْلَبِيِّ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ٢١٢.

ويُنْسَبُ إِلَى الْمَكْبَرِ الْأَسَدِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لِلْمَكْبَرِ الصَّبِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَشَرِيحِ بْنِ أَوْفَى الْعَبْسِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لِعَصَامِ بْنِ الْمُقَشَّعِ الْعَبْسِيِّ؛ وَذَكَرَ ابْنُ شَبَّةٍ أَنَّهُ لِلْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ.

يُنْظَرُ: الْاِقْتَضَابُ ٤٣٩.

وهو في الْأَزْهِيَّةِ ٢٢٨ منسوبٌ إِلَى الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ، وَصَدْرُهُ:

تَنَاولْتُ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ

فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

يظن أنها بمعنى على وهي للاختصاص، أي: كانت الصرعة لهذا العضو فكان هو المخصوص بها، واللام في قولهم: كتبته اعشر خلت، وخرج لوقته يظن أنها بمعنى "في"، وهي راجعة إلى الاختصاص، والمعنى أنه كان لذلك الوقت اختصاص بالكتابة.

=

وقال الجواليقي - في شرحه على أدب الكاتب ٢٦٢ - : "إنه من شعرٍ لكعب بن جدير المنقري،
وصدره:

شَكَكْتُ لَهُ بِالرُّمَحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ

والشاهد فيه: (لليدَيْنِ وللفَمِ) حيث جاءت اللام بمعنى (على).

انظر: أدب الكاتب ٤٠١، وأمالِي ابن السَّجَرِيِّ ٦١٦/٢، ووصف المباني ٢٩٧، والجنى الدَّاني ١٠٠، والمغني ٢٨٠، والأشْمُونِيُّ ٢١٧/٢.

(الباء)

وَالْبَاءُ لِلإِلْصَاقِ قَدْ تَزَادَ كَمَا تَزَادُ مِنْ فَلَا تُرَادُّ

شَاهِدُهُ كَفَى بِهِ شَهِيدًا وَمَا بِهِ أَحَدٌ مِنْ زِيدًا

اعلم أن الباء لتعدي الفعل الذي لا يتعدى بنفسه إلى المفعول، وإذا عدته فقد أوصلته إليه، وإذا أوصلته إليه فقد ألصقته به وأضافته إليه، فمعناها العام للإلصاق كقولك: به داء أي: قد لصق به ولزمه ويقال: الإلحاق، والإلصاق، بالزاء والسين. فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] فإنه لا إلصاق؟

قلت: الذهاب هو اللاصق بسمعهم.

قوله: والباء للإلصاق مبتدأ وخبر، وقد تم الكلام.

وقوله: قد تزداد خبر مبتدأ محذوف أي: هي قد تزداد، وقد تزداد، وقد يعرض لها مع الإلصاق معان:

أحدها الاستعانة إذا اتصلت بآلة متوسطة بين الفاعل والمفعول نحو: كتبت بالقلم، وضربت بالسيف، فقد استعنت بهذه الآلات على هذه الأعمال.

الثاني: المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته، ودخل بشباب السفر؛ أي: مصاحباً، ومنهم من يسمى هذه الملابس، أي: خرج ملابسا لعشيرته، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فيمن قرأ بضم التاء، أي: تنبت دهنا بالدهن، والمفعول محذوف، أي ما تنبته ملتبسا بالدهن، وكذلك من قرأ بفتح التاء، أي: تنبت دهنا معها، فالباء في معنى الحال، وكذلك من قرأ تنبت بفتح الباء على البناء للمفعول؛ لأننا نعلم أن الشجرة لا ينبت بها الدهن، وإنما ينبت بها الماء، فاعرفه.

الظرفية بمعنى " في " في قولك: زيد بمكة، وعمر بالباب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨] أي: في الأسحار.

الرابع: السببية كقولك: أخذته بذنبه، ومنه: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠] أي: بسببكم.

الخامس: المقابلة كقولك: بعته بكذا والبدلية كقول الشاعر^(١): [الطويل]

(١) هذا البيت من الطويل وهو ليزيد بن الحكم.

والشاهد: في قوله: مقتوي وهو مفعّل، وأصله: مقتو.

تَبَدَّلَ خَلِيلًا بِي كَشْكُلِكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِي

أي: تبدل خليلًا بي، وخليلا الثاني منصوب بفعل مضمر دل عليه مقتو؛ لأن مقتويا لازم، ووزنه مفعّل مثل مسود اسم فاعل من افعل، وافعل لا يتعدى، فكأنه قال: فإنني أسوس أو أتعهد خليلًا بذلك، ومقتو مفعّل من القتو، وهو الخدمة، وكأنه قال: فإنني أخدم خليلًا صالحًا بذلك.

السادس: التعليل كقولك: بنعمة الله وصلت إلى كذا، وهو راجع إلى معنى السببية.

وأما زيادة الباء ففي أربعة مواضع:

أحدها: في المبتدأ نحو بحسبك زيد أي: حسبك زيد.

الثاني: في الخبر نحو حسبك بزيد ومنه ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلَهَا﴾ [يونس: ٢٧] عند

الأخفش، فجزاء مبتدأ، وبمثلها الخبر، أي: مثلها، وتطرد زيادتها في خبر ليس، وما.

الثالث: في الفاعل، لازمة في التعجب نحو: أحسن بزيد على رأي سيويه؛ فإن

المجرور عنده فاعل، وغير لازمة نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] أي: كفى الله،

وأجاز ابن السراج أن تكون الباء في هذه متعلقة بمصدر محذوف، أي: كفى اكتفاؤك

بالله، وليست على هذا زائدة، وهو ضعيف؛ لأن المصدر موصول ولا يحذف الموصول

وتبقى صلته، وإنما حسن ذلك دلالة الفعل - أعني كفى على المصدر.

الرابع: زيادتها في المفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾

[البقرة: ١٩٥] أي: ولا تلقوا أيديكم، ومن زيادتها في المفعول قولهم: كفي بالمرء إثما

أن يكذب فالمرء مفعول، وأن يكذب فاعله، أي: كفى المرء إثما كذبه، وكثرت زيادتها

في المفعول بعد علمت مع الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق:

١٤] أي: أن الله يرى، وقد زيدت في خبر لكن لشبهه بالفاعل، قال الشاعر^(١): [الطويل]

=

ونصب خليلًا - من قوله: فإنني خليلًا صالحًا... - بمقتوي على تضمينه معنى متخذ.

انظر: الذخائر (٢/ ١٠٤)، والمحتسب (٢/ ٢٥)، واللسان «قتا»، والتذيل (٦/ ١٥٦ أ).

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٣؛ والدرر ٢/ ١٢٧؛ وسرّ

صناعة الإعراب ١/ ١٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ١٥/

٢٢٦ (كفي)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٣٤؛ وجمع الهوامع ١/ ١٢٧.

الإعراب: "لوكن": الواو بحسب ما قبلها، "لكن": حرف مشبّه بالفعل. "أجزًا": اسم "لكن"

منصوب. "لو": حرف شرط غير جازم. "فعلت": فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع

فاعل، وهو فعل الشرط، وجوابه محذوف تقديره: "لو فعلت لنتل جزاءه" مثلاً. ويجوز أن تكون "لو"

وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِيْنِ وَلَا يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي ذَاكَ وَالْأَجْرُ
قَالُوا: أَرَادَ وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَهُ هَيْنَ.

فأما قوله: وما بها من أحد فمثال لزيادة من، وأحد مبتدأ، وبها خبره، أي: ما بها
أحد، ويتوقف زيادتها عند سيبويه على أمرين:
أحدهما: أن تكون في غير الواجب.
الثاني: أن تكون مع النكرة كما مثل به.

والأخفش والكوفيون يرون زيادتها في الواجب، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ
مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وجه التمسك به قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، فلو لم تحمل "من" في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ
مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ على الزيادة لحصل التعارض.

والجواب عنه أنه يحتمل أن يكون المراد بغفران جميع الذنوب قوماً وبغفران
بعض الذنوب قوماً آخرين، وهو كذلك؛ فإن الآية التي فيها من لقوم نوح، فيجوز أن
يكون الله قد شرف هذه الأمة على قوم نوح بغفران جميع ذنوبهم، فيكون من في الآية
للتبويض، أي: يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم.

واحتجوا بقول العرب: قد كان من مطر ويحتمل أن تكون من فيه للتبويض، أي:
قد كان شيء من مطر، ويحتمل أن يكون محمولاً على الحكاية كأنه سمع من يقول:
هل كان من مطر؟ فقال مجيباً: قد كان من مطر.

وموضع زيادة من النفي، والنهي، والاستفهام، تزداد في النفي، والاستفهام مع
المبتدأ، كما مر، ومع الفاعل، نحو هل جاءك من رجل، ومع المفعول، نحو هل رأيت

=

حرف تمنّ، فلا تحتاج عندئذٍ إلى جواب. "بهين": الباء حرف جرّ زائد، "هين": اسم مجرور لفظاً
مرفوع محلاً على أنه خبر "لكنّ". "وهل": الواو حرف استئناف، "هل": حرف استفهام. "ينكر": فعل
مضارع مبني للمجهول مرفوع. "المعروف": نائب فاعل مرفوع. "في الناس": جار ومجرور متعلقان بـ
"ينكر". "والأجر": الواو حرف عطف، "الأجر": معطوف على "المعروف" مرفوع.

وجملة "لكنّ...": بحسب ما قبلها. وجملة "لو فعلت لتلت" الشرطية: اعتراضية لا محلّ لها من
الإعراب. وجملة "فعلت": جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "هل ينكر...":
استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "بهين" حيث دخلت الباء الزائدة على خبر "لكنّ" "بهين"، وذلك لشبه "لكن"
بالفاعل، ومع ذلك فقد قيل: إنّه شاذّ.

من رجل؟ وفي النهي لا تزداد إلا مع الفاعل والمفعول نحو: لا يقيم من أحد ولا تضرب من أحد، وتزداد بين المضاف والمضاف إليه مع كم كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النجم: ٢٦]، أي: وكم ملك.. أي: وكم ملك.

فأما قولك: ما جاءني من أحد فـ من زائدة لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلا كلام، وأما معنى فإن الاستغراق مستفاد من لفظ أحد، فأما قولهم: ما جاءني من رجل فهي زائدة لفظاً لا معنى، أما زيادتها لفظاً فظاهر، بمعنى أنها لو سقطت لم يختل فهم الكلام لكن يزول معنى الاستغراق؛ فإنه مستفاد منها، فإنك لو قلت: ما جاءني رجل لم تنف إلا واحداً غير معين بدليل أنه يصح أن تقول: ما جاءني رجل بل رجلان، فلو أفاد رجل الاستغراق بدون من لكنت قد ناقضت أول كلامك بآخره.

(رُبُّ) وَأَحْكَامُهَا

وَرُبُّ لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمُنْكَرِ كَرُبُّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلًا قُرِي

إن أراد بقوله: رب للتقليل في الأصل والحقيقة فظاهر، وإن أراد في الاستعمال فليس كذلك؛ فإنها قد استعملت في التكثير لكن مجازاً، ومنه قول امرئ القيس^(١):
[الطويل]

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا

قالوا: ليس المراد به يوماً واحداً؛ لأنه قد استثنى منه بقوله: ولا سيما يوم بدارة جلجل والواحد لا يستثنى منه، ومنه قول الآخر^(٢): [الطويل]

فَإِنْ تُمَسِّسَ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُفُودُ

ووجه الاستدلال بأنها للتكثير أن المراد بهذا البيت المدح، والشيء القليل لا يمدح به إنما يمدح الإنسان بما يكثر منه وجوده من الجميل، ويقل من غيره.

وإنما اختصت بالنكرة لكونها للتقليل، والمعرفة لشيء معين فلا يقبل التقليل بعد تعيينه، وأما النكرة فقابلية للتقليل لشيوعها ولصحة أن يراد بها الكثرة.
فإن قيل: فقد علمت في المعرفة مثل: رب رجل وأخيه.

قلت: إنما عملت فيه؛ لأنه تابع غير مباشر بـ "رب" والتابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع، ولأن الأخ مضاف إلى ضمير معمول رب وكذلك لو قلت: مررت بامرأة،

(١) هذا صدر بيت عجزه:

ولا سيما يوم بدارة جلجل

هو من معلقة امرئ القيس وينظر ديوانه (ص ١٠)، والمسائل المشككة للفارسي (ص ٣١٧)، والمفصل (ص ٦٩)، وشرحه لابن يعيش (٢/ ٨٦)، وشرح المصنف (٢/ ٣١٨)، والتذييل (٣/ ٦٧٥)، والأشموني (٢/ ١٦٧).

(٢) هذا البيت لأبي عطاء السندي، واسمه: أفلح بن يسار: نشأ في الكوفة، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، شاعرٌ فحلَّ من شعراء بني أمية؛ مات أيام المنصور.
و (الفناء): ساحة الدار. و (الوفود): الزّوار وطلّاب الحاجات.
والشاهد فيه: (فرّبما) حيث جاءت (ربّما) للتكثير.

انظر: الحماسة ١/ ٣٩١، والشعر والشعراء ٥١٩، وشرح اللّمع لابن بزّهان ١/ ١٧٠، والمقتصد ٢/ ٨٢٩، واللّسان (عهد) ٣/ ٣١٣، وجواهر الأدب ٣٦٦، والأشباه والتّظائر ٣/ ١٨٦، والخزانة ٩/ ٥٣٩، وشعره - ضمن مجلّة المورد، المجلّد التاسع، العدد الثّاني - ٢٨٢.

ورب رجل وعمها لم يجز؛ لأن العم ليس مضافاً إلى ضمير رجل، بل إلى ضمير المرأة؛ لأنك تريد عم المرأة، فهذا يدل على أن حكم الضمير حكم معمول رب إذ هو له فكأنه لم يزد عليه بطائل. ورب إما أن يستعمل بتخفيف الباء أو بتشديدها، فإن شددت الباء فإما أن تفتح الراء، أو تضمها، فإن ضمنت الراء حركت الباء بالضم للإتباع، وبالفتح للتخفيف، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين، وإن خففت الباء جاز فيها الضم، والفتح والسكون، والفتح أفصح، والضم للإتباع، والسكون على الأصل؛ إذ لم يلتق ساكنان، والفتح تنبيهاً على الأصل، أو أن المحذوف هو الباء الأولى الساكنة، وإن فتحت الراء فوجهان:

تخفيف الباء وتشديدها، فتلك ثمانى لغات، وإن لحقتها تاء التأنيث نحو: رب فوجهان: تخفيف الباء تشديدها، فتلك عشر لغات وهذه التاء تلحق ساكنة ومتحركة، فقياس من أسكنها أن يقف عليها بالتاء، ومن حركها أن يقف عليها بالهاء. **وَبَعْدَ وَصْفِ الْإِسْمِ يَأْتِي مُظْهِرًا عَامِلُ رُبٍّ أَوْ يَكُونُ مُضْمَرًا**

يريد بعد وصف الاسم الظاهر؛ لأن المضمّر في قولهم: ربه رجلاً لا يوصف، ولذلك قال أبو علي: فإذا دخلت على الظاهر لزمتهما الصفة، قالوا: وهذا القول يوهّم أنها تدخل على نكرة مضمرة، ولا خلاف بين المحققين من أصحابه أن ضمير النكرة معرفة، وإنما قال أبو علي؛ ذلك لما رأى من إبهام هذا الضمير، ومعنى الإبهام فيه أنه لم يقع موقع ظاهر بعينه، بل وقع ظاهر شائع فلذلك شاع دخول رب عليه حتى كأنك قلت: رب رجل رجل، فلما أضمرت الأول فسرتة بالثاني منصوباً على التمييز.

واحترزنا بقولنا: إنه لم يقع موقع ظاهر بعينه عن مثل قولك: رأيت رجلاً فأكرمته فإن الهاء في أكرمته واقعة موقع ظاهر معين، إذ لو قلت عوض الضمير: فأكرمت الرجل صح، وكذلك الضمير في نعم واقع موقع ظاهر بعينه، وهذا الضمير لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث عند البصريين، وهذا الضمير عند الكوفيين راجع في التقدير إلى موقع مذکور، كأنه قيل لك: هل من رجل كريم؟ فقلت: ربه رجلاً، ولذلك يشئ عندهم ويجمع، ويذكر ويؤنث على حسب مميزه، ويلزمهم على هذا أن لا يحتاج هذا الضمير إلى مفسر؛ لأنه عائد على مذکور متقدم، وأن يجوز رب الرجل؛ لأن المضمّر العائد على مذکور أعرف من المعرّف باللام، فاعرفه.

وإنما لزم مجرورها الصفة توفيراً لمقتضى رب من التقليل؛ لأن قولك: رب رجل عالم أبلغ في باب التقليل من قولك: رب رجل من غير وصف، وتوصف بأحد ثلاثة

أشياء: بالمفرد، كما مثلناه، وبالجمله الفعلية نحو رب رجل أكرمته، وبالجمله الاسمية نحو: رب رجل أبوه قائم، والفعل والفاعل والمبتدأ والخبر في موضع جر على النعت لـ "رجل".

وإنما أضمر الفعل العامل فيه؛ لأن الصفة قد سدت مسده، وللعلم به كما حذفوا متعلق الحرف في نحو زيد من الكرام للعلم به، وقيل: لكثرة الاستعمال، كما حذفوا متعلق الباء من باسم الله كذلك.

وإن ظهر الفعل الذي تتعلق به فهو الأصل نحو رب رجل كريم لقيت وإنما لزم تأخير الفعل العامل فيها دون غيرها من حروف الجر؛ لأن لها صدر الكلام لشبهها بحرف النفي، إذ تقليل الشيء يقارب نفيه بدليل قولهم: قل رجل يقول ذاك إلا زيد يرفع زيد، كما تقول: ما رجل يقول ذاك إلا قليل، أو حملاً لها في التقليل على كم لأنها نقيضتها، كقول الأعشى^(١): [الخفيف]

رُبِّ رَفِدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكِ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ

فـ "هرقته" في موضع جر صفة لـ "رفد"، ومتعلق رب محذوف وأسرى معطوف على رفد، ومن معشر نعت لأسرى يتعلق بمحذوف ولا يتعلق بأسرى، أي مأخوذ من معشر لأنه يبقى بغير وصف، والمجرور بررب يلزم الوصف، وكذلك المعطوف عليه،

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٥٩، ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦؛ والدرر ١/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥؛ ولأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/ ٢٥١.
الإعراب: "رب": حرف جر شبهه بالزائد. "رفد": اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف. "هرقته": فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "ذلك": "ذا": اسم إشارة مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل "هرقته"، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. "اليوم": بدل منصوب بالفتحة الظاهرة. "وأسرى": الواو: حرف عطف، و"أسرى": اسم معطوف على "رفد". "من معشر": جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ "أسرى". "أقتال": صفة "معشر" مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة "رب رفد هرقته": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "هرقته": في محل رفع صفة "رفد" على المحل.

والشاهد فيه: حذف جواب "رب". والتقدير: رب رفدٍ مهراقٍ ضممته إلى أسرى، ورب أسرى من معشر أقيال ملكتهم.

والرّفد - بفتح الراء -: القدح العظيم، ويروى بكسرهما. والأقتال جمع قتل وهم الأعداء، وأسرى جمع أسير كجريح وجرحى.

وَرُبُّ إِنْ كُفِّتْ بِمَا كُزِّبَ مَا صَارَتْ كَمَثَلٍ إِنْ مَا وَقَلَمًا
فَيَقَعُ الْفَعْلُ وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمَرُوا فِي الشِّعْرِ رَبُّ وَخَدَهَا
وَ حَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كَقَوْلِهِ وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ

يريد إن كفت عن الجر بـ "ما" صارت مثل إن إذا كفت بـ "ما" عن النصب، أي مثل باب "إن"، ومثل قل إذا كفت عن رفع الفاعل بـ "ما"، والمكفوف من حروف الجر عن العمل بـ "ما" "رب"، ومن حروف النصب "إن" وأخواتها، ومن الأفعال قلما، وطالما، ومن الأسماء "كل" إذا كانت ظرفا وفيها معنى المجازاة نحو قلما قام زيد فأكرمه، فأما قلما، وطالما "فإن" "ما" فيهما كفت الفعل عن طلب الفاعل حتى وقع بعده فعل آخر، أو مبتدأ وخبره^(١)، ومنه قول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) انظر: الأصول ٥٠٧/١، المقتصد شرح الإيضاح ٨٣٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٣/١، البسيط شرح الجمل ٨٦٠/٢، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٩/، ارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤.

(٢) البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ١٩٠/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٧؛ ومغني اللبيب ٣٠٧/١، ٥٨٢/٢، ٥٩٠؛ ويلا نسبة في خزانة الأدب ١٤٥/١؛ والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧؛ والدرر ٣٢١/٦؛ والكتاب ٣١/١، ١١٥/٣؛ ولسان العرب ١١/٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قل)؛ والمحاسب ١/٩٦؛ والمقتضب ٨٤/١؛ والممتع في التصريف ٤٨٢/٢؛ والمنصف ١٩١/١، ٦٩/٢؛ وهمع الهوامع ٢/٨٣، ٢٢٤.

اللغة: صددت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودة. المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلما يدوم الوداد ويستمر الحب إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: "صددت": فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. "أطولت": الفاء: للعطف، "أطولت": فعل ماضي مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. "الصدود": مفعول به منصوب بالفتحة. "وقلما": الواو: استثنائية، "وقل" فعل ماضى مبني على الفتح، و"ما": حرف زائد. "وصال": فاعل مرفوع بالضمّة. "على طول": جار ومجرور متعلقان بالفعل "يدوم". "الصدود": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "يدوم": فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. جملة "صددت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أطولت":

صَدَدَتْ فَأَطُولَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
فقد قيل فيه: إن "ما" كافة، ورفع وصال بفعل مقدر يفسره يدوم، وقيل: "ما"
زائدة، ورفع "وصال" بـ "قل".

وقيل: (ما) مصدرية وهي وصلتها في موضع رفع فاعل، (و) وصال على هذا فاعل
فعل مقدر، يفسر بما بعده.

وقوله: ويقع الفعل والاسم بعدها يريد بالفعل الجملة الفعلية، وبالاسم الجملة
الاسمية؛ لأنها لما كتبت بـ "ما" صارت كحرف لا اختصاص له فيدخل على كل واحدة
من الجملتين، فيفيد تقليل النسبة، وقد يفيد التكثير، فمثال دخولها على الجملة الفعلية
قول الشاعر^(١): [المديد]

=

معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب. وجملة "قلما وصال": استثنائية لا محل لها. وجملة "يدوم":
في محل رفع صفة لـ "وصال".

والشاهد فيه قوله: "وأطُولَتْ"، والقياس: "أَطْلَتْ"، لكنه جاء مُصَحَّحًا على الأصل كـ "استَحُوذَ".

(١) هذا صدر بيت عجزه:

تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ١٥ / ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ١١ / ٤٠٤؛
والدرر ٤ / ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيوي ٢ / ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص
٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣؛ والكتاب ٣ / ٥١٨؛ ولسان العرب ٣ / ٣٢ (شيخ)، ١١ / ٣٦٦
(شمل)؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٤٤، ٤ / ٣٢٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١٠؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب
ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨؛ والدرر ٥ / ١٦٢؛ ورصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٩؛
وشرح التصريح ٢ / ٢٠٦؛ وكتاب اللامات ص ١١١؛ ومغني اللبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩؛
والمقتضب ٣ / ١٥؛ والمقرب ٢ / ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢ / ٣٨، ٧٨.

اللغة: أوفى: أشرف أو نزل. العلم: الجبل. الشمالات: جمع الشمال، وهي ريح الشمال.
المعنى: يفخر الشاعر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة.
الإعراب: "ربما": "رب": حرف جرّ شبيه بالزائد، و"ما": حرف كاف. "أوفيت": فعل ماضٍ، والتاء:
ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. "في علم": جار ومجرور متعلقان بـ "أوفيت". "ترفعن": فعل
مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: حرف توكيد. "ثوبي": مفعول به منصوب، وهو
مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "شمالات": فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة "ربما أوفيت": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "ترفعن": في محلّ نصب حال.
والشاهد فيه قوله: "ترفعن" حيث أكّد الشاعر الفعل بالنون الخفيفة بعد "ما" المسبوقة بـ "رُبَّ"، وهذا
للضرورة.

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ

ومثال دخولها على الاسمىة قول الشاعر^(١): [الخفيف]

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْجُ حَوْلِهِنَّ الْمَهَارُ

فـ "الجمال" مبتدأ، وـ "المؤبل" نعت، وفيهم خبره.

والجمال القطيع من الإبل مع رعاتها، والمؤبل المعد للاقتناء، والعناجيج: جياذ

الخيـل، واحدها عنجوج. والمهار: جمع مهر، وهو ولد الفرس^(٢).

يريد: أنهم قوم ذوو يسار عندهم الإبل والخيـل ومعها أولادها والمراد كثرة ذلك

عندهم؛ لأن الكلام في معرض الافتخار، والشيء القليل لا يفتخر به في مثل هذا

عندهم. واعلم أن "ما" تلحق "رب" على ثلاثة أوجه:

أحدها: كافة كما مر.

الثاني: نكرة موصوفة بمعنى شيء^(٣)، كقول الشاعر^(٤): [الخفيف]

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦؛ والأزهية ص ٩٤، ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٦، ٥٨٨؛ والدرر ٤/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٤٨، ٤٥٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٨؛ والدرر ٤/ ٢٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٦٦.

اللغة: الجامل: قطع الجمال. المؤبل: الإبل المعدة للاقتناء. العناجيج: ج العنجوج، وهو من الخيل الطويل العنق. المهار: ج المهر، وهو ولد الفرس.

المعنى: ربّ قطع من الجمال المعدة للاقتناء، وجياذ طويلة الأعناق بينها المهار.

الإعراب: "رُبَّمَا": "رب": حرف جرّ شبيه بالزائد، و"ما": حرف كاف. "الجمال": مبتدأ مرفوع. "المؤبل": نعت مرفوع. "فيهم": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. "وعناجيج": الواو: حرف عطف، و"عناجيج": معطوف على "الجمال" مرفوع. "بينهن": ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر مقدّم. "المهار": مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة "رُبَّمَا الجامل...": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "بينهن المهار": في محلّ رفع نعت "عناجيج".

والشاهد فيه قوله: "رُبَّمَا الجامل" حيث دخلت "ما" الكافة على "رب"، فكفّتها عن عمل الجرّ، ودخلت على الجملة الاسمىة.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٩، والإيضاح العضدي ٢٠٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٠، شرح الدروس في النحو ٣٢٢، البديع في علم العربية ج ١/ ١/ ٢٥٢، الفواكه الجنية ٣٤١.

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ — رِلِّهِ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
أي: رب شيء، أو أمر مكروه.

الثالث: زائدة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، قال الشاعر:

رَبَّمَا ضَرْبَةَ سَيْفٍ صَقِيلٍ — بَيْنَ بُضْرَى وَطَغْنَةٍ نَجْلَاءِ
أي: رب ضربة.

قوله: وأضمرُوا في الشعر رب وحدها معنى الإضمار هنا أن حرف الجر يسقط من اللفظ إلا أنه مراد في النية والتقدير، والفعل يتعدى به إلى الاسم لا بنفسه، وقد أضمرُوا

=

(١) انظر: المقتضب ٣١٨/٢، ٣٤٦، ٣٤٧، واللباب ٣٦٥/١، البسيط ٨٧٠/٢، شرح الرضي ٢٩٨/٤، الكنز ٧٦/٢، ارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤، تذكرة النحاة ٨/، الجنى الداني ١٥٤/، توضيح المقاصد ٧٧٧/٢، المساعد ٢٩٧/٢، تمهيد القواعد ٣٠٥٨/٦، همع الهوامع ٢٢٢/٤.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠؛ والأزهية ص ٨٢، ٩٥؛ وحماسة البحري ص ٢٢٣؛ وخزانة الأدب ١٠٨/٦، ١١٣، ١٠/٩؛ والدرر ١/٧٧؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٣؛ والكتاب ٢/١٠٩؛ ولسان العرب ٢/٣٤١ (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/٧٠٧، ٧٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/٤٨٤؛ وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/١١٥؛ ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/١٣٤؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٧ (فرج)؛ والأشباه والنظائر ٣/١٨٦؛ وأمالى المرتضى ١/٤٨٦؛ والبيان والتبيين ٣/٢٦٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ وشرح الأشموني ١/٧٠؛ ومغني اللبيب ٢/٢٩٧؛ والمقتضب ١/٤٢؛ وهمع الهوامع ١/٨.

الإعراب: "ربما": "رَبَّ": حرف جرّ شبيه بالزائد، و"ما": نكرة بمعنى "شيء" في محل رفع مبتدأ، وفي محل جر بحرف الجر لفظاً. "تكراه": فعل مضارع مرفوع. "النفوس": فاعل مرفوع. "من الأمر": جار ومجرور متعلقان بـ "تكراه". "له": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. "فرجة": مبتدأ مؤخر مرفوع. "كحل": جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ "فرجة"، وهو مضاف. "العقال": مضاف إليه مجرور.

وجملة "ربما تكراه النفوس...": لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة "تكراه النفوس": في محل رفع نعت لـ "ما". وجملة "له فرجة": في محل رفع خبر المبتدأ "ما"، أو في محل جر صفة لـ "الأمر" لأنه محلى بـ "أل" الجنسية.

والشاهد فيه قوله: "ربما" حيث دخلت "رب" على "ما" ممّا يدل على أن "ما" قابلة للتكرير، لأن "رب" لا تدخل إلا على نكرة، وجملة "تكراه النفوس" صفة لـ "ما".

رب بعد ثلاثة أحرف وهي الواو، والفاء، وبل، إلا أنه لم يكثر إضمامها بعد الفاء ككثرته بعد الواو^(١)، وقيل: بعد: بل.

مثال إضمامها بعد الواو قول الراجز^(٢): [الرجز]

وَبَلْدَةَ لَيْسَ بِهَا أَنْيُسُ

ولا يجوز أن يكون الجر بالواو؛ لأنها قد جرت حيث لا حرف عطف^(٣)، قال الشاعر^(٤): [الخفيف]

(١) انظر: الباب ٣٦٥/١، شرح الرضي ٢٩٨/٤، الكناش ٧٦/٢، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٦، توضيح المقاصد ٧٧٧/٢، الجني الداني ١٥٤/١، العوامل المائة النحوية ١٢٤/١، همع الهوامع ٢٢٢/٤، أسرار النحو/ ٢٨٠.

(٢) بعده:

إِلَّا الْيَعَايِيرُ وَإِلَّا الْعِيْسُ

القائل: جران العود النمري ت ٦٨هـ، هو عامر بن الحارث النمري، شاعر وصاف أدرك الإسلام، وسمع القرآن واقتبس منه كلمات وردت في شعره، وجران العود معناه مقدم عنق البعير المسن، وكان يلقب نفسه به في شعره.

اللغة: واليعافير جمع يعفور، وهو نوع من الطباء، والعيْس: الإبل البيضاء.

انظر: ديوانه ص ٥٢ والكتاب ٢/ ٣٢٢ - هارون ومجاز القرآن ١/ ١٣٧ والمقتضب ٤/ ٤١٤ والإنصاف ١/ ٢٧١ وشرح المفصل ٢/ ٨٠ والعيْنِي ٣/ ١٠٧ والتصريح ١/ ٣٥٣ والهمع ١/ ٢٢٥ والخزانة ١٠/ ١٥. والشاهد في رفع المستثنى المنقطع وهو (اليعافير) على البدلية من المستثنى منه، وهو (أنيس) وذلك على لغة تميم.

(٣) انظر: البسيط شرح الجمل ٨٧٠/٢، والمقتضب ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧، شرح الرضي ٢٩٨/٤، المساعد ٢٩٧/٢، المقاصد الشافية ٣/ ٧٠٥، شرح الأجرومية للسنهوري ١/ ١٢٩، همع الهوامع ٤/ ٢٢٢.

(٤) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ٨/ ٩٤؛ وأمثالي القالي ١/ ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠؛ والدرر ٤/ ٤٨، ١٩٩؛ وسمط اللآلي ص ٥٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣؛ وشرح شواهد المنغي ١/ ٣٩٥، ٤٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٠ (جلل)؛ ومغني اللبيب ص ١٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٨؛ والجني الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥؛ والخصائص ١/ ٣٨٥، ٣/ ١٥٠؛ ووصف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ١/ ١٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٤؛ ومغني اللبيب ص ١٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٧.

اللغة: الرسم: بقية الدار أو غيرها بعد رحيل أهلها. الطلل: ما شخص من آثار الدار كالوتد والأثافي. أقضي: أموت. الجلل: الخطب العظيم.

رَسَم دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
 أي: رب رسم دار، ومثال إضممارها بعد الفاء قول الشاعر^(١): [الوافر]
 فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَنْقٍ لَظَاهُ
 أي: فرب ذي حنق، ومثاله بعد "بل" قول الشاعر^(٢): [الرجز]

=

المعنى: رب آثار دار غادرها أهلها، وقفت أتأمل أطلالها فكدت ممّا أصابها من بلاء أموت حزناً عليها. الإعراب: "رسم": اسم مجرور لفظاً بـ "رب" المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وهو مضاف. "دار": مضاف إليه مجرور. "وقفت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. "في طلله": جار ومجرور متعلقان بـ "وقفت"، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "كدت": فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير في محل رفع اسم "كاد". "أقضي": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. "الحياة": مفعول به منصوب. "من جلله": جارّ ومجرور متعلقان بـ "أقضي"، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة "رسم دار وقفت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "وقفت في طلله": في محل رفع نعت "رسم". وجملة "كدت...": في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة "أقضي": في محل نصب خبر "كاد".

والشاهد فيه قوله: "رسم دار" حيث جر "رسم" بـ "رب" المحذوفة. وهذا شاذ في الشعر.

(١) هذا صدر بيت عجزه:

عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهَبُ التَّهَابَا

لريبعة بن مقروم الضبي، وانظره في التذييل (١٠٣/٧)، والخزانة (٢٠١/٤) والمغني (ص ١٦٤).

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠، والدرر ١/ ١١٤، ٤/ ١٩٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٤ (ندل)، ١٢/ ١١١ (جهرم)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٥؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٢٩؛ ورصف المبانى ص ١٥٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

اللغة والمعنى: الفجاج: ج الفج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار.

يقول: ربّ بلد يملأ الغبار طرقة، لا يشتري منه كتان ولا بسط.

الإعراب: "بل": حرف عطف وإضراب. "بلد": اسم مجرور لفظاً بـ "رب" المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. "ملء": نعت "بلد" مجرور بالكسرة، وهو مضاف. "الفجاج": مضاف إليه مجرور. "قتمه": مبتدأ مؤخر ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة "بل بلد...": الاسمية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "قتمه كثير" الاسمية: في محلّ نعت "بلد".

والشاهد فيه قوله: "بل بلد" حيث لم يرد الإضراب عما قبله، بل للإعلام بانتهائه وبدء كلام غيره.

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ

أي: رب بلد، ويريد بإضمار "رب" "وحدها" الشائع الكثير، وقد حكى أبو العباس عن رؤية أنه قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: خير عافاك الله؛ أي: بخير، فحذف الباء لوضوح المعنى، وقد حمل بعضهم قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] على تقدير الباء، لأن العطف على المضممر المجزور لا يحسن إلا بإعادة الجار، وكذلك حمل قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠] على تقدير في أي: وفي اختلاف، فرارا من العطف على عاملين، ومنه قولهم: لاه أبوك يريدون: لله أبوك، فحذفت اللام الجارة بعد حذف لام التعريف وهي مقدرة بدليل جر الاسم، واللام الباقية في (لا) فاء الكلمة بدليل فتحها، وكان المبرد يزعم أن المحذوف لام التعريف واللام التي هي فاء، والباقي هو لام الجر، ولم تكسر اللام لثلاث تقلب الألف ياء، ولأن لام الجر أصلها الفتح بدليل فتحها مع المضممر.

ويجب أن يكون الفعل العامل فيها ماضيا أو في تأويل الماضي، وإنما كان كذلك؛ لأنها تفيد التقليل فيجب أن يكون الشيء الذي وصف بالتقليل في المعنى ثابتا، وإلا لزم ثبوت الصفة دون الموصوف، والمستقبل ليس بثابت إذ لم يدخل في الوجود، فأما قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ١] فقليل تقديره: ربما ود، وقيل: على إضمار كان أي: ربما كان يود ف "يود" خبر "كان"، وقيل: خبر الله تعالى لما كان مقطوعا به لا تردد فيه بوجه كان بمنزلة الواقع لتحقيقه فهو في قوة ربما ود.

وقد تقدم ذكر الخلاف في "رب" هل هي اسم أو حرف؟، والحذف منها أو تأنيثا لا يدل على اسميتها؛ لنهم قد قالوا في سوف أفعل: سو أفعل، ومن العباء: ملعب، فحذف فاء فاء سوف، ونون من وهما حرفان باتفاق، وأنثوا ثم فقالوا ثمت وهي حرف باتفاق.

(مع)

وَفِي مَعَ الْخُلْفُ فَقِيلَ ظَرْفٌ وَقِيلَ إِنَّ أَشْكِنَ فَهُوَ حَرْفٌ

في مع ثلاثة أقوال:

منهم من قال: هي ظرف بدليل تنوينها نحو قمنا معا، وقد أدخلوا عليها من فقالوا:

من معه.

ومنهم من فصل، فقال: إن جاءت ساكنة فهي حرف مثل عن وإن تحركت فهي ظرف، وقد جاءت في الشعر ساكنة، قال الشاعر:

إذا صعبها جاش مع ذلها تمد بلهز متيها الوتيناً
وأشد سيويه^(١): [الوافر]

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

(عن، وعلى)

وَعَنْ إِذَا جَرَزَتْهُ اسْمٌ وَعَلَى مِنْ عَنْ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقْلًا

(١) البيت لجريز في ديوانه ص ٢٢٥؛ وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٩١؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٣٢؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٣١؛ والكتاب ٢ / ٢٨٧؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٢ / ٤٨؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٣٠٦؛ ووصف المباني ص ٣٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥؛ ولسان العرب ٨ / ٣٤١ (مع).

اللغة: الريش: اللباس الفاخر. الهوى: الميل. اللمام: الغب، أي الحين بعد الحين.

المعنى: يقول: إن كل ما عندي من لباس ومال هو من خيركم وفضلكم، لذا فإن هواي منصرف إليكم وإن كانت مودتكم لنا غير مستقرة.

الإعراب: "فريشي": الفاء بحسب ما قبلها، ريشتي: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. "منكم": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. "وهواي": الواو: حرف عطف، "هواي": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. "معكم": ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، و"كم": ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. "وإن": الواو حالية، إن: وصلية زائدة. "كانت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. "زيارتكم": اسم "كان" مرفوع، وهو مضاف، وكم: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. "لماماً": خبر "كان" منصوب.

وجملة "ريشي معكم": بحسب ما قبلها. وجملة "هواي معكم": معطوفة على الجملة السابقة. وجملة "وإن كانت زيارتكم لماماً": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "هواي معكم" حيث وردت "مع" مبنية على السكون.

"عن" و"على" مما يستعملان حرفاً مرة واسماً مرة، فإذا تعدى بهما الفعل فهما حرفان نحو انصرفت عن زيد، ونزلت على عمرو.

ومعنى "عن" المجاوزة، يقال: كساه عن العري أي: جعل العري متجاوزاً له ومتراخياً عنه، وكذلك أخذت الحديث عنه أي: تجاوز الحديث منه إلي.

ومعنى "على" الاستعلاء، تقول: عليه دين أي: قد استعلى عليه وركبه حكماً، ومررت على فلان بمعنى أنه استعلى على مكان يقرب منه. فإذا دخل عليهما حرف الجر - أعني "من" - كانا اسمين، تقول: جلست من عن يمينه فهي بمعنى الجهة والناحية، قال الشاعر^(١): [البسيط]

فقلتُ للركبِ لَمَّا أنْ علَا بهم من عن يمين الحُبَيَّا نَظْرَةً قَبْلُ
والحُبَيَّا موضع، وإلى هذا البيت أشار بقوله: من عن يمين. وأما "على" فدخل حرف الجر عليها كقول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) البيت للقطامي في ديوانه ص ٢٨؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣ / ٢٩٥ (عن)، ١٤ / ١٦٣ (حبا)؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٩٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٥٥؛ والجنى الداني ص ٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٣٦٧؛ والمقرب ١ / ١٩٥.
اللغة: الركب: جماعة الراكبين المسافرين. الحبيّا: موضع بالشام. نظرة قبل: نظرة أولى لم تسبقها نظرة.

المعنى: عندما ارتفع الطريق بجماعة المسافرين عن يمين (الحبيّا) قلت لهم: هي نظرة أولى رأيتها فاسمحو لي بالثانية.

الإعراب: "فقلت": الفاء: بحسب ما قبلها، "قلت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. "للركب": جار ومجرور متعلقان بـ "قلت". "لما": مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (قلت). "أن": زائدة. "علا": فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. "بهم": جار ومجرور متعلقان بـ "علا". "من عن": جار ومجرور متعلقان بـ "علا". "يمين": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "الحبيّا": مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف. "نظرة": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي مرفوعة بالضمة. "قبل": صفة "نظرة" مرفوعة بالضمة.

وجملة "فقلت": بحسب الفاء. وجملة "علا": في محل جر بالإضافة. وجملة "هي نظرة": في محل نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: "من عن" حيث اعتبر "من" اسماً دخل عليه حرف الجرّ "من".

(٢) البيت لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٤؛ والأزهية ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠ / ١٤٧، ١٥٠؛ والدرر ٤ / ١٨٧؛ وشرح التصريح ٢ / ١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠؛ وشرح

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءَ مَجْهَلٍ
وإليه أشار بقوله: من عليه أي: من فوقه.

والظم: ما بين الشربتين، ويروى خمسها وهو: اليوم الخامس من يوم الورد،
وتصل: تصوت حشاها من يسس العطش، والقَيْض: قشر البيض الأعلى، والزياء:
الأرض الغليظة المستوية التي لا شجر فيها، وهمزته للإلحاق بنحو حملاق، وهذه
الهمزة منقلبة عن ألف، والألف منقلبة عن ياء زائدة للإلحاق بدليل ظهورها في درحاية،
ويروى بفتح الزاء وكسرهما، وقيل: وزنها فعلاء، وألفها للتأنيث بدليل عدم صرفها في
البيت، قالوا: لا تخلو من أن تكون فيعالا، أو فعلا، أو فعلاء فلا جائز أن تكون فيعالا؛
لأن هذا البناء مختص بالمصادر نحو ضيراب وقيتال، وأيضا لو كانت فيعالا لكانت

=

شواهد المغني ١/ ٤٢٥؛ ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)، ١٥/ ٨٨ (علا)؛ والمقاصد النحوية ٣/
٣٠١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٢؛
وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٥؛ وخزانة الأدب ٦/
٥٣٥؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧؛ والكتاب ٤/
٢٣١؛ ومجالس ثعلب ص ٣٠٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢؛ والمقتضب ٣/ ٥٣؛ والمقرب ١/
١٩٦؛ وجمع الهوامع ٢/ ٣٦.

اللغة: الظم: ما بين الشربين. تصل: تصوت. القَيْض: قشرة البيضة العليا. الزياء: موضع. المجهل:
القفر الخالي من الأعلام.
المعنى: إن القطة قد تركت فراخها وقشر بيضها، وراحت تصوت في أرض خالية من الأعلام بعد
أن اشتد بها الظم.

الإعراب: "غدت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.
"من عليه": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من اسم "غدت"، و"على" مضاف، والهاء: ضمير
متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "بعد": ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ "غدا". "ما": حرف مصدري.
"تمّ": فعل ماضٍ. والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها في محلّ جر مضاف إليه. "تمّ": فعل ماضٍ.
"ظمؤها": فاعل مرفوع، و"ها": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "تصل": فعل مضارع
مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. "وعن قَيْض": الواو: حرف عطف، و"عن قَيْض":
جار ومجرور معطوفان على "من عليه". "بزياء": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "قَيْض".
"مجهل": نعت "بيداء" مجرور.

وجملة "غدت...": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "تصل...": في محلّ نصب خبر
"غدا".

والشاهد فيه قوله: "من عليه" حيث جاءت "على" اسماً مجروراً بـ "من" بمعنى "فوق".

فاؤها وعينها من موضع واحد، وهو قليل، ولا يجوز أن تكون فعلا لا؛ لأن هذا البناء مختص بالمضاعف من المصادر نحو: زلزال، وقلقال فبقي أن تكون فعلاء.

وعن، وعلى إذا كانا اسمين مبنين؛ لأن لفظهما اسمين كلفظهما حرفين، أو لأنهما نقلا عن الحرفية فحكما، ولذلك تقلب ألف على في الإضافة إلى المضمر كما تقلب إذا كانت حرفا، والاسم المتمكن لا تقلب ألفه لأجل الإضافة إلى المضمر إلا كلا؛ لإجرائها مجرى المثنى.

وفي على إذا كانت اسما ثمانى لغات، يقال: جئت من علو بضم الواو، وفتحها، وكسرهما -، وجئت من عل - بضم اللام -، ومن عل - بكسرهما وتنوينها، ومن علا، ومن عال، ومن معال، قال السيرافي: وهي في هذه اللغات مبنية على الضم إن قدرت أن المضاف إليه معرفة، ومعربة إن قدرت أن المضاف إليه المحذوف نكرة، ومعناها معنى فوق.

معنى (في)

ولم يشرح معنى في كما شرح معاني سائر حروف الجر، ومعناها: الوعاء والظرفية إما تحقيقاً نحو زيد في الدار، وإما تقديرًا نحو أنا في عناية فلان.

بَابُ الْقَسَمِ

وَالْتَاءُ فِي الْقَسَمِ فَرْغُ الْوَائِ فِي اللَّهِ حَسْبُ لَهْمَا التَّسَاوِي

القسم اسم للمصدر الذي هو الإقسام؛ لأن أقسم مصدره الإقسام أو يكون مصدرا محذوف الزوائد، وقيل: هو اسم كالتنقض بمعنى المنقوض وليس مصدرا، والمراد به في عرف أهل العربية نفس اليمين. والتاء في باب القسم بدل من الواو؛ لأنها قد أبدلت من الواو في نحو تجاه والأصل وجاه، وتخمة والأصل وخمة، وتهمة والأصل وهمة؛ لأنه من الوجاهة والوخامة والوهم؛ لأن التاء مهموسة فناسب همسها لين الواو. وقوله: في الله حسب لهما التساوي معناه أن التاء تماثل الواو وتساويها في الدخول على اسم الله لا غير، ولا تدخل على غير اسم الله؛ لانحطاط درجتها عن الواو؛ لأنها فرعها، أي: هي بدل منها، وأما حكاية الأخفش ترب الكعبة فقليل نادر لا يقاس عليه؛ لقلته.

وَالْوَاوُ فَرْغُ الْبَاءِ ثُمَّ كَثُرَا وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أَضْمَرَا

قوله: الواو فرع الباء أي: بدل منها، وإنما أبدلوا الواو من الباء لأمرين: أحدهما: أن مخرجهما واحد؛ إذ هما من الشفتين. والثاني: اتفاقهما في المعنى؛ لأن الواو للجمع، والباء للإلصاق وما لاصق شيئا فقد جامع، وما جامع شيئا فقد لاصقه، وكانت الواو فرع الباء لذلك. قوله: ثم كثر أي كثر استعماله في الاسم المظهر؛ لأنه يدخل على كل مقسم به مظهر يعني الواو، ولا يدخل على المضممر لانحطاطه عن درجة الباء. قوله: ومعه فعل اليمين أضمر أي: مع الواو فلا تقول: أقسمت والله أي: لا يظهر معه فعل القسم؛ لنقصانه عن الباء، ولقصوره عن الباء كان فرعا.

وَيُظْهِرُ الْفِعْلُ مَعَ الْبَاءِ فَقَطْ وَيُنْصَبُ الْإِسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطَ تَقُولُ: وَاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ بِهِ وَقَدْ تَقُولُ: اللَّهُ حَالٌ نَصْبِهِ

الباء هي الأصل في القسم، وإنما كان كذلك؛ لأن الأفعال التي تستعمل في القسم هي أقسمت، وحلفت، وآليت، فهي غير متعدية فاحتاجت إلى ما يعديها من حروف الجر، وكانت الباء أولى؛ لأن معناها الإلصاق، والمراد إيصال القسم بالمقسم به، وأما الواو، والتاء فلا يجران في غير القسم، فلذلك كانا فرعين، ويظهر الفعل مع الباء

وحدها؛ لأن فعل القسم يتعدى بها دون غيرها، وتدخل على كل مقسم به من مظهر ومضمر، تقول: أقسمت بالله بك، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

حروف القسم

والحروف المستعملة في القسم خمسة: الباء، والواو، والتاء، واللام، ومن.
قوله: وينصب الاسم إذا الحرف سقط معناه إذا حذفت حرف القسم وعوضه
نصب الفعل المقدر الاسم المقسم به، ويجوز الجر في اسم الله خاصة؛ لكثرة استعماله
في القسم.

وعند الكوفيين يجوز الجر في كل مقسم به وينصب الاسم المقسم به عند حذف
الحرف في كل موضع لا يسوغ فيه الرفع بالابتداء، تقول: الله لأقومن نصبا وجرا في
اسم الله خاصة، والنصب أرجح، وأما غير اسم الله فيتعين النصب كقولك: أباك
لأنطلقن، والتقدير: أحلف بأبيك، فحذف حرف الجر، ونصب الاسم ولا يجوز إبقاء
الفعل مع حذف حرف القسم، فلا تقول: أحلف الله.

وقوله: تقول: والله هو مثال الإضمار للفعل مع الواو. وقوله: وأقسمت به مثال
لإظهاره مع الباء.

وقوله: وقد تقول: الله حال نصبه مثال لنصب الاسم المقسم به عند حذف الحرف.
وَقُلْ هَـالِكٌ هَـالِكٌ وَٱللَّهُ وَٱللَّهُ وَجُزْ إِذَا نَابَ هَا وَٱلْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يَجُزْ

لكثرة القسم في كلامهم توخوا فيه ضروبا من التخفيف من حذف فعل القسم تارة،
وحذف حرف القسم أخرى، وحذف الخبر إذا كان المقسم به اسما، ولم يعوضوا إلا
من الحرف، لأنه ألزم للقسم، لأن به ينفصل القسم من غيره، ثم إذا حذفوا الحرف فتارة
يعوضون عنه، وتارة لا يعوضون عنه شيئا، وقد عوضوا عن الواو في القسم حرف
الاستفهام وهو الهمزة، وحرف التنبيه وهو ها، وقد مثل به بقوله: قل: ها الله ف " ها "
حرف تنبيه نابت عن الواو، ولذلك جررت الاسم بحرف التنبيه كما تجره بالواو،
وقوله: والله مثال لهمزة الاستفهام، وجر الاسم بالهمزة كما تجره بالواو. لنيابة الهمزة
عنه، وقد نبه عليه المصنف في قوله: إذا ناب ها - يعني حرف التنبيه -، والهمز - يعني
حرف الاستفهام - عن الواو الذي عناه بقوله: عن حرف يجر والدليل على أن هذه
الحروف عوض من الواو عدم الجمع بينها وبينه، وإنما عوضوا حرف التنبيه وهمزة
الاستفهام عن الواو؛ لمناسبة بينهما؛ فإن التنبيه يقتضي منبها ومنها عليه فأشبه الواو
المقتضي للجمع، وكذلك حرف الاستفهام يقتضي وضعه سائلا ومسئولا عنه، وقيل:
لما كان القسم يفتقر إلى الجواب أشبه المبهم المفتقر في بيانه إلى الصفة، وأشبه

الاستفهام المفتقر في بيانه إلى الجواب، فلذلك عوضوا فيه حرف التنبيه، وهمزة الاستفهام، قال الأخفش - رحمه الله - في قولهم: لاها الله ذا: إن " ذا " من جملة المقسم به كأنه صفة لاسم الله، والمعنى: لا والله الحاضر، فـ " ذا " مجرور الموضع، صفة لاسم الله المقسم به، وفهم منه معنى الحضور؛ لأن " ذا " إشارة إلى حاضر وكأنه يقبل في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وجواب القسم على هذا محذوف تقديره لاها الله ذا إن الأمر كذا وكذا، أي: والله الحاضر أو الشاهد إن الأمر كذا وكذا.

قال الخليل: إن ذا من جملة الجواب لا من جملة القسم، والتقدير عنده لا والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم ذلك، وقدم " ها " كما قدم في قولهم: هاهذا أي: هو (هذا)، وصار " ها " مع التقديم عوضاً من حرف القسم، ولك في ألفها وجهان: حذفها؛ لسكونها وسكون اللام بعدها، وإثباتها؛ لأن ما بعدها من الساكن مدغم فأشبهه دابة، وشابه، والحذف أقيس؛ لأن " ها " على حرفين وهو منفصل عن المدغم لأنه من كلمة أخرى فجرى مجرى يخشى الله في الحذف.

وَفِي أَمَانَةٍ وَعَهْدِ اللَّهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلاَ اشْتِبَاهِ

أما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: أمانة الله قسمي، وعهد الله يميني، أو يكون التقدير: عهد الله علي لأقومن.

وأما النصب فعلى تقدير: أحلف بأمانة الله، وأقسم بعهد الله، فحذف الحرف - أعني حرف الجر - تخفيف لكثرة الاستعمال وللعلم به فنصب الاسم بالفعل المقدر، قال الشاعر^(١): [الطويل]

(١) البيت لذي الرمة في ملحقات ديوانه ص ١٨٦١؛ وبلا نسبة.

اللغة: السانح من الظباء: ما مرَّ عن يمين الرامي فلم يتمكن من رميه حتى ينحرف له، فيتشام به، ومن العرب من يتيمن به لأخذه في الميامن، وقد جعله ذو الرمة مشؤماً لمخالفة قلبها لقلبه، وهواها لقلبه وهواه.

المعنى: والله قد يوجد من أخلص له قلبي، أمّا هو فمخالف لقلبي وهواي.

الإعراب: "ألا": حرف تنبيه واستفتاح. "رب": حرف جر شبهه بالزائد. "من": اسم مبني على السكون مجرور في اللفظ لو كان معرباً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. "قلبي": مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل باء القكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرف مضاف إليه. "له": جار ومجرور متعلقان بـ "ناصح". "الله": لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، والتقدير: أحلف بالله. "ناصح": خبر للمبتدأ "قلبي". "ومن": الواو: حرف عطف، و"من": معطوفة على "من" الأولى. "قلبه":

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ
يريد: ألا رب من قلبي له أحلف بالله ناصح، ويجوز الجر في اسم الله تعالى. قال
ابن السراج: ولا يجوز إضمار فعل لا يتعدى بغير حرف الجر، فكأنه يضم فعلا متعديا.
وَفِي لَعْمُرٍ وَأَيُّمُنُ الرُّفْعِ وَجَبَ وَعَمُرٌ مَضْدَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَصَبَ

إنما وجب الرفع في لعمرك لأنه مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: لعمرك قسمني
أو يميني، فحذف الخبر تخفيفا؛ لكثرة الاستعمال وللعلم به، ولسد جواب القسم مسده،
واللام في لعمرك لام الابتداء، وكذلك: لأيمن الله لأقومن، ولعمر فيه لغتان ضم العين،
وفتحها، واختاروا الفتح في القسم تخفيفا، وإذا لم يدخل اللام على لعمرك، وعلى
لأيمن نصبتهما، تقول: عمرك الله أي: بتعميرك الله، أي: بإقرارك الله بالبقاء والدوام،
ويجوز الرفع في اسم الله تعالى أنه فاعل أي: بتعمير الله إياك، وفي نصبتهما
وجهان: أحدهما: أنهما مصدران انتصبا نصب المصادر، وهو اختيار صاحب الأرجوزة؛
لقلوله: وعمر مصدر بفعله انتصب يريد: إذا لم يدخل عليه لام الابتداء انتصب على
المصدر.

قوله: بفعله يريد بالفعل المشتق منه تقديره: عمرت الله تعميرا، أي: أقررت له
بالدوام، ووصفته بذلك، أو عمرك الله تعميرا، أي: أطال الله عمرك، والصحيح أن نصبه
إذا كان دعاء على المصدر، وإذا كان قسما نصب كنصب أسماء القسم المحذوف منها
حرف الجر، كأنه قال: أقسم عليك بتعميرك الله، وقيل: معنى عمرك الله أقسم عليك
بعبادتك الله، يقال: عمر أي: عبد يعبد، حكى ابن السكيت عن ابن الأعرابي أنه سمع
أعرابيا يقول وقد سئل أين تمضي؟ فقال: أمضي أعمر الله أي: أعبد الله، ويجوز أن يكون
﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ٤] من هذا، أي: المعبود فيه الله.

=

مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "لي": جارّ
ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "قلبه". "في الظباء": جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ.
"السوانح": صفة لـ "الظباء" مجرورة بالكسرة.

وجملة "رب من قلبي ناصح" مع الخبر المحذوف، والمقدّر بـ "موجود": ابتدائية لا محل لها من
الإعراب. وجملة "قلبي له ناصح": في محل رفع صفة لـ "من". وجملة "هو في الظباء السوانح": في
محلّ رفع صفة لـ "من". وجملة "أقسم بالله مع جواب القسم، المحذوف": اعتراضية لا محل لها من
الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "الله" حيث حذف باء القسم، فانتصب المقسم به بالفعل المقدّر.

وأما أيمن الله لأفعلن فهو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذ من اليمن والبركة، كأنه قال أقسم بيمن الله وبركته، وهو مبتدأ محذوف الخبر، لعين ما ذكرناه في لعمرك، وهمزته همزة وصل، وكان القياس كسرهما، وإنما فتحت لقلّة تصرف هذا الاسم؛ فإنه لا يستعمل إلا في القسم وحده فأشبهه الحرف، وهمزة الوصل تفتح مع الحرف الذي هو لام التعريف ففتحت هنا تشبيها لهذا الاسم - لقلّة تصرفه في الكلام - بالحرف.

وقد حكى يونس كسرهما في أيمن الله لأفعلن، ولشبهه هذا الاسم بالحرف تلعبوا به فأدخلوه ضروبا من التغيير فحذفوا نونه وقالوا: أيمن الله بفتح الهمزة وكسرهما، وتارة حذفوا الألف والياء منه فقالوا: من الله، وتارة أبقوا الميم وحده فقالوا: م الله بضم الميم وكسرهما.

وَقِيلَ: لِلَّهِ وَمِنْ رَبِّي قَسَمٌ وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تُضْمُ

يوجد في بعض النسخ " م الله " بالميم وفي بعضها لله باللام، فأما الميم فقليل هي حرف برأسه، وهي بدل من الواو؛ لأنها من مخرجها.

وقيل: هي من المستعملة في القسم خففت بحذف النون، ولذلك يقال: " م الله " بضمها، و" م الله " بكسرهما، كما فعلوا ذلك في " من "، ومن رواه باللام فهي لام الجر وفيها معنى التعجب.

وقوله: وميمه مكسورة وقد تضم إشارة إلى " من " وحدها إذا قيل: لله باللام، وإذا قيل: " م الله " بالميم فيكون إشارة إلى الجميع.

فأما قولهم: لاه أبوك فأصله لله أبوك، قال أبوك علي: حذفت لام الجر ولام التعريف، وهو قول سيبويه.

قال المبرد: لام الجر لا تحذف إلا بعوض كحذف " رب " مع الواو، بل المحذوف اللام التي هي عين الكلمة، قال أبو علي: وهذا خطأ؛ لأن هذه الكلمة محذوفة الفاء بمعنى إله فلو حذفت اللام - التي هي عين الكلمة - ولام المعرفة بقيت الألف الزائدة؛ لأن وزن " إله " فعال، وهي ساكنة فتكون لام الجر داخلة على ساكن فيجب على هذا الابتداء بالساكن عند سقوط لام الجر وهو متعذر، ويلزم منه حذف حرفين متوالين من كلمة واحدة - وهما الفاء، والعين -، وهو غير جائز أيضاً. ولا يضم ميم من إلا في القسم، وقيل: هي مخففة من أيمن فضموا الميم للدلالة على ذلك.

ولا يدخل " من " في القسم إلا على " ربي "، ولا تدخل الميم إلا على اسم الله كالتاء.

ولا يظهر الفعل مع شيء من هذه الحروف، كما لا يظهر مع الواو.
وقيل: إن الواو بدل من الباء والفعل، لعدم ظهور الفعل معها.
ولا تدخل أيضًا هذه الحروف على مضمّر، كما لا تدخل الواو عليه.

جَوَابُ الْقَسَمِ

وَالْجُمْلَةُ الَّتِي يُجَابُ الْقَسَمُ بِهَا تَكُونُ اسْمِيَّةً فَتَلْزَمُ
إِنَّ وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ لَامًا مَكَانَ إِنْ أَكْثَرَ الْكَلَامَ
تَقُولُ: وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُفْضَلٌ وَاللَّهِ إِنْ خَالِدًا مُفْضَلٌ

ربما افتقر القسم إلى جواب؛ لأنه أنما يذكر ليؤكد به ما يراد فعله أو تركه،
والمؤكد إنما يذكر؛ لأجل غيره، فلذلك افتقر القسم إلى جواب كما يفتقر المؤكد إلى
ذكر الشيء الذي يؤكد.

والقسم جملتان، الأولى منهما إنشائية، وهي المقسم بها، والثانية خبرية، وهي
المقسم عليها، ولما كان كل واحدة من الجملتين مستقلة بنفسها احتاجت إلى ما
يخرجها من حكم الاستقلال ويربطها بما قبلها؛ إذ لا غنى لكل واحدة من الجملتين عن
الأخرى.

والحروف التي تدخل على الجملة المقسم عليها أربعة، حرفان للإيجاب، وهما "إن، واللام"، وحرفان للنفي، وهما "ما، ولا"، وإنما اختص الجواب في القسم بهذه
الحروف لما فيها من التوكيد المحتاج إليه في القسم، فـ "إن تلزم الجمل الاسمية
لاختصاصها بها من جهة أنها عاملة، وأما "اللام: فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية
على ما سيأتي مفصلاً، وقد مثل بـ "إن" بقوله: والله إن خالداً مفضل، وباللام بقوله:
والله لزيد مفضل.

ويجاب القسم أيضاً بـ "إن" المخففة من الثقل، تقول: والله إن زيدا لقائم؛ فإن
أعملتها لم يجب دخول اللام في خبرها، لتمييزها عن النافية بالعمل فتقول: والله إن زيدا
قائم.

وَالْفِعْلُ إِنْ تُجِبَ بِهِ فَجِيءَ بِقَدْ وَاللَّامُ نَحْوُ وَالسَّيِّئُ لَقَدْ رَشَدٌ

يريد بالفعل الماضي؛ لأن المضارع لا يحتاج إلى قد، وتمثيله بقوله: لقد رشد يدل
على مراده، وقوله: فجيء بقدر بالمرجيء بها إما ظاهرة كما مثل بها، وإما مقدرة،
كقول امرئ القيس^(١): [الطويل]

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢؛ والأزهرية ص ٥٢؛ والجنى الداني ص ١٣٥؛ وخزانة
الأدب ١٠ / ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩؛ والدرر ٢ / ١٠٦، ٤ / ٢٣١؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٤،

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا وَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
 أي: لقد ناموا، فـ "قد" هنا مقدرة؛ لضرورة الشعر، وإنما وجب الإتيان بـ "قد" مع
 الماضي؛ لأنها تقرب الفعل من الحال، وإذا لم تدخل عليه "قد" كان مبهما في جميع
 أزمنة الماضي، فيكون غير متعين الوقت فيكون مجهولا، ولا يجوز أن يكون المقسم
 عليه مجهولا كما لا يجوز أن يكون المقسم به مجهولا؛ لأن الشيء المجهول لا يصح
 تأكيده بالقسم، لما قلنا: إن القسم جملة يؤتي به لتأكيد جملة أخرى.

وَفِي الْمُضَارِعِ ائْتِ بِاللَّامِ وَزِدْ نُونًا مُؤَكِّدًا عَلَيْهِ تَعْتَمِدُ
 شِدْدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّوَاءِ وَمِنْهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَائِي

يريد: وفي الفعل المضارع، ومراده بالمضارع المستقبل؛ فإن نون التوكيد لا تدخل
 على فعل الحال، فلا تقول: والله لأقومن الآن.

وقيل: إنما زيدت النون مع لام القسم للفرق بينها وبين لام الابتداء الداخلة في
 خبر "إن"، فإذا قلت: "إن زيدا ليقومن" فهذه اللام جواب القسم تقديره: إن زيدا -
 والله - ليقومن، وإذا قلت: إن زيدا ليقوم، فهي اللام الداخلة على خبر "إن".

=

٣٩٣، ٤٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ٤٩٤؛ ولسان العرب ٩/ ٥٣ (حلف)؛ وبلا نسبة في
 جواهر الأدب ص ٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٠؛ وجمع الهوامع ١/ ١٢٤، ٢/ ٤٢.
 اللغة: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشر. الصالي: الذي يتدقأ.

المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يتدقأ بنار.
 الإعراب: "حلفت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
 "لها": جار ومجرور متعلقان بـ "حلفت". "بالله": جار ومجرور متعلقان بـ "حلفت". "حلفة": مفعول
 مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. "فاجر": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "لناموا": اللام: رابطة
 لجواب القسم، و"ناموا": فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل،
 والألف: للتفريق. "فما": الفاء: حرف عطف، و"ما": حرف نفي. "إن": حرف زائد. "من حديث":
 "من": حرف جر زائد، و"حديث": اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محذوف،
 بتقدير: "فما حديث موجود". "ولا": الواو: للعطف، و"لا": زائدة لتوكيد النفي. "صالي": معطوف على
 "حديث" مجرور لفظاً، مرفوع محلاً، بحركة مقدرة على الياء المحذوفة، والياء الموجودة: للإطلاق.
 وجملة "حلفت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لناموا": لا محل لها من الإعراب لأنها
 جواب القسم. وجملة "فما إن من حديث": معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "لناموا" حيث جاء باللام داخلة على فعل ماضٍ في جواب القسم "ناموا".

والفرق بين اللام التي في جواب القسم وبين لام الابتداء في خبر "إن" من ثلاثة أوجه:

أحدها: ما ذكرنا من اقتران الفعل معها بنون التوكيد.
والثاني: أن اللام في خبر "إن" تكون للحال غالباً، وقد تدخل على المستقبل، وأما اللام في جواب القسم فلا تدخل البتة إلا على المستقبل.
والثالث: أن معمول الفعل مع الابتداء يجوز تقديمه على الفعل؛ لن اللام في نية التقديم، تقول: إن زيدا لفي الدار قائم فقدمت حرف الجر وهو معمول قائم، ولا يجوز أن تقول: إن زيدا في الدار ليقوم؛ لأن لام القسم ليست في نية التقديم.
وأما قوله: شدد أو خفف بالسواء يريد به نون التأكيد فليس على إطلاقه؛ فإن الفعل إذا كان لاثنين، أو لجماعة الإناث لم يجز تخفيف النون، نحو والله ليقومان، وكذلك والله إن النساء ليقمنان.

وأما قوله: ومنه ما باللام حسب جائي فيريد أن جواب القسم قد يأتي باللام وحدها من غير نون التأكيد، كما أنشد الفراء^(١): [الطويل]
لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتَكُمْ لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ
أي: والله ليعلمن ربي أن بيتي أوسع، فحذف النون، وقد جاء حذف اللام وإبقاء النون وحدها في الشعر، قال الشاعر^(٢): [الكامل]

(١) البيت للشاعر الكميت بن معروف، شاعر إسلامي، وهو شاهد على أن المضارع الواقع جواباً لقسم، إن كان للحال، وجب الاكتفاء باللام، كما في البيت، فإن المعنى: ليعلم الآن ربي.
انظر: الخزانة/ ١٠ / ٦٨، وشرح التصريح/ ٢ / ٢٥٤، والأشموني/ ٣ / ٢١٥، والعيني/ ٤ / ٣٢٧.

(٢) البيت لعامر بن الطفيل العامري وقبلة:
ولأثأرنَ بمالك وبمالك ... وأخي المروارة الذي لم يسند
وقوله: مَرَّة: أبو قبيلة. فرغ: بكسر الفاء: الهدر، يقال: ذهب دم فلان فرغاً وهدرًا إذا لم يقتل قاتله، وقوله: لم يقصد، أي: لم يقتل. وقيل: يروى بالرفع، على الابتداء.
والجَرّ: وتكون الواو للقسم، والنصب: بالعطف على محل مالك. والقَتِيل: يريد أخاه الحكم بن الطفيل.

ويذكرون البيت شاهداً لخلو المضارع من لام القسم استغناء بالنون في قوله «أثأرن»، وسيأتي البيت في قافية الراء (لم يثار) فقد رواه ابن هشام في المغني بقافية رائية.
والصحيح أنه من قصيدة دالية.

انظر: شرح أبيات المغني ج ٨ / ٣، والخزانة/ ج ١٠ / ٦١، والهمع/ ٢ / ٤٢، والدرر/ ٢ / ٤٧.

وقتيـل مرة أثأرن فإنـه فرغ وإن أخاكم لم يقصد
[ثم قال:]

وإن أئى الجواب منفيًا بلا أو ما كقولي والسما ما فعلا
فإنه يجوز حذف الحرف إذ أمثوا الإلباس حال الحذف
كقوله: تالله تفتؤ حذف لا منه أي لا تفتؤ المغنى عرف

يريد بالحرف " لا " وحدها؛ فإن " ما " لم يسمع حذفها، وإنما الحذف لـ " لا " وحدها "، قال الله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتؤ فحذف " لا " للعلم بمكانها، إذ قد علم أن الفعل الموجب تلزمه اللام والنون، فإذا لم يكونا فيه علم أنه غير موجب، قال الشاعر^(١): [البسيط]

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٧٤؛ ولسان العرب ١٣ / ٢٧٥ (ظين)؛ ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٣ / ٤٩٧؛ ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٩٩؛ وشرح أشعار الهذليين ١ / ٤٣٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٤؛ ولسان العرب ٣ / ١٥٨ (حيد)، ٦ / ١٧٣ (قرنس)، ١٥ / ٢٦ (ظيا)؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٢٧؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزنة الأدب ١٠ / ٩٥؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن عباس أو لأبي زيد الطائي في خزنة الأدب ٥ / ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف في الدرر ٤ / ١٦٢، ١٦٥؛ وللهذلي في جمهرة اللغة ص ٢٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦ / ٢٣؛ والجنى الداني ص ٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٧٢، والدرر ٤ / ٢١٥؛ ورصف المباني ص ١١٨، ١٧١؛ وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٤؛ واللامات ص ٨١؛ والمقتضب ٢ / ٣٢٤؛ وجمع الهوامع ٢ / ٣٢، ٣٩.

اللغة: ذو حيد: صاحب قرون، الحيد والحيود: حروف قرن الوعل. المشمخر: المرتفع. الظيان: نوع من النبات، وكذلك الآس.

المعنى: أقسم بالله أنه لن يبقى وعمل على قيد الحياة أبداً، حتى وهو يسكن في جبل مرتفع بنبت فيه الآس والظيان، أي: كلنا إلى الموت.

الإعراب: "الله": جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. "يبقى": فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعذر. "على الأيام": جار ومجرور متعلقان بـ "يبقى". "ذو": فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "حيد": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "بمشمخر": جار ومجرور متعلقان بصفة، أو حال من "ذو حيد". "به": جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، والتقدير:

لله يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسْ
 أي: لا يبقى، حذف " لا " للعلم بمكانها، وإلى هذا أشار بقوله: إذ أمنوا الإلباس
 حال الحذف أي: إنما جاز الحذف لأمن اللبس.
 قوله: يجوز حذف الحرف، وأطلق بقوله الحرف ثم قيده فيما بعد بتمثيله بقوله:
 تالله تفتؤ حذف " لا " منه أي: لا تفتؤ فبين أن مراده بالحرف الذي يجوز حذفه " لا "
 وحدها.

وإنما لم تحذف " ما "؛ لأنها قد تكون عاملة في لغة الحجاز، فلم يجر حذفها مع
 بقاء عملها، فأجريت على الفعل ذلك المجرى في امتناع الحذف.
 فإذا كان الفعل ماضياً نفيتة بـ " ما نحو: والله ما قام "، وإليه أشار بقوله: " والسما ما
 فعلاً "، وقد تدخل " لا " على ماضٍ في اللفظ دون المعنى نحو " والله لا قمت " أي: لا
 أقوم، وقد تدخل " ما " على المضارع نحو " والله ما يقوم زيد "، وقد أجابوا القسم بـ " لا "،
 ولم، قال الشاعر^(١): [المتقارب]

"موجود به الظيان". "الظيان": مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. "والأس": الواو: حرف عطف، و"الأس":
 اسم معطوف على "الظيان" مرفوع مثله.
 وجملة القسم "أقسم لله": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يبقى": جواب القسم لا محل
 لها من الإعراب. وجملة "موجود به الظيان": في محل جز صفة لـ "مشمخر".
 والشاهد فيه قوله: "الله" حيث جاءت اللام للقسَم على معنى التعجب.

(١) هذا صدر بيت عجزه:

ولا بيدان ناجية ذمولا

وبعده:

ولا متدارك والليل طفل... ببعض نواشغ الوادي حمولا

وهما كما في اللسان (طفل ونشغ) للمرار بن سعيد الفقعسي وهما في الوصف والكلام بين
 الأصدقاء.

المفردات: ثعيلبات وبيدان: موضعان وبيدان بزنة ميدان. الناجية الذمول: الناقة السريعة. والليل
 طفل:

يقال طفل الليل: أقبل. وروي والشمس طفل ولا تكون كذلك إلا وقت الغروب، التواشغ: مجاري
 الماء في الأودية (اللسان: نشغ).

أَجَدُّكَ لَنْ تَرَى بُشْعَيْنَبَاتٍ

ف " لن " جواب.

مسألة: إذا قلت: غدا والله أصوم فإن صمت كنت حائثا؛ لأن التقدير والله لا أصوم غدا، كقوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ تَذْكُرُ﴾ [يوسف: ٨٥]، وإذا قلت: والله أفطر غدا فإن أفطرت كنت حائثا؛ لأن التقدير: لا أفطر غدا، فإذا قلت: والله أصوم وجب الإفطار، وإذا قلت: والله أفطر وجب الصوم.

=

والشاهد فيهما قوله: ولا متدارك حيث جاء بالجر عطفًا على توهم أنه قال في لن ترى: لست براء، وانظر بقية الحديث في الشرح وذهب أبو العباس ثعلب (٢٩١ هـ) إلى أنه مجرور حيث لا وهي تبرئة موضع غير كأنه جره بالإضافة (مجالس ثعلب) (١/ ١٣٢).

وروي البيت ولا متلاقيا ولا شاهد فيه على ذلك.

وانظر البيت في التذييل والتكميل (٤/ ٣١٧). ومعجم الشواهد (ص ٢٧٠).

مَا لَا يَنْصَرِفُ

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلُ اسْتِخْفٍ

غير المنصرف هو ما أشبه الفعل من جهتين، وسيذكر، وأصل الاسم الصرف؛ لأن الأسباب المانعة من الصرف كلها فروع زوائد، والأصل عدم تلك الفروع والزوائد، فلذلك قال: الصرف في الأسماء أصل استخف؛ لأنه إذا خلا من تلك الفروع الزوائد على أصل الاسم كان أخف مما فيه تلك الزوائد، وأشار بقوله: أصل إلى أن أسباب منع الصرف ليست أصلاً، بل هي زوائد فروع.

وَهُوَ فِي الْإِسْمِ الْأَمَكْنِ الْأَصْلِ يَقَعُ وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرِّ تَبَعُ

أما قوله وهو في الاسم الأمكن فالضمير الذي في قوله: وهو يرجع إلى قوله في البيت الأول: الصرف في الأسماء أصل استخف، وأما الأمكن فهو الذي يدخله تنوين التمكين، وهو أتم تمكناً من المتمكن لأن المتمكن هو الاسم المعرب دخله التنوين أو لم يدخله، وقيل: الأمكن ما دخله الجر والتنوين، ويسمى المنصرف، ولو قيل: المنصرف ما لم يكن فيه علتان من علل تسع لكان أشمل من قولهم: ما دخله الجر والتنوين، لدخول المثني وجمع المذكر السالم فيه.

وقوله: الأصل يريد أن أصل الاسم أن يكون نكرة، فالتعريف فرع مفرداً، فالتركيب فرع، ومذكراً فالتأنيث فرع، عربي الوضع فالعجمة فرع، ليس بوصف فالوصف فرع، وليس مزيداً فيه فالألف والنون المزيديتان فرع، وليس معدولاً فالعدل فرع، وليس بخارج عن أمثلة الأحاد فالجمع الذي ليس على زنة الأحاد فرع، وليس على وزن الفعل الغالب عليه ولا المختص به، فوزن الفعل فرع.

وأما قوله: والصرف بالتنوين والجر تبع لم يرد بقوله: والجر تبع للتنوين في الوجود، بل هو تبع للتنوين في السقوط، بدليل أن التنوين قد يدخل غير المنصرف رفعاً ونصباً ولا جر فيه، فلو كان الجر من علامات الصرف لم يصدق على مرفوع ما لا ينصرف ومنصوبه إذا نون أنه منصرف لعدم الجر، فدل على أن مراده بقوله: والجر تبع أنه تبع للتنوين في الحذف، قال أبو علي: لو بقي الجر بدون التنوين وما يقوم مقامه من إضافة، أو ألف ولا م لأشبه حركة البناء؛ لأن كسرة البناء بغير تنوين، فلما كان يؤدي ترك الجر بعد حذف التنوين إلى التباس المعرب بالمبني حذف لهذا المعنى لا لأجل أن له تأثيراً في الصرف.

وَالصَّرْفُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْمٍ مُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ

يريد بالصرف التنوين أي: والتنوين ممنوع من اسم أشبه الفعل من وجهين على ما يأتي مفصلاً.

وقوله: أو من أوجه ليدخل فيه مثل "ماه"، وجور "اسمين لبلدين؛ فإن فيهما العجمة والتعريف، وهما لا يؤثران في الثلاثي الساكن الأوسط عند قوم، بل ولا في الثلاثي المتحرك الأوسط عند قوم فحيث شابه الفعل من وجهين لا يمنع مطلقاً بدليل صرف "نوح، ولوط" مع وجود الوجهين المانعين من الصرف، فلذلك لم يتحقق منع صرف "ماه، وجور" إلا باجتماع ثلاثة أسباب، وهي العجمة، والعلمية، والتأنيث، ولولا ما ذكرنا لكان قوله أو من أوجه لا طائل تحته؛ لأن الاسم إذا امتنع بوجود شيئين فامتناعه بما زاد عليه بطريق الأولى.

وَهِيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعَ مِنْهَا فِي الْاسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعَ

أما كون هذه الأسباب تسعة فطريق معرفته الاستقراء، والضمير في قوله: وهي ضمير الأوه التي بها أشبه الاسم الفعل.

وأما قوله: إذا اجتمع منها اثنان فالصرف امتنع فليس على إطلاقه، بل المعول على ما ذكره مفصلاً فيما بعد، ألا ترى أن أذربيجان فيه خمس علل، وهي التعريف، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون، فإذا نكر انصرف مع بقاء أربعة أسباب؛ لأن كل واحد منها مشروط بالعلمية، وكذلك مررت بامرأة كريمة فيه الوصف، والتأنيث فقد اجتمع فيه اثنان من الأسباب المانعة للصرف وهو مع ذلك منصرف؛ لأن التأنيث بالتاء شرطه العلمية فلا أثر له مع غيرها من الأسباب.

عَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ أَفْضَى وَعُجْمَةٌ وَوَزْنٌ فِعْلٍ خُصَّصَا

وُنُونٌ فَعْلَانٌ الْمَزِيدُ وَالصِّفَةُ وَاسْمٌ مُرَكَّبٌ وَالْإِسْمُ الْمَعْرِفَةُ

هذه هي العلل التسع المانعة من الصرف قد ذكرها في هذين المزدوجين، وهذه العلل إنما منعت لكونها فروعاً، ونبين الآن وجه فرعيها، أما العدل فإنه فرع على المعدول عنه؛ لتوقفه عليه، ألا ترى أنه يلزم من انتفاء المعدول عنه انتفاء العدل، وأما التأنيث ففرع على التذكير إذ كل عين أو معنى يصدق عليه أنه شيء ومعلوم ومذكور، وهذه أسماء مذكورة وهي تصدق على المؤنث والمذكر، وليس لهم لفظ مؤنث يصدق

على المذكر والمؤنث، وهذا معنى قول سيبويه: إن التأنيث يخرج من التذكير، أي: يفرع عليه؛ لأن ألفاظ العموم كما ذكرنا مذكرة، والعام أسبق من الخاص.
وأما الجمع ففرع على الواحد؛ لتوقفه عليه، وأما العجمة ففرع؛ لأنها دخيلة في كلام العرب؛ لأن الكلام في صناعة النحو بحق الأصل إنما هو في لغة العرب، وأما في غيرها فبطريق التبعية.

وأما هو في لغة العرب، وأما في غيرها فبطريق التبعية.
وأما وزن الفعل ففرع؛ لأن موزونه الذي هو الفعل فرع لافتقاره إلى الاسم في التركيب المفيد، وأما نون فعلاّن فإنها مع الألف التي قبلها زائدة، وهي فرع، لأن الزائد يتوقف على وجود المزيد عليه، فالمزيد عليه أسبق من الزائد متأخر، وحقيقة الفرعية كذلك.

وأما الوصف ففرع على الموصوف؛ لأنه تابع لموصوفة لفظا ووجودا وإعرابا، وأما المركب ففرع، لتوقفه على مفرديه، وأما التعريف ففرع؛ لأنه مسبوق بالتكثير، والتكثير كالعام والمعرفة كالخاص والعام سابق على الخاص، إذ كان يتميز عن العام بأمر زائد، والزيادة فرع، ولأنه يتوقف - أعني الخاص - على العام في الوجود.

فقد ثبت بما ذكرنا أن هذه الأسباب كلها فروع، فإذا اتصف الاسم بوصفين منها، أو وصف يقوم مقام وصفين صار فرعاً على الاسم الذي لا يوجد فيه شيء منها أصلاً، فصار حيثشذ بينها وبين الفعل مناسبة، فإن أرادوا أن يحققوا المشابهة التي بينه وبين الفعل سووا بينهما في امتناعه من التنوين والجر؛ لامتناعهما من الفعل، كما أنهم أعربوا الفعل المضارع لمشابهته الاسم، وأعملوا اسم الفاعل عند مشابهته للفعل، فحصل من هذا أن الاسم الي فيه أمران من تلك الأمور الفرعية هو، الذي لا يثبت له ما يثبت لمماثله من الأسماء العارية من تلك الفروع من الجر والتنوين، والمانع منه ليس هو إلا تلك المشابهة.

فَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ عَمَرَا وَالْوَزْنُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ بَدْرَا

شرع الآن في تمثيل واحد واحد مما فيه علتان من العلل المانعة، ففي عمر سببان، وهما العدل والتعريف، أما التعريف فظاهر، وأما العدل فمعدول عن عامر، والفائدة في المعدول عن لفظ عامر وتركه إلى لفظ عمر؛ لأن عامراً في الأصل صفة ثم نقل وسمي به فصار علماً فلو لم يعدلوا عنه إلى عمر لجاز أن يتوهم متوهم أنه صفة فعدلوا عن لفظ يشعر بالصفة إلى لفظ لا يشعر بالصفة وهو عمر، وكذلك زحل معدول عن زاحل، وكل

علم على مثال فعل فهو معدول عن فاعل كنصر معدول عن ناصر وقثم معدول عن قاثم، والمراد بلفظ عمر لفظ عامر، ووجه الثقل فيه أن المراد منه غير مطابق اللفظ، فالمراد من لفظ عمر، ولا بد في العدل من أن تكون حروف المعدول عنه الأصلية ومعناه جميعا في المعدول.

فإن قيل: فما الفرق بين الاشتقاق والعدل؟

قلت: الفرق بينهما أن الاشتقاق تكون حروف المشتق منه الأصلية ومعناه موجودين في المشتق مع زيادة معنى في المشتق على المشتق منه، كضرب مشتق من الضرب، ففي ضرب حروف الضرب ومعناه جميعا مع زيادة معنى آخر عليها وهو الدلالة على الزمان، ولا كذلك العدل؛ فإنه لم يفهم منه معنى زائد على معنى المعدول عنه.

وليس التعريف شرطا في مطلق العدل بدليل أنه يمنع عدم التعريف في الوصف نحو ثلاث، وآخر.

وقوله: والوزن والتعريف إنما ذكر وزن الفعل مع العدل، لاشتراكهما في أن التعريف ليس شرطا فيهما؛ فإن وزن الفعل كما يمنع مع التعريف نحو: يزيد كذلك يمنع مع الوصف نحو أحمر.

وأما بذر فاسم ماء، وهو من الوزن المختص بالفعل، ومعنى اختصاص الوزن بالفعل أن لا يوجد ذلك البناء في الاسم إلا منقولاً، أما مثال فعل كبذر - بتشديد العين - فمخصوص بالفعل؛ لكونه للتكثير وللتعديّة، وهما من خواص الفعل.

وَأَحْمَدٌ وَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ وَالْوَزْنُ وَالْوُضْفُ كَمِثْلِ أَحْمَرَ

أما أحمد، وتغلب، ويشكر فمن الوزن الغالب في الفعل ومعنى كونه غالباً في الفعل أم وجوده في الفعل أكثر من وجوده في الاسم، وإنما كان هذا الوزن أغلب في الفعل؛ لأن الزيادة التي في أول الفعل، وهي حروف المضارعة، تدل على أحوال الفاعلين، ومنها ما يعدي الفعل، وهي الهمزة، فادت في الفعل معنى لم تفده في الاسم إذا زيدت فيه، والأصل أن يزداد الحرف لمعنى، فمعنى الغلبة كون الفعل أولى بها؛ لما ذكرنا، فأحمد فيه التعريف ووزن الفعل الغالب، وكذلك تغلب، ويشكر.

ومنهم من زعم أن هذه الأسماء منقولة عن الفعل ويشكر اسم قبيلة، قال الشاعر^(١):
[المتقارب]

ويشكر الله لا تشكر

أي: هذه القبيلة لا تشكر الله على نعمته عليها.

فإن قيل: فإذا كانت يشكر اسما للقبيلة فهلا قالوا: لا تنصرف للتعريف والتأنيث؟
قلت: التأنيث فيها أمر معنوي ووزن الفعل أمر لفظي، فرجحوا جانب الأمر اللفظي
على جانب الأمر المعنوي، ألا ترى أنك لو سميت بـ "انظور" - بإشباع الضمة من "انظر" الذي هو فعل الأمر من "ينظر" - لصرفت؛ وإن كان "انظور" بمعنى "انظر"، ولو سميت بـ "انظر" لم ينصرف، وما ذاك إلا أن باب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ دون المعنى، ولذلك انصرف فرازنة، ولم ينصرف فرازين وإن كان بمعناه؛ نظرا إلى اللفظ. ويحتمل أن يراد به اسم الحي، أو اسم الأب.
وأما التأنيث في قوله: لا تشكر فكأنه أراد قبيلة يشكر، أو جماعة يشكر، فحذف المضاف.

وأما أحمر فلا ينصرف للوصف، ووزن الفعل الغالب، وشرط الوصف أن يكون في الأصل غير داخلية عليه تاء التأنيث، ولا ياء النسب.

وقولنا في الأصل احتراز من طريان الصفة نحو مررت بنسوة أربع فإن وضع أربع في الأصل للعدد فلا أثر لطريان الوصفية فيه. وقولنا: غير داخلية عليه تاء التأنيث احتراز من قولهم: أسود سالخ وصف للذكر من الحيات، وقالوا للأثني: أسودة فصرفوه عند دخول التاء، كما صرفوا الجمع عند دخولها.

وقولنا: ولا ياء النسب احتراز من قولهم: رجل أعجمي فصرفوا؛ لأن ياء النسب تضارع تاء التأنيث، ويصير الاسم بها قابلا لدخول التاء عليه، وكذلك قولهم: أحمر، وأسودي مصروف.

وَالْوَصْفُ وَالْعَدْلُ كَمِثْلِ آخَرَ وَمِثْلَ مِثْنَى وَثَلَاثَ اشْتَهَرَا

(١) هذا عجز بيت صدره:

ويشكر تشكر من ضامها

وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص ٦٧؛ وأساس البلاغة (شكر).

قد ذكرنا أن مطلق العدل ليس مشروط بالعلمية، وقولنا: مطلق العدل احتراز من قول من يقول: إن العدل عن المعرفة تأثيره مع العلمية فقط نحو عمر وقد تقدم، وأما العدل عن النكرة فتأثيره مع الوصف، ومع العلمية في قول، ومع شبه الوصف في قول. أما آخر فهو جمع أخرى تأنيث الآخر، وآخر أفعال التفضيل، وهو - أعني التفضيل - متى جمع أو أنث لم يستعمل بمن وإذا لم يستعمل بمن وجب استعماله بالألف واللام واللام أو الإضافة، فهو معدول عن الاستعمال بالألف واللام لا عن المعروف باللام، إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفة كسحر وأمس، ولو كان معرفة لم يكن وصفا للنكرة، كما في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] فأجراه وصفا لأيام وهو نكرة.

وذهب قوم إلى أنه معدول عن المفرد، فالمفرد بقولك: مررت بنسوة آخر مررت بنسوة آخر منك؛ لأن باب أفعال التفضيل - إذا لم يصف ولم يعرف بالألف واللام - قياسه أن يستعمل مفردا بمن فيقال: مرت برجل أفضل منك، وبقوم منك، ونسوة أفضل منك، وكذلك آخر نكرة غير مضاف فكان قياسه أن يقال: مررت بنسوة آخر منك فعدل عن صيغة أفعال المفردة إلى صيغة فعل التي هي جمع، وعلى هذا يرتفع اعتراض من يقول: لو كان معدولا عن الآخر لكان معرفة.

ولقائل أن يقول: إن هذا ليس بجيد؛ فإن أفعال التفضيل إذا جمع لم يصح استعماله بـ "من"، فكيف يقدر أنه معدول عما يصح استعماله بـ "من"؟، وأيضا فإن الجمع يصح استعماله بالألف واللام، وآخر منك لا يصح استعماله.

قوله: ومثل مثني وثلاث اشتها يريد بالاشتهار هاهنا أن العدل في آخر، ومثني، وثلاث معلوم بأدنى تأمل بخلاف العدل في عمر، وزفر فإن واحدا لا يعلم أن عمر معدول عن عامر إلا بتأمل وفكر وروية إذ ليس في عمر سبب ظاهر إلا التعريف فقدروا أنه معدول عن عامر طردا لقاعدتهم (من) أنهم لا يمنعون الصرف إلا بوجود سببين وأمکن ذلك فيه فجعلوه سببا مضافا إلى التعريف، فلم يشتهر أن عمر معدول عن عامر كما اشتهر أن ثلاث معدول عن ثلاثة، ففي ثلاث، ومثني، الوصف والعدل، أما الوصف فللقوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر: ١] نعت لأجنحة، وأما العدل فإنه معدول عن ثلاثة، وأربعة.

فإن قيل: فما الفائدة في هذا العدل؟

قلت: الاختصار، فإنك إذا قلت: جاء القوم ثلاثة لم يفهم من لفظ ثلاثة إلا العدد وحده، فإذا قلت: جاءني القوم ثلاث، أو مثلث فهم منه العدد مع التفصيل، كأنك قلت: جاء القوم متفصلين هذا التفصيل ومتقسمين هذا التقسيم، ولا يفهم العدد والتفصيل معا من لفظ: ثلاثة " إلا إذا كررتها، فتقول: جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعدلوا عن لفظ لا يشعر بالعدد والتفصيل إلا مكررا إلى لفظ يشعر بهما من غير تكرير؛ طلبا للاختصار. واعلم أن العدل في الأعداد له لفظان:

الأول قولك: أحاد، وثلاث، ورباع، ومنهم من قصره على رباع فلم يتعده، ومنهم من عداه إلى عشار وهو الزجاج. واللفظ الثاني: موحد، ومثنى، ومثلث، ومربع ومنهم من لم يتجاوز مربع، ومنهم من نقله إلى متسع، ومعشر.

فإن سمي بثلاث وجعل علما، فمنهم من يصرفه، ويقول: العدل عن النكرة تأثيره مع الوصف وقد زال الوصف بالعلمية. ومنهم من لم يصرفه، ويحتج بأن العدل المطلق كوزن الفعل، فإذا صادف علمية منع معها، وإن صادف وصفا منع (معه).

وَعَلِمَ أَنَّكَ نَحْوُ حَمْزَةٍ وَزَيْنٍ وَحَلْبٍ وَعَزَةٍ

التأنيث بالتاء، نحو حمزة، والتأنيث بالمعنى نحو زينب، شرطه العلمية، ولما كان التأنيث بالتاء في الأعلام وغيرها ينقسم إلى حقيقي وغيره مثل صاحب الأرجوزة بالأمرين جميعا، فحمزة مثال لما تأنيثه غير حقيقي، وعزة بالعين غير معجمة مثال للتأنيث الحقيقي، ثم فعل بالتأنيث المعنوي كما فعل بالتأنيث اللفظي، فمثل فيه بالحقيقي، وهو زينب، وبغير الحقيقي، وهو حلب علم على هذه البلدة المعروفة.

واعلم أن التأنيث المعنوي ينقسم إلى ثلاثي، وإلى ما زاد عليه والثلاثي ينقسم إلى سكان الأوسط كهند ويأتي ذكره، وإلى متحرك الأوسط نحو حلب، وسقر، وهذا لا ينصرف؛ لمضارعه الحركة للحرف الرابع فصار بالحركة كأن فيه أربعة أحرف، ووجه مضارعة الحركة للحرف أن النسب إلى الرباعي المقصور المتحرك العين تحذف ألفه، فتقول في جمزى " جمزي " كما تنسب إلى الخماسي بحذف ألفه فتقول في النسب إلى جمادى: جمادي وإذا نسبت إلى الرباعي الساكن العين لم تحذف الألف، فتقول في مغزى: مغزوي، تقلب الألف واوا.

فلولا أن حركة العين في الرباعي بمنزلة الحرف الخامس لما وجب الحذف كما وجب في الخماسي.

وأما الرباعي من التأنيث المعنوي فإن الحرف الرابع فيه بمنزلة التاء، بدليل أنه إذا صغر لم تدخله تاء التأنيث، فتقول في تصغير زينب: زينب، ولا تقول: زينة، كما تقول في سقر: سقيرة، وفي حلب: حلبية، فأما قولهم في تصغير وراء: ورئة، فشاذ.

ألف التّأنيث

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ سَكْرَى وَنَحْوُ حَمْرَاءَ وَنَحْوُ بُشْرَى
يَعْدُ فَرْعَيْنِ فَلَا يَنْصَرِفُ مَا هِيَ فِيهِ نَكَّرُوا أَوْ عَرَّفُوا

ألف التّأنيث مبتدأ وخبره قوله في البيت الذي بعده: يعد فرعين، ولما كانت ألف التّأنيث تنقسم قسمين مقصورة، وممدودة مثل لكل واحد من القسمين، وقدم التمثيل بالمقصورة؛ لأنها الأصل؛ إذ كانت الممدودة تفتقر إلى ألف المد قبلها، فـ "سكرى" لا تنصرف، لأجل ألف التّأنيث وحدها وليس للوصف معها أثر، ولذلك مثل بقوله: ونحو بشرى؛ لأن بشرى اسم، وليس بصفة، فالمانع من الصرف هو ألف التّأنيث وحدها، وكذلك القول في الألف الممدود، نحو حمراء لا أثر للوصف معها بدليل استقلالها بالمنع مع عدمه في نحو صحراء.

وقوله: يعد فرعين يريد: أن التّأنيث بالألف سبب واحد يقوم مقام السببين لأجل لزومه، فكأن فيه سببين، وهما التّأنيث، ولزوم التّأنيث، أما التّأنيث فظاهر، وأما لزومه فبدليل أن الألف لا تحذف في جمعيه جمع السلامة وجمع التّكسير، أما جمع السلامة فتقلب فيه المقصورة ياء، وذلك نحو سعديات، والممدودة واوا نحو صحراوات وثبوتها في جمع التّكسير، نحو حبلَى، وحبالي، وصحراء وصحارى والتاء لا تثبت في شيء من ذلك، وتقول في النسب: حبلوي تقلب الألف واوا، والتاء تحذف تقول في طلحة: طلحي بحذفها، ولما كانت الألف لازمة للكلمة في كل أحوالها، والتاء مفارقة كان لألف التّأنيث مزية على التاء فصار اللزوم بمنزلة تأنيث ثان، فصار كأن فيه تأنيثين، فأما حذفها في قواصع جمع قاصعاء فله علة تذكر بعد.

الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي

وَهَكَذَا الْجَمْعُ الْعَدِيمُ الْمَثَلُ فِي الْمُفْرَدَاتِ مَا لَهُ مِنْ شَكْلِ
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ نَحْوُ مَحَارِبٍ مَسَاجِدَ عُرِفَ
ثَلَاثَةُ الْأَلْفِ ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ شَدَّةٌ

إنما ذكر الجمع عقيب ألف التانيث؛ لاتفاقهما في أن كل واحد منهما يقوم مقام علتين، وقوله: العديم المثل في المفردات إلى آخره قيد احتراز به عن الجمع الذي له مثل أي: نظير في الأحاد، فإن جرحى جمع ونظيره في المفردات سكرى فيمنعه من الصرف ما يمنع المفرد، وكذلك غلمان نظير سرحان.

فإن قلت: فإن ما كان على مثال أفعال، وأفعال نحو أكلب، وأجمال لا نظير له في الأحاد وهو منصرف بالاتفاق، فما الفائدة لتقييده بقوله: العديم المثل؟

قلت: يريد بالجمع العديم المثل ما لا يقبل الجمع مرة ثانية كما يقبله الأحاد؛ فإن أكلبا يجمع فيقال: أكلاب كما يجمع الواحد، ومساجد لا تجمع جمع الواحد فهذا مراده بعدم المثل في الأحاد أي: هذا الجمع لا يشبه الأحاد أي: لا يجمع كما يجمع الأحاد، وهذا القول هو الذي نص عليه سيبويه في كتابه، ولهذا قال في عدد علل منع الصرف: وجمع أقصى، وأقصى الشيء نهايته، فكأنه قال: الجمع ونهاية الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع فلا يمكن جمعه، فلا بد في الجمع المانع من الصرف من اعتبارين أحدهما الجمع، والثاني أن يكون على نهاية الجمع.

وإن شئت قلت: إن ما كان على مثال أفعال، وأفعال قد خرج بقوله: ثلثة الألف ثم بعده حرفان إلى آخره؛ لأن مثال أفعال، وأفعال ليس ثلثة ألفا، فخرج بقوله: ثلثة الألف، وخرج مثال رجال وإن كان جمعا ثلثة الألف بقوله: ثم بعده حرفان؛ فإن ألف رجال بعده حرف واحد، وقوله: أو ثلاثة ليدخل فيه مثل قناديل، وكان ينبغي أن يقول: ثلاثة أو سطها ساكن ليخرج منه مثل: فرازنة، وزنادقة.

وقوله: أو شدة: ليدخل فيه مثل مخاد، ودواب؛ فإن الحرف المشدد في تقدير

حرفين.

وَزَائِدًا مَعْرُوفٍ كَعَمْرَانٍ وَنَحْوُ عُثْمَانَ وَنَحْوُ عَفَّانٍ
وَعُظْفَانَ وَانْصِرَافُ حَسَّانٍ إِذْ تُؤْنَسُ أَضْلُ كَذَاكَ تَبَّانٍ

يريد بالزائرين هنا الألف والنون، ولذلك مثل بعمران وعفان؛ ليدل تمثيله على مراده، ولم يرد زائدين أولهما حرف مد كيف ما كان بدليل أنك إذا سميت بجمع السلامة المذكر نحو: زيدون وجعلت الإعراب في النون انصرف عند البصريين مع وجود الزائدين فيه والتعريف، وكذا لو سميت بمسلمات انصرف لأن التاء فيه لم تتمحض للتأنيث لإفادتها معنى الجمع، ولو سميت بالمشنى نحو زيدان وجعلت إعرابه في النون لم ينصرف إجماعاً، وألزموه الألف لأنه بوزن مروان، وذلك يدل على أن مراده بقوله: وزائداً معرف الألف والنون، وقوله: معرف احترز به من نحو: سعدان لضرب من المرعى؛ فإنه ينصرف؛ لفوات التعريف؛ لأنه بالعلمية يمتنع دخول التاء عليه، إذ كانت تمنع من الزيادة كما تمنع من النقصان، ألا ترى أنه لا يجوز إسقاط الألف واللام من الدبران، فكما لا يجوز إسقاط شيء منه لا يجوز زيادة شيء عليه وإذا لم يجز زيادة شيء عليه امتنع قبوله لتاء التأنيث بالعلمية، وإذا امتنع قبوله لها حصلت المضارعة بين الألف والنون وألفي التأنيث، ولا تحصل هذه المضارعة في الاسم غير الصفة إلا بالعلمية ألا ترى أنه يجوز أن يقال في سعدان: سعدانة، لعدم العلمية، ولا يقال في عثمان: عثمانة، لوجودها.

وأما تفسير لغة هذه الأسماء التي مثل بها فـ " غطفان " مأخوذ من الغطف وهو لين العيش، وأما " عمران " فمأخوذ من " العمر "، أو " العمارة " فكأنه سمي بهذا الاسم على سبيل الفأل إما بأنه سيقى عمراً طويلاً، أو بأنه يعمر حيث حل ونزل، وعثمان ولد الحية في الأصل، وأما حسان فإن أخذته من الحس - بفتح الحاء - وهو القتل كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَحْشُونَهُمْ بِأَذْنِهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، أي تقتلونهم، فالألف والنون زائدتان، وإن أخذته من الحس - بكسر الحاء - وهو الإدراك بالحواس الظاهرة فكذلك، وإن أخذته من الحسن، فالنون أصل فهو مصروف.

وأما تبان فإن أخذته من التب وهو القطع، أو من التباب لم ينصرف؛ لأن نونه زائدة، وإن أخذته من التبن فالنون أصل فينصرف.

وَزَائِدَا الْوُصْفِ كَمَثَلِ سَكْرَانَ مُقَابِلًا سَكْرَى كَذَا اضْرِفْ عُرْيَانَ

الألف والنون في سكران لم يفتقر في منعهما إلى الوصف بدليل صرف ندمان، وعريان إجماعاً مع وجود الوصف والألف والنون فيهما، فالوصف غير معتبر في "سكران" عند البصريين فلا يظن من إضافته الزائدين إلى الوصف أنه معتبر كما أضاف الزائدين إلى المعرف في البيت الذي قبل هذا ليدل أن التعريف معتبر، بل المعتبر في

سكران في منع الصرف هو شبه الألف والنون بألفي التأنيث، قال سيبويه: لأنهم جعلوا النون في عطشان حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف، والتحرك والسكون.

والمشابهة بين الألف والنون وبين ألف حمراء من وجوه: أحدها: هذا الذي ذكره سيبويه.

والثاني: ما ذكره - أيضًا - أن هاتين الزيادتين قد اختص بهما المذكر كما أن ألفي التأنيث في حمراء قد اختصا بالمؤنث. الثالث: أن سكران لا تلحقه تاء التأنيث، كما أن حمراء كذلك، فلا يقال: سكرانة، كما لم يقل حمراءة.

الرابع: أنه لم يؤنث على بناء المذكر، أي: لا يقال: رجل أحمر وامرأة أحمر، فلذلك لا يقال: رجل سكران، وامرأة سكرانة. الخامس: أن الزيادتين في سكران أولهما ساكن، كما أنهما في حمراء كذلك.

السادس: أن ما بعد حرف التصغير من كل واحد منهما مفتوح، فتقول: سكيران كما تقول حميراء بفتح الراء فيهما وثبوت الألف.

السابع: ما ذكره صاحب الأرجوزة في قوله: مقابلا سكرى يريد أن الألف والنون في غير العلم شرطها وجود فعلى، ولذلك انصرف عريان لانتفاء فعلى؛ لأنهم قالوا في مؤنثه: عريانة، ولهذا قال: كذا اصرف عريان؛ أي: لأن عريانا ليس له فعلى فلا يقال: رجل عريان، وامرأة عريى، كما قالوا: سكران، وسكرى.

الثامن: اتفاقهما في صيغة الجمع، نحو سكران، وسكارى كما تقول: صحراء، وصحارى.

ومنهم من قال: المانع من الصرف الألف والنون وانتفاء فعلانة، فعلى هذا لا ينصرف سكران لانتفاء سكرانة وينصرف عريان لقولهم: عريانة.

ولا ينصرف باب سكران معرفة ولا نكرة، أما معرفة فللتعريف والألف والنون، وأما نكرة فللألف والنون ووجود فعلى أو انتفاء فعلانة.

وَعَلَمِيَّةُ الْإِذِي تَرْكَبُهَا كَحَضْرَمَوْتَ وَكَمَغْدِي كَرَبَا

التركيب شرطه العلمية ولا يمنع مع غيرها، ولذلك قدم ذكر العلمية على ذكر التركيب؛ لكونها شرطاً في كون التركيب سبباً في منع الصرف، وشرط الشيء متقدم عليه، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ "صاحب حمراء" على تقدير تركيب: صاحب مع حمراء كتركيب حضر مع موت لكنت تقول: هذا صاحب حمراء بضم الهمزة من

حمراء، كما تقول: هذه حضرموت، فإذا نكرت صرفت حمراء، فتقول: رب صاحب حمراء مررت به كما تصرف حضرموت إذا نكرته، ولا يعتد بالتأنيث اللازم الذي في حمراء؛ لأن الكلمة قد صارت كـبعض الاسم، وكذا إذا سميت رجلاً بـ"صاحب مساجد" إذا نكرته صرفته، وأما حضرموت فهو اسم بلدة من بلاد اليمن، ومعدي كـرب اسم رجل، ومعناه عداه الفساد؛ لأن الكـرب الفساد، وللتـركيب أربع شرائط: أحدها: أن لا يكون تركيب إضافة.

الثاني: أن لا يكون تركيب إسناد، كتركيب الجمل.

الثالث: أن لا يتضمن الاسم الثاني معنى الحرف، كخمسة عشر.

الرابع: أن لا يكون الاسم الثاني صوتاً، نحو عمرويه. وإنما منع التركيب الصرف؛ لشبه الاسم الثاني من المركبين بتاء التأنيث بدليل فتح الأول منهما، كما يفتح الاسم الذي تدخله تاء التأنيث، وبدليل حذف الثاني في النسب، كما تحذف تاء التأنيث، فتقول في النسب إلى بعلبك: بعلي.

أَمَّا مِثَالُ عَجْمَةِ الْأَعْلَامِ فَتَخَوُّ إِسْحَاقَ وَابْنَاهَا

احترز بقوله: عجمة الأعلام عن عجمة الأجناس؛ فإن العجمة لا تأثير لها إلا بالعلمية، فأما سراويل عند من يرى أنه أعجمي منع من الصرف حملاً على موازنه من العربي وهو تماثيل فشاذ، وأراد بقوله: عجمة الأعلام ما كان علماً في اللغة الأعجمية ثم استعملته العرب على ما كان عليه من العلمية، ألا ترى أن بقماً مثلاً اسم جنس لما يصبغ به فإذا سمي به رجل لم يكن للعجمة فيه تأثير، بل امتناع صرفه إنما هو لأجل وزن الفعل المختص، والتعريف، ولم يقل أحد: إنه قبل التسمية - أي: وهو نكرة - لم ينصرف؛ للعجمة ووزن الفعل، وكذلك لو سميت بـ نرجس لم ينصرف؛ للتعريف ووزن الفعل الغالب. ولا يمتنع الاسم الأعجمي من الصرف إلا بشروط: أحدها: أن يكون علماً.

الثاني: أن تكون علميته في اللغة الأعجمية.

الثالث: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف عند قوم؛ فإن الثلاثي عندهم مصروف وإن تحرك أوسطه، أو يكون - إن كان ثلاثياً - متحرك الأوسط عند قوم، فبكج وشر منصرف عند الأولين وغير منصرف عند غيرهم، ومنهم من قال: أو يكون - إن كان ساكن الأوسط - فيه تأنيث ليدخل فيه نحو ماه، وجور.

وأما قوله: إبراهيم بالآلف دون الياء فليشاكل البيت الأول البيت الثاني، وفي إبراهيم أربع لغات، هذه أحدها.

إِلَّا ثَلَاثِيَا بِهِ قَدْ سُكِّنَا ثَانِيهِ فَالْصَّرْفُ كُنُوحٌ عَيْنَا

الاستثناء هنا متصل؛ لأنه من قوله: أما مثال عجمة الأعلام فلا ينصرف منها إلا المثال الثلاثي الساكن كنوح.

وقوله: إلا ثلاثيا به قد سكن ثانيه يفهم منه أن الأعجمي المتحرك الأوسط غير منصرف، نحو بكج، وشر، والضمير في قوله: به يرجع إلى الثلاثي وتقديره إلا ثلاثيا قد سكن ثانيه به، أي: قد سكن ثانيه فيه أو منه، ويحتمل أن تكون. الهاء في به ضمير مثال عجمة الأعلام، والباء بمعنى في، أي: إلا ثلاثيا في مثال عجمة الأعلام، قد سكن ثانيه، وهذا وجه حسن.

إِلَّا مُؤَنَّثَا كِمُضَرِّ الْمَعْرِفَةِ فَذَا كَهْنِدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهُ

هذا الاستثناء الثاني متصل من قوله: إلا ثلاثيا فكأنه قال: العلم الثلاثي الساكن الحشو يتعين صرفه مع العجمة إلا مع التأنيث، فإنه لا يتعين صرفه.

والفرق بين نوح، وهند أن العجمة ليست بإزاء معنى بل هي أمر عرض للفظ بأن كان وضعه أعجميا، وأما التأنيث فإنه بإزاء معنى مقصود بالوضع، وأيضا فإن الهاء مقدرة في المؤنث بدليل ظهورها في التصغير نحو: هنيذة تصغير هند.

واعلم أن مثل هند، وجمل، ودعد، ونعم للعرب فيه مذهبان منهم من يصرفه؛ لأن الاسم بقلّة حروف وسكون ثانيه في غاية الخفة، فقاومت خفته ثقل أحد السببين فانصرف في الاختيار مع أن الأصل الصرف.

ومنهم من لا يصرفه، ويقول: المقتضي لمنع الصرف موجود وهو العلمية والتأنيث، ولا يلتفت إلى خفة الاسم، وقد جمع الشاعر اللغتين في قوله^(١): [المنسرح]

(١) البيت لجريز في ملحق ديوانه ص ١٠٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٦ (دعد)، ٩/ ٣٢١ (لفع)؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٨٢؛ وأما ابن الحاجب ص ٣٩٥؛ والخصائص ٣/ ٦١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٧؛ وشرح قطر الندى ص ٣١٨؛ والكتاب ٣/ ٢٤١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠؛ والمنصف ٢/ ٧٧. الاعراب: "لم": حرف جزم. "تتلّع": فعل مضارع مجزوم. "بفضل": جار ومجرور متعلقان بـ "تتلّع"، و"فضل": مضاف. "مئزرها": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "دعد": فاعل مرفوع. "ولم": الواو: حرف عطف، "لم": حرف جزم "تسق": فعل مضارع

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَرَهَا دَعْدُ وَلَمْ تَشَقْ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ
فصرف الأول ولم يصرف الثاني، فإن قيل: هذا لا دليل فيه على جواز الصرف؛
لأن الشعر موضع ضرورة، فيكون صرف الأول للضرورة.
قلت: لا ضرورة في الصرف؛ لأنه يمكن أن يحذف التنوين من الأول، ولم ينكسر
وزن البيت، غاية ما يقال: إن فيه زحافاً إذا لم يصرف، والزحاف جائز، والكسر في
الشعر غير جائز.

وأما قوله: كمصر المعرفة فذا كهند بعضهم ما صرفه يريد أن في مصر مذهبين كما
في هند، وليس كما ذكر؛ فإن مصراً في الأصل مذكر، وهو اسم للحد، قال الشاعر^(١):
[السيط]

وجاعل الشمس مضراً لا خفاء به بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا
وسميت مصر المعروفة بهذا الاسم؛ لأنها حد فاصل بين البر والبحر، فمصر في
الأصل مذكر وهو الحد، ثم سمي به هذه البقعة فصار منقولاً من التذكير إلى التأنيث،
فصار فيه التعريف والتأنيث والنقل من الأخف - وهو المذكر - إلى الأثقل وهو
المؤنث، وابن أبي إسحاق وأبو عمرو يمنعان صرفه ألبته، قال سيبويه: وهو القياس،
يعني: إذا سميت امرأة يزيد أو عمرو لا يجوز صرفه ألبته.
وأما عيسى بن عمر فيرى صرف امرأة اسمها عمرو بكل حال، فلا وجه للتسوية
بينه وبين هند.

وَكُلُّ مَا لَا يَنْصَرِفُ مُنْكَرًا لَمْ يَنْصَرِفْ مُعْرِفًا كَأَحْمَرًا

=
مبني للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة من آخره. "دعد": نائب فاعل مرفوع. "في العلب": جار
ومحرور متعلقان بـ "تسق".

وجملة "لم تتلفع...": لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "لم تسق...": معطوفة على
جملة "لم تتلفع" لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: صَرَفَ "دعد"، ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

(١) وهو لأمية بن أبي الصلت كما في اللسان (مصر) وليس في ديوان أمية، ونسبه ابن فارس في
المقاييس: (٥ / ٣٣٠) لعدي بن زيد وهو له في ديوانه: (١٥٩).

أتى بلفظ كل ليعم الحكم في الجميع ولا يتنقض بثلاث إذا سمي به فإنه ينصرف معرفة عند قوم، ولا ينصرف نكرة - أعني قبل التسمية -، وما لا ينصرف نكرة ينقسم قسمين:

أحدهما: إذا عرف - أي: جعل علما - كان للتعريف فيه أثر.

والثاني: ليس كذلك.

فالأول ثلاثة أبواب:

أحدها: باب أفعل صفة كأحمر لا ينصرف نكرة للوصف والوزن، ولا معرفة للتعريف والوزن.

والثاني: باب فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران لا ينصرف نكرة للألف والنون المضارعين لألف التأنيث، ولا معرفة للتعريف والألف والنون كعثمان.

والثالث: ألفاظ العدد المعدودة، ونحوها، نحو ثلاث، وآخر فإنها لا تنصرف نكرة للصفة والعدل، ولا معرفة للتعريف والعدل، فإنك إذا سميت بآخر صار مثل عمر.

فإن قيل فإن في ألفاظ العدد خلافا فلا يستقيم لفظ العموم في قوله: وكل ما لم ينصرف منكرا. قلت: لعل مذهبه أن ألفاظ العدد إذا سمي بها لا تنصرف؛ للعدل والتعريف كما في عمر.

وأما ما لا ينصرف نكرة فإذا سمي به، ولا تأثير للعلمية فيه فذلك في ثلاثة أبواب أيضًا:

أحدها: باب فعلى نحو سكرى.

والثاني: باب فعلاء نحو حمراء. والثالث: باب مساجد.

فإن العلة في هذه تقوم مقام علتين في الاستقلال بمنع الصرف، ألا ترى أن سلمى، وسعدى علمان ولا أثر للعلمية فيهما، بل التأثير في منع الصرف لأل فالتأنيث فقط.

وَإِنْ تُعْرِفُهُ بِلَامٍ أَوْ تُضِفْ أَوْ تُكْرِ الْعِلْمُ فَهُوَ مُنْصَرِفٌ

الضمير في تعرفه يرجع إلى كل في قوله: وكل ما لم ينصرف منكرا إذا عرفته بالألف واللام أو أضفته انصرف على رأي، ولعله يختاره، وأما العلم فطريق صرفه التنكير، فتقول: رب عمر مررت به، وكل إبراهيم مررت به فأكرمه، وبالإضافة أيضًا نحو مررت بعمركم، وبعثمانكم، فلاضافة أعم؛ لأنك إذا أضفت النكرة أو المعرفة صرفتهما على رأي، نحو: مررت بأحمر القوم، وبعمر العشيرة. واعلم أن قولهم إذا أضفت العلم

الذي لا ينصرف صرفته قول فيه تسامح؛ لأن العلم لا تصح إضافته إلا بعد تنكيره، فإذا نكرته فصرفه بالتنكير لا بالإضافة.

وأما قوله: فهو منصرف يحتمل أن يعود الضمير على العلم وحده دون ما قبله، فيكون تقديره وإن تعرف النكرة أو تضيفها انجرت، وإن نكرت العلم صرفته، وهو رأي المحققين من أهل هذا العلم.

ويريد بقوله: أو نكر العلم العلم الأصلي لا العلمية الطارئة - أعني: المنقولة عن الصفة -؛ فإن أحمر إذا سميت به ثم نكرته بعد التسمية لم تصرفه عند سيويته؛ لأن أصله وصف والعلمية طارئة عليه، ويحتمل أن يريد مطلق العلم على رأي الأخفش؛ فإنه يصرف أحمر إذا نكرته بعد التسمية.

وأهل العربية إذا أضافوا ما لا ينصرف، أو أدخلوا عليه الألف واللام، أو نكروه - إن كان علما - مختلفون فيه، فمنهم من يرى أنه منصرف، ويقول: غير المنصرف إن كان علما كعمر فقد زالت بالتنكير العلمية التي لا يؤثر في منع الصرف من التعريفات غيرها، وإن لم يكن علما، فبإدخال اللام، وبالإضافة قد بعد عن شبه الفعل، والمانع من الصرف إنما كان لشبه الفعل وقد زال بالإضافة، وبالألف واللام نحو مررت بأفضلكم، وأفضل القوم، إذ كانت الإضافة والألف واللام لا مدخل لهما في الفعل. وقد اعترضوا على هذا بأن كون الاسم فاعلا نحو قام أسمر، أو مفعولا، نحو رأيت أسمر، أو مجرورا بحرف الجر، نحو مررت بأسمر يبعده عن شبه الفعل، إذ لا مدخل لشيء من هذه الأشياء في الفعل ومع ذلك لم ينصرف، فكذا مع الألف واللام، والإضافة.

وأجابوا عن هذا الاعتراض بأن الاسم غير المنصرف إنما امتنع من الصرف؛ لأنه أشبه الفعل من وجهين، فلا ينصرف إلا بعد عن ذلك الشبه بوجهين، فيكون الاسم فاعلا، أو مفعولا، أو داخلا عليه حرف الجر على ما ذكروه، إنما بعبء ذلك عن الشبه للفعل بوجه واحد، وعلى ما ذكرنا قد بعد عن شبه الفعل بوجهين، ألا ترى أن قولنا: مررت بالأحمر أن الألف واللام إنما دخلت عليه بعد دخول حرف الجر، وكذلك قام أحمركم، وضربت أسودكم إنما أضفته بعد كونه فاعلا، أو مفعولا، فلا يلزم من امتناع الصرف لبعده عن الفعل بوجه واحد امتناعه لبعده عنه بوجهين.

ومنهم من يقول: لا ينصرف شيء من ذلك بهذه الأشياء، بل ينجر، لأن تنوينه غير ممكن مع هذه الأشياء، فالصرف هو التنوين لا الجر.

ومنهم من فصل، وهو الصحيح، وقال: إن زال أحد السبيين بالإضافة، أو بالألف واللام، انصرف، نحو مررت بعمر القوم، وبأحمدكم فإن العلمية قد زالت وبقي سبب واحد، والسبب الواحد لا يمنع من الصرف، وإن لم يزل أحد السبيين بالإضافة أو بالألف واللام، لم ينصرف، نحو مررت بالأحمر، وبأحمر القوم، فإن وزن الفعل والوصف باقيا مع الإضافة ومع الألف واللام فلم ينصرف؛ لأن المانع موجود.

أَسْمَاءُ الْقَبَائِلِ وَالْأَحْيَاءِ

وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لَأَبٍ تَصْرِفُهُ نَحْوُ قَرَيْشٍ وَ عَرَبٍ
وَإِنْ تُرِدَ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّةً لَمْ يَنْصَرِفْ كَتَغْلِبٍ وَلَخْمٍ
أما قریش، فاسم، للحي، وكذلك معد، وثقیف، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول:
هؤلاء من بني قریش، وهؤلاء بنو قریش.

فقریش في الأكثر اسم للحي، وكذلك معد، وثقیف، فإن قلت: هذه قریش ومعد
وثقیف فإنما تريد: هذه جماعة قریش بحذف المضاف، وإن جعلت قریشا اسما للقبيلة
لم تصرفه، وأنشد سيبويه^(١): [الكامل]

غلب المسامیح الوليد سماحة وكفى قریش المعضلات وسادها

فلم يصرف قریش؛ لأنه اسم القبيلة، ففيه التعريف والتأنيث، فأما عرب فإنه اسم
جنس بدليل دخول الألف واللام عليه، ولم أقف على نقل أنه علم، ولعل صاحب
الأرجوزة قد نقل ذلك، ولعل عربا اسم لأبي هذا الجيل من الناس.

فأما تغلب فلا ينصرف سواء جعلته اسما للحي أو اسما للقبيلة، أما إذا كان اسما
للحي فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وأما لخم فإن جعلته اسما للآم فهو مثل هند
يجوز فيه ما جاز فيها، إلا أن يكون منقولا عن مذكر فيمتنع صرفه عند سيبويه ألبتة كما
ذكرناه في مصر.

واعلم أن أسماء القبائل والأحياء منها ما يختار صرفه وهو ما كان اسما للحي في
الغالب كقریش ومعد وثقیف، وكذلك ما كان اسما للأب في الغالب نحو تميم، وأسد.
ومنها ما يختار فيه امتناع الصرف، وهو ما كان في الأكثر والأغلب اسما للقبيلة
نحو سدوس، وكذلك جذام.

(١) ولعدي بن الرقاع العاملي.

الشرح: المسامیح: جمع سمح على غير قياس وهو الذي خلفه السماحة والجود، والوليد: هو
الخليفة بن عبد المطلب بن مروان، والمعضلات: الشدائد واحدا معضلة، وسادها: صار سيدها
ووالي أمورها، يريد: أنهم إذا نزلت بهم معضلة وأمر فيه شدة قام بدفع ما يكرهون عنهم. والشاهد
فيه: قوله «قریش» فقد منعه الصرف حملا على معنى القبيلة، والبيت في الكتاب (٣/ ٢٥٠) (هارون)
وشرحه الأعلام بهامش الكتاب (٢/ ٢٦)، والمقتضب (٣/ ٣٦٢)، والكامل (٢/ ١٠٩)، والإنصاف (ص
٥٠٦)، والتذييل (٦/ ٣٧٩).

ومنها ما يمتنع صرفه ألبته كتغلب، وباهلة؛ لأن فيهما ما يمتنع الصرف، ولذلك قالوا: باهلة بن أعصر فجعلوه اسما للحى، ولذلك جاز له أن يقول: ابن، وباهلة اسم امرأة، وقالوا: تغلب ابنة وائل أرادوا القبيلة، فلذلك قالوا: ابنة، وقالوا: تغلب الغلباء فوصفوها بالمؤنث لإرادة القبيلة، وكذلك مجوس، ويهود، فإنه لم يقع إلا اسما علما للقبيلة، فأما إدخال الألف واللام في قولهم: المجوس، واليهود، فإنهم أرادوا ياءى النسب فحذفوهما، والتقدير: المجوسيون، واليهوديون، فأدخلوا الألف واللام كما أدخلوهما على يهودي ومجوسي، لأن اليهود، والمجوس جمعه، قال امرؤ القيس^(١):

[الطويل]

أَصَاحُ أَرِيكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارًا
فلم يصرف مجوس؛ للعلمية والتأنيث؛ لأن لفظ مجوس علم على القبيلة، وقال الآخر^(٢): [الطويل]

(١) صَدُرَ الْبَيْتُ لِامْرِئِ الْقَيْسِ، وَعَجَّزُهُ لِلتَّوَعْمِ الْيَشْكُرِي.
قَالَ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ الْعَلَاءِ: كَانَ امْرُؤُ الْقَيْسِ يُنَازِعُ كُلَّ مَنْ ادَّعَى الشَّعْرَ، فَتَنَازَعَهُ التَّوَعْمُ الْيَشْكُرِي، وَذَكَرَهُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْأَعْلَمُ فِي "شَرْحِ الْأَشْعَارِ الْبَيْتَةِ" وَغَيْرِهِ.
الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: (مَجُوسٌ) لَمْ يَصْرِفْهُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَلَا يُسَوِّغُ دُخُولَ لَامِ التَّغْرِيفِ عَلَى الْأَسْمِ الْعِلْمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.
المعنى: وَصَفَ بَرْقًا، يَقُولُ: هَبَّ وَهْنًا؛ أَي: لَمَعَ وَبَدَأَ بَعْدَ هَذِهِ مِنَ اللَّيْلِ، يُقَالُ: أَتَانَا بَعْدَ وَهْنٍ؛ أَي: بَعْدَ مَا مَضَى مِنْهُ حِينٌ.

وقوله: (بَرْقًا) هُوَ تَصْغِيرُ بَرْقٍ فِي اللَّفْظِ، وَأَرَادَ بِهِ التَّعْظِيمَ فِي الْمَعْنَى، وَيَدُلُّ عَلَى إِزَادَتِهِ التَّعْظِيمَ قَوْلُهُ: (كَنَارِ مَجُوسٍ)؛ لِأَنَّهُ أُبْلَغَ فِي وَصْفِ النَّارِ بِقَوْلِهِ: (تَسْتَعِرُ اسْتِعَارًا)، وَخَصَّ الْمَجُوسَ؛ لِأَنَّهُمْ عَبَدَةُ النَّارِ، وَنَازَهُمْ أَعْظَمُ نَارٍ وَأَشَدُّهَا اسْتِعَارًا، وَرُبَّمَا جَاءَ الْأِسْمُ مُصَغَّرًا وَهُمْ يُرِيدُونَ تَعْظِيمَهُ، كَمَا قَالَ:

[الطويل]

دَوَيْهِيَّةٌ تَضْمُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ
يَعْنِي: الْمَوْتَ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الدَّوَاهِي.

انظر: الكتاب ١/ ٢٣٠، والمخصص ٥/ ٩٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٢٠.

(٢) قائله رجل من الأنصار كما ذكر الأعلام، و «يهود» مشتق من هاد يهود إذا تاب عن الذنب من قوله تعالى: (إِنَّا هَذَا إِلَيْكَ) من الآية (١٥٦) من سورة الأعراف، والمعنى: يعني المسلمين من المهاجرين والأنصار أنهم أولى بالمدح من اليهود بني قريظة وبني النضير، وأنهم أجدر ألا يلام مادحهم لظهور فضلهم عليهم، يقول هذا للعباس بن مرداس، وكان العباس يمدح بني قريظة.

أولئك أولى من يهود بمدحة إذا أنت يوما قلتها لم تؤنب
فلم يصرف يهود؛ للتعريف والتأنيث، قال سيبويه: لأنه لم يقع إلا اسما للقبيلة.

=

والشاهد فيه: جعل «يهود» علما للقبيلة؛ فلذلك منع من الصرف، وإن جعل اسما للحي منع أيضا
كما منع يشكر ويزيد. والبيت في الكتاب (٣ / ٢٥٤) (هارون) والتذييل (٦ / ٣٧٩)، واللسان (هود).

أَسْمَاءُ الْبُلْدَانِ وَالْبِقَاعِ

كَذَا إِذَا أَرَدْتَ بِالْبُلْدَانِ تَأْنِيكَ تَغْرِيفٍ كَمَنْ عُمَانِ
لَمْ يَنْصَرِفْ إِذْ بُقْعَةً أَرَدْتَ وَإِنْ أَرَدْتَ مَوْضِعًا صَرَفْنَا
كَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَفَلَجٍ دَلِيلُهَا فِي الشَّغْرِ لِلْمُخْتَجِّ

ذا من قوله كذا إشارة إلى أسماء الأحياء والقبائل، يعني أنك إذا عنيت هناك بالاسم القبيلة لم تصرف، وإن عنيت به الحي صرفت، فكذا هنا إن عنيت بالاسم البلد أو المكان صرفت، وإن عنيت بالاسم البقعة أو الأرض أو البلدة لم تصرف، وأما عمان فالأجود ترك صرفه وبالعكس منه واسط، وفلج؛ فإن سيبويه قد قسم ذلك ثلاثة أقسام، فقال: منها لا يكون إلا على التأنيث كعمان فلذلك قلنا: الأجود ترك صرفه، ومنها ما لا يكون إلا على التذكير كواسط وفلج، فإن واسطا في الأصل صفة وسمي به هذا البلد؛ لتوسطه بين البصرة والكوفة، فكأنه قال: بلدا واسطا، أو مكانا واسطا، ولو أراد التأنيث لقال: واسطة أي: بقعة أو بلدة واسطة، قال: ومنها ما يجوز تأنيثه وتذكيره على السواء نحو هجر قالوا في المثل: كجالب التمر إلى هجر فصرفوا، وقال الفرزدق^(١): [البسيط] منهن أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيَّامٌ وَاسِطٌ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا فلم يصرف.

وأما دابق فقال سيبويه: التذكير فيه أجود فهذا تفصيل سيبويه، وهو في غاية التحقيق.

وأقول: إن أسماء البلدان والبقاع لا يخلو من أن يكون فيها ما يمنع الصرف أولا، فإن كان فسواء عني بالاسم المكان أو البقعة فهو غير مصروف، وذلك نحو غزة، ومكة، ويشرب، وتوضح، أما غزة ومكة فللتعريف والتأنيث، وأما يشرب، وتوضح فللتعريف ووزن الفعل.

(١) البيت للفرزدق في ديوانه، وكتاب سيبويه ج ٢ / ٢٣، وفي معجم البلدان (واسط) وكذا في الخزانة ج ١١ / ١٣٦. وهو شاهد على ترك صرف «واسط»، والأصل في «واسط» التي كانت بالعراق - بلد الحجاج - أن تصرف، لأنه مذكّر حيث أراد بلدا واسطا أو مكانا واسطا، فهو منصرف، ولو ذهب به إلى التأنيث لقالوا «واسطة» وسميت واسطا لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة، لأن منها إلى كل واحد منهما خمسين فرسخا، وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة فيترك صرفه ومنه هذا الشاهد.

وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف، فإما أن يكون فيه الألف واللام كالموصل أولاً، فالأول ينصرف، وأما الثاني فإما أن يكون ثلاثياً ساكن الحشو كفلج وبدر أو لا، فإن كان كذلك فهو كهند إن عنيته به البقعة، وإلا فهو كزيد إن عنيته به المكان ما لم يكن أعجمياً نحو حمص، وماه، وجور فلا ينصرف ألّبتة، وإن لم يكن فهو كهجر، وحنين فإن التعريف متيقن فيه، فإن عنيته به البقعة أو البلدة أو الأرض لم تصرفه لاجتماع التعريف والتأنيث فيه، وإن عنيته به المكان أو البلد صرفته.

وهاهنا بحث في ماه، وجور، وحمص فإنك إن عنيته بهذه المكان سقط التأنيث، والعجمة لا تؤثر في الثلاثي الساكن الحشو بإجماع المتقدمين من أهل العربية بدليل اتفاقهم على صرف نوح فيجب أن تصرف ماه، وجور وحمص إن عنيته به المكان، والأمر بخلافه؛ فإن الإجماع على ترك صرفه، حتى قال سيبويه: إنه بالعجمة صار بمنزلة المؤنث الزائد على الثلاثة كعناق إذا سميت به رجلاً، فإنه لم ينصرف معرفة ألّبتة.

أَسْمَاءُ السُّورِ

كَذَاكَ لَا تُضَرِّفُ أَسْمَاءُ السُّورِ كَهُودَ وَالتَّائِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرُ
مَا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِذْ ذَاكَ فَاضَرِّفْ مَا اقْتَضَى انْصِرَافُهُ
وَمِثْلُ حَمِيمٍ وَيَاسِينَ يُنْبِي وَقِيلَ بَلْ يَتَزَكَّ صَرَفُهَا اغْنِي

ذاك إشارة إلى أسماء الأحياء والقبائل، أي: القول في أسماء سور القرآن كذاك القول السابق في أسماء الأحياء والقبائل، فإن عنيت بـ "هود" اسم السورة فلا تصرفه للتعريف والتأنيث والنقل من الأخف إلى الأثقل، قال سيبويه: لأنه صار بمنزلة امرأة سميتها بعمر، وليس الأمر فيه كما قيل للتعريف والتأنيث والعجمة؛ لأن هودا ليس أعجمياً، وإن عنيت بـ "هود" اسم النبي ونويت حذف المضاعف - كأنك قلت: قرأت سورة هود - صرفت؛ لفوات التأنيث، فهو كقولك: هذه تميم، إذا أردت بنو تميم صرفت؛ لأنه اسم الأب، وإن أردت به اسم القبيلة لم تصرف.

ومعنى البيت: لا تصرف أسماء السور في حال اعتبار التأنيث لأن الواو في قوله: والتأنيث فيها يعتبر، واو الحال؛ لأن السبب المتيقن في هذه الأسماء هو العلمية، فإن جعلت مع ذلك علماً للسورة امتنع الصرف، ويريد بالتأنيث تأنيث السورة.

وقوله: ما لم يكن في نية الإضافة "ما" مصدرية متصلة بقوله: والتأنيث فيه يعتبر أي: يعتبر التأنيث في أسماء السور ما لم تنو حذف المضاف، فإن نويت حذفه صرفت الاسم الذي يقتضي الصرف أي: الاسم الذي لم يكن فيه ما يمنع من الصرف، تقول: قرأت هوداً، أي سورة هود فتصرف، وتقول: قرأت يوسف فلا تصرف سواء جعلته اسماً للسورة أو اسماً للنبي عليه السلام؛ لأن يوسف فيه العجمة والتعريف، وهو زائد على ثلاثة أحرف فلا حاجة إلى اعتبار التأنيث في منع الصرف لجعله اسماً للسورة، وإلى هذا أشار بقوله: فاصرف ما اقتضى انصرافه. وبعد فأقول: اسم السورة إما أن يكون جملة أو لا، فإن كان جملة حكى ولم يغير كقولك: قرأت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، و﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، وإن لم يكن جملة، فإما أن يكون من حروف الهجاء نحو ﴿حم﴾، و﴿يس﴾ ويأتي ذكره، أو مفرداً، فإن كان مفرداً، فإما أن يكون فيه الألف واللام كالبقرة والمائدة أو لا يكون، فإن كان فيه الألف واللام فهو منصرف كما مر في أسماء البلدان، وإن لم يكن فيه الألف واللام، فإما أن يكون

عربيا أو أعجميا، فإن كان عربيا كمحمد، فإن جعلته اسما للسورة لم تصرفه وإلا صرفته، وإن كان أعجميا فإن زاد على ثلاثة أحرف لم تصرفه سواء كان اسم السورة أو لم يكن، وإن لم يزد على الثلاثة لم ينصرف إن جعلته اسما للسورة؛ كنوح مع سكون الأوسط وليس ذلك لأجل أن التأنيث قد انضم إليه العجمة، كما في "ماه، وجور" بل لأنه مذكر سمي به مؤنث كما مر في مصر، قال سيبويه: فإن جعلت نوحا اسما للسورة فهو بمنزلة امرأة سميتها بعمره.

وأما إذا كانت اسما للسورة حروف التهجي فلك فيما كان دون أربعة أحرف الحكاية، والإعراب، ولذلك قال: ومثل حميم ويسين بني لأنه على حرفين، وقوله: وقيل بل بترك صرفه اعتني يريد الإعراب، ويريد بقوله: بني أنه حكي فبني؛ لأن حكاية الحرف سبب في بنائه فأقام المسبب - الذي هو البناء - مقام سببه الذي هو الحكاية، وكذا قوله وقيل: بل بترك صرفه اتني لما كان عدم الصرف يتوقف على الإعراب اكتفي بذكر الصرف عن ذكر الإعراب؛ لأن المعرب داخل في حقيقة غير المنصرف؛ لعموم المعرب، وخصوص غير المنصرف.

ووجه إعراب يسين، وحميم أنه في وزان قابيل وهابيل، وتلك معربة؛ لدخولها في كلام العرب، فكذاك يسين، وحميم.

ولم ينصرف يسين، وحميم للتعريف والتأنيث.

واسم السورة إن كان حرفاً واحداً إن شئت حكيته، وإن جعلته اسماً للسورة أعربته وهو بمنزلة هند إن شئت صرفته؛ لأن حروف المعجم، تذكر وتؤنث قبل التسمية بها، هذا نص سيبويه قال: لأنه بمنزلة امرأة سميتها بقدر أو شمس، فلذلك نون مؤنث في حروف المعجم فإذا سميت به السورة صار مثل امرأة سميتها بقدر وذلك نحو نون، وصاد وقاف، وإن كان على حرفين مثل حم، وطس، ويس، فقد ذكر القول فيه، وإن كان على ثلاثة أحرف نحو طسم، فلك فيه الحكاية أيضاً، وإن شئت جعلته اسما للسورة وتمنعه الصرف؛ للتركيب والتعريف؛ لأنه صار بمنزلة بعليك، ودرا بجرد لكن لا بد من فتح النون من طاسين ثم تركب الميم معها كما فتحت اللام من بعل، وركبت بك معها، وإن تجاوز أحرف حكي كما تحكى الجمل، وذلك نحو ﴿حم﴾ ﴿١﴾ ﴿عسق﴾ [الشورى: ١-٢]، ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١].

الْأَزْمُ وَالْمُتَعَدِّي

الْقَوْلُ فِي الْأَفْعَالِ فِي التَّعَدِّي وَتَنْتَهِي لِسَبْعَةٍ فِي الْعَدِّ

لم يرد بالتعدي هنا تعدي الفعل إلى المفعول به، ألا ترى إلى قوله فيما بعد: أولها لم يتجاوز فاعلا بل أراد التعدي اللغوي وهو التجاوز من قولهم: عداك الذم أي تجاوزك؛ فكأنه قال: القول في تجاوز الأفعال أو تعديها إلى منتهى عددها وذلك ينتهي إلى سبعة، ويحتمل أن يكون أراد بالتعدي التعدد فأبدل الياء من إحدى الدالات كراهية ثقل التضعيف كما قالوا: تظنيت، وأصله تظننت، بثلاث نونات، فأبدل الياء من إحدى النونات.

أُولَٰهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلًا إِذْ لَيْسَ لِلْمَفْعُولِ ذَاكَ قَابِلًا

كَطَالٍ وَاحْمَرَّ وَنَحْوِ ظَرْفًا وَمِثْلِ رَاحٍ وَاغْتَدَى وَانْصَرَفًا

يريد: أن أول الأفعال هو الذي لم يتجاوز فاعله إلى مفعول، وهو اللازم وإنما كان الفعل اللازم هو أول الأفعال؛ لأنه لا يتوقف فهم معناه إلا على الفاعل وحده، وأما المتعدي فيتوقف فهم معناه على الفاعل وعلى المفعول به، وما توقف على شيء واحد كان أسبق وجودا مما يتوقف على شيئين، ألا ترى أن قام مثلا إنما يتوقف فهم معناه على فاعل أوجد القيام فقط، وأما ضرب فلا يفهم معناه بدون ضارب وهو الفاعل ومضروب وهو المفعول، والضرب أمر نسبي لا يعقل بدون المضروب، بخلاف قولنا قام وقعد فكانه لا يقبل تلك النسبة التي قبلها ضرب وتوقف فهم معناه عليها، ولما كان الفعل اللازم غالبا إما أن يكون من انفعال الطبيعة، أو انفعال النفس، أو انفعال البدن مثل رحمه الله - فيه بالانفعالات الثلاث.

فقوله: طال واحمر مثال لانفعال الطبيعة، وقوله: ظرف مثال لانفعال النفس، وقوله: راح واغتنى وانصرف مثال لانفعال الجسم.

والبناء اللازم فقط من الثلاثي هو فعل بضم العين وقد مثل به في قوله: وظرفا ولم يأت من فعل متعديا إلا قولهم: رحبكم الدخول؛ لأنه بمعنى وسعكم.

ومن الأوزان التي لا تتعدى، وهي أبنية خمسة، منها التي في أولها تاء غالبا، وهي تفعيل كتشيطن، وتفعئل كتقلنس: إذا لبس القلنسوة وتفعلى كتقلسى وتفعول كتجورب: إذا لبس الجورب، وهو شبه الخف، وتفعئل كتدحرج.

وهذه الخمسة كلها مطاوعة لأفعال متعدية، يقال: دحرجته فتدحرج، وقلسيته فتقلسى، وكذلك الباقي.

تعريف المطاوعة

ومعنى المطاوعة: أن يكون الفعل له دلالة على معنى حصل به عن مقتضى فعل آخر متعد، نحو دحرجته فتدحرج، فقولك: تدحرج عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد، وهو حصول الدحرجة به، ولم يخرج من هذه الأمثلة عن المطاوعة إلا قولهم: ترهوك في مشيته إذا ماج فيها، وكذلك تفاعل نحو تضارب زيد وعمرو، وكذلك انفعل لا يكون إلا مطاوعاً، والمطاوعة لا تكون إلا حيث يكون علاج وتأثير، ولذلك قالوا: انعدم خطأ، لاستحالة التأثير في المعدوم، وكذلك افعل كاحمر، وافعال كاسود، وهو من انفعالات الطبيعة، وافعلل، كاقعنس، واحرنجم وهو من انفعالات البدن، وافعلل كاقشعر، وهو من انفعالات الطبع.

وباب الأفعال يأتي متعدياً وغير متعد نحو فعل بكسر العين قد يأتي لازماً كما إذا كان عبارة عن الأسقام والأحزان نحو سقم، وحزن، وقد يكون عبارة عن ضد ذلك نحو فرح، وأشر، وبطر وكذا في الألوان نحو آدم، وسود.

الْفَاعِلُ

وَكُلُّ فِعْلٍ رَافِعٌ فَاعِلُهُ وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا قَبْلَهُ

يريد بقوله: كل فعل اللازم والمتعدي، ولو قال: وكل فعل تام رافع فاعله لكان أحسن من الإطلاق؛ إذ الفعل الناقص لا يسمى المرفوع به فاعلا إذ لا تتم الفائدة به نحو كان وأخواتها، وإنما كان الفعل مؤثرا في الفاعل الرفع دون النصب والجبر؛ لأن الفاعل ركن من أركان الجملة لا يستغنى عنه في التركيب، والمفعول والمضاف يستغنى عنهما فيه، فأعطي أقوى الحركات وهي الضمة.

وأما قوله: ولا يكون الفعل الفعل إلا قبله أي: قبل الفاعل؛ لأنه لو تقدم الفاعل على الفعل لصار معرضا لدخول عامل آخر عليه، وحيثذ يخرج عن كونه فاعلا، فيبقى الفعل بلا فاعل. فإن قلت: هذا لازم في المفعول، ومع ذلك يجوز تقديمه!

قلت: الفرق بينهما أن الفعل يجوز خلوه عن المفعول ولا يجوز خلوه عن الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدا ضربت فزيذا مفعول ضربت مقدم عليه، فإذا أدخلت عليه عاملا غير الفعل قبله وذلك نحو قولك: إن زيدا ضربت فصار المفعول اسم إن، وبقي الفعل بلا مفعول، وذلك جائز بخلاف الفاعل، فامتنع تقديمه لذلك.

والفاعل: كل اسم أسند إليه فعل أو شبهه مقدم "تعريف الفاعل" عليه أبدا. قولنا: أسند إليه فعل ليخرج المفعول؛ فإن الفعل غير مسند إلى المفعول، وقولنا: أو شبهه ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد، وغيره من الأسماء العاملة، والظرف المعتمد أيضاً، وقولنا: مقدم عليه ليخرج منه زيد قام؛ فإنه ليس فاعلا؛ لتقدمه على الفعل، وقولنا: أبدا ليخرج منه مثل قائم زيد فإن تقديم الخبر مجاز ليس بواجب.

وقيل: الفاعل هو الاسم الذي يجب تقديم خبره عليه لمجرد كونه خبرا، فخرج بقوله: الاسم الأفعال والحروف، وخرج بقوله: وجب تقديمه عليه خبر المبتدأ المقدم عليه غير الاستفهام، وخرج بقوله لمجرد كونه خبرا أسماء الاستفهام التي يجب تقديمها على المبتدأ إذا أخبر عنه بها، لكن لا لمجرد كونه خبرا بل لما تضمنه من معنى الحرف.

وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ وَالْفِعْلُ حَتْمًا وَضَعُهُ التَّذْكِيرُ

يريد ويستوي الظاهر والضمير في عدم التقديم؛ لأنه إذا وجب تأخير الظاهر فالضمير أولى؛ إذ منه متصل ومستتر، وذلك يتعذر تقديمه.

وإنما كان وضع الفعل التذكير؛ لأن مدلول جنس، وهو المصدر، ولذلك يؤكد به، والتأنيث غالباً يفيد الوحدة، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت لا يفهم منه إلا مطلق الضرب، فأما ضربة واحدة دون غيرها فلا يفهم منه.

والذي على أن مفهوم الضرب الجنس أنه يسند إلى الواحد وإلى الجمع.

وقالوا: إنما كان وضعه التذكير؛ لأن مدلوله المصدر والزمان، وهما مبنيان.

وَأَنْتُمْ تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ تَقُولُ قَامَتْ دَعْدُ غَيْرَ فَاصِلٍ

يريد: أن التاء الساكنة الداخلة على الفعل ليست لتأنيث الفعل؛ لما ذكرنا من أن مدلوله جنس، وإنما هي لأجل تأنيث الفاعل وذلك نحو تمثيله بقوله: قامت دعْد، وهذه التاء ساكنة في الأصل، وإنما كانت ساكنة فرقاً بينها وبين التاء اللاحقة للأسماء نحو قائمة، وضاربة، وهذه التاء اللاحقة للفعل لا تتغير وصلاً ولا وقفاً، والتاء اللاحقة للاسم تبدل هاء في الوقف.

وقوله غير فاصل يعني: أنك إذا فصلت بين الفعل والفاعل المؤنث لم يجب إلحاق التاء في الفعل، نحو قامت اليوم هند فيجوز حذفها، والإلحاق أحسن، ولا يجوز حذف التاء إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفاعل مظهرًا.

والثاني: مع الفصل.

فإن قلت فهلا قال: وإنما تأنيثه لتأنيث الفاعل الحقيقي. قلت: لا حاجة به إلى ذلك؛ لأن التأنيث المجازي على خلاف الأصل، وكلامه في التأنيث بطريق الأصالة، وتمثيله بالحقيقي دل على مراده، وهو قوله: قامت دعْد، واحترز بقوله غير فاصل عن الفصل بين الفعل والفاعل، ويأتي ذكره.

وإنما وجب إلحاق التاء مع المؤنث؛ لأن الاسم المؤنث قد ينقل ويسمى به مذكراً كما في طلحة، فإنه في الأصل لشجرة ذات شوْك؛ فنقل وسمي به مذكراً فألحقوا التاء في الفعل ليدلوا من أول الأمر أن الاسم باق على تأنيثه، لم ينقل إلى مذكر، كما قال الشاعر^(١): [الطويل]

(١) هذا صدر بيت من الطويل عجزه:

إلى مالِكٍ أَعْشَوْ إلى ضَوْءِ نَارِهِ

البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣٣٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٨.

اللغة. رغب عن: مال. عشا النار: رآها ليلاً فقصدها. هند: علم رجل.

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ نَوَالِهِ

هند هاهنا اسم لرجل بدليل عود الضمير إليه مذكراً في قوله: عن نواله.
فإن قلت: فهلا وجب إلحاق علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو
مجموعاً، كما وجب إذا كان الفاعل مؤنثاً !

قلت: لا يلزم ذلك؛ لأن التثنية والجمع ليسا بوصف لازم بل يحصل بالاجتماع
ويزول بالافتراق، وأما التأنيث فوصف لازم لا يفارق ولا يزول، فأما ما حكاه سيبويه
من قولهم: قام امرأة فشاذا؛ ولأنه استغنى فيه بتأنيث الاسم عن العلامة كما استغنوا بتثنية
الظاهر وجمعه عن إلحاق علامة.

فَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ لَمْ تَجِبِ التَّاءُ لَهُ فِي فِعْلِهِ

قوله: لم تجب التاء مع الفصل يقتضي وجوبها مع عدم الفصل، وكان ينبغي أن
يقول: وإن فصلت الفعل عن فاعله المؤنث الحقيقي لم تجب التاء لكن سياق الكلام
يدل عليه؛ لأن كلامه في المؤنث الحقيقي بدليل قوله فيما بعد: وهكذا التخيير في
المؤنث غير الحقيقي.

وإنما لم يجب إلحاق التاء مع الفصل لأمرين:
أحدهما: أنه يستغنى عنه بتأنيث الفاعل؛ لن تأنيثه معلوم. والثاني: أن الكلام قد
طال بالفصل فأثروا التخفيف بحذف التاء؛ إذ العلم بتأنيث الاسم حاصل، والهاء في
"له" ضمير الفاعل.

وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤْنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا تَكْتَرِثُ

=

المعنى: يقول: لقد اجتزت هذا الرجل تحاشياً لقتاله إلى مالك كريم مضيف.
الإعراب: "تجاوزت": فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "هنداً": مفعول به منصوب.
"رغبة": مفعول لأجله منصوب. "عن قتاله": جار ومجرور متعلقان بـ "رغبة"، وهو مضاف، والهاء
ضمير في محل جرٍّ بالإضافة. "إلى مالك": جار ومجرور متعلقان بـ "تجاوزت". "أعشو": فعل مضارع
مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "إلى ضوء": جار ومجرور متعلقان بـ "أعشو"، وهو مضاف.
"ناره": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جرٍّ بالإضافة.
وجملة: "تجاوزت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أعشو". في محل جرٍّ نعت "مالك".
والشاهد فيه مجيء "هند" علماً على مُذَكَّرٍ، فهو عَلَمٌ مُشْتَرَكٌ بين الرجال والنساء.

لم يرد بالتخيير هنا التسوية بين حذف التاء وإثباتها، فإن إثباتها مع الفصل في الحقيقي أولى من حذفها، وكذا مع غير الحقيقي، وإنما يريد أن المتكلم باختياره إن شاء ألحقها، وهو أحسن، وإن شاء حذفها.

والتأنيث الذي ليس بحقيقي مجازي، وأما الحقيقي من التأنيث فهو ما كان بإزاء ذكر من الحيوان، وأما غير الحقيقي فليس كذلك وهو مجازي، ويتعلق بالأوضاع ويختلف باختلاف اللغات، ولا ينظر فيه إلى مسماه بته، ولذلك أنثوا الشمس وذكروا القمر، لا لمعنى بل على طريق التخييل والتشبيه، ولا حقيقة له أصلاً، ولو أنث القمر وذكرت الشمس لجاز، ويؤخذ مثل هذا من النقل أو السماع، وذلك نحو الشمس، والقدر فيجوز طرح العلامة فتقول: طلع الشمس، وإن شئت قلت: طلعت الشمس، ولك الخيار في إلحاق التاء وحذفها في خمسة مواضع:

أحدها مع الفصل في المؤنث الحقيقي، نحو قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة.

والثاني: المؤنث غير الحقيقي نحو طلع الشمس.

الثالث: في جمع السالم من المؤنث الحقيقي، نحو جاءني مسلمات.

الرابع: في جمع تكسيره، نحو: قام النساء.

الخامس: في جمع التكسير من المذكرين، نحو قام الرجال، وقامت الرجال.

وإن يؤنث فاعلٌ ضميرٌ فليس في تأنيثه تخييرٌ

تقديره: وإن يؤنث ضمير الفاعل، ف " ضمير " بدل من " فاعل " .

وإنما نفى التخيير إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها، فالأصل إلحاق التاء مع المؤنث في الظاهر فوجب الرجوع إليه مع المضمّر، وأيضا فلو لم يجب إلحاق التاء في قولهم: الشمس طلعت لم يتعين أن المضمّر في الفعل راجع إلى المؤنث الظاهر قبله فيما اجتمع فيه ظاهراً، واحدهما مذكر نحو: زيد وهند قام، والقمر والشمس طلع فمع عدم العلامة يظن أن المضمّر راجع إلى المذكر لا إلى المؤنث، ولشدة اتصال المضمّر لزمت العلامة، ولذلك ألحقوها في الفعل والمؤنث غيره وهو الفاعل، لأنه كالجاء منه شديد الاتصال به خصوصاً إذا مضمراً إذا كان

مضمراً بدليل وقوع علامة رفع الفعل بعد الفاعل في الأمثلة الخمسة، فإن قلت: فقد قال الشاعر^(١): [المتقارب]

فلا مِرْنةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فلم يلحق العلامة في الفعل مع إسناده إلى ضمير الأرض، وكان يجب أن يقول: ولا أرض أبقلت.

قلت: أراد بالأرض: المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها.

(١) البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٥، ٤٩، ٥٠؛ والدرر ٦ / ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١ / ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٤٣؛ والكتاب ٢ / ٤٦؛ ولسان العرب ٧ / ١١١ (أرض)، ١١ / ٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٢ / ٤١١؛ وشرح الأشموني ١ / ١٧٤؛ والرد على النحاة ص ٩١؛ ووصف المباني ص ١٦٦؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤؛ ولسان العرب ١ / ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ٢ / ١١٢؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٥٦؛ والمقرب ١ / ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٧١.

اللغة: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت.

الإعراب: "فلا": الفاء: بحسب ما قبلها، و"لا": حرف نفي يعمل عمل "ليس". "مزنة": اسم "لا" مرفوع. "ودقت": فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. "ودقها": مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "ولا": الواو حرف عطف، و"لا": نافية للجنس. "أرض": اسم "لا" مبني على الفتح. "أبقل": فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. "إبقالها": مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة "لا مِرْنة ودقت..." : بحسب ما قبلها. وجملة "ودقت..." : في محلّ نصب خبر "لا". وجملة "لا أرض أبقل" : معطوفة على السابقة. وجملة "أبقل" : في محلّ رفع خبر "لا". والشاهد فيه قوله: "ولا أرض أبقل إبقالها"، والقياس: "أبقلت إبقالها..." لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنث مجازي، وما حذف التاء إلّا للضرورة.

الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ

الْآخِرُ التَّالِيهِ ذُو الْوُضُوعِ بِأَخْزَفِ الْجَرِّ إِلَى مَفْعُولِ

يريد بالآخر القسم الثاني من أقسام الأفعال، ولذلك قال: التالیه أي: الذي يتلو الأول أي: يتبعه، وتالي الأول هو الثاني، ومعنى كونه تالياً للأول أنه تبعه في عدم التعدي بنفسه، فوافقه في ذلك، وخالفه في أنه يتوقف فهمه على مفعول لكن بواسطة حرف الجر، ألا ترى قولك: مررت مثلاً لا يعقل معناه بدون ممروره به خلاف قولك: طال، واحمر فإنه لا يتوقف فهم معناه على شيء خارج عن الفاعل.

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَالْحَرْفُ حَتَّمَا عَنْهُ لَيْسَ يُفْصَلُ

يريد: المتعدي بحرف الجر ينقسم قسمين:

أحدهما: لا يجوز إسقاط حرف الجر منه إلا في الشعر، وفيما سمع عنهم، وذلك نحو مررت بزيد فلا يجوز إسقاط الباء منه؛ لأن حرف الجر كالجزء من الاسم؛ لاتصاله به، وكالجزء من الفعل من حيث هو معد له وموصله إلى الاسم، فكل واحد من الاسم والفعل مفتقر إليه، أما افتقار الاسم فمن حيث إنه عامل، وأما افتقار الفعل فمن حيث إنه معد له، فحذفه إجحاف بهما، وقال قوم: التعدي كامن في الفعل المتعدي بحرف الجر، وأتوا بحروف الجر ليظهر بها ما كان كامناً فيه.

وأسباب التعدي متعددة وإنما اقتصر على حرف الجر، لأن الفعل لا تتغير به صيغته ولا معناه، ولأن حرف الجر يتعدى به جميع الأفعال الثلاثية وما زاد عليها، ولا كذلك غيره.

أما الهمزة فلا يتعدى بها إلا الثلاثي، وكذلك التضعيف.

وأما قوله: فالحرف حتماً عنه ليس يفصل فليس على إطلاقه؛ فإنك تقول: قمت أن قمت، وقمت لأن قمت قياساً مطرداً في أن المصدرية الخفيفة والثقيلة.

وأقول: إن المعدي للفعل إما أن يكون حرفاً واحداً أو أكثر، فإن كان واحداً فإما أن يكون قد صار جزءاً من صيغته أو خارجاً عنها، فإن كان جزءاً من صيغته فإما أن يقترب بأوله وهو الهمزة نحو أخرجت زيدا، وإما أن يقترب بوسط الفعل وحيث أن يكون من جنس عين الفعل وهو التضعيف نحو خرجت زيدا، أو من غير جنسها وهو ألف المفاعلة، نحو سار زيدا، وسائرته. وإما أن يكون المعدي للفعل أكثر من حرف واحد وهو سين استفعل مع زوائده نحو خرج زيدا، واستخرجت زيدا، وإن كان المعدي للفعل

خارجا عن صيغة الفعل فإما أن يكون عاملا كحروف الجر، وإما أن لا يكون عاملا وذلك كواو مع نحو سرت وزيدا، وإلا في الاستثناء نحو قام القوم إلا زيدا.

وَالْآخَرُ الَّذِي أَجَازُوا فَضْلَهُ مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا وَاشْكُرْ لَهُ

يريد الضرب الآخر من القسم الذي يتعدى بحرف الجر والمتكلم مخير في إثباته وحذفه، وذلك خمسة أفعال، وهي شكرت، ونصحت وكلت، وعددت، ووزنت.

وقوله: اشكر خالدا مثال لحذف الجر، وقوله: واشكر له مثال لإثبات حرف الجر، وقد قيل: إن لغة قوم أنها متعدية بنفسها، فهي على هذه اللغة من القسم الثالث - أعني الناصب بنفسه - وقيل: هي لغة قوم متعدية بحرف الجر فلم يجز إسقاطه منها على هذه اللغة، فهي من باب مررت بزید، وقيل فيها بالتخيير، وقد ذكرناه، وهو اختيار صاحب الأرجوزة، وإليه أشار بقوله: الذي أجازوا فضله أي: أجازوا فصل حرف الجر من الاسم، ونصبه بالفعل، ولا يقاس على هذه الأفعال غيرها، بل يقتصر فيها على السماع، فأما قولهم: قرأت السورة، وقرأت بالسورة، فالباء زائدة، وأما قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٨] فقيل: اللام زائدة، وقيل: هو محمول على المصدر أي: إرادتهم ليطفئوا؛ لأن المصدر يتعدى بالحرف وإن كان فعله متعديا بنفسه، تقول: عجبت من ضربك لزید، ولا يجوز عجبت من أن ضربت لزید، وكذا القول في الشاعر^(١): [الطويل]

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّما تُمَثِّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

[ثم قال:]

الثَّالِثُ النَّاصِبُ مَفْعُولاً فَقَطْ وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يُشْتَرَطُ

(١) قائله كثير عزة شرح شواهد المغني (ص ٥٨١).

والشاهد في قوله: أريد لأنسى فإن اللام فيه لام «كي» ووضعت في موضع «أن» بعد «أريد» وأصله:

أريد أن أنسى وهذا مذهب الفراء والكسائي كما قال الشيخ أبو حيان. والبيت في المغني (ص ٢١٦)، وشرح شواهد (ص ٦٥، ٥٨٠) والمغني بحاشية الأمير (١/ ١٨٠)، وحاشية الدسوقي (١/ ٢٢٧).

القسم الثالث من الأقسام الأفعال ما ينصب مفعولاً واحداً بنفسه من غير حاجة إلى ما يعديه من حرف أو غيره، وقوله: وكونه مؤخراً لا يشترط أي: ليس من شرط المفعول أن يكون مؤخراً عن الفاعل إلا فيما استثناء.

بيان الاختلاف في ناصب المفعول

وفي الناصب للمفعول ثلاثة أقوال:

أحدها: أن ناصبة هو الفعل؛ لاقتضائه إياه.

الثاني: أن ناصبه هو الفاعل؛ لأنه مؤثر فيه.

الثالث: أن ناصبه هو الفعل والفاعل جميعا.

أقول: والحق هو الأول، ولذلك انقسم الفعل إلى لازم ومتعد، وأما الثاني فباطل؛ لأنه لو كان الفاعل عاملا في المفعول لما جاز تقديمه عليه إذا كان الفاعل اسما جامدا غير مشتق من متصرف، ولأن الفاعل يكون مضمرا والمضمر لا يعمل بالاتفاق، ولأن المفعول يجوز تقديمه على الفعل، والفاعل لا يجوز تقديمه عليه والمعمول لا يقع إلا بحيث يقع العامل، وأما الثالث فباطل أيضا؛ لأنه إذا كان المجموع عاملا كان كل واحد من الفعل والفاعل جزء العامل فيكون تقديم المفعول على الفاعل تقديما للمعمول على بعض أجزاء العامل وذلك باطل، وأيضا فإن الجملة من حيث هي جملة لا تصرف لها فيمتنع حينئذ لا تصرف لها، فيمتنع حينئذ تقديم المفعول عليها.

إِلَّا لِلْبَيْسِ لَوْ أَتَى مَعْكَوسًا كَمَا تَقُولُ زَارَ مُوسَى عِيسَى

هذا الاستثناء من قوله: وكونه مؤخرا لا يشترط إلا لخوف لبس لو أتى معكوسا، أي: لو تقدم المفعول على الفاعل كما في الصورة التي مثل بها، وهو إذا انتفى الإعراب من الفاعل والمفعول إما في اللفظ أو مطلقا مع عدم القرينة؛ لأن مثل زار موسى عيسى قد انتفى الإعراب منهما لفظا لا تقديرا وانتفت القرينة، أما انتفاء الإعراب لفظا فظاهر، وأما انتفاء القرينة؛ فلأن كل واحد منهما يصح إسناد الفعل إليه فلا مرجح لإسناد الفعل إلى أحدهما إلا التقديم فوجب اعتباره، وقولنا: انتفى الإعراب لفظا أو مطلقا احترزنا بقولنا لفظا عن المقصور؛ فإن إعرابه تقديري، واحترزنا بقولنا: مطلقا عن مثل ضرب من في الدار من في المسجد؛ فإن الإعراب هنا منتف لفظا وتقديرا، لأجل البناء، وقولنا: مع عدم القرينة احترزنا به عن مثل رضعت الكبرى الصغرى فإنه لا يقع لبس بالتقديم والتأخير، لوجود القرينة المعنوية، وقد تكون القرينة لفظية، نحو ضرب موسى الطويل عيسى فإنك إذا نصبت الطويل علم أن الأخير هو الفاعل؛ لأن الصفة لا تتقدم على موصوفها فوجب جعلها للأول.

ويجب تقديم الفاعل على المفعول في أربعة مواضع:

أحدها: ما ذكره صاحب الأرجوزة. " مواضع تقديم الفاعل على المفعول " والثاني: أن يكون الفاعل مضمراً متصلاً.
والثاني: أن يكون الفاعل مضمراً متصلاً.
والثالث: أن يقع المفعول بعد إلا نحو ما ضرب زيد إلا عمراً إذا أردت حصر فعل الفاعل في المفعول دون غيره وجب التقديم بهذا الاعتبار.
الرابع: بعد إن المكفوفة بـ " ما " نحو " إنما ضرب زيد عمراً؛ لأنه بمعنى ما ضرب زيد إلا عمراً، فيجب التقديم بعين ما ذكرنا في إلا.
ويجب تقديم المفعول في أربعة مواضع: " مواضع تقديم ما لمفعول " أحدها: إذا أضيف الفاعل إلى ضمير المفعول نحو " ضرب زيداً غلامه ".
الثاني: إذا كان المفعول مضمراً متصلاً، والفاعل ليس كذلك نحو أكرمني زيد، وما جاءني إلا أنت.
الثالث: أن يقع الفاعل بعد إلا نحو ما ضرب عمراً إلا زيد إذا أردت نفي الضرب عن عمرو من كل واحد إلا من زيد، فيجب تقديمه بهذا الاعتبار.
الرابع: بعد إنما نحو قول الشاعر^(١): [الطويل]

(١) صدر البيت:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا

البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ١٥٣؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ والجني الداني ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٦٥؛ والدرر ١ / ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧١٨؛ ولسان العرب ١٥ / ٢٠٠ (قلاً)؛ والمحتسب ٢ / ١٩٥؛ ومعاهد التنصيص ١ / ٢٦٠؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٠٩؛ والمقاصد النحوية ١ / ٢٧٧؛ ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ١١١، ١١٤، ٧ / ٢٤٢؛ ولسان العرب ١٣ / ٣١ (أنن)؛ وجمع الهوامع ١ / ٦٢.

اللغة: الذائد: المدافع. الأعراض: كلّ ما على الرجل حمايته. الذمار: كلّ ما يجب الحفاظ عليه. المعنى: يقول: إنّه حامي مجد وشرف ومآثر قومه، ولا يستطيع القيام بهذه المهمة إلا هو ومثله. الإعراب: "أنا": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. "الذائد": خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. "الحامي": خبر ثانٍ مرفوع، أو خبر ثانٍ للمبتدأ. "الذمار": مفعول به لاسم الفاعل منصوب. "وإنما": الواو حرف استئناف، "إنما" حرف توكيد مكفوف، و"ما" حرف كاف. "يدافع": فعل مضارع مرفوع. "عن أعراضهم": جار ومجرور متعلقان بـ "يدافع"، وهو مضاف، وهم: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "أنا": ضمير منفصل مبني في محلّ رفع فاعل. "أو": حرف عطف. "مثلي": معطوف على "أنا" مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الباء، وهو مضاف، والباء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

..... وَإِنَّمَا — يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِكُمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وإنما ضرب زيدا عمرو، والمعنى ما ضرب زيدا إلا عمرو إذا أردت أن زيدا لم يضربه أحد البتة إلا عمرو، وما عدا ما ذكرنا يجوز فيه الأمران.

=

وجملة "أنا الحامي...": الاسميّة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "إنما يدافع...": استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

بَيَانُ انْتِصَابِ الْمَفْعُولِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

وَيَنْصَبُ الْمَفْعُولَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ تَقُولُ إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُنْكِرُ

أخذ يبين أن الناصب للمفعول قد يكون فعلاً مضمراً، ثم إضمار الفعل إما واجب، وإما جائز، وقد مثل بهما جميعاً ولم يميز بين الواجب الإضمار وبين الجائز، فقوله: إِيَّاكَ وَشَيْئًا يَنْكُرُ من القسم الذي يجب إضمار الفعل فيه، فإِيَّاكَ منصوب بفعل مقدر، وشَيْئًا معطوف على إِيَّاكَ^(١)، والتقدير: إِيَّاكَ وَشَيْئًا يَحْذَرُ احْذَرُ، أو اتق، ولا يقدر الفعل الناصب إلا أخيراً، ليبقى الضمير بحاله منفصلاً، إذ لو قدرته أول لصار متصلاً، فيصير في التمثيل احْذَرُكَ وَشَيْئًا يَنْكُرُ فيصير ضمير المفعول وضمير الفاعل لشيء واحد ولم يأت ذلك إلا في أفعال القلوب وهذا ليس منها، وقوله: يَنْكُرُ في موضع نصب صفة لشيء، والإضمار الواجب على ضربين، قياسي، ومسموع، فالقياسي ما ذكره ما المثال، وإنما وجب إضمار الفعل في هذا النحو؛ لأن كل موضع كان المخاطب المحذر مذكوراً إما منفصلاً بلفظ إِيَّاكَ، أو مضافاً إليه اسم وذكر المحذر منه بعده إما بحرف العطف، أو بحرف الجر، أو مكرراً وجب الحذف للعلم بالمحذوف، ولسد طول الكلام بحرف العطف أو ما قام مقامه من حرف الجر أو التكرير مسد الفعل، وإنما قلنا: إن الفعل المحذوف معلوم؛ لأنه لما ذكر المحذر، والمحذر منه علم الفعل بخصوصيته، فمثال الأول: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، ومثال الثاني: شَأْنُكَ وَالْحَجَّ، ورَأْسُكَ وَالسَّيْفَ ومثال التكرير الطريق الطريق^(٢)، وَالْأَسَدَ وَالْأَسَدَ.

وَمِثْلُهُ مَكَّةَ وَالْهَيْلَةَ لَمَّا رَأَى الْأَهْبَةَ وَالْإِهْلَالَ

الضمير في قوله: ومثله يعود على قوله: إِيَّاكَ وَشَيْئًا يَنْكُرُ يريد أن قولك لمن رأيتَه قد أعد أهبة الحج من الزاد والراحلة: مكة أي: تريد مكة، أو تقصد مكة مثل قولك: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ وليس مثله، لأن الحذف فيه واجب وإظهار الفعل ممتنع، والحذف في هذا

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٤٧٧ وتوضيح المقاصد ٣/١١٥٣، شرح الأجرية ٢/٥١٦، شرح التصريح ٢/٢٧٣، شرح الأشموني ٢/١٩٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/١١٥٣ والكتاب ١/٢٧٥، المقتضب ٣/٢١٢، ٢١٥، الأصول ٢/٢٥١، البديع ج ١/ ١٤١/م، ارتشاف الضرب ٤/١٤٧٩، المساعد ٢/٥٧١، تمهيد القواعد ٧/٣٦٧٢، شرح الأجرية ٢/٥١٧، ٥١٨، المطالع السعيدة ١/٣٦٣.

جائز، وإظهار الفعل ليس ممتنعاً، بل هو مثله في جواز الحذف لا في وجوبه؛ لأن الجواز جزء مفهوم الوجوب، أو مثله في مطلق الحذف لفعله، فاعرفه. وإنما جاز الحذف هنا، لأن قرينة الحال دالة، وكذا المنتظرون لرؤية الهلال إذا سمع سامع إهلالهم - أي: صياحهم - قال: الهلال والله، أي: رأوا الهلال؛ لأن توقعهم الهلال ورمي أبصارهم إلى جهته وصياحهم عقيب ذلك دالة على أنهم قد رأوه. وقوله: لما رأى الأهبة قرينة لحذف الفعل الناصب مكة والإهلال منصوب بفعل مقدر وليس منصوباً به رأى، لأن الصياح لا يرى بالعين بل يسمع، وتقديره لما رأى الأهبة، وسمع الإهلال.

شَأْنُكَ وَالْحَجُّ أَيِ الزَّمِ شَأْنُكَ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ أَيِ الْحَقِّ أَهْلَكَ

هذا من الواجب الإضمار، والتفسير والتقدير فيه كما ذكر صاحب الأرجوزة، إلا أن فيه بحثاً، وهو أن الواو في قوله والحج ليس عاطفاً بل بمعنى مع؛ لئلا يلزم منه أن يكون مأموراً بشئين، أحدهما الشأن، والآخر الحج، فإن الشأن ليس أمراً غير الحج بل هو مقدمات الحج والتلبس به، والأمر بلزوم هذا الشأن الخاص أمر بلزوم الحج. وأما أهلك والليل فالتقدير: إلحق أهلك، والليل معطوف على الأهل بتقدير فعل بحسب المعنى أي: وسابق، كما قال الشاعر^(١): [الكامل]

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّداً سَيْفًا وَرُمَحاً

أي: ومعتقلاً رمحاً؛ لأن الرمح لا يتقلد به كما أنه ليس مأموراً بلحقاق الليل، بل مأمور بلحقاق أهله قبل الليل.

والفعل هنا يقدر أول كما ذكر صاحب الأرجوزة، لأن الاسم المنصوب به اسم ظاهر.

وَهَكَذَا كَلَيْهِمَا وَتَمَرَا إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ الشُّرَا

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٦/ ٢٣٨؛ وأما الميرتضى ١/ ٥٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٢ (رغب)، ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٥٩٣ (مسح)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ٨/ ٤٢ (جدع)، ٥٧ (جمع)، ١٥/ ٣٥٩ (هدى)؛ والمقتضب ٢/ ٥١.

المعنى: يا ليت زوجك قد غدا في الحرب حاملاً رمحه، وواضعاً سيفه على جنبه. والشاهد فيه قوله: "رمحاً" عطف "رمحاً" على "سيفاً" وإن كان الرمح لا يتقلد. فـ "متقلداً" مسلطاً عليه وعامل في المعطوف والمعطوف عليه جميعاً.

ذا من قوله هكذا إشارة إلى وجوب الإضممار؛ لأن كليهما وتمرا عند بعضهم واجب الإضممار، وأصل هذا المثل أن رجلا مر برجل وبين يديه زيد، وسنام، وتمر، فقال له الممرور: من أيهما تحب أن أطعمك؟ من الزبد أو من السنام؟ فقال له: كليهما وتمرا أي: أطعمني كليهما، وزدني تمرا، فخيره بين كل واحد منهما فطلبهما معا وزيادة، ومنهم من يرفع كليهما بالابتداء، وينصب التمر بفعل مضمر، أي: كلاهما لي، وزدني تمرا. وأما قوله: إياك إياك المراء فإنه صدر بيت من أبيات الكتاب، وهو ^(١): [الطويل]

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

فإياك الأول منصوب بتقدير فعل، وإياك الثاني تأكيد له، والمراء عند سيبويه منصوب بتقدير فعل، كأنه لما قال: إياك قال: اتق المراء، وعند غيره منصوب بالفعل الناصب لإيّاك والتقدير: إيّاك باعد عن المراء، فلما حذف حرف الجر نصبه بالفعل، وسيبويه لا يجيز إسقاط حرف الجر إلا مع أن، فلو قال: إياك أن تماري لجاز، والتقدير من أن تماري.

فإن قيل: المراء مصدر، وأن وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر، فما جاز معها جاز مع المصدر، فالجواب ما قاله السيرافي: إنه يجوز أن تقول: أنا راغب في أن ألقاك،

(١) البيت من الطويل، نسب للفضل بن عبد الرحمن القرشي في خزنة الأدب ٦٤/٣، وبلا نسبة في: الجمل للخليل ٩٣/، الكتاب ٢٧٩/١، المقتضب ٢١٣/٣، الأصول ٢٥١/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٧١/٢، الخصائص ١٠٢/٣، النكت على كتاب سيبويه ٤٦٩/١، تحصيل عين الذهب ١٨٩/، ١٩٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩١/، المحلى في وجوه النصب لابن شقير ٦٦/، البديع ج ١/١٤٢، الباب ٤٦٣/١، شرح المفصل ٢٥/٢، شرح الرضي ٤٨٥/١، شرح الألفية لابن الناظم ٤٣٢/، ارتشاف الضرب ١٤٧٩/٤، توضيح المقاصد ١١٥٥/٣، المقاصد الشافية ٤٧٩/٥، تمهيد القواعد ٣٦٧٢/٧، شرح الأجرمية ٤٨٨/٢، شرح التصريح ١٤٢/٢، شرح الأشموني ١٩٢/٢.

اللغة: المراء: الجدل والمعارضة بالباطل. دَعَاءٌ: صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا إذا طلب حضوره

جالب: مسبب له - من جلبه - إذا ساقه وجاء به.

المعنى: أحذرك الجدل والمعارضة على الناس من غير وجه حق، فإن ذلك كثيرا ما يجري إلى

الشروع ويسبب للإنسان متاعب.

ورأغب أن ألقاك فيجوز إسقاط حرف الجر مع أن، ولو قلت: أنا راغب لقاءك وأنت تريد في لقاءك لم يجز، فقد حصل الفرق بين أن والمصدر^(١).

فأما قوله: الشر فليس من هذه المسألة بل من غيرها، والتقدير إياك والشر، أو من الشر، فحذف؛ لضيق مجال النظم عليه، أو يكون نصبه بفعل مقدر أي: احذر الشر، وحذفه لدلالة التحذير المذكور قبله عليه.

وَأَنْتَ خَيْرًا وَوَرَاءَ أَوْ سَعًا وَنَاقَةَ اللَّهِ وَكُلُّ شَيْءٍ مَعًا

أما نصب خير عند سيبويه فليس بـ انتهوا، بل بفعل آخر، لأن انتهوا أمر بترك الشرك، أي: انتهوا عن الشرك فلا يصح نصب خيرا بانتهوا؛ لأنه لازم إذ ليس المراد انتهوا عن خير لكم، بل المراد انتهوا عن الشرك، واثبتوا خيرا لكم، وهو الإيمان بالله وحده، ولهذا قال سيبويه فإنك إذا قلت: انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر فهو على كلامين، يريد أن معنى قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا﴾ أي: اخرجوا من الشرك وادخلوا في التوحيد، فهو على كلامين يريد أن انتهوا كلام تام، وخيرا من كلام آخر ومعمول فعل آخر أي: اثبتوا خيرا.

والقصة في حق النصارى فهم لو انتهوا عن القول بالثلاثة من غير اعتقاد التوحيد لم يكن ذلك خيرا.

قال الكسائي: خيرا منصوب خبر لـ "كان" مضمرة تقديره: انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم، وقال الفراء: هو منصوب على المصدر، أي: انتهوا انتهاء خيرا لكم. وأما قوله: ووراء أوسع فهو إشارة إلى قولهم: وراءك أوسع لك فوراءك منصوب بفعل مضمرة تقديره: ارجع وراءك، وأوسع منصوب بفعل آخر أي: ائت أوسع لك أي: مكانا أوسع، فأوسع نعت لمنعوت محذوف.

وأما قوله ناقة الله، تقديره: احذروا ناقة الله، أي: احذروا عقر ناقة الله.

قَدْ أَضْمَرُوا اغْطِ وَزِدْنِي وَاحْذَرْ وَأَتَّقِ وَأَنْتِ مِثْلُ ذَلِكَ يُضْمَرُ

(١) انظر: الكتاب ٢٧٩/١ والمقتضب ٢١٣/٣، الأصول ٢٥١/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٧١/٢، النكت على كتاب سيبويه ٤٦٩/١، شرح الرضي ٤٨٥/١، ارتشاف الضرب ١٤٨٠/٤، توضيح المقاصد ١١٥٦/٣، المساعد ٥٧٢/٢، المقاصد الشافية ٤٧٩/٥.

أخذ هاهنا يبين الأفعال المقدرة الناصبة لهذه الأسماء، فقوله: أعط ناصب كليهما، وقوله: زدني ناصب تمرا، وقوله: احذر ناصب المراء، وناقاة الله أيضًا، وابق ناصب الشر.

وقوله: مثل ذاك يضمير يريد أنه لا يتعين إضمار هذه الألفاظ بعينها، بل لك أن تضمير لفظا معناه مثل معناها، فلك أن تضمير مثلا عوض ابق احذر، ولك أن تضمير عوض أعط ناول؛ لأنه مثله في المعنى.

وَمِنْهُ مَفْعُولٌ عَلَى الْمَعْنَى حُمِلَ أَضْمِرَ فِعْلُهُ كَيْبَتْ قَدْ نُقِلَ قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَ الشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

يريد ومن المفعول الذي ينصب بفعل مضمر مفعول منصوب بإضمار فعل يدل على إضمار ذلك الفعل معنى الكلام ومفهومه كالبيت الذي استشهد به، وذلك أن الحيات منصوبة بـ "سالم"، والمسالمة مفاعلة لا تقع غالبا إلا من اثنين، والقدم، أيضًا منصوبة، ولا يجوز نصبها بـ "سالم" المذكور، لأنه لا يتعدى إلى مفعولين، فوجب أن ينصب القدم بإضمار فعل دل عليه مفهوم المسالمة في أنها لا تقع غالبا إلا من اثنين، فكل واحد من الحيات، والقدم فاعل من حيث إنه وقع منه فعل بصاحبه، ومفعول من حيث إنه وقع عليه فعل صاحبه، فالحيات منصوبة؛ لأنها قد سالمتها القدم، فكأنه قال: قد سالمت القدم الحيات، والقدم منصوبة من حيث إنها قد سالمتها الحيات، فكأنه قال: قد سالمت الحيات القدم، ففاعل الفعل الظاهر مضمر مفسر بالقدم، وفاعل الفعل المضمر مفسر بالحيات، والذي دعا إلى ذلك أنهم رأوا القدم منصوبة ظاهرا، ورأوا الأفعوان والشجاع الشجعما أيضًا منصوبين، ولا سبيل إلى نصبهما إلا أنهما بدل من الحيات فحكموا بنصبهما، والمعنى هو الذي يساعد على هذا التقدير، ألا ترى أنك إذا قلت: ضارب زيد عمرا كنت مخيرا في أيهما شئت نصبت ورفعت الآخر، فـ "ضارب" يصح إسناده إلى كل واحد منهما على انفراده ويصح وقوعه على كل واحد منهما كذلك، وعلى هذا يجوز ضارب زيد عمرو برفع الاسمين، وترفع الثاني بإضمار فعل كما إذا نصبتهما بإضمار فعل، وكذلك يجوز في البيت رفع الحيات، والقدم معا، ونصبهما معا.

وجعل الفراء القدم مثني وقد حذف نونه لا للإضافة وتقديره القدمان كما حكى عنهم أن القطاة قالت للضب: يبضك ثنتا، ويبضي مائتا أرادوا ثنتان، ومائتان، فحذفوا النون لغير الإضافة، وكأنه فر من هذا التأويل الذي يساعد عليه المعنى إلى شيء في غاية الندرة والشذوذ.

المتعدي إلى مفعولين

الرَّابِعُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولٌ ثُمَّ لَهُ لآخرٍ وَمُضَوَّلٌ
لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ اخْتَرْتُ وَقَدْ أَمَرْتُ وَقَدْ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُونُ سَاقِطًا وَمُسْتَتِينًا كَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ

القسم الرابع من الأفعال التي تنصب مفعولا واحدا بنفسها وتتعدى إلى مفعول ثان بحرف الجر، فهذا الضرب أقوى من المتعدي إلى واحد بنفسه ولا يتعدى إلى آخر بحرف الجر، كما أن الفعل المتعدي بحرف الجر أقوى من اللازم، وهذه الثلاثة التي ذكرها صاحب الأرجوزة لا يقاس عليها غيرها من الأفعال، فأما ما حكاه سيبويه من قولهم: سميته زيدا، وسميته يزيد فمتأول، قال الفرزدق^(١): [الطويل]

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ

أي: اختير من الرجال، فحذف حرف الجر، والمفعول الأول قد أقيم مقام الفاعل فرفع لبناء الفعل للمفعول، ومثله قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٣١؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤؛ والدرر ٢/ ٢٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢؛ والكتاب ١/ ٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ٢٦٥ (خير)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٣٠؛ وجمع الهوامع ١/ ١٦٢. اللغة: الزعازع: الشديدة، واحدها زعزعة.

المعنى: إذا اختار الرجال أفضلهم سماعة وجودًا عند الأزمات والنوائب، فإنهم سيختارون رجلاً منا بالتأكيد، لأننا قوم كرام نعدُّ للنائبات.

الإعراب: "منا": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم مرفوع. "الذي": اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر. "اختير": فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "الرجال": اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: من الرجال. "سماعة": مفعول لأجله منصوب بالفتحة، ويجوز أن يكون تمييزاً أو حالاً. "وجوداً": الواو: حرف عطف، و"جوداً": اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. "إذا": ظرفية حينية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بالفعل "اختير". "هبت": فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء حرف تأنيث. "أرواح": فاعل مرفوع بالضممة. "الشتاء": مضاف إليه مجرور. "الزعازع": صفة لـ "أرواح" مرفوعة.

وجملة "منا الذي": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "اختير الرجال": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "هبت أرواح": في محل جر بالإضافة. والشاهد فيه قوله: "أرواح" في جمع "ريح"، وهذا دليل على أن أصل "ريح" هو "روح".

[الأعراف: ١٥٥] أي: اختار من قومه، فحذف حرف الجر، وتعدى الفعل إلى الثاني بنفسه، وقال قوم: إن ﴿سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ بدل من قومه وليس مفعولا ثانيا، وأنشد سيبويه لعمر بن معد يكرب^(١): [البسيط]

أمرتكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ
أي أمرتك بالخير، فحذف الباء ونصب، وكذلك: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا.
أي من ذنب فحذف من، ونصب.

وقوله: يكون ساقطا ومستبينا يعني حرف الجر إن شئت أسقطته ونصبت المفعول الثاني، وإن شئت أثبتته وجررت به.

(١) البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩ / ١٢٤؛ والدرر ٥ / ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧؛ والكتاب ١ / ٣٧؛ ومغني اللبيب ص ٣١٥؛ ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦؛ وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١؛ ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص ١٧؛ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن السائب في خزانة الأدب ١ / ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣؛ ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤ / ١٦، ٨ / ٢٥١؛ وكتاب اللامات ص ١٣٩، والمحتسب ١ / ٥١، ٢٧٢؛ والمقتضب ٢ / ٣٦، ٨٦، ٣٢١.
اللغة: النشب: المال الأصيل من نقود وماشية.

يقول الشاعر لأحد أنسابه: كن كريما وافعل ما أمرت به، لأنني تركت لك الكثير من الأموال والماشية. وأغلب الظن أن هذا الكلام وجهه الشاعر إلى ابنه.

الإعراب: "أمرتكَ": فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "الخير": اسم منصوب بنزع الخافض. "فافعل": الفاء: حرف استئناف، و"افعل": فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. "ما": اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به لـ "افعل". "أمرت": فعل ماضٍ للمجهول، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. "به": جار ومجرور متعلقان بـ "أمر". "فقد": الفاء: حرف استئناف، "قد": حرف تحقيق. "تركتكَ": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. "ذا": مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "مال": مضاف إليه مجرور. "وذا": الواو: حرف عطف، و"ذا": معطوف على "ذا" منصوب بالألف، وهو مضاف. "نشَب": مضاف إليه مجرور.

وجملة "أمرتكَ الخير": لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "افعل...": لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "أمرت به": لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة "قد تركتكَ...": لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: "أمرتكَ الخير" حيث حذف الجار، فالأصل: أمرتك بالخير.

وقوله: كاختار موسى قومه سبعينا مثال للإسقاط، وكان السيرافي يسمي المفعول الثاني من هذه الأفعال الثلاثة مفعولا منه، ويجوز الاقتصار في هذه الأفعال على أحد المفعولين.

الْخَامِسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ كَسَوْتُ الْعَبْدَ خُلَّتَيْنِ

هذا القسم أقوى من القسم الرابع وإن اشتركا في التعدي إلى مفعولين؛ لأن هذا يتعدى إلى الثاني من غير توسط حرف. ثم هذا المتعدي بنفسه إلى اثنين ضربان:

ضرب يدخل على المبتدأ وخبره، ويأتي ذكره. وضرب يدخل على اثنين ليس أحدهما خبرا عن الآخر، وهو ما نحن بصده، فهذا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين، تقول: كسوت زيدا، ولا تذكر الجبة، وكسوت جبة

ولا تذكر زيدا، وفي الاقتصار على أحدهما فائدة، وهي رفع المنة عن الأول إن لم تذكره، وعدم استقلال الثاني واستكثاره إن اقتصر على الأول.

ويجوز الاقتصار على الفاعل في الأفعال كلها، وأصل أعطى أن يتعدى إلى واحد، تقول: عطوت الدرهم أي: تناولته ثم عدي إلى الآخر بالهمزة، ويجوز التقديم والتأخير لما لم يقع لبس به، فإن قلت: أعطيت زيدا عمرا امتنع التقديم؛ إذ يصح من الثاني الأخذ بخلاف أعطيت زيدا درهما؛ فإن الدرهم لا يصح منه الأخذ لزيد، فجاز التقديم.

(ظَنُّ) وَأَخَوَاتُهَا

وَسَادِسُ لَهَا ثَمَانٍ تُطْلَبُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا فَتَنْصِبُ
وَهِيَ ظَنَنْتُ مَعَ حَسِبْتُ خِلْتُ عَلِمْتُ مَعَ رَأَيْتُ مَعَ وَجَدْتُ
زَعَمْتُ مَعَ جَعَلْتُ وَهِيَ كُلُّهَا تُلْغَى أَخِيرَةً وَقَدْ تُعْمَلُهَا

اعلم أن هذه الأفعال هي القسم السادس من السبعة الأقسام التي ذكرها، وأكثر العلماء يذكرونها سبعة، فمنها ثلاثة للشك، وهي ظننت، وخلت، وحسبت وثلاثة لليقين وهي: علمت، ووجدت ورأيت، وأما زعمت فهو قول يقترن به اعتقاد، فإن صح الاعتقاد كان يقينا، وإن لم يصح كان شكاً، وقد زاد صاحب الأرجوزة عليها جعلت فهي ثمانية، وبعضهم يزيد عليها أفعالا تقاربعا وهي دريت، وشعرت وتوهمت، وقد أدخل قوم فيها سمى، وكنى، واتخذ.

أما جعل ففي أحد أقسامها كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]؛ لأن المفعول الثاني من مفعوليهما هو الأول، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، والمشهور في الاستعمال ليس إلا السبعة.

وأما الغرض بهذه الأفعال فهي الدلالة على كيفية الخبر، لأنك إذا قلت: زيد قائم احتمل أن يكون إخباراً عن علم، واحتمل أن يكون عن شك، فإذا أردت رفع الاحتمال أدخلت على المبتدأ والخبر أحد هذه الأفعال.

وإنما نصبتهما؛ لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل فكانا فضلتين، وأما متعلق الظن أو العلم فهو المفعول الثاني، فإذا قلت: ظننت زيدا منطلقاً فالمظنون هو الانطلاق، وإنما ذكرت زيدا لأنه محل الشيء المظنون لا أنه مظنون، لأنك لو قلت: ظننت منطلقاً: لم يعلم الانطلاق لمن هو، كما لو ذكرت خبراً ولم تذكر مبتدأ، ولو قلت ظننت زيدا ولم تذكر منطلقاً لم يجز، لأن زيدا ليس مظنوناً، ولذلك لم يجز حذف أحد المفعولين، ويجوز حذفهما معاً، ويكون الفعل خبراً عن الفاعل.

فإن قيل: فما الفائدة إذا لم تأت بالمفعولين؟

قيل: الفائدة فيه أنه أخبر أنه ظان كما تقول: أكلت، وشربت فالفائدة فيه الإخبار بأنه قد وقع منك أكل وشرب.

وحكم المفعول الأول حكم المبتدأ فيكون معرفة، وحكم الثاني حكم الخبر فيكون نكرة، ومفردا، وجملة، ومشتقا، وجامدا، ويلزم عود الضمير منه إن كان جملة، أو مشتقا.

وكما لا يجوز حذف المبتدأ والاكتفاء بالخبر، ولا حذف الخبر والاكتفاء بالمبتدأ كذلك لا يجوز حذف أحد المفعولين.

وضابط هذا أن كل فعل يتعدى إلى مفعولين إذا حذفت الفعل، جاز أن يكون الثاني منهما خبرا عن الأول لم يجز الاقتصار على أحدهما، ولهذا جاز الاقتصار على أحد المفعولين في باب أعطيت؛ لأنك إذا حذفت الفعل لم يجز أن يكون الثاني منهما خبرا عن الأول إذ لا ارتباط بينهما، وإن شئت قلت: كل فعل تعدى إلى مفعولين والثاني منهما غير الأول جاز الاقتصار فيهما على أحدهما، فأما قول الشاعر:

وما أغْرِفَ الأَطْلَالَ لَكِنْ أَخَالَهَا

فـ "إخال" هنا بمعنى أتوهم.

والفرق بين هذه الأفعال وبين باب أعطيت أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين إلا عند قرينة تدل على المحذوف، وفي باب أعطيت: يجوز الحذف مطلقا، فأما قولهم: ظننت ذاك فليس ذاك أحد المفعولين بل هو إشارة إلى المصدر، والمفعولان محذوفان، فكأن قائلا قال: هل ظننت زيدا قائما؟ فقلت: ظننت ذاك أي: ظننت ذاك أي: ظننت ذاك الظن، وهذا يقول: ظننت ذاك زيدا قائما، ولو كان ذاك مفعولا لكنت قد نصبت بظننت ثلاثة مفاعيل، وتسدد أن مسد المفعولين عند سيبويه، فتقول: ظننت أنك قائم، وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف.

وحجة سيبويه أن ما يتعلق به الظن وغيره مصرح، فلا فائدة في إضمار غيره، فلو صرحت بالمصدر مكانها لك يكن بد من مفعول ثان، أما إذا كانت على صورتها ففيها اسم وخبر لفظا، فأغنت عن المفعولين، وحجة الأخفش أنها قد نابت في غير هذا الموضع عن المفعول الواحد، نحو عرفت أنك منطلق، وأما قول الشاعر^(١):

(١) البيت لذي الرمة وهو في التذييل (٢/ ٦٦٧، ١٠٥٤)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤١٥)، وديوان

ذي الرمة (١٢٦٤)، برواية (لعل ابن طرثوث عتبية ذاهب) ولا شاهد في هذه الرواية.

اللغة: العادية: البئر. جعائله: ما جعله للحاكم ورشاه به.

والشاهد قوله: (أظن ابن طرثوث.. ذاهبا) حيث نصبت «ظن» الصفة «ذاهبا» واستغني بمرفوع هذه الصفة عن المفعول الثاني لظن.

أَظَنَّ ابْنَ طُرْثُوثٍ عُتْبِيَّةَ ذَاهِبًا بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَائِلُهُ
فـ " تكذابه " مرفوع بذاهب، وقد اقتصر على مفعول واحد، وهذا شاذ لا يقاس
عليه.

الإلغاء والتعليق

وَإِنْ تَوَسَّطْتَ أَتَى التَّخْيِيرُ لَكِنَّهُ إِغْمَالُهَا الْمَشْهُورُ
وَإِنْ تَقَدَّمْتَ فَأَعْمِلْ مُطْلَقًا مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعْلَقًا
لَا مَ ابْتِدَاءً وَحُرُوفَ الْجَحْدِ وَحَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ لَا تُعَدِّ
نَحْوُ عَلِمْتُ مَنْ تُرَى أَبُوكَ وَقَدْ ظَنَنْتُ مَا هُنَا أَخُوكَا

اعلم أن هذه الأفعال لها حال تقدم، وحال توسط، وحال تأخر، فإن تقدمت وجب الإعمال؛ لأن التقديم يدل على قوتها، والإلغاء يدل على ضعفها، فلا يمكن الجمع بينهما للتنافي، وإن شئت قلت: التقديم يدل على الاهتمام بها، والإلغاء يدل على اطراحها وهما أيضًا متنافيان، والذي يدل على أن الفعل يقوى بالتقديم ويضعف بالتأخير أنه تأخر جاز أن يعدى بحرف الجر، نحو لزيد ضربت، ولم يجوز ضربت لزيد، وقد أجاز قوم إلغائها مع التقديم، واستدلوا بقول الشاعر^(١): [البسيط]

أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَذُنُو زِيَارَتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

ويحتمل أن يكون فيها ضمير الشأن وقد حذفه، والجملة في موضع نصب وهي مفعول ثان.

وقوله: ما لم تصادف بعدها معلقا.

التعليق: من خواص هذه الأفعال، وهو مأخوذ من قولهم: امرأة معلقة إذا لم تكن ذات بعل ولا مطلقا، ولما كانت هذه الأفعال عاملة في المعنى غير عاملة في اللفظ وصفت بهذا الوصف.

(١) البيت من بحر البسيط، من قصيدة كعب بن زهير المشهورة التي يمدح بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والتي خلع عليه برده إعجابًا بها وبصاحبها، وبيت الشاهد في الغزل الذي بدأ به كعب قصيدته، وانظر الشاهد في الخزانة (١١ / ٣٠٨)، والتصريح (١ / ٢٥٨)، والهمع (١ / ٥٣)، والدرر (١ / ٣١، ١٣٦)، وشرح لتسهيل لابن مالك (٢ / ٨٦)، وحاشية الصبان (٢ / ٢٩).

بيان الفرق بين التعليق والإلغاء

والفرق بين التعليق والإلغاء أن الإلغاء عبارة عن قطعها عن العمل في اللفظ والمعنى، وأما التعليق فهو قطعها عن العمل في اللفظ، وهي عاملة في المعنى، وأيضا فإن التعليق لمانع لفظي، والإلغاء ليس لمانع، بل هو راجح إلى اختيار المتكلم. والحروف المعلقة لهذه الأفعال ثلاثة، وهي لام الابتداء، والاستفهام وحرف النفي، وقد ذكرها في الأرجوزة، ومثل بالنفي والاستفهام ولم يمثل للام الابتداء، فمثال الاستفهام قوله من ترى أبوك فـ "من" اسم من أسماء الاستفهام وهو مبتدأ، وأبوك خبره، ومثال النفي قوله، وقد ظننت ما هنا أخوك فأخوك مبتدأ، وهنا خبره، ومثال لام الابتداء: ظننت لزيد قائم، وموضع هذه المبتدآت الثلاثة وأخبارها نصب، قال أبو علي: وإنما علقت هذه الأشياء هذه الأفعال، لأنك لما جئت بحرف الاستفهام كنت مستخبرا، فلو أعملت الفعل لكنت مخبرا، والإخبار والاستخبار متنافيان، وكذلك لام الابتداء يكون ما بعدها مبتدأ ولو أعملت الفعل فيه لكان مفعولا وهما متنافيان، وإن شئت قلت: لام الابتداء، والاستفهام، وحرف النفي لها صدر الكلام فلو عمل ما قبلها فيما بعدها لخرجت عما وضعت له. فإن قيل: فقد عملت "إن" فيما بعد لام الابتداء، نحو إن في الدار لزيدا وهي حرف، والحرف أضعف من الفعل. وقيل: إن اللام، وإن كلاهما حرف توكيد وهما بمعنى واحد فاللام مقوية لـ "إن". وقيل: إنما جاز فيها الإلغاء والتعليق دون غيرها من الأفعال؛ لأنها لا تؤثر في المفعول شيئا في الحقيقة، فلذلك جاز أن لا تؤثر في اللفظ وليس كذلك غيرها من الأفعال - كتأثيرها في المعنى. وقيل: لأنها أشبهت الحروف؛ لأنها أفادت معنى في غيرها إذ الغرض بها الشك أو العلم في الخبر.

وقوله: لا تعد أي: لا تعدها في اللفظ، وأما في المعنى فهي متعددة.

والحال الثانية:

أن تتوسط بين المبتدأ والخبر فيحصل التساوي بين قرينة الفعل والابتداء؛ لأن الابتداء وإن كان قد استولى على الجزء الأول لكن الفعل قد استولى على الجزء الثاني، وهو معنى قوله: أتى التخيير أي: لك الخيار إن شئت أعملت، وإن شئت ألغيت، وقال قوم: الإعمال إذا توسطت أرجح من الإلغاء؛ لأن تقدمها على أحد الجزأين يوجب إعمالها فيه، وإذا وجب إعمالها في أحدهما وجب في الآخر، وفيه نظر، وهذا معنى قوله:

لَكِنَّمَا إِعْمَالُهُ الْمَشْهُورُ

فقولك - إذا توسطت - زيدا ظننت قائما، بالنصب أحسن من قولك: زيد ظننت قائم، قال الشاعر^(١): [البسيط]

أَبَا الْأَرَاكِيزَ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خَلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوْرَ

ف " اللؤم " مبتدأ، والخور معطوف عليه، وافي الأراجيز خبره، وخلت ملغاة. وإن تأخرت فالإلغاء أرجح؛ لأن المبتدأ قد وليه الخبر وازدادت ضعفا بالتأخير، وفي قوله في الأرجوزة: وقد عملها دليل على أن الإلغاء أرجح؛ لأنه أتى بكلمة قد وهي للتقليل مع المستقبل فكأنه قال: وإعمالها قليل، وأجاز سيبويه الإلغاء إذا تقدم عليها معمول الخبر نحو: متى يظن زيد منطلق؟ وأين يظن زيد قائم؟ فمتى تتعلق بمنطلق، وأين تتعلق بقائم، وأجاز نصب قائم على الحال، وجعل أين خبرا، وتكون

(١) البيت لجريز في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٠٧؛ ولسان العرب ١١ / ٢٢٦ (خيل)؛ وللعين المنقري في تخلص الشواهد ص ٤٤٥؛ وخزانة الأدب ١ / ٢٥٧؛ والدرر ٢ / ٢٥٦؛ وشرح التصريح ١ / ٢٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠؛ والكتاب ١ / ١٢٠؛ والمقاصد النحويّة ٢ / ٤٠٤؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢ / ١٨٤؛ وأوضح المسالك ٢ / ٥٨؛ واللمع ص ١٣٧.

اللغة: الأراجيز: ج الأرجوزة، وهي شعر منظوم على بحر الرجز. توعدني: تهدّدي. خلت: ظننت. الخور: الضعف.

المعنى: أتهدّدي بأراجيزك وأنت لا تحسن نظمها، إنّ الأراجيز مظنة لؤم وضعف نفس. الإعراب: "أبالأراجيز": الهمزة: للاستفهام، و"بالأراجيز": جار ومجرور متعلّقان بالفعل "توعدني". "يا": حرف نداء. "ابن": منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. "اللؤم": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "توعدني": فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. "وفي": الواو: حالية، و"في": حرف جرّ. "الأراجيز": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. "خلت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "اللؤم": مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. "والخور": الواو: حرف عطف، و"الخور": معطوف على "اللؤم" مرفوع بالضمة.

وجملة "أبالأراجيز توعدني": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "يا ابن اللؤم": اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "في الأراجيز اللؤم والخور": في محل نصب حال. وجملة "خلت": اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "وفي الأراجيز، خلت، اللؤم والخور" حيث ألغى عمل الفعل "خلت" لتوسطه بين المبتدأ والخبر.

"يظن" على هذا متوسطة، فإذا قلت: زيد منطلق ظننت كأنك قلت: زيد منطلق في ظني فهي تقدير الظرف، وإن أعملتها فهي بمنزلة سائر الأفعال نحو ضربت، وأعطيت.

وَإِنْ تَصِلَ بِهَا ضَمِيرُ الشَّانِ فَازْفَعْ كَخَلْتَهُ هُنَا الزُّيْدَانِ

الزيدان مبتدأ، وهنا خبره، والمبتدأ والخبر في موضع نصب مفعول ثان، والهاء في خلته ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، وقد يحذف هذا الضمير في الضرورة، قال الشاعر^(١): [السيط]

كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ أَدْبِي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب

أراد وجدته فحذف الهاء، وملاك الشيمة مبتدأ، والأدب خبره، وهما في موضع المفعول الثاني، والهاء المحذوفة هي المفعول الأول.

وَإِنْ تَصِلَ بِهَا ضَمِيرُ الْمُضْدَرِّ أَوْ الزَّمَانِ أَوْ مَكَانٍ مُضْمَرٍ

(١) قال العيني: قائله بعض الفزاريين، ووقع في حماسة أبي تمام منصوب القافية "الأدب". الشرح: "كذاك" الكاف اسم بمعنى مثل وهو الأحسن في مثل هذا التعبير واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور، وتقدير الكلام: تأديبا مثل ذلك التأديب أدبت وذلك التأديب الذي عبر عنه في البيت السابق له وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه... ولا ألقبه والسواة اللقب

"ملاك" بكسر الميم وفتحها بزنة كتاب قوام الشيء وما يجمعه، "الشيمة" بكسر الشين الخلق وجمعها شيم، ويروى مكان "رأيت" "وجدت".

المعنى: أدبت أدبا مثل ذلك الأدب حتى صرت أعتقد أن رأس الأخلاق وقوام الفضائل هو الأدب. الإعراب: "كذاك" جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت، والتقدير: تأديبا مثل هذا التأديب أدبت "أدبت" فعل ماض مبني للمجهول والتاء نائب فاعل "حتى" ابتدائية، "صار" فعل ماض ناقص، "من خلقي" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، "أني" حرف توكيد ونصب والياء اسمها، "رأيت" فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم صار، "ملاك" مبتدأ، "الشيمة" مضاف إليه، "الأدب" خبر المبتدأ.

الشاهد: في "رأيت ملاك الشيمة الأدب" فإن ظاهر أنه ألغى "رأيت" مع تقدمه لأنه لو أعمله لقال "رأيت ملاك الشيمة الأدباء" بنصب "ملاك" و"الأدب" على أنهما مفعولان ولكنه رفعهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو من باب التعليق ولا ملام الابتداء مقدرة الدخول على "ملاك".

انظر: الخزانة (٩/ ١٣٩)، والدرر (٢/ ٢٥٧)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٣٣)، وتخليص الشواهد (٤٤٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٤٦)، وشرح عمدة الحفاظ (٢٤٩)، والمقرب (١/ ١١٧).

فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ

مثال اتصال ضمير المصدر بظننت قولك: ظننته عبد الله منطلقا، فالهاء ضمير المصدر الذي دل عليه الفعل، كما تقول: ظننت ظنا زيدا منطلقا، وكذلك عبد الله أظن منطلق، إذا ألغيت، ويضعف إلغاؤها وفيها ضمير المصدر؛ لأنه مؤكد لها، والتأكيد يفيد قوة فلا تلغى.

وأما ضمير الظرف من المكان فكقولك: عندك أظنه زيدا قائما، وأما الزمان فكقولك: الليلة أظنها عمرا ذاهبا، فت نصب بها المفعولين مع ضمائر هذه الأشياء، كما تنصب بها مع الظاهر، نحو: ظننت الليلة عمرا قائما.

فصل

قولهم: ظننت به خيراً، فخير مصدر، أي: ظن خير، فحذف المضاف، والمفعولان محذوفان، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فهما مصدران، الأول مؤكد وهو قوله: غير الحق، والثاني للتشبيه أي: مثل ظن الجاهلية والمفعولان محذوفان، ومن ذلك قول عنترة^(١): [الكامل]

ولقد نزلت فلا تظنني غيره مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أي: فلا تظني ظناً غير ما أخبرتك به، وكان أبو علي يقول: قد يقام مقام المصدر ما هو أعم من المصدر، كقول الشاعر^(٢): [الطويل]

فَعَادَيْتُ شَيْئًا وَالدَّرِيسُ كَأَنَّمَا يَقْلِبُهُ وَرَدٌّ مِّنَ الْمُؤْمِ مُرْدُمْ

فقال: شيئاً موضوع موضع المصدر، فهو منصوب على المصدر، كأنه قال: فعاديت شيئاً من عدا، والشئ مبهم بعم العدا وغيره، وكذلك قولهم: ظننت ذاك فـ "ذاك" مبهم يقع على المصدر وغيره، فجعله إشارة إلى المصدر من وضع العام موضع الخاص.

(١) قاله: عنترة بن شداد العبسي من معلقته المشهورة.

الشرح: "المحب" بفتح الحاء، بمعنى المحبوب، اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال اسم المفعول محبوب أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، "المكرم" على صيغة المفعول من الإكرام.

المعنى: والله لقد نزلت أيتها المحبوبة مني منزلة الشيء المحبوب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعاً. الإعراب: "ولقد" الواو للقسمة واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق، "نزلت" فعل وفاعل، "فلا" ناهية، "تظني" فعل مضارع مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل، "غيره" مفعول أول والمفعول الثاني محذوف، "مني" جار ومجرور متعلق بقوله "نزلت"، "بمنزلة" مثله، "المحب" مضاف إليه، "المكرم" صفة له.

الشاهد: في "فلا تظني غيره" حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، والتقدير فلا تظني غيره واقعاً وهو جائز عند جمهور النحاة خلافاً لابن ملكون.

ذكره من شراح الألفية: الخصائص (١١٦ / ٢)، وهمع الهوامع (١٥٢ / ١)، والأشباه والنظائر (٢ / ٤٠٥)، والأغاني (٩ / ٢١٢)، والخزانة (٣ / ٢٧)، والدرر (٢ / ٢٥٤)، وشرح شذور الذهب (٤٨٦)، وشرح شواهد المغني (٤٨٠)، والمقرب (١ / ١١٧).

(٢) هو لأبي خراش الهذلي في: المسائل الشيرازيات للفارسي (ص ٣٤٩) تحقيق علي جابر منصور، والمسائل والأجوبة لابن السيد (ص ٤٥٩) إعداد محمد سعيد الحافظ رسالة بجامعة القاهرة، والأغاني (٢١ / ٢٠٧)، وديوان الهذليين (١٢١٧)، واللسان «غرر».

..... وَإِنْ تَكُنْ رَأَيْتَ رَأْيَ الْعَيْنِ

فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولًا فَقَطْ وَفِي الْجَمِيعِ فِعْلٌ قَلْبٍ يُشْتَرَطُ

اعلم أن رأيت إذا كانت من رؤية العين بمعنى أبصرت لم تنصب إلا مفعولا واحدا؛ لأن البصر إنما يقع على ذات زيد لا على صفته؛ لأن الصفات معان لا تدرك بالبصر وإنما تدرك بالعلم، والمدرك بالبصر هو محلها، فإذا قلت: رأين زيدا قائما، وهو بمعنى أبصرت جعلت زيدا مفعولا، وقائما حال منه.

والشرط في نصب المفعولين أن تكون هذه الأفعال من أفعال القلوب لا من أفعال الجوارح؛ لأن الثاني من مفعولي هذه الأفعال محكوم به على الأول، والحكم على الشيء أمر ذهني.

واعلم أن رأيت، هذه لها ثلاثة معان:

أحدها: ما ذكرنا من أنها بمعنى أبصرت.

والثاني: أن تكون بمعنى علمت كقولك: رأيت الله غالبا أي علمته غالبا.

والثالث: أن تكون بمعنى الاعتقاد كقولك: فلان يرى رأي الخوارج. أي: يعتقد،

فينصب مفعولا واحدا كما إذا كانت بمعنى أبصرت، فإن نصبت شيئا آخر كان حالا.

ولد " ظننت " ثلاثة معان:

أحدها: أن تكون بمعنى اليقين كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾

[البقرة: ٤٦] أي: يوقنون؛ لأنه تعالى قد مدحهم بذلك، ولو كانوا شاكين لما مدحهم بل ذمهم.

الثاني: أن تكون بمعنى الاعتقاد الراجح مع تجويز نقيضه.

الثالث: أن تكون بمعنى اتهمت فت نصب مفعولا واحدا فقط، لأن الاتهام يقتضي

متهما فقط.

وأما حسبت فهي أبدا تنصب مفعولين، ولها معنيان: أحدهما: الشك، والثاني:

اليقين بدليل قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ [المائدة: ٧١]،

لأنك إذا رفعت تكون جعلت " أن " مخففة من الثقيلة، وهي لا تقع إلا بعد أفعال اليقين؛ لما في " أن " من التحقيق، ومضارعها يحسب بفتح العين، وكسرهما.

وأما علمت فلها معنيان:

أحدهما: بمعنى عرفت الشيء ولم تكن عارفا به قبل ذلك فت نصب مفعولا واحدا.

والثاني: أن تكون عالماً بزيد وإنما يحدث لك علم بانطلاقه، فتنصب مفعولين، وتأتي علمت بمعنى ظننت، قال جرير^(١): [البسيط]

نرضي عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانينا من خلقه بشر
فينصب بأن بعدها، ولو كانت بمعنى العلم لم يجز النصب في قوله: يدانينا.

وأما خلت فهي من الخيال الذي يخيل لك من غيره تحقيق، وأصله من الياء، يقال: خلت إخال بكسر الهمزة.

وأما زعمت فهو قول يقترب به اعتقاد ومذهب، وقد يصح لا يصح، وقد تستعمل زعمت في موضع الكذب والقول، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا﴾ [التغابن: ٧]، ومنه قولهم: زعم مطية الكذب، وقد تستعمل زعم بمعنى التحقيق، كقوله أمية^(٢): [المنسرح]

إن... الله موف للعبد ما زعما

وأما جعلت فعلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون بمعنى خلق كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

الثاني: أن تكون بمعنى الشروع في الشيء، كقولك: جعل يفعل كذا أي: شرع في فعله.

والثالث: أن تكون بمعنى صير، وهذا القسم ينقسم قسمين، إلى ما يتعدى بنفسه إلى مفعولين، وإلى ما يتعدى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، فالأول وهو ما يتعدى بنفسه على ثلاثة أقسام:

(١) هو في الأشموني (٣ / ٢٨٢)، والهمع (٢ / ٢)، والدرر (٢ / ٢)، وديوان جرير (٢٦١).
والشاهد قوله: (قد علموا... أن لا يدانينا) حيث وقعت «أن» الناصبة موقع «أن» المخففة من الثقلة وهذا شاذ.

(٢) صدر البيت:

نودي قم واركن بأهلك إنَّ

البيت للناطقة الجعدي يذكر قصة نوح عليه السلام.

وهو شاهد على أن «زعم» قد يستعمل في التحقيق، فقوله «زعم» فعل ماضٍ، والألف للإطلاق. ومعناه: القول، أو الضمان، أو الوعد. [الخزانة / ٩ / ١٣١].

أحدها: بمعنى القول، والتسمية نحو جعلت حسني قبيحا أي: قلت فيه ذلك، وسميته.

الثاني: بمعنى التوهم كقولك: اجعل الأسد ثعلبا، واهجم عليه أي: احسبه، وأما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أي: اعتقدوا، وليست في الآية بمعنى التسمية؛ لأن التسمية لا توجب الكفر، وإنما يوجبها الاعتقاد.

وأما القسم الثاني وهو الذي يتعدى فيه إلى المفعول الثاني بحرف الجر فنحو: جعلت السرج على الدابة، وقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧] أي: يلقيه، وبعضه منصوب بدل من الخبيث. وأما وجدت فلها معنيان:

أحدهما: بمعنى العلم فتنصب مفعولين، ومصدرها وجودا. والثاني: بمعنى أصبت فتنصب مفعولا واحدا، ومصدرها الوجدان.

فصل

ومن خواص هذه الأفعال أن يكون ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد، فتقول: ظننتني قائما فالمفعول الأول فيها هو الفاعل، وإنما جاز فيها ذلك؛ لأن المقصود في هذه الأفعال هو المفعول الثاني فإذا قلت: ظننتني قائما فالمظنون هو القيام في التحقيق، ولا يفيد ذكره، ما لم يذكر من نسب إليه، وهو ظاهر لا مضمّر. وقيل: إنما وقع الفاعل هنا والمفعول لشيء واحد؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعا من غيره لأنه بنفسه أعرف.

الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ

السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يَدْخُلُ الهمزُ أو ضَعْفٌ ثُمَّ يُنْقَلُ
إِلَى ثَلَاثَةِ تَقُولُ أَغْلَمَا الْقَوْمُ خَالِدًا أَبَاكَ الْأَكْرَمَا
كَذَا تَعْدِي لِثَلَاثَةِ أَرَى كَذَاكَ أَنْبَأَ وَكَذَاكَ أَخْبَرَا

هذا القسم السابع من التقسيم المذكور وليس بعد الثلاثة غاية لقصد التعدي إذ لا يتصور أن يوجب الإنسان لأكثر من واحد حتى يصير بذلك فاعلا.

والمتعدي إلى ثلاثة سبعة أيضًا، وهي أريت، وأعلمت، ونبتت وأنبتت، وخبرت، وأخبرت، وحدثت.

والمستعمل من ذاك بلا خلاف أريت وأعلمت تقول: أعلمت زيدا عمرا عاقلا، وكان قبل النقل يتعدى إلى مفعولين فلما عديته بالهمزة أوجبت لزيد العلم بعقل عمرو. وأما نبأت، وأنبأت فقد وضعنا على التعدي، ولم يستعمل منها نبأت الرجل قائما، فعلى هذا يكون قوله: بالهمز أو ضعف ثم ينقل عبارة عن أعلم، وأرى فقط، وأن أنبأ، ونبأ، وخبر، وأخبر، وحدث لم تستعمل إلا بالتضعيف أو الهمزة فهي موضوعة على ذلك وليس فيها نقل، وتعدت إلى ثلاثة لشبهها بـ "أعلمت"؛ لأنك إذا أنبأته، أو حدثته، أو أخبرته فقد أعلمته، ولم يسمع التعدي إلى ثلاثة بالتضعيف في أريت، وأعلمت وأما، أنبأت، ونبأت فمتعديان إلى واحد، وإلى الآخر بحرف جر كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ﴾ [التحریم: ٣]، ﴿وَتَبَيَّنَتْهُمْ عَنْ ضَيْفٍ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١] ولما أجريت مجرى أعلمت لما ذكرنا نصبت ثلاثة.

وذهب الجمهور إلى أن النقل بالهمزة يؤخذ سماعا ولم يرد السماع إلا في أعلمت، وأريت، وأجازه الأخفش في ظننت قياسا.

وهذه الأفعال لا يجوز إلغاؤها، وإن توسطت؛ لأن المفعول الأول فيها فاعل في المعنى وليس مبتدأ في الأصل، ولا يجوز تعليقها لهذه العلة، ولا تعمل في ضمير الشأن؛ لأن ضمير الشأن لا يقبل العلم فلا يصح إعلامه، ومنهم من يجيز حذف الأول من الثلاثة؛ لأنه فضلة كأحد مفعولي أعطيت، ومنهم من لا يجيز؛ لأنه بمنزلة فاعل ظننت، ويجوز حذف المفعولين الثاني والثالث، ولا يجوز حذف الثالث وحده؛ لأنه كالثاني من مفعولي ظننت، ولا حذف الثاني؛ لأنك متى ذكرت الثاني لزم ذكر الثالث، ومتى ذكرت الثالث لزم ذكر الثاني، فإن دخلت "إن" على المفعول الثالث كسرتها، إن

كان الثاني جثة، نحو أعلمت زيدا عمرا إنه عاقل، فإن كان الثاني مصدرا فتحتها نحو أعلمت زيدا قدوم عمرو أنه قريب.

فصل

إذا قلت: رأيتك زيدا ما صنع لا موضع للكاف من الإعراب، وتكون التاء مع الواحد، والاثنين، والجمع بلفظ واحد، ولا فرق بين وجود هذه الكاف وعدمها، تقول: رأيتك زيدا ما صنع، ورأيت زيدا ما صنع، وليست من رؤية القلب ولا العين، ولها معنيان:

أحدهما: أن تكون بمعنى أخبرني، ويقع بعدها إما اسم مفرد، أو جملة شرطية ماضية، كقوله تعالى: ﴿رَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، ﴿رَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦].

الثاني: أن تكون بمعنى أنبئه نحو رأيتك زيدا فإني أحبه أي: أنبئه فإني أحبه.

الْمَنْصُوبَاتُ

الْقَوْلُ فِي تَعْدِيَةِ الْأَفْعَالِ لِسَبْعَةٍ تَأْتِي عَلَى الثَّوَالِي

يريد بالأفعال هنا جميع الأفعال من اللازم والمتعدي فإنه يتعدى إلى هذه السبعة التي ذكرها، فمنها ما هو من ضرورات الفعل، وهو المصدر وظرف الزمان مطلقاً، والمبهم والمعدود من المكان دون المختص منه، والمفعول له، والحال، فهذه الأربعة من ضرورات الفعل، أما تعدية الفعل إلى المصدر فبمادته، وهي الحروف التي تركبت منها صيغته، وأما تعديه إلى الزمان فبصيغته، وأما تعديه إلى المكان فلأنه مستقره، وأما تعديه إلى المفعول له، فلأنه علتة والباعث عليه وأما تعديه إلى الحال؛ فلأنه هيأته الفارقة بين أشخاصه، ومن يجعل المفعول له مصدراً يدخل فيما يدل عليه الفعل بمادته، أما التمييز فليس من ضرورات الفعل؛ لأنه مخصص له، والأصل عدم التخصيص، وأما الاستثناء فمخصص أيضاً كالتمييز، وأما المفعول معه فللاستغناء عن المصاحب لم يكن من ضرورات الفعل.

فالخمس الأول يتعدى الفعل إليها بغير واسطة، وأما الاثنان الآخران فيتعدى إليهما بواسطة، وهما الاستثناء، والمفعول معه. فهذه السبعة يتعدى إليها الفعل اللازم، فإن كان يتعدى إلى واحد صار يتعدى إلى ثمانية، وإن كان يتعدى إلى اثنين صار يتعدى إلى تسعة، وإن تعدى إلى ثلاثة صار مع هذه السبعة يتعدى إلى عشرة، ولهذا ذكر صاحب الأرجوزة هذا الباب عقيب ذكره أقسام الأفعال المتعدية لينضاف ما تعدت إليه هذه إلى ما تعدت إليه تلك، فاعرفه.

المصدر

الْمَصْدَرُ الْمُبْهَمُ لِلتَّأْكِيدِ مِثْلُ بَيَانِ النَّوْعِ وَالْمَخْدُودِ

يريد: أول السبعة المصدر وإنما ذكره أولاً؛ لأن حروف الفعل الأصلية - التي منها أمثلته هي المصدر، فلا وجود لصيغ الفعل بدون حروفه الأصلية، فلما كان التلفظ بالفعل يتوقف على المصدر وجب ذكره أولاً، وسمي مصدراً؛ لصدور الفعل عنه، فهو محل الصدور كالمقعد لمحل القعود، والمدخل لمحل الدخول.

والمبهم: هو الذي إذا ذكر لم يدل مفهومه على أمر زائد على مفهومه من لفظ الفعل وإنما يذكر لتأكيد الفعل.

وإنما يذكر المصدر لثلاثة معان، إما لتأكيد، وإما لبيان النوع؛ وإما لعدد المرات، وهو الذي عبر عنه بقوله: المحدود؛ لأن العدد يحصر أجزاء المعدود كما يحصر الحد أجزاء المحدود، وقال بعضهم: المحدود: ما كان للمرة الواحدة نحو: ضربت ضربة، والمعدود لما زاد على المرة الواحدة، وقد روي مثل بيان النوع، والمعدود.

أما المبهم فقد ذكر، وأما بيان النوع وعدد المرات فهو الذي يدل ذكره على أمر زائد لم يدل عليه الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت ضرباً شديداً فإن الفعل إنما دل على مطلق الضرب، وأما الشدة فلم يدل عليها الفعل، وكذلك إذا قلت: ضربت ضربتين فإن لفظ ضربت لا يدل على عدد معين، ولما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه لم يكن في ذكره حاجة إلا لزيادة فائدة، وهي أحد الأشياء التي ذكرها صاحب الأرجوزة، أما توكيد الفعل فنحو ضربت ضرباً والأصل ضربت ضربت فاكتفى بذكر المصدر عن ذكر الفعل ثانياً؛ طلباً للاختصار والخفة في اللفظ. ومعنى قولهم: بيان النوع أن المصدر جنس تحته أنواع فإذا قلت: ضربت ضرباً احتمل القلة والكثرة، والشدة والضعف، فإذا ذكرت أحد هذه الاحتمالات تبين المراد به، قال الله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، فوصف الثبور - أعني المصدر - بالوحدة مرة، وبالكثرة أخرى؛ لاحتماله إياهما.

وقالوا في المبهم: هو النكرة غير الموصوفة، ولا المضافة، ولا المحدودة بالهاء، والمختص ما ثبت فيه أضداد هذه الأشياء. وقوله: مثل بيان النوع والمحدود يريد: أن المبهم مثل المختص في كونه مصدراً، أي: مفعولاً مطلقاً.

وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ إِذَا مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلٌ كَطَمَعْتُ طَمَعًا

يريد بالكل الأقسام الثلاثة، والمصدر المنصوب بالفعل الملاقي له في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ يسمى مفعولا مطلقا، ومثال المنصوب بالفعل الملاقي له في اللفظ والمعنى قوله: طمعت طمعا، ومثال الملاقي له في المعنى دون اللفظ حبست منعاً.

ويسمى مفعولا مطلقا؛ لأنه لا يتقيد بحروف الجر كما يتقيد باقي المفعولات، فإنك تقول: ما فعل زيد؟ فيقال لك: ضرب، وكذا تقول: من فعل الضرب؟ ولا تقول: من فعل بالضرب؟ كما تقول: من فعل بزيد الضرب؟ وأما في غيره من المفعولات فتقول: بمن وقع الضرب؟ فيقال لك: بزيد، فتأتي بالباء في السؤال وهو قولك: بمن وقع الضرب؟، ويؤتي أيضاً بها في الجواب، وهو قول المجيب: بزيد، وكذلك في أي مكان ضرب؟ فجوابه في الدار، فيؤتى بلفظ في سؤالاً وجواباً.

وَمِنْ بَيَانِ النَّوعِ عَادَ الْقَهْقَرَى وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ يَمْشِي الْخَطَرَا
وَقَدْ ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ سَوَاطِينِ أَوْ أَلْفَا كَهَذَا الضَّرْبِ

رجع القهقري من بيان النوع؛ لأن القهقري نوع من الرجوع الذي هو المصدر الملاقي لـ "رجع" في الاشتقاق، فإذا عمل الفعل في الجنس الذي هو الرجوع عمل في القهقري الذي هو نوع منه؛ النوع يتضمن الجنس، فالقهقري رجوع خاص، فقولك: رجع القهري بمنزلة قولك: رجع رجوعاً مخصوصاً، وقيل القهقري صفة للمصدر أي: رجع الرجعة القهقري، وقيل: القهقري منصوب بفعل آخر غير قولك: رجع، وتقديره: رجع يقهقر القهقري وحذف الفعل لدلالة رجع عليه.

القهقري: المشي إلى الخلف، والقول في اشتمل الصماء كالقول في رجع القهقري بعينه، والصماء: هو أن يشتمل بإزار يعم جميع البدن أي: يستره، وقيل: يستر ما يجب ستره، ويشد طرفيه ويخرجهما من تحت كما يفعل القصارون عند غسل الثياب، والخطري نوع من المشي، والقول فيها كالقول في القهقري من الأقوال الثلاثة. وأما قوله: ضربته أشد الضرب فإن أشد أفعال التفضيل وليس مصدراً، لكن لما كان أفعال التفضيل يضاف إلى ما هو بعض له وقد أضيف إلى الضرب، وبعض الشيء منه، فأشد الضرب ضرب، والتقدير: ضربته ضرباً أشد الضرب، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة

مقامه، وكذلك قولهم: ضربته كل الضرب، وبعض الضرب؛ لأن كل الضرب بمعنى مجموع أجزاء الضرب، ومجموع أجزاء الضرب ضرب، قال الشاعر^(١): [الطويل]
لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الْحُبَّ كُلَّهُ وَزِدْتُكَ حُبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ
فجعل كلا تأكيداً للمصدر، والتأكيد كالوصف، وكذلك بعض الضرب ضرب، وكذلك ضربته أي ضرب، وأيما ضرب أي: ضرباً شديداً؛ لأن أيا بعض ما يضاف إليه، كأنك قلت: ضربته ضرباً أي ضرب فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه، فقد ذكر صاحب الأرجوزة في هذا النوع أربعة أضرب:

الأول: إقامة النوع مقام الجنس كما في رجع القهقري.

والضرب الثاني: إقامة الصفة مقام الموصوف كما في قوله: أشد الضرب.

والضرب الثالث: إقامة الآلة التي يفعل بها الفعل مقام المصدر نحو ضربته سوطين أي: ضربته ضرباً بسوطين، فسوطين صفة المصدر المحذوف، ثم حذف حرف الجر، وأقام السوطين مقام المصدر، أو يكون التقدير ضربته ضرباً ذا سوطين فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

الضرب الرابع: العدد كقوله: أو ألفا فإن العدد إذا ميز بالمصدر كان مصدراً نحو ضربته ألفاً، أي: ألف ضربة، أو ألف سوط، وكذلك ضربته عشرين ضربة كأنك قلت: ضربته ضرباً معدوداً والتقدير ضربته ضرباً عشرين ضربة، وكذلك قولك: ضربته عشرين سوطاً أي ضربته عشرين ضربة ذات سوط، ففعل به ما ذكرنا من الحذف، والمصدر في جميع هذا محذوف وقد أقيم مقامه إما نوعه، وإما وصفه.

(١) هو لعبد الله بن المعتز الخليفة العباسي وهو في: الخصائص (٢ / ٤٤٨)، والمحتسب (١ / ٢٣٨)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص ١١٥)، وابن القواس (٣٢٦)، والتذييل (٣ / ١٨٧)، والكافي شرح الهادي (٣٦٠)، ودويان ابن المعتز (ص ٣٢٠).

والشاهد في قوله: «أحببتك الحب»؛ حيث إن المفعول المطلق مخصص بآل.

نَصْبُ الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

وَالْفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مُضْمَرًا وَيُنْصَبُ الَّذِي يَكُونُ مُضْدَرًا
تَقُولُ خَيْرَ مَقْدَمٍ وَسَقِيًّا وَنُعْمَةً وَمَرْحَبًا وَرَغِيًّا

يريد: أن المصدر قد ينتصب بفعل مضمر كالمفعول، وهذا الفعل المضمر تارة يجب إضماره، وتارة لا يجب وما يجب إضماره فعله منه ما يكون له فعل مأخوذ من لفظه، ومنه ما ليس له فعل.

أما الجائز فقوله: خير مقدم فالتقدير فيه قدمت مقدما خير مقدم فحذف المصدر وأقام الصفة مقامه وهي خير مقدم، فهو في حذف المصدر وإقامة الصفة مقامه مثل قولك: ضربته أشد الضرب، ثم إنه حذف الفعل الناصب لصفة المصدر؛ للدلالة الحال عليه، لأن مثل هذا إنما يقال: للقادم من سفره، وخير "من" خير مقدم أفعّل التفضيل وهو يضاف إلى ما هو بعض له فـ "خير مقدم" فيها هنا حذفان: أحدهما: حذف الفعل؛ للدلالة الحال عليه.

والثاني: حذف المصدر للدلالة أفعّل التفضيل المضاف إلى المصدر عليه. ولا يجب الحذف هنا، بل إن شئت قلت: قدمت خير مقدم، ويجوز رفعه بالابتداء أي قدومك خير مقدم.

وأما قوله: سقيا فإضمار فعله لازم بمجموع أمرين: أحدهما: العلم بخصوصية الفعل.

والثاني: أنهم جعلوا لمصدر بدلا من الفعل؛ لأنه دعاء، والدعاء إنما يكون غالبا بالفعل، والتقدير: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعا والقول في قوله: رعا كالقول في سقي.

وأما قوله: مرحبا ففي نصبه قولان:

أحدهما: أنه مصدر صار بدلا من اللفظ بالفعل؛ لأنه دعاء أي: رحبت ببلادك رحبا، أي: اتسع ماؤها ومرعاها، وطابت سكنها. والثاني: أن انتصابه نصب المفعول به، أي: صادفت رحبا لا ضيقا، ويجوز رفعه على الابتداء، أي: لك مرحب.

وأما قوله: ونعمة - بضم النون - فيستعمل بعد الحرف المستعمل في الجواب وهو نعم، يقال: نعم ونعمة عين، ونعمي عين فإذا قيل لك: أفعلت كذا؟ تقول في الجواب: نعم ونعمة عين، أي نعمت عينك نعمة، أي: رأت ما هو لها نعيم.

وَمِنْهُ لَبِيْكَ وَوَيْلًا كَيْلًا وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَوَيْلًا عَوْلًا

أي: ومن المصادر التي يلزم إضمار فعلها، أم لبيك فمثنى، فالتثنية قد قامت مقام ذكر الفعل، وكل مصدر مثنى، والتثنية فيه للتكثير، يجب حذف فعله، وإنما قلنا: للتكثير؛ لأن مطلق التثنية لا يوجب حذف الفعل لانتهاء التكثير، وهو مأخوذ من ألَب بالمكان: إذا أقام به، فكأنه قال: أقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة، أي: ألَب عليها إلبابا بعد إلباب.

وأما قوله: وويلا كيلا فالويل من الألفاظ التي تستعمل في المدعو عليه، ولا فعل لها، والتقدير ألزمه الله ويلا، فإذا أضفته فقلت: ويلك نصبت، وإذا أفردته فالاختيار فيه الرفع، تقول: ويل له، وكيلا نعت لويل، أي: كثيرا.

وأما سبحان فمصدر نقل استعماله مفردا - أي غير مضاف -، فإذا أفرد فهو علم على التسبيح، ولم ينصرف للتعريف، والألف والنون، وينكر ويضاف، ويدخل عليه الألف واللام، قال الشاعر^(١): [الرجز]

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ

فهو اسم المصدر ويتنصب كما مسماه وهو التسبيح، كأنك قلت: سبحان الله تسبيحا، ثم أقيمت سبحان مقام التسبيح، وصار بدلا من اللفظ بالفعل فوجب إضمار فعله، ومعناه براءة الله من السوء، ولا ينصرف، أي: ولا يخرج عن المصدر بحال: فلا يقع فاعلا، ولا مفعولا.

(١) رجز ذكره ابن الشجري ولم ينسبه.

قال ابن الشجري: ١ / ٣٤٧ وما بعدها: "سبحان" اسم للتسبيح كما أن الكلام والسلام اسمان للتكليم والتسليم.... كذلك استعملوا "سبحان" في موضع التسبيح.

ثم قال: لما صار علما للتسبيح وانضم إلى العلمية الألف والنون الزائدتان تنزل منزل "عثمان" فوجب ترك صرفه.

وقد قطعوه عن الإضافة ونونوه لأنهم نكروه، وذلك في الشعر كقول أمية بن أبي الصلت فيما أنشده

سبيويه:

سبحانه ثم سبحانا يعود له... وقبلنا سبح الجودي والجمد

وقد عرفوه بالألف واللام في قول الشاعر: (سبحانك اللهم ذا السبحان).

انظر: شرح الكافية الشافية ص ٩٦١، والهمع ١ / ١٩٠، والخزانة ٧ / ٢٤٣، وحاشية يس على التصريح ١ / ١٢٥.

وأما قوله: وويلا عولا فإنما ذكر ويلا هنا وقد ذكره في صدر البيت لتبعيه عولا، والعول الغلبة، من عيل صبره أي: غلب، كأنه قال: ألزمه الله ويلا غالبا، والعول، والتعويل في غير هذا: البكاء، ولا يستعمل عول هنا إلا تابعا لويل.

وَخَيْبَةٌ وَجَنْدَلًا وَبَهْرًا وَصَبْغَةُ اللَّهِ وَجَدْعًا عَقْرًا

أما خيبة فدعاء على المدعو عليه، أي: خاب خيبة، ومعنى خاب في الدعاء: لا أظفره الله بمراده، ويجوز أن يقول: خيبة له فيرتفع بالابتداء.

وأما جندلا فليس بمصدر، بل هو عبارة عن عين، وهو الصخر الصلب الشديد، ولما كان الجندل شديدا كنوا به عن الشدة والصعوبة، كأنه قال: لقاء الله شدة وصعوبة، فعلى هذا التقدير نصبه نصب المفعول به، ويحتمل أن يكونوا قد اشتقوا لهذا اللفظ فعلا من لفظه، فإذا قالوا: تربا وجندلا لك فمعناه تربت، وجندلت، ويجوز رفعه بالابتداء، أنشد سيبويه^(١): [الطويل]

لقد ألب الواشون ألباً ليننا فتزب لأفواه الوشاة وجندل

رفعه بالابتداء، ولأفواه الوشاة خبر، ومعنى البيت: أذل الله الوشاة ذلة، ولقاهم صعوبة، فكنى بالترب عن الذلة، وبالجندل عن الصعوبة.

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٣؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٢؛ وجمع الهوامع ١/ ١٩٤.

اللغة: ألب: سعى في إفساد ذات البين. ليينهم: أي للتفريق بين الأحبة. والجندل: الحجارة، واحدها جندلة.

المعنى: لقد سعى الواشون في التفريق بين الأحبة، فالخيبة والهلاك لهؤلاء الواشين. الإعراب: "لقد": اللام: للتوكيد، و"قد": حرف تحقيق، ويقال: إن اللام رابطة لجواب قسم مقدر. "ألب": فعل ماضٍ مبني على الفتح. "الواشون": فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. "ألبا": مفعول مطلق منصوب بالفتحة. "ليينهم": جار ومجرور متعلقان بالفعل "ألب"، و"هم": في محل جر بالإضافة. "فتزب": الفاء: استئنافية، "تُزب": مبتدأ مرفوع بالضمّة. "لأفواه": جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. "الوشاة": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "وجندل": الواو: حرف عطف، "جندل": معطوف على "تُزب" مرفوع بالضمّة.

وجملة "لقد ألب": ابتدائية لا محل لها من الإعراب، أو جواب قسم لا محل لها. وجملة "تُزب لأفواه الوشاة": استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع "تُزب" على الابتداء، وخبره الجار والمجرور مع ما فيه من معنى الدعاء، والقياس في ذلك النصب عند سيبويه.

وأما بهرا له فبمعنى قولك: تعسا له، وليس بهرا بمعنى الغلبة من قولهم: بهره الأمر أي غلبه؛ لأن هذا له فعل، وكذلك إذا كان بهرا بمعنى التعجب فله فعل أيضًا، فيتعين أن يكون بمعنى التعس، وهو راجع إلى معنى الغلبة أيضًا؛ لأن من قد تعس فقد عثر وسقط فهو مغلوب لا محالة، ويجوز أن يكون بمعنى الغلبة وقد أقيم مقام الفعل، لأنه دعاء كقوله: جدعا عقرا، وكذلك جدعا معناه جدعه الله جدعا، أي: قطعه قطعاً، والجدع: القطع، وأنف مجدوع أي: مقطوع، وكذلك عقرا أي: عقره الله عقرا.

وأما صبغة الله فمصدر مضاف إلى الفاعل، ومعنى صبغة الله: دين الله في قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى آخره ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨] أي "دين الله، وإنما سمي الدين المضاف إلى الله تعالى صبغاً؛ لأنه إيمان بالله وبرسوله، وبالإيمان يتميز المؤمن من الكافر كما يتميز الثوب المصبوغ من غيره، وصارت الإضافة إلى الله كأنها قد قامت مقام الفعل بدليل أنك إذا أظهرت الفعل في هذه الصورة وما أشبهها بطلت الإضافة، فتقول: صبغ الله ذلك صبغة، وليست صبغة من ألفاظ الدعاء، والصبغة هنا من المصادر المؤكدة لنفسها.

وقيل: صبغة الله بدل من قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٥].

وقيل: يجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي صبغة الله.

بَابُ الظَّرْفِ ظَرْفُ الزَّمَانِ

وَالظَّرْفُ ظَرْفَانِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ زَمَانُ الْفِعْلِ فِيهِ يُفْعَلُ

الظرف - في اللغة - الوعاء، ولما كانت الأزمنة أوعية للأفعال، والأمكنة أوعية للجثث والأفعال جميعا سميت ظروفًا بهذا الاعتبار، وإنما قسم الظرف إلى زمني، ومكاني؛ لأن كل حادث لا بد أن يحدث في زمان ومكان، وإنما قدم ظرف الزمان على ظرف المكان؛ لأن الفعل يدل عليه بصيغته أي: بوضعه، ولذلك يفهم منه الزمان المعين، فدلالة الفعل على الزمان تعلم من لفظه، أما دلالة على المكان فلا تعلم من لفظه، بل دلالة على المكان عقلية، فلذلك كانت دلالة على الزمان أقوى من دلالة على المكان.

وقد حد ظرف الزمان بقوله: فهو زمان الفعل فيه يفعل، ويفهم منه حد ظرف المكان، فالظرف: ما فعل فيه فعل من زمان أو مكان، ونصب الظرف مشروط بتقدير في، وإنما قلنا: بتقدير في، لأن المقدر يجوز إظهاره، وجواز إظهاره يشعر بأن الظرف لم يتضمن معنى في إذ لو تضمن معناه لبني، ولما جاز إظهارها، فإن ظهرت إلى اللفظ انجز الظرف بها، وإن لم تكن مرادة لم ينصب على الظرف، بل إن نصب (من) غير تقدير في كان مفعولا به، كقولك: وجدت يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع.

تَقُولُ فِي الْمُبْهَمِ سِرْتُ دَهْرًا وَفِي الْأَذِي يَخْتَصُّ سِرْتُ شَهْرًا

ظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام، مبهم من كل وجه، ومختص من كل وجه، ومختص من وجه دون وجه.

فالأول ما كان مجهول المقدار مجهول العين كقوله: سرت دهرًا، وكذلك، سرت حينًا، ووقتا وزمانًا، وأيامًا، كل ذلك مبهم.

والثاني: هو ما كان معلوم العين والمقدار فهو نقيض المبهم وذلك نحو سرت يوم الجمعة، وصمت شهر رمضان؛ لأن مقدار اليوم والشهر معلوم، وقد حصل التعيين بكونه يوم الجمعة، وبكون شهر رمضان. القسم الثالث: ما كان مجهول العين معلوم المقدار، ومثاله قوله: سرت شهرًا؛ لأن الشهر منحصر بعدد معلوم، فهو مختص من حيث إنه معلوم المقدار، مبهم من حيث إنه شهر غير معين.

فإن قيل: فما الفائدة في ذكر المبهم من الظرف الزماني، فإنك إذا قلت: سرت علم أن السير كان في وقت، أو في حين؛ لأن لفظ الفعل يفهم منه مطلق الزمان، وصيغته المخصوصة تدل على المتعين منه فلا فائدة في ذكره - أعني المبهم من الزمان - إلا أن يوصف أو يضاف وحينئذ يصير من المختص؟

قلت: الفائدة فيه الإبهام؛ فإنه أمر مطلوب لمن لا يؤثر الإفصاح. وما كان جواباً لـ "متى" فهو معلوم المقدار معلوم العين تقول: متى سرت؟ فجوابه يوم الجمعة. وما كان جواباً لـ "كم" فهو معلوم المقدار مجهول العين نحو "كم سرت؟" فجوابه عشرة أيام، أو شهراً، أو ما أشبه ذلك.

وقد يكون العمل في هذين القسمين في جميع أجزاء المدة المعينة، وقد يكون في بعضها، فإذا قلت: متى صمت؟ فجوابه: يوم الجمعة، فالصوم في جميع أجزاء اليوم، وإذا قلت: متى خرجت من منزلك؟ فجوابه يوم كذا، فالخروج في جزء من أجزاء اليوم لا في كله، وإذا قلت: سرت يوم الجمعة احتمل أن يكون السير في جميع أجزاء اليوم، واحتمل أن يكون في بعضها، وكذا القول فيما كان جواباً لـ "كم".

فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُذَكَّرًا مَعْرِفَةً غَدِلَ أَغْنِي سَحَرًا
وَمِنْهُ مَا تَنَكَّرُهُ قَدْ اسْتَمَرَّ نَحْوُ مَسَاءٍ وَصَبَاحٍ وَبَكْرٍ
وَمِنْهُ مَا أَتَتْ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ كَعَذْوَةٍ وَبُكْرَةٍ لَنْ تَضُرِفَ
وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ عَنْهُ وَتَارَةً بِهِ تُخْبِرُ

الهاء في منه في هذه الأبيات يرجع إلى ظرف الزمان، وهو ينقسم بالنسبة إلى التصرف والانصراف وعدمهما، أو عدم كل واحد منهما إلى أربعة أقسام، منصرف متصرف، وضده، وهو غير منصرف ولا متصرف، وإلى منصرف غير متصرف، وضده؛ وهو المتصرف غير المنصرف، وهذه القسمة تختص بالمعرب من ظرف الزمان فأما المبني منه نحو: إذ، وإذا، ومتى فلا مدخل له فيها.

أما الأول وهو المنصرف المتصرف نحو يوم، وليلة. أما أنه منصرف فظاهر، لعدم الأسباب المانعة للتصرف فيه، ولوجود التنوين، فأما كونه متصرفاً فالمراد بالتصرف ما صح نقله عن الظرفية فيصير فاعلاً، ومفعولاً به، ومبتدأً وخبراً، نحو مضى اليوم، ورأيت يوم الجمعة مباركاً، ويوم الجمعة مبارك، والمبارك يوم الجمعة وهذا القسم الذي عناه

صاحب الأرجوزة بقوله: ومنه ما تنقله فتخبر عنه: أي: تنقله عن الظرفية فتخبر عنه وتخبر به عن غيره، كما مثلناه.

وأما القسم الثاني: فهو مقابل للأول في الطرفين، وهو سحر فلا ينصرف ولا يتصرف، أما كونه لا ينصرف فقد ذكره في الأرجوزة؛ لأنه معرفة معدول عن السحر المعرف باللام، فالمراد بسحر السحر المعين، وأما كونه غير متصرف - أي: لا يخرج عن الظرفية، ولا تعتقب عليه العوامل - فلأنه مقصور على وقت بعينه بغير آلة من آلات التعريف وغير العلمية، فلما خرج عن أحكام نظائره لم يتصرف، ولزم النصب، فإن أردت سحرا من الأسحار غير معين كان من القسم الأول، أعني المنصرف المتصرف.

وأما القسم الثالث: وهو المنصرف غير المتصرف، وهو الذي وصفه في الأرجوزة بأن تنكيره قد استمر، أي: ثبت فيه ولزم، والمراد بالتنكير هنا أن ألفاظها ألفاظ منكرة بدليل انصراف: عتمة وفيها تاء التأنيث، فصورتها صورة النكرة لا لأنها نكرة في النية، بل في اللفظ، وهي عكس سحر، فالمراد باستمرار تنكيرها أنها نكرة في اللفظ لا في المعنى، فلذلك انصرفت.

وأما كونها لا تنصرف - أي لا تعتقب عليها العوامل ولا تخرج عن نصب الظرفية - فلأنها خرجت عن أحكام نظائرها من حيث إنها معارف بالعناية من المتكلم؛ لأن المراد منها وقت بعينه، فقد عرفت من غير جهة التعريف، أي: لم تعرف بآلة، كالعرف باللام، ولا بالوضع، كالأعلام، فمل تكن أعلاما، لأن عشية، وعتمة مصروفتان مع أنهما معرفتان، ولو كانتا علمين لم تنصرفا؛ للعلمية، والتأنيث. بالتاء شرطه العلمية، فلذلك لم ينصرف إذا أردت بصباح، ومساء صباح يومك، ومساء ليلتك، وإن أردت صباحا غير معين، كانت من القسم الأول في الصرف والتصرف، قال الشاعر:

خليل لا يغيره صباح عن الخلق الجميل ولا مساء
فنقله عن الظرفية.

وأما بكر فهو بفتح الباء، والكاف، وهو لازم للظرفية أيضًا، ومنهم من يقول: إن هذه نكرات لازمة للتنكير.

ولذلك انصرف ما كان منها مؤنثا، وأما عدم تصرفها في لزومها الظرفية فبابه السماع، فهي في الظرفية كـ " سبحان الله " في المصادر، وهو مراده بقوله ومنه ما تنكيره قد استمر.

وأما القسم الرابع فهو المتصرف غير المنصرف وذلك نحو غدوة، وبكرة إذا أردت بهما بكرة يومك، أو بكرة يوم بعينه، وغدوة يومك، أو غدوة يوم بعينه لم يصرفا للعلمية والتأنيث، وقد ذكر علتها بقوله:

وَمِنْهُ مَا أَنْتَ وَهُوَ مَعْرِفُهُ

وأما كونهما متصرفين؛ فلأن تعريفهما بالعلمية على جهة تعريف الأعلام، فلذلك يرفعان في الموضع الذي ينصبان فيه على الظرف تقول: سير عليه غدوة فترفع غدوة، لقيامها مقام الفاعل، وكذلك تقول: هذه غدوة، وموعداك بكرة، فتتقلها عن الظرفية، وتخبر بهما وعنهما.

ظَرْفُ الْمَكَانِ

أَمَّا الْمَكَانُ فَالْجِهَاتُ السِّتُ مِثَالُهَا يَمْنَةُ خَلْفُ تَحْتُ

يريد: أما ظرف المكان الذي ينصبه الفعل بتقدير " في " فالجهات الست، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه؛ لأن المكان المختص لا يكون منصوبا بتقدير في بالفعل؛ لأن الفعل لا يدل على المكان المعين بل على مطلق المكان فعمل في مطلق المكان ولم يعمل في مختصه كما عمل في مختص الزمان لدلالته على الزمان المخصوص.

والمكان مأخوذ من التمكن، وهو الثبوت أو الحصول، فالمكان: ما حصل فيه الجسم، وقيل: ما لاقى سطحه سطح الجسم. والظرف من المكان ينقسم إلى ثلاثة أقسام، كما انقسم ظرف الزمان إليهما، وهو مبهم، كالجهات الست، ومختص، كالدار والمسجد، ومعدود، كالميل والفرسخ، ويأتي ذكر المختص والمعدود بعد المبهم.

فالمبهم من المكان: هو ما صدق عليه اسمه بالإضافة إلى مقابله؛ فإن قداما عبارة عن مكان، وإنما أطلق على المكان الذي يواجه الشيء المتحيز لفظ قدام بالإضافة إلى المكان الذي يستديره - أعني خلفا -، وكذلك سائر الجهات كفوق، وتحت، لأن يمين زيد يسار لمن يقابله، وقدامه خلف لمن يستدير ما استقبله، وهذا هو الإبهام فيها، فهذه يعمل فيها الفعل وينصبها بتقدير " في " لإبهامها، ولأنها تشبه ظروف الزمان في تنقلها وتغيرها، فإن الشخص قد يستقبل في وقت جهة كان يستديرها في آخر، فيصير ما كان خلفا أماما، وما كان يمينا يسارا، كما يصير المستقبل من الزمان ماضيا.

وبنى صاحب الأرجوزة يمنة، وخلف، وتحت على الضم؛ لقطعها من الإضافة.

وَعَكْسُهَا فَوْقُ أَمَامُ يُسْرَهُ وَمِثْلُهُ مَا سَأْبِينُ أَمْرَهُ

يريد بالعكس: المقابل؛ فإن الجهات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت في مقابلة الجهات الثلاث التي ذكرها في البيت الذي قبله، أما " فوق " فمقابل " تحت "، وأما " أمام " فمقابل " خلف " وأما " يسرة " فمقابل يمنة. قوله: ومثلها ما سآبين أمره يريد: مثل هذه الجهات في الإبهام، وهي ألفاظ مرادفة لها في المعنى.

مِنْهُ تُجَاهُ وَكَذَا حِذَاءُ وَمِنْهُ تَلْقَاءُ كَذَا إِزَاءُ

الهاء في منه ضمير المبهم الذي هو الجهات أي: ومن المبهم.

أما تجاه فأصله وجاه فأبدلوا من الواو تاء؛ لأنه عبارة عما واجهك من الأمكنة، أو واجهته أي: أي: ما قابل وجهك، أو قابلته بوجهك.
وأما حذاء فلامه واو مثل كساء، وأبدلت همزة؛ لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة، فهو مأخوذ من قولهم: فلان يحذو حذو أبائه أي: يقصد قصدهم في أفعاله، ويتبعهم فيها.
وأما تلقاء فلامه ياء مثل رداء وهو ما تتلقاه من الجهات، وقد يكون مصدرًا، قال الشاعر^(١):

فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تَلْقَائِكَ الْأَمْلُ

أي: عن لقاءك.

وَدُونُ مِنْهَا وَكَذَا عِنْدَ وَمَعَ فَهَذِهِ وَشَبِهَا أَنْصَبَهَا جُمْعُ
قوله: منها يريد من الأمكنة المبهمة.

أما دون فهي أشد إبهاما من الجهات الست، لاحتمالها كل واحدة منها، قال الشاعر^(٢): [الوافر]

فَإِنْ الْمَوْعِدِي يَرُونَ دُونِي أُسُودَ خَفِيفَةِ الْغُلْبِ الرِّقَابَا

أي: يرون ذلك من كل جهة من جهاتي، وقد يكون اسما ومعناه الرديء من الشيء، قال الشاعر:

وَبِالدُّونِ يَقْنَعُ مَنْ كَانَ دُونَا

وأما عند فهي عبارة عما قرب منك، وقد تستعمل فيما بعد، تقول: عندي مال، وإن لم يكن بحضرتك.

(١) هذا عجز بيت صدره:

أُمْلْتُ خَيْرِكِ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ

البيت للراعي. يقول: كنت آمل من خيرك، وأترقب في لهفة ما هو أقل مما حصلت عليه الآن عند لقاءك، فقد أعطيتني فوق ما كنت آمل.

والشاهد: في «تلقائك» بالكسر، بمعنى اللقيان. والمطرّد في المصادر إذا بنيت للمبالغة بزيادة «التاء» أن تأتي على تفعال بفتح التاء، نحو: التقتال، والتضارب، إلا التلقاء والتبيان فإنهما شذّا، فأتيا بالكسر تشبيها لهما بالأسماء غير المصادر نحو: التمساح، والتقصّار، وهو القلادة. [سبويه/ ٢/ ٢٤٥].

(٢) هو لجريز في ديوانه ص ٨٨٨.

وأما لدى فلا يستعمل إلا فيما يحضرك، وعند في الأصل لما حضرك من أي قطر كان من أقطارك، فهي أبهم من الجهات الست، وكسر أولها أفصح من ضمه، وفتحها. وأما مع فمعناها الصحبة، والذي يدل على ظرفيتها وقوعها صلة "الذي"، قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] والدليل على اسميتها تنوينها، وقد حكوا: جئت من معهم فأدخلوا عليها "من"، وإذا نونت كانت حالاً كقول الشاعر^(١):

تقول وقد مال الغيظُ بنا معاً
أي: مصطحبين. وأما قوله:

فَهَذِهِ وَشَبَّهَهَا أَنْصَبَهَا جُمْعُ

أما "هذه" فقد ذكرها، وأما شبهها فيعني به مثل: وقفت قربك، وحولك، وقريباً منك، وجلست مكانك، وزيد بين القوم مما أشبهها في الإبهام من الأمكنة، فاعرفه.

وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي الْمَحْدُودِ كَالْمَيْلِ وَالْفَرَسِخِ وَالْبَرِيدِ

يريد: تفعل في المحدود من المكان مثل فعلك في الجهات الست، وهو أن تنصبه بالفعل اللازم بتقدير: في تقول: سرت ميلاً، وشيعتك فرسخاً.

والمحدود من المكان: ما كان له قدر معلوم من المساحة الشائعة.

وقولنا: قدر معلوم من المساحة يدخل فيه المختص؛ لأن له ذلك، وبقولنا: الشائعة خرج المختص من المكان، فإن له قدراً معلوماً من المساحة لكن ذلك القدر غير شائع في البقاع بل هو في مكان بعينه. أقول: والصحيح أن يقال: ما علم قدر مساحته من لفظه.

والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ: اثنا عشر ألف خطوة، وقيل اثنا عشر ألف ذراع، والميل: أربعة آلاف خطوة.

وهذه وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الأعيان فأشبهت الجهات؛ لأن الفرسخ، والميل، والبريد إنما أطلق عليه هذا الاسم، وإن كان في الحقيقة مكاناً، باعتبار غيره، وهو المساحة كما أن قدماً إنما أطلق عليه هذا الاسم باعتبار غيره، وهو خلف.

(١) هذا صدر بيت عجزه:

عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل

وهو لامرئ القيس، في ديوانه: (٩٦)، والمقاييس: (٤ / ٩١)، وفي اللسان والتاج (عقر).

وَالظَّرْفُ قَدْ يَدْخُلُهُ الْبِنَاءُ كَمَثَلِ مَنْ قَبْلُ وَمَنْ وَرَاءُ

كل ظرف تقطعه عن الإضافة ويكون المضاف إليه منويا مرادا تبنيه على الضم، وإنما بني؛ لأن هذه الظروف مبهمة لا تبيين إلا بالمضاف إليه، إنما قلنا: إنها مبهمة، لأن ما من قبل إلا وهو بعد بالنسبة إلى ما قبله، وكذا ما من بعد إلا وهو قبل بالنسبة إلى ما بعده، وكذلك الجهات فهي مع ما أضيف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فإذا قطعت عن الإضافة فكأنك قد جعلت بعض الكلمة غاية نطقك وآخره، وبعض الكلمة لا يعرب فبنيت لذلك. وإن شئت قلت: المضاف إليه يقوم مقام التنوين؛ لأنه يعاقبه فلما حذف المضاف إليه وضمن المضاف معناه صار كأنه قد ضمن معنى حرف، وهو التنوين، فبني لذلك.

وإن شئت قلت: إن المضاف عامل في المضاف إليه، والعامل لا يفيد ذكره دون المعمول، فأشبه الحرف.

وقولنا: إذا كان المضاف إليه منويا احتراز مما كان غير منوي فإنها تعرب، تقول: جئتك من قبل، فتبني إذا نويت الإضافة، وإنما تبني إذا نويت الإضافة، لأنك إذا لم تنوها كان الاسم قائم برأسه غير مفتقر إلى غيره فلم يشبه الحرف، فلم يبن، وتقول: جئتك من قبل فتعرب وتنون إذا لم تنو الإضافة، قال الشاعر^(١): [الوافر]

(١) البيت في زيد بن الصعق في خزنة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦؛ وتذكرة النحاة ص ٥٢٧؛ وخزنة الأدب ٦/ ٥٠٥، ٥١٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١٥٤ (حمم)؛ وتاج العروس (حمم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠. ويروى "الحميم" مكان "الفرات".

اللغة: ساغ الشراب: سهل مروره في الحلق. غص بالطعام أو الشراب: تعذر بلعه فمنعه عن التنفس. الماء الفرات: الماء العذب.

المعنى: هنؤ عيشه، وطاب شرابه بعد أن أدرك هدفه، ونال مبتغاه، وقد كان من قبل لا يستسيغ الماء العذب.

الإعراب: "فساغ": الفاء: بحسب ما قبلها، و"ساغ": فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. "لي": اللام: حرف جر، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "ساغ". "الشراب": فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. "وكننت": الواو: واو الحال. و"كننت": فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "كان". "قبلاً": ظرف زمان منصوب متعلق بـ "أغص". "أكاد": فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا. "أغص": فعل

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ
فَأَعْرَبَهُ مَنْصُوبًا إِذْ لَمْ يَنْوَ الْإِضَافَةَ، وَقَالَ الْآخَرُ^(١): [الكامل]

لَعَنَ الْإِلَهَ ثَعْلَةَ بَنِ مَزَاحِمَ لَعْنًا يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ
ويروي ثعلبة بالتاء فاعلم، أراد: من قدامه، فترك المضاف إليه وهو يريد.

وأما بناؤها على الحركة؛ فلأنها متمكنة في الإعراب، وبناؤها عارض، وأما بناؤها على الضم فلأنه حركى لا يدخلها في حال الإعراب - أعني إذا أضيف -؛ لأنه إذا أضيف إن كان ظرفاً كان منصوباً، فإن أدخلت عليه من نحو من قبل زيد انجر، وخرج بدخول من عن الظرفية فلا مدخل للرفع فيه مضافاً، فلذلك بني على الضم دون غيره؛ لامتناع الضم إذا أعرب خوف اللبس، وقد ينون وهو مبني على الضم في ضرورة الشعر، كما ينون المنادى وهو مضموم، قال الشاعر:

فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا

فنون بعد وهو مبني على الضم، ومنهم من لم ينون، وينشده على الزحاف الذي يلقبونه كفا.

وَفِي بِهِ تُقَدَّرُ الظُّرُوفُ وَهُوَ إِذَا نَصَّبَتْهَا مَخْذُوفٌ

=

مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. "بالماء": الباء: حرف جر، "الماء": اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أغص". "الفرات": نعت "الماء" مجرور بالكسرة.

وجملة "ساغ الشراب": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كنت قبلاً...": في محل نصب حال. وجملة، "أكاد أغص": في محل نصب خبر "كنت". وجملة "أغص...": في محل نصب خبر "أكاد".

والشاهد فيه قوله: "قبلاً" حيث نون الشاعر الظرف ليقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(١) هذا البيت لرجل من بني تميم.

والشاهد فيه: (مَنْ قُدَّامٍ) حيث بنى الظرف (قُدَّامٍ) على الضم؛ لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه، بل نوى معناه.

انظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٦، وتذكرة النحاة ٢٧٩، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٦، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٣٧، والتصريح ٢ / ٥١، والهمع ٣ / ١٩٦، والأشمونى ٢ / ٢٨٦، والذّرر ٣ / ١١٤.

قد ذكرنا أن شرط نصب الظرفية تقدير في فلذلك قال: وفي به تقدر الظروف يعني إذا نصبت على الظرفية، فإن قلت: فإن في إذا قدرت كانت محذوفة غير ثابتة، فما الفائدة بقوله: وهو إذا نصبتها محذوف؛ لأنه قد علم أنه محذوف بقوله: تقدر؟ قلت: فيه فائدة، وذلك أنه يفهم من قوله: محذوف أنه يجوز إظهار في، وإذا جاز إظهارها، لم يكن الاسم قد تضمن معناها، إذ لو تضمن معناها لما جاز إظهارها، ولوجب بناء الاسم، ولم يرد بقوله: إذا نصبتها مطلق النصب بل إذا نصبتها نصب المفعول فيه، ليخرج منه مثل قولك: أحب زمن الربيع، وأكره زمن الشتاء، ونحو عشرين يوما؛ فإن مثل هذا يكون منصوبا، ولم تكن في محذوفة منه، إذ ليس نصبه نصب المفعول فيه، بل نصب المفعول به.

فإن قلت: فقد تكون في مقدرة ولا يكون الظرف منصوبا، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] أي: بل مكرهم في الليل والنهار، وكقول الشاعر:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

فكيف تقول: شرط نصبه تقدير "في"؟ قلت: لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، فإنه يجوز تخلفه لمانع، بل يلزم من وجود المشروط وجود الشرط، وأيضا فإن الآية، والبيت فيهما اتساع، وليست الإضافة فيهما إلا مجازا، ولذلك يجوز أن تنصب الليلة على الظرف في البيت، وتجوز أهل بالإضافة مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي مِنْ أَمَكُنٍ خُصَّتْ إِلَيْهَا عُدِّي

أي: لا يجوز حذف الحرف الذي يعدي الفعل إلى المكان المخصوص، فالضمير في عدي يرجع إلى الفعل وإن لم يكن للفعل ذكر في ظروف المكان لأنه قد علم بقوله: يعدي إذ مفهوم التعدية مخصوص بالفعل، فكأنه قال: لا يجوز حذف ما يعدي الفعل، فحذف الفعل؛ لأنه مفعول يعدي والمفعول فضلة يجوز حذفه مع كونه غير معلوم بخصوصيته، وها هنا قد علم بخصوصيته، وإنما لم يجز حذف حرف الجر عن الأمكنة المخصوصة فلا يقال: قعدت السوق، ولا جلست البصرة، بل في السوق، وفي البصرة؛ لأن هذه أمكنة متعينة معروفة متميزة بأعيانها عما عداها من الأمكنة فأشبهت الأسماء التي ليست بظروف فلا يتعدى الفعل اللازم إليها بنفسه كما لا يتعدى إلى الأسماء، فلا تقول: جلست الدار كما لا تقول: مررت زيدا، بل تقول: جلست في الدار كما تقول: مررت بزيد.

وإنما لم ينصب الفعل المكان المخصوص ونصب الزمان المخصوص؛ لأنه لا يدل على المكان المخصوص فلم ينصبه، ألا ترى أن صيغة الفعل تحصل زمانا دون زمان، ولا تحصل مكانا دون مكان، فلم يكن للفعل دلالة على المكان المعين فلم يعمل فيه، بل له دلالة على مطلق المكان، وذلك لا يخرج عن الجهات، فلذلك تعدى إليها بنفسه من غير حرف.

كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَالْأَشْوَاقِ وَالشَّامِ وَالْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ

ذكر في هذا أمثلة المكان المخصوص، فيقال: ذهب إلى الشام ويسمى المخصوص من المكان المؤقت، والتوقيت: التقدير والتحديد، وكذلك مواقيت الحج أمكنة، فميقات العراق ذات عرق، وميقات الشام الجحفة، وليست ذات عرق، والجحفة أزمنة، فأما قولهم: "دخلت الدار" فإن التقدير: دخلت في الدار، فحذف حرف الجر تخفيفا لكثرة الاستعمال، وكذلك لا يقال: دخلت القوم، بل دخلت في القوم، ودخلت في الأمر فلم يجر حذف حرف الجر؛ لأنه لم يكثر استعماله إلا في المكان.

فأما ذهب الشام فكأنهم أرادوا المكان، فقاموا الخاص مقام العام، وقيل: إنما قالت العرب هذا في الشام؛ لأن معناه اليسار؛ لأنه شأمة أي: يسرة، وأنت لو قلت: ذهب شأمة، وذهب اليسار جاز، وكذلك قولهم: ذهب اليمن لأنه من اليمن، واليمنة، ولم يجيزوا ذهب عمان، ومكة، والبصرة إذ ليس فيها ذلك المعنى. وقيل: إنما جاز ذهب الشام لأنه يسار الكعبة، واليمن يمين الكعبة.

الحال

وَالْحَالُ هَيْئَةٌ شَبِيهَةٌ الْوُصْفِ كَجَاءَ زَيْدٌ خَائِفًا يَسْتَخْفِي

إنما ذكر الحال بعد الظرف لشبهها به، إذ كانت مقدرة بـ " في " كما أن الظرف كذلك، وتعمل فيها المعاني كما تعمل في الظرف كما يأتي ذكره، والشيء يذكر عقيب الشيء إذا قاربه أو شاركه في بعض الأوصاف، وكذلك ذكر الظرف بعد المصدر، لأن منه ظرف الزمان، وهو يدل عليه الفعل بوضعه كما يدل على المصدر بحروفه.

والحال: مشتقة من حال يحول إذا تغير، فعينها واو، وتذكر، وتؤنث، تقول: حال حسن، وحال حسنة.

وقوله: هيئة يدخل فيه الصفة؛ لأنها هيئة، فاحتاج إلى إخراجها عن الصفة بقوله: شبيه الوصف، وشبه الشيء غيره، ووجه شبه الحال بالصفة أن كل واحدة منهما لبيان الهيئة، لكن الصفة لبيان هيئة الذات، والحال لبيان هيئة الفاعل وقت كونه فاعلا، وليبيان هيئة المفعول حين وقوع الفعل به لا مطلقا، والصفة تابعة للموصوف في التذكير والتأنيث، والتثنية، والجمع، والحال كذلك، وتخالفها في أنها غير تابعة لصاحبها في الإعراب، ولا في التعريف.

ورسم الحال أن يقال: هو اللفظ الذي يدل على هيئة فاعل، أو مفعول به، فإن قلت: يدخل فيه جاءني رجل كريم، ورأيت رجلا كريما ! قلت: إن قولك: جاءني رجل كريم يدل على هيئة ذات مطلقا لا باعتبار كونه فاعلا أو مفعولا، ألا ترى أنك تقول: في الدار رجل كريم، فلم يكن فاعلا، ولا مفعولا، والصفة ثابتة له مع انتفاء الفاعلية والمفعولية، فأما الحال فهي وصف هيئة الفاعل حين وقوع الفعل منه، ووصف هيئة المفعول حين وقوع الفعل به لا مطلقا، ولذلك كانت مخصصة ومقيدة له كقوله:

جاءني زيد خائفا يستخفي

فإن خائفا مخصص للمجيء ومقيد له، فإذا انتفى المجيء انتفى الخوف المخصص له ضرورة، لأنه إذا انتفى العام انتفى الخاص، وقوله: يستخفي حال ثانية، أي: مستخفيا، ولصاحبها الضمير في الحال الأول، وهي عاملة فيها.

مَنْصُوبَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْكُورَةٍ حَالٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْمَذْكُورَةِ

بَعْدَ كَلَامٍ تَمَّ فَهِيَ فَضْلُهُ فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُونُ جُمْلَةً

قد ذكر للحال ست شرائط، خمس منها شرط في نصبها، أما كونها منصوبة فلا مورد نذكر بعضها:

أحدها: لشبهها بالمفعول في كونها فضلة.

والثاني: لشبهها بالظرف لتقديرها بـ " في " .

والثالث: لشبهها بالمصدر في مجيئها مؤكدة.

وأما كونها مشتقة فلشبهها بالصفة، ولأنها تتحمل الضمير، وليحصل لها الفرق بينها وبين التمييز بالاشتقاق، وأما قولهم: جاء القوم رجلا رجلا فإن المعنى جاءوا مفصلين هذا التفصيل.

وأما كونها منكورة فلأنها خبر في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: وأما كونها منكورة فلأنها في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيد راكبا فقد أخبرت عنه بمجيء وركوب، ولأنها جواب لـ " كيف " وإنما يقع كيف للاستفهام عن المنكرات؛ لأنها سؤال عن الأحوال المجهولة، فأما قولهم: مررت بهم الجماء الغفير فإنما تقديره: مررت بهم جامين - أي: كثيرين - غافرين الأرض بكثرتهم أي: ساترين لها.

وإنما كان صاحب الحال معرفة؛ لأنه مخبر عنه بها فوجب أن يكون معرفة لتحصل الفائدة؛ إذ المجهول لا يفيد الإخبار عنه، فأما قولهم: مررت بكل قائما فإنما جاز الحال من النكرة لما كل من العموم الذي يجوز معه الابتداء بالنكرة، وليحصل الفرق بينها وبين الصفة لمخالفتها إياه في التعريف.

وأما كونها بعد كلام تام ليتحقق بذلك كونها فضلة، وقد علل ذلك بقوله: فهي فضلة أي: فضلة لمجيئها بعد تمام الكلام.

وأما قوله: فيها ضمير فليس فيه زيادة فائدة على قوله: مشتقة، فإنه يفهم من كونها مشتقة أن فيها ضميرا، اللهم إلا أن يكون قد ذكره على وجه التأكيد، والذي يدل على أن في الحال ضميرا مرفوعا ارتفاعا الفاعل بفعله رفعها الظاهر بعدها نحو مررت بزيد قائما أبوه فأبوه فاعل مرفوع بـ " قائم "، ويعطف على الضمير ويؤكد تقول: مررت بزيد قائما هو فعمر، وعمره معطوف على الضمير في الحال، وهو تأكيد للضمير، وتقول: مررت بالمرأتين جالستين كلتاهما، فكلتاهما تأكيد للضمير في جالستين، وأما قوله: وتكون جملة، فيأتي ذكره بلا فصل.

فَتَلَزَمُ الْوَاوُ وَطَوْرًا تُحْدَفُ وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضَعُفُ

تقديره ويكون الحال جملة فتلزم الواو، أي: تلزم في بعض الصور، وعلى الأفصح في بعض، ولما أشبهت الحال الصفة، والجملة توصف بها النكرات جاز أن تكون - أعني الجملة - حالا من المعرفة، وكل جملة جاز أن تكون خبرا أو صفة أو صلة جاز أن تكون حالا، والجملة إما أن تكون اسمية، أو فعلية، فإن كانت اسمية اسمية فهي على ضربين، ضرب تلزم فيه الواو، وضرب لا تلزم، والذي تلزمه على ضربين: أحدهما: أن يكون المبتدأ من الجملة ضميرا لصاحب الحال، نحو: جاء زيد وهو ضاحك.

والثاني: إذا خلت الجملة من ضمير يعود على ذي الحال، نحو جاء زيد وعمرو منطلق، وإلى الضربين أشار بقوله: فتلزم الواو.

وأما الضرب الذي لا تلزم فيه الواو فهو على ضربين، ضرب الأفصح فيه إثبات الواو، وضرب الأفصح فيه طرحها منه، فالأول نحو قولك: جاء زيد وأبوه ضاحك يجوز طرح الواو منها؛ لأن الارتباط قد حصل بالضمير العائد من الجملة على ذي الحال، مثاله قوله: كلمته فوه إلى في والأفصح إثبات الواو؛ لأن الحال في المعنى مقدرة بخبر المبتدأ، وليس في خبر المبتدأ عائد على المبتدأ والضمير الذي هو أبوه لربط المبتدأ إلا لربط الخبر، قالوا: وهي التي ربطت الخبر والمبتدأ جميعا، والمراد ربط الخبر لكن لا يمكن دخولها عليه وهو الحال في الحقيقة إذ لا يمكن دخول الواو على الخبر فأدخلوها على الأول.

والحق أن الخبر مرتبط بالمبتدأ، والمبتدأ مرتبط بالضمير العائد على ذي الحال، وسيبويه يقدر الواو الداخلة على الجملة الحالية بـ "إذ"؛ لما في الحال من شبه الظرف. وأما الضرب الذي الأفصح فيه طرح الواو فهو أن يكون خبر المبتدأ ظرفا مقدما عليه نحو: خرج زيد عليه جبة صوف، أي: وعليه جبة صوف، قال الشاعر:

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ

أي: وعلي سواد.

وأما إذا كانت الجملة فعلية، فإما أن يكون الفعل مضارعا أو ليس، فإن كان مضارعا فإما أن يكون مثبتا أو ليس، فإن كان مثبتا فلا حاجة إلى الواو تنزيلا للمضارع منزلة اسم الفاعل في عدم احتياجه إلى الواو، بل لا بد من الضمير، نحو قدم زيد يتكلم أي: متكلم، وإن كان مضارعا منفيًا فهو على ثلاثة أضرب، بالواو والضمير، نحو: جاء زيد وما ينطلق أخوه. وبالضمير وحده، نحو جاء زيد ما ينطلق أخوه. وبالواو وحده، نحو: جاء زيد وما ينطلق عمرو.

وإنما جاز إخلاء الجملة الحالية من الضمير تشبيها لها بالظرف إذا وقع خبرا، إذ لا ضمير فيه ظاهر، ويتقدير الواو بـ "إذ" يتحقق شبه الظرف.
وأما القسم الثاني وهو الذي ليس مضارعا وهو الماضي، فإما أن يكون مثبتا أو ليس، فإن كان مثبتا ففيه أيضًا ثلاثة أوجه:
الأول: بالواو والضمير، نحو جاء زيد وقد خرج أبوه. والثاني: بالضمير وحده، نحو جاء زيد قد خرج أبوه.

والثالث: بالواو وحده: نحو جاء زيد وقد خرج عمرو.
وإن كان منفيًا فثلاثة أيضًا:

بالواو والضمير، نحو جاء زيد وما خرج أبوه.
وبالضمير وحده نحو جاء زيد ما خرج أبوه وبالواو وحده، نحو جاء زيد وما خرج عمرو.

ولا بد مع الماضي المثبت من "قد" ظاهرة أو مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] أي: قد حصرت.
فهذه تسعة أوجه في الجملة الفعلية غير المضارع المثبت.
والمضارع المقترن بلم حكمه حكم الماضي، نحو جاء زيد ولم ينطق عمرو.
قوله: والحال من عاملها ما يضعف لما ذكر الحال وبين حقيقتها، وذكر شرائطها أخذ في ذكر العامل فيها فعلا أو اسما مشتقا من الفعل، ولم يمنع تقدمها عليه مانع، جاز تقديم الحال عليه؛ لقوة الفعل بالتصرف فتقول: راكبا جاء زيد، وغير ذلك لم يتقدم الحال عليه؛ لضعفه.

فَلَا تُقَدِّمُهَا عَلَى تَنْبِيهِهِ وَلَا إِشَارَةِ وَلَا تَشْبِيهِهِ
وَلَا عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهَا عَمَلٌ وَفِي سِوَاهَا إِنْ تُقَدِّمَ لَمْ تُبَلِّ

العامل في الحال على ضربين: لفظي ومعنوي، فالمعنوي - هو الذي عنها بقوله: والحال من عاملها ما يضعف - فلا يتقدم الحال عليه؛ لأنه ضعف عن التصرف في نفسه فضعف عن التصرف في معموله، وقد ذكر من ذلك أربع صور:
إحداها: التنبيه نحو: هذا زيد قائما، فلا يجوز قائما هذا زيد، ويجوز ها قائما ذا زيد فتقدمها على صاحبها لا على التنبيه.

الثانية: اسم الإشارة، نحو: ذا زيد قائما، فلا يجوز قائما ذا زيد.

الثالثة: التشبيه، نحو كأنك قائماً أسد، وكذلك التمني، نحو: ليتك قائماً في دارنا، وكذلك الترجي، نحو لعل زيدا منطلقاً خلف عمرو، وكذلك النداء، نحو:

يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام

والحال في هذه الصور كلها من المفعول في المعنى؛ لأن التقدير في التنبيه أنه على زيد قائماً، وفي الإشارة أشير إليه قائماً، وفي التشبيه أشبهه في حال قيامه بالأسد، وكذا في ليت تقديره أتمناه قائماً، وفي لعل أترجاه قائماً، وفي النداء أدعو بؤس الجهل ضراراً.

فأما الظرف فنحو قولك: زيد عندنا قائماً، فلا يجوز زيد قائماً عندنا، بتقديم الحال على الظرف، والحال هاهنا من الفاعل في المعنى؛ لأن التقدير فيه زيد استقر عندنا قائماً: وصاحب الحال الضمير في الظرف؛ وهو فاعل، وإنما بينا هذا البيان لما ذكرنا من أن الحال إنما هي وصف هيئة الفاعل، أو لمفعول.

فإن قيل: فالحال يشبه الظرف، والظرف يعمل فيه المعنى متقدماً عليه، نحو: كل يوم لك ثوب فتوب مبتدأ، ولك الخبر، والجار والمجرور - أعني: لك عامل في كل يوم نصب.

قلت: الحال لشبهها بالظرف تعمل فيها المعاني، ولشبهها بالمفعول لا يعمل فيها المعنى متقدمة.

وكذلك الحال من المجرور بحرف الجر، أو الإضافة لا يتقدم عليه.

قوله: وفي سواها إن تقدم لم تبل أي: في سوى هذه المواضع يجوز التقديم في الحال، وذلك في الفعل، وقد ذكر، وفي اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، فأما اسم الفاعل فنحو زيد قائماً ضارب عمراً، أي: زيد ضارب عمراً قائماً، وقولنا فيما تقدم: ما لم يمنع مانع احتراز من اسم الفاعل المعروف باللام الموصولة به. ومثال اسم المفعول زيد قائماً مضروب غلامه أي: زيد مضروب غلامه قائماً، ومثال الصفة زيد قائماً حسن الوجه أي: زيد حسن الوجه قائماً.

وإذا عمل في الحال فعل جامد لا يتصرف لم يتقدم عليه، نحو ما أحسن زيدا قائماً!، ونعم الرجل قائماً زيد، وفي تقديم الحال من اسم ليس عليها خلاف كالاخلاف في خبرها، نحو ليس زيد قائماً بجميل وكذلك من الضمير في خبرها.

وَحَالٌ مَا نَكِرَ قَبْلَهُ يُحَلُّ كَقَوْلِهِ لِمَيِّ مُوَحِّشًا طَلَّلُ

إنما حسنت الحال من النكرة إذا قدمت عليها نحو: قام ضاحكا رجل. كما حسن الابتداء بالنكرة إذا قدم عليها خبرها وهو ظرف نحو عندك رجل والحال لها شبه بالظرف، وشبه بالخبر كما تقدم، وصح الإخبار عن النكرة بالظرف مع تقدمها، فكذا يصح الحال من النكرة مع التقديم، ولأنها لو لم تتقدم لالتبست بالصفة في نحو: ضربت رجلا راكبا فلهذا قال: وحال ما نكر قبله يحل أي: تقع حالة قبله، وكذا إذا وصفت النكرة حسن الحال منها، كما في الحديث سبق رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل، فجاء فرس له سابقا فلما وصف الفرس بقوله: " له " حسنت الحال منه مع التنكير، كما يحسن الإخبار عن النكرة إذا وصفت، والفرق بين رفع سابق ونصبه أنك إذا رفعته نعتا للفرس جاز أن يكون السبق حصل للفرس من قبل، لا في تلك الحال، وظاهر النصب أن السبق حصل في تلك الحال لا فيما تقدم^(١).

وأما قوله: لمي موحشا طلل يريد به قول الشاعر^(٢):

لِمَيْةٍ مُّوحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ

والشاهد فيه أن طللا نكرة، وموحشا صفته، والتقدير لمية طلل موحش فلما قدمه نصبه على الحال من النكرة.

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤٤٧/٣، ٤٤٨، وشرح التسهيل ٣٣١/٢، ٣٣٢، توضيح المقاصد ٧٠٢/٢، ٧٠٣، شرح الآجرومية ٥٧٣/٢، الفضة المضية ١٩٢/ ١٩٣، الفواكه الجنية ٣١٧/ ٣١٨، شرح التصريح ٥٨٥/١، ٥٨٦

(٢) البيت من مجزوء الوافر، لكثير عزة في زيادات ديوانه / ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٤٥١/٢، تحصيل عين الذهب/٢٨٤، التبصرة والتذكرة ٢٩٩/١، شرح المفصل ٦٣/٢، شرح التصريح ٥٨٤/١. وبلا نسبة في النكت على كتاب سيبويه ١٠٦/٢، شرح اللمع للأصفهاني ٤٦٥/١، البديع ج ١ / ١٠ / ١٩١، البسيط ٣١٥/١، الفصول الخمسون ٨٧/، الفضة المضية ١٩٣/، الكناش ١١٨/١، المحلى في وجوه النصب لابن شقير ٤٩/، شرح الآجرومية ٥٧٥/٢، شرح الألفية للسيوطي ١٩٧/، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب/٢٢٠، المقاصد الشافية ٤٤٥/٣، مغني اللبيب ٣٧/٢، اللؤلؤة في علم العربية ١٨٥/، حاشية الصبان ٢٦٠/٢. وروي هذا البيت برواية:

لِمَيْةٍ مُّوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسَحَمٍ مُّسْتَدِيمٌ

في: شرح الرضي ٢٣/٢، شرح المفصل ٦٤/٢، المقاصد الشافية ٤٤٥/٣، شرح التصريح ٥٨٤/١. اللغة: الموحش: المنزل الذي صار وحشا، أي: لا أنيس فيه. الطلل: ما شخص فيه من آثار الديار. يلوح: يلمع. خلل: جمع خلة وهي بطانة كانت تغطي بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره. المعنى: لمية طلل موحش يلمع كأنه البطان التي تغطي بها السيوف.

والذي أراه في مثل هذا البيت أن الحال هنا ليست من النكرة بدليل أن طللاً مبتدأً، والعامل فيه الابتداء، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، والابتداء لا يعمل في الفضلات، وقد تقدم أن الحال فضلة، وإذا بطل أن يكون الابتداء عاملاً في الحال بطل أن يكون الحال من طللاً فتعين أن يكون الحال هنا من الضمير المستكن في الجال والمجرور لأنه خبر، ففيه ضمير مرفوع فاعل، والحال من ذلك الضمير الفاعل؛ لأن تقديره طللاً مستقر لمية موحشاً، فالجار والمجرور نائب عن مستقر ومحتمل للضمير الذي كان مستتراً فيه، وعلى هذا تطرد قاعدتهم في قولهم: الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وعلى القول الأول يكون الحال وصف هيئة المبتدأ لا وصف هيئة الفاعل^(١)، وكذلك قول الشاعر:

وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ

فالصالحات مبتدأ، وباب مبتدأ ثان، وعليها خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، ومغلقة حال من الضمير في الخبر لا من باب، فافهمه محرراً. ولا بد أن يتحیل في وجه لقول القدماء فنقول: لا يلزم أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] فإن مصدقاً حال من الحق، وهو خبر هو، ولا يصح أن يكون العامل فيه الابتداء إذ لا يعمل في الفضلات، ولا المبتدأ؛ لأنه مضمّر والمضمّر لا يعمل، ولا الحق؛ لأن صاحب الحال لا يعمل في الحال كما لا يعمل الموصوف في صفته فتعين أن يكون العامل شيئاً آخر غير ما ذكرنا، وهو أثبتته، أو أحقه؛ فاعرفه^(٢). مسألة:

إذا قلت: هو قائماً رجل فما العامل؟ لأن "هو" مضمّر فلا يعمل، ورجل غير مشتق وهو صاحب الحال فلا يعمل فيها، فما العامل؟ قلت: العامل كان التامة، والتقدير: إذا كان قائماً رجل فاعرفه^(٣).

(١) انظر: الكتاب ١٢٢/٢، ١٢٣ وشرح الكتاب للسيرفي ٤٥٠/٢، التبصرة والتذكرة ٢٩٩/١، النكت على الكتاب ١٠٥/٢، ١٠٦، البديع ج ١/١م/١٩١، البسيط ٣١٤/١، شرح التسهيل ٣٣٣/٢، شرح الرضي ٢٣/٢، ارتشاف الضرب ١٥٧٧/٣، توضيح المقاصد ٧٠١/٢، مغني اللبيب ٥٧٢/٦، المقاصد الشافية ٤٤٨/٣، شرح التصريح ٢٧٥/٢، حاشية الصبان ٢٦٠/٢.
(٢) انظر: توضيح المقاصد ٧٠١/٢، شرح التصريح ٥٨٥/١.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٧٧/٣، ١٥٨٧، توضيح المقاصد ٧٠١/٢، شرح التصريح ٥٨٥/١.

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيدًا كَمَا قَالَ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا

الحال المؤكدة لها خواص تختص بها، فمنها أنها لازمة غير منتقلة، ومنها أن معناها يفهم قبل ذكرها؛ لدلالة الجملة التي قبلها عليها، ومنها أنها تأتي بعد جملة مركبة من اسمين لا عمل لها فيها، والمثال في ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ فالحال مصدقا، وقد جمع الشروط الثلاثة، فإنه لازم غير منتقل؛ لأن الحق لا ينتقل عن تصديقه لما صدقه، وهو معلوم قبل ذكره - أعني مصدقا -؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدقا لما معهم من الحق لا من غير، والذي معهم هو ذكر نبوة محمد صلى الله عليه وعلى آله وذلك حق فلا يكون الحق إلا مصدقا لذلك، فقد علم التصديق من قوله: وهو الحق قبل ذكره^(١).

بقي الكلام على العامل في هذه الحال، وقد تقدم تفصيله قبل هذا البيت بلا فصل، وهو أحقه، أو أثبتة، أو ما في الحق من معنى الثبوت؛ لأن الحق هو الثابت الذي لا يتغير.

والذي أرى أن الحال المؤكدة هي التي تعلم قبل ذكرها، ولا تحتاج أن تكون بعد جملة اسمية لا عمل لأحد أجزائها فيها، بدليل قول الشاعر:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي

ف كاف حال مؤكدة، لقوله كفى، وكذا قول الشاعر:

إِذَا كُنْتَ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فَلَا تَدْعُ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبٍ

ف "غير راكب" حال مؤكدة لقوله يمشي؛ لأنه قد علم من قوله: يمشي أنه غير راكب، ومنه هذا النبي صادقا فقد علم بقولنا هذا النبي أنه صادق، إذ لا يتصور أن يكون نبيا وهو غير صادق.

والحال على أربعة أقسام، منتقلة، ومؤكدة، ومقدرة، وهي التي تذكر قبل وجودها، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ﴾ [هود: ١٠٨]، فالخلود غير واقع في الدنيا بل في الآخرة، فهذه حال مقدرة، أي: مقدرين في الدنيا للخلود في الآخرة، وموطئة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ١]، ف(عربيا) حال، و(قرآنا) موطئ لها، أي: ممهد، وكذا قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾

(١) انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/٢٤٩، والإيضاح شرح المفصل ١/٣٤١، شرح الرضي ١٥/٢، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٧، شرح التصريح ١/٥٧٨.

[الأحقاف: ١٢] ف (عربيا) حال، و(لسانا) موطئ له، أي: ممهد؛ لأن (لسانا) ليس مشتقا فلا يكون حالا فهو موطئ للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢] ف (أمة) حال وموطئة لصفتها وهي واحدة، وكذا قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [٤] ﴿أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤-٥]، فقوله: أمرا حال موطئة لصفتها وهي قوله (من عندنا)، والحال هنا من النكرة الموصوفة؛ لقربها من المعرفة بصفتها.

وقوله: والحال قد تكون تأكيداً إشارة إلى أن ذلك قليل، ولهذا أتى بحرف قد الدال على التقليل إذا دخل على المستقبل.

وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ طَوْرًا مَعْرِفَةً فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَ مُشْتَقٍّ صِفَةً كَقَوْلِهِ إِزْسَلَهَا الْعِرَاقُ وَأَجْهَدُهُ وَ وَخُدَّهُ أَتَاكَ

قد هنا تدل على التقليل كما دلت في البيت الذي قبل هذا؛ لأن مجيء الحال معرفة نادر. قوله: في حكم تنكير يريد أن هذه المعرفة يستفاد منها ما يستفاد من النكرة؛ لأن التنكير والتعريف أمر معنوي لا لفظي فقد يكون اللفظ معرفة ويراد به النكرة كالعراك، وقد يكون نكرة ويراد به المعرفة كسحر، وهي أيضاً - أعني المعرفة - إن كانت جامدة فهي في حكم المشتق، أما تمثيله بـ "أرسله العراق" فإنه يريد قول لبيد^(١): فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّحَالِ

فالعراك مصدر معرف باللام وهو غير مشتق عند البصريين، بل الفعل مشتق منه، فمنهم من قال: إن العراك مصدر في موضع الحال وهي في حكم النكرة؛ لأن المراد به

(١) البيت من بحر الوافر، للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٨٦ بلفظ: فأوردها، الكتاب ١/٣٧٢، شرح الكتاب للسيرفي ١/٢٥٩، النكت على الكتاب ١/٥٣٤، تحصيل عين الذهب ٢٣٠، المقتصد شرح الإيضاح ٢/٦٧٨، شرح المفصل ٢/٦٢، شرح الرضي ٢/١٧، الكنز ١/١١٧، المقاصد الشافية ٣/٤٣٤، شرح التصريح ١/٥٧٩، خزانة الأدب ٣/١٩٣، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/٢٣٧، المسائل المثورة ١٧، شرح أبيات سيويه للنحاس ١٠٧، الإنصاف ١/١٣٠، الباب ١/٢٨٥، شرح الألفية لابن النازم ٢٣٠، التخمير ١/٤٣٣، ارتشاف الضرب ٣/١٥٦٣، توضيح المقاصد ٢/٦٩٩، شرح اللوحة البدوية ٢/١٧٥، المساعد ٢/١١، شرح ابن عقيل ٢/٢٤٨، الأشباه والنظائر ٦/٢٨٥، همع الهوامع ٤/١٩، شرح الأشموني ١/٤١٤، الدرر اللوامع ١/٥١٠.

المعنى: يصف حُمُرَ وحش تعدو إلى الماء. يقول: أورد العير أثنه الماء دفعة واحدة، مزدحمة ولم يشفق على بعضها أن يتغص عند الشرب، ولم يذدها لأنه يخاف. بخلاف الرعاء الذين يديرون أمر الإبل، فإنهم أوردوا الأبل فجعلوها قطعاً قطعاً. خزانة الأدب ٣/١٩٤.

فأرسلها معتركة، وقيل: لأن المصدر جنس يقع بلفظه على القليل والكثير فتعريفه كتنكيره، وقيل: العراك مصدر، والناصب له فعل، وذلك الفعل هو الحال، والتقدير: أرسلها تعترك العراك، أي: معتركة العراك، فحذف الفعل دلالة اسم الفاعل عليه فبقي أرسلها معتركة، ثم حذف اسم الفاعل؛ لدلالة المصدر عليه، فبقي أرسلها العراك.

ومعنى البيت: أن الشاعر يصف حمار وحش أرسل لأتن إلى الماء لتشرب ووقف على موضع عال ينظر، فإن جاءها صائد يصيح بها فتهرب معه، وأما قوله: ولم يشفق على نغص الدخال يريد أنه لما أرسلها معتركة أي: مزدحمة لم يشفق عليها من تكدر الماء عند دخولها مزدحمة فيه، بل أشفق عليها من الصائد فوقف ينظر إليها من بعد، وكذلك قوله: جهده أي: يجتهد جهده ثم حذف الفعل أو مجتهدا جهده، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل، والمصدر مقام اسم الفاعل.

وأما وحده فقول: هو مصدر محذوف الزوائد، أي: أوحده إيحادا، وقيل: هو ظرف، فإذا قلت: مررت به وحده، أي: مررت به من ناحيته، أو على حياله، أو من جهته، وعند الأكثر أنه مصدر واقع موقع الحال، أي: مررت به منفردا، ويلزم النصب، ولم يستعملوا من لفظه فعلا، ولا ينر إلا في أربع صور^(١):

الأولى مدح وهو قولهم: نسيج وحده، أي: لا مثل له كالثوب الذي ينسج على منوال لم ينسج عليه غيره، وثلاثة في غير المدح، وهي: جحيش وحده، وعيبر وحده، ورجيل وحده.

ومن هذا قولهم: رجع عوده على بدئه، ويجوز الرفع في عوده بالابتداء، وعلى بدئه الخبر، ويجوز نصب عوده على أنه مفعول به؛ لأن رجع قد يأتي متعديا كأنه قال: ثنى عوده على بدئه^(٢).

(١) انظر: الإيضاح العضدي ١٧٢، المسائل المثورة ١٨، المقتصد شرح الإيضاح ٦٧٨/٢، الإيضاح شرح المفصل ٣٤١، شرح الرضي ١٧/٢، الكناش ١١٨/١، ارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣، توضيح المقاصد ٧٠٠/٢، خزانة الأدب ١٩٣/٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣، توضيح المقاصد ٧٠٠/٢، خزانة الأدب ١٩٣/٣.

التمييز

وَالْأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ وَالْكَيلِ وَالْوِزْنِ وَمَمْسُوحٌ يُحَدِّثُ

إنما كان تفسير العدد هو الأصل في التمييز؛ لأن ألفاظ العدد وضعت مبهمة فاحتاجت إلى ما يبينها ويرفع إبهامها، وغير الأعداد مشبهة بما كميّز كم وحبذا، ونعم وبئس وأفعل التفضيل، ورب؛ فإن هذه الألفاظ لم توضع مبهمة لكن عرض لها الإبهام، فلذلك كان الأصل في التمييز أن يكون مفسرا للعدد.

وأما الكيل، والوزن، والمساحة فهي أعداد تبين بها كميات المقادير.

والتمييز تفعيل من قولك ميزت الشيء إذا خلصت بعضه من بعض، وهو: رفع الإبهام الحاصل بالوضع في مفرد أو جملة بذكر أحد احتمالاته.

فقولنا: رفع الإبهام يشمل الإبهام العارض والإبهام الحاصل بالوضع، فأما الإبهام العارض فهو ما يعرض في الألفاظ المشتركة كالعين فإنها مشتركة بين العضو المبصر، وعين الماء، وعين الذهب، وعين القوم، أي: سيدهم، وغير ذلك، فإذا قلت: عين جارية، أو باصرة، لم يكن ذلك تمييزاً؛ لأن الواضع لم يضع لفظ العين إلا لواحد منها، وإنما يحصل الإبهام بالنسبة إلى السامع لخفاء القرائن عليه بخلاف عشرين فإنها لم توضع لعدد شيء دون شيء، ولذلك يصح أن يقول القائل: رأيت عينا ويريد بها العضو الباصر، ولا يصح أن يقول عشرون ويريد شيئاً معيناً؛ فإن العشرين لم توضع لشيء معين، بل لمطلق العدد.

بِوَاحِدٍ مَّنْكَوْرٍ اِسْمٍ جِنْسٍ مُّقَدَّرٍ بِمَنْ مُزِيلِ اللَّئِيسِ

الباء في قوله: بواحد يتعلق بالتفسير، وتقديره: والأصل في التمييز تفسير العدد بواحد، ولما ذكر في البيت الأول التمييز وذكر أنه تفسير العدد وما ضاهاه من المبهمات أخذ هنا يبين خواص التمييز فذكر أربعاً، وهي كونه واحداً، منكراً، جنساً، مقدراً بـ "من". وقوله: مزيل اللبس إشارة إلى الغرض بالتمييز وهو إزالة الإبهام.

أما كونه واحداً فلأنه اسم جنس، واسم الجنس يفهم منه الحقيقة؛ لأن الغرض بقولك: عشرون درهما بيان جنس، وهذا البيان يحصل بالواحد؛ لأن الكمية قد علمت بقولك: عشرون لأنها تفيد الجمع لكن حقيقة المعدود مجهولة، فبينها بقولك: درهما فوجب إفراده لدلالة لفظ العدد على المقدار.

وإنما كان نكرة؛ لأن القصد به بيان حقيقة اللبس وقد حصل ذلك بالنكرة، فيكون التعريف ضائعا، فأما قول الشاعر:

بأسرع الشّدّ منّا

فقد قيل: إن نصب الشد على التشبيه بالمفعول لا على التمييز، وقيل الألف واللام زائدة، وكذا قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى

فنصب أخفية الكرى على التشبيه بالمفعول.

وقوله: اسم جنس: إشارة إلى الذي سوغ إفراده؛ فإنه إن لم يكن اسم جنس جاز تشيته وجمعه مطابقا للمميز به كقول الشاعر:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ

فجمع بطون وهو تمييز، وتقول: زيد أكثر الناس علما فتفرد إذا أردت الجنس، وإذا أردت الأنواع قلت: زيد أكثر الناس علوما، فتجمع؛ لأنك أردت أنواعا مختلفة من العلم.

وأما قوله: مقدر بمن فإنما قدر التمييز بـ "من"؛ لأن من تفيد فيه التبيين والتبعيض جميعا، وللفرق بينه وبين الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: لله دره فارسا جاز أن يكون فارسا حالا، وجاز أن يكون تمييزا، فإذا خفت اللبس أظهرت من فقلت: لله دره من فارس.

نَحْوُ ثَلَاثِينَ مَنَّا شَرَابًا وَنَحْوُ قَدَرٍ رَاحَةٍ سَحَابًا

يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينٍ وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّيْسِينِ

مُشَبِّهٍ بِضَارِبِينَ رَجُلًا وَهَكَذَا مِلْءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا

مثل بقوله ثلاثون منا شرابا المعدود، والموزون، أما منا فميز به ثلاثين، وهو عدد، وأما شراب فميز به منا وهو وزن، وإليه أشار بقوله: ينصب عن نون؛ لن الاسم قد تم بالنون، ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة، ونون التثنية والجمع يمنعان من الإضافة.

وقوله: ونحو قدر راحة سحابا تمثيل للمقدار من المساحة وإليه أشار بقوله: وعن تنوين أي: وينصب عن تنوين؛ لأن التنوين يمنع من الإضافة إلى المميز كما يمنع النون.

وقوله: وهكذا ملء الإناء عسلا تمثيل بالمقدار من الموزون، وإليه أشار بقوله وعن إضافة أي: وينصب التمييز عن إضافة.

وقوله: على التبيين أي على التمييز؛ لأن التمييز، والتفسير، والتبين أسماء مترادفة بمعنى واحد فتبين بقوله: على التبيين أي على جهة من جهات النصب انتصب ثم ذكر بعد ذلك أن التمييز مشبه بالمفعول، بما بين من قوله مشبه بضارين رجلا؛ لأن رجلا من قوله ضارين رجلا مفعول حقيقي، والتمييز مشبه بالمفعول به، لأنه ينتصب بعد تمام الكلام في الجمل، وبعد تمام الاسم بالنون، أو بالتنوين في المفردات، كاسم الفاعل، والتمييز كذلك، لأنه مقدر بـ "من" فهو - أعني التمييز - كالمفعول المقدر بـ "من" في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه وجر مشبها؛ لأنه صفة نون أي: ينصب التمييز عن نون مشبه بنون ضارين رجلا يريد أن النون في ثلاثين مانع من الإضافة كمنع النون من ضارين، ويجوز نصبه على الحال أي: مشبها بمنصوب ضارين رجلا، وكذلك التنوين في قوله: قدر راحة مانع من الإضافة كما يمنع التنوين في قوله ضارب زيدا من الإضافة.

وقوله: ملء الإناء عسلا ملء مصدر مضاف إلى الفاعل، وعسلا منصوب بـ "ملء الإناء" كما انتصب مفعول المصدر في قولك عجبت من ضرب زيد عمرا، والتنوين المقدر مانع من الإضافة كالتنوين لفظا فتنصب ما بعده على التمييز نحو: كم درهما مالك؟، وزيد أحسن منك وجهها؛ لأن التنوين مقدر فيما لا ينصرف، وكذلك هند حسنى وجهها، ومنه مميز أحد عشر إلى تسعة عشر مقدر بالتنوين، ومن المقادير قولهم: على التمرة مثلها زيدا، لأن مثل الشيء في مقداره، وكذلك قولهم: عندي رطل زيتا فإنما يعني مقدار الرطل لا الرطل الذي يوزن به بل مقداره، وذلك المقدار مبهم؛ لجواز أن يكون من كل شيء يوزن.

وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدُ فِي أَفْعَالٍ مَعْمُولُهُ يُؤْذَنُ بِإِنْتِقَالِ
تَقُولُ مِنْهُ طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا وَالْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسًا

المميز على ضربين، الأول عن مفرد، وقد ذكره، والثاني عن نسبة في جملة، قوله واستعملوه: أي: واستعملوا المميز.

قوله: في أفعال يريد في الجمل، قوله بعد أي: بعد استعمالهم له في المفرد، وذلك إشارة إلى تقسيم المميز إلى القسمين المذكورين.

وأما تمثيله بقوله: طاب زيد نفسا فإن نفسا منصوبة بـ " طاب " وإن كان لازما؛ لأن التمييز ليس مفعولا به بل هو مشبه بالمفعول، والأصل طابت نفس زيد، فنسب الطيب إلى جملة زيد على العموم فحصل الإبهام في نسبة الفعل إلى فاعله؛ لأن نسبة الطيب إلى طاب تحتمل وجوها، بأن يكون طاب أصلا، أو كلاما، أو عرضا، أو غير ذلك، فميز ذلك الاحتمال الذي حصل من النسبة بقوله: نفسا فحصل رفع الإبهام بذلك، وأما قوله: والأصل طابت نفس زيد عكسا يريد أن الأصل أن يسند الفعل إلى النفس؛ لأنها هي الموصوفة بالطيب وإنما عكس ذلك لضرب من المبالغة؛ لأنه بتأخير النفس وتقديم زيد قد نسب الطيب نسبتيْن، إحداهما نسبة عامة، وهي قوله طاب زيد فنسب الطيب إلى جملة زيد على العموم، ثم نسبه إلى النفس على الخصوص، فإذا قلت: طاب زيد أبا جاز أن يكون الأب هو زيد فتكون نسبة الطيب باعتبار أبوته لغيره، ويجوز أن يكون المراد بأب الأب الذي لزيد فتكون نسبة الطيب إليه باعتبار أبوة أبيه له، فتقول على الوجه الأخير: طاب زيد أبا فتجمع؛ لأن التقدير طاب أبا زيد أبا وعلى الوجه الأول يجب الأفراد، وتقول: طاب زيد علما أي: طاب علم زيد علما، ففي هذه المسألة التمييز ليس لزيد بل لمتعلقه.

وَلَا تُؤَخِّرْ عَامِلَ التَّمْيِيزِ وَحَكِّمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ

اتفقوا في تمييز المفرد، نحو عشرون درهما أنه لا يجوز تأخير العامل فيه عن المميز وتقديم المميز على عامله، فلا يجوز درهما عشرون ولا سمنا منوان، فأما إذا كان العامل في التمييز فعلا متصرفا فأجاز المازني والمبرد، والكوفيون تقديمه على العامل، فأجازوا نفسا طاب زيد ولم يجيزوا عندي زيتا رطل لعدم تصرف العامل، واحتجوا بالسمع والقياس أما القياس فإن التمييز فضلة كالحال، والحال يجوز فيها التقديم إذا كان العامل متصرفا فكذلك التمييز وأما امتناع التقديم في تمييز المفردات؛ فلأن العامل غير متصرف، فامتنع تقديم التمييز فيها كما امتنع تقديم الحال على العامل إذا كان غير متصرف، وأما السماع فقد أنشدوا فيه قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لِيَلَى الْفُرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفُرَاقِ تَطِيبُ

فالتقدير: وما كان حبيبها يطيب نفسا بالفراق، قال أبو إسحاق: الرواية وما كان نفسي بالفراق تطيب.

فعلى هذه الرواية يخرج عن باب التمييز، وأما الرواية الأخرى فقد تأولها، فمن روى وما كان نفسا بالفراق يطيب بالياء بنقطتين من أسفل قال: اسم كان مضمّر فيها

يرجع إلى حبيبها ونفسا خبر كان، والتقدير وما كان حبيبها ذا نفس طيبا بالفراق، أي: صاحب نفس، فحذف المضاف ونصب المضاف إليه لقيامه مقامه، ويطيب في موضع نصب صفة للخبر المحذوف الذي أقيمت النفس مقامه، ومن رواه بالتاء بنقطتين من فوقه تأوله هذا التأويل بعينه، لكن يجعل تطيب نعتا للنفس لا لصاحبها، وتقديره وما كان حبيبها ذا نفس طيبة بالفراق فعلى هذا تطيب نعت للمضاف إليه لا للمضاف المحذوف.

وأما ما ذكره من القياس على الحال فأجابوا عنه بأن التمييز في المعنى فاعل يصح إسناد الفعل إليه إذا أضيف إلى ما انتصب عنه فيصح أن يقال: طابت نفس زيد، والحال لا يصح إسناد الفعل إليها إذا أضفتها إلى صاحبها، فلما كان التمييز في المعنى فاعلا امتنع تقديمه على عامله كالفاعل، وأما الحال فهي فضلة، فهذا فرق بين الحال والتمييز. وأقول: إن هذا الفرق إنما ينهض فرقا فيما إذا كان التمييز عن نسبة الفعل إلى الفاعل، فأما إذا كان التمييز عن وقوع الفعل إلى المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] فلا ينهض فرقا؛ لجواز تقديم المفعول وامتناع تقديم الفاعل؛ لأنه إذا أضيف إلى ما انتصب عنه كان مفعولا، والمفعول يتقدم على الفعل، والأولى أن يقال: إن التمييز في المعنى تفسير، والتفسير لا يكون إلا لمفسر، ولا بد في المعنى من تقديم المفسر على ما يفسره وإلا لم يكن مفسرا له ففي تقديمه إخراج له عن كونه مفسرا فامتنع تقديمه لذلك. وجواب آخر وهو أن التمييز مغير عن أصله؛ فإن الأصل أن يكون العامل في التمييز وصفا له كقولك: عندي دراهم عشرون في قولك: عندي عشرون درهما، ولي عرق متصبب في قولك: تصببت عرقا، ولي نفس طيبة في قولك: طبت نفسا، وعندي غسل ملء الإناء، فلما غير عن أصله لزم التأخير؛ لأن تقديمه تغيير ثان فيكون في التقديم تكثير للتغيير، والتغيير خلاف الأصل، فما ظنك بتكثيره !.

مسألة:

إذا قلت: زيد أفره عبد بالجر فإن العبد هو زيد نفسه؛ لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، فإن نصبت عبدا كان العبد لزيد، ولم يكن زيد عبدا؛ لأن التقدير: زيد فاره عبده، ففاره وصف للعبد وقد جرى خبرا عن زيد كما تقول: زيد حسن وجهها، فالحسن للوجه وقد جرى على زيد.

وأما قوله: وحكموا في الفعل بالتجويز فهو قضية مهملة، والقضية المهملة الكل فيها مشكوك فيه والبعض هو المتيقن، فإذا كان البعض هو المتيقن صار التقدير: وحكم بعضهم ثم حذف المضاف وأقام الضمير المجرور مقامه، فارتفع بالفعل.

وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحَسَنِ الْأَعْبَدَا وَلَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا مُؤَحَّدَا
فَلَيْسَ تَفْهِيمًا وَوَجْهٌ نَصْبِهِ تَشْبِيهُهُ لَفْظًا بِمَفْعُولٍ بِهِ

كل اسم معرفة وقع منصوبا بعد صفة فعلها لازم سواء كان مفردا أو مجموعا فإن نصبه ليس على التمييز، بل على التشبيه بالمفعول، أما كونه ليس تمييزا فظاهر؛ لأنه معرفة والبصريون لا يجيزون وقوع التمييز معرفة البتة، وإنما كان منصوبا على التشبيه بالمفعول؛ لأن الصفة التي هي الحسان فعلها لازم لا يتعدى إلى المفعول فوجب نصبه على التشبيه بالمفعول؛ لتعذر كونه تمييزا بالتعريف، ولتعذر كونه مفعولا بعدم التعدي، فإن كانت الصفة معرفة باللام جاز جر المنصوب بالإضافة، نحو: الحسان الأعبد، ونصبه على التشبيه بالمفعول، وفي الصفة ضمير مستكن هو فاعلها.

ويجوز رفع الأعبد بالصفة على أنه فاعلها على ضعف؛ لجمع الصفة، ووجه جوازه أن جمع التكسير يشبه المفرد، فإذا رفعت لم يكن في الصفة ضمير، وكذا إذا نونت الحسان، ولم تعرفه باللام كان الكلام في نصب الأعبد كالكلام في نصبها مع تعريف الحسان، وكذا قول الشاعر:

رَأَيْتَ لِمَا أَنْ عَرَفْتَ جَلَادَنَا رَضِيتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرَ عَنْ عَمْرُو

فنصب النفس على التشبيه بالمفعول؛ لتعذر نصبه على التمييز؛ للتعريف، ولتعذر نصبه على المفعول؛ لعدم تعدي الفعل.

ومن نصب النفس على التمييز وقدر زيادة اللام جاز أن ينصب الأعبد على التمييز، ويقدر زيادة اللام.

فإن نكرت الأعبد، وقلت: الحسان أعبدًا جاز نصبه على التشبيه بالمفعول، ونصبه على التمييز، لكن نصبه على التشبيه بالمفعول أرجح؛ لجمعه، فإن أفردته وقلت: الحسان عبدا كان نصبه على التمييز أرجح؛ لإفراده وتنكيره.

الْمَفْعُولُ لَهُ

أَمَّا الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ يُنْصَبُ نَحْوُ جِئْتُ زَيْدًا قَتَلَهُ

إنما ذكر المفعول له بعد التمييز وحقه التقديم لأن التمييز له شبه بالحال؛ لتكثيره، ومن التمييز ما يصح أن يراد به الحال، نحو لله دره فارسا، والحال مشبه بالظرف، والفعل أدل على الظرف من المفعول له إذ لا ينفك الفعل من الظرف وقد تنفك أفعال البهائم والأطفال من علة ولا تنفك عن هيئة.

والهاء في له من قوله: مفعولا له راجعة إلى الذي أو إلى الضمير في سمي، وله في محل الرفع مفعول لما لم يسم فاعله.

قوله: ينصب إلى آخره، أما نصبه فبالفعل؛ إذ كان الأصل في قولك: فعلته مخافة الشر أن تأتي باللام المفيدة للتعليل، فلما حذفت اللام تعدى الفعل إليه فنصبه، وأما قوله: جئت زيدا قتله فإن القتل متأخر عن المجيء فكيف يكون علة له؟ فيقال: إن المفعول له علة غائية، والعلل الغائية متأخرة عن الفعل، لكن تصور القتل في النفس هو الباعث على المجيء المودي إلى القتل، وكذا غذا قلت: ضربته تأديبا فإن تصور التأديب وتعلقه هو الباعث على الضرب ووجود التأديب هو الحاصل بالضرب، فتصور التأديب علة في الفعل، والفعل علة في حصول التأديب.

مُقَارِنَا لِلْفِعْلِ فِعْلُ الْفَاعِلِ أَعَمُّ مِنْهُ لَا يَلْفِظُ الْعَامِلُ
بَلْ مَضَدَّرَا جَوَابَ لِمَ مُقَدَّرَا بِاللَّامِ إِلَّا فَيَكُونُ مُظَهَّرَا

مقارناً حال من الضمير في ينصب، وقد ذكر لنصب المفعول له ست شرائط: الأولى: كونه مقارنا للفعل يريد في الوجود، كقولك: جئتكم مخافة الشر؛ فإن المخافة مقارنة للمجيء في الوجود، وإنما كان المفعول له مقارنا للفعل؛ لأنه علة، والعلة لا تنفك عن معلولها.

الثانية: أن يكون فعل الفاعل، فإن قولك: جئتكم خوف الشر فالخوف من فعل فاعل المجيء، وإنما وجب أن يكون - إذا نصبته بتقدير اللام - فعل الفاعل؛ لأنه غالبا إنما يكون من أفعال الحواس الباطنة لا من أفعال الجوارح، ولا سبيل إلى الاطلاع على ما في باطن الغير على التحقيق ليفعل من أجله فعل، ولا يقال: جئت زيدا ضربا له؛ لأن الضرب من فعل الجوارح، اللهم إلا أن يقدر حذف مضاف أي: إرادة الضرب له.

الثالثة: كونه أعم منه أي: أعم من الفعل؛ فإن الإكرام في قولك: جئتكم إكراما أعم من المجيء؛ لجواز حصوله بغير مجيء.

الرابعة: قوله: لا بلفظ العامل لتمييز عن المصدر، وينبغي أن يزداد على هذا ولا بمعنى العامل ليخرج منه: قعدت جلوسا فإنه مصدر وليس مفعولا له؛ لأن الجلوس بمعنى الفعل العامل فيه وهو قعدت.

الخامسة: قوله: بل مصدرا أي: بل يكون مصدرا، وإنما كان مصدرا؛ لأنه علة للفعل والفعل حادث، والعلة مقارنة للمعلول والمصدر مشتق منه الفعل فهو حادث لحدوث أصله.

السادسة: قوله: جواب لم، اللام في لم حرف جر، والميم اسم، وأصله لما فحذف ألف ما الاستفهامية بعد حرف الجر للفرق بينها وبين الموصولة، وإنما كان مقدرا بـ "لم"؛ لأنه جواب سائل سأل لم فعلت كذا؟ فيقال: لأجل كذا، فظهور اللام في السؤال والجواب دليل على العلة، ولذلك سمي مفعولا له؛ لظهور اللام في السؤال عنه وفي الجواب.

قوله: إلا فيكون مظهرا يعني اللام، وإن فات شيء من هذه الشروط وجب إظهار اللام، فـ "إن" حرف شرط، وـ "لا" حرف نفي، وـ "الفاء" في مظهرا، فهذه الأشياء شرط في نصبه وحذف اللام منه.

مثال كونه غير مقارن للفعل خرجت اليوم لإكرامي لك غدا ومثال كونه غير فعل الفاعل زرتك لإكرامك زيدا فالإكرام لغير الزائر، أي: ليس من فعله. ومثال كونه ليس مصدرا قولك: جئتكم للثياب.

فبانتفاء هذه الشروط الثلاثة يجب إظهار اللام، وينبغي أن يزداد على هذه الشروط شرط آخر، فيقال: وأن يكون مظهرا؛ فإنه إذا أضمر وجب إظهار اللام نحو الإكرام جئتكم له.

والظاهر أنه لا حاجة إليه؛ لخروجه بقوله: ينصب فإن المضمر مبني. وذهب الزجاج إلى أنه منصوب على المصدر، فإن قولك: ضربته تأديبا معناه ضربته فتأدب تأديبا، وأنكروا عليه بقولهم: ضربته فلم يتأدب وله أن يقول: التقدير: ضربته ضرب تأديب، فحذف المضاف.

والصحيح قول الجماعة؛ لأنه يفهم منه التعليل مع قطع النظر عن المصدر، حروف التعليل أربعة اللام، والباء، ومن، والكاف، فاللام على الأصل لدخولها على صريح

المصدر وعلى غيره، وأما الباء ومن فلا يقدران إلا مع أن المصدرية كقولك: لا أكلمك أن شتمت زيدا إن شئت قدرته باللام أي: لأن شتمت زيدا، وإن شئت بالباء أي: بأن شتمت زيدا.

ومثال التعليل بـ "من" قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢] ومثال التعليل بالباء قوله تعالى: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ﴾ [الشمس: ١٤]، أي: بسبب ذنبهم، ومثال التعليل بالكاف: ﴿فَإِذَا أَمُنْتُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩]، أي: لأجل ما علمكم، وقد حمل الخليل: الكاف "في قوله تعالى: ﴿وَيُكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] على أنه بمعنى لام العلة، كأنه قال: وي، أي: عجت؛ لأنه لا يفلح الكافرون.

وَجَاءَ بِالتَّعْرِيفِ وَ التَّنْكِيرِ يَزْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهُورٍ
مَخَافَةً وَ زَعَلَ الْمُحْبُورِ وَالْهُولَ مِنْ تَهْوُلِ الْهُبُورِ

يريد جاء المفعول له معرفة ونكرة، وهو مذهب سيبويه وأصحابه ولم يخالف في كونه معرفة إلا أبو عمر الجرمي فإنه يأبى تعريفه، ويقول: لو جاء معرفة لجاز قيامه مقام الفاعل، نحو: سير عليه مخافة الشر، برفع المخافة لا غير، ولما لم يقم مقام الفاعل دل على تنكيره كالحال والتمييز، وما جاء منه مضافا إلى معرفة فهو بمنزلة مثل، وغير، واسم الفاعل إذا أريد به غير الماضي، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه. ولما ذكر في الأرجوزة أنه يجيء معرفة، ونكرة استشهد على ذلك بقول العجاج فالشاهد على مجيئه نكرة قوله: مخافة، والشاهد على مجيئه معرفة قوله: وزعل المحبور "ف" زعل معرفة لإضافته إلى المحبور، والهول معرف باللام، وهو معطوف على مخافة فهو مفعول له، ويجوز أن يكون معطوفا على كل عاقر فيكون مفعولا به، أي: وركب الهول^(١).

والعاقر: الرملة التي لا تنبت، ولذلك سميت المرأة التي لا تحمل عاقرا تشبيها لها بالرملة التي لا تنبت، والجمهور: معظم الشيء، أي ركب كل رملة عظيمة لا تنبت مخافة أن يصاد؛ لأنه يصف الثور الوحشي، وإذا لم يكن في الرمل نبات لم يكن للصائد

(١) انظر: الأصول ٢٠٨/١، المسائل البصريات ٢٢٣/١، أسرار العربية ١٨٨، شرح المفصل ٥٤/٢، الإرشاد ٢٣٢، شرح الرضي ٥٠٩/١، الارتشاف ١٣٨٧/٣، شفاء العليل ٤٦٣/١، خزنة الأدب ١١٤/٣، حاشية الصبان ١٨٤/٢.

فيه ما يستره عن الثور، فيراه فيهرب منه، والزعل: النشاط، والمجبور: المسرور،
والهبور: جمع هبرة، وهي القطعة من الرمل^(١).

(١) انظر: الأصول ٢٠٩/١، المسائل البصريات ٢٢٤، شرح المفصل ٥٤/٢، ارتشاف الضرب ١٣٨٧/٣، شفاء العليل ٤٦٣/١، همع الهوامع ١٣٣/٣، خزانة الأدب ١١٤/٣، حاشية الصبان ١٨٤/٢.

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

ثُمَّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهُ تَنْصِيبُهُ إِذْ مَعَ وَאוْ مَوْضِعُهُ

المفعول معه: هو ما تعدى إليه فعل، أو معنى فعل بتوسط الواو التي بمعنى مع. فقولنا: ما تعدى إليه فعل، أو معنى فعل ليعلم أنه يستحق النصب، وليخرج المفعول به بقولنا أو معنى فعل؛ فإنه لا يعمل فيه معنى الفعل. وقولنا بتوسط الواو، ليخرج ما تعدى إليه الفعل بتوسط غير الواو، وقولنا التي بمعنى مع ليعلم أنه مفعول، ولتعلم المصاحبة، هذا مذهب سيبويه في المفعول معه أن الواو عدت الفعل، أو معنى الفعل إلى المفعول معه، فنصبه، ولذلك يختل المعنى بإسقاط الواو كما يختل بإسقاط الباء في قولك: مررت بزيد. فإن قلت: فإذا كانت الواو في المفعول معه للتعدية فهلا جرت كحروف الجر، لا اشتراكهما في التعدية.

قلت: الواو في الأصل حرف عطف فلا اختصاص لها حتى تعمل الجر، ومن شرط العامل أن يكون مختصا، والأخفش يرى أن الاسم إذا كان مجرورا بـ "مع" صار منصوبا بعد "الواو"، لتعذر إضافة الحرف كما أن المستثنى بـ "غير" مجرور، فإذا حذف غيرا وجعلت موضعها "إلا" تعذرت إضافة الحرف، فصار الاسم بعد "إلا" منصوبا في الإيجاب وحكي عنه أيضا أنه لما حذف "مع"، وأتى بالواو موضعها أعرب الاسم بإعراب "مع". ولا بد في المفعول معه من ثلاثة أمور: أحدها: أن تحذف "مع".

والثاني: أن تقيم الواو مقامها، لمشاركتها لها في المعنى، إذ "الواو" للجمع، و"مع" للمصاحبة.

والثالث: أن يصير الاسم الذي كان مجرورا بـ "مع" منصوبا بعد "الواو". وقوله: تنصبه إذ مع واو موضعه يريد تنصب المفعول معه، لأن مع - التي يتعدى الفعل إليها بلا واسطة لكونها ظرفا - قد خلفها الواو الذي يتعدى الفعل إلى ما بعده بتوسطه، فتعين النصب ما لم يجز العطف، ويحتمل أن يريد أنه لما كان تأثير الفعل في مع نصبا كان تأثيره فيما بعد الحرف الذي بمعناها كذلك.

نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَ سَطَحَ الدَّارِ وَمَا لَزِيْدُ وَازْتَكَا بَ الْعَارِ وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا وَالرَّفْعُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَوْلَى

النصب في ما بعد الواو التي بمعنى مع على ثلاثة أضرب واجب، وجائز، ومختار. فالواو في كل ما لا يصح عطفه، كقوله: استوى الماء وسطح الدار فإن المراد أن الماء ساوى سطح الدار وعادله بالارتقاء إليه ولا يصح ذلك في السطح، وكذلك قولك: قمت وزيدا يجب النصب عند من لا يجوز العطف على المضممر المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بمضممر منفصل نحو قمت أنت وزيد وكذلك ما لك وزيدا؟ أو: ما شأنك وزيدا؟ يجب النصب عند من لا يجيز العطف على المضممر المجرور المتصل إلا بإعادة الجار.

وبالجملة فأين تعذر العطف وجب النصب، وما تعذر فيه العطف قول الشاعر:
 وإلا من هوى ليلى وتركى زيارتها فإني لا أتوب
 يريد فإني لا أتوب من هوى ليلى مع تركى زيارتها؟ إذ تعسر جعل الواو عاطفة إلا بنظر دقيق.

وأما ما يجوز فيه النصب فكل موضع يجوز فيه العطف، نحو قمت أنت وزيدا وكقوله: وما لزيد وارتكاب العار فإنه يجوز عطف ارتكاب بالجر على زيد؛ لأنه ظاهر. وأما ما يختار فيه النصب فنحو قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فإنه يقال: أجمعت أمري، ولا يقال: أجمعت شركائي، بل جمعتهم فاختر النصب؛ لأن العطف يحتاج إلى تقدير فعل خلاف الظاهر، فيكون التقدير أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، بقطع الهمزة وكسر الميم في الأول، وبوصل الهمزة وفتح الميم في الثاني.

والعامل في قوله: وما لزيد وارتكاب العار معنى فعل؛ لأن ما استفهامية وهي مبتدأة، ولزيد خبرها، والعامل فيه الجار والمجرور الذي ناب مناب اسم الفاعل المحذوف.

وأما قوله: ونحو ما أنت وهذا القول فإنما كان الرفع فيه أولى من النصب؛ لأن النصب يحتاج إلى تقدير فعل وحذفه، والتقدير والحذف خلاف الأصل، وأما الرفع فلا يحتاج إلى ذلك، بل يعطف على أنت فـ "ما" استفهام مبتدأ، وأنت خبر، وهذا معطوف على أنت، والقول نعت هذا، ووجه النصب أن قولك: ما أنت وهذا القول بمعنى ما تصنع وما تلابس، وكذلك حسبك وزيدا درهم؛ لأن حسبك بمعنى كفاك.

ومعنى قولك: قمت وزيدا بالنصب غير المعنى في قولك: قمت أنا وزيد بالرفع، لأن المراد بالنصب اصطحابهما، والمراد من العطف وقوع الفعل من كل واحد منهما مصطحبين كانا أو مفترقين.

ولا يجوز حذف هذه الواو وإن كانت معدية للفعل، كما يجوز حذف الباء في الضرورة.

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ لأن هذه للعطف في الأصل فهي تقتضي التبعية، فتقديمها يخل مقتضاها.

الاستثناء

هَذَا مَكَانُ ذِكْرِ الاستثناءِ إِذْ هُوَ عَدَى الْفِعْلِ لِلْأَسْمَاءِ

إنما خص ذكر الاستثناء بهذا الموضع لمشاركته للمفعول معه في كونه منصوبا بالفعل، أو معنى فعل، بتوسط حرف.

والاستثناء: استفعال من ثبوت على الشيء، إذا عطفت، أو التفت إليه، فكأن المستثنى يلتفت إلى الجملة عاطفا عليها ليخرج بعضها عما تناوله عما الحكم المذكور. وأما رسمه فهو أن يقال: هو إخراج شيء من الحكم على أكثر من ب "إلا" أو ما في معناها من الأسماء، والأفعال، والحروف. فقولنا: إخراج شيء من الحكم على أكثر منه ليخرج مثل "قام زيد لا عمرو" فإنك قد أخرجت عمرا عن القيام المحكوم به على زيد، لكن ليس المحكوم به على زيد أكثر من المخرج.

وقولنا: بإلا، أو ما في معناها من الأسماء، والأفعال، والحروف، ليخرج منه مثل قام القوم لا زيد فإنه إخراج شيء من الحكم على أكثر منه، لكن ليس ب "إلا" ولا بما في معناها من الأسماء والأفعال والحروف، وليخرج أيضًا بقولنا: أكثر منه قولك: قام زيد إلا عمرو فإنه ليس باستثناء.

إِلَّا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءٌ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ

إنما كانت إلا هي الأصل في الاستثناء؛ لأنها حرف، والاستثناء معنى من المعاني المطلوبة، فيجب أن يوضع له حرف كالشرط والاستفهام والنداء، وغيره، فلذلك كانت إلا هي الأصل في باب الاستثناء كما كانت "إن" هي الأصل في باب الشرط.

وقوله: وما عده أي: والذي عدا "إلا" أشياء ما بعدها مخالف لما قبلها فهي تفيد فائدة إلا في إخراج ما بعدها من الحكم الذي يتناول ما قبلها فهذا مراده بقوله: تضمنت معناه، وإلا كان يجب أن يبنى غير، وسوى وسواء، لتضمنها معنى الحرف في الاستثناء. نَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرًا وَقَدْ أَجَاوَزُوا النَّغْتَ فِي الَّذِي تَرَى

إنما نصب المستثنى إذا كان ما قبل إلا كلاما موجبا؛ لأنه أشبه المفعول لوقوعه فضلا بعد تمام الكلام، فإن قولك: قام القوم كلام تام، فلو جاز أن يذكر جعفر بغير إلا لم يكن إلا منصوبا، لكن لا معنى لذكر جعفر بعد قولك: قام القوم إلا بتوسط شيء آخر، لكون قام لازما فوجب أن تأتي ب "إلا" لتعدي بها الفعل فت نصب ما بعدها.

فإن قلت: فإذا كانت "إلا" معدية للفعل فهلا جروا بها !

قلت: لعدم اختصاصها، فإنها تدخل على الفعل تارة، وعلى الاسم تارة كقولك: ما زيد إلا يضرب، وما زيد إلا منطلق، ومن شرط العامل الاختصاص بما يعمل فيه.
 قوله: وقد أجازوا النعت في الذي ترى يريد في المثال المذكور فيجوز رفع جعفر نعتا للقوم، ووقوع "إلا" صفة بعد المعرفة قليل، ومنه الحديث: "الناس هالكون إلا العالمون، والعالمون هالكون إلا العاملون والعاملون هالكون إلا المخلصون" فجعل "إلا" في هذا وصفا، فلذلك رفع ما بعدها.
 واعلم أن غيرا أصل في الصفة، وإلا أصل في الاستثناء ثم يستثنى بـ "غير" حملا إلا، ويوصف بـ "إلا" حملا على "غير".
 فتقول: لو كان معنا رجل إلا زيد لنفعنا، وباب استعمال إلا وصفا غالبا أن يكون بعد جمع منكر غير منحصر.

فقولنا: بعد جمع احتراز من مثل قام رجل إلا عمرو لعدم الفائدة، وقولنا: منكر احتراز عن مثل قام القوم إلا زيدا: إذا أردت قوما معهودين أو معينين، وقولنا: غير منحصر احتراز من قولك له على عشرة إلا درهم فإنه قد وقع "إلا" بعد جمع منكر لكنه منحصر بالعدد، فلم يجب جعل "إلا" فيه صفة، بل يجوز، ومما يجب جعل إلا فيه صفة قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فيمتنع الاستثناء في هذه الآية، ووجه امتناعه أن اسم الله تعالى إما أن تجعله مستثنى من إيجاب، أو من نفي، وكلا التقديرين باطل، أما وجه بطلانه من النفي فإن الاستثناء من النفي إيجاب، والإيجاب في سياق لو نفي، فيصير التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا، وأما بطلان كونه مستثنى من إيجاب فإن الاستثناء من الإيجاب نفي، فيكون امتناع الفساد معلقا بنفيه، ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى الإلحاد، وأيضا فإن لو وإن كانت بمعنى النفي فليس معنى النفي كالنفي، ألا ترى أنك تقول: امتنع القوم إلا زيدا لم يكن فيه إلا النصب، وإن كان الامتناع بمعنى النفي فليس معنى النفي كلفظ النفي، وأيضا فإن الاستثناء من الجمع المنكر لا يجوز فإنهم منعوا جاءني رجال إلا زيدا في الإيجاب، وما جاءني رجال إلا زيد في النفي؛ لأن الجمع المنكر لا يستوعب جميع الأفراد حتى يدخل فيه زيد، وإن لم يدخل لم يصح إخراجه، وأما قول الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

فـ "إلا الفرقدان" نعت لقوله: كل أخ فلذلك رفعه.

الاستثناء من غير الموجب

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ أَوْ حَرْفِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ لَا النَّهْيِ
وَكَانَ الْإِسْمُ فَضْلَةً فَإِنْ نُصِبَ فَعَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَإِنْ تُبْدِلُ تُصِبُ
فِي مِثْلِ مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرٌ يَجُوزُ إِلَّا جَعْفَرًا وَجَعْفَرُ

الضمير في أتى يرجع إلا الاستثناء، أي: وإن أتى الاستثناء بعد حرف نفي أو حرف نهى أو حرف استفهام، وكان الاسم المستثنى فضلة أي: بعد تمام الكلام، بأن يكون قد أخذ الفعل ما يقتضيه من فاعل أو مفعول. وبالجمله: يريدون بالفضلة ألا يكون للفعل عمل فيما بعد "إلا" بدونها ألا ترى أنك إذا قلت: ما ضرب زيد إلا عمرا فإن عمرا فضلة، وليس نصبه على الاستثناء، ولا يجوز فيه البديل؛ لعدم المبدل منه بل نصبه على المفعولية.

وقوله: بعد حرف النفي ليس على إطلاقه؛ فإن قولك: ما زال القوم إلا زيدا قائمين لم يجز فيه إلا النصب وإن كان بعد حرف النفي، لأن النفي قد صار إيجابا، ولو قال بعد النفي لكان أشمل من قوله: حرف النفي؛ ليدخل فيه النفي بغير الحرف، نحو ليس أحد في الدار إلا زيد، وقل رجل يقول ذاك إلا زيد، لكن الحرف هو الأصل في إفادة النفي، فاقصر عليه. فإذا وجد الشرطان - أعني الحروف التي ذكرها، وليس للعامل الذي قبل إلا افتقار إلى ما بعدها - ففي المستثنى وجهان:

أجودهما: البديل مما قبله، ولذلك قال: وإن تبدل نصب، أي: الإبدال هو الصواب لأمرين: أحدهما: لمشاكله ما قبله في الإعراب.

والثاني: أن البديل لازم؛ لأنه هو المقصود بخلاف النصب فإنه فضلة، وكان ينبغي أن يقول: وإن تبدل نصب ما لم يكن المستثنى منقطعا، لكن تمثيله بالمتصل أغناه عن الاحتراز.

وأما وجه النصب فعلى أصل الباب لمشاركته الموجب في كونه فضلة وقد استشكل قوم البديل في غير الموجب؛ لأنه لا يكون زيد في قولك: ما قام القوم إلا زيد إلا بديل البعض، ولا بد في بديل البعض من ضمير إما لفظا أو تقديرا، فإنك إذا قلت: ضربت زيدا الظهر والبطن، أي: الظهر منه، وقالوا أيضا: ما بعد إلا موجب وما قبلها منفي، فكيف يبدل الموجب من المنفي؟ ومثال النفي ما قام القوم إلا جعفر.

ومثال الاستفهام هل قام القوم إلا جعفر؟ وكذلك قولك: كم درهما مالك إلا عشرون فكم مبتدأ، ودرهما تمييز، ومالك خبر وعشرون بدل من كم، وكذلك تقول: بكم دينار ضيعتك إلا مائة بجر المائة بدلا من كم، ومثال النهي لا يقيم أحد إلا جعفر. وَالنَّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالْإِنْقِطَاعِ وَاجِبٌ اللَّزُومِ

قد ذكر أن النصب بعد "إلا" خاصة يجب في أربعة مواضع:

الأول: في الإيجاب بشرط أن لا يكون صفة، وقد ذكره في أول الباب. الثاني: في التكرير، ومثاله قولك: ما جاءني إلا زيد إلا عمرا ترفع واحدا بأنه فاعل، وتنصب الآخر البتة؛ لعدم جواز رفعه، لأنك لو رفعتَه فإما أن ترفعه على البدل من الأول، وهو باطل؛ لأنه غير الأول وليس هو بعضه ولا مشتملا عليه، وإما أن ترفعه بالفعل، وهو باطل؛ لأن الفعل الواحد لا يكون له فاعلان من غير إشراك بحرف عطف، فإن جعلت الاسمين شيئا واحدا جاز أن ترفع الثاني بدلا من الفاعل، ومثاله قولك: ما جاءني إلا زيد إلا أبو محمد إذا جعلت أبا محمد كنية لزيد.

الثالث: التقديم في المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب لبطلان البدل بالتقديم؛ لأن البدل تابع وتقدمه يبطل كونه تابعا فيبطل كونه بدلا.

الرابع: الاستثناء المنقطع وهو قولك: ما بالدار أحد إلا فرسا فإن النصب فيه واجب على لغة أهل الحجاز، وإنما وجب النصب لبطلان البدل، ووجه بطلانه أن البدل أن يكون إما نفس المبدل منه أو بعضه، أو مشتملا عليه، وليس فرسا من أحد في شيء من ذلك، فبطل البدل، فتعين النصب.

والغرض من الاستثناء المنقطع أحد أمرين:

إما تأكيدا ومبالغة في أن الجنس قد جاء بتمامه لم يتخلف عنه إلا ما ليس منه. وإما أن الجنس لم يأت بجميع توابعه وما جرت عادتهم لمصاحبتة، بل قد تخلف منه بعضها.

وإلا هنا مشبهة بـ "لكن"، وشبهها عبد القاهر بـ "لا" العاطفة فإنها تعطف الشيء على غير جنسه، فتقول: جاء رجل لا حمار، وبنو تميم يبدلون الثاني من الأول، فقالوا: المراد بـ "أحد" ما يعقل وما لا يعقل ثم غلب جانب من يعقل فأتي بلفظ أحد والمراد هو وغيره ثم أبدل.

وقيل: كأنه أراد ما بالدار شيء أو حيوان، فأقام أحدا - وهو خاص بالنسبة إلى لفظ شيء مقام شيء ح لأنه يصدق على أحد لفظ شيء فأبدل منه على هذا التأويل.

وقد بين بهذه الأبيات جميع ضروب الاستثناء من الموجب، والمنفي والمقدم، والمنقطع، والمفرغ، فإن قلت: فأين ذكر المفرغ؟ قلت: أشار إليه بقوله: وكان الاسم فضلة؛ فإنه إن لم يكن المستثنى فضلة كان العامل مفرغا لما بعد إلا.

ثُمَّ الَّذِي ضَمِّنَ مَعْنَى إِلَّا يَجِيءُ إِسْمًا وَيَجِيءُ فِعْلًا
فَالِاسْمُ غَيْرٌ وَسَوَاءٌ وَسَوَى وَالْفِعْلُ حَاشَا وَعَدَا ثُمَّ خَلَا
المشبه بـ "إلا من الأسماء" غير، وسواء - بالمد وفتح السين، وكسر السين مع المد قليل، قال الشاعر:

وما قَصَدْتُ من أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ

وفيهما مع القصر لغتان: ضم السين، وكسرها. ومنهم من جعل لا سيما من ألفاظ الاستثناء. وأما المشبهة بـ "إلا" من الأفعال فأربعة: ليس، ولا يكون، وما عدا، وما خلا، وأما حاشا، وخلا، وعدا غير مقرونتين بـ "ما" فهي مترددة بين الحرفية والفعلية. ووجه شبه هذه الكلمات بـ "إلا" مخالفة ما بعدها لما قبلها، فـ "إلا" حرف باتفاق، والحرفية أرجح في "حاشا" والفعلية في "عدا"، وخلا أرجح. أما "ليس" فتقول: قام القوم ليس زيدا، قال الشاعر:

فأصبح ما في الأرض مني تقية لناظرها ليس العظام البوالينا

ليس هنا استثناء بمعنى "إلا" والتقدير "قام القوم ليس بعضهم زيدا، ولا يكون الضمير في ليس، ولا يكون عائداً على ما تقدم، ولو كان عائداً عليه ل قيل: قام القوم ليسوا زيدا، ولا يكونون زيدا.

وقيل: الضمير يرجع إلى ما قبلهما بدليل قول سيبويه: إنه يوصف بـ "ليس"، ولا يكون وما بعدهما كما يوصف بـ "غير" نحو: ما جاءني أحد ليس زيدا، فالجملة مرفوعة الموضع نعت لـ "أحد"؛ لأنه، نكرة، وتقع حالا من المعرفة، وإنما لم يظهروا اسم ليس، ولا يكون في الاستثناء فلم يقولوا: قام القوم ليس بعضهم زيدا؛ لأنهما فرعان على "إلا" وهي مع المستثنى بعدها جزآن فقط، فوجب أن يكون المحمول عليها كذلك، فكان ليس ولا يكون ما بعدهما جزأين في ظاهر اللفظ كما في إلا، ولذلك لم يبرز فيهما ضمير الجمع.

وأما لا سيما فـ " لا " حرف نفى، وـ " سي " بمعنى " مثل "، يقال: هما سيان أي: مثلان، وهو مبني معـ " لا " على الفتح، وقد تخفف ياؤه فيقال: لا سيما، وهو مشتق من التسوية بين الشيئين، وأصل سي سوي فاجتمعت الواو، والياء، والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وـ " ما " بعدها زائدة، فيخفض الاسم بعدها بالإضافة، قال امرؤ القيس:

ولا سِيَّـمًا يَـمُومٌ

ومنهم من يجعلها موصولة فيرفع يوما في البيت على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الذي هو يوم، ومنهم من يجعلها نكرة غير موصوفة، فينصب يوما في البيت على إضمار فعل، أي أعني يوما، أو أتمنى يوما، أو أخص يوما، فإذا جررت اليوم جاز أن يكون التفضيل لليوم، وجاز أن يكون للصباح، أي: ولا سيما صباح يوم.

وَكُلُّ مُسْتَشْنَى بِالْإِسْمِ جُرَّهُ وَانْصَبَ سَوَاءٌ مَدَّهُ وَقَصَرَهُ

أما الجر فبالإضافة، وأما نصب سواء في المد فظاهر، وأما في القصر فمقدر، ووجه نصبه على الظرف، والدليل على أنه ظرف وصلهم الذي به نحو مررت بالذي سواك، قال لبيد:

وابْذُلْ سَوَامَ الْقَدْرِ إِنْ نَ سَوَاءَهُمَا دَهْمًا وَجَوْنًا

فنصب دهما، وجونا؛ لأنهما اسم " إن "، وقدم الخبر وهو سواء، ولولا أنه ظرف لم يجز تقديمه، والمعنى أن في غير قدرك إبلا دهما وحونا فأطعم الناس منها. فإذا قلت: قام القوم سوى زيد فمعناه مكان زيد، أو بدل زيد. والفرق بينها وبين غير أن سوى. لا يفرغ لها العامل إلا في الشعر.

(غِير)

وَعَيْرُ كَاسِمٍ بَعْدَ إِلَّا تُغْرِبُهُ فَصِفْ بِهِ طَوْرًا وَ طَوْرًا تَنْصِبُهُ

يريد أن إعراب غير كإعراب الاسم الواقع بعد "إلا" ولا بد من إعراب غير لاسميتها، فتنصبها في الإيجاب، وفي التقديم، وفي الانقطاع، وتبدلها مما قبلها حيث تبدل ما بعد "إلا" مما قبلها، تقول في الموجب: قام القوم غير زيد فتنصب؛ لأن المستثنى هنا لا يكون إلا نصباً، وإنما نصبها الفعل الذي لا يتعدى؛ لإبهامها، فأشبهت لذلك الظرف لأنك إذا قلت: مررت برجل غيرك، فكل من عداك فهو غيرك. وأصل "غير" الصفة، ثم حملت على "إلا" في الاستثناء؛ لمشاركتها لها في مخالفة ما بعدها لما قبلها، وكذا حملت "إلا" على غير فوصف بها.

(حَاشَا)

وَعِنْدَ سَيَبُوءِهِ حَاشَا تَخْفِضُ وَمَنْ سِوَاهُ الْجَرُّ لَا يَفْتَرِضُ

حاشا عند سيبويه حرف جر فلذلك يخفض بها، ومعناها التنزيه، فإذا قلت: كذب الناس حاشا زيد، فمعناه أنزه زيدا من الكذب وأبعده عنه، واستدل سيبويه على حرفيتها بدخولها على ضمير المتكلم بغير نون، قال الشاعر:

من معشر عبدوا الصليب ضلالة حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ

فلو كانت فعلا لقال: حاشاني بنون الوقاية كما في سائر الأفعال.

والمبرد يجعلها تارة فعلا وتارة حرفا، لأنه قد سمع الجر بها، ودليله على كونها فعلا دخول الحذف عليها في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] فحذف الألف، وتعلق اللام بها؛ وتصرف الفعل منها، قال النابغة:

وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

وأجابوا عن الأول بأن الحذف قد يدخل الحروف، ولذلك خفت "رب"، ولعل، وقالوا: سو أفعل في سوف أفعل.

وعن الثاني بأن اللام زائدة، وعن الثالث بأن الفعل مشتق من لفظها وليست فعلا، كقولهم: سألته حاجة فلولا أي: قال: لولا كذا لفعلت، ولولا حرف بالاتفاق.

(خَلَا وَ عَدَا)

وَإِنْ أَتَتْ مَا مَعَ خَلَا وَ مَعَ عَدَا فَتَنْصِبُ مُسْتَثْنَاهُمَا فَزُضْ بَدَا

الدليل على أن خلا، وعدا فعلاان وقوعهما صلة ل " ما " المصدرية، والحرف لا يوصل به الحرف، فلا يكون خلا، وعدا حرفا، وحكى الأخفش الجر بهما وذلك دليل حرفيتهما، فإذا دخلت ما عليهما يتعين النصب، والفاعل فيهما مضمّر أبدا في الاستثناء، ليكون ما بعدهما مفردا، كما أن ما بعد إلا كذلك.

ومعناها المجاوزة، فإذا قلت: قام القوم خلا زيدا فمعناه خلا بعضهم من القيام، وهو زيد، وكذلك: قام القوم عدا زيدا فمعناه جاوز بعضهم القيام، أي: تباعد عنه وانتفى منه، وهو زيدا والربعي يجعل " ما " زائدة لا مصدرية، فعلى هذا لا يفترض النصب.

الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظًا جَاهِلُهُ
أَوْ عَالِمٌ فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضٌ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضٌ

إنما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله عقيب القول في تعدية الأفعال، لأنه عكس ما تقدم؛ لأن بناء الفعل للمفعول يجعل الفعل المتعدي إلى واحد غير متعد، وما يتعدى إلى اثنين يتعدى إلى واحد وما يتعدى إلى ثلاثة يتعدى إلى اثنين، والظاهر أنه يريد بقوله: ما لم يسم فاعله الفعل لا المفعول الذي أقيم مقام الفاعل؛ لأنه لا يقال: هذا فاعل المفعول، بل فاعل به، ولا يقال: هذا فاعل زيد، ويقال: هذا فاعل الفعل، فالهاء في فاعله ضمير الفعل الذي عبر عنه بـ "ما" في قوله: ما لم يسم فاعله، ولأن كلامه في الفصل المتقدم على الفعل فكذلك هاهنا.

فإن قلت: فقد قال فيما بعد: وفعله يضم منه الأول فلا يصح أن يكون الهاء في فعله يعود على الفعل إذ لا يقال: فعل الفعل فتعين أن الهاء في فعله يعود على المفعول فكذلك الهاء في قوله: ما لم يسم فاعله؟

قلت: إنما قال: وفعله يضم منه الأول بعد ذكر المفعول في قوله: إذ ذاك في المفعول رفع مفترض فوجب أن يكون الهاء في

فعله ضمير المفعول، والهاء في فاعله عائدة على ما التي بمعنى الفعل، ويكون التقدير ولفظ فعله فحذف المضاف.

وقد ذكر أن السبب في حذف الفاعل أحد أمرين:

إما الجهل به. وهو أن تشاهد زيدا مقتولا ولا تعرف قاتله فتقول: قتل زيد، فلا يمكنك تسمية الفاعل؛ لعدم العلم به، وإما أن تعلم الفاعل ولكن للمتكلم في حذفه غرض.

وقد تختلف الأغراض بحذفه فترتقي إلى عشرة لا على سبيل الحصر: أولها: أن لا يذكر الفاعل خوفا عليه.

الثاني: عظم قدر الفاعل وخسة قدر المفعول بالنسبة إليه، نحو: قطع اللص، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

الثالث: بالعكس، وهو عظم قدر المفعول كقولنا: قتل الحسين.

الرابع: أن تعلم أن السامع إنما غرضه في ذكر ما حدث بالمفعول فقط، أو تعرف أن السامع يكره ذكر الفاعل.

والخامس: أن يحذف طلباً للاختصار، ولا يكون الاختصار إلا حيث يعلم الفاعل.

السادس: الإبهام، وهو ظاهر.

السابع: التوافق، وهو أن يوافق حرف الروي في بيت حرف الروي في الذي قبله،

كقول الشاعر:

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعٌ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

فلو سمي الفاعل لصب الودائع وحرف الروي مرفوع، وذلك عيب يسمى

الإصراف، وهو إقواء بالنصب.

الثامن: التفعيل كقول الشاعر:

إِنَّ الَّتِي زَعَمْتَ فُؤَادَكَ مَلَّهَا خُلِقْتَ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوَى لَهَا

فلو قال: خلقها الله هواك كما خلقك هوى لها، لانكسر ولم تصح الأفاعيل

المستعملة في تقطيع البيت.

التاسع: التقارب في السجع نحو: كثر النضال وقتل الرجال فلو سمي الفاعل

لزادت كلمات السجعة الثانية على الأولى واختلف الإعراب أيضًا.

العاشر: المبالغة كقولك: سير عليه الليل والنهار.

فهذه عشرة أمور غير الجهل به.

وقوله: في حذفه له غرض أي: في حذف الفاعل.

قوله: إذ ذاك أشار بذلك إلى حذف الفاعل، وذاك مبتدأ والخبر محذوف، أي: إذ

الحذف كائن، ورفع خبر مبتدأ محذوف. وإنما وجب رفع المفعول؛ لأن الفعل قد أسند

إليه وحدث به عنه، فارتفع كما يرتفع الفاعل.

وَفَعْلُهُ يُضْمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يُجْعَلُ

فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ ضَرْبَا وَافْتَحَهُ فِي الْآتِي وَقُلْ لَنْ يُضْرَبَا

وَأِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيًّا فَكُسْرُ بِهِ الْأَوَّلُ نَحْوُ قِيَلَا

وَقَدْ يُشْمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ثُمَّ الَّذِي يُثَوِّبُ عَنْ فَاعِلِهِ

الهاء في فعله ضمير ما لم يسم فاعله، أي: وفعل المفعول الذي لم يسم فاعله،

وإنما أضاف الفعل إلى الضمير المفعول على سبيل المجاز؛ لأن الفعل في الحقيقة

للفاعل لا للمفعول، لكن صار الفعل مسندا إلى المفعول ومخبرا به عنه لقيامه مقام الفاعل صح إضافته إليه، وإنما ضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي ليدلوا بهذا التغيير على حذف الفاعل.

فإن قيل: فهلا اقتصروا على أحد التغييرين من الضم وحده، أو الكسر وحده ! قلت: لو اقتصروا على أحد الأمرين لحصل اللبس، أما لو اقتصروا على الضم لحصل بين الماضي والمضارع فيما كان في ماضيه همزة في حال الوقف؛ فإنك لو قلت: أعلم ووقفت على الميم ساكنة لم يعلم السماع هل هو ماض، أو مضارع، والهمزة فيه للمتكلم، ولو اقتصروا على كسرة ما قبل الأخير لالتبس بـ " فعل "، نحو: سمع، وعلم.

قوله: وافتحه في الآتي أي: في المستقبل، أي: افتح في الآتي ما كسرتة في الماضي، وإنما فتحوه في الآتي؛ لأنه لو بقوة مكسورا كما كان في الماضي مع ضم أوله لالتبس بالرباعي المسمى الفاعل، فلذلك انضاف الفتح في " الآتي " إلى الضم كما انضاف إليه الكسر في الماضي.

وهذا التغيير إنما يكون فيما صحت عينه من الأفعال ولذلك أشار إليه بقوله: في كل ماض صح.

فإن قلت: هلا قال: في كل ماض صحت عينه. قلت: لا حاجة به إلى ذلك؛ لأمرين:

أحدهما: المثال المذكور، وهو قوله: نحو ضرب.

والثاني: أنه قد ذكر فيما بعده معتل العين، فقال: وإن يكن أوسطه عليلا فاحترز بقوله: أوسطه عن لامه نحو عرى، ودعا.

فإن قيل: فلم ضم الأول وكسر ما قبل الأخير؟ وهلا عكس ذلك؟ قلت: الخروج من كسر إلى ضم ثقيل فرفض.

فإن قيل: فلم اختاروا الضمة دون غيرها؟

قلت: لأنه لو فتح لالتبس بـ " فعل " نحو سمع، ولو كسر الأول لتوالت كسرتان، واختاروا الضمة لأنه بالضم في أوله وكسر ما قبل آخره خرج أن يكون له نظير في أبنية الأسماء، والأفعال المسمى فاعلها.

وإنما كسروا أول معتل العين؛ لأن الأصل في قيل قول بضم القاف وكسر الواو فاستثقلوا الكسرة على الواو فنقلت إلى الفاء فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فوجب

قلبها ياء كميعاد، وميزان، وإن كان معتل العين بالياء ففيه نقل بغير قلب، فإن كان معتل العين رباعيا فهو كالثلاثي في نقل الحركة إلى الفاء.

وأما الخماسي، والسداسي فإن كان فيه همزة الوصل ضم الثالث مه الهمزة ولا يكفي ضم الهمزة؛ لسقوطها في الدرج، وإن لم يكن فيه همزة الوصل ضم أوله وثانيه تعلق به، وتدرج بالحجر؛ لأنهم لو اقتصروا على ضمه واحدة لالتبس بالرباعي المضارع المسمى الفاعل وقفا، فإن كانت عين الخماسي ياء نحو افتعل، أو انفعل، وذلك نحو اختير فينقل الكسر إلى ما بعد الفاء لبعده بالزائد الذي بينها وبين العين، فإن كان الزائد قبل الفاء نحو انقيد فتنتقل الكسرة إلى الفاء.

قوله: وقد يشم الضم في أوله ووجه الإشمام التنبيه على أن الأصل هو الضم؛ لأنه بناء لا يلتبس بغيره من الأبنية، وقد يؤتى بالضم صريحا فتقلب الياء - فيما عينه ياء - واوا فيقال: قول القول وبوع العبد، ووجه هذه اللغة المحافظة على الضم خوف اللبس، فإنك لو قلت: بعث يا عبد لجاز أن يكون العبد هو البائع، وجاز أن يكون مبيعا، فإذا ضمنت الباء وقلت: بعث يا عبد علم أنه مبيع لا بائع، فهذه فائدة الإشمام، والضم، وهي ما ترى من الفرق بين بناء الفعل للفاعل، أو المفعول.

يَكُونُ مَفْعُولًا كَفَيْضِ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَيُشْفَى الدَّاءُ

يريد بقوله: يكون مفعولا المفعول به لا أي مفعول كان، وتمثيله يدل على مراده، وإنما أقيم المفعول به مقام الفاعل؛ لأنه يصح جعله فاعلا خالصا في باب المفاعلة، نحو قاتل عمرا، فلك أن ترفع أيهما شئت، وتمثيله بقوله: وغيض الماء، وقضي الأمر إشارة إلى الآية في قوله تعالى: ﴿وَغِيْضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، وقد حصل له من الآية التمثيل بالمعتل العين، ومعتل اللام، أما معتل اللام فاز مجرى الصحيح، ويشفى الداء مثال للمضارع.

وإذا وجد المفعول به لم يقم مقام الفاعل غيره، وأجاز الكوفيون إقامة غيره مقامه مع وجوده، لكن هو أولى، وأنشدوا:

فلو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل - أعني قوله بذلك - مع وجود المفعول به، وقد تأوله النحويون بوجوه ركيكة لم نذكرها لركتها، وأحسن ما قيل فيه أن سب فعل أمر، والتقدير لقليل: سب الكلاب بذلك الجرو، فحذف القول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد.

وفي قوله: يكون مفعولا إشعارا بأن الفعل اللازم لا يبنى لما لم يسم فاعله؛ لثلا يبقى الفعل غير مسند إلى شيء لعدم ما يقوم مقام الفاعل إذ كان هذا البناء يوجب حذف الفاعل، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين ليس أحدهما خبرا عن الآخر في الأصل جاز أن تقيم أيهما شئت مقام الفاعل ما لم تخف لبسا، وإلا فيتعين الأول نحو أعطي زيد عمرا. فأما باب ظننت فيتعين الأول ولا يقام الثاني مقام الفاعل؛ لأنه مسند إلى الأول، فإذا أقيم مقام الفاعل صار مسندا إليه، فيلزم أن يكون الشيء الواحد مسندا ومسندا إليه في كلام واحد.

وقيل: يجوز أن يقام الثاني مقام الفاعل إذا كان نكرة، نحو ظن زيدا قائم لعدم اللبس، فأما إذا كان معرفة، أو جملة، أو ظرفا، أو غير ذلك لم يجز.

ويجوز إقامة الأول في المتعدي إلى ثلاثة، وأما الثالث فحكمه حكم الثاني في باب علمت، وأما الثاني فقالوا: إن أمن اللبس جاز وإلا فلا، مثاله أعلم يعقوب يوسف أحسن الإخوة فترفع سوف وهو المفعول الثاني؛ إذ لا لبس في أن يعقوب هو المعلم لا يوسف. ولا يقام الحال، ولا التمييز مقام الفاعل، لأن ما يقام مقام الفاعل قد يضمّر، والحال والتمييز لا يقبلان التعريف، فلا يضمّران، فلا يقامان مقام الفاعل، وكذلك كل مصدر لا يتصرف، وكل ظرف لا يتصرف، والمفعول له لا يقام مقام الفاعل؛ لأن اللام فيه مقدرة، وتقديرها يوجب نصبه فتدافعا.

فإن قلت: لا أقدر اللام كما لا أقدر في الظرف في إذا أقمته مقام الفاعل. قلت: إذا لم يقدر اللام لم يكن مفعولا له، والكلام في المفعول له، كما أن الظرف إذا لم يقدر فيه في لم يكن ظرفا.

وكذلك أن الظرف إذا لم يقدر فيه في لم يكن ظرفا.

وكذلك المفعول معه لا يقام مقام الفاعل؛ لأنك إن حذفت الواو بطل كونه مفعولا معه، إذ لا يتحقق بدون الواو، وإن أقمته مع الواو فإن الواو في التحقيق للعطف، فهي تقتضي أن يكون الفعل مسندا إلى شيء قبله، وإقامته مقام الفاعل تقتضي أن يكون الفعل مسندا إليه فيحصل التدافع.

وَأَخْرَفَ الْجَبَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ	تُرْفَعُ مُوضِعًا عَلَى التَّقْدِيرِ
كَمُرِّ بِي وَ سَيْرِ بِي وَ قَدْ بُنِيَ	فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَانِ
وَلِلْمَكَانِ وَ الْمَصَادِرِ الْأُولِ	وَالِاخْتِصَاصِ شَرْطُ كُلِّهَا شَمْلٌ

لِفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ تُقَامُ هَذِهِ مَعَ التَّزْجِيحِ
فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرُ

يقول: إذا كان الفعل لازما لم يبين للمفعول به؛ لأن بناءه للمفعول، ولا مفعول، محال فبطل بناءؤه للمفعول به لكن قد يتعدى الفعل بأحرف الجر، نحو سير بزيد فالجار والمجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل، وجاز أن يقام مقام الفاعل وهو مجرور بحرف الجر؛ لأن حرف الجر هنا مقو للفعل ومعد له وقد جاء ذلك - أعني الجر - في الفاعل نحو ما جاءني من أحد، وكفي بالله والتقدير: ما جاءني أحد، وكفى الله مع استغنائه عن حرف الجر، فمجيئه في المفعول الذي قصر الفعل عن الوصول إليه بنفسه بطريق الأولى.

قوله: مر بي الجار والمجرور في موضع رفع، وكذلك بي من قوله: سير بي. ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فعليهم في موضع رفع باسم المفعول - أعني المغضوب، ولو قلت: سير يوم لضرب زيد لم يجز أن تقيم المجرور باللام مقام الفاعل؛ لأنها لام الغرض.

قوله: وقد بني فعل المفاعيل لظرف الزمن يعني في غير المتعدي، لأن الفعل اللازم يتعدى إليه، ولا يجوز أن يقام ظرف الزمان، والمبهم من المكان مع ظهور "في" فيه، ولا مع تقديرها. فإن قلت: فهلا جعلت في كالباء ظاهرة.

قلت: الباء لا يستغني الفعل في التعدية عنها، وأما في فتحذف ويتعدى الفعل بدونها إلى جميع الأزمنة والمبهم من الأمكنة. والظرف لا يقام مقام الفاعل حتى يخرج عن الظرفية، ويجعل مفعولا على الاتساع، وكذلك ما لم يصح نقله عن الظرفية لم يقم مقام الفاعل، فلا يقال: سير عليه سحر إذا أردت سحرا بعينه.

وقوله: والمصادر الأول يريد بـ "الأول" الثلاثة: ظرفي الزمان والمكان، والمصادر، ومعنى كونها أول أنها باقية على أوليتها ولم يعرض ما يمنعها من التصرف كسحر، وذات مرة في الأزمنة، وعند في الأمكنة، وسبحان الله، ومعاذ الله في المصادر، ويحتمل أن يريد بـ "الأول" المفاعيل الصريحة فيكون التقدير وقد بني فعل المفاعيل الأول لظرف الزمان والمكان، والمصادر.

قوله: والاختصاص شرط كلها شمل هذا صحيح؛ فإنك لو قلت: سير عليه وقت، أو مكان، أو سير لم يجز، فإذا قلت: سير عليه يومان فإن اليومين قد تخصصا إذ كميتهما

معلومة، وكذلك فرسخان، والمصدر لا بد لك من وصفه، أو إضافته، أو تعريفه باللام، أو تشبيهه بغيره كقولك: سير به سير الإبل أي: سير مثل سير الإبل أو أن يكون معدودا نحو: ضرب ضربة وضربتان، وعشرون ضربة، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن مطلق الضرب قد فهم من لفظ الفعل فلم يكن في ذكره فائدة لم يفدها الفعل.

قوله: لفقد مفعول به صريح تقام هذه إلى آخره، وقد ذكرنا علة ذلك.

وقوله: مع الترجيح أي: مع التمييز أنها أرجح، أي: هذه الأربعة أولى بإقامته مقام الفاعل إذا اجتمعت، أما إذا لم تجتمع فلا ترجيح، فقال قوم: المجرور أولى؛ لأنه مفعول حقيقي في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: سير يزيد فرسخين يومين سيرا فإن زيدا سير به وهو مسير به، والفرسخان، واليومان ليسا كذلك، بل هما مسير فيهما لا بهما في التحقيق، وإنما جعلنا مسيرا بهما مجازا واتساعا لا حقيقة.

وقيل: المصدر أولى؛ لأن الفعل أدل عليه من الزمان، إذ كان يدل عليه بحروفه، وأما الزمان فيدل عليه بأمر زائد على حروفه، وهي الصيغ المخصوصة.

ومنهم من قال: الثلاثة البواقى غير الجار والمجرور أولى منه لظهور الإعراب فيها. وَإِنْ تَقُلْ سَيْرَ بَزِيدٍ سَيْرًا يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ كَانَ خَيْرًا
قال في البيت الأول:

فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرُ

فذكر أن الأولى أن يقام الجار والمجرور، والمصادر بعده، وبعد المصادر الزمان والمكان، ولذلك قال: فالأسبق المجرور أي: فالمجرور أسبق إلى القيام مقام الفاعل، وقوله: ثم الزمان فأتى بحرف ثم الدال على الترتيب، ثم قال في البيت: وإن أقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ونصبت الثلاثة الآخر وأخرت المصدر كان جائزا، ولم يصف المصدر؛ لضرورة الشعر واتكالا على قوله فيما تقدم: والاختصاص شرط كلها شمل.

وَإِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا فَالْبَاقِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتِحْقَاقٍ

يقول: متى أقمت واحدا مقام الفاعل وجب نصب الثلاثة، ضرورة أن الفعل لا يرفع إلا واحدا، ويريد بقوله: رفعت واحدا أقمته مقام الفاعل، ولم يرد: أنك تضم آخره؛ فإن الجار والمجرور لا يمكن لا رفعه إلا حكما، أو يريد بقوله إن رفعت واحدا إن حكمت عليه بالرفع سواء ظهر فيه الرفع أو لم يظهر.

وَحَالُ ذَا الْمَفْعُولِ حَالُ الْفَاعِلِ فِي الرُّفْعِ وَالتَّزْيِيبِ فِي الْأَوَائِلِ

يقول في هذا المفعول الذي لم يسم فاعله: حاله كحال الفاعل في الرفع؛ لأنه مسند إليه الفعل ومخبر به عنه.

قوله: والترتيب في الأوائل يريد: أنك إذا قلت: أعطيت زيدا عمرا يلزمك الترتيب ورفع الأول دون الثاني، لئلا يلتبس الآخذ بالمأخوذ كما يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كانا مقصورين، نحو: ضرب موسى عيسى خوف اللبس.

وقد أجاز قوم تقديم ما لم يسم فاعله على الفعل إذا اتصل به حرف جر؛ لأنه لم يظهر للفعل فيه أثر، وذكر المحققون ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] أن عنه في موضع رفع بمسئول؛ لأن مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى، حتى إن منهم من أجاز البدل منه بالنصب، نظرا إلى المعنى، وذكر ابن جني في إعراب المنهوكه لأبي نواس التي أولها:

وَبَلَدَةٍ فِيهَا زَوْزٌ

صَعْرَاءُ تَخْطِي فِي صَعَرٍ

مَرَّتْ إِذَا الذَّبَابُ اقْتَفَرَ

فقال: يجوز نصب مرت على أنه بدل من الضمير في تخطى الذي هو مفعول ما لم

يسم فاعله حملا على المعنى، كما رفعوا صفة فاعل المصدر المجرور، نحو قوله:

طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع المظلوم حملا على المعنى؛ لأن المعقب فاعل في المعنى.

مَسْأَلَةُ الْإِمْتِحَانِ

مَسْأَلَةٌ بِهَا امْتِحَانُ النَّشَاءِ أَعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِهِ أَلْفَ مِائَةٍ
وَكُسِي الْمَكْسُوفُ فَزَوْا جُبَّه وَنُقِصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّه

أعطي فعل ما لم يسم فاعله يتعدى إلى اثنين، والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى إلى اثنين أيضًا فيحتاج إلى أربعة مفاعيل، اثنين لأعطي، واثنين للمعطى.

أما مفعول أعطي الأول فهو بالمعطى، ومفعوله الثاني مائة، ولا يجوز أن تقيم بالمعطى مقام الفاعل؛ لدخول حرف الجر عليه مع وجود المفعول الصريح؛ لأن المجرور بحرف الجر إنما يقام مقام الفاعل لفقد المفعول الصريح، كما ذكر فيما تقدم، وإذا لم يجز أن يقام بالمعطى مقام الفاعل تعين رفع المائة لإسناد الفعل إليها، وبالمعطى في موضع نصب، فقد أخذ أعطي مفعوليه اللذين أقيم أحدهما مقام الفاعل، بقي الكلام على المعطى فهو يتعدى إلى مفعولين أيضًا ولا بد من قيام أحدهما مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة الضمير المجرور بالباء الذي هو به مقام الفاعل؛ لوجود المفعول الصريح، وهو الألف، فتعين رفع الألف بالمعطى لقيامه مقام الفاعل، وبه في موضع نصب؛ لأنه المفعول الأول، وقد تعذر إقامته مقام الفاعل لما ذكرنا، فالباء متعلقة بالمعطى.

فإن قلت: فهلا كانت المائة مرفوعة بالمعطى، والألف مرفوع بأعطي؟ قلت: ذلك ممتنع؛ لأن الألف واللام في المعطى بمعنى الذي، وما بعدهما من اسم المفعول ومفعوليه صلتهما، فلو رفعت الألف بالفعل، ومائة بالمعطى لكنت فاصلاً بين الصلة والموصولة بأجنبي، إذ معمول الصلة من الصلة، والهاء في به تعود على الألف واللام في المعطى، لأن التقدير أعطيت بالثوب أو بالعبد المعطى به زيد ألفاً مائة فلما حذف الفاعل وبنيت الفعل للمفعول أقمت المائة مقام الفاعل، ولما حذفت فاعل المعطى وبنيته للمفعول أقمت ألفاً مقام الفاعل.

فإن حذفت حرف الجر من المعطى، ومن الضمير الذي بعد المعطى كان الأولى رفع المعطى، ونصب المائة - ورفع الضمير المستتر الذي كان مجروراً بالباء، ونصب الألف، ومثاله كسي المكسو فروا جبة، ويجوز العكس فتقول: أعطي المعطاء ألف مائة؛ لعدم اللبس، وقد مثل على حذف الجار من الفعل واسم المفعول بقوله: وكسي

المكسو فروا جبهه فالمكسو مرفوع، وجبة منصوب، وفاعل المكسو مضمر يعود إلى الألف واللام، وفروا مفعوله، ويجوز العكس فتقول: كسي المكسوه أو المكسو إياه فرو جبهه، لعدم اللبس، كما يجوز: أعطي زيدا درهم.

فإن قلت: أعطي المعطى به ألف مائة أقمت المعطى مقام الفاعل؛ لعدم اشتغاله بحرف الجر، ونصبت مائة، ويجوز رفعها ونصب المعطى، أما الألف فيتعين رفعها؛ لاشتغال اسم المفعول عن الضمير بالباء.

فإن قلت: أعطي بالمعطى ألفا مائة تعين رفع المائة لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء، ونصبت الألف؛ لأن الضمير المستكن في المعطى قد قام مقام الفاعل، وهو أولى من الألف، ويجوز رفع الألف ونصب الضمير، على ما تقدم.

وفي هذه المسألة مجال واسع لا يليق استقصاؤها بالمختصرات، وكذلك الكلام فيما تعدى إلى أكثر من اثنين.

قوله: ونقص الموزون ألفا جبه.

أقول: إن نقص، وزن، لا يتعديان إلى مفعولين، فكأنه حمل نقص على ضده، وهو زاد، وحمل وزن على نظيره وهو نقد، يقال: نقدته ألفا، وزدته خيرا.

النكرة والمعرفة

الْقَوْلُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ تَنْكِيرُ الْإِسْمِ الْأَصْلُ كَالْتَّنْكِيرِ
أَلَا تَرَى عُمُومَ شَيْءٍ أَوَّلُ وَكَانَ قَبْلَ زَيْدٍ اسْمًا رَجُلٌ

التعريف والتنكير مصدران لقولك: عرفت الشيء إذا جعلته معرفة عند المخاطب بوجه من الوجوه الموضوعة له، وكذلك التنكير من قولك نكرت الشيء إذا جعلته نكرة بوجه من الوجوه المفيدة له، ولا يصح إطلاق التنكير - على هذا التعريف - على النكرات الأوائل، بل على ما كان معرفة ثم عرض له شياع، نحو مررت بأحمد وأحمد آخر، وكل أحمد مررت به بأكرمه، فأما النكرة فهي الأصل، فكيف يصح تنكيرها؟

قوله: تنكير الاسم الأصل قد استدل على أن النكرة هي الأصل بأمرين: أحدهما: أن النكرة أمر عام، والعام مقدم على الخاص، بيان عموم النكرة: أنه يصح أن يطلق على كل واحد من المعارف أنه شيء، ولا يصح إطلاق شيء من المعارف على شيء باعتبار كونه شيئاً ما، وإلى هذا بقوله: ألا ترى عموم شيء أول. والثاني: أن النكرة أسبق من المعرفة، وإليه أشار بقوله: وكان قبل زيد اسماً رجل يريد أن الإنسان المذكور قبل أن يوضع له اسم يخصه كان له اسم يقال عليه وعلى كل واحد من أفراد نوعه، وهو قولك: رجل.

إعراب البيت: إن جعلت كلن تامة كان اسماً حالاً من زيد، وإن جعلتها ناقصة كان اسماً خبرها، والتقدير وكان لفظ رجل اسماً قبل لفظ زيد، يريد أن العام قبل الخاص في التسمية، وقد ذكرنا لم كان التنكير الأصل فيما لا ينصرف.

خصائص النكرة

وَكُلُّ مَا يَقْبَلُ رُبٌّ أَوْ أَلٌ أَوْ كَمَ مَضَافَةٌ عَلَيْهِ تُدْخِلُ
أَوْ مِنْ لِلْإِسْتِغْرَاقِ أَوْ كَلًّا لَهُ فَإِنَّهُ مِنْكَرٌ مِثْلُهُ
رُبٌّ غَلَامٌ قَدْ مَلَكَتْ أَوْ كَمَ وَكُلُّ عَبْدٍ مَالَهُ مِنْ دِزْهِمٍ

قد ذكر للنكرة خمس خصائص:

إحداها: رب، ومثاله رب غلام قد ملكت، فأما قولهم: ربه رجلاً فيذكر في موضعه، إن شاء الله تعالى، وقد ذكر علة دخول رب على النكرة في حروف الجر.

الثانية: أن تزيد الألف واللام، وكأنه يختار مذهب الخليل في أن الألف واللام جميعا للتعريف، وكل اسم يقبل الألف واللام فهو نكرة.

الثالثة: دخول " كم " عليه خبرية كانت أو استفهامية، لأن ما بعدها في البابين تمييز، وقد ذكرنا علة كون التمييز نكرة في بابه وقوله: مضافة كأنه حشو، فإن معمول " كم " لا يكون إلا نكرة أضيفت إليه أو لم تضاف، ويحتمل أن يكون اقتصر على الإضافة للزومها فإن مجرور " كم " لا يحذف، والتمييز يحذف، نحو: كم مالك؟ أي: كم درهما مالك؟.

والرابعة: كل؛ فإنها إذا وقع بعدها المفرد امتنع كونه معرفة إذا كان المراد به عموم الأشخاص كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣]، واحترزنا بقولنا: عموم الأشخاص عن أن يكون المراد بها عموم الأجزاء؛ فإن المفرد بعدها يقبل التعريف كقولك: كل الرغيف أكلته، وكل الكتاب قرأته، ولامتناع وقوع المعرفة بعدها مفردة - إذا أريد بها عموم الأشخاص - لزم تنكير العلم إذا وقع بعدها كقولهم: لكل فرعون موسى، وتمثيله عليه يدل على ما فصلناه، وهو قوله: وكل عبد.

الخامسة: من التي بعد النفي وهي التي للاستغراق، أي: لاستيعاب جميع الأفراد، وتمثيله عليه ما له من درهم فإنك إذا قلت: ماله من درهم كنت قد نفيت الواحد وما زاد عليه، وإذا أسقطت " من " فقلت " ماله درهم لم يستوعب النفي جميع الأفراد من الدراهم حتى يصح أن يقال: ماله درهم بل درهمان، ولو قلت: ما له من درهم بل درهمان كنت قد أثبت عبن ما نفيت؛ لأنك قد نفيت الواحد وما زاد عليه فإثبات الدرهمين - فيما بعد - إثبات للواحد وما زاد عليه، ف " من " بعد النفي بمنزلة كل، ولذلك قال: أو كلا له يريد للاستغراق، فالضمير في " له " عائدا على الاستغراق.

ومن النكرات المنفي بـ " لا " التي للاستغراق، وكذلك غير، وشبهه، ومثل - غالبا، واسم الفاعل في غير الماضي.

أنواع المعارف

أما المعارف فخمسة تُذكر أولها الأعلام ثم المضمّر والمُبهم المخصوص والمُعرف باللام والمضاف لاسم يُعرف

المعارف جمع معرفة، وهي مصدر في الأصل ثم وصف به، فقالوا: اسم معرفة، وقالوا في رسم المعرفة: كل اسم قصد به الدلالة على معنى معين دلالة يتضمن الإشارة إليه، وأما كونها خمسا فلدليل الحصر أن المعارف للشيء، إما أن يكون أمرا لفظيا أو لا. والأول إما أن يكون من أوله، وهو المعارف باللام، وإما من آخره، وهو المضاف. والثاني: وهو المعنوي، فإما أن لا يحتاج بعد تعيينه إلى غيره وهو العلم، أو يحتاج، وحينئذ إما أن يحتاج إلى ما قبله وهو المضمّر، أو إلى ما بعده وهو المبهم.

وإنما قدم العلم؛ لأنه عنده أعرف المعارف، ولذلك قال: أولها الأعلام؛ لأن العلم لا يتناول إلا واحدا بعينه، فأما المضمّر فإنه مع تناوله الواحد بعينه يتناول ما أشبهه، فإن قولك: أنا يطلق على كل واحد من المتكلمين. ومنهم من يختار أن المضمّر أعرف المعارف، واحتج بأنه لا يوصف، وبأن منه ضمير المتكلم وهو أعرف بنفسه، ولا يلتبس على السامع بغيره، فإنك إذا سمعت قائلا من جماعة يقول من وراء جدار: أنا فعلت لم تشك أنه ضمير لذلك المتكلم، وإذا سمعت قوله: أنت فعلت وعنده جماعة لم تعرف من المخاطب منهم بذلك، وكذا لو قال: زيد قام لم يعلم بعينه؛ لجواز الاشتراك.

وبالجملة فقد انقسم الخلاف في المعارف بعدد انقسامها. قوله: والمبهم المخصوص احترز به عن النكرات؛ لأنها مبهمة، ولكنها غير مخصوصة، وسيذكر - إن شاء الله تعالى لأنه لا تنافي بين الإبهام، والتعريف.

قوله: والمضاف لاسم يعرف يريد إلى اسم، فاللام بمعنى إلى، واحترز بقوله: يعرف من المضاف إلى النكرة فإنها لا تعرف المضاف إليها، وينبغي أن يقول: إلى اسم يعرف إذا كان المضاف قابلا للتعريف من المضاف إليه، ليخرج منه مثل، وغير، وشبه، واسم الفاعل لغير الماضي.

فإن قيل: فكيف يدعي الحصر في هذه المعارف، ومن المعارف المنادى المقصود، وألفاظ التوكيد غير المضافة؟

قلت: أما المنادى فمحمول على المضمّر، ولذلك بنوه، وفتحوا لام الجر معه في الاستغاثة، وأما ألفاظ التوكيد فالمضاف إليه منوي مراد فيها لازم لها، كما لازم ظاهرا في أخواتها، فهي داخله في قسم المضاف.

الْعَلَمُ

فَالْعَلَمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِي يَكُونُ مَثْلُهُ لِعَنَرِ النَّاسِ
مِمَّا يَلَابِسُونَهُ كَالنَّعَمِ كَأَعُوجٍ وَ لَاحِقٍ وَ شَذَقِمِ

قالوا في حد العلم: هو ما علق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه.

فقولهم بعينه خرج به اسم الجنس، وقولهم: غير متناول ما أشبهه خرج به باقي المعارف، ويريد بالتناول تناولاً وضعياً؛ لأنه قد تناول ما أشبهه تناولاً اتفاقياً، كرجال اسم كل واحد منهم زيد، أو ما لا يشبهه في الحقيقة كرجل، أو امرأة تسمى ببغداد.

والعلم الذي هو عبارة عن زيد، وعمرو ونحوهما مأخوذ من العلم إذ به يعلم المسمى بعينه إذا ذكر، ومنه سميت الحجارة التي تنصب على الطريق أعلاماً ليستدل بها على الطريق، ومنه أعلام العساكر؛ إذ يعلم كل واحد منهم طائفته فيرجع إليها.

وأما وجه الحاجة إلى وضع الأعلام فهو أن كل واحد من العقلاء قد يحتاج إلى نداء صاحبة ليخاطبه أو ليخبر عنه، وقد يلزمه حقوق لغيره، وتلزم غيره حقوق له فاحتاجوا إلى تعيين من له ومن

عليه بلفظ لا يشاركه فيه غيره في ذلك المعنى، حتى كأنك إذا قلت: زيد فكأنك قلت: هذا الشخص، أو ذاك الشخص.

وأما الحاجة إلى الأعلام في غير الأناسي فليس لأجل النداء والمخاطبة والتفهم إذ ليست مما يفهم وينادي، ولا لحقوق تتعلق بهم بل لحاجة الإخبار عنها فيما ينفرد به من الخصال والصفات.

ثم العلم فيها - أعني البهائم - على ضربين، منه ما يكون لواحد بعينه، ومنه ما يكون للجنس بأسره.

فالأول ما يقتنى للمصالح فيحتاج فيه إلى التمييز بين أفراد نوعه وهو معنى قوله: والعلم الموضوع للأناسي يكون مصله لغيرهم مما يلابسونه أي: يكون العلم فيها لواحد بعينه كما كان في الناس كذلك.

قوله: مما يلابسونه كالنعم ثم قال: كأعوج، ولاحق فمثل بأعلام الخيل وليست نعماً، وهو كلام صحيح؛ لأن الخيل مما يلابسونه ولذلك شبهه بالنعم، ولو كانت من النعم لما صح تشبيهه بالنعم؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه، لكن الخيل من الذي يلابسونه لا من النعم، فالذي يلابسونه أعم من النعم؛ لأنه يكون نعماً وغير نعم، فـ "أعوج" علم

على فرس مشهور عند العرب وإليه تنسب الخيل الأعوجيات، ولا ينصرف؛ للعلمة ووزن الفعل كأحمد، وهو فرس لبني هلال منقول من الصفة المشتقة من العوج، وكذلك لاحق علم، وهو فرس لمعاوية، وهو مشتق من لحقت الشيء إذا أدركته، وأما شدم فعلم على جمل للنعمان بن المنذر، وهو من الشدق وميمه زائدة مثل زرقم، وإليه تنسب الإبل الشدقيّات، وكذلك وضعوا للبلاد والجبال أعلاما.

وأما ما لا يتخذونه ولا يقتنونه فالعلم فيه للجنس بأسره كأسامة علم للأسد، وثعالة علم للثعلب، ويدل على العلمية امتناع صرفه، وامتناع دخول لام التعريف عليه، وامتناع دخول رب عليه.

فإن قيل: فإذا كان أسامة موضوعا للجنس فإطلاقه على الواحد تغيير للوضع؟ قلت: قد قالوا: إن أسامة موضوع لحقيقة الأسد المعقولة في الذهن، وإنما أطلق على الواحد الخارجي لمطابقته للحقيقة الذهنية، لمطابقتها له لا من حيث إنه اسم لذلك الشخص، هذا قول من حقق ذلك.

ومنهم من قال: الفرق بين العلم الشخصي، والعلم الجنسي من وجهين: أحدهما: أن الشركة في علم الشخص اتفاقية، والشركة في علم الجنس وضعية. والثاني: أنك إذا قلت: أسامة أشد من ثعالة فإنما تعني النوع. وقيل: أسامة عبارة عن الأسد المعروف باللام المعهود في الذهن.

ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُزْتَجَلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ

منه أي: من العلم الذي يسمى به الناس مفرد مرتجل، ومنقول، ويأتي ذكر المنقول، والمرتل في اللغة هو المخترع، وهو الذي لم يكن سمي به شيء قبل جعله علما، ثم نقل إلى العلمية، بل وضع في أول أحواله علما، وكأنه مأخوذ من الرجل من قولهم: ارتجل الشعر إذا قاله قائما على رجله أي: ما جلس له، بل قاله من غير ترو وغير فكر.

وقوله مثاله محمد فإن محمدا ليس مرتجلا بل هو منقول عن صفة، قال الشاعر:

إلى الماجد القرم الجواد المحمد

فأدخل عليه الألف واللام وهو اسم مفعول من التحميد.

فإن قيل: ليس من شرط المرتجل ألا يكون مشتقا؛ فإن حنتفا، وفقعسا مرتجلان ومع ذلك فقد قيل: إن الفقعسة: البلادة، والحتنف: الجراد - في الأصل - ثم سمي بهما.

أما فقفس فهو حي من أسد، وأما حتتف فاسم ابن أوس الحميري، وقيل: هو الحتتف، والنون زائدة.

فإن قيل: فهلا قلت في محمد إنه مثله؟

قلت: ليس من شرط المترجل ألا يكون مشتقا بل شرطه ألا يكون على أوزان المشتقات، ومحمد على أوزان المشتقات؛ لأنه مفعول مثل مكرم ومعظم، ولقول الشيخ وجه حسن يخرج من هذا الدخل الذي أطبق الناس عليه، وبيانه أن تقول: التقدير ثم الذي في الناس مفرد: منه مرتجل أي: من المفرد مرتجل، ويكون قوله: مثاله محمد تمثيلا بالمفرد الذي هو المترجل منه، لا بالمترجل، ويكون الذي مبتدأ، وفي الناس صلته، ومفرد بدل من الضمير في الصلة ومترجل مبتدأ، ومنه خبره، وهما نعت لمفرد، وخبر الذي الجملة وهي قوله: مثاله محمد، فاعرفه، وقس عليه لتعرف كيف الخلاص من الوقوع في مثله.

وَصِدُّهُ الْمُنْقُولُ نَحْوُ الْفَضْلِ وَأَسَدٍ وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ
نَحْوُ يَزِيدٍ وَأَتَى عَنْ أَمْرِ كَإِصْمِتِ وَأَطْرَقَا فِي الشَّعْرِ

يعني بضده ضد المترجل وهو ما ليس مرتجلا، وذلك هو المنقول.

والمنقول: ما كان قبل العلمية موضوعا لشيء ثم نقل وصار علما بالنقل لا بالوضع الأول، وهو إما عن اسم عين مفرد، كأسد وقد مثل به، أو مثني، كالبحرين، أو جمع، نحو كلاب، وعرفات أو عن مصغر، نحو زهير، أو عن مصدر، كفضل، وقد مثل به، أو عن صفة، كحاتم، وخالد، ومنصور، ومحمد، أو عن فعل، إما ماض، كشمير في اسم فرس^(١)، قال الشاعر:

وَجَدَيْ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

يقال: شمر في الأمر أي جد فيه، وإما مضارع نحو يزيد، أو عن أمر ك"إصمت" في اسم برية بعينها، قال الشاعر^(٢):

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣٠٩/٢، الإيضاح شرح المفصل ٦٩/١، ٧٠، شرح المفصل ٢٨/١،

٢٩، شرح الأجرومية ٣٩٩/١، ٤٠٠، ارتشاف الضرب ٩٦٢/٢، توضيح المقاصد ٣٩٤/١، المقاصد

الشافعية ٣٧٣/١، ٣٧٤، تمهيد القواعد ٥٩٣/٢، شرح التصريح ١٢٩/١، ١٣٠، شرح الأشموني ٩٤/١.

(٢) البيت من بحر البسيط، للراعي النميري في ديوانه ٦٩، والمفصل في علم العربية ٧، خزانة

الأدب ٣٢٤/٧، حاشية الصبان ٢١٧/١، شرح شواهد العيني على الصبان ٢١٧/١، وبلا نسبة في:

أشلى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ
وقيل: العلم مجموع قولك وحش إصمت ويقولون: لقيته بوحش إصمت، وببلدة
إصمت، أي: بمكان قفر لا أنيس به، فعلى هذا لا يكون علما، إذ ليس هو لمكان بعينه.
وأقول: يحتمل أن يكون علما للجنس كأسماء، وهو - أعني إصمت - منقول عن
الأمر مجردا عن الضمير فلذلك أعرب ومنع الصرف؛ للوزن والتعريف، ولو كان فيه
ضمير لحكي بناؤه، وإنما قطعت همزته ليجري على غالب ما عليه الأسماء؛ لأن أصل
همزته الوصل أن تدخل على الأفعال، أو على المصادر الزائدة على الأربعة، فأما دخول
همزة الوصل في الأسماء فقليل في أسماء محصورة معدودة تذكر في موضعها إن شاء
الله تعالى^(١).

والمشهور صمت يصمت بضم الميم في المستقبل، فإما أن يكون غير بالتسمية، أو
يكون الكسر فيه مسموعا لغة فبقي بعد النقل على كسره، وسميت هذه البرية بهذا
الاسم؛ لأن السائل فيها يخاف فيقول لصاحبه: إصمت؛ لئلا تسمع أصواتنا فنهلك،
فسميت باسم ما يقال فيها.
وأما أطرقا فقال الهذلي^(٢):

=

شرح المفصل ٣٠/١، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١٦٧/١، شرح التسهيل
١٧١/١، التذيل والتكميل ٣٠٩/٢، الإيضاح شرح المفصل ٧٣/١، شرح الأشموني ٩٦/١.
اللغة: أشلى: دعا وأغرى وفاعله ضمير الصائد. سلوقية: نسبة إلى سلوق، وهي قرية باليمن انتسب
إليها السيوف والكلاب السلوقية، والضمير في باتت يعود عليها، وفي بات يعود على الصائد.
بوحش إصمت: هي الكلاب الوحشية في هذا المكان. أصلابها: ظهورها. أود: أعوجاج، والجملة
صفة للكلاب المعنى: أغرى الصائد هذه الكلاب الشديدة بوحوش هذا البرية.
والفعل "إصمت" إنما هو في الأصل أمر من صمت يصمت إذا سكت. كأن إنسانا قال لصاحبه في
مفازة: اصمت يُسْكِنُهُ تَسْمَعًا لِنَبَأَةِ أَوْجَسْهَا، فسمى المكان بذلك. خزنة الأدب ٣٢٦/٧
(١) انظر: شرح المفصل ٣١/١، الإيضاح شرح المفصل ٧٥/١، التذيل والتكميل ٣٠٨/٢، ٣٠٩،
تمهيد القواعد ٥٩٢/٢، ٥٩٣، خزنة الأدب ٣٢٦/٧.

(٢) البيت من بحر المتقارب، وهو إما محذوف الضرب فتسكن القافية، وإما صحيح فتشدد الياء
مرفوعة، وهو لإبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين القسم الأول ٦٥/١، شرح المفصل ٢٩/١،
المقاصد الشافية ٣٧٣/١، التخمير ١٦٨/١، خزنة الأدب ٣٢٦/٧، شرح شواهد العيني على الأشموني
٩٤/١، وبلا نسبة في: البديع ج ٣/١٨، الإيضاح شرح المفصل ٧٦/١، شرح التسهيل ١٧١/١،

عَلَى أَطْرَقًا بِالْيَاثُ الْخِيَا م إِلَّا الثَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصْيُ
ومعنى أطرقا أرميا ببصركما إلى الأرض، قال أبو عمرو بن العلاء: أطرقا اسم
لموضع بعينه منقول من فعل الأمر، وكأن الرجل سمع نبأه فقال لصاحبيه: أطرقا.
فإن قلت: هذا الموضع قد ذكر فيه المنقول عن المفرد، وأطرقا مركب؛ لأن الألف
فيه ضمير الاثنين وهو فاعل فيدخل في المركب! قيل: فيه جوابان:
أحدهما: أنه أخذه بالنظر إلى كونه فعل أمر مع قطع النظر عن الضمير.

والثاني: أن الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة.

وَمُتَرَكِّبٍ كَمَعْدِي كَرِبَا وَجُمْلَةٌ مَحْكِيَّةٌ لَنْ تُفَرِّبَا
كَشَابَ قَرْنَاهَا وَذَرَى حَبًّا وَمِنْهُ يَيْتُ قَدْ نَمَتْهُ الْإِنْبَا
تُبْنُتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

ويروى وعن مركب كمعدي كربا، ومن روى ومتركب بغير عن عطفه على الفعل
في قوله: ونقلوا عن فعل - أي فعل -، وعن متركب.

والمركب من كلمتين، إما أن يكون بينهما ارتباط أو لا، فإن كان بينهما ارتباط، فإما
أن يكون الارتباط إسناديا، وهو الجملة، وإما إضافيا كعبد الله، وإن لم يكن بين
الكلمتين ارتباط بل جعلنا اسما واحدا فهو كمعدي كرب، ف "كرب" هو الفساد،
ومعدي بمعنى التجاوز، فمعدي كرب: عداه الفساد أي: تجاوزه، ثم نقل وصار علما
على رجل بعينه، وكان ينبغي أن يفتح آخره الأول من معدي كرب كعبلبك، لكنهم
أسكنوا الياء؛ لثقل الحركة عليها.

=

التذييل والتكميل ٣٠٩/٢، توضيح المقاصد ٣٩٤/١، تمهيد القواعد ٥٩٣/٢، شرح الأشموني ٩٤/١،
حاشية الصبان ٢١٨/١.

اللغة: أطرقا: اسم موضع من منازل هذيل وهو المراد هنا. باليات: جمع بالية من البلى - بكسر الباء
- يقال: بلى يبلى إذا خلق. الخيام: جمع خيمة.

التمام: - بضم التاء - بزنة غراب - نبت ضعيف يحشى به خصائص البيوت ويستر به جوانب الخيمة

العصي: جمع عصى وأراد بها قوائم الخيمة.

المعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفازة قد بليت خيامها إلا تمامها وعصيتها فإنها بقيت وما
بليت.

فإن قيل: الفتحة لا تستثقل على الياء إعراباً، فكيف تستثقل بناءً، بدليل فتح ياء المنقوص في النصب؟

قلت: فتحة الإعراب غير لازمة بل تزول بزوال عاملها، وأما فتحة البناء فلازمة لا تزول، فاستثقلوها في المعتل بناء للزومها، وكان القياس أن يقال: معدى - بفتح الدال - كما يقال: مغزى، ومرمى؛ لأن المفعول من المعتل أبداً بفتح العين، وإنما كسوا الدال؛ لأنهم أخذوه من عدي بناء لما لم يسم فاعله، فأصله معدى، قال الشاعر:

أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيًّا

ثم خفف بحذف أحد الياءين.

وأما ذرى حبا فمن الأعلام، وأصله أن رجلاً كان يذرى الحب فسمي بما كان يفعل على وجه الغلبة، وذرى فعل ماضٍ، والفاعل مضمر، وحبا مفعول به، وكذا شاب فعل ماضٍ، وقرناها فاعل، والقرنان الذؤابتان من الشعر، وقيل: جانباً الرأس، فكأنهم قالوا: شابت ذؤابتها، وغلب عليها ذلك فسميت به، وأما^(١):

نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

فلا يخلو يزيد في البيت من أن يكون مأخوذاً من قولهم: يزيد المال، أو من قولهم: المال يزيد، ولا جائز أن يكون مأخوذاً من قولهم يزيد المال مجرداً من الفاعل فيعرب ويمنع الصرف ولا يحكى، فتعين أن يكون مأخوذاً من الثاني؛ لأن فيه ضميراً هو فاعله، فهو جملة يجب حكايتها، وأخوالي في البيت مفعول ثانٍ لـ "نُبِّئْتُ"، وبني يزيد: صفة له، أو بدل منه، أو عطف بيان، ولهم فديد مبتدأ وخبر في موضع نصب، مفعول ثالث لـ "نُبِّئْتُ"، وظلماً مفعول له، أو مصدر في موضع حال، والعامل فيه ما دل عليه فديد ولا يعمل فيه فديد؛ لأنه مصدر كالشهيق، والنهيق، أي: يفتدون علينا ظلماً، والفتديد:

(١) البيت من الرجز المسدس، لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه / ١٧٢، شرح التصريح ٢٧/١، شرح شواهد العيني على الأشموني ٩٥/١، وبلا نسبة في: الإرشاد / ٨٤، الإيضاح شرح المفصل ٧٠/١، شرح المفصل ٢٩/١، شرح التسهيل ١٧١/١، شرح الكافية الشافية ١٠٢/١، التخمير ١٦٤/١، تمهيد القواعد ٥٩٤/٢، شرح الألفية لابن الناظم/ ٤٩، التذيل والتكميل ٣٠٨/٢، الفواكه الجنية/ ١٧٥، المقاصد الشافية ٣٧٤/١، توضيح المقاصد ٣٩٥/١، شرح الأشموني ٩٥/١، حاشية الصبان ٢١٨/١. اللغة: القديد: هو الصباح، وقد فد يَفْدُ فديداً، ورجل فداد.

الصياح، ويجوز أن يكون مفعولا ثالثا، أي: ذوي ظلم، ولهم فديد في موضع الحال، وعلينا يتعلق بـ "لهم"، لأنه خبر فديد فهو نائب عن استقر، أو مستقر^(١).
والشاهد في البيت حكاية يزيد للضمير الذي فيه، فلولا الضمير لأعرب ومنع الصرف.

ومنهم من يقول: تزيد بالتاء بنقطتين من أعلى، قال الشاعر:
يعثرن في حد الطبات كأنما كُسيَتْ بُرودُ بني تَزِيدَ الأذرع
وهذا البيت بالتاء لا غير، وأقول: إن تزيد بالتاء هو تزيد بن حلوان لم يأت محكيا، وفي البيت قد جاء محكيا فدل على أنه علم على رجل آخر، والجملة المسمى بها تجيء ولا يصح إعرابها؛ لأن القصد بالتسمية بالجملة تشبيه حال من سمي بها بحال من وصف بها فكما لا تغير الجملة إذا سمي بها كذلك إذا وصف بها، وقيل: إنما حكيت الجملة لانتفاء موجب الإعراب، لأن المقتضي للإعراب تعاقب المعاني على المفردات، ولأن الجملة قد أعربت بالتركيب الإسنادي، فأحد أجزائها أو هما معربان بالتركيب الأول فلم يبق للإعراب الثاني الحادث بالتركيب الثاني محل فتعذر إعرابها فوجب أن يحكى ذلك الإعراب الأول، ويحكم على موضعها بالإعراب على حسبه، فلذلك لا تثني ولا تجمع، بل تقول: جاءني رجلان كلاهما ذرى حبا، أو اسماهما ذرى حبا، ولا تصغر^(٢).

(١) انظر: أوضح المسالك ١/١٥٩، شرح التصريح ١/١٦١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/١٤٧، شرح التسهيل ١/١٩٩، شرح الألفية لابن الناظم ٥٩، الأزهية ٢٩٤/، اللؤلؤة في علم العربية ٨٣/، الكناش ١/٢٠٢، التذيل والتكميل ٣/٥١، توضيح المقاصد ١/٤٣٦، أوضح المسالك ١/١٥٩، شرح ابن عقيل ١/١٤٩، المقاصد الشافية ١/٤٥٠، تمهيد القواعد ٢/٦٧٨، الفواكه الجنية ١٨٤/، همع الهوامع ١/٢٨٩، خزانة الأدب ٦/٣٤.

المُضْمَرُ

وَالْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرٌ مُقَدَّمٌ أَوْ بَعْدَهُ مُؤَخَّرٌ
أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَوْ خُضُورٍ أَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِلا تَفْسِيرٍ
المضمر: ما وضع لمتكلم، أو لمخاطب، أو لغائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى، أو
فسره ما بعده، ولا يضر التردد بلفظ أو في هذا التعريف؛ لأن المراد أن المضمر ما كان
أحد هذه الثلاثة^(١).

والمضمر مشتق من الإضمار، وهو الإخفاء من قولهم: أضمر الشيء في نفسه إذا
أخفاه، ومنه قول امرأة:

أَرَأَنَا إِذَا أَضْمَرْتُكَ الْبِلَا دُنُجَفَى وَتُقَطَّعُ مِنَّا الرَّحْمُ

أي: أخفتك؛ لأن من المضمرات ما لا يظهر له لفظ، أي: لا يبرز، فهو مخفي البتة،
وهو ضمير المتكلم، والمخاطب في المضارع، والأمر إذا كان للفاعل المخاطب، نحو:
"قم".

وقيل: هو مأخوذ من الضمور وهو الهزال - أعني: خفة اللحم -، ومنه تضمير
الخيال؛ لأن منه ما هو على حرف واحد، نحو التاء في قمت، والياء في غلامي، والهاء
في "به"، وذلك في غاية الخفة والنقصان بالنسبة إلى الظاهر.

فإن قيل: فما الفائدة بقوله: المضمر الذي له مفسر؟ وهل مضمر بلا مفسر؟
قلت: احترز به عن المضمر المعلوم الذي ذكر أنه بلا تفسير. فإن قلت: فقد جعل
له تفسيراً في قوله:

أما الذي تفسيره في النفس.....

قلت: لكنه غير ملفوظ به فهو كلا تفسير، وهو يريد: ماله تفسير بلفظ.

فإن قلت: المتكلم، والمخاطب، تفسيره، بغير لفظ.

قلت: كلامه في ضمير الغائب حتى كأنه قال: المضمر ما كان لغائب يفسره ما
قبله، أو ما بعده، أو سياق القول، أو كان معلوماً، أو كان لحاضر يفسره الحضور،
ودخل ضمير المتكلم في قوله: أو حضور.

(١) انظر: الأصول ٢/٢٦٣، شرح التسهيل ١/١٩٩، شرح الرضي ٣/٢٣، شرح الألفية لابن
الناظم ٦٠، الأزهية ٢٩٥، المقاصد الشافية ١/٤٥٣، تمهيد القواعد ٢/٦٨٠، همع الهوامع ١/٢٨٩.

قوله: مقدم ليدخل زيد مررت به، أو بعده مؤخر ليدخل ضمير الشأن، ومثل ربه رجلا، ونعم رجلا زيد، وضربني وضربت زيد ويأتي تفسير هذا فيما بعد، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فيدخل في هذا التعريف ما يحتاج إلى تمييز؛ فإنه يفسره ما بعده. قلت: التمييز جميع أنواعه مفسر لجنسه، وأما المضممر فليس كذلك، بل نوع من أنواعه، وأيضا فإن التمييز مفسر لجنسه، والمضممر مفسر لشخصه. فإن قلت: في قولك في تعريف المضممر ما وضع لمتكلم، أو مخاطب يدخل النداء فإنه وضع للخطاب، ولذلك بني نوع منه.

قلت: المضممر مفتقر إلى مفسر وإن كان مخاطبا، والنداء ليس كذلك. والغرض بالإتيان بالمضممر الاختصار؛ فإن قولك: زيد مررت به أخصر من قولك: زيد مررت بزيد وأدل عليه بدليل أنك لو قلت في قولهم: زيد أبوه منطلق: أبو زيد منطلق لجوز السامع أنه كنية، والبصريون يسمون هذا الضرب من الكلم مضمرا، والكوفيون يسمونه الكناية، وتسميته مضمرا أخص به من الكناية؛ لأن الكناية قد تكون بالمظهر نحو فلان، وفلانة في الأناسي، والفلان والفلانة في غيرهم، وهن، وهنة، وهنات، وهنوات في الكناية عن الشيء المحترق على ما قيل، أو عن اسم الجنس، فالكنايات - كما رأيت - قد تكون بأسماء مظهرة عن مظهرات أخرى أعرف عندهم من الكنايات، والكنايات ليست مثلها في التصريح، والدلالة على المسمى قال الشاعر:

فبح باسم من تهوى ودعني من الكنى

فأما تكرير الظواهر في بعض الكلام فلأغراض من تفخيم وتعظيم، وغير ذلك كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾ وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٣﴾﴾ [الحاقة: ١-٣] فهذا الإظهار تعظيم للأمر، ولو قال: الحاقة ما هي؟ لما أعطى الإضممار التفخيم الذي مع الإظهار، وقد يكرر المضممر بعكس المعنى في تكرير المظهر، قال الشاعر:

وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ

وقال الآخر:

وأنت ما أنت في غبراء مظلمة

[ثم قال:]

أَمَّا الَّذِي قُدِّمَ مَا يُفَسِّرُهُ فَتَحَوُّ زَيْدُ جَاءَ عَمْرًا خَبْرُهُ

لما بين - فيما تقدم - أن المفسر للمضمر لا يخلو من أحد خمسة أقسام أخذ هاهنا يبين كل واحد من تلك الأقسام، فبدأ بالمضمر الذي يفسره ما قبله، ومعنى قوله: يفسره ما قبله أي: يعود إلى ظاهر قد سبق ذكره، ومثاله قوله: زيد جاء عمرا خبره، فالهاء في خبره ضمير زيد، وهي التي ربطت الجملة الفعلية - التي هي خبر - بالمبتدأ، وكذلك كل جملة وقعت خبرا لمبتدأ قبل دخول العوامل عليه وبعد دخولها، فالضمير فيها رابط، وكذلك الجملة الحالية، وهو - أعني المضمر - عائد على متقدم إما لفظا ومعنى كمثاله، وإما معنى لا لفظا، نحو قام غلامه زيد فالهاء في غلامه ترجع إلى زيد تقديرًا لا لفظًا؛ لأنه مبتدأ، والتقدير: زيد قام غلامه، وإما عائد إلى ما تقدم لفظا لا معنى، نحو قولك: في الدار صاحبها، فالهاء عائدة على متعلق الخبر، وهو مقدم لفظا والنية به التأخير، وإما عائد على ما بعده لفظا ومعنى، نحو صاحبها في الدار وهو باطل؛ لتقدم المضمر على المظهر لفظا ومعنى، أي: وتقديرًا، فإن الهاء في صاحبها ضمير لمتعلق الخبر، وهي متصلة بالمبتدأ، وهو مقدم بحق الأصل فلا ينوى به التأخير، وكذلك الخبر قد وقع في موضعه بحق الأصل فلا ينوى به التقديم فيلزم منه تقديم المضمر على المظهر لفظًا وتقديرًا في غير المواضع المستثناة، وهو باطل عند كثير من النحويين، وأجازه قوم، وأنشدوا:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابَهُ مُضْعَبًا أَدَى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

ويمكن أن تكون الهاء في أصحابه ضمير المصدر الذي دل عليه الفعل وهو عصى، والتقدير لما عصى أصحاب العصيان، أي: لما عصى العصيان أصحابه، فالهاء ضمير العصيان الذي أغنى الفعل عن ذكره، وكان الأصمعي ينشده:

لما عصى المصعب أصحابه

فرارًا من الإضممار قبل الذكر.

أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّنْقِيسُ فَتَخَوُّ نَعَمَ رَجُلًا جَرِيرُ
وَبِئْسَ عَبْدًا قَدْ مَلَكَتْ رِقَّةُ وَرُبُّهُ عَبْدًا أَرَذْتُ عِنَقَهُ

هذا هو القسم الثاني من المضمرات على ما قسم، وهو الذي يفسره ما بعده. فأقول: الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى ضربان: مفرد، وجملة، وبدأ بالمفرد، لأنه الأصل، وإليه يقع التحليل في المركبات، وهذا المضمر على ضربين: أحدهما: يجب استتاره، ويشئ مفسره ويجمع.

والثاني: يجب إبرازه، وفي تثنيته وجمعه - أعني الضمير خلاف.

فالأول المضمر في نعم، وبئس وقد مثل بهما في قوله: نعم رجلا، وبئس عبدا فهذا المضمر مستتر البتة؛ لأنه ضمير فاعل، والتقدير نعم الرجل، فأضمرت الفاعل وفسرته بنكرة منصوبة على التمييز، ويجوز نعم رجلين الزيدان، ونعم رجالا الزيدون، أي: نعم هذا الجنس إذا ميز واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أو جماعة جماعة.

والثاني: - وهو الذي يجب إظهاره إلى اللفظ - هو الضمير المجرور بـ " رب "، فالبصريون يفرّدونه في كل حال، نحو ربه رجلا، وربّه نساء.

والكوفيون يقولون: ربهن نساء فيطابقون المفسر المنصوب بالضمير تثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا، فمن وحد فلاّنه ضمير مجهول ومن لم يوحد فلاّنه جواب كلام سابق، كأن قائلا قال له: مالك جواز؟ فيقول: ربهن جوار قد ملكت، ولكون هذا الضمير مجهولا مفسرا بنكرة جاز دخول رب عليه، وما بعد المضمر من النكرات منصوب على التمييز، والعامل فيه رب، وقيل: المضمر، وهو بعيد؛ لأن المضمر لا يعمل، وكذا نعم رجلا زيد العامل فيه نعم.

ضَمِيرُ الشَّانِ

وَمِنْهُ مَا تَفْسِيرُهُ بِجُمْلَةٍ وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ حَلٌّ قَبْلَهُ
مَوْقِعُهُ فِي الْإِتِّدَا وَإِنَّا وَبَابٍ كَانَ مَعَ بَابٍ ظَنَّا
كَقَوْلِهِ جَلُّهُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

قوله: ومنه أي: ومن المضمير الذي يفسره ما بعده، وهو ضمير الشان، والفرق بينه وبين ما قبله وإن اشتركا في أن مفسرهما ما بعدهما أن الأول مفسره مفرد، وهذا مفسره جملة، إما اسمية، وإما فعلية.

والكوفيون يسمون هذا الضمير المجهول؛ لأنه غير عائد على شيء مذكور. وأما البصريون فيسمونه ضمير الشان، والقصة، والحديث.

واعلم أن الشان، والقصة، والحديث ألفاظ مترادفة بمعنى واحد؛ لأن الجملة التي تقع بعد هذا الضمير - مفسرة له - شان، وحديث، وقصة، فالضمير - في التحقيق - هو الجملة التي هي شان وحديث.

قوله: وهو ضمير الشان حل قبله الهاء في قبله يرجع إلى الشان أي: حل الضمير قبل الشان والحديث الذي هو الجملة، ويحتمل أن يكون الهاء في قبله راجعة إلى تفسيره أي: حل قبل تفسيره، ويدل على أن هذا الضمير يراد به الجملة والحديث أنك إذا قلت لمخاطبك: ما الحديث؟ أو ما الشان؟ فيقول لك في الجواب: هو زيد قائم، أي: الحديث زيد قائم، والدليل على أن هذا المضمير يراد به الحديث أنه يصح إظهار الحديث والشان وإحلاله محله، إذ لا فرق في المعنى، إذا قال لك قائل: ما الحديث؟ بين أن تقول: هو زيد قائم، وبين أن تقول: الحديث زيد قائم، فالضمير يراد به المظهر الذي يقع موقعه.

وقوله: هو الله أحد، هو مبتدأ، والله مبتدأ ثان، وأحد خبر عن الثاني، وهما جميعا خبر المبتدأ الأول.

فإن قلت: فالمبتدأ إذا أخبر عنه بجملة يجب أن يكون فيها ضمير يعود إلى المبتدأ. قلت: إذا كان المبتدأ الثاني غير الأول، وأما إذا كان هو هو فلا، وهاهنا هو والله وأحد ثلاثة أسماء مسماها واحد، فلذلك استغنت عن الضمير. ويجوز أن تقول: هي زيد قائم فتؤنث على تقدير القصة.

قوله: موقعه في الابتداء قد مثل به، وأما موقعه في إن فنحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] فأنت الضمير؛ لأنه يريد القصة، والقصة مؤنثة، وتعمى الأبصار جملة مركبة من فعل وفاعل في موضع رفع خبر إن ومعنى قوله تعالى إنها لا تعمى الأبصار أي: أن عمى الأبصار لا يعد عمى، وإنما العمى المعتمد به هو عمى البصائر والقلوب.

وموقعه في باب كان نحو كان زيد قائم، ويجب استتاره في كان؛ لأنه مرفوع متصل، وزيد مبتدأ، وقائم خبره، والجملة في موضع نصب خبر كان والتقدير: كان الشأن زيد قائم، ويجوز: كانت زيد قائم على تقدير كانت القصة. ومثاله في باب ظننت نحو قولك: ظننته زيد قائم، فالهاء ضمير الشأن، وزيد مبتدأ، وقائم خبره، وهما في موضع نصب مفعولا ثانيا لـ "ظننت".

فإن قيل: فالضمير من شأنه أن يكون في الغاية القصوى من التعريف، وتأخير مفسره يقتضي إبهامه عند السامع، وذلك يؤدي إلى الجهل بمعناه حسا وشخصا. قيل: الجهل لا يستمر هاهنا إلا بقدر ما يبلغ المتكلم آخر كلامه، والجهل المحذور هو الذي يستمر، ومثل هذا قولهم: قام القوم إلا زيدا فإن السامع لا يجزم بعموم القيام منهم لجواز الاستثناء حتى ينقضي كلام المتكلم إلى آخره. وكذا المضاف فإن تعريفه موقوف على ذكر الثاني، ولا يقدر ذلك في تعريفه أو تخصيصه.

فإن قيل: فما الفائدة في هذا الإضمار؟ وهلا أظهروا، فقالوا: الحديث زيد قائم؟ قلت: الفائدة فيه الاختصار وتفخيم الأمر وتعظيمه، والمبالغة فيه. أما الاختصار فظاهر، وأما التفخيم والمبالغة فذاك معروف عند أرباب علم البيان، وفي بيانه هاهنا خروج عما نحن فيه.

التنازع

..... وَ مِنْهُ مَا فُتِّرَ بِاسْمِ انْفَرَدَ
وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى عَوَامِلٍ تَنَازَعُ اسْمًا انْجَلَى
كَمَثَلِ زَارَنِي وَ زُرْتُ عَمْرًا وَ مِنْهُ أَثْنُونِي أَفْرَغَ قَطْرًا
فَسَيَّوِيهِ يُعْمِلُ الْأَخِيرَا فِي ظَاهِرٍ وَ يَجْعَلُ الضَّمِيرَا
فِي أَسْبَقِ الْفَعْلَيْنِ وَ هُوَ أَوْلَى وَ عَكَسَ الْكُوفِي هَذَا الْقَوْلَا
يَشْهَدُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ لِسَيَّوِيهِ وَ اللَّغَاتُ الْعَالِيهِ

قوله: ومنه أي: ومن المضممر الذي يفسر بما بعده، وهذا النوع الرابع من المضممر الذي يفسره ما بعده.

قوله: باسم انفرد أي: انفرد في الحكم والوصف، أي: امتاز عما قبله، وبيانه أن المفسر للمضممر في نعم، وبئس، ورب منصوب، وأما المفسر لضمير الشأن فجمله، فحينئذ قد امتاز هذا الضرب وانفرد عما قبله، بمعنى أنه ليس بجمله ولا مفرد منصوب على التمييز، وقد بينه وميزه عما قبله بقوله وذاك، أي: وذاك الاسم المنفرد بالحكم عما قبله يكون في عطف عوامل على عوامل إلى آخره، ويجوز ألا يكون بعض العوامل معطوفا على بعضها، كقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] يتعلق بـ "يفتيكم".

وقوله في عطف عوامل على عوامل أحسن من قولهم: إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما؛ لأن العامل أعم من الفعل، ألا ترى أنك تقول: زيد ضارب وقتل بكرا وليس العامل هنا فعلا.

وقوله بلفظ الجمع: عوامل: أحسن من قولهم: عاملان ليدخل فيه مثل ضربت وأهنت وقتلت عمرا؛ فإن العامل هنا متعدد، ومنه قولهم: اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت وترحمت وباركت على إبراهيم وال إبراهيم فإن على يتعلق بالآخر. قوله: تنازع أي: تجاذب، ومنه تنازع الخصمين عند الحاكم، أي: كل منهم يجذب الحق بدعواه إلى نفسه.

قوله: انجلى أي: ظهر، وفيه احتراز من المضمر المتصل، نحو قمت، وقعدت؛ فإنه ليس من هذا الباب؛ لأن شرطه أن يتوجه العاملان إلى معمول واحد بعدهما، وفي قولك: قمت وقعدت كل واحد من الفعلين قد أخذ معموله، واحترزنا بقولنا من المضمر المتصل عن مثل قولك: ما ضربت وأكرمت إلا إياك فإن الفعلين قد توجهتا إلى معمول واحد، وهذا في المنصوب المنفصل، وأما المرفوع المنفصل نحو ما قام وقعد إلا أنا ففيه خلاف.

قوله: كمثّل زارني ورت عمرا هذا تمثيل في إعمال الثاني وهو اختيار البصريين، وفي زارني ضمير هو فاعله، وإليه أشار بقوله: فسيبويه يعمل الأخير في ظاهر، ويجعل الضمير في الأول الذي هو أسبقهما، وهذا ظاهر مفسر لذلك المضمر، وبدأ بهذا المثال؛ لأن الإضمار فيه قبل الذكر والباب له.

وأما قوله: ومنه أتوني، أي: ومن باب إعمال الفعلين لا من باب الإضمار قبل الذكر، لأن الحاجة إلى إضمار الفاعل؛ لكونه جزء الكلمة، فأما المفعول فلا.

قوله: ويجعل الضمير في أسبق الفعلين يريد إذا كان فاعلا ويدل عليه تمثيله.

قوله: ومنه أتوني أفرغ قطرا أي: ومن إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: أتوني أفرغه قطرا بإثبات الضمير الذي هو مفعول في أفرغه.

فإن قيل: فإن المفعول يجوز حذفه من الثاني.

قلت: لكن الأولى إثباته ولا يليق بفصاحة القرآن ترك الأولى، وإليه أشار بقوله:

﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَّةً﴾ [الحاقة: ١٩].

ويريد باللغات العالية: الفصيحة، مضى تفسير كلامه.

وأقول: اتفق النحويون على أن العاملين إذا توجهتا إلى اسم واحد - إما في جهة الفاعلية، نحو قام وقعد زيد، أو المفعولية، نحو ضربت وأهنت زيدا، أو الأول منهما بجهة المفعولية كتمثيله بقوله: زارني وزرت عمرا، أو الأول بجهة المفعولية والثاني بجهة الفاعلية، نحو: ضربت وقام زيد، فالعوامل أو العاملان لا يعملان معا في ذلك الاسم، بل يعمل أحدهما في مضمرة والآخر في ظاهره ما خلا الفراء فإنه تارة يجيز أن يتوجه العاملان إلى الظاهر الواحد إذا اتفقا في العمل، نحو قام وقعد زيد فيرفع زيد بهما، وتارة يبرز الضمير بعد المظهر، فيقول: قام وقعد زيد هو ف " هو " فاعل الفعل الأول، وذكر بعد زيد لا قبله؛ لتقدم ما يعود إليه لفظا.

فعلى القول الأول لا يجيز ضربني، وضربت زيدا؛ لأن الفعلين لم يتفقا في العمل، وعلى القول الثاني يجيزه نحو ضربني وضربت زيدا هو وإذا لم يجز أن يتوجه العاملان معا إلى الظاهر فوجب أن يتوجه إليه أحدهما، واختلفوا في الأولى: أما سيبويه وأصحابه البصريون فيعملون الآخر؛ لقربه من الظاهر، واحتجوا بقول طفيل الغنوي:

وَكُمْتُ مُدْمَاءً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

فنصب لون مذهب بـ "استشعرت" من غير ضرورة مع إمكان رفعه بـ "جرى" وذلك يدل على أن إعمال الثاني أفصح فاختر الأوضح، واحتجوا أيضًا بأن المقتضيين إذا وردا على شيء فالغلبة لأخرهما وجودا بدليل إبطال

لام الابتداء لعمل ظننت في قولك: ظننت لزيد قائم، وبدليل قولهم: لا أبا لزيد، ولا غلامي لعمرو فإن الجر باللام لا بالإضافة، وما ذاك إلا لتغليب جانب الآخر في العمل؛ لقربه، وهذا معنى قوله: فسيبويه يعمل الأخير، واقتصر على ذكر سيبويه من البصريين؛ إما لشهرته، وإما لأن مذهبه مذهب الخليل، ومن جاء منهم بعده فهو يتابعه في ذلك.

وأما الكوفيون فيختارون إعمال الأول، واحتجوا بالنقل والعقل، أما النقل فبقول عمر بن أبي ربيعة:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تُنْخَلْ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عَوْدُ إِسْحَلِ

فرفع عودا بـ "تنخل"، ولو أعمل الثاني لقال: فاستاكت بعود إسحل؛ لأن استاكت لا يتعدى بنفسه، وهذا لا حجة فيه؛ لأنه اضطر إلى زيادة الهاء التي هي الضمير فأعمل الأول فساقته الضرورة إلى ذلك، والضرورة تسوغ ما لا يجوز فكيف ما هو جائز! وأما بيت طفيل فأعمل الثاني من غير ضرورة فكان حجة.

وأما العقل فقالوا: إذا أعملنا الأول أوقعنا الضمير في الفعل الثاني في موقعه فلم يكن فيه إضمار قبل الذكر، وبإعمال الثاني يلزم الإضمار قبل الذكر وهو خلاف الأصل. والجواب عنه أن الإضمار قبل الذكر إنما يمتنع إذا لم يكن على شريطة التفسير، فأما إذا كان فلا، بدليل جوازه في ضمير الشأن، ونعم، وبئس، و"ربه رجلا" لما كان على شريطة التفسير.

واحتجوا أيضًا بأن تقديمه دليل على الاهتمام به، فترك إعماله في الظاهر مصادم لذلك الاهتمام.

وأجابوا بأن الاهتمام قد عورض بالقرب، وأيضا لو اهتموا به لأولوه معموله ولم يفصلوا بينه وبين معموله، وهذا تفسير قوله: وعكس الكوفي هذا القول، فإذا أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول، وحذفت المفعول، تقول: قام وضربت زيدا، ففي قام ضمير هو الفاعل يبرز في التثنية والجمع، نحو قاما وضربت الزيدتين، وقاموا وضربت الرجال، وعلى مذهب الكوفيين تقول: قاما وضربتهما الزيدان، فترفع الزيدان بـ " قام "، و " قام ضربتهم الرجال ".

وعلى مذهب الكسائي تقول: قام وضربت الزيدتين، وقام وضربت الرجال فلا ضمير في قام، ولذلك لم يبرز في التثنية والجمع؛ لأن الفاعل عنده محذوف؛ فرارا من الإضممار قبل الذكر.

وتقول في المفعول على إعمال الأول: ضربت وأكرمتهم الزيدتين، وضربت وأكرمتهم الرجال، فالاختيار إضممار المفعول في الثاني ما لم يمنع من الإضممار مانع فيجب إظهاره، وذلك في: ظننت إذا كان المفعول في أحدهما مفردا وفي الآخر مثنى، نحو ظنني وظننتهما عالمين الزيدان عالما، فـ " الزيدان: فاعل ظنني، والياء مفعوله الأول، وعالما مفعوله الثاني، ولا يجوز أن تضرع عالمين، وهو المفعول الثاني لـ " ظننتهما "؛ لأنك إما أن تضرعه مفردا أو مثنى وكلا الأمرين ممتنع، أما امتناعه مفردا؛ فلأن المفعول الأول من ظننتهما مثنى فيجب أن يكون الثاني مطابقا له، وأما امتناعه مثنى؛ فلأنه عائد على مفرد، وهو المفعول الثاني للفعل الأول؛ لأن كل واحد من عالم أعني المفعول الثاني من الأول، ومن عالمين - وهو المفعول الثاني للفعل الثاني - مورد الظن، فلو قلت: ظننتهما إياهما لعاد الضمير المثنى على مفرد وهو عالم، والواحد لا يكون اثنين، ولا يجوز إضمماره مفردا؛ لأن الأول مثنى، والاثنان لا يكونان واحدا.

أَمَّا سِيَاقُ الْقَوْلِ فَهُوَ مِثْلُ بَلْ هُوَ شَرٌّ وَ الْمُرَادُ الْبُخْلُ

هذا هو القسم الثالث من القسمة الأول في المضمر - أعني الذي أشار بقوله: أو بسياق القول، ومراده بسياق القول أن يذكر فعل وبعده ضمير غائب وليس قبله اسم يعود الضمير عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، فـ " هو " مبتدأ، و " شر " خبره، والمبتدأ - أعني " هو " يعود إلى ما دل عليه: " يبخلون " من البخل؛ لأنه قد ذكر فعل وهو " يبخلون "، وفي سياقه أي: بعده ضمير وهو قوله: " هو شر " ولم يذكر قبله ما

يصح عوده عليه، أما " هو " الأولى " في قوله تعالى: " هو خيرا " فإنه فصل وليس فيه دليل، إذ لا موضع له من الإعراب.

إعراب الآية فيمن قرأ بالتاء المعجمة من أعلى بنقطتين ف " الذين " مفعول أول، و " خيرا " مفعول ثان، ولا يجوز أن تكون " خيرا " عبارة عن " الذين " إذ ليس المراد هم أنفسهم خيرا لهم من غيرهم لعدم الفائدة؛ إذ قد علم أن كل واحد خير لنفسه من غيرهم، ولكان حق الكلان أن يكون هم خيرا لهم بجمع الضمير، فبقى أن يكون خيرا عبارة عن مضاف محذوف تقديره ولا تحسبن بخل الذين يبخلون لما آتاهم الله من فضله هو خيرا " ف " هو " فصل.

وأما من قرأه بالياء بنقطتين من أسفل، ف " الذين " فاعل، و " خيرا " مفعول ثان، والأول محذوف لدلالة يبخلون عليه، والتقدير ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم هو خيرا لهم فأضمر البخل لدلالة يبخلون عليه، وهو فصل أيضا، هكذا ذكره المحققون في هذه الآية.

والذي أراه أن " هو " من قوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ﴾ لا دليل لهم فيه على عوده إلى المصدر إلا إذا قرئ " هو خير " برفع خير أما بالنصب فلا؛ لأنه فصل، بل العائد على المصدر المضمّر الذي بعده، وهو قوله: بل هو شر والمراد البخل، يريد أن " هو " الذي بعد " بل " هو الراجع على المصدر الذي دل عليه الفعل، ومن ذلك قولهم: قدمت فسررت به، فقد ذكرت فعلا وبعده ضمير ولا ظاهر قبله يعود عليه، فتعين أن يعود على المصدر الذي دل عليه قدمت، أي: سررت بقدمك، ومنه قول الشاعر:

إذا قال منهم قائل فهو واجب

أي: فقوله واجب، وإنما دل الفعل على المصدر؛ لأنه قد أشبهه لفظا ومعنى، أما لفظا فلأن حروف الفعل هي حروف المصدر، وإما معنى فلأن المصدر أحد مدلولي الفعل، أي: أحد المعنيين اللذين يفيدهما الفعل، وإذا جاز تقدير المصدر بـ "أن" والفعل نحو عجبت من ضربك زيد، أي: من أن ضربت زيدا جاز أن يقام مقامه في الدلالة، ولذلك صار بدلا من الفعل في قولهم سقيا لك فهو بدل من قولهم: سقاك الله، ومنه قول الشاعر:

إذا نُهي السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ

أي: إلى السفه، أو إلى النهي؛ لدلالة كل واحد منهما على المصدر، ولذلك أضيف إلى الفعل والمراد المصدر نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، أي: ينفع نفع الصادقين صدقهم، وصغر والمراد به المصدر، نحو: ما أحيسن زيدا!، وكذا وقع مفعولا به نحو قول الشاعر:

وَقَالُوا: مَا تَشَاءُ؟ فَقُلْتُ: أَلَهُو

أي: أن ألهو، والدليل على أن الضمير في قولك: قدمت فسررت به للمصدر أنه يجوز إقامة المصدر مقامه والمعنى واحد فلا فرق بين قولك: قدمت فسررت بقدموك، وبين قولك: قدمت فسررت به.

أَمَّا الَّذِي فَسَّرَهُ الْحُضُورُ فَتَحَوُّ أُنْتَ وَأَنَا الضُّمِيرُ

أما أنت فمن ضمائر المخاطب، وأما أنا فضمير المتكلم، وكلاهما حاضر مشاهد، فأغنى حضوره ومشاهدته عن ذكر اسمه الظاهر، فكانت قرينة الحضور والمشاهدة قائمة مقام الاسم الظاهر؛ لأن المراد بالاسم الظاهر أن يعلم من يرجع إليه المضمير، وبالمشاهدة قد علم، وهذا هو القسم الرابع من القسمة الأولى الذي أشار بقوله: أو حضور.

أَمَّا الَّذِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ حَتَّى تَوَارَتْ فِيهِ ذِكْرُ الشَّمْسِ

هذا هو القسم الخامس من القسمة الأولى، وهو الذي أشار إليه بقوله: أو كان معلوماً بلا تفسير.

قوله: تفسيره في النفس أي: هو معلوم قد استقرت به المعرفة.

قوله: حتى توارت يريد قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [ص: ٣٢]،

المراد "الشمس" فأضمرها لدلالة الحال عليها بذكر "العشي" في قوله تعالى: ﴿إِذْ غُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾ [ص: ٣١]؛ فإن ذكر العشي يدل على أن المتوارية هي الشمس.

الضمير المرفوع المنفصل

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ الْبِنَا مَفْضُولُهُ فِي الرُّفْعِ نَحْنُ وَأَنَا
وَأَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُمَا أَنْتُمْ هُوَ هِيَ هُمَا هُمْ هُنَا

إنما بني المضممر؛ لأنه أشبه الحرف؛ لافتقاره إلى ما يرجع إليه في معناه كافتقار الحرف في فهم معناه إلى غيره، ولأن منه ما هو على حرف واحد، وما هو على حرف واحد لا يعرب كالحرف، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ضربته، والفرس ركبته لم يتبين معنى هذه الهاء التي هي ضمير إلا بما يعود إليه.

وقيل: لأنه أشبه الفعل بتغير صيغته، فإن لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور - متصلاً كان أو منفصلاً - صيغة تخصه فأغنى تغير صيغته عن الإعراب. قوله: مفصوله يريد: مفصول الضمير.

والمضممر ينقسم قسمين، منفصل، ومتصل.

فالمنفصل: هو الذي يصح الفصل بينه وبين عامله، ويقدم عليه إن كان مفعولاً به، نحو ما قام إلا أنت، وإياك ضربت، وبالجمله فالمنفصل ما لا يحتاج إلى ما يتصل به من إحدى الكلمات الثلاث، والمنفصل على ضربين مرفوع، ومنصوب، وبدأ بالمنفصل قبل المتصل؛ لأنه يجري مجرى الظاهر؛ لقيامه بنفسه من غير حاجة إلى اتصاله بكلمة أخرى، وبدأ بالمرفوع منه؛ لأنه أسبق من المنصوب؛ لأن وجود المنصوب يتوقف على وجود المرفوع دون العكس.

قوله: نحن وأنا هذان ضميران للمتكلم.

أما نحن فللمتكلم واحداً كان، أو اثنين، أو جماعة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، فهو للواحد المعظم في نفسه ولا شيء أعظم من الله تعالى، ويقول الاثنان: نحن قائمان، والجماعة نحن قائمون.

وبني نحن لأنه مضممر، وبني على حركة؛ لامتناع التقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة لما كان للواحد المتكلم، ومثناه، ومجموعه ومذكره، ومؤنثه فخص بأقوى الحركات وهي الضمة؛ لقوة الاسم من حيث دل على أكثر من الواحد.

وأما أنا فالاسم منه الهمزة والنون، والألف فيه لبيان حركة النون، وهي زائدة بدليل عدمها في أنت، وأنت وما زاد عليه من المخاطبين، وهذه تثبت في الوقف، وقيل: تثبت

في الوصل وحكى الفراء: أن فعلت فقال: قدم الألف على النون، وقيل: بل أشبع فتحة الهمزة فنشأت منها ألف، وهو الحق كما قالوا في صه: صاه.

وهذه الضمائر المنفصلة المرفوعة اثنا عشر، اثنان للمتكلم، وهما أنا، ونحن، وخمسة للمخاطب، وهي: أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، وخمسة للغائب، وهي: هو - هي - هما - هم - هن، وإنما كان للمخاطبين خمسة وللغائبين كذلك؛ لأن المخاطب الواحد قد يكون مذكراً ومؤنثاً فانقسم لفظه، وكذلك الجمع انقسم إلى مذكر ومؤنث فانقسم لفظه فكان أربعة، وأما المثنى فلم ينقسم لفظه وإن انقسم معناه، فلذلك كان خمسة، وهذا المضمر المرفوع المنفصل يقع في خمسة مواقع، مبتدأ، نحو أنا القائم، وخبر نحو القائم أنا، وفاعل إذا اقترن بـ "إلا" ومع الصفة الجارية على غير من هي له، نحو ما قام إلا أنا، وزيد هند ضاربته هي، ويؤكد به الضمير المتصل، نحو أضرب أنا، ويقع فصلاً، ويأتي ذكره عقيب ما نحن فيه، وخبر إن نحو إن الكريم أنت، واسم ما نحو ما أنت قائماً.

ضَمِيرُ الْفَصْلِ

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِنَّ عَرَفَا اخْتُصَّ بِهِذَا الْمُضْمَرِ
يَجِيءُ فِي كَانَ وَبَابِ إِنَّا وَبَابِ مَا أَيْضًا وَبَابِ ظَنَّا
كَمَثَلِ إِنَّهُ هُوَ الْعُفُورُ فَهُوَ فَضْلٌ زَائِدٌ ضَمِيرُ

يريد بالفصل: أن هذا الضمير لا موضع له من الإعراب، وهو بمنزلة الحرف، ومعنى الفصل أن هذا المضمّر يقع فاصلاً بين الخبر والوصف، أي: فارقاً بينهما. قوله: إن عرفاً يعني إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو قولك: زيد هو القائم، فإنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يسبق إلى وهم السامع أنه وصف للمبتدأ لا خبر عنه؛ لأن المعرفة توصف بالمعرفة فيترقب خبراً؛ لجواز أن تقول: زيد القائم عالم وبتقدير أن يكون قد جعله المتكلم خبراً يكون الكلام تاماً بالنسبة إلى المتكلم غير تام بالنسبة إلى المخاطب، فإذا أدخلت هو بين المبتدأ والخبر تعين أن يكون القائم خبراً لا وصفاً، وكذا إذا كان الخبر نكرة مضارعة للمعرفة، أي: قريبة من المعرفة بامتناع دخول حرف التعريف عليها نحو زيد هو أفضل منك؛ فإن أفعّل التفضيل ما دام موصولاً بـ "من" يمتنع دخول حرف التعريف عليه؛ لمقاربتة المعرفة.

فإن قلت: فإن النكرة المضافة إلى نكرة لا يصح دخول اللام عليها ! قلت: لكن يقبل التعريف بتعريف ما أضيف إليه، أما أفعّل التفضيل فلا يقبل ذلك، ولذلك جاز الفصل بين الاسم المعرفة والفعل المضارع؛ لكونه لا يقبل التعريف. قوله: اختص بهذا المضمّر هذا إشارة إلى ما ذكره من المضمّر المرفوع المنفصل، ومعنى الفصل أن يقع بين المبتدأ وخبره - إذا كانا معرفتين، أو الخبر أفعّل التفضيل - ضمير مرفوع منفصل واقع بين المبتدأ والخبر مطابق للمبتدأ، إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنثاً، وغيبية، وخطاباً، وقد ذكر أن هذا الفصل بهذا المضمّر يأتي في خمسة أبواب:

أحدها: باب المبتدأ والخبر على الشروط المذكورة.

والثاني: في باب كان كقوله تعالى: ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

الثالث: في باب إن كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْعُفُورُ﴾ [يوسف: ٩٨].

الرابع: في باب ما نحو: ما زيد هو القائم؛ لأنها مشبهة بـ "ليس".

الخامس: في باب ظننت نحو: ظننت زيدا هو القائم.

قال الشاعر:

وكائن بالأباطح من خليل يراني لو أُصِبْتُ هو المصابا
 فـ " هو " فصل بين المفعولين، والتقدير: يرى مصابي هو المصاب، فحذف
 المضاف وأولى الفعل ضمير المتكلم.
 وهذا الضمير لا موضع له من الإعراب؛ لأنه ليس بمبتدأ ولا خبر فلا يكون له
 موضع من الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يستحق بالتركيب ولا تركيب هنا فلا إعراب.
 فإن قيل: فهلا كان " هو " المبتدأ وما بعده الخبر، والجملة خبر عما قبله؟
 قلت: لو كان الأمر كذلك لوجب رفع الخبر في باب " كان "، والمفعول الثاني في
 باب " ظننت " لكونه جملة ولم يرفعا فلم يكن الضمير مبتدأ في غيرهما كما لم يكن
 مبتدأ فيهما.

الضمير المرفوع المتصل

وإن وصلته بفعل قلنا قُمْتُ وقُمْنَا قُمْتِ قُومِي قُمْنَا وقُمْتُمَا وقُمْتُمْ قُمْنَا قَامَا وقَامْنَا وقَامُوا وقَامْنَا

قوله: وإن وصلته بفعل يعني الضمير المرفوع الموضع المتصل، وهو ثلاثة عشر ضميراً؛ لأن ضمير المؤنث في هذا يخالف ضمير المذكر في الثنية، فائتان منها للمتكلم، وهما قمت، وقمنا فالتاء المضمومة للمتكلم، وهي فاعلة، وخمسة للمخاطب، وهي قمت، قمتما، قمتم، قمتن، وستة للغائب، وهي قام، وقامت، وقاما وقامتا، وقاموا، وقمن، وقمن للنساء.

أما التاء في قمت فضمير المتكلم، وإنما حركت لكونها على حرف واحد، فقوي بالحركة، وإنما كانت الحركة ضمة؛ لقوتها وقوة التاء لوقوعها فاعلاً وأولاً، وإنما كان هذا الضمير حرفاً واحداً؛ لأنه يتلو الضمير المستتر في نحو أقوم وذلك لا لفظ له موجود في الكلام، فلما أظهر للمتكلم لفظ كان على حرف واحد؛ لأنه على كل حال أقوى مما لا لفظ له ألبتة، وإنما كانت التاء دون غيرها من الحروف لضرب من التناسب؛ إذ كانت التاء حرفاً مهموساً، والهمس: الصوت الخفي فتناسب الهمس الإضمار؛ للقدر المشترك بينهما، وهو الخفي.

الثاني: ضمير المتكلم ومن معه، وهو النون، والألف فهو بمنزلة نحن لكنه متصل، فكان أقل حروفاً من نحن، أو لأن مفرد "نحن" "أنا" وهو حرفان: الهمزة والنون، فكانت حروف جمعه - أعني جمع المنفصل - أكثر من حروف مفرده.

وأما مفرد قمنا فهو التاء في قمت لأنها للمتكلم وهي متصلة مثل النون والألف في قمنا، والضمير في قمنا حرفان فكان أكثر من واحد.

وأما التاء في قمت فالقول فيها كالقول في ضمير المتكلم، وكانت حركتها فتحة: إما حملاً على فتحة التاء في أنت، وإما لأن المخاطب مترخ عن المتكلم فجعل له الفتح الذي هو من مخرج الألف المترخية عن مخرج الضمة التي هي من مخرج الواو. وأما التاء في قمت فكسرة التاء للفرق بين المخاطب والمخاطبة لما اشتركا في اللفظ، وقيل: لأن الكسر يشبه الياء وهي - أعني الياء - مما يؤنث بها في نحو اضربي، وتضربين والميم في قمتما لمجاوزه الواحد، ولما كانت مجاوزة الواحد مشتركة بين الثنية

والجمع أتوا بما يفرق بينهما وهو الألف، والتاء هي الاسم هنا، وقيل: تما وهو ثلاثة أحرف، والتاء هي عمدة الاسم، وإنما ضمت هذه التاء وإن كانت في الواحدة مفتوحة حملا على التاء في قمتم لمشاركة بينهما في مجاوزة الواحد.

وأما قمتم فالأصل فيه قمتمو بالواو المفيدة لمعنى الجمع؛ لأنها في مقابلة الألف في قمتما، وتحذف الواو هنا لدلالة ضمة الميم عليها، والاسم هو التاء، وقيل: المجموع وعمدة الاسم التاء. وأما قمتن فالنون المشددة فيه في مقابلة الميم والواو في قمتمو لأنها - أعني النون المشددة بحرفين، أحدهما ساكن وهو الأول كما أن الميم والواو في قمتمو أحدهما ساكن وهو الثاني.

وأما النون في قمن فهي اسم، وهي ضمير جماعة المؤنث. وباقي الضمائم معروفة، وإنما ذكرنا منه ما فيه إشكال.

الضمير المنصوب المنفصل

وَاللَّفْظُ بِالْمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ إِيَّايَ إِيَّانَا وَ مَنْ خَاطَبْتَهُ
إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَ قُلْ إِيَّاكُمَا إِيَّاكُمُورَ إِيَّاَهُمُ إِيَّاَهُمَا
إِيَّاهُ وَ إِيَّاهَا وَ إِيَّاهُنَا جَمْعُ الْإِنَاثِ مِثْلُ إِيَّاكُنَا

لما ذكر المرفوع الموضع منفصلة قبل متصلة أخذ يذكر المنصوب الموضع وبدأ بمنفصله قبل متصله على الترتيب السابق في المرفوع وقد بينا علة بدايته بالمنفصل من المرفوع فاجعله علة لبدايته بالمنصوب، وهذه الضمائر اثنا عشر موضعا أيضًا، اثنان للمتكلم وهما إياي، وإيانا، وخمسة للمخاطب وهي إياك للمذكر منه، وإياك للمؤنث منه، وإياكما للثنتين منه مذكرين كانا أو مؤنثين، وإياكم للجماعة الذكور، وإياكن للمخاطبات وخمسة للغائب وهي إياه للمذكر منه، وإياها للغائبة، وإياهما للغائبين والغائبتين، وإياهم للغائبين، وإياهن للغائبات. فهذه اثنا عشر ضميرا منصوبة منفصلة، أما نصبها فظاهر، وأما كونها منفصلة؛ فلتقدمها على العامل، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ويفصل بينها وبينه كقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، وقد جاء مفعولا به مقدما ومفعولا كما في الآيتين، وقد جاء مصدرا نحو قيام زيد إياه قمت، ف "إياه" ضمير القيام الذي هو المصدر، ومفعولا فيه على السعة، نحو قولك: يوم الجمعة إياه سرت، ف "إياه" ضمير اليوم، ومفعولا معه، كقول الشاعر:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَخْذُوقَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

ويقع معطوفا على اسم "إن"، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وخبر كان، نحو قول الشاعر:

لَمِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَيْنَنَا

وخبر ما نحو: ما هو إياك، ويقع مستثنى نحو ضرب القوم زيدا، وانطلقوا إلا إياه. وقد اختلف كلام العلماء في هذه الأسماء، والقول المنصور أن "إيا" اسم مضممر وما بعده من العلامات الدالة على المتكلم، والمخاطب والمخاطبة، والغائب، والغائبة، وتثنيتهما، وجمعهما حروف مخرصة للخطاب، وغيره، مجردة من الاسم، فالكاف في "إياك" كالكاف في "ذاك" و"أولئك" حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب،

فالكاف في إياك وأخواته كالتاء في أنت وأخواته، لكن قولهم: إياي، وإياه وما زاد عليهما نحو إيانا، وإياهما فإن هذه لم تستعمل في غير هذه الأسماء إلا اسما - أعني ياء المتكلم، وهاء الغائب، و"نا" في "إيانا" - بخلاف الكاف التي وجدت حرفا في أسماء الإشارة وغيرها، وأما ياء المتكلم فلم تستعمل إلا اسما، ولا يمنع أن يقال: إن ياء المتكلم وعلامة الغيبة جردت من معنى الاسم لتدل على ما دلت علامات الخطاب، ألا ترى أنهم قد أخرجوا بعض الضمائر - في باب الفصل بين المبتدأ والخبر - إلى باب الحروف المحضة حتى إنها لا موضع لها من الإعراب، نحو كنت أنا القائم، وكنت أنت القائم، وكنا نحن القائمين، حتى إن الخليل استعظم ذلك على ما حكاه عنه سيبويه في كتابه.

وقال الكوفيون: هذه الكلم بعد "إيا" هي الأسماء المضمرة، و"إيا" عماد عمدت به، وهذا عكس القول الأول.

وقيل: إياك بكمالها اسم مضمّر.

وذهب آخرون إلى أن "إيا" اسم ظاهر مضاف إلى هذه الضمائر، وهي الغالبة على إضافته، وحكى الخليل إضافته إلى الظاهر في قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب بجر الشواب، وهي جمع شابة، وقد صحف بعضهم هذا فقال: إياه وإيا السوات "جمع" سوءة"، والسوءة "ينبغي أن يتقيها ابن الستين ومن دونه ومن فوقه في السن، فلا اختصاص لمن بلغ الستين بذلك، وقد أوقعوا "إيا" موقع الظاهر، أنشده سيبويه:

كَأَيَّ يَوْمٍ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

فاستعمل "إيانا" في هذا البيت استعمال الظاهر، وهو النفس كأنه قال: إنما نقتل أنفسنا، وليس هو على إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل ضرورة؛ لأنه لا يكون الفاعل والمفعول كذات واحدة إلا في أفعال القلوب.

الضمير المنصوب المتصل

وإن تصل بالفعل قلت صدني والثون واق وكذلك إنني
وصدنا وصدّه وصدكا وثنّ واجمع وكذلك إنك
وقس فكل ما بقي مفهوماً وهكذا مغنيهُ معلوماً

قوله: وإن تصل بالفعل أي: وإن تصل المضمير المنصوب الموضع بالفعل، وهذه المضمرات اثنا عشر موضعاً أيضاً على ما مضى تفصيله، اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطبين، وخمسة للغائبين.

نون الوقاية

قوله: والنون واق ما يقي الشيء، أي: يحفظه؛ لأن ياء المتكلم إذا اتصلت باسم أو حرف يلزمها كسر ما قبلها لفظاً أو تقديراً، وهو محتمل فيهما، أما إذا اتصلت بالفعل لم تحتمل الكسر فيه؛ إذ كان بمعزل عن كسر آخره إعراباً أو بناءً، فزادوا نونا قبل الياء لتقع الكسرة على النون صيانة للفعل من الكسر الذي يشبه الجر، فلذلك سموها نون الوقاية؛ لأنها وقت آخر الفعل من الكسر، أي: حفظته، وإنما زيدت دون غيرها؛ لأن أولى ما زيد حروف المد واللين، فإن فاتت لمانع ما فأولى ما

خلفها من الزيادة ما أشبهها في زيادة الصوت وهو النون؛ لأنه حرف أغن، والغنة زيادة في الصوت كما أن المد كذلك، ولهذه المشابهة جعلوا النون علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كما كانت حروف المد علامات الإعراب في الأسماء الستة، والثنية، وجمع المذكر السالم.

وهذه النون تلزم الماضي مع "الياء" لتصونه عن الكسر، إما لفظاً كصدني، وإما تقديراً نحو "أعطاني، ورماني"، فإن التقدير كاللفظ.

وأما المضارع فتلزمه مع ياء المتكلم ما لم يكن رفعه بثبوت النون فإنه يجوز فيه الأمران نحو يكرموني، ويكرموني، فالحذف؛ لثقل اجتماع المثليين، والإثبات على الأصل.

فحصل من هذا أن إلحاق نون الوقاية للفعل واجب، جائز.

فالواجب في ثلاثة مواضع: في الماضي وفي الأمر، وفي المضارع ما عدا الأمثلة الخمسة، وأما الجائز ففي الأمثلة الخمسة.

قوله: وكذاك إنني لما أشبهت "إن" وأخواتها الفعل في الفعل في العمل وفي بناء
أواخرها على الفتح أدخلوها نون الوقاية لقوة شبهها بالفعل، ولا تلزم النون في "إن،
وأن"، ولكن كراهية اجتماع النونات كما لم يلزم في "يضربون"، ويختار إثبات النون
في "ليت" نحو "ليتني قائم"، لعدم اجتماع الأمثال؛ إذ لا نون في آخرها.
وقد تدخل هذه النون الأسماء والحروف، أما دخولها في الأسماء فشاذ، ومطرد،
فالشاذ دخولها على المعرب، وذلك في اسم الفاعل تشبيها له بالفعل، قال الشاعر:

وليس حاملني إلا ابن حمال

حمله على يحملني.

وأما المطرد فالمبني نحو "لن" قال الله تعالى: ﴿مَنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]
وكذلك "قدني"، و"قطني" بمعنى "حسبي" دخلت النون مع ياء المتكلم لتحفظ على
هذه الأسماء سكونها الذي بنيت عليه.
وأما الحروف فمثل "من"، و"عن"، تقول: "مني، وعني" لتحفظ السكون على
الحرف.

وقوله: وقس فكل ما بقي مفهوم أي: ما بقي من تمام الاثنى عشر مضمرا قسه على
ما تقدم من المضمرات فهو مثله وذلك لأنه لم يمثل من المضمرة المتصلة المنصوب
الموضع إلا بأربعة ضمائر، وهي صدني، وصدنا، وصدته، وصدك، وذكر التثنية والجمع
بغير مثال، فلذلك قال: "قس على ما تقدم"، أي: اجعل اثنين للمتكلم وهما صدني،
وصدنا، وخمسة للمخاطب وهي صدك، صدك، صدكما، صدكم، صدكن.

وقوله: وهكذا مغيبه معلوم أي: كما علم غائب الضمير المنفصل وهو خمسة
كذلك، هذ وهي "صدته، صدها، صدهما، صدهم، صدهن".

قوله: وكذاك إن كان يعني في اختلاف صيغ المضميرين على الترتيب المذكور في
الفعل، وهو اثنا عشر مضمرا.

المُضْمَرُ الْمَجْرُورُ

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ حَتَّمَا يَتَّصِلُ بِالِاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلُ
نَحْوُ غَلَامِي لِي عَلَى مَا قُدِّمًا وَأَشْرَعُ الْآنَ أَبِينُ الْمُبْهَمَ

قوله: المضمّر المجرور أي: المجرور الموضع، قوله: حتما يتصل أي بعامله وجوبا، وإنما وجب اتصاله؛ لأن المضمّر خلف عن المظهر ونائب عنه، والمظهر المجرور لا يجوز تقديمه على عامله ولا الفصل بينه وبين عامله فمضمّره كذلك، ولما كان المظهر المرفوع والمنصوب يصح فيهما التقديم نحو زيد ضرب، وعمرا أكرمت جاز في ضميريهما ما جاز فيهما، ألا ترى أن قولك: مررت بزيد، لا يجوز تقديم زيد على الباء، ولا الفصل بينه وبينها مع قيامه بنفسه فما ظنك بالمضمّر الذي هو على حرف واحد، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: " ليس ينفصل ".
فإن قلت: فقوله: حتما يتصل يغني عنه.

قلت: لا، لأن المرفوع والمنصوب قد يتصلان حتما في نحو ضربت ولا يجوز ضرب أنا، وكذلك ضربتك، ولا يجوز ضربت إياك ومع ذلك فقد ينفصلان في بعض المواضع.

قوله: نحو غلامي لي، بين هذا المثال أن الضمير المجرور إنما يتصل بحرف الجر، أو بالاسم وقد مثل بهما وفق الحكم السابق من قوله: يتصل بالاسم أو بالحرف، أما التمثيل فقوله: غلامي.

قوله: على ما قدما أي: على الترتيب الذي سبق في الاثنى عشر ضميرا، منها اثنان للمتكلم، وخمسة المخاطبين، وخمسة للغائبين، والياء في غلامي، ولي ضميرا المتكلم، أحدهما متصل بالحرف، والآخر متصل بالاسم، والمضاف إليه يتنزل منزلة الجزء من المضاف، وهو التنوين، وكذلك الجار بمنزلة الجزء المجرور، ألا ترى إلى قولهم: هذا حب رمانى، والتقدير: هذا حبي؛ لأن الذي لك هو الحب لا الرمان، فلولا أن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد لما جاز إضافة الحب إلى الرمان، لكن لما أضيف الرمان إلى الياء صار جميعا كالاسم الواحد، وهذه الياء تسكن لأنها لا تقع إلا متصلة بجارها، والأصل السكون، وقد تحرك بالفتح دون غيره لثقل الضم والكسر على الياء، وإن وقعت ياء المتكلم بعد الألف حركت البتة، لالتقاء الساكنين، نحو: عصاي.

واعلم أن هذه الأسماء إما أن تكون حروفها مهموسة كالهاء في غلامه، والكاف في غلامك، والتاء في قمت، وإما أن يكون فيها حرف مد أو شبه حرف المد، لا تجد مضمرًا يخلو من ذلك، والهمس والمد قريبان من معنى الإضممار؛ لأن الهمس قريب من الإخفاء، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعْ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨] أي صوتًا خفيًا، وكذلك الحرف اللين ضعيف خفي بالنسبة إلى الحرف الشديد فانظر كيف وافقت حروف المضمرات أسماءها في المعنى.

وعدد هذه المضمرات ستون مضمرًا، ومن جعل الياء في تضربين اسما قال: إنها أحد وستون مضمرًا، وإنما كانت كذلك لأنه قد تبين أن كل قسم منها اثنا عشر وهي خمسة أقسام، والمنفصل قسمان مرفوع ومنصوب، ومجرور، والخمسة إذا ضربت في اثني عشر كانت ستين مضمرًا، البارز منها ثمانية وخمسون، والمستتر منها اثنان وهو ضمير الواحد الغائب نحو زيد قام، والواحدة الغائبة نحو هند قامت.

القِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْمَعَارِفِ المبهم

فَالْمُبْهَمُ الْمُوَصُولُ وَالْإِشَارَةُ شَرَطْتُ فِي كِلَيْهِمَا انْحِصَارَهُ

قوله: المبهم الموصول والإشارة يريد أن المبهم هو الاسم الموصول، واسم الإشارة، أي: المبهم هو هذان الصنفان من الكلام.

وقوله: شرطت في كليهما انحصاره أي: شرطت انحصار المبهم في كلا هذين النوعين.

فإن قلت: الإبهام يضاد التعريف فكيف يكون معرفة؟

قلت: الإبهام ليس يضاد التعريف، بل ضد التعريف التنكير، بل الإبهام يخالف التعريف لا يضاده، ومخالف الشيء يجامعه بخلاف ضده، لكن ضد الإبهام الإبانة والإيضاح.

ومعنى كون هذه الأسماء مبهمة كونها لا تستقر على مسمى، ولا تلزمه، وتفتقر إلى ما يبينها فهي كالمضممر في كونه لا يستقر على مسمى بل كل واحد من المتكلمين يقول: أنا فعلت، وكذلك المخاطب، فلما كانت هذه الأسماء قبل استعمالها في المشار إليه لا يختص بها شيء بل يصح إطلاقها على الجماد والحيوان كانت مبهمة باعتبار استعمالها، فأما حين الإشارة بها فلا تستعمل إلا في معين، فهي معرفة، وهي مبهمة باعتبار وضعها، ولذلك قالوا في حد اسم الإشارة: ما وضع لمشار إليه. وهذا الرسم لمن يعرف الإشارة لغة ولا يعرف أسماءها، وكذلك الموصول: هو مبهم معرفة، لما ذكرنا، ولذلك يحتاج إلى الإبانة بالصلة، كما تحتاج أسماء الإشارة إلى الإبانة بالصفة.

الْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ

وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صَلَةً بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ عَادِلُهُ
وَهِيَ تَكُونُ خَبْرِيَّةً يَصَحُّ الصِّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَضَحٌّ

قوله: وذلك الموصول أي: وذلك الموصول الذي هو أحد قسمي المبهم.

قوله: يحتاج صله أي: يحتاج إلى صلة.

قوله: بجملة احتراز فيه من المفرد؛ إذ لا يكون صلة إلا للألف واللام بمعنى الذي.

قوله: فيها ضمير أي: في الجملة، وفيه احتراز من قولهم: مررت بالذي قام عمرو

فإنه لا يجوز، لخلو الجملة عن الضمير الرابط لها بالموصول.

قوله: عادله أي: يكون معادلاً للموصول، أي: مطابقاً له إفراداً، وتثنية، وجمعاً،

وتذكيراً وتأنيثاً، وإنما وجب أن يعادل الضمير الموصول؛ لأنه له وهو هو في المعنى.

قوله: خبرية فيه احتراز من الجمل الأمرية والنهيية والاستفهامية، فإنها لا تكون

صلة؛ لأنه لا يصح فيها التصديق والتكذيب.

قوله: الصدق والتكذيب فيها متضح هذا تفسير لقوله: خبرية، وتعريف لها؛ لأنهم

يعرفون الجملة الخبرية بأنها التي: يصح فيها التصديق والتكذيب، أي: هي قابلة لهما

على سبيل البذل.

والصدق فاعل يصح، والتكذيب مبتدأ، ومتضح خبره، والواو للحال، والتقدير:

يصح الصدق فيها إذ التكذيب فيها متضح، وقالوا في تعريف الصلة: هي كل جملة

خبرية موضحة غير مفتقرة إلى كلام، وفيها عائد، وقد شرحنا القيود فيما تقدم.

بقي قولهم موضحة فيه احتراز عن الجملة التعجبية فلا تقع صلة؛ لإبهامها، إذ

المبهم لا يوضح المبهم، وقولهم: غير مفتقرة إلى كلام، فيه احتراز من الجملة

الاستدراكية نحو ما قام زيد لكن عمرو منطلق.

وقالوا في حد الموصول: هو ما احتا إلى صلة ليكون بها جزءاً من الكلام وهذا

التعريف اصطلاحياً، لمن يعرف وضع الموصول لغة.

ومنهم من قال: ما وصل بجملة، والأول أجود، لأن الألف واللام من الموصولات

ولا توصل بجملة بل بمفرد.

نَحْوُ الَّذِي قَامَ وَ مِثْلُهُ الَّتِي وَمَنْ وَمَا وَ الْجَمْعُ وَ الشَّيْءُ

نَحْوُ الَّذِينَ وَ الَّذِينَ وَ الْأَلَى وَ اللَّاءِ وَ اللَّاتِي وَ ذُو قَدْ نَقْلًا
عَنْ طَيِّءٍ فِي ذُو حَفَزْتُ شَاهِدُ كَذَا الْأَوَّلَى فِي الشَّعْرِ أَيْضًا وَارِدُ
وَ ذَا الَّذِي مَعَ مَا فَقُلْ مَاذَا تَرَى مَعْنَاهُ مَا الَّذِي تَرَى مُسْتَخْبِرًا
وَ أَيُّ الْمُؤْصُولُ وَ اللَّامُ الَّتِي تُوَصَّلُ كَالْمُغْطَى بِهِ بِالصِّفَةِ

أخذ يذكر عدد الأسماء الموصولة وهي تسعة غير فروع " الذي " والتي وتشتيهما وجمعهما، ولا خلاف في اسمية هذه الموصولات إلا الألف واللام؛ فإن في اسميتهما خلافا.

قوله: نحو الذي قام ومثله التي أي: التي مثل الذي في الأفراد، وفي كونه موصولا، وليس مثله في التذكير، والذي ومثناه ومجموعه ثلاثة، والتي ومثناها ومجموعها ثلاثة أيضًا.

وأي ومؤنثه آية، ومن وما فهذه عشرة، وهي التي يكثر استعمالها في الكلام. وأما ذو في لغة طيئ، وذا مع ما الاستفهامية والأوى فقليلة الاستعمال، وهي بها ثلاثة عشر اسما.

وأما اللام ففرع على الذي إذا كانت لمذكر، وعلى التي إذا كانت لمؤنث. وهذه الأسماء مبنية؛ لشبهها بالحرف؛ لأنها تفتقر إلى الصلة كافتقار الحرف إلى غيره إلا أيا فإنها معربة إما لتمكنها بالإضافة، وإما حملا على نظيرها وهو بعض، وإما حملا على نقيضها وهو كل وإما لأنها خرجت منبهة على أن الأصل فيما بني من الأسماء أن يكون معربا.

وإنما أتوا بالذي، والتي توصلا إلى وصف المعارف بالجمل ليحصل للمعرفة نصيب من الوصف بالجملة، لكن الجملة نكرة، والنكرة لا توصف بها المعرفة، فأتوا بـ " الذي " وصلة إلى الوصف بالجملة كما أتوا بـ " ذو " التي بمعنى صاحب توصلا إلى الوصف باسم الجنس، وبـ " أي " توصلا إلى نداء المعارف باللام، وبـ " الفاء " توصلا إلى المجازاة بالجملة الاسمية، ولم يصفوا بـ " من "، و " ما "؛ لأنهما على لفظ الحروف؛ لكونهما على حرفين وليس من الصفات ما هو كذلك، وأيضا فإن " من " مختصة بالعقلاء، و " ما " مختصة بغيرهم، و " الذي " غير مختص.

فإن قيل: فـ " أي " غير مختصة وهي على ثلاثة أحرف؟

قلت: أي تفيد البعض إذا قلت: ضربت أيهم عندك وتلزمها الإضافة فتمنعها من دخول اللام، فلذلك كانت الذي، والتي أحق بأن يتوصل بهما إلى الوصف بالجملة، ولأنهما أدخل في حيز الأسماء من باقي الموصولات بدليل تثنيتهما وجمعهما مطلقا بخلاف أي فإنها لا تثنى ولا تجمع إلا في الوقف إذا سألت بها عن نكرة، ولصحة تقديرهما بالمفرد نحو مررت بالرجل الذي ضرب، فإنه يجوز أن تقدر الذي ضرب بـ"الضارب" كقولك: مررت بالرجل الضارب ولا يصح تقدير باقي الموصولات هذا التقدير؛ لخلوها من الألف واللام المخلصة لفظ الصفة، والألف واللام في الذي، والتي زائدتان، وأصله "لذ" مثل "شج، وعم" فزادوا اللام ليقوى شبهه بألفاظ الصفات.

فإن قيل: لو كانت اللام زائدة لجاز حذفها!

قلت: ليس كل زائد يجوز حذفه؛ فإن الألف واللام في "الآن" زائدة، ولا يجوز حذفها، وليس الألف واللام فيهما للتعريف بل هما يتعرفان بصلتهما، فلذلك قلنا: إنهما زائدتان بدليل أن "من، وما" معارف ولا لام فيهما.

فإن قيل: فالصلة جملة والجملة عندهم نكرات فهي نكرة والموصولة نكرة فمن أين جاء التعريف؟ وكيف يتعرف النكرة بالنكرة؟ أم كيف يعطي غيره التعريف ما لا تعريف فيه؟

قيل: لا يصح أن تكون الجملة صلة حتى تكون معلومة عند المخاطب، مشهورة عنده غاية الاشتهار، كرجل تعلم أنه قد قدم من البصرة واشتهر قدومه ولم تره ثم ترى شخصا فتقول: من هذا؟ فيقال لك: هذا الذي قدم من البصرة، أي: هذا الذي علمت القدوم المنسوب إليه، وإذا كانت معلومة وهي جزء من الموصول، والموصول جزء منها فجزء المعلوم معلوم، فهذا معنى قولهم: إن هذه الأسماء تعرفت بصلاتها.

وفي "الذي" وجمعها لغات:

أحدها الذي بتشديد الياء بوزن فعيل، قال الشاعر:

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمُهُ بِمَالٍ مِّنَ الْأَقْوَامِ إِلَّا لِلَّذِي

ثم الذي بتخفيف الياء وهي اللغة المشهورة فيها.

ثم اللذ بحذف الياء وكسر الذال، ثم اللذ بسكون الذال مبالغة في التخفيف، وقد تحذف بأسرها ويكتفي باللام الداخلة عليها ولذلك حكم الكوفيون بأن أصلها الذال وحدها لما لحقها من التغيير والحذف.

قوله: نحو اللذين والذين مثال للتثنية والجمع، فرفع التثنية بالالف ونصبها وجرها بالياء، وأما الجمع فعلى كل حال بالياء تنبيهاً على أنه في التثنية مبني كما في الجمع، وقد جعلوا رفع الجمع بالواو، فقالوا في جمعه الذون بالواو في الرفع، وبالياء في الجر والنصب وهي لغة قليلة، وهو عند المحققين في هذه ليس بمعرب بل هو لغة تقال بالواو، كما قال:

وَلَهُمَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

وقد يحذف النون في الجمع والتثنية تخفيفاً لطول الاسم بالصلة مع العلم بها. وأما لغات التي في جمعها فلغات كثيرة ليست بجارية على الواحد، والأصل منها اثنان اللائي، واللاتي وهما اللتان ذكرهما في قوله: واللاتي واللاتي ثم تحذف الياء منها وتلين الهمزة. وأما اللواتي فجمع اللاتي وهو جمع الجمع، وحذفوا أيضاً التاء بعد حذف الياء، فقالوا: اللوا في اللواتي.

وأما ذو في لغة طيئ فإنها تستعمل على كل حال بالواو تقول: مررت بذو قام، أي: بالذي قام، وهي في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد، قال الشاعر:

وَبُئِرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: التي حفرت، والتي طويت ولم يؤنث ذو وإن كان نعنا للبر وهو مؤنث، وأكثر ما توصل بالجملة الفعلية.

وأما قوله: كذا لألى في الشعر أيضاً وارد فالألى اسم مرتجل يفهم منه ما يفهم من الذي، قال الشاعر:

فَإِنْ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَحْذِلُونِي عَلِي حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ
أي: الذين يخذلونني.

وأما قوله: "وذا الذي مع ما"، "ذا" إذا وقعت بعد "ما" الاستفهامية تكون موصولة كـ "الذي"، تقول "ماذا صنعت؟ أي: ما الذي صنعت؟ وصلة ذا صنعت، أي: ما الذي صنعت، والعائد محذوف، أي صنعته، وما مبتدأ، وذا خبرها، ويكون جوابها على هذا مرفوعاً، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرفع، وإن جعلت "ذا" و"ما" بمنزلة كلمة واحدة - أي: ألغيت "ذا" أو جعلتها زائدة - أوقعت الفعل على "ما" كأنك قلت: أي شيء صنعت؟ فالجواب منصوب، وقرئ: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ بالنصب على تقدير إلغاء ذا فكأنه قال - والله أعلم - أي شيء ينفقون؟ قل العفو أي: ينفقون العفو.

قوله: وأي الموصول، أما أي فإذا وصلتها بمفرد بنيتها على الضم؛ لتقصانها بحذف جزء صلتها، قال الشاعر:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

والتقدير على أيهم هو أفضل، فحذف المبتدأ وبنائها على الضم، فتقول على هذا: مررت بأيهم قائم فتبنيها على الضم، فإن قلت: مررت بأيهم هو قائم، جررتها وأعربتها، لتمامها بتمام صلتها.

قوله: واللام التي توصل الألف واللام في قوله: المعطي اسم بدليل عود الضمير عليها، مفردا ومثنى ومجموعا، ولو كانت حرفا لم تحتج إلى العائد كالحروف الموصولة وهي " ما "، و " أن " الثقيلة، وأن الخفيفة المفتوحة الهمزة، فإنك تقول: سرنى ما فعل زيد، وسرنى أن يقوم زيد، وسرنى أن زيدا قائم، ولا عائد يرجع من الصلة إلى هذه الحروف الثلاثة، فعود الضمير إلى الألف واللام دليل على أن اللام اسم.

فإن قيل: لو كانت اسما لما أفادت التعريف في الصلة التي تدخل عليها ! قلت: التحقيق في الأسماء الموصولة أنها معارف، وتعريفها بالوضع لا بصلاتها، وأن صلاتها ليست معرفة لها بل هي مبينة لإبهامها وموضحة لها، فلذلك قالوا: الذي وضعت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، والصلة لا بد أن تكون بين شيئين؛ وله شبه بكل واحد منهما، والجملة منهما، والجملة نكرة فأشبهتها بالإبهام، والموصوف بـ " الذي " معرفة فأشبهته بالتعريف، فـ " الذي " وأخواتها إبهامها ظن قوم أنها نكرات، وقد بينا أن الإبهام لا يضاد التعريف، فوازن الذي وزان أسماء الإشارة في الإبهام، وكما تحتاج أسماء الإشارة إلى صفة تزيل إبهامها، وهي مع ذلك معارف فكذلك الذي معرفة ويحتاج إلى جملة تزيل إبهامه؛ لأنه لا يستقر على مسمى كأسماء الإشارة، وكما أن المضممر معرفة ويحتاج إلى ظاهر يفسره فكذلك الذي معرفة ويحتاج إلى جملة توضحه، وهذا خلاف ما عليه الجمهور، ولكن الحق أحق أن يتبع.

ولا توصل اللام إلا بالجملة الفعلية دون الاسمية؛ لأن الجملة الفعلية يسبك منها اسم فاعل أو اسم مفعول بحسب المعنى، بخلاف الاسمية، فإنه لا يتأتى ذلك فيها، وإنما سبكوا من الفعل اسم فاعل مراعاة للفظ اللام، إذ كانت في اللفظ والصورة كلام التعريف، ولام التعريف لا يدخل إلا على المفرد، وهذه الصفة الداخلة عليها الألف واللام في تأويل الفعل، ألا ترى أن معنى قولك: الضارب زيدا، والذي ضرب زيدا واحد، والذي يدل على أن اسم الفاعل هنا في تأويل الفعل أنهم يعملونه إذا كان لما

مضى من الزمان نحو الضارب زيدا أمس، ولو قلت: هذا ضارب زيدا أمس بنصب زيد
لم يجز، وتقول: الضارب زيدا أمس، والضارب غدا، والضارب الآن فتقرنه بكل واحد
من الأزمنة.

بَابُ الْإِخْبَارِ بِالَّذِي وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ

وَمِنْهُ بَابُ اسْمِهِ الْإِخْبَارُ بِالَّذِي كَمَا تَخْتَارُ
وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ ذَا بَالٍ أَوْ بِالَّذِي فَتَنْظُرُ

قوله: ومنه أي: ومن الموصول باب يسمى باب الإخبار، ومعنى قولهم: الإخبار هو أن يقال لك: كيف تخبر عن زيد من قولك: ضربت زيدا؟ فتقول: الذي ضربت، ف " الذي " مبتدأ، وضربت صلتها والعائد محذوف تقديره الذي ضربته زيد: فحذف العائد؛ لأنه مفعول وزيد خبر عن الذي.

فإن قيل: فإنك لم تخبر عن زيد بل عن الذي فكيف يقولون: أخبر عن زيد ويجعلونه خبرا لا مخبرا عنه؟

قلت: إنما قالوا ذلك؛ لأن الخبر إذا كان مفردا كان المبتدأ في المعنى، بمعنى أن لفظ الخبر صادق على المبتدأ، وإذا كان الخبر في هذا الباب هو الذي في المعنى والذي مخبر عنه ب " زيد، و " زيد " هو " الذي " ف " زيد " مخبر عنه في المعنى، فهو في المعنى مخبر عنه، وإن كان في اللفظ خبرا، فمعنى قولهم: أخبر عنه أي: أخبر عن معناه لا عن لفظه.

قوله: بَالٍ أي: بالألف واللام، وأما قوله: بالذي فظاهر المعنى، وقوله: كما تختار أي: بأيهما شئت إذا كانت الصلة فعلا متصرفا، ولذلك قيد الاختيار بالشرط فقال: إن كان عامل له تصرفا.

فإن قلت: فما معنى قوله: الإخبار بَالٍ وبالذي، والألف واللام مخبر عنهما لا بهما؟

قلت: الجواب عن هذا هو الجواب عن قولهم أخبر عن زيد، وإن كان مخبرا به، يريد: في المعنى لا في اللفظ، ويجوز أن تكون الباء بمعنى عن، ويجوز أن تكون الباء للاستعانة، أي: أخبرت مستعينا على الإخبار بالذي، أو متوصلا إليه بالذي.

إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفًا وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعْرَفَا

عامل اسم كان وله نعت ل " عامل "، وتصرفا خبر كان على تقدير حذف مضاف، أي ذا تصرف، والضمير في قوله: له ضمير المخبر عنه، ويحتمل أن يعود على عامل. وقوله: له تصرفا احترز فيه من الجملة الاسمية فإنه لا يصح الإخبار فيها بالألف واللام، بل الذي وحده، واحترز به أيضًا من الأفعال التي لا تصرف لها كنعم، وبئس،

وحبذا، وفعل التعجب، وعسى، وليس، فإنه ليس لك الاختيار في هذه بأن تخبر فيها كما تختار: إن شئت بالذي، وإن شئت باللام، بل يتعين الإخبار في هذه بـ "الذي" فقط؛ لأن الفعل إذا لم يتصرف لم يبين منه اسم فاعل، وإذا لم يبين منه اسم فاعل لم يصح دخول الألف واللام عليه، وإذا تعذر دخولهما عليه تعذر الإخبار فيه بهما، فأما الفعل المتصرف فتخبر عن الاسم فيه بأيهما شئت، نحو مررت بزيد، فتقول في الإخبار عن زيد بالذي: الذي مررت به زيد، وبالألف واللام المار به أنا زيد.

فمجال الذي في باب الإخبار أوسع من مجال اللام، فكل ما يخبر عنه بالألف واللام يجوز الإخبار عنه بـ "الذي" إلا ما قل ولا ينعكس.

وقولنا: إلا ما قل فيه احتراز عن مثل قولهم: مررت بالقائم أخواه لا القاعدين بجر القاعدين عطفا على القائم، قال الأخفش: ولو قلت: مررت بالذي قام أخواه لا الذي قعدا لم يجز، لأن الضمير في قعدا عائد على الأخوين لا على الذي فلم يجز؛ لبقاء الموصول الثاني بلا عائد.

قوله: وكان مما جاز أن يعرفا احتراز به من الحال، والتمييز، والمصدر القائم مقام الحال، ومعمول لا؛ لأن ما لا يصح تعريفه لا يصح إضماره وما لا يصح إضماره لا يصح الإخبار عنه.

وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِي مُضْمَرُهُ

قوله: وكان مما جاز أن تضمره احتراز به من اسم الفاعل العامل، واسم المفعول العامل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل، والمصدر العامل؛ لأنك إذا أخبرت عن اسم الفاعل تجعل موضعه ضميرا وتؤخره إلى آخر الكلام، فتقول مثلا في مثل زيد ضارب عمرا: الذي زيد هو عمرا ضارب فتجعل الضمير عاملا في عمرو والمضمر لا يعمل، وكذلك الصفة، نحو ضربت زيدا الظريف لا يجوز الذي ضربت زيدا إياه الظريف؛ لأن المضمر لا يوصف به، وكذلك الموصوف على انفراده لا يخبر عنه؛ لأن المصدر لا يوصف كما لا يوصف به، وكذلك المضاف على انفراده، لأن المضمر لا يضاف، فإن أخرت المضاف والمضاف إليه جميعا جاز، فتقول في نحو ضربت غلام زيد: الذي ضربته غلام زيد، وكذا إذا أخرت الموصوف مع صفته جاز الإخبار عنه، نحو مررت بزيد الكريم فتقول: الذي مررت به زيد الكريم، وكذلك كل حرف جر لا يدخل على المضمر كـ "رب"، "و"، "مذ"، "و"، "منذ"، "و"، "كاف" التشبيه، و"حتى"، "و"، "تاء" القسم، و"واو" القسم.

قوله: وأن تعيد للذي مضمره أي: وجاز أن يعود المضمرة على الذي واحترز به من قولك: زيد مررت به فلا يجوز الإخبار عن الضمير المجرور في قولك: " به "؛ لأنه عائد على زيد، فإذا أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد من الجملة، فكنت تقول مثلاً: الذي مررت به هو، فإن أعدت الهاء في به على الذي بقي زيد بلا عائد، فإن أعدتها على المبتدأ الذي هو زيد بقي الذي بلا عائد، وهو لا يصح أن يكون عائداً على الذي؛ لأنه خبر، والعائد إنما يكون من الصلة، والخبر ليس بصلة، ولا منها، وكذلك الضمير في منطلق من قولك: زيد منطلق لا يجوز الإخبار عن هذا الضمير المستتر في منطلق، لأنه مستحق لزيد، فإن عاد على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وكذلك قولك: زيد ضربت غلامه، لا يجوز الإخبار عن غلامه فتقول: الذي زيد ضربته غلامه؛ لأن الهاء مستحقة لزيد، فبقي الموصول بلا عائد.

فَأَنْقُلْ لِأَخِرِ الْكَلَامِ الْأِسْمَا وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا
وَأَنْتِ بِأَلْ وَبِالَّذِي ابْتِدَاءً خَبَرُهُ مَا فِي الْأَخِيرِ جَاءَا
نَحْوُ الَّذِي يَتَقَوْمٌ مِّنَّا عَمَرُو وَالضَّارِبُ الْغُلَامَ مِّنَّا بَكُرُ
فَفِي يَتَقَوْمٌ مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرُ كَذَاكَ فِي الضَّارِبِ ذَكَرُ مَا ظَهَرَ
وَتَنِّ وَاجْمَعِ ثُمَّ أَنْتِ مُخْبِرَا بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلَامُ خَبَرَا
قوله:

فَأَنْقُلْ لِأَخِرِ الْكَلَامِ الْأِسْمَا

خرج به ضمير الشأن، فلا يجوز الإخبار عنه؛ لاستحقاقه صدر الكلام، فتأخيره يخرج عن موضعه، أي: عن كونه وضع مصدرا ليفسر بجملة بعده، ويمكن إخراج ضمير الشأن أيضاً بقوله: واجعل مكانه ضميراً حتماً؛ لأن ضمير الشأن لا ضمير له فيجعل مكانه، وإنما أخرت الاسم الذي تخبر به إلى آخر الكلام ليحصل به بيان المبهم، أعني: الذي.
قوله:

وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا

إنما وجب أن يجعل مكان الاسم الذي يؤخر ويخبر به عن الذي ضميراً ليربط الصلة بالموصول.

قوله:

وَ أَتِ بِأَلٍ وَ بِالَّذِي ابْتَدَأَ

إنما صدر الموصول، لأنه هو الذي يقصد إلى الإخبار عنه، فلا بد من تصدير الذي: أو الألف واللام، فتجعله مبتدأ، وخبره الاسم المنقول إلى آخر الكلام الذي عناه بقوله: خبره ما في الأخير جاء أي: خبر الذي الاسم الذي وقع أخيراً، ثم أخذ في التمثيل فقال: نحو الذي يقوم منا عمرو ومعناه إذا قيل لك: كيف تخبر عن عمرو من قولك: يقوم عمرو؟، فتقول: الذي يقوم عمرو، فـ "الذي" مبتدأ، و"عمرو" خبره، وما بينهما من الفعل والفاعل المضمرة صلة الذي وعائده، والعائد على الذي هو الضمير في يقوم من قولك الذي يقوم عمرو وهو الذي أراد بقوله: ففي يقوم مضمرة الذي استتر. أي: في يقوم ضمير هو فاعله مستتر يعود على الذي ويرز ذلك الضمير في التثنية والجمع فتقول: اللذان يقومان العمران والذين يقومون الرجال، والتي قامت هند، وإلى هذا أشار بقوله:

وَتَنِّ وَ أَجْمَعُ ثُمَّ أَنْتَ مُخْبِرًا

قوله:

وَ الضَّارِبُ الْغُلَامَ مِّنَّا بِكُرٍ

تمثيل بالألف واللام ففي ضارب الذي هو صلة الألف واللام ضمير يعود عليهما، وإليه أشار بقوله:

كَذَاكَ فِي الضَّارِبِ ذِكْرُ مَا ظَهَرَ

أي: في اسم الفاعل ضمير مفرد يرجع إلى اللام، وهو الذكر الذي عناه بقوله: ذكر ما ظهر أي: ضمير ما ظهر، والذي ظهر هو زيد أي: في الضارب ضمير زيد يعود إلى اللام كما كان في يقوم من قوله: الذي يقوم منا عمرو، وضمير عمرو يعود على الذي. ولا تدخل اللام إلا على جملة فعلية لفعلها تصرف؛ ليصاغ منها اسم الفاعل، فهي - أعني الألف واللام - فرع على الذي فهي منحطة عنها، ولزمت الإخبار في الفعل الذي يشتق منه اسم الفاعل أو اسم المفعول، وعند الكوفيين يجوز إدخالها على الجملة الاسمية، أنشدوا:

مِنَ النَّفْرِ، الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ

فرسول الله مبتدأ، ومنهم خبره، فادخلوا اللام على المبتدأ والخبر.

قوله: بشرط أن يأتي الكلام خبراً فيه احتراز من الاستفهام، ومعمول الأمر والنهي، فلا يخبر عن الاسم في شيء من ذلك، لامتناع شيء من هذه صلة.
فإذا قلت: ليقم زيد فلا يجوز الذي ليقم زيد؛ لأن فعل الأمر لا يحتمل التصديق والتكذيب فلا يكون صلة.

ولنذكر الآن مسائل يستعان بها على معرفة هذا الشأن، ولنبدأ بالإخبار في باب المبتدأ والخبر نحو زيد قائم ولا يصح الإخبار فيه إلا بالذي فإذا أخبرت عن المبتدأ قلت: الذي هو قائم زيد فجعلت موضع زيد ضميراً منفصلاً - لعدم ما يتصل به من اسم أو فعل أو حرف - معرباً بإعراب زيد أي: موضعه رفع بالابتداء، ف الذي مبتدأ، وزيد خبره، وما بينهما من المبتدأ والخبر صلة الذي فإذا أخبرت عن قائم قلت: الذي زيد هو قائم ف "الذي" مبتدأ، و "قائم" خبره، و "زيد" مبتدأ، و "هو" خبره، وهما صلة "الذي"، وتقول "أنت قائم" فإذا أخبرت عن أنت قلت: الذي هو قائم أنت، ف "الذي" مبتدأ، وأنت خبره، وجعلت موضع ضمير المخاطب ضمير غائب، فإن أخبرت عن قائم، قلت: الذي أنت هو قائم فجعلت موضع الخبر ضميراً.

والثاني: الإخبار عن اسم إن نحو: إن زيدا قائم، تقول: الذي إنه قام زيد، وعن قائم: الذي إن زيدا هو قائم، وعن إنني قائم إذا أخبرت عن الياء قلت: الذي إنه قائم أنا فتجعل موضع ضمير المتكلم غائباً، ولا يصح الإخبار عن معمول ليت، ولعل، ولكن أما "ليت، ولعل" فلا يحتمل ما بعدهما التصديق والتكذيب، فلا يكون صلة، وأما لكن فلا تكون صلة؛ لافتقارها إلى جملة أخرى، الثالث: باب كان نحو كان زيد قائماً تقول: الذي كان قائماً، ف "الذي" مبتدأ، وزيد خبره، وفي كان ضمير مرفوع مستتر هو اسمها عائد إلى الذي، وقائماً خبرها، وهي مع اسمها وخبرها صلة الذي، وأما الإخبار عن خبر كان عند من يجيزه في نحو كان زيد عبد الله الذي كان زيد إياه عبد الله، ف "الذي" مبتدأ، و "عبد الله" خبره، وما بينها صلة "الذي"، وبالألف واللام عن اسمها قلت: الكائن قائماً زيد، وعن الخبر عند من يجيز ذلك: الكائن زيد عبد الله، ف "الكائن" مبتدأ، وعبد الله خبره، و "زيد" اسم كان، والهاء في الكائن خبرها مقدماً على اسمها؛ ليصح اتصاله بها، وتقول أيضاً: الكائن زيد إياه عبد الله فتؤخر الخبر إذا فصلته.

الرابع: باب ظننت إذا قلت: ظننت زيدا أخاك، فإن أخبرت عن زيد قلت الذي ظننته أخاك زيد، وعن الأخ الذي ظننت زيدا إياه أخوك، فإن أخبرت عن التاء - أعني الفاعل - قلت: الذي ظن زيدا أخاك أنا، ف "الذي" مبتدأ، و "أنا" خبره، وكان

الضمير قبل الإخبار في: ظننت بارزا وهو التاء فصار به مستترا؛ لأنه مرفوع عائد على " الذي " ولا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين.

الخامس: الإخبار عن الفاعل وقد مضى في قوله: نحو الذي يقوم منا عمرو.

السادس: الإخبار عن المفعول به نحو ضربت زيدا تقول: الذي ضربت زيد ف"الذي " مبتدأ، و" زيد " خبره، و" ضربت " صلة، و" الهاء " التي هي الضمير العائد محذوفة؛ لكونها مفعولا به، وإن شئت قلت: الذي ضربته زيد فثبت الهاء، وبالألف واللام الضاربه أنا زيد، ف" الضاربه " مبتدأ و" الهاء " عائدة إلى الألف واللام، وزيد خبر الضاربه، ولا يحسن حذف الهاء هنا، لأنها مجرورة عند سيبويه.

السابع: المتعدي إلى مفعولين مغايرين، نحو كسوت عبد الله ثوبا تقول: الذي كسوت ثوبا عبد الله، وإن شئت أظهرت الهاء، فقلت: الذي كسوته ثوبا عبد الله، ولكنك حذفها؛ لأنه يجوز حذف أحد المفعولين، ف" الذي " مبتدأ، و" عبد الله " خبره، وما بينهما صلة، وإن أخبرت عن ثوب قلت: الذي كسوت عبد الله إياه ثوب، وإن شئت قلت: الذي كسوته عبد الله ثوب فتقدم المفعول الثاني؛ لأمن اللبس، وبالألف واللام قلت: الكاسيه أنا ثوبا عبد الله، ف" الكاسيه " مبتدأ، وخبره عبد الله، وعن الثوب: الكاسي أنا عبد الله إياه ثوب ف" الكاسي " مبتدأ، و" ثوب " خبره، وإنما أبرزت الضمير وهو أنا لأن اسم الفاعل جرى على غير من هو له، لأن الألف واللام للمفعول، والفعل للمتكلم فقد جرى فعل المتكلم صلة للألف، وهما لأحد المفعولين.

الثامن: المتعدي إلى ثلاثة مفعولين نحو أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس، فإن أخبرت عن الفاعل ب" الذي " قلت: الذي أعلم زيدا عمرا خيرا الناس الله، ف" الذي " مبتدأ، و" الله " خبره، وما بينهما من المفاعيل والمضمر المستتر المرفوع صلة " الذي "، ولا يجوز التثنية في هذه المسألة إذا أخبرت عن الفاعل؛ لأن الله عز وعا واحد، وبالألف واللام المعلم زيدا عمرا خيرا الناس الله، وإن أخبرت عن المفعول الأول ب" الذي " قلت: الذي أعلمه الله عمرا خيرا الناس زيد، وإثبات الهاء هنا هو الوجه، ويجوز حذفه؛ لطول الكلام بالصلة والموصول، والمفاعيل الثلاثة، وإن أخبرت عن الثاني، قلت: الذي أعلم الله زيدا إياه خيرا الناس عمرو، وإن أخبرت عن الثالث، قلت: الذي أعلم الله زيدا عمرا إياه خيرا الناس، ف" الذي " مبتدأ، وخير الناس خبره، وما بينهما صلة " الذي "، وبالألف واللام عن الأول المعلمه الله عمرا خيرا الناس زيد، وكذلك الثاني والثالث.

التاسع: الظرف ولا يخبر عن الظرف إلا إذا كان متصرفاً، وأما ما لا يتصرف فلا يخبر عنه نحو "سحر، وذات مرة" وبعيدات بين، فلا تقول: سير عليه سحر إذا أردت سحراً بعينه، وكذلك عند، وكذلك ضحى وعشية وعممة إذا أردتها من يومك أو ليلتك، وتقول في المتصرف منه، وهو ما يوز إخراجاً عن الظرفية، وذلك نحو جلست مكانك: الذي جلست فيه مكانك، فـ "الذي" مبتدأ، وـ "مكانك" خبره، وبالألف واللام: الجالس فيه أنا مكانك، فـ "الجالس" مبتدأ، ومكانك خبره، وإن جعلته مفعولاً على السعة، قلت: الجالس أنا مكانك.

العاشر: المصدر، ولا يخبر عن المصدر المؤكد إلا على قبح. وبالجمله فكل ما جاز من المصادر أن يقوم مقام الفاعل جاز الإخبار عنه، ولا يخبر عن سبحان الله، وعياذ الله، ومعاذ الله، وعمرك الله، تقول في "سرت بزيد سيرا شديداً: الذي سرت بزيد سير شديداً، فـ "الذي" مبتدأ وـ "سير" خبره، وـ "شديد" صفة الخبر، وـ "الهاء" عائدة على "الذي" وهي ضمير المصدر.

الحادي عشر: المضاف إليه لا يجوز الإخبار عن المضاف إليه ما لم يكن المضاف والمضاف إليه كل واحد منهما يفيد المعنى على انفراده. فـ "عبد الله" علماً لا يجوز الإخبار عن المضاف إليه فيه، ولا يجوز الإخبار عن الأول مطلقاً في جميع مسائله، لأن المضمرة لا يضاف.

ولا يجوز الإخبار عن "الكنى"، وكذلك ابن آوى، وابن عرس وسام أبرص، ولا يجوز الإخبار عن المضاف إليه في هذا الباب؛ لأن الثاني ليس بإزاء شيء يقصد إليه، حمار قبان.

الثاني عشر: البدل إذا قلت: ضربت رجلاً أخاك، فالاختيار أن تخبر عن المبدل منه إذ كان البدل بعده، فتقول: الذي ضربت رجلاً أخوك، فـ "الذي" مبتدأ، وـ "رجل" خبره، وـ "أخوك" بدل من الخبر، وما بينهما صلة "الذي"، ومنهم من يجيز الإخبار عن المبدل منه على انفراده، يقول في مررت برجل أخيك: الذي مررت به أخيك رجل، فـ "الذي" مبتدأ، وـ "رجل" خبره، وـ "الأخ" بدل من "الهاء" في "به"، وهذا عند من لا يرى إسقاط المبدل منه، وإقامة البدل مقامه، فأما عند من يرى ذلك فلا يبقى في الجملة عائد على الموصول.

الثالث عشر: العطف نحو قام زيد وعمرو، إذا أخبرت عن زيد قلت: الذي قام هو وعمرو زيد فتؤكد الضمير في قام بـ "هو"، ليصح عطف الظاهر عليه، وإن أخبرت عن

عمرو قلت: الذي قام زيد وهو عمرو، فإن أخبرت عنهما جميعاً قلت: اللذان قاما زيد وعمرو. فإن قلت: قام زيد وقعد عمرو لم يجز الإخبار؛ لأنهما من جملتين، والعاملان مختلفان، فلو أخبرت عن "زيد" لقلت: الذي قام وقعد عمرو زيد لم يجز؛ لأنك عطفت على الصلة ما لا يصح أن يكون صلة، وهو قولك: وقعد عمرو؛ لخلوه من العائد.

فإن قلت: وقام عمرو إليه، أو معه، جاز لعود الضمير إلى الموصول.
الرابع عشر: المضمّر إذا أخبرت عن المضمّر في نحو قمت قلت: الذي قام أنت، فـ "الذي" مبتدأ، وـ "أنت" خبره، ولا يحسن الذي قمت أنت؛ لأن الذي غائب، فلا يعود عليه إلا ما يطابقه في الغيبة، وقد جاء العائد على "الذي" مخاطباً ومتكلماً بشرط أن يتقدم عليه ضمير المتكلم والمخاطب نحو أنا الذي قمت، وأنت الذي قمت والأجود: أنا الذي قام.

وإن أخبرت عن الكاف في مررت بك قلت: الذي مررت به أنت ولا يجوز الذي مررت بك أنت لأن الذي غائب فلا يعود عليه ضمير المخاطب.

الخامس عشر: قولك: ضربت وضربني زيد، فإذا أخبرت عن زيد، قلت: الضاربه أنا، والضاربي زيد، فـ "الضاربه" مبتدأ، وـ "أنا" خبره، وـ "الضاربي" مبتدأ، وـ "زيد" خبره، وهو اختيار المازني، وهو أقيس ما قيل فيه.

فإذا قلت: ضربني وضربت زيدا فأخبرت عن زيد قلت: الضاربي هو، والضاربه أنا زيد فـ "الضاربي" مبتدأ، وـ "هو" خبره كما كان فاعلاً في "ضربني" ليكون الضارب مستغنياً ويكون "هو" محتاجاً إلى تفسير، كما كان محتاجاً في ضربني، وهو مستتر في ضربني، وليكون جملة معطوفة على جملة.

وتقول في ظنني وظننت زيدا قائماً إذا أخبرت عن الياء: الظان والظانه زيد قائماً أنا، فـ "الظان" مبتدأ، وـ "أنا" خبره، وـ "زيد" فاعل الظانه، والهاء مفعول أول، وقائماً مفعول ثان، وحذفت مفعولي الأول جميعاً وذلك جائز دون أحدهما.

والمسائل في هذا الباب ما يضبطها هذا الكتاب، لكن قد ذكرنا منها نبذة يستغني بها المبتدئ.

دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ

وَتَدْخُلُ الْفَاءُ إِذَا وَصَلَتْهَا بِالْفِعْلِ أَوْ ظَرَفٍ كَمَا أَذْخَلْتَهَا فِي خَبَرِ الْمُوصُوفِ أَيْضًا بِهِمَا إِذْ شَبَّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أَبْهَمَا نَحْوُ الَّذِي يُعْطِي فَجَاوَزَ عَنْهُ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْهُ

الهاء في وصلتها، ضمير الموصولات، أي: إذا وصلت هذه الموصولات بفعل أو ظرف جاز دخول الفاء في خبر الاسم الموصول، كما جاز دخولها في خبر النكرة الموصوفة بهما، أي: بالفعل أو بالظرف.

وقوله: بهما يريد بأحدهما، ثم علل دخول الفاء في خبر الاسم الموصول بالفعل أو بالظرف والنكرة الموصوفة بأحدهما بقوله: إذا شبهها بالشرط حيث أبهما فقال: شبها بالشرط من جهة الإبهام؛ لأن الشرط مبهم، وقد شاركاه في هذا المعنى وهو الإبهام، ومعنى الإبهام أن يكون الذي لشيء معين، وأن لا تكون النكرة غير عامة، فلا تقول في الموصول المعين: الذي بعته الثوب فله درهم؛ لفوات الإبهام، ولا تقول في النكرة الخاصة: رجل كريم يأتيني فله درهم؛ لفوات العموم، والإبهام في الموصول والعموم في النكرة يحصل بهما مشابهة الشرط فيصح دخول الفاء في خبر كل واحد منهما لا مطلقاً، بل يتوقف ذلك على شرط آخر، وهو أن تكون الصلة فعلاً أو ظرفاً، كقوله: إذا وصلتها بالفعل، فإن وصلته بغير ذلك لم يجز دخول الفاء، لو قلت: الذي أبوه قائم فله درهم لم يجز دخول الفاء بمعنى السببية بل بمعنى آخر وتأويل آخر، وإنما يتوقف دخول الفاء في خبر الذي، والنكرة العامة على وصله وصتها بفعل أو بظرف؛ لأنهما لما أشبهها الشرط في الإبهام وجب أن تكون صلتها أو صفة النكرة ما يصح أن يكون شرطاً، وهو الفعل أو الظرف لتعلقه بالفعل إذا أردت الصلة سبباً فيما بعد الفاء، وتمثيله في الفعل بقوله: الذي يعطي فجاوز عنه، ف "الذي" مبتدأ، ويعطي صلتها وهو فعل، و "الفاء" داخلة على جملة هي خبر "الذي" تقديره الذي يعطي فأنت جاوز عنه، ف "الهاء" في "عنه" راجعة من الجملة إلى المبتدأ، وتمثيله في الظرف بقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] أي: الذي استقر بكم من نعمة فهو من الله، ف "ما" مبتدأ، وبكم ظرف هو صلة "ما"، و "الفاء" في قوله: فمنه داخلة على مبتدأ محذوف تقديره "فهو منه"، والجملة خبر "ما"، والعائد من الجملة التي هي خبر "هو" الضمير المرفوع المستتر في "منه" لقيامه مقام استقر، أو مستقر، أي: فهو مستقر منه، أو استقر منه.

فإن قيل: فكيف يكون ما قبل الفاء سببا فيما بعدها في هذه الآية؟ وهل يجوز أن يكون التقدير: ما حصل بكم من نعمة سبب في كونها من الله؟ بل العكس أولى؛ فإن كونها من الله سبب في استقرارها بهم !.

قلت: استقرار النعمة بهم غير معلومة عندهم أنها من الله سبب في إعلامهم بأنها من الله.

ومثال النكرة الموصوفة بالفعل كل رجل يأتيني فله درهم ف " كل " مبتدأ، ويأتيني صفته، ودرهم مبتدأ، و " له " خبره، قدم عليه ليصح الابتداء بالنكرة، والجملة خبر " كل ". ومثال الموصوفة بالظرف " كل رجل عندك، أو في الدار فله درهم "، فالظرف في موضع رفع صفة " كل ".

والقصد بدخول هذه " الفاء " أن يكون ما قبلها سببا فيما بعدها، فإذا قلت: الذي يأتيني فله درهم، فالإتيان سبب في استحقاق الدرهم، فإذا انتفى الإتيان انتفى استحقاق الدرهم، فإن دخل على هذا المبتدأ الذي الكلام فيه " إن " نحو إن الذي يأتيني فله درهم: أجازته الأخفش، ومنعه سيبويه، أعني دخول " الفاء " في الخبر.

وأما " ليت "، ولعل فاتفقا على عدم جواز دخول الفاء في خبر هذا الموصولة بهذه الصلة المذكورة، وكذلك النكرة الموصوفة بالفعل أو بالظرف، واحتجوا بأن خبر " ليت ولعل " لا يحتمل التكذيب والتصديق، وما بعد الفاء خبر محض يحتمل كل واحد منهما، فتنافيا، أعني ليت ولعل، والفاء.

وأما إن فمنع سيبويه؛ لكونها عاملة لها صدر الكلام، ومعنى الشرط في الموصول بهذه الصلة يقتضي صدر الكلام فتدافعا.

حجة الأخفش قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣]، فدخول: الفاء " مشعر بالسببية بمعنى أنه لو انتفى قولهم: إن ربنا الله وانتفت استقامتهم لانتفى عدم الخوف، ولسيبويه أن يقول: إن خبر " إن " محذوف دل عليه ما بعد الفاء، تقديره: إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا آمنون مستبشرون، لأن من لا خوف عليه فهو آمن، ومن لا يحزن فهو مستبشر، فتكون الفاء عاطفة جملة على جملة، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] يحتمل أن يكون الذي تفرون منه هو الخبر، أو يكون محذوفا يدل عليه قوله ملائكم. أي: إن الموت الذي تفرون منه مدركم، والفاء عاطفة جملة على جملة، وليس قول من جعل الفاء زائدة بشيء؛ لأن سيبويه لا يرى زيادة الفاء فكيف يحتاج له بما ليس من مذهبه.

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبُ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ كَمَا تُرْتَبُ
هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَلِكَ هَاتَا تَلِيهَا تِيكَ ثُمَّ تَالِيكََا
هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ دَانِكََا هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكََا
وَهَؤُلَاءِ وَأُولَى أَوْلَيْكََا وَفِي الْمُحَاطَبَةِ قُلْ مِنْ ذَلِكََا

قوله: أما الإشارات يريد أسماء الإشارة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ للعلم به؛ لأنه إنما يبين أسماء الإشارة لا نفس الإشارة، وأسماء الإشارة مبنية؛ لشبهها بالحرف من جهة افتقارها إلى ما يوضحها من الصفات كافتقار الموصول إلى ما يوضحه من الصلات، ولذلك سمي كل واحد من النوعين مبهماً أي: غير موضح، والإشارة تفتقر إلى ثلاثة أشياء، وهو المشير، وهو الأصل الذي لا بد منه، والمشار إليه، وهو العمدة أيضاً في الإشارة، والمشار له، وهو تال لهما.

قوله: فيها رتب، أي: منازل، وهي وضع كل واحد منها في موضعه فلا يوضع القريب موضع البعيد، ولا البعيد موضع القريب، والرتبة: المنزلة.
قوله: في القرب، أي: في الحضور، قوله: والبعد أي: ضد القرب، قوله: كما ترتب، أي تبين مرتبة.

وكان ينبغي أن تقول في القرب والبعد وما بينهما، لكنه اكتفى بذكر الطرفين في ذكر الوسط؛ لأنه لا يتصور الطرفان بدون الوسط، ولأنه قد مثل بها مرتبة بحرف "ثم" المفيد "للترتيب"، ولما كان المشير لا يحتاج إلى تنبيه نفسه بإشاراته، وكذلك المشار إليه لا يفتقر أيضاً إلى حرف التنبيه، لأنك قد تشير إلى الشيء وهو قاعد تارة، ومقبل إليك تارة، وإلى الجماد، فالمحتاج إلى التنبيه هو المشار له.

قوله: هذا يليه ذاك أي: هذا للحاضر، وذاك يليه أي: يلي رتبة هذا يريد: أنه يلي رتبة الحضور، وهي الرتبة الوسطى. قوله: ثم ذلك أي: ذلك يلي ذاك، أي: يلي رتبة ذاك فكانت رتبة ذلك هي الرتبة القصوى.

وأصل هذا "ذا"، ف"ها" حرف تنبيه للمشار له، وهو مركب من حرف مهموس وهو الهاء، ومن حرف لين وهو الألف، وما أقرب اللين من الهمس في المعنى! وما أقرب الحرفين من معنى الإشارة!؛ لأنها ألطف من العبارة.

وأصل " ذا " ذي فعينه ولامه ياءان، وهو من باب حييت، وعييت لسماعهم الإمالة في " ذا "، ولا يجوز أن تكون لامه " واو " وعينه " ياء "؛ إذ ليس في كلامهم مثل حيوت، فلو جاء على الأصل ل قيل " ذي " بالتشديد، فلما حذفت الياء الأخيرة فصار ذي بوزن كي فصارت الياء ألفاً؛ ليخرج عن مثال الحرف.

ومنهم من قال: عينه واو، ولامه ياء، لأن باب طويت، وشويت أكثر من باب حييت، فلامه على كل حال محذوفة، وإنما قضوا بحذف لامه لقوة شبهها بالمظهر؛ لوصفه، الوصف به، وتصغيره، وتثنيته على صورة تثنية المظهر، لذلك لم يقضوا فيما كان من المضممر على حرفين بأن لامه محذوف؛ لبعد المضممر عن المظهر، وروي أنه جاء في الصحيفة المنسوبة إلى علي عليه السلام التي أملاها على أبي الأسود الدؤلي: الأسماء على ثلاثة أضرب مظهر، ومضممر، وما بينهما قالوا: وما بينهما هو المبهم. قوله: هاتا تليها تيك " هاتا " في مقابلة " هذا "، والأصل أن " ذي " في مقابلة " ذا " كما أن " هي " في مقابلة " هو "، ف " هاتا " في المؤنث في مقابلة " ذا " في المذكر، وفيها لغات " تا "، و " تي " و " ته " و " ذه " بسكون الهاء فيهما، و " تهى "، و " ذهي " بالياء فيهما، وعلى هذا جاء التنزيل ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] و تيك للوسطى، وتالكا للبعيدة، وقد مضى ترتيبهما في المذكر، فقسها عليه، ويقال للبعيدة تالك، وتلك ف " تلك " في مقابلة " ذلك " وكسروا اللام من " ذلك "؛ لسكونها وسكون الألف من " ذا "، والدليل على أن هذه اللام في الأصل ساكنة مجيئهم بها في " تلك " على أصلها ساكنة، وحذفوا الياء من " تي " لما زادوا اللام لسكونها وسكون الألف، وإنما حذفوا " الياء " في المؤنث ولم يحذفوا الألف في ذلك لأنهم لو أبقوا " الياء " وكسروا اللام كما فعلوا في ذلك لاجتمع كسر الياء، وكسر اللام. والياء بينهما في تقدير كسرتين فيجتمع ثقل الكسرات وثقل التأنيث فحذفوا في " تلك "، ولذلك أبقوا الألف وكسروا اللام في " تالك " لفتحة " التاء " فهي بمنزلة " ذا " فقالوا: " تالك " كما قالوا: " ذلك " و " الكاف " حرف الخطاب، ويشعر بالتراخي عن الحضور في المذكر والمؤنث، فبدخل " الكاف " صار " ذا " للغائب، لأن " ذا " للمشار

إليه، والكاف لمخاطب غيره، فلو بقي " ذا " حاضرا لما احتيج فيه إلى المخاطب الذي يأخذ في حديث المشار إليه مع المتكلم فالقرب والبعد إنما يعتبر في المشار إليه لا في المخاطب، واللام لما غاب عنك. وبعد، فكلما زيد في المسابقة زيد في اللفظ حرف بإزاء ما زيد من المسافة.

قوله: هذان ثم دان ثم ذانكا، هذان لمثنى المبهم الحاضر، قوله: " ثم دان " يريد: ثم يقال فيه: " دان " بغير حرف التنبيه، فكلاهما إشارة إلى الحاضرين، قوله: " ثم دانكا " إشارة إلى الغائبين، وليس في الثنية مرتبة وسطى، فإن قولك: دان: يقال للثنين البعيدين والمتوسطين.

فأما قوله: ذانك بتشديد النون ثنية للبعيد وهو " ذلك " فالنون عوض من اللام تدل على البعيد، فيكون " ذانك " بتخفيف النون للمتوسطين، و " ذانك " بتشديدها للبعيد. فأقول: هذا ليس بشيء، لأنك تقول: " هذانك " بتشديد النون فتجمع بين الثنية والنون المشددة، ولا تقول: " هذانك " فتجمع بين حرف التنبيه واللام، فدل هذا على أن النون المشددة ليست بمنزلة اللام في الدلالة على البعد لاستحالة تنبيه البعيد الغائب عن الحضرة إن قلنا: إن اللام في " ذلك " لبعد المشار إليه على زعم قوم.

واعلم أن الثنية في أسماء الإشارة كثنية الأسماء المضمرة أعني: أنها صيغ مرتجلة للثنية، ولو كانت جارية على سنن الثنية في الأسماء المعربة لتكررت بالثنية ولو كانت أيضاً على سنن الثنية لما حذفت ألفاتها عند دخول ألف الثنية لالتقاء الساكنين، بل كان الواجب أن تقلب الألف ياء فيقال: " ذيان " كما يقال: " فتيان "، وهي مبنية في الثنية كما كانت مبنية في الإفراد، وأما الانقلاب الذي فيها فلشبهها بالمشنى الحقيقي لفظاً، والنون عوض من الألف المحذوفة.

وقيل: هي معربة في الثنية، وثنيتها حقيقة، لاختلاف آخرها باختلاف العامل، وهذا هو معنى المعرب.

قال الزجاج: لم يبن من المشنى شيء، لأنهم قصدوا أن تجري أصناف المشنى على منهاج واحد إذا كانت الثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل، ولا غير عاقل، فوجب أن لا يختلف إعرابا.

وأما قوله: هاتان ثم تان ثم تانكا " فقال " تانك " بتخفيف النون، و " تانك " بتشديدها، والقول فيها كالقول في المذكر.

وأما قوله: وهؤلاء، وأولى، وأولئك، هؤلاء بحرف التنبيه و " أولى " بغير التنبيه للحاضر، " أولئك " للبعيد، و " هؤلاء " ممدود، وأولى مقصور، وقولهم: مقصور وذلك إنما يقال في المعرب، وإنما قالوه هنا بالنسبة إلى " هؤلاء " لأنه - أعني أولى - أقصر لفظاً منه، وهما إشارة إلى الجمع أي جمع كان مذكراً أو مؤنثاً عاقلاً، أو غير عاقل، وأكثر ما يستعمل " أولى " المقصورة للعاقلين و " أولى " ليس من لفظ مفردة فهي من

قولك " ذا " بمنزلة قولك " قوم " من " رجل "، ووزنه " فعل "، ووزن " هؤلاء " الممدود فعال، والمقصورة هي الأصل، وألالك لغة في " أولئك " وأنشدوا فيه:
 أولئك قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضَّالِّلَ إِلَّا أَلَالِكَا
 فـ " أولئك " الأول، وـ " ألالك " الثاني عبارة عن واحد مشار إليه وهو القوم، وفي الثاني لام فدل ذلك على أن اللام لغة، وإنما قلنا: إن اللام لغة دون العكس؛ لأن استعمال " أولئك " بالهمز أكثر من " ألالك " باللام، فالأشبه أن تكون اللام زائدة على أولى " المقصور كما قال رؤبة:

أولاك حبشت لهم تحيشي

فزاد لاما على " أولى "، وليست " اللام في " ألالك " للبعد كما ظن من لا خبر له؛ لما بينا في البيت المذكور.

كَيْفَ تَرَى ذَاكَ الْفَتَى يَا سَعْدُ وَكَيْفَ ذَلِكَ الْفَتَى يَا دَعْدُ
 وَكَيْفَ ذَاكُمُ الْفَتَى يَا فِتْيَتِي وَكَيْفَ ذَاكُنَّ الْفَتَى يَا نِسَوْتِي
 فَذَا وَتَا اسْمُ مَنْ لَهُ أَشْرَتَا وَالْكَافُ حَرْفُ مَنْ لَهُ خَاطِبَتَا

قوله: وفي المخاطبة المخاطبة مصدر خاطب خطابا، ومخاطبة قوله: قل من ذلك، أي: مما ذكرنا من أسماء الإشارة. قوله: ذاك الفتى يا سعد فتح الكاف من " ذاك "؛ لأن المخاطب مذكر، وكسر الكاف من قوله: ذلك الفتى يا دعد؛ لأن الخطاب لمؤنث، فكاف المؤنث مكسور كما أن تاءها في الخطاب مكسورة.

قوله: وكيف ذاكموا الفتى يا فتيتي زاد الميم والواو على الكاف لما خاطب جماعة مذكرين.

قوله: وكيف ذاكُن الفتى يا نسوتي زاد على الكاف نونا مشددة؛ لأنها في مقابلة الميم والواو في " ذاكمو " فزاد في المؤنث حرفين كما زاد في خطاب المذكر حرفين، وقد ذكرنا في " إياكن " لم كانت النون للمؤنث.

وبالجملة فالمخاطبة مفاعلة ولا تقع إلا بين اثنين لأجل ثالث، وذلك سائل ومسئول، ومسئول عنه، فالسائل لا تعتبر كميته فيما زاد على الواحد؛ لأنه متكلم، فبقي اعتبار المسئول والمسئول عنه، وذلك لأنك تسأل واحدا أو اثنين أو جماعة، إما مذكرين أو مؤنثات عن واحد أو اثنين أو جماعة إما مذكرين أو مؤنثات، فللمسئول عنه ست صور، مفرد، أو مثني، أو مجموع مضروبة في اثنين فتلك ستة، وإنما قلنا: ثلاثة

مضروبة في اثنين في اعتبار التذكير والتأنيث في كل واحد من الثلاثة فسقط لفظ التثنية باعتبار التأنيث في المخاطب لاستواء لفظيهما فبقي خمسة، وأسماء الإشارة كذلك مفرد ومثنى، ومجموع مضروبة في اثنين باعتبار التذكير والتأنيث فسقط لفظ التأنيث في الجمع؛ لأن " هؤلاء " يشار به إلى المذكر والمؤنث، فبقي خمسة، خمسة إذا ضربتها في خمسة فالمرتفع خمسة وعشرون، ويمثل منها ما يقاس عليه. فإذا سألت واحدا عن واحد، قلت: كيف ذلك الرجل؟ بفتح " الكاف "، وعن امرأة قلت: " كيف تلك المرأة يا رجل؟ " بفتح الكاف أيضًا، وعن اثنين مذكرين قلت: كيف ذاك الرجلان يا رجل وعن مؤنثين قلت: كيف تانك المرأتان يا رجل، وعن جماعة مذكرين قلت: كيف أولئك الرجال يا رجل؟، وعن جماعة المؤنث كيف أولئك النساء يا رجل؟، فالكاف في جميع ذلك مفتوحة؛ لأن المخاطب مذكر مفرد، ولو سألت واحدة عن هذه الخمسة المذكورة لكسرت الكاف في ذلك كله؛ لأن المخاطب مؤنث، وكذا إذا سألت اثنين عن هذه الخمسة زدت على الكاف ميما، وألفا، وإن سألت جماعة مذكرين عن هذه الخمسة زدت على الكاف ميما واوا، وإن سألت جماعة مؤنثات زدت على الكاف نونا مشددة، فاعرفه، فإن لم تقدر على ذلك فعليك باللغة الأخرى التي نقلها الثقات وهي فتح الكاف على كل حال من غير إلحاق علامة التثنية ولا الجمع ولا غيره، بل تفرد وتذكره على كل حال، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، فخاطب جماعة ولم يلحق " الكاف " في " ذلك واوا، وميما، بل قال: وكذلك بفتح " الكاف " مجردا من علامة الجمع، والقياس أن يقال: وكذلك على اللغة الأولى، كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥].

وقوله: فذا وتا اسم من له أشرتا أي: الاسم من " ذاك " هو " ذا " في المذكر، والاسم من " تاك " هو " تا " في المؤنث، و " الكاف " حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كالكاف في " إياك " و " التاء " في " أنت "، والدليل على أنه لا موضع للكاف في " ذاك " وأخواته من الإعراب أنه لو كان له موضع لم يخل إما أن يكون مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا، أما كونه في موضع رفع فباطل؛ لعدم الرفع، ولأنه ليس من الضمائر المرفوعة، و أما كونه في موضع نصب فباطل أيضًا لعدم النصب، وأما كونه في موضع جر فباطل أيضًا، لأن الجر إما بحرف الجر أو بإضافة، وكلاهما منفي هاهنا، أما انتفاء حرف الجر فاهر، وأما انتفاء الإضافة فظاهر أيضًا؛ لأن اسم الإشارة معرفة، فلا تصح إضافته، ولأن هذه الكاف تثبت معها النون المانعة من الإضافة إذا ثنى، نحو ذاك

ولأن هذه الكاف - أعني كاف الخطاب - تثبت مع الألف واللام المانعين من الإضافة، نحو النجاء فبطل الجر بطلان الإضافة، فبطل أن يكون لها موضع من الإعراب، فبطل أن يكون اسماً؛ لبطلان ذلك، فتعين أنها حرف.

وإن قيل: لو كانت حرفاً لما تثبت، إذ لا يصح تثنية الحرف ولا جمعه، وقد قالوا: "ذاكما"، و"ذاكم"؟

قيل: التثنية والجمع هنا صيغ مرتجلة كما في الضمائر، وقيل: هذه الكاف في الأصل ضمير، فلما نقلت إلى الحرف أبقوا عليها بعض أحكامها وهي ارتجال صيغ التثنية صيغ التثنية والجمع فيها، فهذه علامات التثنية والجمع لا لأنها مثناة ومجموعة، فهي كالتاء في قولك: قامت هند هي علامة التأنيث، وكالألف في قولك: قاما الزيدان هي علامة التثنية، وكالواو في قولهم: أكلوني البراغيث هي علامة الجمع.

الْمُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ

ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ فَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِجَنَاسٍ وَ صِفَةٍ
وَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِمَعْنُودٍ سَبَقَ فَهُوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقُّ
نَحْوُ أَتَى عَبْدٌ فَقَالَ الْعَبْدُ الْأَوَّلُ الثَّانِي فَبَانَ الْعَهْدُ
وَتَلَزَمَ اللَّامُ كَلَامَ الْآنَا وَاللَّهُ وَالْأَلَّذِينَ وَالزُّبَانَ
وَقَدْ تَرَادُّ مِثْلُ لَامِ النَّسْرِ وَقَوْلُهُ بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِو

هذا هو القسم الرابع من المعارف، قوله: " ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ "، المعرفة: المصدر مصدر التعريف.

والخليل يرى أن الألف واللام جميعاً للتعريف، فحرف التعريف عنده " أل " مثل " قد، وهل " واحتج بجواز الوقف عليهما، والحرف الواحد لا يوقف عليه ^(١)، قال الشاعر:

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا أَل مَنْزِلَ الدَّارِسِ مِنْ آلِ الْحَلَالِ
مِثْلُ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَل قَطْرُ مَغْنَاهِ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

فوقف على الألف واللام في المصراع الأول وابتدأ بما بعدهما في المصراع الثاني، وبدليل فتح الهمزة معها، والهمزة مع الألف واللام كالكاف مع الدال من " قد ". وسيبويه يرى أن اللام وحدها للتعريف، والهمزة قبلها همزة وصل مجتلبة توصلا إلى النطق بالسكن، ولو كانت مع اللام بمنزلة الكاف " من " قد لما سقطت في الدرج، وإنما فتحت الهمزة لكثرة استعمالها مع اللام، والكثرة تقتضي أخف الحركات، وقيل: تشبيها لها بهمزة القطع حيث تثبت مه همزة الاستفهام نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، واحتج أيضاً بامتزاجها بما تدخل عليه حتى تصير كجزء منه، ولذلك يتخطاها عمل العامل إلى الاسم المعمول بعدها، ولا يعد وجودها فيما دخلت فصلا بين العامل ومعموله من العوامل التي لا يفصل بينها وبين معمولها كحروف الجر، والمضاف، ولأن الرجل المعروف مغاير لقولك: رجل من المنكر حتى جاز تواليهما في بيتين، ولا يكون ذلك إبطاء.

(١) انظر: رصف المباني/٧٧، مغني اللبيب/١/٣٢٥-٣٣٠، همع الهوامع/١/٢٧٧، ٢٧٨.

ومما يحتج به له أن التنكير الذي هو الأصل بحرف واحد، وهو التنوين، فيجب أن يكون التعريف الذي هو مقابلة كذلك؛ تسوية بين الفرع وأصله.

فإن قيل: فلم جعلوا اللام للتعريف دون سائر حروف المعجم؟ قلت: لأن اللام تدغم في أربعة عشر حرف من حروف المعجم، وذلك يدل على مقاربتها لأكثر الحروف وليس غيرها من الحروف كذلك، وإنما جعلت ساكنة ليستحكم امتزاجها بما تعرفه؛ لأن المحرك يقوى بحركته فلا يمتزج بغيره، ولذلك لم يصح إدغام الحرف المتحرك إلا بعد تسكينه وما ذاك إلا لأن الحركة تمنع من الامتزاج.

فإن قيل: فلم جعلت أول الكلمة؟

قلت: محافظة عليها؛ لأن آخر الكلام محل تغيير من حذف وغيره في المعتلات وفي الصحيح بالترخيم.

قوله: فمنه تعريف لجنس وصفه أي: فمن تعريف المعرف بلام المعرفة تعريف لجنس وتعريف لصفة، أما تعريف الجنس فأمر يفهم من قبل ما تدخل عليه اللام لا من اللام نفسها؛ فإن اللام وضعت لتفيد التعريف كما وضعت هل لتفيد الاستفهام، وإن لتفيد الشرط، فالمعرف باللام إما أن يكون معناه مشتركا بين كثيرين مختلفين وذلك تعريف الجنس كقولك: الرجل خير من المرأة، وسواء كان مشتركا بين كثيرين مختلفين بالحقيقة أو بالعدد فإننا نسميه جنسا، ولا مشاحة في الاصطلاح، وقد يكون لاستغراق الجنس، قالوا: وهي التي يحسن أن يقع موضعها كل، نحو قولك: الإنسان قابل لصناعة الكتابة أي: كل إنسان، وقد يكون لتعريف الحقيقية، وذلك بالنظر إلى كل دخلت عليه من حيث هو من نظر إلى خصوص أو عموم، كقولك: اسقنى الماء، واشتر اللحم فإنك لم ترد العموم والاستغراق، ولم ترد ماء ولا لحما مخصوصا معهودا، فلهذا يسمى تعريف الحقيقة، وتعريف الطبيعة وأما تعريف الصفة فكقولك: مررت بالفارس، ورأيت الحسن الوجه، وكقولهم: الفقير في بلده كالغريب، والقليل منك كالكثير من غيرك.

وأما قوله: ومنه تعريف لمعهد سبق أي: ومن تعرف المعرف باللام تعريف لمعهد سبق، يريد بالسبق التقدم إما بالذكر وإما بالعلم، فمثال التقدم بالذكر قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ ﴿١٥﴾﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿[المزمل: ١٥]﴾ - [١٦] فأتى بالرسول المعرف باللام بعد ذكره منكرًا، فعلم أن الرسول المذكور ثانيا هو الأول، وإنما عرفنا ذلك من اللام بدليل أنها لو سقطت لجاز أن يكون الثاني غير الأول.

قوله: فهو: بهذا مثل الضمير بل أحق يريد أن الثاني هو الأول كما أن المضمرة إذا ذكرت بعد مظهر كان هو ذلك المظهر، ألا ترى أنه لا فرق في المعنى بين قولك: كان عندي ثوب فبعته وبين قولك: فبعت الثوب، فلذلك قال: فو بهذا - أي: بالعهد - مثل الضمير.

وقوله: بل أحق أي: أثبت وأظهر؛ لأن المضمرة يتبين بما قبله، وهذا يتبين بما قبله، ويحتمل أن يكون المراد بقوله: مثل الضمير أنه - أعني المعهود - لا يذكر ابتداء كما لا يذكر المضمرة ابتداء، بل لا بد من سبق ذكره إما في اللفظ، وإما في العلم، أما سبقه في اللفظ فقد ذكرناه، وأما سبقه في العلم فكقولك: ركب السلطان للصيد، وجلس القاضي في المكان الذي يعلم أنه ليس فيه إلا سلطان واحد وقاض واحد.

فإن قيل: كيف يكون في هذا مثل الضمير؟

قلت: إنه يفيد فائدة الضمير، ولو قلت: ولو قلت: قعد للحكم وأضمرت القاضي لعلم، وكذا لو قلت: ركب للصيد وأضمرت السلطان لعرف من تعني بذلك والحال هذه.

وأما قوله: نحو أتى عبد إلى آخره، فهو تمثيل بالمعهود.

وأما قوله:

وَتَلَزَمُ اللَّامُ كَلَامَ الْآنَا

الألف واللام في الآن لازمة لا تفارق، وهما فيه للتعريف عند المبرد، والآن هو الوقت الذي يقع فيه أول كلام المتكلم، وهو آخر ما مضى، وأول ما يأتي من الأزمنة، وقيل: هو فصل بين الماضي والمستقبل كالخط الفاصل بين الظل والشمس، وهي عند الزجاج مبنية؛ لتضمنها معنى حرف الإشارة كما بني "ذا"، فإن "الآن" إشارة إلى الوقت الحاضر كما أن "ذا" إشارة إلى الشيء الحاضر، و"هنا" إشارة إلى المكان الحاضر وهي اسم؛ لدخول الألف واللام عليها، ولدخول "من" و"إلى نحو" من الآن إلى الآن وهي عند أبي علي مبنية؛ لتضمنها معنى لام التعريف فهو معرف بلام أخرى محذوفة غير هذه اللام الموجودة فيه، فاللام عنده زائدة، وكذا عند الزجاج، لأنه عنده يتعرف بالإشارة.

وهو عند الفراء فعل من آن يئين، ودخلته الألف واللام كما دخلت على القيل والقال، وهما فعلاان.

حجة أبي علي أن هذه اللام لو كانت للتعريف لجاز حذفها، كما يجوز حذفها قولك: الرجل.

وقيل: الآن علم على الوقت الحاضر، فغلبت عليه العلمية وفيه، اللام، فلذلك لزم، فإن أضيف أعرب لزوال تضمنه معنى اللام لتعريفه بالإضافة.

وأما قوله: والله فالألف واللام فيه لازمة لا تفارق، إما لأن هذا الاسم غلبت عليه العلمية وفيه اللام فهي كجزء منه لا تفارق فصادفته العلمية وفيه اللام التي للعهد، فصارت كجزء منه كالزاي من "زيد" فلو سقطت لاختلت العلمية، وإما لأنهما فيه عوض من همزة "إله". فعلى كل تقدير هما لازمتان.

وأما قوله: والذين، فالذين وأخواته من الموصولات لم تلزمه الألف واللام للتعريف، لأنه معرف بالصلة على ما قالوا بل هي لتحسين اللفظ ولو كانت للتعريف لجاز حذفها.

وأما قوله: والزباناء فعلم على منزل من منازل القمر غلبت عليه العلمية وفيه اللام التي للعهد فصارت كجزء منه حتى لو حذفت لاختلت العلمية، وليس هذا الكتاب موضع اشتقاق الزباناء، وكيف كانت اللام فيه للعهد؛ لما في ذلك من التطويل.

وأما قوله: وقد تزايد مثل لام النسر إلى آخره، فاللام في النسر زائدة، وهو اسم صنم كانوا يعبدونه في الجاهلية، قال الله تعالى: ﴿لَا تَذَرْنِ الْهَيْكُلَ وَلَا تَذَرْنِ وَدًّا وَلَا سِوَاةَ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] فإسقاط اللام منه يدل على زيادتها فيه، وأنه لم تغلب عليه العلمية وفيه اللام، ولو كان كذلك لما أسقطت اللام منه، قال الشاعر:

أُمَّا وَدَمَاءُ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا عَلَى قُنَّةِ الْعُرَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا
وأما قوله: باعد أم العمرو فهو إشارة إلى قول الشاعر^(١):

(١) البيتان من مشطور الرجز، لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢١٢/ بلفظ: "حُرُسُ أَبْوَابٍ"، شرح المفصل ٣٨/١، ١٣٢/٢، ٦٠/٦، شرح شواهد الشافية ٥٠٦/٤، شرح شواهد المغني للبغدادى ٣٠٢/١، وبلا نسبة في: المقتضب ٤٩/٤، سر صناعة الإعراب ٣٦٦/١، الإنصاف ٢٧٢/١، رصف المباني ٧٧/، التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ارتشاف الضرب ٩٨٨/٢، الجنى الداني ١٩٨/، مغني اللبيب ٣٢٧/١، شرح اللمحة البدرية ٣٥٤/١، المساعد ١٩٨/١، المقاصد الشافية ٥٦٥/١، تمهيد القواعد ٨٣٢/٢، الأشباه والنظائر ١٨٩/٣، المطالع السعيدة ٢٣٦/١، همع الهوامع ٢٧٧/١، الدرر اللوامع ١٣٧/١.

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو عَنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
ويروى باعد أم الغمر بالعين المعجمة، والأصل باعد أم عمرو فزادوا اللام.
وإدخال اللام على العلم إما لشركة اتفاقية تعرض فيه فتزال كما يزال بالوصف،
وإما بأن يراد به مسمى يزيد أو مسمى بعمره، وإما لشهرته كقولهم: لكل فرعون موسى^(١).

وأقول: إن اللام على ضروب:
أحدها: تعريف الحقيقة المطلقة من غير قيد العموم والخصوص، نحو اشتر اللحم.
الثاني: مع صدق اللفظ على كثيرين، وهو تعريف الجنس.
الثالث: مع التخصيص، وهو العهد.
الرابع: الحضور، نحو: هذا الرجل.
الخامس: أنها تفيد أن العلمية بالغلبة، نحو الثريا فإنها تفيد أن الاسم صار علما
بالغلبة لا بالوضع.
السادس: أن تفيد لمح الصفة كالحارث والعباس، وقال الكوفيون في مثل هذا تفيد
التعظيم.

السابع: أن تزداد للتحسين كما في "الذي" لتعرف الموصول بالصلة.
الثامن: أن تكون اسما كـ "الذي"، نحو الضارب زيدا.
التاسع: أن تزداد لإزالة الاشتراك في الأعلام، نحو أم عمرو.
العاشر: أن تكون عوضا عن جزء الكلمة كاللام في اسم الله تعالى.
الحادي عشر: أن تكون عوضا من الضمير عند الكوفيين، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ
خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ﴾ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴿النازعات:
٤٠-٤١﴾ أي: هي مأواه، وكقولهم: مررت بالرجل الحسن الوجه برفع الوجه، فإن
الأصل بالحسن وجهه، واللام عوض من الضمائر.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٣٦/١، رصف المباني/٧٧، ارتشاف الضرب ٩٨٨/٢، الجنى
الداني/١٩٨، مغني اللبيب ٣٢٨/١، شرح اللمحة البدرية ٣٥٤/١، المقاصد الشافية ٥٦٥/١، همع
الهوامع ٢٧٧/١، المطالع السعيدة ٢٣٦/١.

بَابُ الْإِضَافَةِ الْإِضَافَةُ الْمُحْضَةُ

ثُمَّ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُعْرَفُ الْإِسْمُ فَالْمُحْضَةُ وَهِيَ تُعْرَفُ
بِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِإِلَامٍ تَخْصِيصٍ كَعَبْدٍ حَيْدَرَةٍ
وَتَارَةً قُدِّرَ مِنْ فِي الْمُحْضَةِ كَخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَيْ مِنْ فِضَّةٍ

هذا هو القسم الخامس من قوله: المعارف فخمس تذكر أصل الإضافة في اللغة الإسناد، قال امرؤ القيس^(١): [الطويل]

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ
أَي: أسندنا ظهورنا، وهو في الصناعة بهذا المعنى أيضاً؛ لأن الاسم الأول ملصق بالثاني ومعتمد عليه، كما يعتمد المسند على ما يستند إليه. والإضافة على ضربين محضة، وغير محضة كما ذكر.

فالمحضة هي التي يتعرف فيها الأول بالثاني إذا كان الثاني معرفة، فإن كان الثاني نكرة أفادت الإضافة تخصيص الأول بالثاني لا تعريفه نحو غلام رجل فالتخصيص لازم للإضافة المعنوية لا ينفك عنها، فالتعريف لا ينفك عن التخصيص، والتخصيص ينفك عن التعريف، فالتخصيص هو العام.

قوله: الإضافة التي تعرف الاسم فالمحضة ليس على إطلاقه بل إذا كان الثاني معرفة لكن تمثيله دل على أنه أراد ذلك وهو قوله: كَعَبْدٍ حَيْدَرَةٍ، فإن الثاني علم، والصحيح أنه لم يرد أن كل إضافة محضة تعرف، بل الإضافة التي تفيد التعريف هي المحضة لا أن كل إضافة محضة تفيد التعريف، وتعرف الإضافة المحضة بأنها مقدرة باللام إن كان الثاني غير الأول كمثاله، ونحو غلام زيد، وبـ "من" إن كان الثاني جزء

(١) من شعر امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي.

شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمانى الأصل، مولده بنجد، كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمّه أخت المهلهل الشاعر.

انظر: ديوانه ١/ ٨٨ واللسان (ضيف).

قال الأصمعي: احتبوا بحمائل سيوفهم، قال أبو عبيدة: ما نسبت إلى الحيرة سيوف قط، وإنما يريد الرحال كما قال الآخر: مشددة برحال الحيرة الجدد.

الأول، والمحضة: الخالصة أي: الإضافة الحقيقية التي يراد بها التخصيص أو التعريف لا اللفظية المجازية التي يراد بها التخفيف.

والإضافة الصناعية هي: اتصال آخر الاسم الأول بأول الاسم الثاني من غير فصل في الأغلب اتصالا يقتضي جر الثاني إما لفظاً أو محلاً. قولنا: اتصال آخر الأول بأول الثاني فيه تنبيه على حذف التنوين من الأول إما لفظاً نحو غلام زيد وإما تقديرًا نحو: كم رجل أكرمت، وإنما وجب حذف التنوين للإضافة؛ لأن التنوين يشعر بتمام الاسم وانفصاله عما بعده، وإضافته إلى الثاني تشعر باتصاله واحتياجه إليه لتخصيصه، فتنافيا. وقولنا: من غير فصل في الأغلب احتراز عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر.

وقولنا: اتصالا يقتضي جر الثاني، احتراز من حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما قال الشاعر^(١): [الوافر]

تغيرت البلاد ومن عليها وقل بشاشة الوجه الصبيح
والتقدير: وقل بشاشة الوجه الصبيح، ف " بشاشة " منصوب على التمييز، و " الوجه " الفاعل، وحذف التنوين، لسكونه وسكون اللام من " الوجه " لا لكونه مضافاً، ومن حذفه في الاسم العلم إذا وصف بابن مضاف إلى علم نحو: جاءني زيد بن عمرو، فلم يحذف التنوين من زيد؛ لأنه علم لا يقبل الإضافة ما لم تزل علميته، واحتراز من حذفه لعدم الصرف، نحو: عمر قائم.

وقولنا: لفظاً أو محلاً ليدخل فيه المعرب والمبني، نحو غلام زيد، وغلامك. قوله: مقدره بلام تخصيص إشارة إلى العامل في المضاف إليه، فقل: الخافض هو: اللام المقدرة، وجاز حذف حرف الجر مع بقاء عمله؛ لنيابة الاتصال اللفظي المعبر عنه بالإضافة، وقيل: عمل الأول في الثاني لنيابته عن الحرف، فالعامل هو الحرف

(١) هذا البيت ملفق من بيتين، وهما:

تغيرت البلاد ومن عليها ... فوجه الأرض مغبر قبيح
تغير كل ذي حسن وطيب ... وقل بشاشة الوجه المليح

وهذان البيتان مما استفاضت بهما كتب العربية، انظر التنبيه على حدوث التصحيف ص ١٨، والإفصاح ص ٦١، ورسالة الغفران ص ٢٨٣، والإنصاف ص ٦٦٢، ومعجم الأدباء ٨ / ١٨٦ (في ترجمة السيرافي)، ونصرة الإغريض ص ٢٤٦، وطبقات الشافعية ٣ / ١٤٠ (في ترجمة ابن دريد)، والهمع ٢ / ١٥٦، وغير ذلك كثير.

المقدر، أو الاسم، وهو الموجب لمطلق الإعراب، المقتضي لخصوصه، وهو الجر للإضافة، هذا عند من يرى أن العامل غير المقتضي، وإنما قال: إضافة مقدره بلام تخصيص لئلا يتوهم أن الاسم الأول قد تضمن معنى الحرف فيجب بناؤه لمقدر هاهنا مراد، ولذلك يجوز إظهار، أعني إظهاره مع بقاء المعنى على ما كان عليه من تخصيص. وأما قوله:

وَتَارَةً قَدِرَ مِنْ فِي الْمُحْضَةِ كَخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَيِّ مِنْ فِضَّةٍ

شرط الإضافة التي بمعنى "من" أن يكون الاسم الأول نوعاً للثاني، والثاني جنساً للأول، نحو: خاتم فضة، وثوب خز، فالثوب نوع من الخز، والخاتم نوع من الفضة، ولذلك يصح وصف الثوب بأنه خز فيقال: هذا ثوب خز، أي: ناعم، وأما يد زيد فليست بمعنى "من" بل بمعنى "اللام"؛ لأنه لا يصح وصف اليد بزيد.

فأما قولهم: ثلاثة رجال فالإضافة بمعنى "اللام"، لأن الثلاثة عدد، والرجال معدود، والعدد غير المعدود، هذا عند المحققين، وأما قولهم: ثلاثمائة رجل، فإضافة المائة إلى الرجل بمعنى "اللام"؛ لأنها إضافة العدد إلى المعدود، وإضافة الثلاث إلى مائة بمعنى "من"؛ لأن المائة عدد والثلاثة عدد مثله، فافهمه.

وقد تكون الإضافة بتقدير "في" نحو قولهم: ضرب اليوم قال الشاعر^(١): [الطويل]
أَلَا إِنَّ قَتْلَى الطِّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ أَذْلَتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتْ
يريد قتلى في الطف.

(١) هذا البيت لأبي دهب الجمحي.

قتلى الطف: الحسين ومن معه من ذويه عليه السلام. وقوله أذلت رقاب المسلمين فذلت كأنها لما أذلت، بأن بغى لعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وولده عليه السلام الغوائل، واستحل منهم المحارم، ونيل منهم ما كان محظوراً من غيرهم من المسلمين، فكيف منهم، وقهروا على حقوقهم واستبيحت دماؤهم وحرّمهم التزم رقابهم ذلك الذل فأقرت به وخضعت، ولبسته لبسة من كان ذلك نصيبه من مواليه، فصاروا كالراضين به وإن لم يكن ذلك رضاً.

انظر: العباب الزاخر ١/ ٤٦٥، وتاج العروس (طفف) ٢٤ / ٩٢.

الإضافة غير المحضة

وَعَيَّرُ مَحْضَةً لِنُونٍ قُدِّرَا فَلَمْ تُعَرَّفْهُ كَمَا لَوْ ظَهَّرَا
مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٍ أَرِيدَ الْحَالُ فِيهِ مُضَافًا أَوْ الْإِسْمُ تَقْبَالُ
كَضَارِبِ الْعَبْدِ وَكَاسِي زَيْدٍ دَلِيلُهُ غَيْرُ مُحَلِّي الصَّيْدِ
وَمِثْلُ ذَلِكَ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ وَقَدْ رُويَ كَذَا مُتِمُّ نُورِهِ

قوله: غير محضة هو الضرب الثاني من ضربي الإضافة، وغير محضة أي غير خالصة، أي: لا تفيد الأول تعريفًا ولا تخصيصًا.

فإن قيل: فإن قولك: ضارب زيد الآن إن لم تغد الإضافة تعريف الأول فقد أفادت تخصيصه؟

قلت: التخصيص لم تغده الإضافة، فإن اسم الفاعل كان قد تخصص بعمله في "زيد" النصب فلم يحصل التخصيص بالإضافة بل بعمل اسم الفاعل في المفعول، والإضافة إنما أفادت تخفيفًا في اللفظ لا غير بحذف التنوين.

قوله: لنون قدرا هذا تعليل لعدم إفادة التعريف والتخصيص في غير المحضة، وذلك لأن النون إذا كان مقدرا فهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وبتقدير الانفصال لا يحصل التخصيص بالإضافة فكيف يحصل التعريف الذي هو أبلغ منه ! ويريد بالنون هنا التنوين؛ لأنه نون ساكنة زائدة، ولكن أتى بلفظ النون دون التنوين؛ لشمول لفظ النون المفرد نحو قوله: ضارب العبد، والتثنية نحو: ضاربا العبد والجمع نحو قوله تعالى: ﴿عَيَّرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] أراد محلين فحذف النون للإضافة، فلو قال: لتنوين قدرا لم يدخل فيه الجمع ولا التثنية؛ لأن المحذوف منهما نون متحركة، والإضافة غير المحضة أن تضاف الصفة إلى معمولها، ويدخل في قولنا: معمولها الإضافة إلى الفاعل، نحو حسن الوجه فالوجه فاعل في المعنى وكذلك جائلة الوشاح فالوشاح فاعل في المعنى؛ لأن التقدير: حسن وجهه وجائل وشاحها، والمفعول القائم مقام الفاعل نحو مقطوع اليد.

قوله: فلم تعرفه أي: فلم تعرف الإضافة غير المحضة - وهي غير الحقيقية - الاسم الأول، وكان ينبغي أن يقول: ولم تخصصه أيضًا، أو يقول: فلم تخصصه ويكتفي به عن ذكر التعريف؛ لأنه إذا انتفى التخصيص انتفى التعريف ولا ينعكس؛ لأن

التخصيص لازم للتعريف، لكنه خصص التعريف بالذكر؛ لأن التخصيص كان حاصلًا بالعمل قبل الإضافة.

قوله: كما لو ظهر أي: كما لو ظهر التنوين، يريد أن حال اسم الفاعل إذا نونته ونصبت ما بعده كحاله إذا أضفته وجررت ما بعده بالإضافة في كونه لا يتعرف، وقيل: إنما لم يتعرف لشبه خاص بينه وبين الفعل، وهو أنه على عدة حروفه وهيئة حركاته، ف"ضارب" ك"يضرب"، ويراد به الحال والاستقبال كالفعل، والفعل لا يقبل التعريف فكذا اسم الفاعل الموصوف بهذه الصفات، ولذلك إذا وصف اسم الفاعل لا يعمل؛ لبعده عن شبه الفعل، فأما قول الشاعر^(١): [الرجز]

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الحِمِي

فإنهم وصفوه بعد إعمالهم، ف"من ورق الحمي" صفة ل"قواطن".

قوله: كضارب العبد مثال باسم الفاعل الثلاثي.

قوله: وكاسي زيد مثال بالمعتل منه، واستشهاده بقوله تعالى: ﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨] مثال لجمع اسم الفاعل فإنه يعمل مجموعًا كما يعمل مفردًا، وفي إعماله إذا جُمع جمع التكرير خلاف؛ لبعد جمع التكرير عن جريه على الفعل، وتمثيله بقوله تعالى: ﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ [الصف: ٨] تمثيل باسم الفاعل من الرباعي، يريد أن اسم الفاعل على اختلاف أبنيته إذا كان للحال أو الاستقبال هذا شأنه، وكذلك اسم المفعول نحو معمر الدار، ومؤدب الخدام.

وَأَلْحَقُوا بِذَٰكَ عَنْ تَشْبِيهِ مُشَبِّهَةً كَحَسَنِي الْوُجُوهِ

قوله: بذاك أي: باسم الفاعل، ف"ذاك" إشارة إلى اسم الفاعل.

قوله: مشبهه أي: مشبه اسم الفاعل؛ لأن هذه الصفة مشبهة في العمل باسم الفاعل، وإنما شبهت باسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل أقرب إلى الفعل منها بجريه على يفعل في

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو للعجاج.

ويروى: أو الفأ.

والشاهد فيه: (الحمي). قيل: إنه حذَف الميم، فبقي (الحَمَا) فأبدل من الألف ياء.

وقال السيرافي: "حذَف الألف والميم جميعًا، ثم أطلق معوضًا بالياء".

انظر: الكتاب ١/ ٢٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩، وأمالى القالي ٢/ ١٩٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٦، والخصائص ٣/ ١٣٥، ٢/ ٤٧٣، والمحتسب ١/ ٧٨، والإنصاف ٢/ ٥١٩، وشرح المفصل ٦/ ٧٥، وضرائر الشعر ١٤٣، والمقاصد التحوية ٣/ ٥٥٤، ٤/ ٢٨٥، والديوان ١/ ٤٥٣.

عدد حروفه وهيئة حركاته وسكناته وليس قولك: حسن الوجه بجار على يحسن فلم يشبهه لكنه أشبه اسم الفاعل الذي يشبه الفعل من جهة أنه يشئ، ويذكر ويؤنث كاسم الفاعل فأشبه الفعل بواسطة اسم الفاعل فلم تفد إضافته التعريف بدليل قولك: مررت برجل حسن الوجه، فلو كانت الصفة معرفة بالإضافة إلى الوجه لم توصف بها النكرة وقد وصفت بها النكرة وامتنع وصف المعرفة بها، فهي نكرة لتقدير الانفصال أيضًا لأن قولك: حسن الوجه التقدير حسن وجهه فأضاف، وحذف التنوين تخفيفًا، وفي حسن ضمير هو الفاعل.

قوله: كحسني الوجوه أراد كحسنيين فحذف نون الجمع وأضاف كما يحذف التنوين من الواحد.

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أَضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

قيل: إنما لم يتعرفا التفضيل؛ لأن "من" مقدرة بينه وبين ما أضيف إليه، لأن معنى قولك: زيد أفضل القوم "أفضل منهم".

وأقول: إن تقدير "من" لو كان مانعا من التعريف لمنع في نحو "ثوب الخز"، ولمنعت اللام المقدرة في قولك: قولك: غلام زيد من التعريف، ولم يمنع ثم فكذا هنا. وأقول: إنما لم يتعرف أفعال التفضيل بما أضيف إليه؛ لأنه أشبه الفعل - أعني فعل التعجب -، والفعل لا يقبل التعريف فكذا أفعال التفضيل، ووجه شبهه لفعل التعجب أنه لا يبنى مما لا يبنى منه فعل التعجب، فلذلك لم يتعرف لهذا المعنى لا لتقرب "من"، ولذلك يتعدى بحرف الجر ويوصل به كالفعل، قال ابن السراج: هو معرفة بالإضافة على كل حال، إلا أن يضاف إلى نكرة، قال: وهو عند بعضهم إذا أضيف على معنى "من" نكرة، وهو مذهب الكوفيين، فإن كان لغير التفضيل فهو معرفة نحو قول عمر رضي الله عنه: لنصيب أشعر أهل جلدته أي: شاعرهم؛ لأنه لم يكن فيهم شاعر غيره، وأما أبو علي وابن جني، والجرجاني فإنهم يرون أن أفعال التفضيل نكالة ولم تفد إضافته إلا تخفيفًا في اللفظ؛ لأن الإضافة هي التي أوجبت حذف "من" وبحذفها حصل التخفيف، ولذلك وصف به النكرة نحو "مررت برجل أفضل الناس" مع الإضافة إلى المعرفة، وهو الرأي الصحيح.

ولا يضاف أفعال التفضيل إلا إلى ما هو بعض له فلا تقول زيد أفضل الحجارة، وقول: الياقوت أفضل الحجارة؛ لأنه حجارة.

كَذَاكَ قَوْلُهُمْ صَلَاةُ الْأُولَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ حَيْثُ قِيلَا

قوله: كذاك إشارة إلى أفعال التفضيل وما قبله من اسم الفاعل، ولما لم تجز إضافة الموصوف إلى صفته - فلم يقولوا: زيد الشاب، وعمرو الفاضل، بتنكير العلم يريدون أن زيدا هو الشاب، وعمرا هو الفاضل - فكذلك لم تجز إضافة المسجد إلى الجامع؛ لأن الجامع صفة المسجد فتأولوا وقالوا: الجامع صفة لموصوف محذوف تقديره: مسجد الوقت الجامع، "أو" المكان الجامع"، وكذلك "صلاة الأولى" تقديره "صلاة الساعة الأولى"، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه هربا من إضافة الشيء إلى صفته؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، والشيء لا يتخصص بنفسه، وكذا قولهم: دار الآخرة أي: دار الساعة الآخرة، أو النشأة الآخرة.

فإن قيل: فهلا قالوا: دار الآخر بحذف الهاء على تقدير دار اليوم الآخر وذلك يدل على أن الآخرة صفة للدار لا لموصوف محذوف؟ قلت: لو قدر ذلك لجاز، ولكنهم اقتصروا على تقدير الساعة؛ لأنها أول الأوقات، والذي يقتضيه التحقيق أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا تأثير له في عدم تعريف الأول بالثاني، فإنك إذا قلت: غلام الفارس فإن المراد: غلام الرجل الفارس، والأول معرفة بالاتفاق.

وأقول: إنه لما كان الثاني يجوز أن يكون صفة للأول قبل الإضافة فهو في حال الإضافة يشبه لفظ صفة الأول، فمنعوا من تعريفه كيلا يظن أنه قد تعرف بصفته.

وَالأَوَّلُ الْمُضَافُ أَغْرَبُهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا
وَجُرَّ مَا تُضَيِّفُهُ إِلَيْهِ وَالْحَذْفُ يَطْرَأُ مِثْلُهُ عَلَيْهِ

لما ذكر الإضافة وهي يتوقف وجودها على طرفين، مضاف ومضاف إليه، أخذ يذكر حكم كل واحد من الطرفين اللذين تتوقف الإضافة عليهما فقال: والأول المضاف إلى آخره، إنما بدأ بالمضاف، لتقدمه وسبقه على المضاف إليه لفظا ومعنى، لأن المضاف إليه مخصص للمضاف ومبين له، والمخصص للشيء يجب تأخير عنه، هذا من حيث المعنى، وأما من حيث اللفظ فالأول عامل في الثاني، وهو عامل غير متصرف؛ لأنه إما الحرف المقدر، أو الاسم الأول على ما سبق، وكذلك لا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف فلا يجوز جاءني زيدا غلام ضارب أي: غلام ضارب زيدا؛ لما ذكرناه.

قوله: والأول المضاف أعربه إلى آخره يريد: ترفعه إذا كان فاعلا نحو قام غلام زيد، وتنصبه إن كان مفعولا نحو: ضربت غلام زيد، وتجره إن كان مجرورا نحو مررت بغلام زيد، فهذا معنى قوله أعربه بما يقضي له العامل أي: أعربه بالإعراب الذي يوجب له العامل. ثم كل واحد من المضاف والمضاف إليه يؤثر في الآخر، أما تأثير المضاف إليه في المضاف فهو إما التعريف، وإما التخصيص، أو العموم، أو الشرط، أو الاستفهام، أو التأنيث، أو البناء.

أما تأثير التعريف والتخصيص فظاهر، وأما تأثير العموم فنحو أكرم غلام كل رجل، ونحو يد الأسد أشد من يد الذئب.

وأما تأثير الشرط فنحو غلام من تجد فأكرمه، وأما تأثير الاستفهام فنحو: غلام من عندك؟ وأما التأنيث فكقول الشاعر^(١): [الطويل]

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٧٣؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٠٦؛ والدرر ٥/ ١٩؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٥٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١٠/ ١٧٨ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩؛ وجمع الهوامع ٢/ ٤٩.

اللغة: شرق: غصّ. القناة: الرمح. أذاع: فضح وأفشى.

المعنى: إنك غير مستودع للسر، كالرمح لا يستطيع حفظ الدماء التي عليه.

الإعراب: "وتشرق": الواو: حسب ما قبلها، "تشرق": فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره "أنت". "بالقول": جار ومجرور متعلقان بالفعل تشرق. "الذي": اسم موصول في محل جر صفة. "قد": حرف تحقيق. "أدعته": فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "كما": الكاف: حرف جر، "ما": مصدرية. "شرقت": فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. "صدر": فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة وهو مضاف. "القناة": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. "من الدم": جار ومجرور متعلقان بالفعل شرقت. والمصدر المؤول من "ما شرقت" في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لمصدر محذوف.

وجملة "وتشرق": بحسب الواو. وجملة "أدعته": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "شرقت": صلة موصول حرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "صدر القناة" حيث أنت المضاف المذكر من إضافته إلى المؤنث وكان الحق أن يقول: شرق صدر.

فأنث الفعل فقال: شرقت، وإن كان فاعله مذكراً، وهو الصدر لكن لما أضافته إلى القناة، وصدر القناة جزء منها، أثرت الإضافة تأنيث الأول، ولا يكتسي الأول من الثاني تأنيثاً إلا إذا كان الأول جزء الثاني، ويصح فيه نسبة الفعل إلى الثاني، فلا يقال: قامت غلام هند، فتؤنث؛ لإضافة الغلام إلى هند؛ لأن الأول ليس من الثاني.

وأما تأثير البناء فكقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] ف " مثل " صفة لـ " حق " لكن لما أضاف مثلاً إلى أنكم وهي حرف مبني مثلاً؛ لإضافته إلى مبني، و " ما " زائدة.

وأما تأثير الأول في الثاني فهو الجر، وإنما كان حق الإضافة الجر لتقدير حرف الجر، وأما الإضافة اللفظية فمحمولة على المحضة في الجر.

قوله: والحذف يطرا مثله عليه يريد: أن الحذف يطراً على الأول كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهل القرية، وكذلك يطراً الحذف على الثاني مثل طرثائه على الأول، نحو: مررن بكل قائما أي: بكلهم قائما، ومنه ما إذا حذف المضاف إليه بني المضاف، كالظروف المقطوعة عن الإضافة.

و " الهاء " في " مثله " ضمير المصدر الذي هو الطريان الذي دل عليه قوله: يطرا، والهاء في عليه ضمير المضاف إليه فتعود على " ما " من قوله: ما تضيفه، وقد يحذفان معاً؛ أي: المضاف إليه، قال الشاعر يصف غيئاً^(١): [الطويل]

(١) هذا عجز بيت صدره:

أيا مَنْ رأى لي رأيَ بَرِّقٍ شريقٍ

البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٢٧.

اللغة: رأي: لمع. شريق: مشرق. البحار: (هنا) الوديان. العقيق: اسم واد. انتحى: قصد إليه. الإعراب: "أيا": حرف نداء. "من": اسم موصول مبني على السكون في محل نصب على النداء. "رأى": فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "لي": جار ومجرور متعلقان بالفعل "رأى". "رأي": مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. "برق": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. "شريق": صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. "أسأل": فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "البحار": مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. "فانتحى": الفاء: عاطفة، و "انتحي": فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "للعقيق": جار ومجرور متعلقان بالفعل "انتحي".

أَسَالَ الْبَحَارَ وَأَنْتَحَى لِلْعَقِيقِ

يريد: أسال سقيًا سحابه البحار، فحذفهما جميعًا.

واعلم أن الإضافة قد تفيد أن يكون الأول ملكا للثاني نحو غلام زيد وقد تفيد أن يكون الثاني ملكا للأول نحو صاحب الدار، وقد لا تفيد الملك لكن تفيد المقاربة نحو أخو زيد أي: قريبه.

=

وجملة النداء "أيا من": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "رأى": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "أسال": في محل جر صفة لـ "برق"، وعطف عليها جملة "انتحى". والشاهد فيه قوله: "أسال البحار" حيث حذف المضاف والمضاف إليه، والتقدير: "أسال ماؤه، أو أسال سقيًا سحابه البحار".

فهرس

مقدمة التحقيق

٥

التعريف بـ (ابن مغط الزواوي)

٧

السيرة العلمية للمؤلف العلامة تقي الدين النيلي

١٣

متن ألفية ابن مغط

١٥

وصف مخطوطات الكتاب

٧٥

منهج التحقيق

٧٥

صور مخطوطات الكتاب

٧٨

مقدمة المصنف

٨٣

شرح ألفية ابن مغط

٨٤

الكلام وما يتألف منه

٩٨

أقسام الكلمة

١٠١

تعريف الاسم

١٠٢

تعريف الفعل

١٠٤

تعريف الحرف

١٠٦

خواص الأسماء وعلاقتها

١٠٧

خواص الفعل

١١٠

علامات الحرف

١١١

الخلاص في اشتقاق الاسم

١١٣

اشتقاق المصدر

١١٤

الإعزاب و البناء

١١٦

البناء

١٢٠

حد البناء

١٢٢

معنى البناء في اللغة

١٢٢

- ١٢٤ سَبَبُ بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ
- ١٣٠ الْإِسْمُ الْمُعْرَبُ
- ١٣١ أَنْوَاعُ الْمُعْرَبِ
- ١٣١ إِغْرَابُ الْإِسْمِ الصَّحِيحِ
- ١٣٣ الْإِسْمُ الْمَقْصُورُ
- ١٣٤ الْإِسْمُ الْمَنْقُوصُ
- ١٣٦ إِغْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ وَالْمُهْمُوزَةِ
- ١٣٨ الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ
- ١٤٢ إِغْرَابُ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ
- ١٤٣ بَابُ الْوَقْفِ
- ١٤٧ بَابُ الْمُشْتَى
- ١٥١ تَثْنِيَةُ الْمَقْصُورِ الثَّلَاثِي
- ١٥٢ تَثْنِيَةُ الْمَقْصُورِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَالْمَنْقُوصِ
- ١٥٥ تَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ إِذَا كَانَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ
- ١٥٨ تَثْنِيَةُ الْمَمْدُودِ
- ١٥٩ جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ
- ١٦٢ إِغْرَابُ جَمْعِي التَّكْسِيرِ وَالتَّأْنِيثِ
- ١٦٥ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ ذِي الْعَلَامَةِ
- ١٦٦ مَسْأَلَةٌ
- ١٧٧ بَابُ الْأَفْعَالِ
- ١٧٧ صَيَغُ الْأَفْعَالِ
- ١٧٩ بِنَاءُ الْفِعْلِ الْمَاضِي
- ١٨٢ بِنَاءُ فِعْلِ الْأَمْرِ
- ١٨٣ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ
- ١٨٥ إِغْرَابُ الْمُضَارِعِ

٤٨٥	الفهرس
١٨٨	جَزْمُ الْمُضَارِعِ
١٩١	أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ
١٩٨	فصل
٢٠٣	نَوَاصِبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
٢٠٧	(كي)
٢١٠	بحث الفاء، والواو
٢١٦	فصل
٢١٦	فصل الواو
٢٢١	فصل
٢٢٣	فصل
٢٢٥	رَفْعُ الْمُضَارِعِ
٢٢٧	إِعْرَابُ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ
٢٢٩	تَوْكِيدُ الْفِعْلِ
٢٣١	فصل
٢٣٤	فصل
٢٣٤	فصل
٢٣٤	فصل
٢٣٥	فصل
٢٣٦	بِنَاءُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
٢٣٦	فصل
٢٣٨	حُرُوفُ الْجَرِّ وَالْقَسَمِ
٢٤٦	الكلام على (مذ ومنذ)
٢٤٩	(من)
٢٥١	(إلى)
٢٥٢	(الكاف)

- ٢٥٨ (اللام)
- ٢٦٠ (الباء)
- ٢٦٤ (رُبَّ) وَأَحْكَامُهَا
- ٢٧٤ (مع)
- ٢٧٤ (عن، وعلى)
- ٢٧٧ معنى (في)
- ٢٧٨ بَابُ الْقَسَمِ
- ٢٨٠ حروف القسم
- ٢٨٥ جَوَابُ الْقَسَمِ
- ٢٩١ مَا لَا يَنْصَرِفُ
- ٢٩٩ أَلِفُ التَّأْنِيثِ
- ٣٠٠ الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي
- ٣٠٩ أَسْمَاءُ الْقَبَائِلِ وَالْأَحْيَاءِ
- ٣١٢ أَسْمَاءُ الْبُلْدَانِ وَالْبِقَاعِ
- ٣١٤ أَسْمَاءُ الشُّوَرِ
- ٣١٦ اللَّازِمُ وَالْمُتَعَدِّي
- ٣١٧ تعريف المطاوعة
- ٣١٨ الْفَاعِلُ
- ٣٢٣ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ
- ٣٢٦ بيان الاختلاف في ناصب المفعول
- ٣٢٩ بَيَانُ انْتِصَابِ الْمَفْعُولِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ
- ٣٣٤ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ
- ٣٣٧ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا
- ٣٤٠ الْإِلْغَاءُ وَالتَّغْلِيْقُ
- ٣٤١ بيان الفرق بين التعليق والإلغاء

٣٤٥	فصل
٣٤٨	فصل
٣٤٩	الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ
٣٥٠	فصل
٣٥١	الْمَنْصُوبَاتُ
٣٥٢	الْمُضَدَّرُ
٣٥٥	نَضَبُ الْمُضَدَّرِ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ
٣٥٩	بَابُ الظَّرْفِ
٣٥٩	ظَرْفُ الزَّمَانِ
٣٦٣	ظَرْفُ الْمَكَانِ
٣٧٠	الْحَالُ
٣٨٠	التَّمْيِيزُ
٣٨٦	الْمَفْعُولُ لَهُ
٣٩٠	الْمَفْعُولُ مَعَهُ
٣٩٣	الِاسْتِثْنَاءُ
٣٩٥	الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْمُوجِبِ
٣٩٩	(غَيْرُ)
٣٩٩	(حَاشَا)
٣٩٩	(خَلَا وَ عَدَا)
٤٠١	الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
٤٠٩	مَسْأَلَةُ لِإِمْتِحَانٍ
٤١١	النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ
٤١١	خَصَائِصُ النَّكِرَةِ
٤١٣	أَنْوَاغُ الْمَعَارِفِ
٤١٣	الْعَلَمُ

٤٢١	الْمُضْمَرُ
٤٢٥	ضَمِيرُ الشَّانِ
٤٢٧	التنازع
٤٣٣	الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَفَصِّلُ
٤٣٥	ضَمِيرُ الْفَضْلِ
٤٣٧	الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ
٤٣٩	الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَفَصِّلُ
٤٤١	الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَّصِلُ
٤٤١	نون الوقاية
٤٤٣	الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ
٤٥٥	الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْمَعَارِفِ
٤٥٥	الْمُبْهَمُ
٤٤٦	الْأَسْمَاءُ الْمَوْضُوعَةُ
٤٥٢	بَابُ الْإِخْبَارِ بِالَّذِي وَ بِالْأَلِفِ وَ اللَّامِ
٤٦٠	دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ
٤٦٢	أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ
٤٦٨	الْمُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ
٤٧٣	بَابُ الْإِضَافَةِ
٤٧٣	الْإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ
٤٧٦	الْإِضَافَةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ
٤٨٣	الفهرس